نساء على
قمة السلطة

الناشر

النخبة للطباعة والنشر والتوزيع

رئيس مجلس الإدارة

أسامة إبراهيم

المدير التنفيذي

سماح الجمال

المدير الفني

أحمد جابر

تصميم الغلاف

مصطفى الدناصورى

التصميم الداخلى

وليد محمد

دار النخبـة
للطباعة والنشر والتوزيع

٣٣ شارع السنترال - المجاورة الأولى
- الحي الأول- مدينة الشيخ زايد -
الجيزة - مصر

تليفون: ٣٨٥١١٩٦٩ - ٠٠٢٠٢
٠١٢٨٨٦٨٨٨٧٥ - ٠٠٢
E-mail: alnokhoba@gmail.com

الطبعة الأولى
1438 هـ - 2017 م
جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:
2016 - 22041
ISBN: 978 - 977 - 6580 - 11 - 9

نســـاء
على قمة السلطة

٢٠١٧

مقدمـــة

إن ظاهرة اعتلاء النساء سدة الحكم، والوصول لقمة هرم السلطة، ليست جديدة أو قاصرة على عالمنا المعاصر، ووفقا لآراء الباحثين فى العلوم الاجتماعية والانسانية، كان للمرأة دور مهم فى مجتمعات الصيد البحرى وصيد الأسماك فى المناطق الباردة والمدارية على السواء، ولهذا كانت هناك آلهة إناثاً جنباً إلى جنبٍ مع الآلهة الذكور فى الأساطير الإغريقية، وحضارات مصر والشرق الأوسط القديم، ثم اكتشف الإنسان الزراعة واستئناس الحيوان، فواكب هذه التغيرات الاقتصادية سيادة سلطة الذكورة وتضاؤل دور المرأة، مع بعض الاستثناءات.

وقد كان للنساء دور ما فى السياسة فى الماضى السحيق، فهى فى البدء كانت زوجة أو أم أو ابنة لحاكم، ومن هذا الموقع كظل للرجل أثرت نسبيا فى إدارة دفة الحكم من خلف الستار فى الحضارات القديمة، ولئن شهد التاريخ القديم (بعض) الحالات التى استطاعت فيها المرأة الخروج من هذا الظل والانفراد بالسلطة كملكة وحاكمة تمارس دورها بصورة حقيقية، فإنها تظل مجرد حالات استثنائية أفرزت زعامات نسائية برزت من خلف الستار إلى صدارة المشهد السياسي، ولاتزال محفورة فى ذاكرة التاريخ، مثل الملكات حتشبسوت وكليوباترا ونفرتيتى فى مصر القديمة، وربما كانت أول تجربة فى التاريخ لحكم النساء، وكذلك السلطانة عصمة الدين المعروفة باسم «شجر الدر» فى مصر الأيوبية، وبلقيس فى الجزيرة العربية، وزنوبيا فى بلاد الشام.

وقد تنامى دور النساء فى السياسة عالميا فى الماضى السحيق، وحسب آراء علماء «الانثروبولوجيا»، كان للمرأة دور مهم فى مجتمعات الصيد البحرى وصيد الأسماك فى المناطق الباردة والمدارية على السواء، ولهذا كانت هناك آلهة إناثا جنبا إلى الآلهة الذكور فى الأساطير الإغريقية، وحضارات مصر والشرق الأوسط القديم، ثم اكتشف الانسان الزراعة واستئناس الحيوان، فواكب هذه التغيرات الاقتصادية سيادة سلطة الذكورة وتضاؤل دور المرأة، مع بعض الاستثناءات، ومع عصر التنوير وتعليم المرأة، الذى واكب النقلة الاقتصادية الكبرى الثانية بالتحول إلى الصناعة، بدأت تطفو على السطح

مطالبة النساء بالاشتراك فى الانتخابات، والتى تحولت تدريجيا إلى حق الترشيح فى الدوائر الانتخابية، لقد قاوم الرجال فى أوروبا هذا الاتجاه فترة، لكنهم لم يصمدوا، وأصبح دور المرأة فى السياسة الغربية واقعا لايستدعى مزيدا من التأمل.[1]

ويبدو هذا التراجع التدريجى - أمام واقع اختراق المرأة للعمل السياسى - جليا، من إحصاء شامل أجرى عام ١٩٣٧ فى الولايات المتحة الأمريكية، كانت محصلته أن٦٥ ٪ من الناخبين رفضوا التصويت للعناصر النسائية المرشحة، وبعد نصف قرن وفى إحصاء آخر، تدنت نسبة الرافضين إلى ١٢٪ فقط، ليصبح الحضور النسائى فى عالم السياسة لايبعث على الدهشة، ولتنتقل من مرحلة لعب دور سياسى بطريقة غير مباشرة من خلال تقديم المشورة للزوج أو الإبن أو الأب الحاكم، إلى مرحلة توجيه السياسة المحلية والعالمية بنفسها بطريقة مباشرة من خلال الوصول إلى سدة الحكم، فيما أصبح ظاهرة سياسية واضحة فى عالم اليوم، تستوجب الدراسة العميقة، والتحليل الدقيق.

وهكذا نجحت نساء كثيرات فى الوصول إلى مقعد السلطة، كما برزت نساء أخريات لعبن دورا هاما فى التأثير على السلطة من خلف الكواليس، وكان بعضهن المحرك الحقيقى للأحداث والقرارات الهامة فى بعض الدول، ولكننا فى هذا الكتاب لايعنينا سوى من هن فى واجهة الأحداث وفى الصدارة الأولى للمشهد السياسى فى دولة ما.. **بمعنى أن هذه الموسوعة معنية فقط وحصرا برئيسات الجمهوريات ورئيسات الحكومات، دون غير ذلك من المناصب، ممن يمارسن دورا تنفيذيا حقيقيا.**

ولذلك لا يعنينا هنا حتى رئيسات الجمهورية فى الدول التى يعد هذا المنصب فى نظامها السياسى شرفيا وفخريا إلى حد كبير، وهى الأنظمة البرلمانية، ومثال ذلك الهند التى تولت منصب رئاسة الجمهورية فيها السيدة «براتيبها باتيل» عام ٢٠٠٧، فهى ليست ضمن محور اهتمام هذا الكتاب، لكون منصبها غير تنفيذى، فيما يدخل فى اهتمامه مواطنتها رئيسة الوزراء الراحلة انديرا غاندى، التى ترأست الحكومة الهندية عام ١٩٦٦، باعتبار أن صاحب هذا المنصب فى الهند هو من يمسك بأطراف السلطة الحقيقية فى البلاد بموجب الدستور الذى يعتمد النظام البرلمانى فى الحكم.

كما أن الموسوعة إذا لم يكن قد تناولت حصريا (كل) النساء المعاصرات اللواتى تولين

(١) د . محمد رياض: ضوء على الحركة النسائية فى العالم - جريدة الأهرام (٢٠٠٣/١١/١٦) ، بتصرف.

السلطة وفق هذا المفهوم ـ باعتباره جهدا ينوء بعدد صفحاته كتاب واحد ـ فإن الأمل معقود بحول الله تعالى على إصدار أجزاء أخرى من الموسوعة تتناول بقية النساء الحاكمات قديما وحديثا، ومع ذلك فقد شملت الموسوعة (جل) النساء المعاصرات الحاكمات، وأبرزهن وأكثرهن حضورا وتأثيرا فى ذاكرة السياسة الدولية، وهن ٢٦ **شخصية**، موزعة بين آسيا (١٢ **شخصية**)، وأوروبا (٦ **شخصيات**)، والأمريكتين (٨ **شخصيات**).

وقد استهللت تناول كل شخصية بإرفاق تعريف موجز مركز يتضمن المعلومات الأساسية لكل دولة تولت رئاستها أو رئاسة حكومتها امرأة، عرضت لها هذه الموسوعة، من حيث تأسيسها وموقعها ومساحتها ولغتها الرسمية واللغات الأخرى وعاصمتها وعدد سكانها والديانات السائدة فيها ونظامها السياسى برلمانيا كان أو رئاسيا، ليكون القارىء على اطلاع بحجم الدولة وتاريخها ونظامها، مع إثبات صورتين شخصيتين للمرأة الحاكمة.

وتتألف هذه الموسوعة، من هذه المقدمة، التى ترصد ـ فى إيجاز ـ الجذور القديمة لظاهرة حكم النساء، وتفسيرها الاجتماعى وتطورها، وتحدد أوجه الشبه والمقارنات بين التجارب النسائية فى السلطة، ورحلة صعودهن إليها، مع اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية بين دولهن والقارات اللاتى تنتمى إليها، ويلى المقدمة فصل تهميدى «المرأة.. ونصف قرن من الصعود السياسى» يستعرض العلاقة الأزلية بين المرأة والسلطة، وسعى المرأة الحثيث على مدى قرون للوثوب إلى كرسى الحكم، الذى ظفرت به فى استثناءات نادرة على مر التاريخ، حتى كانت على موعد مع النصف الثانى من القرن العشرين الذى شهد ظاهرة فوزهن بتاج السلطة فى بلدان كثيرة، وتحديد العوامل التى ساهمت فى خلق الأجواء الملائمة لذلك.

ثم ندلف إلى أبواب الموسوعة الثلاثة، لاستعراض التجارب النسائية فى الحكم، من خلال عدة محاور رئيسة، التزمنا بها واستفضنا فيها أو أوجزنا، حسب أهمية السيدة الحاكمة، التى تتبع أحيانا من أهمية الدولة الى ترأستها، وطول أو قصر فترة حكمها، وما لابسها من أحداث، وتبدأ هذه المحاور بالنشأة الأولى لرئيسة المستقبل، وثقافتها وتعليمها، ومحيطها الأسرى والاجتماعى، والظروف السياسية السائدة.. وأثر ذلك كله فى صياغة شخصيتها، وتوضيح ما تتميز به هذه الشخصية من سمات، سواء كانت من

عوامل نجاحها أو إخفاقها فى ممارسة دورها على المسرح السياسى لاحقا.

ثم يأتى محور تتبُّع رحلة الصعود السياسى للنساء الحاكمات، والعناصر الدافعة والمحفزة لهذا الصعود، وكذلك المعوقات، ودور العنصر العائلى، والأوضاع السياسية المحيطة، والأحزاب والحركات السياسية الداعمة أو المناوئة، وما يجره ذلك من توتر واحتقان يصل أحيانا مع بعض النساء الحاكمات إلى درجة العداء، بل والاغتيال، فالسلطة لها إغراء لايقاوم، ومن جربها لايستطيع العيش بعيدا عنها، فإن لم يصل إليها أفنى الباقى من حياته ساعيا إليها، وذلك ما ينطبق على كثير من التجارب النسائية فى الحكم، والتى آل الكثير منها إلى دموع ودماء وأشلاء، إثر تدبيراغتيالات ومحاولات اغتيالات عديدة، سواء لهن أو لذويهن وأنصارهن، تعرض لها الموسوعة فى سياق الصراع على السلطة.

ونختم كل شخصية. غالبا ـ بأقوال مأثورة على لسانها فى مناسبات مختلفة، وأحيانا نضيف إلى ذلك ما قيل من أقوال مأثورة عنها على لسان بعض المعاصرين لها، من واقع رحلة صعودهن السياسى وتجربتهن فى الحكم، وفى مثل بعض هذه الأقوال، قال لقمان الحكيم: «إن من الكلام ما هو أشدّ من الحجر، وأنفذ من وخز الإبر، وأمرّ من الصبر، وأحرّ من الجمر».

والأبواب الثلاثة للموسوعة، تم تقسيمها على أساس قارى، بمعنى انتماء الدولة التى حكمتها رئيسة ما إلى قارة ما، ومن ثم، فقد تم حصرهن فى قارات (آسيا و أوروبا والأمريكتين)، وقبل الولوج إلى تجارب النساء الحاكمات فى كل قارة، هناك «تمهيد» يسبق كل باب على حدة، يعد بمثابة توطئة موجزة تقدم أهم ملامح تجاربهن فى الحكم، وجاء ترتيبهن فى الأبواب الثلاثة وفقا لأسبقية وصولهن إلى سدة الحكم، مع ملاحظة أنه فى حالة وجود سيدتين حكمتا بلدا واحدا ـ كما فى الفليبين وبنجلادش ـ أو بينهما صلة قربى ـ كما فى سيريلانكا ـ فإننا نستعرض تجربتهما فى مبحثين متتالين، مع استثناء الثانية من قيد الأسبقية ـ حتى تكون المقارنة بينهما حاضرة فى ذهن القارىء.

ويأتى الباب الأول «آسيا.. قارة النساء» ليقدم لنا فى اثنى عشر مبحثا، إثنتى عشرة من أبرز النساء الآسيويات الرئيسات.. بدءا بـ «سيريمافو بندرانيكا: الرئيسة،

زوجة الرئيس، أم الرئيسة» فى سيريلانكا عام (١٩٦٠)، و انتهاء بـ «بارك كون هى ابنة الديكتاتور!» فى كوريا الجنوبية عام (٢٠١٢)، أى بعد أكثر من نصف قرن من التجربة الآسيوية الأولى.

ثم يتلوه الباب الثانى «أوروبا.. اللحاق بالركب» ليعرض فى ست مباحث، ستا من تجارب الرئيسات الأوروبيات، بدءا بـ «مارجريت ثاتشر. المرأة الحديدية» فى بريطانيا عام (١٩٧٩)، وانتهاء بـ «يوليا تيموشينكو ..أميرة الثورة البرتقالية» فى أوكرانيا عام (٢٠٠٥)، بعد أكثر من ربع قرن من التجربة الأوروبية الأولى.

وأخيرا يأتى الباب الثالث «الأمريكتان.. زوجات وأرامل» ليقدم فى سبعة مباحث، سبعا من تجارب الرئيسات الأمريكيات، بدءا بـ «إيزابيلا بيرون. راقصة بدرجة رئيسة!» فى الأرجنتين عام (١٩٧٤)، وانتهاء بـ «ميشيل باشليه.. ابنة الجنرال» عام (٢٠٠٦)، أى بعد نحو ثلث قرن من التجربة الأمريكية اللاتينية الأولى.

تمهيد

نصف قرن من الصعود السياسي

المرأة... والسلطة

تاج السلطة.. حلم طالما راود المرأة عبر عصور طويلة متعاقبة، وتوارثت النساء هذه التطلعات والأحلام جيلا وراء جيل، ومع حلول القرن العشرين، كانت المرأة مع موعد لتحقيق طموحاتها، التى لم تعد تقتصر على مجرد تولى المناصب القيادية، أو حمل الحقائب الوزارية، بل تجاوزت ذلك إلى حد تولى منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة فى كثير من دول العالم النامى والمتقدم على حد سواء.

إن علاقة المرأة بالسلطة علاقة أزلية، وقد كافحت طويلا، وعلى مدى حقب زمنية متعاقبة، لتخرج من (ظل) الرجل فى ممارستها للسلطة وأمور الحكم، ولئن شهد التاريخ القديم (بعض) الحالات التى استطاعت فيها المرأة الخروج من هذا الظل والانفراد بالسلطة كملكة وحاكمة تمارس دورها بصورة حقيقية، فإنها تظل مجرد حالات استثنائية.

تعليم المرأة والتطور الديمقراطى يحملها إلى الحكم:

فى التاريخ المعاصر، ومع حلول القرن العشرين، وزيادة فرص المرأة فى الحصول على التعليم جنبا إلى جنب بجوار الرجل، شهد صعود المرأة نحو السلطة قفزة جديدة واسعة ومتميزة، حوله من مجرد حالات استثنائية إلى ما يشبه الظاهرة، نظرا لكثرة تقلد المرأة للمناصب العليا فى كثير من دول العالم المتقدمة والنامية على السواء، بل تقدمت الثانية على الأولى فى هذا المضمار.

ومن الملاحظ أن آسيا كانت رائدة فى هذا المجال، وقدمت لنا فى سيريلانكا أول رئيسة لبلادها، بل إن الدول الاسلامية كانت رائدة هى الأخرى وسبقت الدول الأوروبية، عبر تولى النساء السلطة فى أربع دول إسلامية كبرى هى باكستان وبنجلادش وإندونيسيا وتركيا، فضلا عن دولة إسلامية خامسة رئيستها الحالية امرأة، وهى كوسوفو، هى أحدث عضو فى الأمم المتحدة.

بعد أن كان طموح المرأة السياسى يراوح مكانه فى نطاق معين، ويظل هذا النطاق سعة وضيقا رهنا بإرادة الرجل، فإن هذا الطموح خلال العقود الأخيرة لم يعد أمرا يتحكم فيه الرجال، وإنما تحسمه صناديق الانتخابات، وكانت البداية الحقيقية لتولى المرأة منصبا وزاريا تنفيذيا خلال القرن الماضى، عندما تولت السيدة "نينا بانج" وزارة التعليم فى الدانمرك عام (١٩٢٤)، ومن بعدها تواصلت خطوات المرأة الحثيثة نحو تطوير هذا الوضع للوصول إلى قمة السلطة.

وإذا ما غضضنا الطرف عن "الملكات المنصبات" وراثيا من العائلات الحاكمة، فإن المرأة استطاعت بالفعل تسنم قمة السلطة، وعبر صناديق الاقتراع، وكانت البداية عام (١٩٦٠)، عندما انتخبت السيدة "سيريمافو بندرانيكا" رئيسة لحكومة سيريلانكا، خلفا لزوجها "سولومون بندرانيكا" عقب اغتياله، ثم خطت المرأة خطوة أبعد إلى ذروة السلطة والمجد، عندما تولت "إيزبيلا بيرون" رئاسة جمهورية الأرجنتين عام (١٩٧٤) خلفا لزوجها الرئيس الراحل "خوان بيرون".

ورغم تشابه ظروف تولى أول امرأتين للسلطة فى بلديهما، وهما سيريمافو وإيزابيلا، حينما قادتهما الظروف السياسية إلى ذلك عقب وفاة زوجيهما، اللذين كانا يحتلان نفس المنصبين، إلا انه ينبغى عدم تجاهل أن سيريمافو- وهى أول امرأة تتولى رئاسة الحكومة فى عالمنا المعاصر- قد جاءت إلى السلطة على كل حال عن طريق انتخابات ديمقراطية، وقد فتحت الباب مشرعا أمام محاولات أخرى لوصول المرأة إلى سدة السلطة عبر الطريق الديمقراطى.

وماهى إلا سنوات قليلة حتى ساهمت الآليات الديمقراطية فى تتابع حالات تقلد المرأة للرئاسة (سواء الجمهورية أو الحكومة)، حتى تجاوز عدد من تولين هذين المنصبين الرفيعين خلال النصف قرن الأخير أكثر من خمسين شخصية نسائية، أى بمتوسط شخصية نسائية كل عام تتولى سدة الحكم فى بلادها، فضلا عن مئات ممن تقلدن منصب "الوزير"، ومنها وزارات كانت قاصرة على الرجال، بل لم يكن من المتصور إطلاقا أن تتولاها امرأة، مثل "وزارة الدفاع"، كما حدث فى كندا (كيم كامبل عام ١٩٩٣التى تولت لاحقا رئاسة الحكومة) وفرنسا (ميشال اليوت مارى عام ٢٠٠٥)،

هذا بالإضافة إلى آلاف المواقع التنفيذية والبرلمانية الفاعلة فى الدول والمنظمات الدولية والاقليمية التى ساهمت فيها المرأة بفاعلية وشاركت فى صنع القرار.

دور الأمم المتحدة:

اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بوضع المرأة، وصدر عن جمعيتها العامة والمنظمات التابعة لها مئات القرارات لإقرار حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقنينها دوليا وفى إطار التشريعات الوطنية للدول، ثم انتقلت من مرحلة التقنين إلى مرحلة التنفيذ ومحاولة وضع ماورد فى الاتفاقيات الدولية موضع التنفيذ، من خلال اعتماد برامج للخدمات الاستشارية والفرص التدريبية والمنح الدراسية، بهدف رفع مستوى أداء وخبرات المرأة، ومساعدتها فى فى مواجهة المشاكل العملية التى تواجهها فى أداء دورها، فضلا عن وضع جهاز دولى لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بإنهاء التمييز ضد المرأة، وإسهاما فى زيادة الوعى العام العالمى بقضايا المرأة، أعلنت الأمم المتحدة عاما دوليا للمرأة، وعقد أول مؤتمر دولى للمرأة عام ١٩٧، ثم اعتبار الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٥عقدا دوليا للمرأة.

وأكد المؤتمر الدولى للمرأة فى بكين عام ١٩٩٥ "أن المشاركة المتساوية للمرأة فى صنع القرار، ليست فقط مطلبا للعدل أو الديمقراطية، ولكن يمكن النظر إليها على أنها شرط أساس لمراعاة مصالح المرأة، فبدون المشاركة الحقيقية للمرأة على جميع مستويات صنع القرار، فإنه لايمكن تحقيق مبادىء المساواة والتنمية والسلام".

وتتويجا لهذه الحالة من الحضور النسائى الفاعل فى مختلف مفاصل الحياة السياسية على مستوى العالم، تداعت نساء قياديات من مختلف دول العالم، فى نوفمبر٢٠٠٧ فى "نيويورك" لعقد "قمة نسائية "تحت شعار" نساء فى القيادة والأمن العالمى" وبحضورأكثر من مائة شخصية نسائية من رئيسات جمهوريات وحكومات ووزيرات ودبلوماسيات وبرلمانيات، واستهدفت القمة استخلاص العبر من تزايد أعدادهن فى السلطة، وبناء ما وصفنه بدبلوماسية جماعية نسائية والدفاع عن قضاياها وحقوقها، ولا سيما حقها فى المشاركة السياسية وفى الشأن العام.

صعود المرأة للسلطة... ظروف وملابسات:

لعبت الصدفة والحظ، إلى جانب الكفاءة، دورا فى وصول المرأة إلى رئاسة الحكومة والدولة، وهو مايبدو واضحا فى مسيرة بعض من النساء التى يعرض لها هذا الكتاب، فالظروف السياسية التى دفعت تانسو تشيلر إلى رئاسة الحكومة فى تركيا، هى تقريبا نفس الظروف التى دفعت كيم كامبل إلى المنصب ذاته فى كندا، الأمر الذى دعا إحدى الصحف التركية إلى عقد مقارنة بين المرأتين تحت عنوان: "ولكن رئيستنا أكثر جمالا"!

ولا ريب أن ثمة عوامل نفسية تلعب دورا مثيرا ومؤثرا فى عمليات الاقتراع، تتمثل فى ميل الناخبين إلى رؤية وجوه جديدة فى الحكم بعدما ملوا من الوجوه القديمة المعروضة أمامهم يوميا، وهذا الميل هو عامل مساعد آخر للنساء فى الوصول إلى السلطة، وهى حينما تصل إليها تأتى ببنات جنسها لتولى المناصب القيادية فى الحكومة، فرئيسة الحكومة النرويجية السابقة "جروهارلم برونتلاند" عينت ضمن تشكيلتها الحكومية ٩ وزيرات و١٠ وزراء، أى شكلت النساء نحو٥٠ ٪ من أعضاء الحكومة، كما شكلن نحو ٤٠٪ من مقاعد البرلمان.

ومن الطريف الذى يمكن رصده، أن هناك دولا شهدت أحيانا تنافسا رئاسيا نسائيا خالصا، بمعنى أن كل المرشحات للرئاسة كن من النساء فقط، كما حدث فى آسيا، فى اللعبة التى تتواصل منذ عام ١٩٩١على مدى ربع قرن فى بنجلادش، فى تبادل مواقع رئاسة الحكومة واحتكارها عبر صناديق الانتخابات بين الرئيستين اللدودتين "خالدة ضياء" و"حسينة واجد"، وفى سيريلانكا خاضت الأرملتان "تشاندرانيكا كوماراتونجا" و"سيريما ديساناياكى" فى نوفمبر١٩٩٤معركة انتخابية للفوز بمنصب رئاسة الجمهورية، الذى كان من نصيب الأولى.

وكما حدث أوروبا، ففى النرويج، وفى انتخابات سبتمبر١٩٩٣خاضتها "جروهارلم برونتلاند" ضد منافستين أخريين، لتفوز بتشكيل الحكومة الثالثة، وفى ايرلندا الجنوبية (مارى ماكاليس) تتولى رئاسة الجمهورية خلفا للرئيسة السابقة (مارى روبنسون) عام١٩٩٧، ومن الطريف أن فوز (مارى ماكاليس) جاء فى مواجهة ثلاث نساء أخريات

ترشحن ضدها فى هذه الانتخابات الرئاسية النسائية الخالصة.. وإن كنا لم نعرض لتجربة "مارى روبنسون" ، و"مارى ماكاليس" فى هذا الكتاب باعتبار أن منصب رئاسة الجمهورية فى أيرلندا يعد منصبا شرفيا، والسلطة الحقيقية بيد رئيس الحكومة.

الميراث السياسى للعائلة:

بإلقاء نظرة متأملة فاحصة على تجارب النساء الحاكمات فى العالم المعاصر، سنكتشف أن لكل قارة من قارات العالم طابعها الخاص الذى أثر بشكل واضح فى مسيرتها السياسية، وبالتالى أثر على اختياراتها لقادتها ورؤسائها فى العصور الحديثة، فظروف تولى المرأة للسلطة فى قارة آسيا، غيرها فى أوروبا، وإن تشابهت نسبيا آسيا مع أمريكا اللاتينية.

فى هاتين القارتين هناك ظاهرة يمكن رصدها من خلال استعراض تجارب الصعود السياسى النسائى إلى قمة السلطة، وهى أن هذا الصعود رغم أنه تم بشكل ديمقراطى وعبر صناديق الاقتراع الشعبي، بيد أنه ما كان ليتم غالبا إلا على أساس خلفية عائلية، بمعنى استناد المرأة التى تسنمت سدة الحكم، إلى رصيد سياسى عائلي، مصدره الأب أو الزوج، عن طريق الكاريزما السياسية والشعبية التى تمتع بها.

ويصف بعض "الخبثاء" المرأة الحاكمة فى هذا السياق بأنها ليست سوى مجرد نجم يدور فى فلك الرجل، لأنها تستند إلى ميراث سياسى لم تساهم فى صنعه، كأن يكون الأب رئيسا سابقا، كما فى الحالات السبعة التالية: فى الهند (الرئيسة انديرا غاندى ابنة الرئيس جواهر لال نهرو)، وفى بنجلادش (الرئيسة حسينة واجد ابنة الرئيس مجيب الرحمن)، وفى باكستان(الرئيسة بينظير بوتو ابنة الرئيس ذو الفقار على بوتو)، وفى إندونيسيا (الرئيسة ميجاواتى ابنة الرئيس أحمد سوكارنو)، وفى سيريلانكا (الرئيسة تشاندرانيكا كوماراتونجا ابنة الرئيس سولومون بندرانيكا)، وفى الفليبين (الرئيسة جلوريا ابنة الرئيس دويسودادو ماكاباجال).. وفى كوريا الجنوبية (الرئيسة الحالية بارك، ابنة الرئيس كون هي).

وهناك حالة فريدة من نوعها فى هذا السياق، لم يكن مصدر الرصيد السياسى العائلى فيها هو الأب أو الزوج، بل كان الأم، ففى سيريلانكا استندت الابنة "تشاندرانيكا كوماراتونجا" على التجربة السابقة لوالدتها "سيريمافو بندرانيكا" فى رئاسة الحكومة،

فى رحلة صعودها السياسى نحو رئاسة الحكومة أولا فى أغسطس ١٩٩٤، ثم رئاسة الجمهورية بعد ثلاثة أشهر فقط فى نوفمبر من نفس العام، ولترد الجميل إلى والدتها، بإعادتها إلى تولى رئاسة الحكومة!

وكما الأب، فإن الزوج الراحل أو فى حياته، وباعتباره رئيسا سابقا أو مناضلا شعبيا، شكل قوة دفع ورافعة كبيرة لزوجته نحو كرسى الحكم، كما فى الحالات السبع التالية لهؤلاء الزوجات والأرامل: سيريلانكا (سيريمافو بندرانيكا - سولومون بندرانيكا)، بنجلادش (خالدة ضياء - ضياء الرحمن)، الفليبين (كورازون أكينو - نينوى)، الأرجنتين (إيزابيلا بيرون - خوان بيرون) و(كرستينا فرنانديز - نيستور كيرشنر)، نيكاراجوا (فيوليتا تشامورو - بيدور تشامورو)، بنما (ماريا موسكوسو- أرنولفو أرياس)، وقد اعترفت إحداهن صراحة ودون مواربة بهذه الحقيقة، فها هى الرئيسة الفليبينة الراحلة كوزرازون أكينو حين سألها المذيع فى نهاية لقاء تليفزيوني: هل كان يخطر على بالها أنها ستكون يوماً رئيسة للفلبين؟ قالت بابتسامة: لا... ولو لم أكن زوجة لبنينو أكينو لما وصلت للرئاسة!

وحتى بعض من وصلن إلى سدة الحكم دون وجود خلفية عائلية مباشرة، فإن الرجل كان من وراء المرأة داعما ومتبنيا لها، وكان جواز المرور لها إلى عالم السلطة، يبدو ذلك واضحا فى البرازيل، فلا ينكر أحد فضل الرئيس السابق لولا دا سيلفا فى تبنى ودعم ديلما روسيف، فمنذ توليه السلطة آمن بقدراتها وولاها وزارة الطاقة، ثم منصب رئيسة ديوان رئيس الجمهورية، ورغم أنها لم تكن قد دخلت أى انتخابات على أى مستوى ولم تنضم لعضوية أى حزب، فقد رشحها لخلافته لينتخبها الشعب بالفعل ثقة فى اختيار دا سيلفا لها لتصبح أول امرأة تتولى رئاسة الجمهورية فى البرازيل، وعرفانا بالجميل قالت روسيف فى أول خطاب لها عن سلفها وداعمها داسيلفا: "سأطرق على بابه كثيرا، وأنا على يقين من أننى سأجده دائما مفتوحا"، وسبقتها فى الوصول للحكم عبر دعم رجل دون خلفية عائلية نظيرتها الألمانية أنجيلا ميركل، فقد كان "أبوها الروحي" المستشار الألمانى الأسبق "هيلموت كول"، الذى دعمها سياسيا، إعجابا منه بشخصيتها، وكان يدللها ويطلق عليها "صغيرتي".

صراعات واعتقالات واغتيالات:

شهد الصعود السياسى لبعض هؤلاء الرئيسات صراعا سياسيا مريرا، ليس مع الأحزاب أو القوى السياسية المناوئة، فذلك قد يكون من طبيعة العمل السياسي، ولكنه صراع من نوع آخر ذو خلفية عائلية يلبس ثوب السياسة، للفوز بالميراث السياسى للعائلة، حيث خاضت تشاندرانيكا كوماراتونجا صراعا ضد شقيقها على رئاسة الحزب فى سيريلانكا انتهى لصالحها، وخاضت بينظير بوتو نفس هذا الصراع ضد شقيقها أيضا مرتضى بوتو الذى ناصرته والدتهما نُصرت بوتو، وانتهى الصراع بقتل مرتضى، واتهم بقتله زوج بينظير عاصف زرداري، الذى أصبح لاحقا رئيسا للجمهورية بعد اغتيال بينظير، وذلك عكس التجارب الأخرى، فى تجربة جديدة وفريدة للوراثة السياسية التى يرث فيها الزوج زوجته على غير العادة، وقد تكررت تجربة وراثة الرجل للمرأة مرة أخرى لاحقا فى بلد آخر هو الفليبين، حيث تولى الرئيس الفليبنى الحالى "بنينو إكينو" الحكم عام ٢٠١٠، وسبق لوالدته كورازون أكينو تولى رئاسة البلاد.

وقد أدت هذه الظروف والملابسات التى تطغى عليها الصراعات فى كثير من الحالات التى تولت فيها المرأة الرئاسة إلى أن تأتى المرأة من السجن إلى قصر الرئاسة، وأحيانا تغادر قصر الرئاسة إلى السجن، ففى جمهورية تشيلى فى أمريكا اللاتينية تعرضت الطبيبة ميشيل باشليه للاعتقال والسجن والتعذيب فى ظل نظام القمع العسكري، ثم انتخبت لاحقا رئيسة للجمهورية، وكذلك جارتها ديلما روسيف تعرضت للاعتقال والسجن والتعذيب فى ظل النظام العسكري، ثم انتخبت رئيسة للجمهورية، وفى جارتهما الثالثة الأرجنتين تم اعتقال الرئيسة السابقة إيزابيلا بيرون عقب الانقلاب العسكرى الذى أطاح بها، وفى جمهورية بنما اعتقل نظام الحكم العسكرى ماريا موسكوسو ثم نفاها خارج البلاد، لتعود لتتولى رئاسة بلادها، وفى أوكرانيا الأوروبية تعرضت يوليا تيموشينكو للسجن باتهامات بالفساد قبل وبعد توليها رئاسة الحكومة.

وفى آسيا، فإن الرئيسة الفليبنية جلوريا أوريو تعرضت للسجن بعد رحيلها عن الرئاسة على خلفية اتهامات لها بالفساد أثناء توليها السلطة، كما تعرضت بينظير بوتو فى باكستان للسجن أكثر من مرة قبل أن يتم نفيها خارج البلاد، لتعود لتولى

زمام السلطة، ورئيسة بنجلاديش السابقة خالدة ضياء تعرضت كثيرا للسجن والإقامة الجبرية، قبل أن تتولى مقاليد السلطة، وكذلك تعرضت منافستها اللدود الرئيسة الحالية حسينة واجد للسجن قبل وبعد تولى الرئاسة، ومن الطريف أن الاثنتين سجنت كل واحدة منهما الأخرى أثناء تولى كل منهما الرئاسة، بعد أن كانتا يدا واحدة فى مواجهة الحكم العسكرى فى عهد الرئيس الأسبق الجنرال حسين إرشاد!

ولم تقتصر تجربة رحلة النساء مع السلطة على السجن والاعتقال والتشريد والنفي، بل تجاوزت ذلك إلى الاغتيال ومحاولات الاغتيال، ولن نتحدث هنا عن الاغتيال فى صفوف عائلة الحاكمات من والد أو والدة أو أخ على خلفية الصراع على السلطة، فهو حديث يطول لأنه كثير جدا، ولكننا سنقتصر على الحديث عن الاغتيال ومحاولات الاغتيال للحاكمات أنفسهن، فقد طال الاغتيال انديرا غاندى فى الهند، وفى جارتها باكستان تم اغتيال بينظير بوتو، وفى واقعة فريدة على حلبة الصراع السياسي، فى بنجلاديش حسمت الرئيسة حسينة واجد صراعها السياسى الطويل مع منافستها اللدودة الرئيسة السابقة خالدة ضياء، بإحالتها إلى المحاكمة على خلفية اتهام بالفساد، وتم تنفيذ حكم الاعدام فيها فى ٢٢ نوفمبر (٢٠١٥)، وأعدم معها اثنان من قياديى حزبها!

وعن محاولات الاغتيال، فقد تعرضت لها مرتين فى سيريلانكا أول امرأة تتولى السلطة فى العصر الحديث وهى سيريمافو بندرانيكا، فيما نجت ابنتها الرئيسة تشاندرانيكا كومارتونجا من ثلاث محولات للاغتيال، كما نجت رئيسة الحكومة البريطانية الراحلة مارجريت ثاتشر من محاولة اغتيال دبرتها عناصر من الجيش الجمهورى الايرلندي.

تقييم تجارب النساء فى الحكم:

وقد أثبتت المرأة - أحيانا - أنها لا تقل بأى حال عن الرجل فى قدرتها على تولى السلطة وتحمل مسؤوليتها وتبعاتها، بل إن البعض يعتقد - بما حباها الله من قدرة على التحمل والصبر ورقة المشاعر والأحاسيس- بأن العالم سيصبح أفضل وأكثر أمانا واستقرارا وأقل حروبا إذا ماقادته المرأة، وتحويل المخصصات المالية الضخمة للحروب وبرامج التسلح لصالح الأنشطة الانسانية ولكن فى المقابل يرى البعض الآخر أن العكس

هو الصحيح، وأن التاريخ القديم الذى عرف صورا من حكم المرأة، سجل فى شهادته بأن الفترات التى حكمت فيها المرأة لم تتسم بأى قدر من من الاستقرار، وغالبا ما عمت الفوضى وانهارت الدول فى تلك العهود، إلى أن يأتى قائد (رجل) ويمسك بزمام الأمور ويتحمل المسؤوليات بكفاءة واقتدار.

لذلك، لاينبغى- وفق هذا الرأى- عدم المبالغة فى قدرة النساء على جلب السلام والأمن إلى العالم، فجولدا مائير قادت الكيان الصهيونى فى عدة حروب ضد العرب وهددتهم بالقنبلة النووية، ومارجريت ثاتشر، كانت امرأة ذات أعصاب حديدية، لم تتردد فى إرسال القطع البحرية "النووية" ضمن الأسطول المهاجم للأرجنتين لردعها، ولاستعادة جزر فوكلاند، ومواقفها المتصلبة معروفة تجاه قضية أيرلندا، وضد إضرابات العمال البريطانيين، كما ان انديرا غاندى خاضت حربين ضد الصين والباكستان، ولم تتردد فى أوامرها للقوات الهندية بالاقتحام المسلح للمعبد الذهبى المقدس لطائفة السيخ، ودفعت حياتها ثمنا لذلك على يد أحد حراسها من هذه الطائفة، كما ان انجيلا ميركل الألمانية لاتبدو أكثر نعومة ورقة من أسلافها الرجال، بل فاقتهم تشددا، فموقفها متشدد تجاه إيران، وضد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى.

كما ان الطريقة التى تصل بها المرأة إلى سدة السلطة- ولو من خلال بوابة الانتخابات والديمقراطية - كثيرا ماتستند إلى إرث سياسى عائلي، تكتنفه خصومات حادة، تؤدى بدورها إلى إشعال فتيل الصراعات والتحزبات والطائفية، التى ربما تقود إلى حروب أهلية، وهو ماشهدته فعلا العديد من البلاد التى ترأستها نساء على هذه الطريقة، والتى ألقت بظلالها على الكثير من القرارات التى اتخذتها، وهل كان دافعها المصلحة العامة ويحكمها "العقل"، أم كان دافعها الثأر وتتحكم فيها "العاطفة"؟!

ويرجح البعض فى هذا السياق الاحتمال الأخير، استنادا إلى حقيقة علمية ثابتة ومشاهدة، وهى اختلاف النوع بين الرجل والمرأة - أى بين الرئيس والرئيسة فى سياقنا هذا - والذى يترتب عليه حتما اختلافا فى آلية التفكير واتخاذ القرار، فالرجل وفق هذا الرأى يميل إلى تغليب العقل، بينما المرأة تميل إلى تغليب العاطفة، وبالتالى فإن لكل منهما وظيفة ودور مختلف فى إدارة شؤون الحياة، تأسيسا على قاعدة أن تعدد الأنواع، يعنى تعدد الأدوار، وأن اختلاط الأدوار يؤدى إلى الالتباس وسوء العاقبة!

ولكن إذا كان نصف العالم من النساء ـ بل ربما يزيد قليلا ـ فإنه من الطبيعى أن يكون لهن دور فى تسيير شؤون هذا العالم، وهنا تختلف الآراء حول طبيعة هذا الدور وحدوده ومداه، ويرى بعض علماء الاجتماع أن تشتت المرأة ومعاناتها بين واجباتها العائلية وطموحاتها العملية والسياسية، ينشأ عنه مشكلات اجتماعية خطيرة، وقد شهدت بذلك وعبرت عن هذه المعاناة رئيسة الوزراء الفرنسية السابقة قائلة: "إما أن تضحى المرأة بأولادها وزوجها من أجل مستقبلها القيادي، وإما أن تضحى بهذا المستقبل من أجلهم، ومع ذلك فنحن النساء نواجه محيطا يحاول فيه الرجل احتكار السلطة واستبعاد المرأة".

ويقودنا هذا الجدل حول دور المرأة ومكاسبها المتزايدة على الصعيد السياسى والاجتماعى والقانوني، إلى التنويه بجماعات وحركات "ذكورية" ـ فى كثير من دول العالم ـ غاضبة من كثرة ما تجد النساء من رعاية ومطالبة بحقوقهن، هذه الجماعات التى توصف باسم "المناهضين للمرأة" ترى أن الوقت قد حان للدفاع عن حقوق الرجال باعتبار أنهم الأكثر غرما وتضحية، فالرجال هم المحاربون والثوريون والذين يتعقبهم البوليس السياسي، وهم عمال الصناعة والنقل والزراعة، وهم أكثر عرضة للحوادث وأقل عمرا من النساء، وأكثر هذه الحركات ظهورا فى العالم الغربى تحت اسم (هارى الغاضب ـ ANGRY HARRY)، وكانت هناك حملة واسعة على شبكة الانترنت باسم (الرجال قادمون).. ومثل هذه المشاعر الذكورية قائمة أيضا فى المجتمعات العربية والإسلامية والشرقية بصفة عامة، وإن لم تظهر فى صورة حملات كهذه، لأن التراث الحضارى يجعل من الأفضلية الذكورية أمرا كامنا كحقيقة واقعة لا تحتاج إلى إعلام.[١]

النساء الحاكمات .. الأناقة والجمال :

اشتهر عدد ممن تولين مقاليد السلطة من النساء بالجمال والأناقة.. فيما بدا أن بعضهن لا تشغلهن مسألة الجمال والأناقة، فمن الفريق الأول، لعل من أهمهن رئيسة الحكومة الأوكرانية السابقة يوليا تيموشينكو، والتى حازت العديد من الألقاب، منها: "الحسناء ذات الضفائر الذهبية" نسبة إلى تسريحة شعرها الأصفر المميزة بالضفيرة الريفية الاوكرانية التقليدية، مع الاحتفاظ بملابس تواكب أحدث خطوط الموضة وتبرز

(١) د. محمد رياض : مرجع سابق ـ بتصرف .

أنوثتها، كما وصفتها الصحافة تجسيدا لصورة "قطعة بسكويت ناعمة ورقيقة فى مظهرها، ولكنها صلبة من الداخل"، وقد علقت يوليا ذات مرة ساخرة، وقالت ضاحكة: "سمعتُ للتو آخر نكتة أطلقت على شعرى: هل تعلم ماذا فوق رأسها؟ إنه عجلة قيادة لتسيير الحكومة". وأضافت: "وأنا أعتز بأن عارضات الأزياء بدأن فى تقليدي، ومجاراة تسريحة شعرى". وهذا يعنى أن أوكرانيا ليست مثالا يحتذى فى فقط فى الديمقراطية، بل فى تسريحات الشعر أيضا"!

وعلى درب يوليا فى العناية بجمالها وأناقتها، رئيسات أخريات، من أهمهن، رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيلر التى أطلق عليها اسم "وردة اسطنبول"، ورئيسة الوزراء الكندية "كيم كامبل" التى أطلق عليها "مادونا كندا"، ورئيسة وزراء الدانمرك "هيلة شميت" التى اشتهرت حين التقت نظيرها الأمريكى بإثارة غيرة شديدة أظهرتها الصور لدى زوجته ميشيل أوباما، وكذلك الرئيسة الأرجنتينية السابقة كريستينا فرندناندیز، واهتمامها بجمالها وأناقتها، عبرمجموعتها الضخمة من الأزياء والأحذية، ولذا أطلقت عليها الصحافة الآرجنتينية لقب "ايميلدا ماركوس الأرجنتينية"، وهى فى ذلك ليست أقل ممن سبقتها فى رئاسة البلاد وهى الجميلة إيزابيلا بيرون.. التى كانت فى الأصل راقصة قبل أن تتزوج الرئيس خوان بيرون لتخلفه فى مقعد الرئاسة.

وعلى العكس من ذلك تماما، لا تعير بعض الرئيسات أى اهتمام لمسألة الجمال والأناقة، لعل أهمهن الألمانية أنجيلا ميركل والتى تعرضت مرارا للانتقادات والسخرية فى بداية توليها الحكم، بسبب عدم اهتمامها بتسريحة شعرها أو بلباسها، وقد اعتادت أن تتقبل هذا الأمر بروح الدعابة، حتى أن أحد الصحفيين فى موضع الإشادة بها وصفها بأنها "الرجل الوحيد فى الحزب الديمقراطى المسيحي!"، وإن طرأ تحسن نسبى على مظهرها فى السنوات الأخيرة، وتتشابه مع ميركل فى عدم الاهتمام بالأناقة والجمال مع الهندية الراحلة انديرا غاندي، ونظيرتها الفليبنية كورازون أكينو، والتشيلية الحالية ميشيل باشليه، وجارتها البرازيلية ديلما روسيف.

الباب الأول

آسيا... قارة النساء

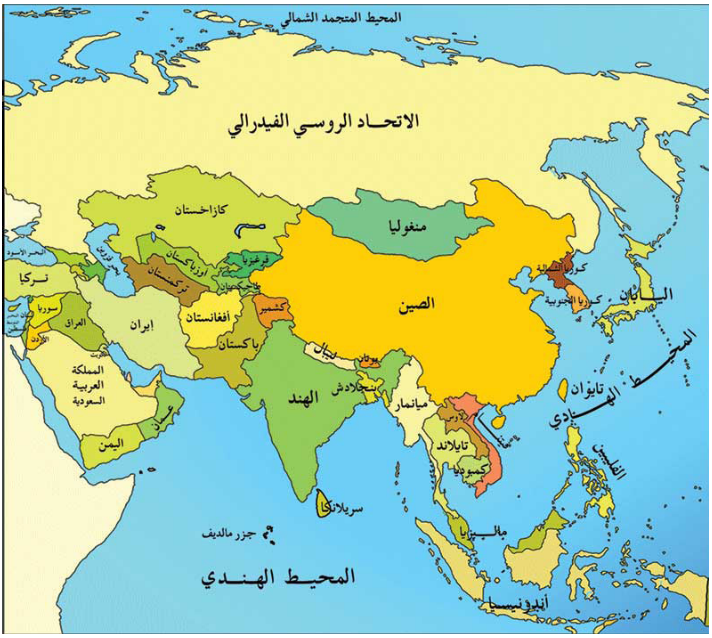

تمهيد

ظلت المرأة الآسيوية خاضعة طوال قرون طويلة للاضطهاد المركّب، من الرجل، ومن الأسرة، من المجتمع، ومن السلطة السياسية، ولكن ما جرى فى النصف الثانى من القرن العشرين، شكل ظاهرة ملفتة للانتباه والدهشة، تمثلت فى الاقتحام الجريء والناجح للميدان السياسى الخطير، من جانب المرأة الآسيوية التى أظهرت شجاعة وجرأة كبيرتين بل نادرتين، فقد تكشفت الظاهرة النسائية فى آسيا، وعلاقة المرأة بالسياسة تحديداً، عن إمكانات ومهارات غير عادية لدى المرأة الآسيوية، وعن قدرات فائقة على احتراف العمل السياسي، بكافة أشكاله: إدارة الصراعات ونسج التحالفات وتوجيه التكتيكات وحياكة المؤامرات!

وحركة المرأة الآسيوية ليست ظاهرة طارئة أو عابرة أو فلولكلورية مسلية على المسرح السياسي، بل هى تطور نوعى جديد فى الحياة السياسية، فقد تواصلت السلطة النسائية فى الحكم زماناً ومكاناً فى هذه المساحة الكبيرة للقارة الآسيوية، ولا يجب التعامل معها مجردة معزولة، دون خلفياتها الاجتماعية والثقافية والنفسية، فقد لعبت المرأة الآسيوية دورا متزايدا فى العمل الوطنى لبلادها، سواء بانتمائها إلى التنظيمات الشيوعية واليسارية الطليعية أو فى منظمات الجبهات الوطنية والقومية والإسلامية أو فى انخراطها فى الوحدات العسكرية وشبه العسكرية، إضافة إلى دورها المتزايد فى المجهود الحربى والدفاع المدني، وقامت بمهمات مثيرة فى حروب التحرير الوطنية، سواء فى إطار العمل السرى والفدائى وفى النشاطات الخاصة والاستخبارية، وقد يكون هذا التطور النسائى حدث فى قارات أخرى غير آسيا وحيث وجد القهر والذل والاستغلال خاصة فى أميركا اللاتينية وإفريقيا عندما شاركت المرأة فى النضال التحرري، لكن المسألة فى آسيا اتخذت شكلاً أوسع وأعمق، وحملت معها مفارقاتها، فالظاهرة الآسيوية تقول:[١]

(١) على فياض: نساء حكمن فى آسيا الوسطى، موقع www.albawaba.com بتاريخ ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٠، بتصرف.

أولاً : أن المرأة احتلت أيضاً موقعها السياسى المتميز فى المعارضة ضد السلطات الديكتاتورية والقمعية، وفى السلطة مع القوى السياسية المحترفة، أكثر مما أتيح للمرأة فى القارات الأخرى رغم أن آسيا لم تكن مركز انطلاق حركة تحرر المرأة المعاصرة.

ثانياً : إن المرأة احتلت ذاك الموقع وقامت بذلك الدور المتميز فى الأقطار الآسيوية الجنوبية الأكثر تخلفاً، وإذا استثنينا تانسو تشيلر" فى تركيا الأوروآسيوية، تبقى أمامنا سيريلانكا والهند وباكستان وبنغلاديش وبورما.

ثالثاً : أن المرأة الآسيوية تقدمت فى البلدان ذات الأغلبية الإسلامية والهندوسية والبوذية ووصلت إلى مراكز الرئاسة، بينما فى بلدان متقدمة صناعياً كاليابان وتايوان لم تصل إلى أكثر من زعيمة حزبية أو برلمانية نشيطة!

إنها القارة الآسيوية المتفردة، فخلال العقود القليلة الماضية أوصلت إلى سدة السلطة والرئاسة، بعضاً من صباياها وسيداتها اللواتى كن موضع حسد النساء الأخريات فى القارات الأكثر تقدماً وحضارة وتكنولوجيا، فما هو السر؟ إنه الحق الطبيعى والطموح المشروع والتوق إلى الشهرة والمجد، كان هناك على الدوام عامل آخر مساعد لكن مهم، وكانت هناك قوة خفية لكن فاعلة تدفع تلك النسوة إلى الأمام، فى بعض الأحيان كانت الرغبة فى الانتقام للوالد أو الزوج أو الأخ، وفى أحيان أخرى كانت جذوة المراهقة وأحلام الصبا وعشق النضوج، وفى أحيان ثالثة كانت الصدفة، اللحظة التاريخية، القدر، سيد الخطى، ولا بد من الاعتراف أن المجتمعات الآسيوية المتخلفة قدمت أمثلتها النسائية البارزة التى تستحق كل منها دراسة خاصة بها لأن لكل منها تجربتها الخاصة والفريدة ذات الدروس الغنية والعبر القيمة، والجروح البليغة!

ونستعرض فى هذا الباب أهم اثنتى عشرة تجربة لامرأة آسوية حكمت أهم الدول فى تلك القارة الكبرى بل الأكبر فى العالم، مساحة وسكانا، نستهلها من سيريلانكا، بالحاكمة الأولى فى العالم المعاصر سيريمافو بندرانيكا، الرئيسة - زوجة الرئيس - أم الرئيسة، ثم بابنتها التى خلفتها فى الحكم تشاندرانيكا كوماراتونجا الرئيسة- ابنة الرئيس- ابنة الرئيسة، ولن نبتعد كثيرا، ففى الجوار شعرت المرأة فى الهند، تلك الدولة

القارة بمساحتها وسكانها، بالغيرة من نظيرتها فى جارتها الصغيرة سيريلانكا، فقدمت لنا تلك المرأة الفولاذية انديرا غاندي، وعلى غرار سيريلانكا، قدمت لنا الفليبين نموذجين للمرأة الحاكمة: كورازون أكينو.. أرملة نينوي، وجلوريا أوريو.. وريثة الأب، ويتواصل الإرث السياسى ليصل إلى باكستان حيث بينظير بوتو.. ابنة الشرق.

وكما سيريلانكا، والفليبين، فإن بنجلادش قدمت لنا أيضا امرأتين تبادلتا عملية تسليم وتسلم دفة الحكم لما يزيد عن ربع قرن متصل، إنهما الغريمتان خالدة ضياء.. أرملة الزعيم، وحسينة واجد ابنة الزعيم، بينما فى تركيا المسلمة نعثر فى هذا السياق على حالة استثنائية لم تعتمد على الإرث السياسي، تجسدت فى تانسو تشيلر.. وردة اسطنبول، لنعود مرة أخرى إلى الإرث السياسى فى دول إسلامية أخرى هى الأكبر فى العالم، فى إندونيسيا، حيث ميجاواتى سوكارنو.. صاحبة الغيمة، وإلى تايلاند نجد ميراثا من نوع آخر يتمثل فى الحاكمة ينجلوك شيناوترا.. وميراث الأخ، ونختتم هذا الباب بأحد الوجوه النسائية فى ظاهرة الموروث السياسى للسلطة فى كوريا الجنوبية، حيث بارك كون هيه.. ابنة الديكتاتور!

الفصل الأول

سيريما فو بندرانيكا

الرئيسة. زوجة الرئيس – أم الرئيسة

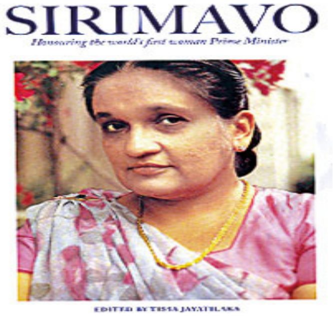

«بدأت بنفسى أضرب المثل للشعب فى الدعوة للتقشف»

سيريلانكا... نبذة تعريفية

سريلانكا.. جزيرة صغيرة فريدة فى نوعها، تبلغ مساحتها ٦, ٦٥ ألف كم٢، تمتاز بمناظرها الطبيعية الخلابة، تقع على بعد ٣٠ كم من طرف الهند الجنوبى الشرقى، تبلغ مساحتها ٦٦ ألف كم، وكانت هذه الجزيرة الاستوائية فى المحيط الهندى، تعرف باسم "سيلان" حتى عام١٩٧٢، ثم تغير اسمها إلى سريلانكا، ومعناها "الجزيرة المتألقة"، وعرفها العرب باسم جزيرة "سرنديب"، وقد نالت استقلالها عام ١٩٤٧من الاستعمار البريطانى، وعاصمة سريلانكا الادارية هي "سري جاياواردنابورا كوتي"، أما العاصمة المعترف بها لدى الأمم المتحدة فهي كولمبو، ونظام الدولة السياسي رئاسي برلماني.

ويسكن سريلانكا نحو٢٢مليون نسمة (٢٠١٥) ـ فيما كان نصف هذا العدد فى منتصف الستينيات الميلادية من القرن الماضى، أثناء تولى سيريمافو بندرانيكا السلطة. وغالبية السكان من القومية السنهالية يدينون بالبوذية، ويشكلون حوالى٧٠ ٪، فى حين ينتمى ١٨٪ إلى القومية التاميلية، التى تدين بالهندوسية، بينما ١٢ ٪ يدينون بالإسلام.

سيريمافو بندرانيكا

نشأتها... وصعودها السياسى

من هى سيريمافو بندرانيكا؟ [1] بداية معنى كلمة سيريمافو هو "المحظوظة" وهى محظوظة فعلا، فهى أول امرأة فى العالم الحديث تتولى رئاسة الحكومة، ومن بعدها جاءت انديرا غاندى فى الهند، ثم مارجريت ثاتشر فى بريطانيا، ثم بينظير بوتو فى باكستان.. ولكن السيدة سيريمافو كانت الأولى على كل هؤلاء النساء، وهى محظوظة لأنها ولدت لأسرة أرستقراطية تنتمى إلى طبقة "الجيوجاما"، وهى ذات تاريخ عريق فى تقلد المناصب القيادية فى الدولة، وقد جاء مولدها فى ربيع عام ١٩١٦، أى بعد خمس سنوات من وفاة الزعيم الوطنى المصرى أحمد عرابى، الذى ظل منفيا فى جزيرة سريلانكا لمدة ١٩ سنة اثر قمع الثورة العرابية.

وتلقت سيريمافو تعليما متوسطا فى مدارس الارساليات الكاثوليكية، حيث نشأت مسيحية، إلا انها اعتنقت البوذية - دين غالبية الشعب السريلانكى - مع زوجها فيما بعد، ذلك الزوج الذى أحبته عندما بلغ عمرها ٢٤ سنة، رغم فارق العمر بينهما الذى يصل إلى١٦ عاما، حيث كان عمره ٤٠ عاما، وتزوجته عام ١٩٤٠، وأنجبت منه ثلاثة أبناء (ابنتان وابن)، وهذا الزوج الذى تحمل سيريمافو اسم اسرته، هو سولومون بندرانيكا، وكان وقت الزواج بها وزيرا للصحة فى سلطة الحكم الذاتى قبل الاستقلال، أما هى فكانت متفرغة تماما لشؤون البيت وتربية أطفالها الثلاثة (ابنتان وولد)، حتى انها لم تكن تشترك فى المسائل السياسية ولا قضايا الحكم طوال مدة زواجها، فى حياة زوجها الراحل، الذى يجب ألا ننسى موقفه البطولى خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، فرغم أن بلاده عضو فى الكومنولث البريطانى، فقد ندد بالعدوان الانجليزى، وطالب لندن رسميا ألا تتخذ من بلاده قاعدة لغزو مصر، وتعرض نتيجة لذلك لضغط شديد على اقتصاد بلاده من البريطانيين.

وقد اغتال زوجَها - بعد أن أصبح رئيسا للوزراء - راهبٌ بوذى فى سبتمبر١٩٥٩،

(١) حسن فؤاد: سيريمافو المحظوظة - جريدة الأهرام ١٨ / ١١ / ١٩٩٤ بتصرف.

عندما قرر سولومون بندرانيكا جعل اللغة السنهالية ـ لغة البوذيين غالبية الشعب ـ لغة الدولة الرسمية، وإلغاء اللغة الهندوكية، وقوبل القرار باضطرابات عنيفة، وكان اغتيال بندرانيكا على يد بوذى غبى لم يرض بتحرر بلاده!

هذا الاغتيال كان نقطة التحول فى حياة الزوجة سيريمافو، فقد جعلها تنطلق بكل طاقتها إلى العمل السياسي، فتولت رئاسة حزب الحرية بعد ثلاثة أشهر فقط من اغتيال زوجها الذى قد أسسه عام ١٩٥١، ثم خاضت الانتخابات العامة، وحققت لحزبها أغلبية برلمانية مكنتها من تشكيل حكومتها الأولى التى اتخذت طابعا اشتراكيا فى ٢١ يوليو١٩٦٠، وإضافة الى منصبها كرئيسة للوزراء، كانت وزيرة للخارجية والدفاع، وبالرغم من أنها لم تكن عضوا فى البرلمان، إلا أنها كانت أول امرأة فى العالم تصبح رئيسة للوزراء، فى دولة ذات نظام برلمانى حديث.

ولم تكد سيريمافو تمضى ستة أشهر فى السلطة، حتى دبرت القوى اليمينية محاولة لقلب نظام حكومتها، مستغلة تفاقم أزمة البطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية، فى ظل تنفيذ برنامج اقتصادى اشتراكى، فشل فى حلحلة الأزمة الاقتصادية، ولكنها استطاعت بأعصاب باردة أن تقمع هذه المحاولة، وأن تمسك بالأصابع التى دبرتها، وبعد أربع سنوات فى الحكم، سقط حزبها فى الانتخابات عام ١٩٦٥، وتولى اليمين الحكم، فى حين أصبحت السيدة سيريمافو زعيمة للمعارضة، ولكنها استطاعت أن تعود للحكم مرة ثانية، اثر انتخابات مايو ١٩٧٠، واستمرت فى رئاسة الحكومة ـ مع احتفاظها بوزارات التخطيط والاقتصاد والخارجية ـ حتى انتخابات عام ١٩٧٧، حين خسر حزبها الانتخابات العامة، ولم يحصل سوى على ثمانية مقاعد من بين ١٦٩ مقعدا فى البرلمان، أى بنسبة تقل عن ٥ ٪ فقط، وفاز "جاياوردن" برئاسة الجمهورية.

وظلت سيريمافو خارج الحكم لمدة ١٧ سنة، الى أن جاء حادث اغتيال المرشح المنافس لابنتها على الرئاسة فى عملية انتحارية. مع ٥٥ شخصا آخرين. فى أكتوبر ١٩٩٤، فكان نقطة تحول جديدة فى حياتها، حيث تولت ابنتها "كوماراتونجا" رئاسة الجمهورية، وكلفتها هى برئاسة الوزراء.. الأم أصبحت رئيسة للوزراء للمرة الثالثة، وكانت الابنة رئيسة للوزراء قبل مجيئها الى رئاسة الدولة، حيث كان حزبها اليسارى قد فاز بالأغلبية فى الانتخابات العامة فى أغسطس١٩٩٤، وحيث كانت قد عينت والدتها سيريمافو

"وزيرة دولة" أى وزيرة بلا وزارة.

آنذاك كان عمر الابنة ٤٧ سنة، والأم ٧٨ سنة، والاثنتان تبادلتا المنصبين، حيث عادت الابنة رئيسة للحكومة، وارتقت الأم الى رئاسة الدولة، فى ظل ثنائية قمة السلطة بين الأم وابنتها، اللتين كانتا تقيمان فى بيت واحد بمدينة كولومبو العاصمة، وهما لم تكونا على وفاق دائما، وكانت تشتعل المنافسة السياسية بينهما، على نحو ماحدث مع رئيسة وزراء باكستان السابقة بينظير بوتو ووالدتها السيدة نصرت بوتو.

وفى ١٠ أغسطس ٢٠٠٠، استقالت سيريمافو بندرانيكا، لتفسح المجال أمام ابنتها شاندريكا كوماراتونجا لتشكيل حكومة جديدة، قبل شهرين من إجراء انتخابات تشريعية، وحل محلها وزير الزراعة حينذاك "راتاناسيرى فيكريمانايكى"، وذلك بعد فشل حزب رئيسة البلاد، فى الحصول على غالبية الثلثين فى البرلمان، لاعتماد دستور جديد، وكانت كوماراتونجا تأمل فى أن يؤدى اعتماد دستور جديد يجعل من سيريلانكا عمليا دولة فيدرالية، الى وضع حد للحرب الانفصالية الطويلة التى يشنها التاميل.

وفى ١٠ أكتوبر ٢٠٠٠، توفيت سيريمافو بندرانيكا فى العاصمة كولومبو، عن عمر ٨٤ عاما، وأعلن ابنها أنورا بندرانيكا، أن والدته توفيت إثر تعرضها لذبحة قلبية، فيما كانت عائدة بالسيارة الى كولومبو، بعد أن أدلت بصوتها فى الانتخابات التشريعية فى دائرتها الانتخابية فى "أتاناغالى" على بعد ٤٠ كم شمال شرق العاصمة السريلانكية، واستقالت من رئاسة الحكومة وانسحبت من الحياة السياسية قبل وفاتها بشهرين، بعد ٤٠ عاما من العمل السياسي.

تقييم أدائها فى الحكم

انتهجت السيدة سيريمافو بندرانيكا سياسة عدم الانحياز فى علاقات سريلانكا الدولية، وخلال فترة حكمها زارت مصر ثلاث مرات، الأولى فى ربيع ١٩٦١، والثانية فى خريف ١٩٦٣، والثالثة والأخيرة فى خريف العام التالى (أكتوبر١٩٦٤)، حين مثلت بلادها فى قمة عدم الانحياز التى استضافتها القاهرة.

واتبعت بندرانيكا الخط الاشتراكى فى سياستها الداخلية، التى دعمت من خلالها القطاع العام، وأممت بعض المشروعات الخاصة، إلا انها باءت بالفشل، ما أدى بالبلاد الى أزمة اقتصادية خانقة، وارتفاع نسبة البطالة، الأمر الذى استغلته التيارات والأحزاب

الماركسية فى البلاد، واتسمت سياستها بدعم السنهاليين الذين يمثلون غالبية السكان، وسعت الى تطبيق سياسة زوجها فى تطبيق شعار قومية اللغة السنهالية.. إلا انه يحسب لها فى نهاية المطاف أنها حافظت على الديمقراطية التى وصلت بها الى الحكم، ولم تنقلب عليها حينما واجهت المصاعب السياسية الداخلية، التى تسببت فى خروجها من الحكم أكثر من مرة.

وفى حديث صحفى لها أثناء زيارتها الثانية لمصر، قالت: "اشتراكية سيلان تسير بخطى واسعة نحو الكمال، ومبدأ الاشتراكية فى حد ذاته يلقى إيمانا وفهما وتجاوبا من الشعب كله، وفى سبيل الاشتراكية أممنا دور الصحف ومزارع الشاى والمطاط وجوز الهند وشركات البترول والتأمين، وفرضنا قيودا على استيراد الكماليات، ونحن نقوم بحملة واسعة النطاق للتوعية الاشتراكية، والمطالبة بتشجيع الصناعات المحلية، والدعوة للتقشف، وقد بدأت بنفسى أضرب المثل للشعب"(١)

وعلى صعيد الصراعات العرقية الداخلية، يعد الصراع العرقى بين التاميل والشعب السنهالى فى سيريلانكا، من أبرز الصراعات فى آسيا، والذى أوقع آلاف الضحايا، ففى مطلع الثمانينيات، بدأ التاميل نضالهم من أجل الاستقلال، وأدت الحرب الأهلية بينهم وبين الحكومة الى تفجر حرب أهلية أخرى بين صفوف الغالبية السنهالية، حيث رفعت جبهة التحرير الشعبية ذات الميول اليسارية والقومية المتطرفة السلاح ضد الحكومة، متهمة إياها بالخضوع للضغوط الهندية من أجل السماح للتاميل بالاستقلال، وكانت محصلة هذه الحروب الأهلية قتل نحو٢٠ ألف شخص، واعتبار أكثر من ٦٠ ألف آخرين فى عداد المفقودين، فضلا عن تشريد مايزيد عن مليون نسمة، منذ بدأ ثوار الأقلية التاميلية حربهم عام ١٩٨٣..

وتطالب الأقلية التاميلية بالاستقلال فى المناطق التى تسكنها شمال وشرق البلاد، وكانت تحصل على التأييد المادى والمعنوى من ولاية "تاميل ناد" الكبيرة الواقعة جنوب الهند، والتى ينتمى سكانها الى القومية التاميلية، ويعتبر ثوار التاميل الأقلية المسلمة فى شرق البلاد موالية لسلطات العاصمة، ويشنون عليها الهجمات بهدف تهجيرها من المناطق التى يعتبرونها موطنهم الأصلى، وبعد توقف الدعم من التاميل فى الهند

(١) مجلة المصور بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٦٣.

لاتهامهم باغتيال رئيس الوزراء الهندى راجيف غاندى، لتأييده موقف الحكومة السريلانكية السنهالية، سقطت مدينة "جافنا" الاستراتيجية، معقل التاميل شمال البلاد، فى نوفمبر ١٩٩٥ فى يد القوات الحكومية، وبعد تردد أن الأزمة فى سريلانكا أوشكت على الانتهاء، إلا أن رئيسة الوزراء سيريمافو بندرانيكا، أعلنت أن السلام الدائم فى اللاد يتطلب ضرورة التفاوض مع التاميل، وهناك من الأسباب مادفع بندرانيكا الى الدعوة لفتح الحوار مع التاميل، رغم سيطرة التاميل على معقلهم فى جزيرة جافنا، لأن هذه السيطرة لم تكن تعنى السيطرة الكاملة على قوات التاميل، التى لاتزال منتشرة فى شمال الجزيرة، فضلا عن توافر معقل آخر للتاميل فى شرق البلاد، إلا ان هذا الحوار لم يصل الى حلول فعلية، ومازالت هذه المشكلة تهز استقرار سريلانكا.[١]

محاولات اغتيالها

فى ٥ فبراير ١٩٨٩، أصيبت سيريمافو بندرانيكا، حين ألقى مهاجمون مجهولون قنابل يدوية، وفتحوا النيران على اجتماع سياسى لحزب الحرية السريلانكى المعارض، وكانت بندرانيكا على وشك توجيه خطاب فى بداية حملة حزبها بشأن الانتخابات العامة، وقد ألقت الشرطة باللوم على جبهة تحرير الشعب الماركسية.

وفى ٥ يناير ٢٠٠٠، لقى ١٣ شخصا مصرعهم، وأصيب ٢٧ آخرين، فى هجوم انتحارى بقنبلة استهدف مكتب رئيسة الوزراء سيريمافو بندرانيكا، وسط العاصمة كولومبو، ولكن بندرانيكا لم تكن فى مكتبها وقت الانفجار الساعة التاسعة صباحا، واتهمت السلطات السريلانكية جبهة نمور تحرير إيلام بتنفيذ الهجوم.

(١) خالد الأصور: مرجع سابق. ص ١٢٠ - ١٢٣ بتصرف.

الفصل الثانى

تشاندريكا كوماراتونجا

الرئيسة ابنة الرئيس – ابنة الرئيسة

"السياسة فى دمى ، رغم ما حدث لوالدى وزوجى"

تشاندريكا كوماراتونجا

صعودها السياسي

ولدت عام ١٩٤٥، واغتيل والدها الذى كان رئيسا للوزراء على يد راهب بوذى عام ١٩٥٩، وتلقت تعليمها الابتدائى والثانوى فى العاصمة السيريلانكية كولومبو، ثم انتقلت عام١٩٧٠الى فرنسا، لنيل الدكتوراه فى الاقتصاد والتنمية من جامعة السوربون، ونشأت تشاندريكا، وأصبحت فتاة يافعة الى جوار والدتها، التى شغلت منصب رئاسة الوزراء مرتين، الأولى بين عامين١٩٦٠ـ ١٩٦٥، والمرة الثانية بين عامى ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧، وكانت تشاندريكا قد عادت الى سيريلانكا عام ١٩٧٢ من رحلتها التعليمية فى فرنسا، لتقف الى جانب والدتها.

وصارت تشاندريكا تدرك معنى السياسة أكثر، وتفهم ألاعيب السياسيين وتكتيكاتهم، وأصبحت أكثر قدرة على ممارسة اللعبة السياسية بلا أخطاء، ووقفت إلى جانب زوجها الممثل "فيجايا كوماراتونجا " ـ الذى تحمل اسمه ـ والذى انخرط هو أيضا فى السياسة بتشجيع منها، وصار نائبا، وفى عام ١٩٨٨ شكلت معه حزبا اشتراكيا معارضا أسمته "الحرية"، الا انه لم يعش طويلا، فسقط صريع العنف السياسي، حيث اغتالته مجموعة متطرفة، فهربت تشاندريكا مع ولديها الى بريطانيا، وابتعدت لفترة عن المسرح السياسي، لكنها ظلت تؤدى دورها عليه من وراء الستار..

وعادت الى المعترك السياسى وخاضت صراعا ضد شقيقها على زعامة الحزب، بسبب تقدم السن بوالدتهما، وحسم الأمر لها، فيما خرج شقيقها لينضم الى الحزب الحاكم، وفى مايو١٩٩٤ خاضت معركة انتخابات المجالس الاقليمية، وحققت نجاحا مذهلا فى المنطقة الغربية، وفى مارس الذى سبقه هزمت الحزب الوطنى المتحد الحاكم هزيمة قاسية فى انتخابات المجلس الاقليمى للمنطقة الجنوبية، ثم قادت الحملة الانتخابية البرلمانية على رأس تحالف من ثلاثة أحزاب، مثلها مثل والدتها، تتمتع بحس القيادة والقدرة على سحر الجماهير، ولطالما فتنت الناخبين بخطبها النارية التى ألهبت مشاعرهم، وخصوصا عندما كانت تتهم الرئيس "دينجيرى باندا ويجيثونجا" بـ

(الجنون والطيش) وتصفه بـ (صديق الرأسمالية)، ولديها جلد عجيب على الاحتمال، فخلال حملتها الانتخابية كانت تعقد العديد من الاجتماعات الجماهيرية فى اليوم الواحد، وفى بعض الأحيان كانت تصل الليل بالنهار.(١)

وفى ١٦أغسطس ١٩٩٤ أجريت فى سيريلانكا انتخابات نيابية فاز فيها التحالف الشعبى بزعامة كوماراتونجا، بعد ١٧عاما من تفرد الحزب الوطنى المتحد بالسلطة، وكان التحالف الشعبى قد فاز بـ (١٠٥) من عدد مقاعد البرلمان البلغ ٢٢٥ مقعدا، فى حين فاز الحزب الوطنى المتحد بـ (٩٤) مقعدا، ويبلغ العدد المطلوب من المقاعد لتشكيل الحكومة ١١٣ مقعدا، وقد كلف الرئيس السيريلانكى دينجيرى باندا، السيدة كوماراتونجا بتشكيل الحكومة الجديدة فى ١٩أغسطس ١٩٩٤بعد فوز حزبها بأغلبية مقاعد البرلمان، حيث استطاعت استكمال النسبة اللازمة لتشكيل الحكومة بالائتلاف مع بعض الأحزاب الصغيرة، وترأست الحكومة الجديدة مع احتفاظها بوزارات: المالية، والوحدة الوطنية، والشؤون العرقية.. والوزارة الأخيرة استحدثتها كوماراتونجا لمحاولة وضع حدة لقضية التاميل.

وهكذا انضمت كوماراتونجا فى ذلك الوقت، فى أغسطس ١٩٩٤ الى نادى السيدات اللواتى يحكمن العالم- فى ذلك الوقت- مثل بينظير بوتو، وتانسو تشيلر، وخالدة ضياء.. وغيرهن، وللمرة الثانية فى تاريخ سيريلانكا، بعد والدتها سيريمافو بندرانيكا، تنتقل السلطة الى سيدة هى سليلة عائلة احترفت السياسة، وسقط فى صراعاتها الدامية والدها وزوجها، لكنها لم ترتدع، بل لم تستطع أن تهرب الى شىء آخر، لأنها رضعت السياسة مع حليب طفولتها، وصارت جزءا منها، وتنفست السياسة التى صارت "أوكسيجينها" اليومى، فمنذ طفولتها كانت تجلس على كرسى والدها سولومون دياز بندرانيكا، يوم كان رئيسا للوزراء فى الخمسينيات، تسترق السمع، وتحاول أن تفهم ما كان يدور من مناقشات، قبل اغتياله عام ١٩٥٩، وكررت الشىء ذاته، عندما تولت والدتها سيريمافو الحكم عام ١٩٦٠.(٢)

وبعد أقل من ثلاثة أشهر من توليها رئاسة الحكومة، وفى١٠ نوفمبر ١٩٩٤

(١) ابراهيم مرعى: ولدت كى تحكم، مجلة الشروق- عدد ١٢٥ - ص ٩ بتصرف.

(٢) المرجع السابق.

خاضت كوماراتونجا معركة انتخابية (نسائية) حامية مع منافستها الرئيسية "سيريما ديساناياكى"، التى كان زوجها زعيم المعارضة "جامينى ديساناياكى" اغتيل قبل اسبوعين من الانتخابات، والتى كان يعتزم خوضها، فحلت هى محله.. وخاضت الأرملتان حربا إعلامية شرسة عبر شاشات التليفزيون وصفحات الصحف والملصقات، قبل اسبوع انتهاء من حملتهما الانتخابية فى مطلع نوفمبر ١٩٩٤، واتهمت سيريما غريمتها كوماراتونجا بإرهابها من خلال إرسال الشرطة الى منزلها، فى حين قالت الأخيرة ان منافستها حاولت تأجيج نيران العنف العرقى بين الغالبية السنهالية والأقلية التاميلية.. وكان زوج كوماراتونجا قتل أيضا فى حادث اغتيال سياسي- كما أوضحنا- وطلبت أرملته من الشعب أن يصوت من أجل السلام.

وأسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز رئيسة الوزراء تشاندريكا كوماراتونجا، بحصولها على ٦٢٪ من الأصوات (٤،٧) مليون صوت، وحققت فوزا لم يسبق له مثيل فى جميع الدوائر الانتخابية الـ (٢٢) وأظهرت النتائج تفوقها بنحو (١،٩) مليون صوت على منافستها سريما ديساناياكى، التى لم تحصل سوى على ٢،٧ مليون صوت، لتصبح كوماراتونجا بذلك أول رئيسة للجمهورية فى بلادها، كما كانت والدتها سيريمافو بندرانيكا أول رئيسة للوزراء فى البلاد، وكلفت كوماراتونجا والدتها برئاسة الوزارة، بعد أن تقلدت هى رئاسة الجمهورية، فى أول سابقة من نوعها.

ويرجع نجاح تشاندريكا إلى العديد من العوامل الموضوعية التى تحالفت لترفعها إلى مقعد الرئاسة، لعل من أهمها الأطروحات التقدمية التى أعلنتها، وتعهدت بتطبيقها إذا ما فازت بالانتخابات، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية المتردية التى عانى منها الشعب السيريلانكى طويلا ـ بما فيه فئة التاميل الانفصالية ـ وتطلعه إلى التخلص من الفقر والفوضى، والأمل فى الرخاء والاستقرار.

وكان التفاؤل هو السمة المميزة لحديث أبناء الشعب السيريلانكى بكافة طوائفه، من الغالبية السنهالية، الى الأقلية من التاميل والمسلمين، فقد جاء فوز كوماراتونجا باعثا للارتياح، خاصة وأن نتائج الانتخابات كشفت تصويت المناطق الشمالية الشرقية ذات الغالبية التاميلية لصالحها، فقد اعتقد التاميل أن توليها منصب الرئاسة يعنى إعادة الحياة إلى عملية السلام.

وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٩ أدت الرئيسة كوماراتونجا اليمين الدستورية، مستهلة ولاية ثانية مدتها ٦ سنوات أخرى، فى أعقاب فوزها بغالبية ضئيلة فى الانتخابات الرئاسية، التى جاءت بعد بضعة أيام من نجاتها من محاولة اغتيال، وحصولها على (٤،٢) مليون صوت، بنسبة ٥١،٣ ٪ من الأصوات، علما أن شكوكا كبيرة خيمت عشية الاقتراع على فرص فوزها على منافسها الرئيسى "رانيل ويكريميسينجى" الذى نجح فى إحراز تقدم كبير خلال الحملة الانتخابية، وكان يشكل تهديدا فعليا لكوماراتونجا، قبل محاولة الاغتيال التى تعرضت لها، وأدت إلى تعاطف الناخبين معها.

وبعد أقل من عام على فوزها بالانتخابات الرئاسية لفترة ثانية، جرت الانتخابات البرلمانية فى ١٢أكتوبر ٢٠٠٠، والتى لم تسعد نتائجها السيدة كوماراتونجا زعيمة حزب التحالف الشعبى الحاكم، أو منافسها الرئيسى رانيل ويكريميسينجى زعيم الحزب الوطنى المتحد، على حد سواء، وسبب ذلك أن النتائج لم تمكن أيهما من الحكم بصورة مريحة، فقد أعطت حزب كوماراتونجا (١٠٧) مقاعد من مقاعد البرلمان البالغ مجموعها (٢٢٥)، وذلك مقابل (٨٩) لحزب ويكريميسينج، وبالتالى أبقى هذا الوضع على الخلاف بين الحزبين بشأن تعديل الدستور، كما اضطر حزب الرئيسة إلى التحالف مع الأحزاب الصغيرة لتشكيل الحكومة.

وبعد عام آخر وبضعة أسابيع، وفى ديسمبر ٢٠٠١ جرت انتخابات برلمانية مبكرة، وأدى رئيس الوزراء الجديد "رانيل ويكريميسينج" زعيم الحزب الوطنى المتحد اليمين الدستورية، وجاء تنصيبه فى أعقاب فوز حزبه فى الانتخابات، حيث حصل على (١٠٩) مقاعد، من عدد مقاعد البرلمان البالغ (٢٢٥) مقعدا، فيما حصل حزب التحالف الشعبى بزعامة كوماراتونجا على (٧٧) مقعدا فقط، مقابل (١٠٧) مقاعد فى الانتخابات السابقة.

وفى ٥ فبراير٢٠٠٤ فتح قرار الرئيسة كوماراتونجا بحل البرلمان، الذى يرأسه خصمها ويكريميسينج الطريق لانتخابات مبكرة، لكنه نقل سيريلانكا الى مرحلة جديدة من الصراع بين قصر الرئاسة، ورئاسة الوزراء.

وفى أول أبريل ٢٠٠٤ قامت كوماراتونجا بدعوة حزبها الى تشكيل حكومة جديدة، فى أعقاب فوز الحزب بغالبية طفيفة فى ثالث انتخابات عامة تجريها سيريلانكا خلال أربع سنوات فقط، حيث حصل على ٤٧ ٪ من الأصوات، مقابل ٣٨ ٪ للحزب الوطنى

المتحد الحاكم سابقا بزعامة ويكريميسينج، ونتيجة عدم حصول حزب كوماراتونجا على غالبية مطلقة فى البلمان، فإن الحزب اضطر كالعادة الى اللجوء الى التحالف مع أحزاب أصغر لتشكيل الحكومة.

وظلت كوماراتونجا رئيسة للبلاد حتى نهاية فترة رئاستها الثانية فى أواخر ديسمبر ٢٠٠٥، بعد أن أمضت فى الحكم أكثر من ١١ عاما، بدأتها رئيسة للوزراء لمدة ثلاثة شهور، منذ أغسطس ١٩٩٤، وحتى انتخابها رئيسة للدولة فى نوفمبر من نفس العام، ليسدل الستار على حكم العائلة: الأب والأم والابنة!

تقييم أدائها فى الحكم

حينما نتحدث عن تقييم التجربة السياسية لأى رئيس دولة أو حكومة فى سيريلانكا، فإن التقييم ينصب بصورة أساسية، وربما وحيدة على كيفية معالجة قضية الانفصاليين التاميل، لأن هذه القضية تتبلور حولها كافة مشاكل هذه البلاد.. ومن ثم فان تقييمنا لتجربة الرئيسة تشاندريكا كوماراتونجا سيكون من خلال أسلوبها فى معالجة هذه القضية المزمنة.

فى عام ١٩٩٤ حدثت تطورات هامة على الساحة الداخلية فى سيريلانكا، أسفرت عن فوز حزب التحالف الشعبى بزعامة كوماراتونجا بالانتخابات البرلمانية فى أغسطس، ثم فى انتخابها رئيسة للجمهورية فى نوفمبر.. الأمر الذى أوجد أوضاعا جديدة، كانت تبشر بإحداث انفراجة للقضية التاميلية.

وكانت كوماراتونجا قد أكدت اثر انتصارها الساحق فى انتخابات الرئاسة، أن فوزها، يعد بمثابة تأكيد لخيار السلام والديمقراطية، وتعهدت بتنفيذ برامج حزب التحالف الشعبى الحاكم، والبدء فى الدعوة لمفاوضات سلام جادة تنهى الصراع العرقى والحرب الأهلية بين الغالبية السنهالية والأقلية التاميلية، دون الاضرار بمصالح الغالبية، وبإجراء تعديلات دستورية تتيح العودة الى النظام البرلمانى وتقليص السلطات التنفيذية الواسعة لرئيس الدولة، ومساءلة البرلمان للرئيس.

والتزمت الرئيسة كوماراتونجا بوعودها الانتخابية، وأمرت برفع الحصار عن شبه جزيرة جافنا المعقل الرئيس لجبهة نمور تحرير إيلام (التاميل) كخطوة أولى لبدء المفاوضات بين الجانبين، للتوصل الى السلام وانهاء الحرب العرقية الدائرة فى

البلاد منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضى، وأوقعت أكثر من ٥٠ ألف قتيل من المدنيين والعسكريين فى الجانبين، وكان زعيم الجبهة "باراباخ هاران" طالب برفع الحصار عن الجزيرة قبل بدء المفاوضات كعربون سلام ولاثبات حسن النوايا الحكومية فى معالجة قضية التاميل جذريا، خصوصا لجهة مشاركتهم فى الحكم بما يتناسب مع حجمهم التمثيلى، وتحفظ جنرالات الجيش على قرار الرئيسة كوماراتونجا لأنهم اعتبروا أن هاران ليس أهلا للثقة، وأن إصراره على هذه الخطوة ماهو إلا مناورة لكسب الوقت والتزود بالامدادات الغذائية والعسكرية، تمهيدا لشن هجوم جديد على القوات الحكومية، ومع ذلك كلفت كوماراتونجا الحكومة التى ترأسها والدتها سيريمافو بندرانيكا باتخاذ الاجراءات اللازمة لبدء انسحاب القوات الحكومية وفتح المعابر أمام البضائع والأشخاص من والى جافنا بدون أى مضايقات، وتشكيل لجنة اتصالات مع الثوار لتنظيم بدء المفاوضات بين الجانبين..

غير أن أمها السياسية المخضرمة السيدة بندرانيكا رأت ضرورة تريث ابنتها الرئيسة، وضرورة أخذ وجهة نظر الجيش فى الاعتبار، والابقاء على إمكان مراقبة طرق الامدادات الحربية بشكل لايزعج عبور المدنيين.. ولكن المشكلة الأبرز التى واجهت كوماراتونجا فى توجهاتها السلمية تكمن فى القوات المسلحة، ذلك أن جنرالات الجيش لايثقون بنوايا زعيم نمور التاميل الذى يصفونه بـ"الدموى" والذى يهدف الى إخضاع سيريلانكا بكاملها لمتمردى التاميل وإلحاقها بجنوب الهند، حيث تسود اللغة التاميلية، لذلك رفضوا تنفيذ قرار رفع الحصار جيدا، الأمر الذى اعترضت عليه قيادة التاميل، واعتبرته عقبة فى طريق المفاوضات.[١]

وكانت كوماراتونجا قد علقت جولة المفاوضات مع المتمردين التاميل عقب اتهام الحكومة لهم باغتيال زعيم المعارضة ومنافسها "ديسانايكا" أثناء الحملة الانتخابية الرئاسي.. فلا تكاد سيريلانكا تتقدم خطوة الى الأمام نحو إقرار السلام، حتى تتراجع اثنتين الى الوراء، فقد كان مقتل ديسانايكا بانفجار قنبلة فجرتها انتحارية تاميلية فى ٢٣ أكتوبر١٩٩٤إيذانا بعودة البلاد الى تغليب الصراع العسكرى مع متمردى التاميل، وغلبة دور الجيش فى السياسة، وتفوق المتطرفين من السنهاليين والتاميل على الأحزاب

(١) محمد وردة: الرئيسة السريلانكية تبدأ المفاوضات. جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/١/٢٧ بتصرف .

المعتدلة من كلتا الطائفتين فى تقرير الوضع اللاحق..

وثمة خاسرون ورابحون من العملية الانتحارية، وكان أول الخاسرين، هى كوماراتونجا التى أعلنت صراحة سعيها الى تسوية تمرد التاميل فى الشمال سلما، أما الحزب الوطنى المتحد الذى كان ينتمى اليه ديساناياكى فقد خسر زعيما، بعد خسارته فى الانتخابات التشريعية أمام حزب كوماراتونجا "تحالف الشعب" فى أغسطس ١٩٩٤، أما الرابحون فهم متطرفو التاميل والسنهاليين وقادة الجيش المتشددين، وجميع من تضر التسوية السلمية مصالحهم، وليس مقتل الأفراد والزعماء، الذى اعتادته سيريلانكا منذ عشرات السنين، سوى مظهر لتعثر العملية الديمقراطية والسلمية، وتأرجح البلاد بين الطبع العنفى والتطبع الديمقراطى، وبين إرادة الناخبين الفقراء المقررة انتخابيا، وإرادة المتطرفين السنهاليين والتاميل، المقررة عسكريا، وبمقتل الزعيم المعارض، أصيبت سياسة كوماراتونجا السلمية بجروح بليغة.[(١)]

ورغم ذلك عادت حكومة كوماراتونجا إلى المفاوضات مع التاميل، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الحكومة المركزية فى كولمبو والثوار التاميل فى ٨ يناير ١٩٩٥، وكان ذلك أول إشارة الى البدء بمرحلة جديدة من العلاقات بين الأطراف المتنازعة، وقد نص هذا الاتفاق على: " وقف كل الأعمال العدوانية" وساد جو من السلم الأهلى فى الجزيرة، إذ " ١٣ عاما من الحرب الأهلية و٥٠ ألف قتيل يكفى هذا البلد!" كما تردد فى تلك الفترة.. إلا أن هذا الاتفاق لم يحترم من قبل التاميل، الذين تمترسوا فى معقلهم جافنا، وأصروا على الاستقلال التام عن الدولة السريلانكية، ومع ذلك أصرت تشاندرانيكا كوماراتونجا على سياسة الانفتاح، فضمت إلى حكومتها ممثلى الأقليات، حيث احتل رئيس المؤتمر الاسلامى فى سريلانكا "أشرف" منصب وزير لإعادة الاعمار، كما تولى حقيبة وزارة الخارجية أحد رجال القانون التاميل "كادريجامار" وغيرهما من رجال السياسة المعتدلين.. وفى هذه الأثناء كان الثوار التاميل يطورون أساليبهم القتالية حيث هاجمت وحدات من نمور التاميل البحرية فى ١٩ أبريل ١٩٩٥ مركبين تابعين للأسطول البحرى السريلانكى، تبع ذلك قصف لمواقع الجيش الحكومى المتواجد فى المناطق

(١) سمير عاصى : تشانرانيكا تقاتل وحيدة ـ جريدة القبس، ٣ / ١١ / ١٩٩٤، بتصرف .

المضطربة، وفى ٢٩ أبريل أسقط الثوار طائرة حربية سريلانكية بصاروخ أرض- جو.[١]

ولكن كوماراتونجا عادت للمفاوضات، ففى يوليو١٩٩٥عرضت مشروع سلام جديدا لإنهاء الحرب الأهلية فى البلاد، وقد لقى المشروع ترحيبا على نطاق واسع شمل حتى النواب التاميل فى البرلمان، وأعطى المشروع منطقة التاميل فى شمال وشرق البلاد حكومة محلية قوية، ونص على إنشاء مجالس إقليمية فى جميع أقاليم سريلانكا الثمانية، مع إعطائها سلطات حكم واسعة، وقال الحزب الليبرالى المعارض: "هذه محاولة صادقة لتقاسم السلطتين التشريعية والتنفيذية بين المركز والمناطق".

ونص مشروع كوماراتونجا على تحويل سريلانكا الى "اتحاد مناطق" يلغى سلطة البرلمان فى تجاوز قرارات المجالس الاقليمية، ومن أجل كسب تأييد السكان التاميل، قضى المشروع بدمج منطقتى الشمال والشرق، حيث يقاتل ثوار جبهة النمور فى منطقة واحدة يحكمها مجلس إقليمى، أما المناطق التى تعيش فيها أكثرية سنهالية أو إسلامية فى الشمال أو الشرق، فتدمج مع أقاليم مجاورة يسيطر عليها السنهاليون.

وبموجب المشروع تتولى حكومات الأقاليم سلطات القانون والنظام، والاقتراض الداخلى والدولى، والضرائب، والاستثمارات الأجنبية، والتعليم، والطرقات، والرى، ومشروعات التنمية، والصحة، وأراضى الدولة، والموانىء الصغيرة، والصناعات والطاقة.. أما الحكومة المركزية فستواصل السيطرة على الشؤون الخارجية والنقدية والدفاع عن الأقاليم والانتخابات والمطارات والموانىء الرئيسة والتجارة الخارجية، وبالنسبة للعاصمة كولمبو، فلن تكون ضمن غقليم بعينه، ولكن الحكومة المركزية ستواصل حكمها.

لم يقبل الثوار التاميل بهذا المشروع، وأصروا على الاستقلال التام، ودفعوا بمقاتليهم إلى القيام بعمليات انتحارية حتى فى قلب العاصمة كولمبو، ولم يتجاوبو مع مع تحركات كوماراتونجا التفاوضية، التى لم تتردد فى الاعتراف بأن "التاميل مازالوا محرومين"، وهذا ماأثار عاصفة من الاحتجاجات والاعتراضات لدى المتطرفين القوميين من الطائفة السنهالية..

وفى ذلك المناخ من العنف، قام الجيش النظامى السريلانكية فى١٧أكتوبر ١٩٩٥

(١) د. عفيف رزق : عودة السلام المفقود فى سريلانكا ـ جريدة الرياض ١ / ١٢ / ١٩٩٥، بتصرف.

بالهجوم الثالث، الذى أطلق "شعاع الشمس" بعد هجومين فى الماضى: "قفزة إلى الأمام" و" قصفالرعد"، وقد حددت السلطة المركزية الهدف من هجومها هذا بالسيطرة على جافنا معقل الثوار التاميل وقمع حركات التمرد، وحسب ماجاء فى البيان الرسمى لوزير الاعلام السريلانكى:" ليترك لنا حل المشكلة إلى الأبد"، أما الناطق الرسمى باسم الجيش النظامى، فقد قال:" إننا نرغب بتدمير البنى التحتية للثوار التاميل، والسماح للمدنيين التعبير عن آرائهم بحرية تامة".(١)

وعندما أنجزت قوات الجيش السريلانكى السيطرة على المعقل الرئيسى لثوار جبهة نمور تحرير إيلام (تاميل) فى جزيرة جافنا قبل نهاية عام ١٩٩٥، قالت الرئيسة تشاندرانيكا كوماراتونجا:" الآن بات بالامكان فرض السلام على كل أنحاء البلاد لمواصلة مسيرة التنمية التى تعثرت بسبب الحرب والارهاب"، إلا انه بعد نحو شهرين ونيف على نهاية العملية الحربية الدامية التى استغرقت أكثر من خمسة أسابيع، وسقط خلالها أكثر من ثلاثة آلاف قتيل، وبضعة آلاف من الجرحى، معظمهم من المدنيين، وأحدثت أضرارا اقتصادية هائلة، قدرت بنحو ٧ بلايين دولار، بدا أن القضاء على الثوار التاميل أو إخضاع قادتهم الى خطة السلام التى عرضتها الحكومة فى يوليو ١٩٩٥ مازال بعيد المنال، بدا إن هذه العملية ضاعفت من حدة الانقسامات بين الغالبية السنهالية والأقلية التاميلية..

وكانت حكومة كوماراتونجا قد دعت قيادات الثوار الى التفاوض لإيجاد حل سلمى للأزمة، وحددت لذلك موعدا فى ١٥ يناير ١٩٩٦، إلا ان الاتصالات لم تفلح فى إقناعهم ودفعهم الى طاولة التفاوض، لأن خطة السلام الحكومية لم تتضمن أى جديد، وكانت فى جوهرها تتلخص بالدعوة الى إجراء انتخابات عامة جديدة، على أن تحصل الجبهة على حصتها فى السلطة، وفقا لحجم تمثيلها، ولكن قيادة الجبهة رفضت حسم العرض الحكومى، إلم يسبقه اتفاق على إقرار الكونفيدرالية كشكل وحيد للعلاقة مع المركز..

ويذكر أن الرئيسة كوماراتونجا اندفعت الى خيار الحسم العسكرى مع الثوار التاميل، نتيجة إلحاح وضغوط جنرالات الجيش الذين ينتمون للغالبية السنهالية، وهم

(١) محمد وردة : الرئيسة السريلانكية بين الرغبة فى السلام وسطوة الجنرالات. جريدة الحياة ١٩٩٦/٢/٢٣ بتصرف.

الذين لعبوا الدور الأبرز فى إفشال خطة الرئيسة للسلام التى كانت قد أعلنتها عقب فوزها فى انتخابات١٩٩٤، عندما أصروا على عدم رفع الحصار عن جافنا بالكامل بذريعة أن زعيم التاميل لايمكن الوثوق به، وسيستغل رفع الحصار للتزود بالأسلحة والذخائر والمواد الغذائية، لبدء جولة جديدة من الحرب، وعليه تمسكوا بمبدأ رفع الحصار الجزئى أمام تنقل السكان والبضائع على أن يخضع عبورهم للتفتيش، ولما كانت قيادة الثوار تشترط رفع الحصار بالكامل لبدء المفاوضات، فقد تعثرت خطة الرئيسة السلمية..

وقد ثارت الشكوك حول سبب إصرار الجنرالات على خيار القوة مع الثوار التاميل وخوفهم من تحقيق السلام، لاسيما بعد أن اتهم أكثر من ٥٠ ضابطا فى الجيش والشرطة بارتكاب جرائم عرقية عام ١٩٩٥، ولمحت بعض وسائل الاعلام إلى رواج تجارة الأعضاء البشرية فى شمال شرق البلاد، وخصوصا فى المناطق القريبة من جافنا، حين كانت عمليات القتل شبه مبررة بسبب الأعمال الحربية، ولم يستبعد المراقبون أن يكون ضباط الجيش لهم صلة بهذه التجارة، التى يخشون انكشافها، فيما لو عم السلام، وتم تبادل المعلومات بين الحكومة وقيادة الثوار.. فهل كانت تخشى الرئيسة تشاندريكا كوماراتونجا من ضغوط الجنرالات، المؤكد أن الثمن بكل الأحوال كان اكثر كلفة للرئيسة، وللبلاد عموما.[١]

على أن الاصلاح الدستورى ليس الجبهة الوحيدة التى تحركت عليها كوماراتونجا، بهدف إفراغ طروحات التاميل من محتواها، وتضييق الدائرة على حركاتهم وانشطتهم، فقد نشطت على جبهتين اخريين، أولاهما جبهة إقناع المستثمرين الأجانب، ولاسيما الآسيويون منهم بصدق نواياها وتوجهاتها السلمية وحرصها على حقوق الأقليات فى بلادها، وذلك بهدف تشجيعهم على الاستثمار فى سريلانكا، وبالتالى إعطاء دفعة للاقتصاد، الذى تضرر كثيرا فى عام ١٩٩٦وبصورة لم يشهدها خلال الثلاثين سنة السابقة، حتى ان معدل النمو انخفض الى أدنى درجاته (٣،٨ ٪) ويبدو أنها فى هذا السياق نجحت كثيرا بدليل توقيع حكومتها فى عام ١٩٩٦على اتفاقيات استثمارية مع جهات حكومية وغير حكومية خارجية، بمبلغ إجمالى وصل إلى (٢،٨) بليون دولار، ثم بدليل اتمامها لاتفاقيات مماثلة مع ماليزيا اثناء زيارتها الى كوالالمبور فى منتصف

---

(١) عبدالله المدنى : الحكومة السريلانكية وخيار اللجوء الى الشعب. جريدة الحياة ١٩٩٧/١١/٢.

سبتمبر١٩٩٧لاستثمار مبلغ بليون دولار فى مشاريع حيوية مشتركة داخل سريلانكا.. أما الجبهة الثانية التى تحركت عليها كوماراتونجا فلا تقل عن أهمية عن الجبهة السابقة، وتمثلت فى إقناع بعض الدول الغربية، التى تقيم على أراضيها جاليات تاميلية كبيرة بمراقبة التحويلات والتبرعات المالية المخصصة من هذه الجاليات إلى حركة نمور التاميل طوعا أو قسرا، والتى لولا استمراريتها وضخامتها لما استطاعت الحركة الصمود كل هذا الوقت، ولما تمكنت من شراء الأسلحة ونقلها ودفع الرواتب لمقاتليها وتوفير الخدمات الضرورية لهم، والذى مكنها بالتالى من خوض معارك مستمرة مع جيش نظامى مدرب ومسلح بصورة جيدة كالجيش السريلانكى..

وتم إقناع هذه الحكومات الغربية بضرورة تضييق الخناق على بعض الشركات والمؤسسات العاملة فى أراضيها، والتى تعتبر واجهة تجارية بريئة لحركة نمور التاميل، وميدان خصب لاستثمار الأموال التى تحصل عليها ومضاعفة أرقامها، لاسيما فى قطاع الملاحة البحرية والشحن، وفى هذا السياق فإن الحكومة الكندية التى تستضيف أكبر تجمع للتاميل خارج سريلانكا وشبه القارة الهندية، لاسيما فى مدينة تورنتو، قد قامت بتضييق الدائرة على أنشطة التاميل والمؤيدين لهم، من بعد أن كانت متعاطفة معهم إلى حد ما.

وفى ٢٢ فبراير٢٠٠٢وقعت كوماراتونجا اتفاقا لوقف إطلاق النار مع الانفصاليين التاميل، الذين مالبثوا أن عادوا إلى خرق هذا الاتفاق، وفى ٥ نوفمبر ٢٠٠٣أعلنت كوماراتونجا حالة الطوارىء فى البلاد، وأقالت وزراء الدفاع والداخلية والاعلام، كما علقت البرلمان بصورة مؤقتة، مما أدى إلى تعطيل عملية السلام مع متمردى نمور التاميل، وقالت الرئيسة كوماراتونجا إنها أقدمت على ما فعلته لأن رئيس الوزراء ويكريميسينج، قد عرض الأمن للخطر، فى محاولة لتحقيق السلام بعد أكثر من ٢٠ عاما من الحرب الأهلية، وانتقد حزب الرئيسة خطة السلام التى اقترحها نمور التاميل، وتنص على إنشاء منطقة حكم ذاتى فى شمال شرقى البلاد، مؤكدا أن هذا الاقتراح يعد فى الواقع انقساما للجزيرة، وعارضت كوماراتونجا أسلوب ويكريميسينج فى إدارة عملية السلام، واتهمته بتقديم الكثير من التنازلات من أجل السلام، ووصف الأخير تحرك الرئيسة المفاجىء بأنه استهدف تقويض جهود لإنهاء الانقسامات العرقية فى البلاد، وأدى إلى انتشار الفوضى.

ويعتقد كثير من المحللين أن جانبا كبيرا من موقف كوماراتونجا من رئيس وزرائها سببه الغيرة السياسية، حيث بدا انه على وشك التوصل الى تسوية سلمية نهائية مع المتمردين التاميل، وهو مافشلت فيه فشلا ذريعا، منذ عام١٩٩٤، واتخذ المتمردون خطوة أبعد فى سبيل مكافأة ويكريميسينج على رغبته الحقيقية فى السلام، فقد بادر زعيم جبهة نمور تحرير إيلام "التاميل" فى١٠أبريل ٢٠٠٢إلى أول عقد مؤتمر صحفى له خلال١٢عاما ليعلن خلاله تخلى جبهته عن مطلبها السابق بالانفصال عن سريلانكا والاكتفاء بالحصول على حكم ذاتى موسع فى المناطق التى توجد بها أغلبية تاميلية، ومن الواضح أن جهود كوماراتونجا السابقة للتوصل إلى اتفاق سلام مع التاميل غير مخلصة، فقد لاحظ المراقبون أنه بالرغم من أنها دخلت فى مفاوضات معهم أكثر من مرة، فإنها تعمدت فى كل المرات إفشال تلك المفاوضات، وربما يعود ذلك إلى رغبتها الشخصية فى الثأر من هؤلاء المتمردين الذين تسببوا فى فقدانها عينها اليمنى، خلال محاولة اغتيال نفذها انتحارى تاميلى فى ديسمبر ١٩٩٩.[١]

محاولات اغتيالها

فى ١٣سبتمبر ١٩٩٥ قتل الجيش السريلانكى ١٥مسلحا انفصاليا فى إطار حملته العسكرية فى شبه جزير جافنا الشمالية ضد المتمردين من جبهة تحرير نمور إيلام "تاميل" وأحبط بذلك هجوما كبيرا كان التاميل يستعدون لشنه، وقال رئيس الشرطة فى العاصمة كولومبو إن زعيم متمردى جبهة التاميل الانفصالية، أمر فرقة الاغتيال التابعة له بالتخطيط لاغتيال الرئيسة كوماراتونجا، وبثت الاذاعة الرسمية نقلا عن مصادر الاستخبارات أن التاميل خططوا لتفجير مبنى البرلمان، مستخدمين طائرة خاصة كانوا سيستأجرونها أو يخطفونها.

وفى ٢٦ يوليو ١٩٩٨ قالت صحيفة صنداى تايمز البريطانية ان شرطة سريلانكا تحقق فى مؤامرة رسمها ثوار جبهة نمور تحرير إيلام، لاغتيال رئيسة البلاد كوماراتونجا فى هجوم انتحارى، وقالت الصحيفة إن الخطة استهدفت قتل الرئيسة أثناء حضورها برنامجا ثقافيا هندوسيا فى كولومبو العاصمة، وأن شرطة مكافحة الارهاب كشفت

(١) أشرف أبوالهول : سريلانكا .. الغيرة والانتقام يدمران السلام ـ جريدة الأهرام ١١/١٤/ ٢٠٠٣ بتصرف.

خيوطها خلال استجواب متمردة من نمور التاميل، ألقى القبض عليها، وأنه كان من المزمع تنفيذ الاغتيال من خلال تفجير انتحارى.

وفى ١٨ ديسمبر ١٩٩٩ نجت الرئيسة تشاندريكا كوماراتونجا من محاولة اغتيال، أثناء حملتها الانتخابية الرئاسية للفترة الثانية ـ والتى فازت بها فعلا وقد عززت محاولة الاغتيال هذه من أسهمها فى الفوز –حيث فجرت امرأة تاميلية نفسها ـ كانت تلف حول خصرها حزاما ناسفا- أمامها، مما أدى إلى إصابتها غصابات بليغة فى وجهها، وفقدها لإحدى عينيها، ومصرع ٢٦ شخصا من مرافقيها، وإصابة ١١٠ آخرين، وقالت كومارتونجا عقب ذلك، إن الجروح التى أصيبت بها جعلتها أكثر تصميما على العمل لإنهاء الحرب الطائفية فى البلاد، مؤكدة أنها لن يهدأ لها بال، حتى تخلص الرض من "الكراهية ولعنتها ودمارها"، وأضافت إن الشعب يرفض الارهاب، وسوف يعطى صوته للسلام والأمن، و بأنها ستمضى قدما فى سياستها الهادفة لحل النزاعات الأمنية والعرقية سلميا، وحذرت التاميل من أنها لن تسمح لهم بإجهاض العملية الديمقراطية.

من أقوالها

- « فى عائلتى كانت السياسة عند الفطور، وعند الغداء، وعند العشاء . . لذلك فالسياسة فى دمى، على الرغم مما حدث لوالدى، ولزوجى » .
- «كان والدى يقول دائما إننى سوف أسير على خطاه، لقد كان يأخذنى معه إلى الاجتماعات واللقاءات ويعلمنى كيف أتحدث» .
- «مازال لدى أمل بأن شخصا ما سوف يهبط من عل لتولى القيادة، أما أنا فلن أكون فى تلك اللحظة» !
- «إننى أفضل الاستماع إلى الموسيقى والقراءة والكتابة وقضاء الوقت مع أطفالى على منصب الرئاسة» . . قالت ذلك فى إطار المناورات الانتخابية .
- «مهمتى الأولى هى إعادة الديمقراطية وخلق أجواء يعيش فيها الجميع بلا خوف . . ولذلك فإن إنهاء تمرد التاميل سيكون الشغل الشاغل، والهم الرئيس» . . أعلنت ذلك عقب انتخابها للمرة الأولى رئيسة للوزراء فى أغسطس ١٩٩٤ .

- « نحن نؤيد التطور الاقتصادى واقتصاد السوق الحرة، لكن ليس بطريقة تنطوى عل مخاطر» .
- « الانتخابات ستمكن الشعب السريلانكى من اختيار رئيسه دون ضغوط « .
- «الشعب التاميلى يرغب بحل مشاكله، والطريقة الوحيدة للوصول إلى ذلك هى المفاوضات السياسية» .
- « إنه ليس انتصارى، إنه انتصار المؤسسات الديمقراطية فى بلدنا، إنه تفويض للبرنامج الذى بدأته حكومة تحالف الشعب» . . قالت ذلك عقب انتخابها رئيسة للجمهورية للمرة الأولى فى نوفمبر ١٩٩٤ .
- «فليعلم كل من يعاونون الإرهاب ويراهنون عليه . . فليعلم من يتغاضون سرا أو علنا عن طريق العنف الذى يسلكه جبناء جبهة تحرير إيلام تاميل . . إن أيام الإرهاب فى هذه الأرض معدودة، وإن عدده محدود « . .

أعلنت ذلك عقب محاولة اغتيالها فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٩، وأعيد انتخابها بعد أربعة أيام لرئاسة الجمهورية .

الفصل الثالث

أنديرا غاندي . . . المرأة الفولاذية

"كل قطرة من دمي سوف تجري لتُنشّط بلدي وتُقويه"

الهند... نبذة تعريفية

تعتبر جمهورية الهند تلك الدولة الآسيوية الكبرى سابع أكبر دولة من حيث المساحة فى العالم، حيث تغطى مساحة شاسعة تبلغ ٣,١٦٥,٥٩٦ كم٢، مما أدى إلى تسميتها شبه القارة الهندية، ولكنها ثانى أكبر دولة فى العالم من حيث عدد السكان بعد الصين، والذى يبلغ ١,٢ مليار نسمة، واللغة الهندية هى اللغة الرسمية ويتحدث بها حوالي٤٠٪ من السكان، وتستخدم اللغة الانجليزية على نطاق واسع أيضا، ويوجد حوالى ١٠٠٠ لغة ولهجة مستخدمة فى الهند!

والهند دولة متعددة الأعراق، عاصمتها نيودلهي، ويمثل الدين عاملا محوريا فى حياة الشعب الهندي. ويدين حوالى ٨٢٪ من سكان الهند بالهندوسية (وهى ديانة ترجع فى أصولها إلى الهند). ويوجد حوالى ١٢٪ يدينون بالإسلام خاصة من بين سكان الحضر، و٢,٣٪ مسيحيون، و٢٪ سيخ، و٤٪ بوذيون، بالإضافة إلى أقليات تدين بديانات أخرى. وعلى الرغم من تعدد الأديان فإن الهند دولة علمانية كما جاء فى مقدمة الدستور، ونظامها السياسى برلماني.

أنديرا غاندى

نشأتها وشخصيتها

ولدت أنديرا بريادار شينى نهرو فى ١٩ نوفمبر١٩١٧ فى ضيعة جدها فى مدينة اللّه اباد المقدسة، التى كانت آنذاك مركزا اداريا وثقافيا هاما، فى عائلة ارستقراطية عريقة فى السياسة، فقد كانت الابنة الوحيدة لجواهر لال نهرو (خليفة المهاتما غاندى، وأول رئيس وزراء فى الهند بعد الاستقلال) وحفيدة ميتيلال نهرو، ذلك المحامى الوطنى الذى عم صيته كل ولايات الهند، وكان من أبرز صانعى الاستقلال الهندى، نشأت منذ نعومة أظفارها فى جو عائلى تطغى عليه الاهتمامات الوطنية والنضال ضد الانجليز.

وكان والدها أطلق عليها حين ولادتها اسم "إندراني" تيمنا باسم جدته، ولكن الاسم كان قديما وأصبح مهجورا لدى الأجيال الجديدة، فتغير إلى "إنديرا" ليكون أكثر حداثة، واعتادت العائلة والمقربون منها مناداتها "إند"، ونشأت الطفلة منذ نعومة أظفارها فى جو عائلى تطغى عليه الاهتمامات الوطنية والنضال ضد الانجليز.

كانت جدتها، الشديدة التحفظ، تتمنى أن يكون المولود ذكرا، لكن الجد اعترض بشدة: "سوف تكون أفضل من ألف صبى". وكان هذا الجد أشهر مواطن فى تلك المنطقة، كما أن عائلة نهرو تمد جذورها فى قلب التربة الهندية، وتتغذى بالتقاليد الروحية النابعة من الأعماق، أو المتناثرة فى الأجواء.

و"النهرو". لقب عائلتها. أى أصحاب النهر، حيث يستخدم لفظ "النهر" فى اللغتين العربية والهندية بنفس المعني، فى إطار دخول كثير جدا من اللفاظ العربية اللغة الهندية انعكاسا للحكم الإسلامى الطويل لبلاد الهند، وبات لفظ "النهرو" يشير إلى طبقة من النبلاء الابراهيميين والأغنياء من أصحاب الأراضى الذين ضمنوا حياة سهلة ومريحة مثل الرعايا البريطانيين، وبدلا من الاستمتاع بهذا الجو الارستقراطى، تأثرت عائلة نهرو بوطنية المهاتما غاندى وشاركت معه فى معركة الاستقلال.

وكانت الفترة التى شهدت مولد انديرا من أخصب الفترات فى تاريخ كفاح الهند

لنيل استقلالها، فقد أعلن المهاتما غاندى العصيان المدنى وثورته السلمية البيضاء ضد الاحتلال الانجليزى، ولما كان نهرو من أقرب أصدقاء غاندى فقد وجد نفسه ومعه عائلته فى قلب الأحداث، وعايشت الابنة الوحيدة لنهرو (انديرا) هذه الأجواء الساخنة، ودفعت التطورات السياسية بعائلة نهرو الاستقراطية، التى تعودت الحياة الناعمة الى الانخراط فى حياة التقشف التى دعا اليها غاندى وألزم نفسه بها ابتداء، فقاطعت مع كافة أفراد الشعب الهندى المنتجات والبضائع الانجليزية، وشاركت الطفللة انديرا فى هذه المقاطعة على طريقتها، إذ جمعت كل لعبها وعرائسها المستوردة وقامت بحرقها، لتندمج فى حركة الاستقلال بقيادة غاندى، بل وارتدت ملابس هندية قطنية تقليدية بسيطة، مشغولة يدويا ـ لتفعيل مقاطعة صناعة النسيج البريطانية، التى تعتمد على السوق الهندية الكثيفةـ مما عرضها لسخرية زميلاتها فى المدرسة، وقد ذكرت انديرا ذلك فى مذكراتها التى أصدرتها فى كتاب حمل عنوان "حقيقتى"، قالت فيه: ".. كانت حفلة حماسية، أحرقنا فيها ثيابنا ومقتنياتنا الأجنبية... حتى دميتى أحرقتها".

وإلى جانب نشأتها الوطنية العائلية، فقد تلقت دراسة تربوية عميقة ومتنوعة، دعمت هذا الاتجاه الوطنى، حيث درست فى معهد "سانتينيكيتان" الذى أسسه الشاعر الهندى الكبير طاغور، والذى كان يحظى بسمعة كونية، وهو الفائز بجائزة نوبل فى الآداب عام ١٩١٣ وكان أول شرقى ينالها، وكان طاغور قد أسس هذا المعهد عام ١٩٥١، وكان عمره حينذاك ٧٣ عاما، وأطلق عليه اسم "مقر السلام"، وكان يحاول أن يقيم مصالحة معقولة بين الثقافة الهندية والثقافة الاوروبية، وكان المعهد يضم ثلاثة أقسام: قسم الفنون الجميلةـ قسم الموسيقى- قسم الثقافة الهندية.. وكان الأساتذة يشجعون التلامذة على على استخدام أيديهم، واطلاق العنان لمواهبهم الفنية، والأجمل من ذلك هو أن الدروس كانت تعطى فى الهواء الطلق، لا بين جدران الغرف، وكانت المنطقة جميلة جدا، مليئة بالغابات والأنهار.

ضمن هذه الأجواء عاشت انديرا غاندى بعض الوقت، وكبرت وترعرعت، ولذلك ترك هذا المعهد فى نفسها ذكرى لاتنسي، وقد وصفت انديرا ـ فيما بعد ـ معلمها وأستاذها طاغور، قائلة "كان ضعيف البنية، محنى الظهر، بالاضافة إلى شعره المتموج الطويل المنسدل على أكتافه، وكان ذا لحية كثيفة طويلة، وكانت نظراته ثاقبة وعميقة، كان جميلا إذا ما تطلعت اليه عن كثب، وكان يجسد صورة الشاعر الرومانتيكى بامتياز".

زواجها

وإلى مرحلة جديدة فى حياتها، انتقلت انديرا الى سويسرا مع أمها المريضة لتلقى العلاج هناك، وكانت رفيقة أمها فى هذه الرحلة العلاجية، التى طالت نسبيا، فاغتنمتها إنديرا لتتابع دراساتها العليا فى أوروبا، ولما توفيت الأم متأثرة بمرضها العضال، انتقلت انديرا مع مربيتها "أجاثا هاريسون" لتتلقى دراستها فى معهد "سمرفيل" فى أكسفورد، وهنا شاء القدر أن تلتقى نفس الشاب الذى صادفته فى إحدى تظاهرات العصيان المدنى فى الهند، وأنقذ والدتها حينما سقطت على الأرض فى مدينة "الله اباد"، كان هذا الشاب هو فيروز غاندى الذى يدرس الاقتصاد، وهو لايمت بأية صلة قربى إلى الزعيم المهاتما غاندى، كما لاينتمى أنه لاينتمى إلى المذهب الدينى الذى يتبعه آل نهرو، فهو مزدكى من أتباع زرادشت، لكن إنديرا اختارته ليكون رفيق الدراسة، والحياة أيضا، واتفقا على الزواج، وكانت إنديرا فى السادسة عشر من عمرها، ولم توافق عائلتها، ولكن ذلك لم يثن فيروز عن عزمه بالتقرب إليها.

وبعد وقت قصير من وفاة والدتها انتقلت انديرا إلى لندن لكى تدرس فى جامعة أوكسفورد، فلحق بها فيروز وتمكن من الفوز بقلبها، وبعد مدة قصيرة انتقل فيروز إلى باريس وانتظر إنديرا التى جاءته ووافقت على طلبه بالاقتران بها، وكان عليهما إبقاء خبر الخطوبة سريا، لأن عائلة انديرا كانت لا تزال تعتبر فيروز زوجا غير ملائم، بل إن الزعيم المهاتما غاندى كان رافضا أيضا لهذا الزواج باعتباره خرقا للتقاليد التى سارت عليها العائلة لقرون طويلة، حتى وصل غضبه عليها الى أمره بترحيلها خارج البلاد إن أقدمت على الزواج بفيروز غاندى، لكن هذا الأمر حال دون تنفيذه أنه تزامن مع الحملة التى شنتها السلطات البريطانية ضد زعماء الاستقلال، وفى طليعتهم غاندى بالطبع.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية فى بريطانيا عادا إلى الهند، حيث حصلت انديرا على موافقة والدها للاقتران بفيروز، أذعن نهرو فى النهاية وبارك زواجها حينما أدرك شدة تمسكها بالرجل الذى خفق قلبها إليه ووقف الى جوارها فى معارضة الجميع لهذا الزواج لاختلاف عقيدتهما الدينية من ناحية، ولخروجهما عن الأعراف الهندية والتقاليد من ناحية أخرى، وحاك نهرو بيده السارى لابنته (وهو الثوب التقليدى الذى

ترتديه المرأة الهندية) ويصنع من نسيج القطن الوردى، وأخيرا تم زفاف انديرا لفيروز، وأصبح بإمكانها أخيرا التمتع بالحياة الزوجية مع الرجل الذى أحبته، وتزوجت فى ٢٦ مارس١٩٤١، وحملت اسم زوجها، ليصبح اسمها الجديد "انديرا غاندى"، وأجريت مراسم وطقوس الزواج بالطريقة الهندوسية، وذهب العروسان الى كشمير لقضاء شهر العسل، وبدأت انديرا حقبة جديدة فى حياتها.

وكانت ثمرة زواجهما ولدين: راجيف، ولد (١٩٤٤)، وسانجاى، ولد (١٩٤٦)، ورغم كل هذه العواصف التى رافقت زواجهما، وتحديا به الجميع، فلم يكن موفقا، فقد اكتشفت انديرا حملها للمرة الثانية، متزامنا مع مشاكل جديدة مع زوجها فيروز، حيث كان نهرو قد عين صهره مديرا لصحيفة، لكن الأخير خان ثقة الأول، الذى اكتشف أن صهره يتصرف بغرور وكبرياء، واستولى على أموال الصحيفة، ولكن الضربة القاسية لانديرا أنها اكتشفت علاقة لزوجها فيروز مع فتاة كان أبوها وزيرا فى إحدى الولايات، وعندما أخبرها بأنه ينوى طلاق انديرا والزواج منها طارت فرحا، وسارعت بإخبار والدها، الذى أسرع بدوره بإبلاغ نهرو، واستدعى نهرو صهره، وبحضور انديرا تواجه الجميع بالحقائق، ورفضت انديرا فى بادىء الأمر الاستجابة لضغوط عائلتها والطلاق من زوجها، وبعد محاولات عديدة من والدها وافقت على إنهاء الزواج.

وقد كتبت إنديرا- فيما بعد- رسائل كثيرة، تناولت فيها حياتها وتعاستها الزوجية، وخيانة زوجها لها، وتضمنت الرسائل أحاديثها المطولة عن أوضاعها النفسية السيئة: "أشعر كثيرا بالوحدة، أشعر أننى لاأهتم بالآخرين، وأشعر ببعض المثالية، أشعر بأننى غالبا ماأنتمى الى فصيلة مختلفة كليا عن البشر".

وانتقلت انديرا مع ولديها راجيف وسانجاى، الذى ولد فى هذه الظروف، للاقامة مع والدها نيودلهى بعد انفصالها عن زوجها، وقد أصبحت رئيسة التشريفات فى قصر والدها، ولم يكن الزوج فاشلا، إذ واصل حياته السياسية، وانتخب عضوا فى البرلمان عام ١٩٥٢، وكان يعوض من فشل زواجه بإنديرا بإطلاق عبارات السخرية من أبيها، لكن فيروز لم يعمر طويلا، إذ توفى على إثر نوبة قلبية عام ١٩٦٠.

شموخ الشخصية

ترتفع قامتها بشموخ، ويهبط ظلها، فيكاد يغطى القارة الهندية.. امرأة من هذا العصر، تجبر العالم على إعادة النظر فى معطيات المرأة.. من قلب التاريخ تطلع، من أعماق حضارة يزيد عمرها على خمسة آلاف سنة، وتأتينا حاملة ذلك الإرث المهيب، متطلعة الى آفاق من المستقبل، بعيدة، بل تكاد تكون مستحيلة.. تلف جسمها بالسارى، اللباس التقليدى لنساء بلادها، فتبدو فيه فريدة التأنق والعظمة.

ابنة جواهر لال نهرو هى . ابنة الهند، ماضيها وحاضرها. فوق كتفيها الشامخين، تحمل هموم سبعمائة مليون نسمة (حينئذ) يشكلون الفسيفساء الهندية، التى تتألف من ديانات متعددة أهمها الهندوكية والاسلام؛ كما تحمل آلام ستمائة مليون جائع من شعبها (حينئذ)، وتنفق الساعات الطويلة، وتجتاز المسافات الجغرافية والسياسية، كى تؤمن لهم الشبع، مع الكرامة.. انديرا غاندى.. أو انديرا ياريا دارشينى.. أو " الفتاة التى يحلو النظر إليها ".. هذا مايعنيه اسمها. (١)

منذ نعومة أظفارها، وانديرا تعايش الأجواء السياسية فى البيت والمجتمع، فجدها موتيلال، ووالدها نهرو، كانا فى طليعة المؤمنين بأفكار الزعيم المهاتما غاندى، وسلكوا طريقه فى الكفاح والنضال السياسى والانخراط فى حركة الاستقلال، وفى الرابعة من عمرها، فى هذه السن الباكرة، كانت أحلام انديرا سياسية، وتصورها لمستقبلها كزعيمة، حيث اعتادت على صف عرائسها أمامها صفا واحدا، وتقف أعلى المنضدة، والخدم من حولها مجتمعين، لتخطب خطبة سياسية مدوية!

عايشت انديرا حياة أسرية مضطربة، بفعل اعتقال العديد من أفراد أسرتها وإيداعهم السجون الريطانية فى الهند، من آن لآخر، وكان والدها نهرو يكتب لها من سجنه رسائل ضافية يوضح لها فيها وجهات نظره فى القضايا العالمية، وكانت هذه الرسائل، التى ترجمت الى العربية تحت عنوان "رسائل الى ابنتى" تعد بمثابة الدروس الأولى التى تتلقاها فى التثقيف السياسي.

حين فقد نهرو زوجته، وجد فى ابنته الكثير من العزاء، وحلت انديرا مكان أمها

(١) إملى نصرالله : نساء رائدات (ج ٣) ـ الدار المصرية اللبنانية ـ القاهرة ٢٠٠١ ـ ص ١٥٣ .

فى مرافقة أبيها، والسهر على راحته، والعمل معه فى أدق الأمور، ولم تلبث أن أصبحت حافظة أسراره، ومستشارته فى كثير من القضايا، وكانت تجربتها هذه مصدرا للثقة بالنفس، ومنهلا للمعرفة، ومواجهة التجارب الحيوية والسياسية، وخصوصا مواجهة الأزمات والمصاعب والضغط السياسى الى حد السجن.

لقد أنفق نهرو تسع سنوات فى السجون، وعلى فترات متقطعة، وكانت انديرا تنتقل بين القصر والسجن، وتتراكم تناقضات التجربة فى ذاتها، وتبنى عالما داخليا صلبا نهلت منها العلم والمعرفة. فهنا، الحياة تشرع لها أبوابها، والحقيقة تواجهها بكل قسوتها، وكتبت فى مذكراتها، عن تلك المرحلة: "علمنى السجن كم الظلم والاجحاف يرتكب بحق الانسان، وصرت أقدر معنى الحرية، خصوصا عندما اختبرت العيش أياما طويلة داخل الزنزانات المرطبة المظلمة، حيث كنا نحشر كقطعان الماشية. صحيح أن تلك المرحلة انقضت، لكن الآثار الباقية فى نفسى تشبه الحفر العميقة والجراح المفتوحة"، ومن السجن أيضا خرجت رسائل والدها الشهيرة، والمجموعة فى مجلدين، ويقدم لها بعبارة يعتذر فيها من ابنته، لاضطراره الى أن يخاطبها بلغة غير لغتها القومية، ومن رسائل نهرو الانسانية، تعلمت الابنة دروسا كثيرة فى السياسة والحياة، والتعامل مع الآخرين، وفلسفة الحكم، كما أغنت صباها رفقتها الدائمة لهذا الأب النبيل، الذى وجد فى الابنة الرفيقة الفكرية والروحية، وغرسة الغد التى أعدها لتحمل المسؤولية الكبرى.

كانت انديرا دائمة الحضور فى مجلس والدها، على المائدة، فى ولائم السياسيين والرؤساء، تصغى الى المناقشات وتشترك فيها، ولاشك فى أن هذا التمرس الباكر، كان أكبر عون لها على فهم مايجرى فى "الكواليس" والمحافل السياسية الدولية، كما كانت ترافق والدها فى معظم الرحلات والزيارات الرسمية التى يقوم بها، وهذا مافتح أمامها باب فهم الشعوب القريبة والبعيدة، وجعلها تقدر قيمة الهند، ومكانتها فى الأسرة الدولية. والذى سمح لانديرا بحرية التنقل والحرك، انفصالها عن زوجها، بعد مرور خمس سنوات فقط على الزواج الذى اختارته بكامل إرادتها.[1]

ولايظن أحد أن انديرا صورة طبق الأصل من أبيها شرى نهرو، هناك نعم وجوه شبه، ولكن هناك كذلك وجوه خلاف. هى مثله فى قوة الشكيمة، ومضاء العزيمة، والترفع

(١) إملى نصرالله : مرجع سابق. ص ١٥٧ ـ ١٥٨ .

والعلو عن الصغائر، ولها مثل ما له من من قدرة عجيبة على التوفيق بين مختلف الفئات والآراء والنزعات فى حزب المؤتمر الحاكم، وكتب مرة صحفى أمريكى ليعقد مقارنة بينها وبين أمين عام الأمم المتحدة الراحل "داج همرشولد". وخرج من هذه المقارنة بأن لانديرا غاندى مالهمرشولد من قدرة نادرة فى مساعى التوفيق بين مختلف الآراء.. وعن وجوه الخلاف مع أبيها، فرغم حبها الشديد لأبيها، وإعجابها به، إلا إنها لم تخضع مرة واحدة لإرادته فى أى أمر، تعده هى شأن من شؤون حياتها الخاصة، ومن ذلك اقترانها بزوجها فيروز، رغم معارضة والدها الشديدة... وفى مثال آخر أنه أثناء رئاستها لحزب المؤتمر الحاكم، قامت بحركة تطهير واسعة، وتنظيم الحزب على أسس جديدة، حيث أقدمت بكل حزم وشجاعة على إقصاء الأعضاء الذين تقدمت بهم السن من أقوى لجنة فى الحزب، وهى " اللجنة العاملة "، وكان من بينهم أبوها نفسه "شرى نهرو". وألقت مرة خطبة أحس الأعضاء أن فيها نقدا لسياسة أبيها فى الشؤون الداخلية، قالت وكأنها تحث أباها وتتعجله فى أن يسرع الخطى فى مراحل التطوير، قالت: إن شعب الهند يطلب منا أن نعمل بسرعة، والوقت يمر ونحن لانعمل كل ماينبغى عمله.[1]

من ألقاب السيدة انديرا "السيدة" و "الأم".. وإنديرا عاشت أمومتها فى طفولة ولديها، وركزت اهتمامها على تربية راجيف وسانجاى، ورعايتهما رعاية تامة، تعويضا لهما من فراق الأب، وحماية من قلق عرفته هى أيام طفولتها، وكانت برغم مشاغلها السياسية، تصر على الاهتمام بهما بنفسها، وهى مؤمنة بأن الانسان يستمر فى أولاده، كما يتصل عبرهم بالجذور البعيدة، لكن القدر الظالم أبى إلا أن ينغص قلب الأم الكبير، حين فجعها بمصرع سانجاى فى حادث الطائرة عام ١٩٨٠، وكان هو المتقدم بين الأخوين، لتسلم مقاليد الحكم بعدها..

فى تلك الفترة العصيبة تركزت أنظار العالم على الأم المفجوعة، وتوقع أعداؤها أن تكون وفاة ابنها، وهو فى الـ ٣٣من عمره، الضربة التى تقصم ظهرها، وتفقدها التوازن، لكن المرأة التى رضعت الصلابة من ضرع الهند. الأم تمكنت من التغلب على تلك التجربة القاسية وتابعت أعمالها الكبيرة، ومهامتها الجليلة، برصانة وحكمة، وحين سئلت انديرا عن المؤثرات التى لعبت دورا أكبر فى توجيه حياتها، قالت: "هناك عدة مؤثرات، كما أن

(١) محمد التابعى : مرجع سابق ـ بتصرف .

جهودا كبيرة تضافرت وساعدتنى كى أنجح.. وأين؟ فى الهند التى تحتاج الى لأعمال جبارة لتنهض". [1]

صعودها السياسي

حصلت الهند على استقلالها عام ١٩٤٧، وكانت سن انديرا آنئذ ٢٩ عاما. وذات مرة ابتسم المهاتما غاندى، وقال للحاضرين: مارأيكم لو اختيرت انديرا رئيسة لجمهورية الهند؟ وتابع قوله: لن تكون لها أية سلطات تنفيذية، ولكنها - فى شبابها وصفاء نيتها وقصدها- سوف تكون رمزا تتجسد فيه طهارة الدولة الحديثة.. جمهورية الهند!

وبعد اغتيال المهاتما غاندى، تولى والدها جواهر لال نهرو رئاسة الحكومة الهندية، وأصبحت انديرا بمثابة مستشاروة له ومديرة لمكتبه، ترافقه فى جولاته الداخلية، وزياراته الخارجية.. حيث قامت انديرا فى أكتوبر ١٩٤٩ بمرافقة نهرو فى زيارته الرسمية للولايات المتحدة، بدعوة من الرئيس هارى ترومان، وكانت تلك الزيارة هى بداية انخراطها فى السياسة الخارجية للهند، حيث رافقت والدها فى ٢٤ رحلة ذات طبيعة سياسية الى عدد من الدول- منها الصين والاتحاد السوفييتى (آنذاك)، واندونيسيا- ولم تكن زيارة واشنطن رحلة سارة لإنديرا، فشقيقة نهرو "فيجايا" كانت أيضا سياسية بلارزة وعضو فى الحزب الحاكم، وكانت عينت سفيرة للهند لدى الولايات المتحدة، ولكنها وانديرا لم يتناسيا العداء بينهما، حتى ان "فيجايا" نجحت فى استثناء انديرا من حضور المناسبات الرسمية خلال هذه الزيارة .

وبما أن انديرا سيدة الهند الأولى- فلم يتزوج نهرو بعد وفاة والدتها- واصطحبت والدها فى رحلاته الخارجية، وأصبحت لمدة غير محددة تخالط زعماء الأحزاب ورؤساء الحكومات والدول فى العالم، لتصبح أكثر من مجرد ابنة لرئيس الوزراء الهندى، حيث انتخبت عام ١٩٥٥ فى لجنة العمل بحزب المؤتمر الحاكم- تضم اللجنة ٢٢ عضوا- التى تعطى الموافقة النهائية لمرشحى الحزب فى الانتخابات، وتضع الخطوط الرئيسة لبرنامجه.

وقد أثر نشاط انديرا السياسى على حياتها الزوجية، ولكن مشاغلها الكثيرة لم تكن تمنعها دون تخصيص القت الكافى لتربية ولديها، وبعيد وفاة زوجها فيروز عام ١٩٥٩.

(١) إملى نصرالله : مرجع سابق- ١٦٠ .

وكانت طلقت منه- انتخبت رئيسة لحزب المؤتمر لمدة سنة واحدة، فعمدت الى تطهير الحزب من قياداته البيروقراطية، وإدخال دم جديد الى صفوفه، ونجحت فى تأمين انتصار الحزب فى ولاية "كيرالا" الحصن المنيع للحزب الشيوعى الهندى، الذى كان قد وصل الى الحكم فى تلك الولاية منذ عام ١٩٥٧، وعندما اندلع النزاع الهندى الباكستانى حول كشمير عام ١٩٦٢، كلفت انديرا بالإشراف على استرا تيجية الدفاع الوطنى، وفى عام ١٩٦٤ عينت ممثلة للهند لدى اليونسكو واليونيسيف فى باريس.[١]

وفى نفس العام (١٩٦٤) أصيب نهرو بجلطة فى الدماغ عقب القائه خطاب سياسي، فى تجمع حاشد، ويبدو أنه كان مرض الموت، فاقترح عليه بعض أصدقائه ووزرائه وقيادات الحزب الحاكم أن يعين ابنته انديرا خليفة له فى رئاسة الحكومة، خاصة أنها أبدت قدرا كبيرا من الكفاءة فى الممارسة السياسية والحزبية. وحينئذ قال نهرو: "إننى أكره أن يقول أحد عنى أننى أحاول أن أورث أسرتى حكم الهند".. كان ذلك نحو نصف قرن. ولعل هذه رسالة محرجة الى العديد من الأنظمة فى عالمنا العربى التى تعتمد مبدأ التوريث فى الحكم للأبناء، فى عصر تعالت فيه صيحات الديموقراطية والمساواة وحقوق الانسان!

ولم يطل الأمر بنهرو، حيث غلبه المرض سريعا، وفارق الحياة فى شهر مايو ١٩٦٤، وعندها شعرت انديرا بفراغ هائل ووحدة كبيرة، فقد أحست بأنها أصبحت يتيمة لأول مرة- رغم وفاة أمها قبل ذلك. فقد كان والدها يمثل الحضور الأكبر فى حياتها، وبما أن زوجها كان قد مات قبله، فإنها أصبحت الآن ليس فقط أرملة، ولكن يتيمة أيضا، ولاشك أنه بقى لها أولادها، وخاصة راجيف الذى سيصبح لاحقا رئيسا لوزراء الهند أيضا، مثل جده وأمه، ولكن أولادها لم يكونوا معها حينئذ، بل كانوا يدرسون فى انجلترا، ولم تكن تراهم إلا قليلا، وبعد موت والدها نهرو انتابتها حالة نفسية سيئة، وشعرت باكتئاب، إلا أنها لم تلبث أن استعادت توازنها وثباتها، فلم تقف تذرف الدموع، بل تحملت المسئولية بكل اقتدار.

وفور وفاة نهرو، جزعت المحافل السياسية، وراحت تتساءل عمن يكون خليفته

---

(١) عبدالوهاب الكيالى وآخرون: موسوعة السياسة (ج ٤) - المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت (ط ٢) ١٩٩٠- ص ٣١٠- ٣١٤.

فى الحكم. وهنا تركزت الأضواء على سيدة مهيبة الطلعة كانت تتشح بالسارى الأبيض علامة الحداد على زوجها، الذى كان توفى منذ ثلاث سنوات، وكانت السيدة هى إنديرا غاندى. ابنة شرى نهرو. وتحدث إليها بعض أصدقاء أبيها الراحل فى أن تخلفه فى رئاسة الوزارة، ولكنها اعتذرت من عدم القبول، لسببين : أولهما أنها لامطمح لها فى الحكم، والآخر ضعف صحتها. ولو أنها كانت قبلت يومئذ، لما كان هناك شك كبير فى اختيارها لرئاسة الوزراء ورئاسة الحكم فى الهند، خليفة لأبيها الراحل العظيم، ومع ذلك فقد ذكر اسمها بين أسماء المرشحين، الذين كان من بينهم لال بهادر شاسترى- الذى سبق أن أعلن أنه مستعد للعمل تحت رئاسة انديرا غاندى- وقد شكل الوزارة بالفعل .[1]

وقد طلب شاسترى من انديرا تولى وزارة الخارجية، فرفضت ذلك مكتفية بوزارة الاعلام الأقل أهمية، والى جانب ذلك انتخبت عضوا فى مجلس النواب، وبالتحديد فى مجلس ممثلى الولايات الهندية، الذى يعتبر المركز الحقيقى للسلطة فى الهند، وكان ادائها السياسى متميزا ونشيطا، وكوزيرة للإعلام، فتحت باب التليفزيون والاذاعة الحكوميان أمام أعضاء أحزاب المعارضة، وقد توفى شاسترى بغتة فى يناير ١٩٦٦. بعد أقل من عامين فقط كرئيس للحكومة- عقب التوقيع على حل مؤقت للنزاع حول كشمير برعاية الاتحاد السوفييتى، لتخلفه إنديرا فى رئاسة الحكومة، وتحلف اليمين كثالث رئيس للوزراء للهند فى ٢٤ يناير ١٩٦٦.

وكان توليها هذا المنصب حدث كبير ومبكر فى تاريخ النهضة النسائية المعاصرة، سبقت به غالبية دول أوروبا، بل وكانت رائدة فى آسيا، وإذا كانت السيدة باندرانيكة قد تولت قبلها رئاسة الحكومة فى سيريلانكا، خلفا لزوجها الذى اغتاله راهب بوذى، ولكن سيريلانكا جزيرة صغيرة، مقارنة بشبه القارة الهندية، فالهند بالنسبة تعد اكبر دولة ديمقراطية فى العالم، وثانية أكبر دول العالم سكانا (١١٠٠ مليون نسمة) بعد الصين، بل إن الهند يزيد عدد سكانها عن قارة أوروبا بكاملها، كما يزيد عن قارتى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، ومن ثم فإن رئاسة انديرا غاندى لقمة هرم السلطة التنفيذية فى الهند، كانت تعد من أحدث الأحداث فى تاريخ المرأة.

وبعد تسع سنوات فى الحكم، تضافرت العوامل البيئية (الجفاف)، والعوامل الاقتصادية (ارتفاع الأسعار) فى التأثير على شعبية انديرا، مما جعلها تخسر مقعدها

(١) محمد التابعى : مجلة آخر ساعة (٣ / ٦ / ١٩٦٤) .

فى مجلس النواب، ويخسر حزبها الانتخابات عام ١٩٧٧، ولكن ابنها سانجاى شجعها على الاستمرار فى الحياة السياسية، وتجديد قيادات الحزب عام ١٩٧٨.

وبعد أقل من ثلاث سنوات من الهزيمة الساحقة التى أبعدتها عن السلطة فى الهند، شقت انديرا غاندى طريقها مرة أخرى الى الحكم فى ٣ يناير ١٩٨٠ فى سابع انتخابات عامة تجرى فى البلاد منذ استقلالها، وبعد أخطر أزمة سياسية تتعرض لها الهند على طول تاريخها الديمقراطى العريق، عندما تفككت أوصال ائتلاف "جاناتا " بزعامة مورارجى ديساى، وسقطت حكومته فى ١٥ يوليو ١٩٧٩، وعلى عكس كل التوقعات، اكتسح حزب المؤتمر بزعامة انديرا غاندى كل الأحزاب المنافسة بأغلبية مذهلة، وضعت حدا للصراعات السياسية التى ظلت تشتعل على الساحة الهندية، منذ سقوط حزب المؤتمر الأصلى فى انتخابات ١٩٧٧.

والواقع أن عودة انديرا الى المسرح السياسى فى الهند كقوة مؤثرة، جاءت بعد ٢٠ شهرا فقط من سقوط حزب المؤتمر فى انتخابات مارس ١٩٧٧، وذلك عندما فازت بالأغلبية فى الانتخابات الفرعية التى أجريت فى نوفمبر ١٩٧٨ فى ولاية "شيكماجالور" الجنوبية، واستعادت مقعدها فى البرلمان، ورغم أن بعضهم كان يرى أن انديرا تخاطر بحياتها السياسية عندما قررت فى ديسمبر ١٩٧٧ الانفصال عن حزب المؤتمر الأصلى وتشكيل حزب المؤتمر (انديرا) إلا أنها أثبتت، منذ ذلك الوقت، قدرتها على تنظيم صفوف حزبها الجديد، واتضح ذلك فى التفوق الملحوظ للحزب على حزب المؤتمر الأصلى فى انتخابات الولايات التى أجريت فى فبراير ١٩٧٨، ثم كان فوزها بمقعد ولاية "شيكماجالور" الجنوبية دليلا قويا على أن انديرا بدأت تستعيد شعبيتها، خاصة بين الطبقلت الفقيرة والمحرومة فى المجتمع الهندى، التى تشكل فى مجموعها ثلاثة أخماس تعداد الهند، مستغلة فى ذلك شعور ملايين الفقراء بخيبة الأمل فى حكومة جاناتا، وقيادة مورارجى ديساى، بعد أن اتضح أنها ليست قادرة على الوفاء بوعودها الانتخابية، فى إدخال تحسينات عاجلة على الحياة الاقتصادية.[١]

(١) سامية الجندى : الانتخابات الهندية وعودة انديرا ـ مجلة السياسة الدولية ـ عدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠ ـ ص ١٥٤ بتصرف .

تقييم أدائها فى الحكم

قائدة وامرأة دولة هندية بارزة، تركت بصمات على تاريخ الهند المعاصر، التى عملت كل حياتها على إدخالها فى حضارة العصر، وزعيمة فذة من زعماء حركة عدم الانحياز فى العالم، استلهمت تعاليم المهاتما غاندى، وتتلمذت على والدها جواهر لال نهرو، فجاءت تجربتها فى الحكم مزيجا معقدا من روحانية النساك، وواقعية رجال الدولة، وبعد نظر المتنبئين، وكبرياء الأنوثة، وعاطفة الأمومة.. كرست حياتها كلها لخدمة الهند، حتى قيل "انديرا هى الهند، والهند هى انديرا" وجهدت دائما لاخراج الأمة الهندية من مستنقع التخلف والتشرذم والطائفية والصراعات الحزبية، وصياغة دور خارجى لبلادها. فهل نجحت فى ذلك ؟ الصفحات التالية تجيب عن هذا السؤال:

أولا : النزاعات الحزبية

على اثر وفاة سلفها شاسترى، انفتح صراع الخلافة، وطرح العديد من زعماء المؤتمر ترشيحاتهم، وعلى رأسهم "موراجى ديساى"، إلا أن جهاز الحزب الذى كان يوجهه كاماراج، رئيس المؤتمر، فضلوا اختيار رئيس للوزراء أكثر خضوعا لسياسة الحزب، وأكثر قابلية للتحريك والتوجيه، فوقع اختياره على انديرا غاندى، متصورا أنها ستكون أضعف من غيرها، وبالتالى فإن الحزب سيكون خارج سلطتها.[1]

ولم يكد يمر قرابة عام، حتى تعرض حزب المؤتمر الحاكم لأسوأ انتكاسة فى تاريخه السياسي، ففى الانتخابات العامة الرابعة (١٩٦٧) فقد الحزب الأغلبية الساحقة التى كان يتمتع بها فى مجلس الشعب، حيث فاز بـ ٢٨٠ مقعدا (المجموع الكلى للمقاعد ٥٢١ مقعدا) مقابل ٣٥٨ مقعدا حصل عليها فى انتخابات ١٩٦٢، بل إن هزيمته على مستوى الولايات، كانت أشد وطأة، فقد انتقل من الحكم الى المعارضة فى ثمانى ولايات، هى : كيرالا، أوريسا، مدراس، أوتار براديش، بيهار، غرب البنغال، راجستان، والبنجاب. ولاشك أن ماحدث فى تلك الانتخابات لم يكن تعبيرا عن مؤازرة اليمين أو اليسار، بقدر كان رد فعل لمظاهر الفساد وعدم الفعالية والسلطوية، التى ارتبطت بحكم حزب المؤتمر.. واتبعت انديرا غاندى إزاء ذلك الاستراتيجية التالية:

---

(١) عبدالوهاب الكيالى وآخرون : مرجع سابق. ص ٣١١ - ٣١٢ بتصرف.

١. تشكيل حزب "انديرا" :[1]

سرعان ما استوعبت انديرا الدرس، فعمدت الى تنقية صورة الحزب مما علق بها من شوائب، وإحياء ثقة الجماهير فى قيادته، ولهذا الغرض اقترحت فى يونيو ١٩٦٧ برنامجا للاصلاح الاقتصادى من عشر نقاط، هى: كفالة الرقابة الاشتراكية على البنوك- تأميم شركات التأمين- تشجيع الصادرات فيما بين الولايات- السماح للولايات بالتجارة فى حبوب الغذاء- التوسع فى إقامة التاونيات- القضاء التدريجى على الاحتكارات- توفير الحد الأدنى من احتياجات الريف- الحد من تملك الأراضى فى المدن- دعم إجراءات الاصلاح الزراعى- الحد من امتيازات الأمراء السابقين.

والثابت أن هذه المقترحات- بما انطوت عليه من نزعة اشتراكية- أدت الى توسيع هوة الخلاف داخل حزب المؤتمر بين الجناح اليسارى الذى تترأسه انديرا، والجناح اليمينى الذى تزعمه موراجى ديساى، وبلغ الخلاف ذروته بنجاح ف . جيرى، مرشح انديرا لانتخابات رئاسة الجمهورية فى أغسطس ١٩٦٩، إذ خرج اليمين بعدها من الحزب معلنا تكوين حزب مستقل عرف باسم "حزب المؤتمر القديم".

والملفت للنظر أن هذا الانشقاق أتاح لحزب انديرا أن يصيغ أهدافه بحيث تكون أكثر تعبيرا عن سياسته الاشتراكية، وذلك على نحو ما جاء فى برنامجه الصادر فى ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩، وهو البرنامج الذى تضمن مقترحات انديرا بشأن الاصلاح الاقتصادى. وأرادت انديرا أن تختبر موقف الجماهير الهندية من السياسة الاشتراكية لحزبها، خاصة بعد أن نجح اليمين فى استصدار حكم من المحكمة العليا فى منتصف ١٩٧٠ يقضى ببطلان قرار رئيس الجمهورية المتعلق بإلغاء امتيازات طبقة الأمراء والمهراجات، فقررت حل البرلمان واجراء الانتخابات العامة فى أوائل ١٩٧١، أى قبل موعدها بعام، وأسست استراتيجيتها الانتخابية على شعار "مساعدة الجماهير الفقيرة والمجموعات المنبوذة والأقليات"، وأسفرت تلك الانتخابات عن انتصار ساحق لحزب انديرا، إذ فاز بأكثر من ثلثى مقاعد البرلمان (٣٤٩ مقعدا مقابل ١٦ مقعدا فاز بها حزب المؤتمر المنشق).

---

(١) د . كمال المنوفى : مجلة السياسة الدولية ـ عدد ٤٢ (اكتوبر ١٩٧٥) بتصرف .

ولاشك أن هذا الانتصار قد شيد لانديرا أرضية جماهيرية صلبة، تنطلق منها نحو تنفيذ مبادئها الاشتراكية، ومحاصرة القوى المناوئة لها، وبالفعل اتسع حجم القطاع العام وبلغ نصيبه فى الاستثمارات الرئيسة حوالى ٥٠ ٪، كما تحققت زيادة كبيرة فى انتاج حبوب الغذاء.

إلا أن حكومة انديرا وهى تحارب معركة الفقر، وجدت نفسها مدفوعة الى حرب مع باكستان أواخر ١٩٧١، وقد أسفرت تلك الحرب عن تغيير ميزان القوى فى منطقة جنوب آسيا لصالح الهند، إذ خرجت منتصرة، وأضحت الدولة "القائد" فى المنطقة بلا منازع. ومن ثم كان طبيعيا أن تلتقى مصلحة قوى اليمين فى الداخل، والقوى الامبريالية العالمية، على محاولة الاطاحة بانديرا لوقف المد الاشتراكى.

وسعيا نحو تنفيذ مخططها لجأت قوى المعارضة. كعادتها. الى القانون، ونقطة البدء فى هذا الخصوص هى انتخابات ١٩٧١، ففى ولاية أوتار براديش، فازت انديرا على منافسها ناريان، أحد زعماء الحزب الاشتراكى بأكثر من ١١٢ ألف صوت، فقام هذا الأخير برفع دعوى ضدها أمام محكمة الله أباد، متهما إياها بأنها وظفت سكرتيرها الخاص فى الحملة الانتخابية بدائرتها، وأنها استغلت مكاتب الحكومة والموظفين فى الولاية فى تنظيم اجتماعات انتخابية باستخدام قوات الشرطة، ورشت الناخبين بالهدايا، وأنفقت أكثر من الحد القانونى لتكاليف الحملة.

٢. فرض حالة الطوارىء والقوانين الاستثنائية:

جاهدت انديرا على امتداد أربع سنوات لاستصدار حكم من المحكمة يقضى ببطلان الدعوى، لكن دون جدوى، فاضطرت الى المثول بشخصها أمام المحكمة فى مارس ١٩٧٥، للادلاء بأقوالها، فنفت عن نفسها كافة الاتهامات الموجهة اليها، الا ان المحكمة أصدرت حكمها فى يونيو من نفس العام، وأدان انديرا بتهمتين: توظيف سكرتيرها الخاص، واستغلال مكاتب الحكومة والموظفين فى الولاية، وقضى الحكم بحرمان انديرا من تولى أى منصب عام لمدة ست سنوات، إلا ان القاضى قرر إرجاء تنفيذ الحكم لمدة ٢٠ يوما، كى يتسنى لانديرا إذا شاءت أن تستأنف الحكم أمام المحكمة العليا، بيد أن قوى المعارضة لم تشأ ان تنتظر قرار المحكمة، وانما أصرت على ضرورة الاطاحة بحكم انديرا، التى لجأت بدورها الى إعلان حالة الطوارئ فى ٢٦ يونيو ١٩٧٥. بواسطة فخر

الدين أحمد بوصفه رئيسا للجمهورية، وبموافقة البرلمان- وما أعقبه من إغلاق مكاتب أحزاب المعارضة، واعتقال زعمائها وفرض الرقابة على الصحف.

وبينما المراقبون فى انتظار قرار المحكمة العليا فى الاستئناف المقدم من انديرا، طالعتهم الأخبار بموافقة البرلمان الهندى فى الخامس من أغسطس ١٩٦٥ على مشروع قانون قدمته الحكومة، طالبة فيه تعديل قوانين الانتخابات، مع سريان التعديل بأثر رجعى، وذلك على نحو يكفل تبرئة انديرا من الاتهامات التى أدانتها بها محكمة الله أباد، وفى العاشر من نفس الشهر، وافق البرلمان على تعديل دستورى، يقضى بعدم عرض قضايا انتخاب رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب للمحاكم، وقد جاءت الموافقة على هذين المشروعين بإجماع أصوات أعضاء حزب المؤتمر الحاكم، والحزب الشيوعى الهندى المناصر لانديرا فى الأزمة، وفى غيبة أعضاء المعارضة التى قاطعت جلسات البرلمان. وبذلك يكون حكم محكمة الله أباد قد اصبح لاغيا .

٣. تداعيات التحول الاشتراكى:

تمكنت انديرا من خلال محاولتها إدخال نوع من التحول الاشتراكى المبسط على الاقتصاد الهندى من تحقيق بعض الانجازات الاقتصادية، مثل الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية، وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات، وزيادة احتياطى النقد الأجنبى، والقضاء على السوق السوداء. ورغم ذلك، استمرت نسبة التضخم فى تزايد، حتى وصلت فى عام ١٩٧٧، الى ١٥ ٪، كما ارتفعت أسعار السلع الغذائية بشكل حاد..

ومن جانب آخر يمكننا القول إن سياسة التأميمات التى كانت إحدى العوامل الأساسية وراء انقسام حزب المؤتمر، والتى أممت إنديرا بمقتضاها البنوك وصناعة الفحم. لم تؤت الثمار المرجوة منها، وتكشف إحصائيات الخطة الخمسية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) التى تعثر تنفيذها إبان حكم جاناتا، أن عدد المتعطلين فى الهند، فى بداية عام ١٩٧٨ كان ٤،٤ ملايين عاطل، وأن من بين الـ ٥ ملايين الذين ينضمون الى قوة العمل سنويا. آنذاك-، لايجد سوى ٥٥٠ ألف شخص فرصة عمل سنويا، كما وصل ٤٨ ٪ من سكان الريف، و٤١ ٪ من سكان المدن، الى مادون مستوى الفقر. [١]

---

(١) سامية الحندى : مرجع سابق. ص ١٥٦ - ١٥٧ .

وقد تراكمت هذه العوامل مما أدى فى نهاية الأمر الى خسارة حزب المؤتمر (انديرا) للانتخابات النيابية عام ١٩٧٧، ويتحول للمعارضة أمام حزب جاناتا اليمينى الذى تولى السلطة.

ومن المعروف أن الانتخابات البرلمانية السادسة، التى تمت فى مارس ١٩٧٧، لم تسفر فقط عن فوز تحالف جاناتا، وتكوينه الحكومة برئاسة موراجى ديساى، وإنما أسفرت أيضا عن فقدان إنديرا غاندى مقعدها البرلمانى، بعد هزيمتها فى ولاية أوتار براديش، والتى فاز فيها راج ناريان زعيم الحزب الاشتراكى، أحد الحزاب المكونة لتحالف جاناتا، وقد أشارت الدراسات الى أن هزيمة انديرا، تكمن وراءها العوامل التالية: (١)

العامل الأول: يتعلق بأسلوب ممارستها للحكم فى الفترة السابقة مباشرة على اجراء الانتخابات؛ وذلك بفرضها حالة الطوارىء حوالى ٢٠ شهرا (يونيو ١٩٧٥ـ فبرلير ١٩٧٧)، وانتهاجها سياسة التعقيم الاجبارى لحوالى ٧ ملايين رجل، معظمهم من المنبوذين، وهو مايتعارض مع تقاليدهم، ومن المسلمين، وهو مايتعارض مع دينهم، والمنبوذون والمسلمون من القواعد الهامة التقليدية لحزب المؤتمر، ويرتبط بذلك أيضا ترشيح سانجاى غاندى ابن انديرا فى الانتخابات رغم ارتباط اسمه بسياسة التعقيم الاجبارى وبفضائح مالية.

العامل الثانى: الأزمة التنظيمية التى مر بها حزب انديرا قبيل الانتخابات، إذ استقال سبعة من قياداته، من بينهم وزير الزراعة ـ رامـ الذى أسس حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية.

العامل الثالث: تحدى تحالف جاناتا كبديل وحيد لحزب المؤتمر بسياساته وأزمته، وساعد على ذلك النظام الانتخابى الهندى، الذى يقوم على اساس الأغلبية البسيطة على مستوى الدائرة.

إن سقوط انديرا لم يكن سقوط زعيمة سياسية تعى مشكلات الهند الحقيقية، وتملك الرؤية والقدرة على التصدى لها، مهما كان الجدل الذى ثار حول أسلوب معالجتها هذه المشكلات الطاحنة والعويصة، وإنما كان يعنى فى الساس سقوط حزب

(١) احمد فارس عبدالمنعم : عودة انديرا الى الحياة السياسية ـ مجلة السياسة الدولية ـ عدد ٥٥ ـ يناير ١٩٧٩ ـ ص ٩٧ بتصرف.

المؤتمر، الذى ظلت قياداته التاريخية تحكم الهند منذ الاستقلال، وعلى مدى ٣٠ عاما متصلة. ولم يكن سقوط انديرا وحزب المؤتمر، ينطوى فى حد ذاته على بداية تفجر أزمة الحكم والسياسة فى الهند، لو أن الأحزاب والقوى السياسية المعارضة التى جاءت الى السلطة بعد الانتخابات، كانت تجمعها رؤية سياسية موحدة وإيجابية، لمواجهة التحديات الخطرة لمشاكل الهند الاقتصادية والاجتماعية، لأن الاحزاب المعارضة التى تضافرت على إسقاط انديرا وشكلت ائتلاف حزب جاناتا، لم يكن يؤلف بينها أى قاسم فكرى مشترك سوى العداء لانديرا، وضرورة إسقاطها، بسبب نزعتها التسلطية. (١)

وبعد سقوط انديرا، ومنذ أكتوبر ١٩٧٧ قام الحكام الجدد، باتباع سياسة الانتقام من انديرا التى اتخذت ضدهم اجراءات مشابهة فى الماضى، حينما كانت فى الحكم، فأصدر وزير داخلية النظام الجديد أمرا باعتقالها، وإن كان القضاء أفرج عنها فى اليوم التالى، وشكل تحالف جاناتا الحاكم عددا من لجان التحقيق، بهدف فتح الملفات القديمة لانديرا، والاساءة الى سمعتها.

إن حكومة ائتلاف جاناتا، لم تستطع ملء الفراغ السياسى، الذى نجم عن سقوط انديرا وحزب المؤتمر، ومرجع ذلك الى أن ائتلاف جاناتا، يتشكل من خمسة أحزاب ذات اتجاهات سياسية متباينة، بل ومتناقضة، بحيث يصعب التوفيق بينها، ولم يكن ثمة اتفاق بين شرذمة هذه الأحزاب إلا على العداء، محض العداء لانديرا غاندى، وهو موقف سلبى وشخصى لايمكن أن يشكل أى أساس لائتلاف أحزاب تتولى سلطة إدارة دولة، تفيض بالمشاكل الاقتصادية العاتية، وهنا كانت تكمن نقطة الضعف القاتلة لائتلاف جاناتا برئاسة ديساى الذى كان من المحتم أن يسقط بعد فترة وجيزة فى السلطة، بسبب تباين وتناقض وجهات نظر زعماء احزابها، ورفضهم غعلان الولاء الكامل لديساى، ولئن كان ديساى قد ظل رغم ذلك رئيسا للوزراء لمدة ٢٨ شهرا، فإن سبب ذلك، هو "خوف" زعماء احزاب ائتلاف جاناتا الحاكم من الاعتراف بفشل تجربتهم.

وتوضح صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية فى ١٧ يوليو ١٩٧٩ أن زعماء جاناتا كانوا يدركون أن انديرا غاندى على استعداد تماما لملء الفراغ السياسى الذى قد ينشأ

(١) محمد عيسى الشرقاوى : الأزمة السياسية والانتخابات فى الهند - مجلة السياسة الدولية - عدد ٩٤ - يناير ١٩٨٠ - ص ١٢١ .

عندما ينهار جاناتا. وفى ضوء وضع جاناتا هذا، شهدت الهند سلسلة من الأزمات والمشاكل والظواهر السلبية، التى لعبت دورا بارزا فى إذكاء حدة الأزمة السياسية، وفى سقوط حكومة ديساى فى النهاية.

وقد نجحت انديرا فى توظيف المضايقات والملاحقات- التى مارسها ديساى ضدها- لصالحها، مصرة باستمرار على الظهور بمظهر الضحية، وأعطى القرار التعسفى باعتقالها زخما جديدا لشعبيتها، وتحولت بسرعة الى حكم للحياة السياسية الهندية، التى زادتها الانقسامات والصراعات داخل التكتل الحاكم بلبلة واضطرابا، وعندما انفرط عقد تكتل جاناتا وما نتج عنه من حل للبرلمان ودعوة لانتخابات جديدة، كانت انديرا غاندى قد استعدت لذلك أتم الاستعداد، فجاءت نتائج الانتخابات فى يناير ١٩٨٠ لتكرس انتصارها وانتصار حزبها وابنها سانجاى، الذى انتخب هو الآخر باغلبية ملموسة، وكان سانجاى من القلائل الذين شجعوا انديرا على الاستمرار فى الحياة السياسية الهندية، عند هزيمتها عام ١٩٧٧، وساعدها فى تجديد قيادات الحزب، واصبح أحد أمنائه العامين، وتمكن بهذه الصفة من إقصاء معظم الوزراء والحزبيين المتورطين فى ارتكاب تجاوزات، ولكنه لم يقدر له أن يتمتع بثمرات انتصاره، إذ قضى فى حادث طائرة شراعية بعد شهر من عودة والدته الى الحكم، تاركا المجال مفتوحا أمام خلافتها، وذلك قبل أن تقنع ابنها الأكبر راجيف بالانخراط فى معترك السياسة تمهيدا لخلافتها. (١)

ولئن كان نجاح انديرا غاندى فى العودة الى السلطة يعد أولا وقبل كل شىء، انتصارا لتقاليد الديمقراطية العريقة فى الهند، إلا ان وصولها الى السلطة بهذه القوة الشعبية والبرلمانية، كان يحمل فى طياته عددا من السلبيات، منها:

٤. هيمنة انديرا:

فى الوقت الذى تمتعت فيه انديرا غاندى بقوة برلمانية ضخمة، غابت المعارضة البرلمانية تماما، فالفرق بين انديرا وثانى حزب فى الانتخابات (لوك دال) كان ٣٠٠ مقعد، وهو مايعنى أنه بتحالف كافة قوى المعارضة، من أقصى اليمين الاقطاعى والرأسمالى إلى أقصى اليسار، فقد ضاقت الى أقصى حد المساحة المسموح لها بالتحرك فيها، وانتقلت الهند إلى تجربة ديمقراطية لا يهيمن عليها حزب المؤتمر التاريخى بزعامته

(١) عبد الوهاب الكيالى وآخرون. مرجع سابق.

التاريخية، ولكن إلى تجربة أخرى تسيطر عليها انديرا غاندى وحدها، بينما غابت كل الزعامات الأخرى التى كان نهرو يتحرك بينها، والتى حكمت انديرا وسطها فى فترة الحكم السابقة، قبل أن تقوم هى بتطهير الحزب.

إن جميع قيادات حزب المؤتمر (انديرا) كانت تدين بالولاء التام لانديرا وحدها، وتدرك جيدا أنها لم تكن لتصل الى البرلمان دون اسم انديرا، وأن مستقبلها السياسى متوقف على رضاء الزعيمة، والحقيقة أن انديرا لم تتوان عن التذكير دائما بهذه الحقيقة، وهو مايعيد الى الأذهان تصريحاتها ابان حكم الطوارىء، وأسهمت التصريحات التى أدلت بها حكومة انديرا فى إذكاء مشاعر الخوف من عودة الهند مرة أخرى الى الديكتاتورية، ومن بين هذه التصريحات، ما أشارت إليه الحكومة فى ١٤ يناير ١٩٨٠ من أنها تبحث فرض الرقابة على الصحف.(١)

ثانيا : التحديات الخارجية

رغم خطورة وصعوبة التحديات الداخلية التى واجهت الهند فى ظل انديرا، فإنها ولاشك بدت متواضعة أمام التحديات الخارجية. فالهند ظلت منذ استقلالها تواجه تحدى الاستقطاب. فهى جغرافيا، تقع بين عملاقين دوليين: الصين والاتحاد السوفييتى، وبين دولتين صاعدتين: باكستان وفيتنام، وهى سياسيا وعقائديا محل جذب بين عقيدتين متصارعتين : بين راسمالية الغرب الأوروبى، واشتراكية السوفييت أو الصين، وهى فوق ذلك موضع استقطاب بين الانحياز وعدم الانحياز.

وقد استطاعت الهند تحت قيادة نهرو، ومن بعده انديرا، وحتى الآن أن تنأى بنفسها عن محاولات استقطاب الدول الكبرى، رغم أنها كانت أقرب الى الاتحاد السوفييتى، من خلال التوقيع معه على معاهدة الصداقة والتعاون فى ٩ أغسطس ١٩٧١، تحسبا لمواجهة عسكرية كانت وشيكة مع جارتها اللدود باكستان، التى كانت تحظى بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة، حتى وقعت المواجهة العسكرية الهندية الباكستانية بالفعل، باقتحام الجيش الهندى شرق الباكستان لدعم الانفصاليين هناك، ونجح فى تقسيم باكستان، بانفصال شرقها عنها، فى كيان سياسى جديد هو بنجلادش، لتصبح الدولة الجديدة شوكة فى جانب باكستان، وموالية للهند، وقد رفع هذا الانتصار التاريخى كثيرا من شعبية انديرا.

---

(١) سامية الجندى : مرجع سابق. ص ١٥٧ ـ ١٥٨ بتصرف .

وهكذا عرفت انديرا غاندى كيف تحافظ على استقلال الهند فى عالم يتميز بهيمنة الكبار على كل تفاصيل العلاقات الدولية، فقد كانت حليفا صعبا للسوفييت، وخصما عنيدا للأمريكان، وعدوا لدودا للباكستان، ولكنها فى الوقت نفسه عرفت كيف تتمسك بحركة عدم الانحياز، وتقيم علاقات حميمة مع العالم العربى، وترفض باستمرار ومبدئية الاعتراف بالكيان الصهيونى. (١)

ثالثا : الصراعات الطائفية

لقد ظلت قضية الخلافات الطائفية، هى المحك الحقيقى لنجاح أو فشل كل حكومة جاءت الى دلهى أو ذهبت عنها منذ عصر الرواد العظام، أمثال غاندى ونهرو إلى عصر ديساى، مرورا بأزمة انديرا. فقد نمت القوى الاقليمية، وتصاعد نفوذ حكومات الولايات، وبالتالى صراعها مع السلطة المركزية فى نيودلهى بشكل أثر على سياسات الحكومة. وقد كانت الخلافات حول التنمية الاقليمية، والحاجة الى إيجاد نوع من التنمية المتوازنة بين كل الأقاليم موجودة فى الهند منذ استقلالها، ولكنها لم تأخذ شكل المواجهة مع الحكومة المركزية إلا منذ منتصف السبعينيات. (٢)

وتصاعدت هذه النزعة فى أوساط الطوائف الهندية، مما أدى إلى إثارة العديد من الأزمات لحكومة انديرا، ومنها مايلى: (٣)

١. أحداث البنجاب ومشكلة السيخ:

كانت طائفة السيخ تطالب بامتيازات دينية وسياسية واقتصادية، إذ تنبع مطالبهم من ديانتهم، التى تشكل مزيجا من التعاليم الاسلامية والهندوسية حيث طالبوا بتعديل المادة ٢٥ من الدستور الهندى، والتى تعتبرهم جزءا من الأغلبية الهندوسية، والتى تشكل ٨٤ ٪ من سكان الهند. ومنذ نهاية عام ١٩٨٣ ، تزايدت أعمال العنف فى اقليم البنجاب، وتمحور الصراع حول أسس طائفية، ووضعت الحكومة الاقليم تحت الاشراف المباشر، وأعطت الجيش صلاحيات استثنائية فى التعامل مع المتطرفين، وفرضت حالة الطوارىء،

(١) عبدالوهاب الكيالى وآخرون : مرجع سابق .

(٢) سامية الجندى ـ مرجع سابق ـ ص ١٥٧ بتصرف .

(٣) جمال الدين محمد على : اغتيال انديرا غاندى ومستقبل القارة الهندية ـ مجلة السياسة الدولية ـ عدد ٧٩ ـ يناير ١٩٨٥ ـ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٨ بتصرف .

قمعا لحركات المتطرفين الذين اتخذوا من المعبد الذهبى المقدس فى أمريستار موقعا لقيادة التمرد ضد الحكومة المركزية، مستغلين فى ذلك منع القوانين الهندية دخول معابد السيخ المقدسة مما زاد من تفاقم الأوضاع فى الاقليم.

وفى ٢ مايو ١٩٨٤، فرض حظر التجول فى أنحاء البنجاب، وحاصر الجيش المعبد الذهبى (قدس أقداس السيخ)، وأسفرت المواجهة مع السيخ التى استمرت ٣٦ ساعة، وأطلق عليها عملية "النجم الأزرق" عن مصرع نحو ألف شخص من الطرفين، ومصرع زعيم السيخ سينج بهيندرنوالى واعتقال سيخ لونجوال زعيم حزب أكالى دال.

وقد دافعت حكومة انديرا بقوة فى تقريرها النهائى المعنون بـ "الورقة البيضاء لأحداث البنجاب" والذى قدمته للبربلمان الهندى فى ١ / ٧ / ١٩٨٤ وألقت بمسئولية الأحداث الدامية جماعات السيخ المتطرفة، التى تطالب بإنشاء دولة "خاليستان" المستقلة فى الاقليم، وقالت إن معابد السيخ تحولت إلى حصون عسكرية منيعة.

وقد أثارت هذه الاحداث حينها اضطرابات فى العديد من المناطق الهندية، التى يتواجد فيها السيخ بكثافة، كما قامت جاليات السيخ بالخارج بمظاهرات أمام السفارات الهندية، احتجاجا على انتهاك حرمة معابدهم المقدسة، ففى بريطانيا حيث تتواجد أكبر جاليات السيخ، أعلن عن قيام حكومة فى المنفى لدولة خاليستان ونصبوا أحد وزراء السيخ السابقين، وهو "جاجنت سنج كوهان" زعيما لها فى المنفى، الذى أعلن فى حينها عزم أبناء الطائفة على الانتقام من انديرا غاندى وهو ماتحقق بالفعل.

٢. اضطرابات كشمير:

تصاعدت حدة الاضطرابات فى ولاية جامو وكشمير فى ٣ يونيو ١٩٨٤، اثر عزل حكومة انديرا لرئيس وزراء الولاية فاروق عبدالله، حيث اتهمته بمساعدة المتطرفين السيخ، فعزلته من خلال "سيناريو هادىء" تمثل فى اجتماع ١٢ من أعضاء برلمان الولاية، واتفاقهم على عزله، بتأييد حكومة انديرا وتعيين غلام شاه بدلا منه.

وتنظر الحكومة الهندية الى كشمير بعين القلق، حيث إن هذه الولاية تحتل موقعا استراتيجيا على الحدود مع باكستان، كما أن عدد المسلمين فيها يبلغ أكثر من ضعف عدد الهندوس (٣،٩ مليون مقابل ١،٨ مليون حينذاك).

٣ . تحدى حكومة ولاية أندرا براديس:

أدى عزل انديرا غاندى فى سبتمبر ١٩٨٤ لرئيس وزراء ولاية اندرا براديس الجنوبية "راماراو" والذى يتمتع بشعبية كبيرة فى الولاية، حيث ادعت حكومة انديرا أن رئيس الوزراء لايحظى بأغلبية فى برلمان الولاية، وقرر راماراو قبول تحدى الحكومة المركزية له، وصمم على إجراء استفتاء فى برلمان الولاية، حيث فاز بأغلبية واضحة، مما شكل ضربة قوية لحكومة انديرا غاندى، واضطر حاكم الولاية إلى إعادة تعيين راماراو رئيسا للوزراء من جديد.

وعند هذا الحد من استعراض التدهور فى أوضاع الهند الطائفية، وهذه المصادمات المتكررة بين حكومة انديرا غاندى والقوى المعارضة، يثور التساؤل عن الدافع وراء تدهور هذه الأوضاع بهذه الدرجة؟

بداية رأينا أن حكومة انديرا أكدت بشدة على دور العوامل الخارجية، واتهمت الصين وباكستان والولايات المتحدة، وهو ما يفتقر الى الدليل الواضح عليه، لأن الأسباب الحقيقية لتفجر الأوضاع الطائفية للهند، ترجع لعوامل داخلية أكثر منها خارجية، وفى مقدمتها معالجة حكومة انديرا للمشكلة الطائفية من منظور انتخابى، من عزل رؤساء الحكومات المعارضين لها فى الولايات من جهة، واستخدامها العنف المسلح مع السيخ من جهة أخرى، من منطلق حرصها على موقف حزبها الانتخابى، وإضعاف سلطة الحكم المحلى فى الولايات، لصالح تدعيم سلطة الحكومة المركزية.

كما أن العوامل الاقتصادية وانخفاض مستويات المعيشة فى العديد من الولايات الهندية ـ خاصة تلك التى شهدت اضطرابات ـ قد اسهم فى الحفاظ على الوضع الطائفى فى البلاد.

ورغم كل هذه التداعيات الطائفية، إلا انه يتعين التأكيد على حرص انديرا غاندى على وحدة الهند الوطنية، حتى انها عندما دخلت فى صراع دموى مع زعماء السيخ الانفصاليين، رفضت إبعاد حراسها السيخ، فكان أن اغتالها بعض من هؤلاء الذين غلبوا انتماءاتهم الطائفية على واجباتهم الوطنية.

٤. اغتيال إنديرا:

وجاء اغتيال انديرا غاندى فى ٢١ أكتوبر ١٩٨٤ مؤشرا هاما وذا دلالة واضحة على مدى تردى الأوضاع الطائفية، وأعقب اغتيالها موجة من المصادمات الدامية بين الهندوس وطائفة السيخ، والتى راح ضحيتها حسب الاحصاء الرسمى ١٢٧٧ شخصا، واعتقال ٣٥٣٠ آخرين، إلى جانب الخسائر المادية التى قدرت بـ ٢٠ مليون دولار، وقد فرضت الحكومة حظر التجول فى ٨٠ ٪ من المدن الهندية الكبرى، ونزلت قوات الجيش الى الشوارع للسيطرة على الأوضاع الأمنية المتدهورة.

وفى ٢٢ يناير ١٩٨٦ صدر حكم الاعدام بحق المتهمين الثلاثة فى القضية، وكانت جلسات المحاكمة التى استغرقت ٢٥٤ يوما قد بدأت فى ١٣ مايو ١٩٨٥. وكانت الحكومة الأمريكية قد رفضت بشدة ما أشارت إليه المصادر السوفييتية الرسمية من اتهامات للمخابرات المركزية المريكية بأنها وراء عملية اغتيال انديرا غاندى، وقالت مصادر البيت الأبيض ان ادهاءات موسكو تهدف الى إساءة العلاقات بين الولايات المتحدة والهند.

وحلّ مكانها فى رئاسة الوزراء ابنها الأكبر راجيف، الذى بعد سبع سنوات تقريبا من ممارسته للحكم، لاقى نفس مصير والدته نفسه وقتل على يد متطرفين دينيين، ففى ٢١ مايو ١٩٩١ وأثناء حملته الانتخابية فى منطقة سريبرمبودر بولاية تاميل نادو جنوبى البلاد، اغتيل راجيف هناك بقنبلة، حيث قامت امرأة تسمى "لثينموزى راجاراتنام" تنتمى لجبهة نمور تحرير تاميل ايلام بالاقتراب منه وسلمت عليه، وانحنت كى تلمس قدمه (تعبيراً عن الاحترام بين الهندوس)، ثم فجرت قنبلة مخفية تحت ملابسها وقتل راجيف مع آخرين!

من أقوالها

- "بدأت عملى بعقلية ربة البيت، حيثما تصادف شيئا قذرا، أو غير مرتب، تنظفه أو تنظمه".
- "ماهو نوع الحكومة التى يفضلها معظم الهنود ؟ أنتم تعرفون، سنختار الديمقراطية". مخاطبة الجماهير بعد وفاة والدها نهرو فى يناير ١٩٦٤.

- " المريض يحتاج أحيانا إلى جرعات من الدواء المر، كى يشفى " . . تعليقا على حملة الاعتقالات لمعارضيها .
- "ليس بالأرز وحده تحيا الشعوب، بل بالكرامة" .
- "من لايدرك عظمة الهند، لا يستطيع أن يحكمها" .
- "يهاجموننى كثيرا، لكن ذلك لا يخيفنى " .
- "لقد كان لاسهام الاسلام فى مجالات الرياضيات والفلك والطب والمعمار والأدب والموسيقى وفى حرفنا فضل معروف، بل فى الواقع لولا هذا الأسهام ما كانت الهند ماهى اليوم" .
- حين استقرت رصاصات الغدر والاغتيال فى جسدها المنهك، قالت وهى فى النزع الأخير: "لاتهمنى الحياة الطويلة، لا أخشى تلك الأمور، لايخيفنى أن أبذل حياتى فى خدمة هذا الوطن ، إذا مت اليوم، فإن كل قطرة من دمى سوف تجرى لتنشط بلدى وتقويه" .

الفصل الرابع

كورازون أكينو...

أرملة نينوى

"إن روح الزوج تنغرس فى أعماقي وتمدني بالقوة"

الفلبين... نبذة تعريفية

تقع فى جنوب شرق آسيا غرب المحيط الهادي، ومساحتها نحو ٣٠٠ ألف كم٢، وهى عبارة عن أرخبيل مكون من ٧١٠٧ جزيرة، عاصمتها "مانيلا"، ويقدر عدد سكان الفلبين بحوالى ١٠٢ مليون نسمة (٢٠١٥) من عناصر مختلفة، ولكن العنصر الغالب هو العنصر الماليزى الذى جاء مهاجراً منذ آلاف السنين من (ماليزيا) و(إندونيسيا)، وفى العصور الحديثة جاء إلى البلاد الصينيون والأسبان والأمريكان، واللغات الرسمية فى الفلبين: الفلبينية بلهجتين تاغالوغ (الأكثر إنتشارا)، مع بعض اللغات الأخرى، ويعترف بالانجليزية والإسبانية والعربية كلغات اختيارية.

والنظام السياسى للدولة رئاسي، وتوجد أعراق وثقافات متعددة فى جميع أنحاء الجزر، والديانة الرسمية للفلبين هى المسيحية الكاثوليكية الرومانية، وهى ديانة غالبية السكان، ويشكل المسلمون ما يقرب من ١١ ٪ من مجموع السكان، ويتمركزون بالمناطق الجنوبية فى (جزيرة ميندناو) و(أرخبيل صولو)، و(جزيرة بالاوان)، ويقلون فى الجزر الوسطى والشمالية، ويوجد عدد من البوذيين، ومجموعة من الوثنيين الذين يؤمنون بالأرواح، وتشكل كل مجموعة من هاتين المجموعتين ما يقارب ٢٪ من مجموع السكان، وتشير التقديرات إلى وجود ١١ مليون فليبينى مغترب فى جميع أنحاء العالم.

كورازون أكينو

نشأتها وشخصيتها

اسمها الأول: كورازون كوجوانكو، ولدت فى ٢٥ يناير ١٩٣٣ من أسرة ثرية، بمقاطعة "تارلاك" فى جزيرة "لوزون"، وكانت الابنة السادسة بين ثمانية أشقاء وشقيقات، عاشت عائلتها فى مزرعة لغرس قصب السكر، لكن العائلة لم تكن بعيدة عن السياسة؛ فالجد كان عضوا فى مجلس الشيوخ، والأب انتخب عضوا بمجلس الشعب، وهى درست فى معهد الراهبات بالعاصمة مانيلا، ثم قرر أهلها، وهم أثرياء وذوو نفوذ سياسى واسع، أن تنتقل فتاتهم الى الولايات المتحدة لاكمال تعليمها هناك، وهناك درست بعدة مدارس وكليات فى فلادلفيا ومانهاتن.

وتلقت كورازون دروسها الثانوية بمدرسة تحظر التعليم المختلط بين البنين والبنات؛ فى ولاية نيوجيرسى الأمريكية، وقد تخصصت فى المرحلة الجامعية بالرياضيات واللغة الفرنسية؛ فحصلت على البكالوريوس من جامعة "مونت سينت" فى نيويورك، طامحة الى أن تصبح مدرسة أو تعمل فى الترجمة، خاصة وأنها تلم بعدة لغات: فإلى جانب الفرنسية، تتقن اللغات: الانجليزية، الاسبانية، اليابانية. ولغة شعبها: تاجالوج.

بعد عودتها الى الفليبين فى ١١ أكتوبر ١٩٥٣ التحقت "كورى". كما تلقبها عائلتها. بكلية القانون بجامعة الشرق الأقصى فى مانيلا. وخلال تلك الفترة بدأت تتعرف الى "بنجينو" ويعرف أيضا باسم "نينوى"، الذى كان آنئذ شابا ثريا وذا مستقبل يبشر بالكثير، وقد حاول جاهدا أن يصل إلى قلبها عندما كانت تتلقى دراستها فى أمريكا، لكنه فشل فى ذلك بداية، بيد أنه صادف النجاح عندما حاول أن يصل إليها بشخصه. فقررت أن تنقطع عن دراسة القانون بعد فصل دراسى واحد، وتزوجت من ذلك الرجل فى ١١ أكتوبر ١٩٥٤. أى فى نفس يوم عودتها من الدراسة بأمريكا قبل عام!

وظلت السيدة اكينو تعيش طيلة العقود الثلاثة التى تلت زواجها فى ظل زوجها، وفضلت المكوث بالمنزل على العمل لتضمن تنشئة حسنة لأطفالها الخمسة، وهم:

- ماريا: ولدت فى ١٨ أغسطس ١٩٥٥.
- أوروه: ولدت فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٧.
- بنينو: ولد فى ٨ فبراير ١٩٦٠.
- فيكتوريا: ولدت فى ٢٧ أكتوبر ١٩٦١.
- كريستينا: ولدت فى ١٤ فبراير ١٩٧١.

ومع أن "نينوى" ارتقى سلم المجد بخطى سريعة، فإن "كورى" لم تكن فى الصورة العامة لحياته بأى شكل من الأشكال. فقد انتخب نينوى كأصغر عمدة فى تاريخ البلاد، ثم عين حاكما للمقاطعة، وانتخب عضوا فى البرلمان "سيناتور" ليكون أصغر عضو فى البرلمان.

وتذكر زميلات الدراسة أن "كورى" كانت لطيفة وناعمة وخجولة؛ ولم توح يوما بأنها سوف تكون القائدة السياسية، والمكافحة الصلبة التى شهد العالم بإعجاب، خطوة نجاحها، لكن الزميلات يذكرن جيدا إيمانها القوى منذ مطلع حياتها، كما أن عائلتها ومنذ البداية كانت تؤهلها لتكون ربة بيت ممتازة، رغم أنها سليلة عائلة سياسية، بل إن كورى نفسها رددت أكثر من مرة أنها لم تفكر مرة فى دخول المعترك السياسي، الذى فرض عليها فرضا بعد اغتيال زوجها، وقد وصفها خصمها وقاتل زوجها الرئيس المخلوع "فرديناند ماركوس" بأنها "مجرد ربة بيت".

ويصف لويس بلتران رئيس تحرير صحيفة " ديلى انكويرار " الفليبينية- وهو صديق لآل أكينو- السيدة كورى بأنها ظلت دوما "امرأة خاصة شديدة الحياء والخجل. إنها امرأة شرقية بمعنى الكلمة". ولعل جاذبية كورى لدى زوجها تكمن فى كونها الشخص الذى كان نينوى يحتاج إليه بعد كل يوم- من العمل السياسى والبرلمانى- ملىء بالمقابلات والاجتماعات والخطابات والرحلات. إنها الشخص الذى كان يلجأ إليه نينوى عندما يفرغ زاده من الوقود. وكان يجدها دوما تلك التى عرف وأحب، فقد كانت تشحذ وتصقل سيفه وتعتنى بحصانه.

ويذكر أحد أصدقاء العائلة أن السيد نينوى كغيره من السياسيين فى الفليبين لم يكن منزها عن الخطأ أو اتباع الأسلوب الملتوى للوصول لما يريد، فقد حكى نينوى للويس بلتران فى وجود زوجته السيدة كورى أنه- أى نينوى- اشترى عربة صغيرة تماثل عربة أحد خصومه السياسيين واستأجر لها سائقا وكلفه بأن يقود تلك العربة فى أزقة الأحياء

الهادئة بعد الثالثة صباحا، وأمره بأن يصدر إزعاجا شديدا عن طريق البوق "البورى" حتى يظن السكان أن الازعاج صادر عن عربة الخصم!

ولكن السيدة كورى أبدت استياءها، وقالت لزوجها انها لاتحب مثل هذه "الحيل القذرة". ويقول بلتران: "منذ ذلك اليوم لم يعد نينوى يتحدث عن مثل تلك التصرفات فى وجود أو غياب زوجته!

وكانت تقول لصديقاتها قبل الرئاسة ان أسعد ثلاثة أعوام عاشتها، هى تلك التى قضتها مع زوجها فى المنفى قبيل عودته واغتياله، حيث كانت تتبضع بنفسها فى متاجر مدينة "نيوتون" بولاية ماساشوتس الأمريكية، وتعيش حياة الأرياف بما فيها من دعة ومتعة وهدوء. تقول إحدى صديقاتها: إنها سيدة محافظة جدا جدا، وتقول ابنتها الصغرى كريستينا، وبسخرية: إن أمها أشد تمسكا بالتقاليد والأصول من أى سيدة فى مثل سنها!

صعودها السياسي

فى عام ١٩٧٠ بدا واضحا أن مستقبل الفليبين سيكون انقاذه على أيدى السيناتور بنجينو "نينوى" خاصة وأن الفترة الرئاسية الثانية والأخيرة- طبقا للدستور- للرئيس ماركوس كانت ستنتهى فى عام ١٩٧٣، لكن ماركوس لم يكن مستعدا للعودة الى الحياة كمواطن عادى بعيدا عن السلطة والأضواء؛ ولذلك أعلن فرض الأحكام العرفية فى ذلك العام، وكان أول شخص يعتقله بموجب قانون الطوارىء، هو نينوى، الذى ظل معتقلا سبع سنوات كاملة، مع تهديده باستمرار باحتمال إصدار حكم الاعدام عليه.

وعندئذ بدأ الناس يعرفون سيدة تدعى "كورازون أكينو" تعمل سفيرة لزوجها من المعتقل لكل أنحاء العالم، تنقل للصحافة المقالات التى كان يكتبها نينوى فى سجنه. وبات عليها أن تتكيف مع قسوة الحياة الجديدة، وحين كان يسمح للعائلة أن تجتمع فى الأعياد كانت كورى تحمل أولادها الخمسة الى السجن، ليقضوا ليلة العيد مع الوالد، ويحول الحب الزوجى الزنزانة المظلمة الرطبة الى قصر منيف، تنيره أعين الصغار، الذين تولت الأم المثالية تربيتهم، محاولة التعويض من نقص حضور الأب. تلك التجارب الصعبة، كانت الخطوة الأولى على طريق طويل، محفوف بالمخاطر، وفى زنزانة السجن تلقت كورى درسها الأول فى السياسة.

عام ١٩٧٨ أصدر ماركوس أمرا يسمح بموجبه لأعضاء المعارضة بترشيح أنفسهم للانتخابات، وأعلن نينوى ترشيحه من داخل السجن، ووجدت كورى نفسها أمام واقع جديد: سوف تتحرك بدل زوجها لتقوم بالحملة الانتخابية، وقد قالت بأن تلك السنين الصعبة أكسبتها تجربة أخرى، إذ أعطتها الفرصة كى تحل المسائل المعقدة، دون أن تعتمد على الآخرين، لكنها عادت من جديد الى مكانها فى الظل، حالما خرج زوجها من السجن. وقد خرج منتصرا، وكان الشعب يحس بثقل الظلم الذى ألحقه رئيس البلاد بقائد شعبى محبوب، وفى الواقع ان سنوات نجاحه كانت حافلة بالنضال والتصارع مع القوى الشريرة التى تسلطت على البلاد، وألحقت الأذى بالشعب.

وفى عام ١٩٨٠ رضخ ماركوس لضغوط ادارة الرئيس الأمريكى كارتر وقرر اطلاق سراح نينوى والسماح له بالسفر الى مدينة بوسطن الأمريكية لاجراء عملية جراحية فى القلب، وفى السنوات الثلاث التى أعقبت خروجه من الفليبين حصل نينوى على زمالة بحث علمى من جامعة هارفارد وعمل محاضرا زائرا فى الجامعة الأمريكية، وبالطبع كان يشعر بالتهديد حين قرر أن ينقل عائلته لتقيم معه فى الولايات المتحدة، لكن أخبارا مطمئنة جعلته يعود الى الفليبين، ويصل مطار مانيلا فى ٢١ أغسطس ١٩٨٣، ولم يكن يعلم أن الموت ينتظره حال يطأ أرض الوطن؛ فقد صرعه بالرصاص أحد رجال ماركوس، اغتيل بنجينو أو (نينوى) كما عرف لدى الشعب، باسم التحبب.

وفجأة وجدت الزوجة نفسها فى خضم الأحداث، وحين جمعت أولادها وعادت الى الوطن، لم تكن غايتها أبعد من إتمام واجبات الدفن وتقبل العزاء فى الزوج المغدور، لكن الشعب الذى أثاره الاغتيال، التف حولها، وساندتها الجماهير، وأمدها ذلك بالقوة والشجاعة، ونهض فى نفسها شعور جديد دفعها الى تحدى الواقع من أجل ذكرى الزوج، وقالت لوسائل الاعلام: "قطعت عهدا على نفسى أن أواصل الطريق الذى بدأه".

كان اغتيال زوجها هو الشرارة التى التهم حريقها نظام الرئيس ماركوس بعد ٢٠ عاما من السيطرة المطلقة على شئون البلاد، حيث مثل هذا الاغتيال نقطة التحول الهامة فى حياة السيدة أكينو، والتى قررت بعدها ممارسة العمل السياسي، والانتظام داخل صفوف المعارضة السياسية والعمل على توحيدها، بهدف إسقاط النظام، وفيما كانت المعارضة تنوى مقاطعة الانتخابات عام ١٩٨٤، اتخذت كورى موقفا معاكسا، وراحت تحث أنصارها

على المشاركة، وصدق حدسها، حيث ربحت المعارضة ثلث مقاعد البرلمان وهو مالم يحدث من قبل، هذا النجاح كان كان دفعة قوية لها، إذ عزز ثقتها بنفسها ورفع معنوياتها.

وفى نوفمبر ١٩٨٥، وعندما أعلن ماركوس عن إجراء انتخابات شاملة فى فبراير ١٩٨٦ ناشدت الجماهيرالسيدة أكينو أن ترشح نفسها ضد ماركوس على منصب الرئاسة، وامتنعت فى البداية، الا أنها ربطت موافقتها بتوقيع أكثر من ملين فليبينى على وثيقة تطالبها بذلك، وفى غضون أيام تم تلبية طلبها. تقول ابنتها كريستينا قبل أن تعلن أمى عن قرارها بقبول التكليف بترشح نفسها رئيسا للبلاد، جمعتنا كلنا، وقالت لنا انه ليس أمامها خيار غير الرضوخ للمطلب الشعبى، وأضافت لقد جاء نينوى من أمريكا لهذا الغرض، ولذلك لن نستطيع أن نتخلى عما بدأه.

وعنما بدا واضحا أن أكينو ستتغلب على الخصم اللدود لها ولزوجها الراحل- ماركوس- أشفق الكثيرون على هذه السيدة التى لم تدخل المعترك السياسى الا قبل انتخابات الرئاسة بقليل، والحقيقة أنها وجدت نفسها فجأة الأمل المرتجى لشعب انهار حلمه السياسي، وتدنى مستواه الاقتصادى، وبعد تردد وخوف ومتاعب مواجهات المرشحة للرئاسة، استطاعت السيدة اكينو أن تتعلم بسرعة ماذا يعنى أن تتحدث فى اجتماع حاشد، أو اجتماع مغلق، وكانت حاسمة فى أنها لن تتنازل عن قناعاتها فى الحياة كربة منزل، فقد أعلنت بعد إصرار الشعب على على ترشيحها: "اسمعوا أيها الفليبينيون، إننى لن أطيق أى انحراف عن الطريق التى تعهدنا جميعا بأن نمضى فيها".

وبعد أن حققت الفوز، وأدت اليمين الدستورية رئيسة للبلاد، أصبحت الرئيسة الحادية عشر للفلبين، وأول رئيسة للجمهورية فى آسيا، وبعد أن ألقت خطابها الرئاسي، قالت (الرئيسة) أكينو لمؤيديها الذين احتشدوا فى هذه المناسبة التاريخية: "أنا واثقة أن نينوى يبتسم لنا الآن، فقد أثبتنا صحة قوله ان الفليبين تستحق أن نموت من أجلها".

وطرأ على الفلبين ازدهار اقتصادى منذ تَقَلُّد أكينو الحكم. غير أن مخطط الحكومة المُعلن عن بيع المؤسسات الحكومية. القطاع العام. لتشجيع التجارة الحرة لم يُوضع قيد التنفيذ. وتعرضت إدارتها الحكومية لكثير من النقد حيث اتهمت بالفساد وسوء الإدارة. ولم تترشح لانتخابات عام ١٩٩٢م وبعد ست سنوات لها فى الرئاسة، خلفها قائد الجيش المنتخب فيدل راموس.

وفى أول أغسطس ٢٠٠٩ توفيت أكينو فى العاصمة مانيلا عن ٧٦ عاما، بعد صراع مع مرض سرطان القولون استمر ١٦ شهرا، حيث امتنعت عن الاستمرار فى العلاج، وقالت الرئيسة الفليبينية جلوريا ارويو: "اليوم فقدت الفلبين كنزا قوميا، ان كورازون اكينو قادت ثورة اعادت الديموقراطية وحكم القانون الى امتنا فى وقت حرج جدا".، وأعلنت الحداد الوطنى رسميا لمدة ١٠ أيام، وتم تنكيس الاعلام بالفلبين، ووضع المواطنون الزهور امام منزلها.

وبعد بضعة أشهر فقط من وفاتها، أبدى الشعب الفلبينى وفاءا لها بتصدر الحزب الليبرالى الفلبينى الذى يرأسه ابنها بنينو أكينو سباق الانتخابات البرلمانية فى مايو ٢٠١٠، ومن ثم انتخابه فى التاسع من الشهر التالى ليصبح بنينو اكينو الثالث هو رئيس البلاد.

تقييم أدائها فى الحكم

تعد السيدة كورازون أكينو الرئيس الحادى عشر فى تاريخ النظام السياسى الفليبينى، وأول امرأة تشغل منصب الرئيس فى الفليبين، وفى قارة آسيا بصفة عامة، وعلى الرغم من أنها قضت فى الحكم مدة رئاسة واحدة ست سنوات، خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٢)، إلا أنها مثلت إحدى أهم فترات التطور السياسى والديمقراطى فى تاريخ الفليبين، إذ يرجع الفضل إليها فى إعادة البلاد مرة أخرى الى طريق التطور الديمقراطى بعد فترة انقطاع دامت ٢٠ عاما، هى فترة حكم سلفها الدكتاتور ماركوس (١٩٦٥ـ١٩٨٦).

فقد شهدت الأوضاع السياسية والاقتصادية فى الفليبين تدهورا شديدا خلال فترة السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى، وتحديدا بعد إعلان ماركوس الأحكام العرفية عام ١٩٧٢ تحت دعوى القيام بإصلاحات جذرية فى البلاد، وإقامة مجتمع جديد، ومواجهة ماوصفه بالأنشطة الهدامة والأعمال التخريبية، وبموجب هذا الاعلان فقد تركزت كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بيد ماركوس، وحل البرلمان، وألغى الأحزاب السياسية، وحول دور السلطة القضائية الى مجرد إضفاء المشروعية على أعمال وسياسات النظام التسلطى. وفى ظل هذه الظروف والتدهور الشديد فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى الفليبين، فقد أتى اغتيال "بنجينو"

ليمثل مناسبة هامة لتفجر المعارضة السياسية ضد نظام ماركوس المستبد، والتفافها حول السيدة أكينو لتتحول الى رمز من رموز الحركة الوطنية ضد النظام التسلطى الحاكم.

وقد استطاعت أكينو استغلال وتوظيف هذه التطورات فى توحيد صفوف المعارضة وتوحيدها ضد النظام، وتحت تأثير الاضطرابات السياسية، وصل نظام ماركوس الى مرحلة الأزمة، اضطر معها الى الاعلان عن اجراء انتخابات رئاسية فى فبراير ١٩٨٦، استطاعت أكينو خلالها تنسيق جهود المعارضة بفصائلها المختلفة وادخول كمنافسة لماركوس، ورغم أن الأخيراستطاع تزويرنتائج الانتخابات ليحصل على مليون صوت مقابل ٩٣ صوتا فقط لأكينو (!) إلا أن كافة القوى السياسية، فضلا عن الجيش، رفضت هذه النتيجة، وانتهى الأمر بتدخل الجيش وإعلانه تنصيب أكينو رئيسة للبلاد، لتنتقل من العمل على إصلاح النظام من داخل صفوف المعارضة، الى العمل من داخل السلطة[١]

وبعد عدة زلات لسان، وتصريحات ساذجة، ظهرت أكينو كسياسية قوية، سرعان ماحنكتها التجربة، واستمدت مزيدا من الشجاعة من الشارع الفليبينى الذى يؤيدها، وفى بعض الأوقات كادت العاصمة مانيلا أن تتحول الى مدينة يغطيها اللون الأصفر من فرط مااستخدم الفليبينيون الأثواب والقصاصات الصفراء، وهى كانت الشعار الرسمى لحملة السيدة أكينو فى الانتخابات، وهذا الاهتمام باللون الأصفر يعود الى أن الشعب الفليبينى كان يستعد لاستقبال الراحل نينوى فى مطار مانيلا عام ١٩٨٣ بالأعلام الصفراء.

ولاشك أن السيدة أكينو عندما جاءت إلى الرئاسة، وجدت تركة مثقلة بالهموم، فهى ترأس دولة مدينة بمايزيد عن ٢٥ مليار دولار، وتعانى من البطالة التى وصلت الى نحو ٢٠ ٪ من قوة العمل، وانخفاض مستوى المعيشة الى مادون مستوى الفقر، وتدهور قيمة العملة الوطنية، وتراجع كبير فى معدل النمو الاقتصادى، وعجز هائل فى ميزان المدفوعات، إضافة الى التحديات السياسية المزمنة وعدم الانضباط فى الجيش، وهنا تذكرت ماقاله زوجها الراحل نينوى ذات مرة: "إن كل من سيتولى السلطة فى الفليبين

(١) محمد فايز فرحات : عظماء آسيا فى القرن العشرين (مشاركة) مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة - ٢٠٠٠ ص ١٣٠ - ١٣١ بتصرف .

بعد ماركوس ستنبعث منه الروائح الكريهة" . وقد أراد أن يقول إن فساد السلطة سيرهق خليفة ماركوس.

وفضلا عن التحديات الاقتصادية، كان هناك تحديا آخر ورثته من عهد ماركوس تمثل فى المعارضة المسلحة فى الجنوب من المنظمات الاسلامية المطالبة باستقلال إقليم مندناو. حيث يبلغ عدد المسلمين هناك نحو ٢٠ مليون نسمة، يمثلون نحو ٢٧ ٪ من اجمالى عدد سكان الفليبين البالغ ٧٤ مليون نسمة. وتتمثل فى جبهة تحرير "مورو" الوطنية التى تشكلت فى مارس ١٩٦٩ بزعامة نور ميسوارى- مورو نسبة الى جزر مورو التى يتركز فيها المسلمون- والتى نجحت فى تدويل القضية، والحصول على دعم منظمة المؤتمر الاسلامى التى منحتها عضويتها بصفة "مراقب" منذ عام ١٩٧٣، وجبهة تحريرمورو الاسلامية بزعامة سلامات هاشم، والتى انشقت عن الجبهة الأولى عام ١٩٨٧، بالاضافة الى جماعة أبوسياف، وقد أجرت حكومة السيدة أكينو مفاوضات مع جبهة مورو الوطنية، وتوصل الجانبان الى صيغة اتفاق هشة لوقف إطلاق النار فى الجنوب، لم تصمد طويلا [(١)].

كما شكل الشيوعيون تحديا آخر، من خلال المعارضة المسلحة أيضا، التى قادها حزب الشعب الجديد منذ تشكيله فى مارس ١٩٦٩ (نفس الشهر الذى شهد تشكيل جبهة مورو!) بهدف الوصول الى الحكم وإلغاء القواعد العسكرية الأمريكية فى البلاد، التى لم تنجح أكينو فى التوصل إلى اتفاق مع الأمريكيين لتفكيكها أو للحد من امتيازاتهم، وقد حاولت أكينو احتواء الشيوعيين من خلال الافراج عن قادتهم المعتقلين، وأجرت مفاوضات معهم، ولم يكن الجيش متحمسا لذلك، مما أعاد الطرفين الى المربع رقم واحد.

ورغم التركة الثقيلة، ومن ثم التحديات التى واجهتها أكينو، وتعرضها لمحاولات انقلابية عديدة، وأخطرها محاولة ٢٦ يناير ١٩٨٧ حيث استغل المتمردون أجواء التوتر التى سادت مانيلا قبل أربعة أيام من هذا التاريخ، حين قامت قوات الجيش بإطلاق النار على مجموعات من المتظاهرين الفلاحين، مما أسفر عن سقوط ١٦ قتيلا، واحتج الشيوعيون وقطعوا مفاوضاتهم التى كانت جارية مع الحكومة، وتمكنت أكينو من سحق التمرد

(١) خالد الأصور : الحركات الاستقلالية فى آسيا - دراسات دولية معاصرة - الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ٢٠٠٢ - ص ٦٢ - ٦٣ بتصرف .

بقوات الجيش، الذى سعت الى استرضائه، عن طريق الامتيازات المادية، وزيارة الجنود والضباط فى مواقعهم، واتباعها سياسة حازمة تجاه الشيوعيين، بعد وقف المفاوضات معهم، الأمر الذى أيدته واشنطن، التى حذرت بدورها من أى محاولة للانقلاب من قبل عناصر شيوعية أو موالية للرئيس المخلوع ماركوس فى الجيش على حكومة أكينو.

غير أنه رغم النجاحات السريعة التى حققتها أكينو بعد توليها السلطة مباشرة فى إعادة تنشيط وإحياء المؤسسات الديمقراطية التى حطمها نظام ماركوس، ونجاحها فى إعادة ثقة الفليبينيين فى أنفسهم، إلا أنها سرعان ما بدأت تتعرض لانتقادات حادة من جانب مختلف القوى والمؤسسات السياسية، بما فيها: الجيش والبرلمان والصحافة. وهكذا بدأت التركة المعقدة التى ورثتها أكينو عن نظام ماركوس فى فرض تعقيداتها ومشكلاتها على نظام أكين، وزاد من تفاقمها افتقادها للخبرة السياسية، فعلى المستوى السياسى سرعان ما ظهرت الى السطح مظاهرعدم الاستقرار، واستمر الفساد كأحد الظواهر التى ارتبطت بنظام ماركوس، كما استمر تدخل الجيش فى الحياة السياسية، وتزايدت حالات انتهاك حقوق الانسان، ولم يختلف الأمر كثيرا على المستوى الاقتصادى، فعلى الرغم من التقدم النسبى الذى حققته حكومة اكينو بعد وصولها للسلطة مباشرة فيما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية، وخاصة الديون، وانخفاض معدل النمو الاقتصادى، والاصلاح الزراعى، وقضية الفقر، إلا أنها لم تحافظ على هذا هذا التقدم طوال فترة رئاستها.

فقد وصلت بمعدل النمو الاقتصادى إلى ٥ ٪ خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، مقارنة ب (ـ ١ ٪) خلال الفترة ١٩٨٠ـ ١٩٨٦، إلا أن هذا المعدل تراجع الى ١،٥ ٪ خلال السنوات الأولى من التسعينيات، ورغم نجاحها فى رفع مستوى الدخول، إلا أنها لم تستطع تحقيق تحولات جوهرية فى هيكل توزيع الدخل، واستمرت ظاهرة التفاوت فى مستويات الدخول بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة. وبصفة عامة يمكن تحديد مجموعة من العوامل التى سارعت بتراجع شعبية أكينو، أهمها:

- النفوذ السياسى القوى الذى تمتع به الجيش فى الفليبين خلال هذه المرحلة، فعلى الرغم من أن الدستور الجديد قد جرد الجيش من العديد من امتيازاته التى تمتع بها فى عهد ماركوس، إلا أن الجيش لم يكن مستعدا للتنازل عن تلك الامتيازات،

وسرعان ما ظهرت الخلافات بين الجيش وحكومة أكينو بشأن العديد من القضايا الهامة، خاصة استراتيجية التعامل مع المعارضة السياسية واليسارية، فبينما اتجهت أكينو إلى اتباع سياسة الحوار مع المعارضة اليسارية، فقد فضل الجيش اتباع سياسة متشددة تقوم على المواجهة العسكرية، وقد أدى هذا التناقض بين الجيش وأكينو فى هذا الشأن الى عدم نجاح أكينو فى تحقيق تقدم حقيقى على صعيد الحوار مع المعارضة اليسارية، فضلا عن تدهور أوضاع حقوق الانسان من جديد.

- الخلاف بين أكينو والكونجرس بشأن العديد من القضايا والتى كان من أهمها قضية الاصلاح الزراعى، خاصة الخلاف بشأن المعايير التى تم على أساسها تعويض كبار ملاك الأراضى الزراعية، وحدود ونطاق هذا البرنامج، والمساحة الزراعية التى يشملها البرنامج، مما أدى إلى محدودية النتائج التى حققها برنامج الاصلاح الزراعى.
- اتساع حجم الفجوة والتفاوت فى المستويات الاقتصادية ومستويات الدخل داخل المجتمع الفلييينى خلال فترة حكمها على نحو كان هذا المجتمع أقرب إلى الانقسام الواضح بين أغنياء وفقراء، ويرجع هذا الانقسام بالأساس الى السياسات الاقتصادية والتوزيعية التى طبقت فى عهد الرئيس ماركوس، فعلى الرغم من أن أحد المبررات التى قدمها ماركوس لإعلان الأحكام العرفية عام ١٩٧٢ هو العمل على القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن شيئا من ذلك لم يتحقق.
- عدم الاستقرار الاجتماعى بسبب الاضطرابات من جانب الشيوعيين والاسلاميين فى الجنوب، فضلا عن الاضطرابات الاقتصادية وتزايد حجم الفساد، ورغم أن أكينو بدأت مفاوضات مع المعارضة المسلحة، إلا أن الموقف والرؤية المختلفة للجيش، حال دون نجاح طموحاتها، وانتهى الأمر برفضها ترشيح نفسها لفترة رئاسية جديدة فى انتخابات ١٩٩٢، واعتزالها العمل السياسي.
- فى بداية عهدها، أحيطت كورى بشعبية، وبهالة من الاحترام، لكن بريق نظامها الجديد أخذ يخف تدريجيا مع ازدياد المعاناة المعيشية بارتفاع التضخم الى معدلات قياسية وازدياد نسبة البطالة والضرائب وأسعار الوقود والمواد الغذائية، بل واختفاء بعضها من الأسواق، وعودة الفساد والمحسوبية وخرق القانون بأشكال

وأساليب جديدة، وقد انعكست هذه الاوضاع تندرا على أيام ماركوس لدى قطاعات من الشعب الفليبينى، ماجعل أرملة ماركوس (ايميلدا) تفوز بالانتخابات النيابية فى ١٩٩٥.

وأخيرا، تجدر الاشارة الى أنه فى مجال تقييم تجربة السيدة أكينو، يجب أن نؤكد على عاملين رئيسين: أن الاسهام الرئيسى للسيدة أكينو يتمثل فى نجاحها فى إسقاط أحد أهم رموز النظم الطبقية الآسيوية خلال القرن العشرين، والذى دام ٢٠ عاما متواصلا، ولعل مصدر الاعجاب هنا هو قدرة سيدة لادراية لها بالعمل السياسى أو الخبرة السياسية على تنظيم صفوف المعارضة وقيادتها وإسقاط هذا النظام، وإعادة وضع بلادها مرة أخرى على طريق التطور الديمقراطى، هذا فضلا عن أن السيدة أكينو قد ساهمت فى تشجيع المرأة الفليبينية والآسيوية عامة على دخول مجال العمل السياسي.

وقد حصلت السيدة أكينو على عدد من الجوائز والأوسمة من بينها لقب مجلة التايم "سيدة العام"، جائزة eleanor roosevelt لحقوق الانسان، الميدالية الذهبية للأمم المتحدة، الجائزة الكندية الدولية للحرية.

كما حصلت على العديد من شهادات الدكتوراه الفخرية، من بينها: الكتوراه الفخرية للدراسات الانسانية من جامعة "مونت سينت فينسنت" فى نيويورك (١٩٨٤)، والدكتوراه الفخرية فى الدراسات الثقافية من "ستونهيل كوليدج" بالولايات المتحدة (١٩٨٤)، والدكتوراه الفخرية فى الدراسات الانسانية من جامعة " أتنيو دى مانيلا" بالفليبين، كما حصلت على حوالى خمس درجات دكتوراه فخرية فى الحقوق، من جامعات: بوسطن، وفوردهام بالولايات المتحدة (١٩٨٦)، وأسيدا باليابان (١٩٨٦)، وألفا ايسترن، وسانتوتوماس بالفليبين (١٩٨٧).

من أقوالها

- "كنت أبصر نفسى فى مكان غريب، وأمامى نعش فيه جثمان زوجى، فأمد يدى، فأرفع غطاء النعش، وأجده فارغا" . . وقد فسرت هى الحلم حسب ماألهمها إيمانها بقولها: "إنها روح الزوج، تنتقل إلى وتنغرس فى أعماقى، وتمدنى بالقوة".

- " الإيمان ليس بالصبر وحده، واحتمال الألم ريثما تمر العاصفة. الايمان هو الروح التى تغمر الاشياء بزهد، وبأمل متوهج" .
- أجابت الذين سألوها : لماذا ترشحت للرئاسة، فقالت: "لأننى أرملة نينوى . ولأننى كورى أكينو" . مستخدمة اسمى التحبب اللذين أطلقهما الشعب عليها وعلى زوجها من قبلها .
- "حين تصبح لدى القناعة بأنه من واجبى القيام بعمل معين ، فلا أتردد لحظة أن أقوم به" .
- "إننى امرأة عنيدة، قد آخذ رأى الآخرين ، لكنى فى النهاية أعود الى نفسى ، ان القرار الأخير هو قرارى" .
- "أيها السادة: إننى أحذركم، هذه آخر مرة تحاولون فيها تلقينى دروسا فى السياسة" . هذا ما قالته لوزرائها فى بداية تقلدها رئاسة الحكومة.
- "إن العالم بأسره يشهد على شعب يرفع نفسه من الذل، إلى أعلى مراتب الفخر والاعتزاز" .

الفصل الخامس

جلوريا أرويو . . .
وريثة الأب

"لا أريد أن أكون رئيسة عظيمة، بل رئيسة جيدة،
لأنى أفضل العمل على تقديم الوعود"

جلوريا ماكاباجال

نشأتها وشخصيتها

ولدت جلوريا ماكاباجال أرويو فى ٥ أبريل ١٩٤٧، وهى تنتمى إلى النخبة الفليبينية ذات الأصول الاسبانية، وكان والدها دويسودادو ماكاباجال سياسيا بارزا، ومحاميا قديرا، وبرلمانيا شهيرا، وتولى منصبى نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، ولاحقا تولى منصب رئاسة الجمهورية (١٩٦١- ١٩٦٥).

تلقت أرويو تعليما رفيعا، حيث درست الاقتصاد بجامعة جورج تاون الأمريكية، وكانت زميلة للرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون، ثم حصلت على الدكتوراه فى الاقتصاد من الفليبين، وتزوجت جلوريا من "خوسيه ميجيل أرويو" وحملت اسمه، وهو ابن إحدى أغنى العائلات الفليبينية، وهو رجل الأعمال والمحامى "جوزى ميجال"، وأنجبت منه ثلاثة أبناء، ويردد الشعب عن زوجها الذى يدير أعماله التجارية، أنه فى ثراءه مثل اميلدا ماركوس، قرينة الديكتاتور الفليبينى السابق فرديناند ماركوس.

وهى تقول عن زوجها: "إنه الأهم فى المناسبات الاجتماعية الخاصة، وفى المنزل، أما فى المناسبات الرسمية، فأنا أتقدمه"، وهى تمارس معه لعبة "الجولف" التى تهواها، ومشاهدة الأفلام العاطفية أو الدرامية، هذا إذا سمح وقتها، ورغبة منها فى إبعاد الشبهات عن أفراد عائلتها، طلبت أرويو من دوائر الحكومة والوزارات بعدم التعاطى مع أى من أفراد عائلتها".

وثمة أشياء تجمع مابين جلوريا أرويو، والرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش الابن، لقد تم تنصيبهما فى منصب الرئاسة فى نفس اليوم، وكلاهما أعقب رئيسا ليس حسن السمعة من ناحية علاقاته النسائية، والأهم أن كليهما ابن لرئيس سابق يحظى بشعبية. ولكن الفرق بينهما، أن أرويو ظلت تعتمد على إرشادات والدها من مذكراته، رغم وفاته قبل عشر سنوات من تقلدها هى الرئاسة، وتحمل هذه المذكرات عنوان "حجر من أجل الصرح"، فهى تراجع هذا الكتاب، وتستشيره دوما، وخاصة حين تواجه موقفا يتطلب قرارا صعبا.

كانت جلوريا طموحة منذ أن كانت صبية فى قصر "مالاكا تانج" مقر الرئيس الفلبينى، حيث عاشت فيه عندما كان والدها ماكاباجال رئيسا للفلبين إلى منتصف الستينيات من القرن الماضى، وهو كان ابن عاملة غسيل فقيرة (جدة أرويو)، ولكنه استطاع أن يكون الرجل الأول فى البلاد، وقد عرف بنزاهته فى الحكم، كما اشتهر بأنه يحسب خطواته جيدا، وقد ورثت عنه جلوريا هذه الصفة، فأصبحت عملية (براجماتية) ولا تميل إلى اتخاذ خطوة دون دراسة، فلا مجال للاندفاع فى أدائها، وهى منظمة ومرتبة، ففى نوفمبر ٢٠٠٠ عندما قررت أن تستقيل من منصبها، وكانت نائبة للرئيس، لقيادة القوى السياسية ضد الرئيس استرادا، لتحل محله فى الرئاسة، قامت بإعداد خطة المائة يوم، فجمعت حولها مختلف السياسيين فى تحالف عريض لضمان نجاح الحملة، وهنا ظهرت مقدرتها التنظيمية.

ومنذ أن كانت فى سنواتها الدراسية، كانت جلوريا تكتب عمودا فى صحيفة محلية، وفى حفل زواج أحد زملائها الطلاب، جلست جلوريا بالقرب من أحد رؤساء الجامعات المؤثرين، حتى تظهر صورتها وهى فى تلك السن إلى جانب الشخصيات المهمة، وفى الانتخابات الفليبينية، نالت جلوريا أعلى الأصوات مرتين، فى إحداها فازت بمقعد "سيناتور"، وفى الانتخابات التالية بمنصب نائب الرئيس، الشىء الذى يعكس جماهيريتها وإعجاب الفليبينيين بشخصيتها.

وحينما تقلدت منصب الرئاسة، كان أول ماصرحت به: "لا أريد أن أكون رئيسة عظيمة، بل رئيسة جيدة، فأرجو أن تساعدونى، لأنى أفضل العمل على تقديم الوعود"... بهذه العبارة لخصت جلوريا أرويو مهمتها الرئاسية الجديدة، وفلسفتها فى التعامل مع هذه المرحلة، وقد تبدو العبارة بسيطة ومباشرة، ولكنها حملت العديد من المعانى والرسائل الموجهة للفليبينيين والمجتمع الدولى، وهى: [١]

١. ارادت أرويو منذ الوهلة الأولى أن تنأى بنفسها عن أى علاقة قد تربطها بالحكومة السابقة، التى كانت تتولى فيها منصب نائبة الرئيس، ووزيرة الشؤون الاجتماعية.
٢. حرصت على إبراز الفارق بينها وبين سلفها جوزيف استرادا- النجم السينمائى السابق- الذى أسرف فى استخدام العبارات الدرامية الرنانة، وتقديم الوعود

(١) هناء دكرورى : هل تنجح أرويو فى إصلاح ماأفسده استرادا،صحيفة الأهرام (٢٠٠١/٢/٢) بتصرف.

البراقة خلال حملته الانتخابية للرئاسة عام ١٩٩٨، ولكنه لم يف بأغلبها، بل ألقى بالبلاد فى سراديب الفساد والأزمات السياسية والاقتصادية، فأبعدت نفسها عن شبهة الادعاء بالقدرة على تحقيق المعجزات.

٣. من وراء تأكيدها بأنها لا تطمع فى أن تكون رئيسة عظيمة، أن تتفادى عقد أى مقارنات بينها وبين والدها الرئيس الراحل، صاحب الشعبية الكبيرة.

صعودها السياسى

بدأت جلوريا أرويو مشوارها نحو كرسى الرئاسة، بتقلد الوظائف الحكومية الرفيعة، فعملت وكيلة لوزارة التجارة عام ١٩٨٦، وبالتوازى مع ذلك انخرطت فى العمل الحزبى والبرلمانى، وانتخبت لعضوية مجلس الشيوخ عام ١٩٩٢، وأعيد انتخابها لدورة أخرى عام ١٩٩٥، ومالبثت أن انتخبت نائبة للرئيس جوزيف استرادا عام ١٩٩٨، بعد أن نالت نحو سبعة ملايين صوت، وهو فوز قياسى، وفى التشكيل الحكومى عينت- بالإضافة إلى منصبها كنائبة لرئيس الجمهورية- وزيرة للشؤون الاجتماعية.

وهذه الوزارة التى تولتها أرويو رغم كونها ليست وزارة سيادية، ولكنها أفادتها كثيرا على المستوى الشعبى، حيث مكنتها من إبراز اهتمامها بالفقراء، فكانت تسافر إلى كافة مناطق الفليبين وجزرها، وهى تنقل مواد الإغاثة والمواد الغذائية للفقراء، وعندما بدأت نذر المعارضة ضد الرئيس استرادا، طالبتها المعارضة بألا تعمل معه، فقالت إن الوقت لم يحن بعد، مما ألقى بظلال من الشك فى الأوساط السياسية حول مصداقيتها وحقيقة موقفها من استرادا، ولكنها قطعت الشك باليقين، باستقالتها من الحكومة فى أكتوبر ٢٠٠٠ احتجاجا على فساد الرئيس ماليا وأخلاقيا.

وقادت أرويو المعارضة ضد الرئيس استرادا، لمنع الاقتصاد الفليبينى من الانهيار بحسب قولها، وأعلنت استعدادها لتولى الرئاسة، مستغلة التظاهرات الحاشدة عبر شوارع العاصمة مانيلا لإجبار استرادا على الاستقالة، بسبب ماتردد حول تلقيه رشى من أصحاب أندية قمار غير مشروعة، وصرحت: " يؤسفنى أن أقول ان الحل الآن هو الاستقالة، ومامن حل آخر"، وأضافت أن الأزمة الاقتصادية نجمت عن الاضطراب السياسى فى البلاد، وأنها مستعدة لتولى الرئاسة بدلام من استرادا، ثم قالت: "نائب

الرئيس يتعين أن يكون جاهزا، هذه مقتضيات الوظيفة". [١]

وهكذا أصبح الحلم الذى طالما راودها بتولى منصب الرئاسة، قاب قوسى أو أدنى ليكون حقيقة واقعة، وماثلا أمام عينيها، وليعيد التاريخ نفسه، لتتولى الرئاسة بعد توليها منصبا وزاريا ومنصب نائب رئيس الجمهورية، تماما كأبيها الراحل قبل نحو ثلاثين عاما، ودون جهد كبير منها، خدمتها ظروف الأزمة السياسية والاقتصادية فى البلاد، وأجبر الرئيس استرادا على التنحى، لتظفر بالمنصب الرئاسى على طبق من ذهب، وتصبح رئيسة الجمهورية الرابعة عشر للفلبين، وقال شقيقها الأصغر "ديوسدادو ماكاباجال" إن شقيقته لم تأت إلى منصب الرئاسة عبر تحالفات، أو من خلال شبكة من المنظمات والأحزاب، رغم أنها استفادت من ذلك فى الحملة ضد الرئيس استرادا، ولذلك فهى غير مرتبطة بأجندة أى من تلك الأحزاب.

وقبيل إجبار استرادا على ترك الرئاسة الفلبينية، قالت أرويو ردا على سؤال حول احتمال نجاحها فى الوصول إلى قصر الرئاسة: "هذا ماستقرره إرادة الله"، وكان للجيش والكنيسة الكاثوليكية دور كبير فى هذا النجاح. [٢]

وانتهت الأزمة الرئاسية فى ٢٠ يناير ٢٠٠١ بتنحى الرئيس جوزيف استرادا عن السلطة، وتسلم نائبته جلوريا أرويو الرئاسة، حيث أدت اليمين الدستورية أمام رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقسمت قائلة: "أنا جلوريا ماكاباجال أرويو نائبة رئيس الفلبين، أقسم بأداء مهامى بصدق وضمير بصفتى رئيسة للفلبين"، وقالت عقب أدائها اليمين: "لقد قمنا بواجباتنا طبقا للقانون، وقد أكدت المحكمة العليا أننا شرعيون ودستوريون".

وأضافت للحشود الجماهيرية بعد أن أدت اليمين : " فعلتها الفلبين ثانية " وهى تقصد إجبار الشعب للرئيس على التنحى، كما حدث فى المرة الأولى مع الرئيس الأسبق فرديناند ماركوس، ومن الطريف أنه فى الحالة الأولى أيضا، كان من خلف الرئيس سيدة، وكانت حينها الرئيسة السابقة " كورازون أكينو " .

وقالت أرويو مخاطبة الشعب الفليبينى: "أقبل هذا التكريم والمسؤولية بأن أصبح رئيسة للبلاد. أفعل ذلك بشىء من الخوف والرهبة، فقد حان وقت تضميد الجراح

(١) صحيفة الشرق الأوسط (٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٠) .

(٢) صحيفة الحياة اللندنية (٢٣ / ١ / ٢٠٠١) .

والبناء، وهى مهمة شاقة"، وأضافت وهى تقاوم دموعها بأنها ستعطى الأولوية للقضاء على الفقر والمحسوبية التى كان يتبعها استرادا، وستحرص على تطبيق الشفافية. (١)

لم يستقر الأمر بسهولة للرئيسة الجديدة جلوريا أرويو، فبعد بضعة أشهر فقط من وصولها للرئاسة، وفى أول مايو ٢٠٠١، عاشت العاصمة مانيلا استنفارا أمنيا أعلنته السلطات لسحق "محاولة انقلابية" لأنصار الرئيس المخلوع "جوزيف استرادا" الذى سجن وأبعد إلى خارج العاصمة، وتمت حملة اعتقالات ضد مناهضى الرئيسة أرويو، ومن بينهم بعض ضباط الجيش وبرلمانيون ودبلوماسيون، كانوا وراء تحريض آلاف المتظاهرين على محاولة اقتحام القصر الرئاسى، واتهمت أرويو استراد ابالسعى إلى إقامة نظام عسكرى، يعمد إلى إطلاقه من السجن وتبرئته من قضايا الفساد المتهم بها، لإعادته إلى الحكم.

ومن المفارقات أنه فى نفس اليوم ونفس الشهر الذى جرت فيه المحاولة الانقلابية السابقة، تكرر نفس المشهد من العام التالى، ففى أول مايو أيضا ٢٠٠٢ أعلنت الشرطة الفلبينية أنها أحبطت خططا لشن هجومين إرهابيين، كان أحدهما يستهدف الرئيسة أرويو، حيث تم العثور على قنبلتين وخريطة للمدينة، فى نفس المكان الذى كان من المقرر أن تلقى فيه الرئيسة أرويو كلمة بمناسبة عيد العمال، وذلك قبل ساعات من وصولها.

ولم تتوقف المحاولات الانقلابية أو إثارة الجماهير ضد أرويو، ففى العام التالى مباشرة، فى يوليو ٢٠٠٣ تعرضت حكومة أرويو لعملية تمرد عسكرى من قبل عناصر فى الجيش، وعلى اثرها أعلنت حالة الطوارىء فى كافة أنحاء البلاد، وحظر التظاهرات، واعتقال العسكريين والمدنيين الذين يشتبه فى ضلوعهم بالوقوف وراء المحاولة الجديدة للإطاحة بالرئيسة أرويو، التى اتهمت التيار اليمينى والقوى الشيوعية بعقد "تحالف تكتيكى" للوصول إلى السلطة من خلال بعض ضباط الجيش المتمردين، والمسيرات الشعبية.

ولم تيأس القوى المناهضة لأرويو، سواء على الصعيد السياسى، أو عبر حشد المظاهرات، ومحاولات الانقلاب العسكرى، فسياسيا، وفى عام ٢٠٠٥، وعلى خلفية

(١) صحيفة عكاظ (٢٠ / ١ / ٢٠٠١) .

اتهامها بتزوير الانتخابات والفساد، نجت الرئيسة أرويو بصعوبة من تصويت فى البرلمان، نظمت فيه المعارضة جهودها -لسحب الثقة من حكومتها، وتنحيتها عن السلطة، وعلى صعيد الجيش، أعلن المدعى العام "ايمانويل فيلاسكو" فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٦، أن الشرطة وجهت اتهامات إلى ١٦ شخصا بشأن محاولة انقلاب، حيث خالف عشرات من أفراد مشاة البحرية أحكام الطوارىء، داعين إلى تظاهرات شعبية، بعد عزل قائد القوات الخاصة، لصلته بخطة للإطاحة بالرئيسة أرويو.

وأصرت أرويو على استكمال فترة ولايتها حتى ٢٠١٠ رغم الدعوات المتزايدة للاستقالة على خلفية فضيحة بارتكاب تجاوزات فى الانتخابات الرئاسية التى دشنت بها فترتها الرئاسية الثانية عام (٢٠٠٥)، ورفضت اقتراحا من أحد نواب المعارضة بإجراء انتخابات مبكرة بهدف تغيير الحكومة، وبالفعل أتمت أرويو فترتها الرئاسية الثانية ولكن فى لأأجواء شديدة من التوتر والتربص، والتى انعكست بوضوع بعد أن أصبحت "رئيسة سابقة"!

وفى العام التالى مباشرة لمغادرتها قصر الرئاسة، تم توجيه اتهامات إليها بالفساد ومنعها من مغادرة البلاد للعلاج من خلل فى الغدة، لعدم وجود ضمانات بأنها ستعود لمواجهة الإتهامات باختلاس أموال من صندوق العمال الفلبينيين بالخارج تقدر بحوالي١١ مليون دولار لتمويل حملاتها فى الإنتخابات، كما واجهت تهمة الفساد المالى عن بيع أراضى مطار لويلو وسط البلاد مقابل حوالى ٤٠ مليون دولار إلى شركة "ميغاوورلد" عام ٢٠٠٧، وتم احتجازها فى مستشفى عسكرى، على خلفية تلك الاتهامات، وهى أصرت على أن هذه القضية مدفوعة باعتبارات سياسية.

ومن المفارقات أن سيدة الفلبين الأولى سابقا إميلدا ماركوس- العضو فى مجلس النواب وأرملة الديكتاتور فرديناند ماركوس، الذى أطيح به عام ١٩٨٦. قامت بزيارة أرويو، وانتقدت معاملة الحكومة لها، وقالت إنها شعرت بالحزن إزاء حالة أرويو، التى تدهورت، وهو أمر قاس وظالم للغاية، لأنهاحتى لم تدان.

وفى يوليو ٢٠٠٧، وبعد ثمانية أشهر من سجنها، قضت محكمة فلبينية بإطلاق سراح أوريو بكفالة مالية، وذلك لعدم وجود أدلة كافية لإدانتها، ولكن منعتها المحكمة من مغادرة الفلبين، كما كانت تحتاج إلى إذن منها لزيارة إقليم "بامبانجا" الشمالى

مسقط رأسها، وبعد أقل من ثلاثة أشهر من الإفراج عنها، تم إعادة اعتقالها مع زوجها المتهم معها فى أكتوبر ٢٠١٢، على خلفية الاتهامات ذاتها، تزوير الانتخابات واستغلال المال العام.

وبعد ثلاث سنوات من احتجازها فى مستشفى عسكري، تصاعد التنديد بهذا الاحتجاز ولم يقتصر على أنصارها داخل الفليبين، ولكن فى أكتوبر ٢٠١٥، اعتبرت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاحتجاز التعسفي، أن احتجاز أرويو "يتعارض مع القانون الدولى "، وأوضح "لارّى جادون" محامى أرويو، أنها تلقت رسالة من المحامية والناشطة فى حقوق الإنسان "أمل كلوني". زوجة الممثل الأميركى جورج كلوني- تفيد بأن مجموعة العمل الأممية اعتبرت أن التهم الموجهة لأرويو تنطوى على دوافع سياسية، وشددت على ضرورة قبول الحكومة الفلبينية طلب الكفالة للإراج عنها".

تقييم أدائها فى الحكم

بادرت الرئيسة جلوريا أرويو بعد أسبوع واحد فقط من توليها، إلى إصدار أمر سمته "نطاقا أخلاقيا" من ثمانى نقاط، يقضى بمنع مسؤولى الحكومة من إقامة أعمال أو أنشطة تجارية أو اقتصادية مع أقاربها، ووضعت ما أطلقت عليه "نطاقا أخلاقيا" من ثمانى نقاط لإدارتها الجديدة، وشمل أول أمر إدارى أصدرته أقاربب زوجها، وحظرت عقد الصفقات المباشرة وغير المباشرة مع "أقارب حقيقيين أو مزيفين أو متخيلين" للرئيسة وزوجها، فى موضوعات مثل شراء ممتلكات وإمدادات ومواد وتعيين أفراد فى الحكومة، وقالت أرويو فى أوامرها: "أى موظف أو عامل فى الحكومة، بمن فيهم هؤلاء الذين يعملون لحساب شركات تملكها أو تديرها الحكومة، يسرى عليهم هذا الأمر، وان من ينتهك هذا الأمر فإنه يتعين أن يتم التعامل معه طبقا لذلك".

وفى أول اجتماع لأعضاء حكومتها، ذكرت أرويو أن حظر أقارب الرئيس من عقد صفقات مع الحكومة، كان من بين أول الإجراءات التى اتخذها والدها الراحل "ماكاباجال" حين كان رئيسا للجمهورية، وقالت أمام أعضاء وزارتها التى ضمت ١٤ وزيرا فقط: "يحدونى الأمل بأنه سيتم توجيهكم طبقا لذلك الأمر الإدارى"، وأصدرت كذلك "نظاما أخلاقيا" لمجلس وزرائها، وقد نظر الفليبينيون إلى هذه التوجيهات الرئاسية، باعتبارها تستهدف وضع نهاية للنفوذ الذى يمتلكه أقارب كبار المسؤولين فى

الأنشطة المختلفة للحكومة، الأمر الذى شكل مشكلة كبيرة أثناء حكم سلفها جوزيف استرادا، الذى استمر عامين ونصف العام.

ومن الناحية النظرية، تمتلك أرويو الكثير من مؤهلات النجاح، بل إن بعض الفليبينيين اكتفى فى البداية بمجرد كونها على النقيض من سلفها استرادا، حيث تتسم بالاستقامة والمصداقية والواقعية. ولكن من الناحية العملية، فإن المهمة التى كانت تنتظرها ثقيلة وبالغة الصعوبة، وبجانب التحديات الاقتصادية، فإنها واجهت تحديات أخرى، من أهمها: [1]

١. تحقيق الوحدة الوطنية ورأب الانقسام بين طبقات الأمة حول سقوط استرادا، فالرئيس السابق، الذى أجبر على التنحى، كان ما يزال يحظى بشعبية بين بعض الطبقات الفقيرة، فالفقراء الذين كانوا قد تدافعوا بصورة غير مسبوقة لانتخابه عام ١٩٩٨، عجزوا عن الفصل بين شخصية "شجيع السيما" ونصير الفقراء، التى كان يجسدها فى أفلامه، باعتباره كان ممثلا سينمائيا.

٢. استعادة ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة، والأجهزة التشريعية والتنفيذية، وإثبات قدرتها على تحقيق العدالة، وتنفيذ إرادة الشعب.

٣. محاربة الفساد المتفشى فى البلاد، والذى حذر تقرير للبنك الدولى، فى بداية عام ٢٠٠١- فى مستهل رئاستها- من أنه يكبد الفليبين ٤٧ مليون دولار سنويا.

ولكن يبدو أن هذه التحديات- وهى بمثابة انعكاس للأزمات الاقتصادية التى واجهت أرويو فى بداية ممارستها لمهامها الرئاسية- لم تواجهها أرويو بشكل يرضى طموحات الشعب الفليبينى، فقد اختتمت عامها الأول فى الحكم، بموجة احتجاجات واسعة ضد سياستها الاقتصادية، وعلق "تيودور كاسينو" أحد زعماء القوى اليسارية فى الفليبين، على مشاعر الاحباط الشعبى هذه، قائلا: "الأمور لم تتغير، الوجوه فقط تغيرت، ويجد الفليبينيون كل يوم سببا إضافيا للندم على منحهم سدة الرئاسة لأرويو".

ويعود تنامى المعارضة ضد أرويو بعد عام واحد من وصولها للسلطة، إلى ارتفاع مستويات الفقر فى البلاد، حيث قدر عدد من يعيشون تحت خط الفقر من الشعب الفليبينى إلى ٧٧ ٪، كما تأخرت محاكمة الرئيس السابق استرادا فى قضايا الفساد

(١) هناء دكرورى: مرجع سابق، بتصرف.

المتهم بها، مما جعلها تخسر دعم التيارات اليسارية وقوى سياسية أخرى فى البلاد.

وقد كتبت الرئيسة "جلوريا أرويو" مقالا بصحيفة "لوس أنجليس تايمز" الأمريكية، أوضحت فيه وجهة نظرها فى كيفية مكافحة الفقر: [1] "من أجل نجاح أى مبادرة ضد الفقر، سيكون على الدول الغنية، والأخرى النامية، تقبل مسؤوليات جديدة، للتجاوب مع الفرص الجديدة، يجب على الدول النامية مواجهة التحدى والالتزام بمعايير الشفافية والرقابة فى معاملاتها، وأن تعتمد اقتصاد السوق، حتى تتحول إلى شريك حقيقى فى الاستثمار والتجارة، وهذا مانفعله فى الفليبين، رؤيتنا للتنمية الاقتصادية تعتمد على خطة تهدف للقضاء على الفقر خلال هذا العقد، وتقوم تلك الخطة على أساس: قطاع زراعى متطور، ودعم للمتضررين من من خطة النمو الاقتصادى، وذلك عبر برنامج للقروض الصغيرة، لإنقاذ مائة وخمسين ألف عائلة سنويا من براثن الفقر، ثم القضاء على الفساد فى الحكومة، وهو الركن الأساسى لنجاح خطة التنمية.

هذه التحديات لاتقتصر على حالة الفليبين، وكرئيسة لبلاد نامية تعتمد الديمقراطية واقتصاد السوق، فقد التزمت وأقررت برامج ضرورية للتنمية حتى تتم المنفعة الفعلية من الدعم الدولى المتاح، والجواب على مشاكل العولمة هو إشراك الانتاج الذاتى فى الاقتصاد العالمى، وليس الانعزال عنه، فى المقابل فإن على الدول الغنية الإقرار بواجباتها، مثل فتح أسواقها ونقل مواردها وتحديث المؤسسات الدولية، وبدون شك هناك ترابط بين كيفية إدارة الدول الغنية لاقتصاداتها وبين الاستقرار فى النظام المالى العالمى، وبالتالى توفر الموارد لدعم التنمية فى الدول الفقيرة، ولا يمكن الاستمرار فى الوصفة القديمة، بتقديم المنح لمن لا يملكون، ولكن يجب أن تكون الوصفة هى دعم المدعمين لأنفسهم".

ولكن هذا الكلام النظرى لم يجد صدى له على أرض الواقع، فى معالجة مشكلة الفقر، كما يرجع إخفاق الرئيسة أرويو فى الاحتفاظ بالتأييد الشعبى لها، إلى سبب رئيس آخرحظى بإجماع عام، على المستويين الشعبى والحزبى، وهو قرارها السماح بمشاركة عسكرية أمريكية فى الحملة ضد الثوار الانفصاليين المسلمين فى جنوب البلاد، فى إطار الحملة الأمريكية ضد ماتصفه بالإرهاب، عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١

---

(١) نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط (٨ / ٢ / ٢٠٠٢) .

بالولايات المتحدة، وملاحقة كافة التنظيمات التى يشتبه فى ارتباطها بتنظيم القاعدة، ولا سيما عناصر جماعة "أبو سياف" الانفصالية فى جنوب الفليبين، المتهمين باختطاف رهائن غربيين.

وتصاعدت حدة تداعيات التواجد العسكرى الأمريكى فى جنوب البلاد، حيث قدم نائب الرئيسة الفليبينية "تيوفستو جينجونا" استقالته من منصبه كوزير للخارجية، منهيا خلافا علنيا مع الرئيسة أرويو، التى قبلت الاستقالة، مشيرة فى بيان صدر بشأن هذه الاستقالة أن رئيسة الجمهورية هى المسؤولة الأولى عن السياسة الخارجية للبلاد، ومما زاد من حدة الجدل، أنه كان من المفترض أن تغادر القوات الأمريكية فى ٣١ مايو ٢٠٠٢، ولكن أرويو تفاوضت مع الإدارة الأمريكية لتمديد بقاء هذه القوات لمدة خمس سنوات، وهو ما وافقت عليه واشنطن بطبيعة الحال.

وقد دفع هذا بأكبر جماعتين للثوار المسلمين من ناحية، والشيوعيين من ناحية أخرى، إلى التنسيق بينهما فى محاربة الحكومة والقوات الأمريكية فى الفليبين، والجماعتان هما "جيش الشعب الجديد" الذى يقاتل لإقامة دولة ماركسية، وتعتبره الولايات المتحدة منظمة إرهابية، وجبهة تحرير مورو الاسلامية، أكبر جماعة اسلامية فى جنوب البلاد الانفصالى، حيث اتفقت الجماعتان على تنسيق جهودهما وعملياتهما العسكرية، والتعاون على تدريب وحماية كل منهما للآخر.

وفى محاولة لامتصاص موجات الاحتجاج والغضب ضد قرارها بشأن الاستعانة بالقوات الأمريكية لتدريب عناصر الجيش والشرطة الفليبينية، قدمت أرويو مبرراتها لهذا القرار: "إننى أعتقد بضرورة القضاء على الارهاب، ولهذا اتخذت قرارا سياسيا خطرا، حين طلبت أن تتركز المناورات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة، حول برنامج لتحسين قدرات جنود الفليبين فى مقاومة الارهاب، هذا الأمر سوف يساعدنا فى اجتياز المرحلة الأخيرة على طريق تدمير جماعة أبوسياف الارهابية، وستبقى القوات الأمريكية فى الفليبين لتقديم المساعدة الاستخبارية بما فيها تشغيل معدات متطورة للرصد والمراقبة، ورغم أننى أرى أن الظروف تسمح للقوات الأمريكية بالاشتراك فى القتال، إلا اننا اتخذنا قرارا سياسيا ضد ذلك، وعلى العموم فإن حل معضلة الارهاب لا يعتمد فقط على التقنية الاستخبارية والأسلحة الحديثة، ولكنه يحتاج لتعامل مع الظروف

التى يترعرع الارهاب فى ظلها، مثل اليأس، والبؤس، والعزلة، كنتيجة للفقر وللتجاهل من قبل الأغنياء، وهذا ما يجعل الناس عرضة للطرب بأنغام التطرف، وحتى نقضى على الإرهاب، لابد أيضا أن نقضى على الفقر، وإذا لم نفعل ذلك فإن تربة العداء ستنبت أجيالا أخرى مجددا". (١)

وهذا الجدل الداخلى فى الفليبين حول الوجود العسكرى الأمريكى، هو انعكاس مباشر لبقاء مشكلة ميندناوا فى جنوب الفليبين بلا حل، وكانت أرويو قبيل وصولها للرئاسة، وأثناء توليها منصب نائبة رئيس الجمهورية قد اعترفت بأن مناطق المسلمين فى بلادها وعددها ست محافظات، فقيرة جدا، وفى وضع تنموى سىء، واعتبرت ذلك سببا كافيا لثورتهم واستخدامهم العنف ومطالبتهم بالاستقلال، مشيرة إلى انها زارت هذه المناطق كثيرا، خاصة أنها نشأت فى منطقة "لانو" ذات الأغلبية الاسلامية، وأن أساس المشكلة هو عدم وجود البنية التحتية للتعليم والصحة والتنمية فى الجنوب.(٢)

وفور تقلدها السلطة فى يناير ٢٠٠١، أكدت الرئيسة جلوريا أرويو عزمها على تغيير سياسة حكومتها حيال جزر ميندناوا الاسلامية، بحيث "تبنى على الحوار بدلا من المواجهة "فالجزر فقيرة، وهى كما ترى بحاجة إلى "خطة مارشال" لإنعاشها، ومعرفتها- كما تقول- بهذه المنطقة أقنعتها بضآلة الفوارق بين المسلمين والمسيحيين فى الفليبين.(٣)

لذلك قامت أرويو، فى فبراير ٢٠٠١، عقب توليها الرئاسة بإسناد منصب نائب رئيسة الجمهورية للسيناتور"تيوفيستو جينجونا" الذى ينتمى إلى الجنوب، وهو وإن كان مسيحيا، إلا إنه على دراية كافية بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق المحرومة ذات الغالبية الاسلامية، وأقر "جينجونا" بأن ميندناوا التى تتمتع بإمكانات زراعية وسياحية هائلة، أهملت لسنوات لسنوات طويلة، وأنه سيعمل على دفع عملية السلام بالمساهمة فى تحسين الظروف الاقتصادية هناك، وفى يناير ٢٠٠٣ عينت أرويو "سيميون داتومانونج". الذى كان يشغل منصب وزير الأشغال العامة والطرق السريعة-

(١) المرجع السابق.

(٢)صحيفة الحياة اللندنية (١٧ / ٥ / ٢٠٠٠) بتصرف.

(٣) المصدر السابق (٢٣ / ١ / ٢٠٠١).

وزيرا للعدل، ليصبح أول وزير مسلم يشغل هذه الوزارة السيادية.

ولكن هذه "التصريحات والتعيينات" لم تسهم فى حلحلة المشكلة، أو نجاح سلسلة المفاوضات اللانهائية بين الحكومة وثوار الجنوب المسلم، ففى مايو ٢٠٠٦ انتقدت جبهة تحرير مورو الاسلامية فشل الحكومة فى الالتزام بتعهداتها فى اتفاق السلام المبرم قبل عشر سنوات، الذى وقعتته مع حبهة تحرير مورو الوطنية (وهى جبهة أخرى تسعى لاستقلال جنوب الفليبين أو تمتعه بالحكم الذاتى الموسع)، كما ان بعثة تقصى الحقائق بمنظمة المؤتمر الاسلامى عقب زيارتها للفيلبين، انتقدت بشدة إخفاق الحكومة فى الوفاء بالتزاماتها.

وفى عام ٢٠٠٨ تجددت الآمال مرة أخرى فى حل القضية، بعد جلوس فريقى الحكومة الفليبينية وجبهة تحرير مورور الاسلامية إلى مائدة المفاوضات برعاية ماليزيا وبالفعل تم التوصل إلى اتفاق يقضى بالحكم الذاتى الموسع للمسلمين فى ميندناوا، وكان من المقرر أن تكون مراسم التوقيع النهائى على الاتفاق فى الخامس من أعسطس من نفس العام، بحضور وزيرى خارجية الفليبين وماليزيا، ولكن قبلها بأسبوع واحد تراجعت الحكومة الفليبينية، وأعادت فتح قضايا تمت تسويتها بالفعل فى الاتفاق، الذى ألغيت مراسم توقيعه بالتالى.

وقالت الرئيسة أرويو إنها تريد السلام، ولكن الصقور فى حكومتها يعارضون إعطاء مساحات أكبر من الأراضى للمسلمين ضمن منطقة الحكم الذاتى، كما أن العشائر المسيحية القوية سياسيا فى الجنوب عارضت الاتفاق، مما أعادة عجلة الحرب والكر والفر إلى الدوران، بسبب افتقاد أرويو للحسم فى هذه القضية المزمنة.

وثمة واقعتين تابعتهما صحفيا للرئيسة أوريو أثناء توليها السلطة. الأولى حين قامت بسحب الجنود الفليبينين من القوات متعددة الجنسيات التى ساندت الغزو الأمريكى للعراق تنفيذا لشرط مجموعة مسلحة عراقية قامت باختطاف عامل فليبينى واحد وهددت بقتله ان لم تسحب الفليبين جنودها من العراق، والواقعة الثانية حين قامت جلوريا بزيارة خاصة وعاجلة للسعودية من أجل خادمة كانت قد قتلت مخدومها السعودى وحكم عليها بالاعدام، وفى زيارتها نجحت الرئيسة فى تخفيف الحكم من الاعدام إلى السجن، بل وصحبت معها الخادمة فى طائرتها لتنفيذ فترة السجن فى الفليبين.

من أقوالها

- "نائب الرئيس يتعين أن يكون جاهزا، هذه مقتضيات الوظيفة" . قالتها عقب تقدم الرئيس استرادا بالاستقالة بصفتها نائبته .
- "هذا ما ستقرره إرادة الله" . قالتها ردا على سؤال حول احتمال نجاحها فى تولى الرئاسة .
- "فعلتها الفليبين ثانية" . تقصد إجبار استرادا على التنحى ، كما حدث قبله مع ماركوس .
- "لقد قمنا بواجباتنا طبقا للقانون والدستور، وأكدت المحكمة العليا أننا شرعيون ودستوريون" .
- "أقبل هذا التكريم والمسؤولية بأن أصبح رئيسة البلاد، أفعل ذلك بشىء من الخوف والرهبة" .
- "أنا جلوريا ماكاباجال أرويو نائبة رئيس الفلبين ، أقسم بأداء مهامى بصدق وضمير بصفتى رئيسة للفليبين" .
- "حان وقت تضميد الجراح والبناء، وهى مهمة شاقة" .
- "أنا المسؤولة الأولى عن توجهات السياسة الخارجية للبلاد" .
- "الرد على تحديات العولمة، هو بإشراك الانتاج المحلى فى الاقتصاد العالمى ، وليس الانعزال عنه" .
- "حتى نقضى على الإرهاب، لابد وأن نقضى على الفقر" .
- "ستبقى القوات الأمريكية فى الفليبين لتقديم المساعدات الاستخبارية" .
- "مناطق المسلمين فى جنوب البلاد فقيرة جدا ، وفى وضع تنموى سىء ، وهو سبب كاف لثورتهم واستخدامهم للعنف ومطالبتهم بالاستقلال، والحل يكمن فى الحوار بدل المواجهة" .
- "أريد السلام، ولكن الصقور فى حكومتى يعارضون توسيع مساحة الحكم الذاتى للمسلمين" !

الفصل السادس

بينظير بوتو . . .
ابنة الشرق

"أعشق السياسة وأتنفسها، منذ يقظتي وحتى نومي"

باكستان... نبذة تعريفية

باكستان، أو رسميًا جمهورية باكستان الإسلامية، تقع فى جنوب آسيا، واسمها يعنى "الدولة النقية"، انفصلت عن الهند على أساس دينى عام ١٩٤٧، حيث اعتبرت أنها دولة المسلمين الهنود والهند دولة الهنود الهندوس، ومؤسسها وأول حاكم لها هو الزعيم محمد على جناح، ثم تعرضت باكستان ذاتها لانفصال بنجلادش عنها عام ١٩٧١، وهى دولة نووية، ونظامها السياسى برلماني.

وباكستان هى سادس دولة من حيث عدد السكان فى العالم والبالغ ١٩٨ مليون نسمة (٢٠١٥)، وتبلغ مساحتها ٨٠٣ ألف كم٢، عاصمتها اسلام أباد، ولغتها الرسمية الأوردو، مع استخدام واسع للغة الانجليزية، وهى الدولة الاسلامية الثانية سكانيا فى العالم بعد إندونيسيا، حيث يدين ٩٥ ٪ بالاسلام و ٥٪ ديانات أخرى.

بينظير بوتو

نشأتها

ولدت بينظير بوتو لتكون قوية، ووصلت الى ذروة المجد مرتين، لتسقط فى النهاية فى سحابة من الشك والريبة والآمال المحطمة. ولدت فى ٢١ يونيو ١٩٥٣ ونشأت فى جو أرستقراطى سياسي، إذ أن والدها ينتمى الى أعرق الأسرالاقطاعية الباكستانية فى إقليم السند، وجدها لوالدها وهو شاه نواز بوتو كان سياسيا مخضرما حصل على لقب "سير" من بريطانيا، وكان رئيسا لمقاطعة "بريسلى" فى امبراطورية الهند قبل انفصال باكستان، وقد دأب والدها على تربيتها تربية ديمقراطية مثالية، وتلقينها مبادىء الاشتراكية.

بعد أن أتمت تعليمها الأولى فى باكستان، التحقت بينظيربكلية "راد كليفى" بجامعة "كامبريتش ماساشوستش" بمدينة بوسطن الامريكية بين عامى (١٩٦٩ـ ١٩٧٣) حيث شاركت فى المظاهرات ضد حرب فيتنام، ثم قصدت بريطانيا لتدرس السياسة والاقتصاد بقاعة "ليدى مارجريت أكسفورد" بين عامى (١٩٧٢ ـ ١٩٧٧)، وترأست خلالها اتحاد جامعة أكسفورد العريقة وبذلك أصبحت أول فتاة آسيوية ترأس الاتحاد، الذى يمثل مجتمع الثقافة الرفيعة، حيث يتميز بوجود عدد من الشخصيات العالمية البارزة فى قاعات الدراسة.

والدها ذوالفقار على بوتو تلقى تعليمه بجامعتى بيركلى وأكسفورد فى بريطانيا أيضا أوائل الخمسينيات الميلادية من القرن الماضى، وعاد الى بلاده ليتولى أول منصب وزارى عام ١٩٥٨ فى عهد الجنرال أيوب خان، وخرج من الوزارة عام ١٩٦٦، وبعد عامين اندلعت موجة من الاضطرابات الشعبية التى أطاحت بحكم الجنرال أيوب خان، وحينئذ قام بوتو بتأسيس حزب الشعب الباكستانى، وخاض به الانتخابات، ليحصل على الأغلبية ويتولى الحكم على أساس ديمقراطى.

كان بوتو يحرص على انغماس ابنته بينظير فى الحياة السياسية وشئون الدولة، وكان يصحبها فى بعض رحلاته السياسية، وينصحها بقراءة كتب عن نابليون بونابرت

والحرب الأهلية الأمريكية، وإبراهام لينكولن وبسمارك ولينين وأتاتورك وماوتسى تونج، وتاريخ الاسلام وبلاد الهند.

وبعد نجاح بينظير بتفوق فى دراستها، عادت لتحقق حلمها بالعمل فى السلك الدبلوماسى أو الصحافى، ولكن القدر لم يمهلها، فلم تكد تمر عشرة أيام على عودتها حتى قام الجنرال محمد ضياء الحق رئيس هيئة أركان الجيش بانقلاب أطاح بحكم والدها ذو الفقار على بوتوعام، الذى أعدم بعد عامين.

أما والدتها، فهى نصرت بوتو، تلك السيدة المنحدرة من أصول إيرانية، ومن عائلة امتهنت التجارة، وعاش معظم أفرادها فى السند، ثم تقلبوا فى وظائف عسكرية وإدارية، وهى أول من لقنت "بينظير" مبادىء السياسة، وتأييد حقوق المرأة فى باكستان، فقد كان للسيدة نصرت جهود كبيرة فى الحقل الاجتماعى النسائى، بالاضافة الى مسئوليتها الأولى وهى رئاسة حزب الشعب، الذى تولت زعامته بعد إعدام زوجها، واستمرت السيدة نصرت فى كفاحها حتى أصيبت بمرض سرطان الرئة، فأنابت عنها ابنتها بينظير فى رئاسة الحزب وتوجيه نشاطات المرأة الباكستانية، بالرغم من أن لها ثلاثة من الأبناء الذكور!

زواجها

فى باكستان كان ينظر إلى عاصف زردارى زوج بينظير على أنه زير نساء، من عائلة تمتلك أراضى فى إقليم السند، وكثير من دخلها يأتى من سينما فى كراتشى، لفت انتباهه الآنسة بينظير الثرية، التى كتبت هى نفسها فى مذكراتها أنه فى عام ١٩٨٧ حينما كان عمرها ٣٤ سنة، وافقت على زواج مرتب بناء على أمر عائلتى، على أن يأتى الحب بعد ذلك، إلا أن زردارى ظل مثابرا، وبعد عامين من الاستعلام عنه وعن عائلته، قالت بينظير: بحثت الأمر مع نفسي، فوجدت أنه إذا ظللت بدون زواج، فسيكون ذلك فى غير صالحى من الناحية السياسية.

وأنجبت من زوجها ثلاثة أبناء، الابن الأكبر "بيلاوال" ولد عام (١٩٨٩)، وابنتان، ولدتا عامى (١٩٩٠)، (١٩٩٣)، ولكن بينظير لم تمكث مع زوجها فى حياة مستقرة سوى لمدة أربع سنوات، حيث قضى ١١ عاما فى السجن، على خلفية اتهامات بالفساد، خلال إقصاء زوجته عن السلطة، كما سنفصل ذلك لاحقا، عند عرض الملاحقات والتحقيقات

التى تعرض لها الزوجان.

وحينما سئلت بينظير، كيف كان ارتباطها بزوجها وثيقا، رغم السنوات الطويلة للفراق القسرى بينهما، قالت: "عندما كنت صغيرة، كانوا يقولون إن البعد يجعل القلوب قريبة من بعضها، لذا أعتقد أن البعد بيننا طوال سنوات، جعل كلا منا يقدر الجوانب الإيجابية فى الآخر، على نحو أصبحت معه العلاقة بيننا أكثر متانة، وإذا كنا نعيش مع بعضنا بعضا طوال السنوات السابقة، ربما بدأت بيننا اختلافات وشجارات صغيرة، حول كيفية تأثيث منزلنا، أو المكان الذى سنذهب إليه"![1]

شخصيتها

كلمة "بى" تستخدم فى اللغة الاردية، كما فى الفارسية، أداة للنفى بمعنى "بدون"، أما كلمة "نظير" فتؤدى فى اللغتين معناها نفسه فى اللغة العربية، وهو "الشبيه" أو "المثل". وهكذا تصبح "بينظير" هى "التى لاشبيه لها". وهذا فى حقيقة الأمر اسم على مسمى، فمن غيرها استطاع أن يرسى سابقة وصول امرأة الى قمة السلطة فى دولة إسلامية، لتشكل قوة دفع لنساء اخريات فى دول اسلامية وآسيوية أخرى للوصول الى السلطة، ومن غيرها مرت بما مرت به من فواجع ونكبات ومآسى الاعتقال والنفى والتشرد والاذلال، لينطبق الاسم أكثر على صاحبته.

وأكثر مايلفت النظر فى بينظير هو جمالها الشامخ، وجهها بيضاوى محدد المعالم، وعيناها الواسعتان الداكنتان تكشفان عن مدى خجلها، صوتها رخيم، وقوامها نحيل وطويل. ثقافتها مزيج من الشرق والغرب، فقد استمدت القيم الليبرالية والديمقراطية من الغرب، واكتسبت القيم الروحية من الشرق. ورغم حبها للجينز وثقافتها الغربية فقد حرصت على على ارتداء الملابس التقليدية للمرأة المسلمة فى باكستان وغطاء الرأس. فشخصيتها مزيج من التناقضات، فهى أرستقراطية المولد، اشتراكية المذهب كوالدها، ليبرالية فى الحكم، ثورية المشاعر، ديمقراطية النزعة!

من المنفى الى السلطة، ومن السجن الى القصور الاقطاعية الفخمة، ذلك كان المشوار الصعب الذى يخافه أكثر من رجل سياسى والذى قطعته بينظير. لكن هذه السيدة الأنيقة، القادرة على جذب الجماهير بشخصيتها الكاريزمية، تلاحقها وسائل الاعلام،

(١) صحيفة الشرق الأوسط (٢٧ / ٥ / ٢٠٠٦) .

وقيل عنها إنها" الرجل الوحيد فى عائلة بوبو" وبرهنت على أنها على مستوى ما تتمتع به شهرة، وأنها تستطيع اجتياز العواصف دون أن تنجنى أو تنال العواصف من عزيمتها. خصومها قالوا عنها إنها متغطرسة وقاسية، وأخذواعليها قبضتها الحديدية فى إدارة حزب الشعب، كما تفعل فى أملاكها العائلية بمقاطعة السند. لكن آخرين وصفوها على العكس من ذلك بأنها كالعجينة اللينة، ولكن فقط بيد زوجها عاصف!

ولعل أبرز صفة تميز بينظير هى هدوء الأعصاب، فهى لاتبتهج كثيرا للنجاح، ولاتبتئس عند الفشل، وقد شهدت فى حياتها الكثير من الفواجع، فلم تلطم الخدود أو تشق الجيوب. وربما كانت تستمد هذه الصلابة من إيمانها العميق بالدين الاسلامى. وفور فوزها فى الانتخابات توجهت الى الاراضى المقدسة لآداء العمرة والزيارة النبوية الشريفة، وهى تحرص على ارتداء الزى الاسلامى، ولاتتخلى أبدا عن الشال الأبيض الذى تحيط به رأسها وجيدها .

تروى فى كتابها "ابنة الشرق" الأيام الأخيرة فى حياة والدها، عندما كانت ترى الناس يجيئون كل يوم الى الأسرة ليعرضوا عليها إنقاذ عائلها من حبل المشنقة، مقابل إقناعه بتقديم الاعتذار لرئيس الدولة الجنرال ضياء الحق. وكان والدها هو الذى اختاره قائدا للجيش، ولكنه انقلب عليه، ثم أوعز بمحاكمته والحكم عليه بالاعدام. وكانت الأسرة تستطيع حتى اليوم الأخير فى حياة بوتو أن تنقذ حياته بتقديم الاعتذار المطلوب، ولكنها رفضت الاقدام على هذه المذلة، وآثر جميع أفراد الأسرة، وفى مقدمتهم الأب، الموت على المذلة.

لقد ورثت بينظير عن والدها اسمه وقوة شخصيته وجاذبيته القيادية، كما ورثت عن والدتها جمالها القوى، ولكنها على طريقها النضالى كونت لنفسها شخصية جديدة ومستقلة، كما انتهجت طريقا سياسيا متميزا، لم يكن هو طريق التطرف الذى مثلته والدتها البيجوم نصرت، ولا هو طريق الاشتراكية المسلحة الذى اعتنقه حزب الشعب الباكستانى فى أول عهده، كما أنه ليس طريق التحالف مع الغرب والولايات المتحدة.

كانت مسئولية عظيمة أن تقنع حزبها والشعب الباكستانى المحافظ أنها كامرأة، قادرة على على زعامة حزب، وقيادة وطن، يعانى شعبه من الجهل والأمية والفقر وتنازع الأقليات العرقية، ومن ذلك قولها ردا على من طعن فى أهليتها كامرأة تتولى رئاسة

الحكومة: "إننا مسلمون، وإن ديننا يدعو الى حقوق المرأة والأقليات، وإن أمهات المؤمنين كان لهن دور فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم. كذلك فاطمة جناح فى تاريخنا الحديث تولت الحكم لفترة من الوقت عند وفاة مؤسس باكستان محمد على جناح".

وبينظير سيدة ذات قدرة فعالة على شن الحملات، فقد قدمت نفسها كأخت للفقراء، وهى تقول لهم: "تقدمكم هو مصدر سعادة أختكم" وتصفق الجماهير انتشاء، ولكن بينظير لم تقترب منهم بشكل حقيقى، فهى لم تتحدث الى العامة أو تصافحهم، ففى أحد الحشود الانتخابية لها، صاحت سيدة عجوز كانت تعلق شارات حزب الشعب- حزب بينظير- التى تتكون من الألوان: الأخضر والأحمر والأسود، قائلة: "بينظير.. سوف أموت من أجلك" وحاولت أن تعانقها، ولكن بينظير قفزت للخلف، وقام حرسها بإبعاد السيدة العجوز من طريقها بخشونة (١).

وبينظير مولعة بلعبة استخلاص النصر من قلب الهزيمة، وكلما ظن منافسوها أن نجمها خمد، عادت إليهم بحلة سياسية جديدة، وهى باعتراف الجميع امرأة مقدامة ومدهشة فى طاقتها على المثابرة والعمل، إذ كان بإمكانها أن تعقد اجتماعات على مدى عشر ساعات متواصلة دون كلل أو ملل، وتكتفى بالقليل من النوم، وتتمتع بسلاسة الحوار، تدعم علاقتها مع حلفائها والمحيطين بها، وذات نشاط ميدانى أكثر من سيدة عمل مكتبى، وعندها من الديناميكية واللياقة مايسمح لها بفرض شخصيتها أينما وجدت، هذا عدا أنها شديدة العناية بأناقتها ومظهرها، ودائمة الحرص على صورتها كزوجة وأم تعتنى بأولادها، حتى أنها لم تتردد فى اصطحابهم معها فى تنقلاتها ورحلاتها، الرسمية منها والشخصية.

وبينظير لاعبة سياسية بارزة، لم يكن يجاريها على الساحة الباكستانية أحد، تعرف كيف تناور، وكيف تخاصم أو تهادن، كيف تحول هزائمها الى انتصار ات، ومتى وأين توجه ضربتها القاضية، وكيف تجعل من أفول نجمها السياسى مجرد استراحة محارب لبزوغ جديد.

وقد جعلت لها مكانتها فى بلادها، مكانا فى القاعة الدولية للمشاهير فى سان فرانسيسكو، وتمثالا من الشمع بمتحف مدام توسو فى لندن، وقد ألفت بينظير كتابين:

---

(١) حسن فؤاد : بينظير بوتو.. ذات الشال- الأهرام ٥/ ١١ / ١٩٩٧

"نظرة فى السياسة الخارجية"، "ابنة الشرق" والأخير عن سيرتها الذاتية، كما جمعت خطبها وأعمالها فى كتاب بعنوان "المنقذ"، وتقديرا لجهودها منحت السيدة بينظير بوتو جائزة برونو كرايسكى لحقوق الانسان فى فيينا (١٩٨٨)، وجائزة بيتا كابا التى منحتها لها كلية "راد كليفى" البريطانية، باعتبارها إحدى أبرز خريجيها، ونالت الزمالة الشرفية لكل من قاعة لدى مارجريت، وكلية سانت كاترين بجامعة اكسفورد.

صعودها السياسي

لم تفكر يوما أن تكون زعيمة سياسية. ولكن الأحداث دفعتها دفعا الى دائرة الضوء. ولاؤها لأبيها جعلها تشعر بأنها مسئولة عن استكمال رسالته. وقبل إعدامه بساعات تلى عليها وصيته الأخيرة: "بينظير عليك أن تكملى مابدأناه، وأنا واثق أننا سنعود مرة أخرى"، وكانت هذه الشرارة الأولى التى انطلقت منها بينظير الى عالم السياسة.

لم يكن الطريق الذى انتهجته الى السلطة سهلا أو صعبا، لكنه كان الطريق الطبيعى الذى حدده لها قدرها منذ البداية، فصدق فيها قول الحسن البصرى: "خطى كتبت علينا، ومن كتبت عليه خطى مشاها"، فقد بدأت خطاها السياسية منذ نعومة أظفارها، بجانب والدها الذى رأى فيها وريثته الساسية، فرغم وجود إخوة ذكور لها، إلا أن بوتو الأب احتضنها دونهم، وعلمها الأسس الأولى للسياسة، وحبب إليها علوم الحكم وأساليب السلطة، ولم تكن مصادفة أن يصطحبها والدها، أول مااصطحبها، لتحضر معه لقاء القمة الذى عقده مع رئيسة الوزراء الهندية إنديرا غاندى، والتى مرت بنفس تجربة بينظير مع والدها الزعيم الهندى جواهر لال نهرو.

لم يكن بوتو يضع فى ذلك الوقت البذور الأولى لمستقبل ابنته فحسب، ولكنه أيضا يخطط لمستقبل بلاده، لتتحقق نبوءته: "إذا حدث وتم اغتيالى، فسأواصل الحكم من أعماق قبرى". لقد كانت بلا شك، علاقة قوية تلك التى ربطت بينظير بوالدها، روحيا وفكريا، وعلى قدر قوتها كان عمق تأثير إعدام بوتو على ابنته وعلى اتجاهها السياسى بعد ذلك، فقد كان يوم إعدامه صباح يوم ٤ أبريل ١٩٧٩ بعد نحو عامين من اعتقاله اثر الانقلاب العسكرى ضده، هو يوم مولد نضال بينظير السياسى فى الساحة الشعبية، وخاضت منذ ذلك اليوم معارك ثأر متواصلة، مإن تنتهى من واحدة، حتى تبدأ أخرى، مرة تثأر لوالدها، ومرة لزوجها، ومرة لحزبها، ورابعة لنفسها، وخامسة للديمقراطية،

التى قاتلت تحت لوائها، بعد أن قطعت على نفسها عهدا بعدم الاستسلام، حتى إطاحة "دولة المخابرات" التى أعدمت أباها.

تروى لنا "ابنة الشرق" فى كتابها المعنون بنفس العنوان، عن اللحظات القاسية التى مرت بها عندما شنق والدها، بأمر من الرئيس الباكستانى الجنرال ضياء الحق، داخل سجن "روالبندى" المركزى، فتقول: "على الرغم من قرص مهدىء الأعصاب (الفاليوم) الذى أخذته من والدتى لمحاولة تمرير تلك الليلة العصيبة، إلا أن التوتر جعلنى مستنفرة فى فراشى حتى الثانية صباحا، وفجأة صرخت: لا.. لا.. لم يكن فى وسعى التنفس، شعرت بقشعريرة برد تجتاحنى، على الرغم من القيظ، ولم أستطع السيطرة على ارتجاف أطرافى".

وتمضى الابنة المفضلة لوالدها تروى مشاعر تلك اللحظات الأليمة: "شعرت أننى وحيدة تماما، وسألت والدى قبل يوم واحد من اعدامه: ماذا بوسعى أن أفعل من دونك، ومن دون نصائحك السياسية، إن كل مالدى شهادات جامعية، ولكنى لست سياسية، لكن ماذا كان بوسعه أن يقول؟ لقد اكتفى بهز كتفيه بالاستسلام".

من يومها شعرت بينظير بأنها أصبحت الوريثة السياسية الحقيقية لوالدها، لتخوض معركة الثأر ضد حكم الجنرال ضياء الحق، بالرغم من ضحالة خبرتها السياسية التى لم تكن تتعدى أسبوعا واحدا بمكتب والدها، وشهرا واحدا فى وزارة الخارجية. وفى ليلة الاعدام وقفت بينظيرخلف القضبان تلقى نظرة الوداع على والدها، الذى سلمها الشعلة، لتجد على كاهلها الكثير من المسئوليات، وورثت حزبه، ورسالته والكثير من صفاته: طاقته الجبارة وشخصيته القوية وعناده الشديد . انتهت مرحلة الأحلام وبدأت تسع سنوات من المعاناة والاعتقال والاقامة الجبرية بالمنزل والانتقال من سجن الى سجن، وأصبح السجن المدرسة التى تعلمت فيها بينظير السياسة عمليا.

تزعمت بوتو الاتحاد الشبابى لحزب الشعب الباكستانى، ولعبت دورا قياديا فى حركة تحالف الأحزاب التسعة للمعارضة، من أجل استعادة الديمقراطية، وكان رد فعل الحكومة قاسيا فقد شنت حملة اعتقالات ضد المعارضة، والسيدة بينظير اعتقلت أكثر من مرة بين عامى ١٩٨١- ١٩٨٤ ولما تكاثرت الضغوط عليها لجأت الى بريطانيا، ومن منفاها هناك بدأت فى تكثيف اتصالاتها لاستقطاب التأييد والدعم الدوليين، وكان

نهجها الذى اعتمد الدبلوماسية الهادئة والحوار المثابرقد أثمر، فبمجرد رفع الأحكام العرفية فى باكستان وجدت بينظير الفرصة سانحة للعودة الى احضان الوطن، وبعد جولة سريعة على عواصم العالم للتأكد من الدعم الخارجى، حطت بينظير فى الأراضى المقدسة لآداء العمرة، ومن ثم انطلقت مع معاونيها الى مطار لاهور.

عند عودتها ـ بعد عامين من المنفى الاختيارى- فى أبريل ١٩٨٦ كانت المفاجأة فى انتظارها، ملايين الباكستانيين احتشدوا لاستقبالها، يرشونها بأوراق الورد وأطواق الياسمين ويهتفون باسمها، حشود مؤيدة رفعت من رصيدها العالمى، بعد أن رأى العالم مشاهدالاحتفاء عودتها، وأدركت بينظير دقة اللحظة وحساسيتها، فضاعفت جهودها، ورفعت صوت معارضتها، وقامت على رأس حزبها بتنظيم المظاهرات، والتنقل فى مختلف أنحاء البلاد، وهى تحلم باندلاع موجة شعبية احتجاجية تصعد بها الى الحكم، كما حدث مع كورازون أكينو فى الفليبين، ولكن نظام ضياء الحق لم يكن ضعيفا أو فاسدا مثل نظام ماركوس.

كانت بينظير قد عادت بشخصية جديدة أصقلتها سنوات المعاناة والغربة والمحن، فبدت أقل عنادا وأكثر قدرة على ممارسة السياسة، وبدأت بحزبها فأعادت تشكيل قياداته، وتخلصت من الحرس القديم، وجاءت بقيادات شابة، وفرضت على الحزب اتجاها ديمقراطيا اشتراكيا بدلا من الاشتراكية الراديكالية التى كان ينادى بها والدها، وأصبح حزب الشعب أكثر اعتدالا، حتى أن أحد السياسيين من أصدقاء بوتو قال معلقا على التغيير الذى أحدثته ابنته على الحزب "لو أن بوتو خرج من قبره ماتعرف على حزبه" وساهمت بينظير فى إنشاء (التحالف من أجل الديمقراطية) من تسعة أحزاب، بهدف الاطاحة بنظام ضياء الحق.

وأصبح الحرص أهم ميزاتها فى محاولتها الوصول للسلطة، فلم تعد تلك الفتاة العنيدة المدللة التى تسعى للانتقام من قتلة والدها، واستخدمت حرصها الذى اكتسبته للتغلب على عقبتين أمام النصر.. شكوك الأمريكان فى توجهاته، وعداء الجيش لها ولحزبها، ومدت الجسور مع القوى الداخلية التى كانت تعارض والدها، وأكدت أنه لاعودة الى نظامه الاشتراكى والاصلاح الزراعى.

وتروى بينظير قصة طريفة فى كتابها "ابنة الشرق" تتحدث عن استغلال خصومها

السياسيين لحملها الأول بهدف إبعادها عن تولى منصب قيادى، فقد حدد الجنرال ضياء الحق موعدا للانتخابات التى ظلت سنين تطالب بها، بمجرد علمه بخبر حملها، متعمدا اختيار تاريخ يتزامن ووقت وضعها، على أمل أن تعيقها حالتها الصحية عن العمل والحركة، لكن بينظير التى حنكتها التجربة، كانت أدهى منه، فملفها الطبى كانت تحتفظ به شخصيا بحوزتها، تفاديا لكل محاولة جاسوسية لاستغلال وضعها، ماجعل موعد الولادة المعلن غير دقيق، وتوضح بينظير كيف أنها هى نفسها فوجئت بوضع مبكر أتاح لها العودة الى نشاطها قبل خمسة أسابيع مما كانت تتوقع.

ولكن جاء مصرع الرئيس ضياء الحق فى حادث تحطم طائرته فى أغسطس ١٩٨٨ نقطة التحول فى الصراع من أجل استعادة الديمقراطية، وخلال الفترة الانتقالية بعد فراغ السلطة قامت المحكمة العليا بالحكم لصالح إجراء انتخابات تشارك الأحزاب السياسية المختلفة فى ٢ أكتوبر ١٩٨٨ ولم تنته معارك بينظير بانتهاء حياة ضياء الحق، ولكنها دخلت معركة طويلة مع قادة التحالف الديمقراطى الاسلامى بزعامة نواز شريف، وتمكنت من هزيمته فى انتخابات حرة وتشكيل أول حكومة ديمقراطية بعد ١١ عاما من الحكم العسكرى، وكما كانت بينظير أول وأصغر زعيمة غير بريطانية لاتحاد الطلاب بجامعة أكسفورد، أصبحت أول وأصغر زعيمة لدولة إسلامية كبيرة فى العصر الحديث وعمرها لايتجاوز ٣٥ عاما.

إلا أن الحياة السياسية لم تبتسم لبينظير طويلا، حيث تفاقمت المشكلات السياسية والاقتصادية، وزادت الاضطرابات العرقية، وبدأت الشائعات تتطاير من حولها عن الفساد ومحاباة الأقارب، وركزقادة التحالف المعارض هجومهم على زوجها عاصف زردارى أحد كبار رجال الأعمال فى إقليم السند، وعلى والد زوجها حكيم على زردارى، حتى أصدر الرئيس الباكستانى غلام إسحاق خان مرسوما بإقالتها من رئاسة الحكومة بعد ٢٠ شهرا فقط من توليها المنصب متهما إياها وحكومتها بالفساد.

وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠ تلقت بينظير ضربة مؤلمة من الشعب الباكستانى عندما لقيت هزيمة ساحقة فى الانتخابات البرلمانية، التى اعتبرتها هى استفتاء على قرار إقالتها، إلا أن بينظير لرفضت الاستسلام للهزيمة وتزعمت المعارضة، وفى يوم أربعاء قادت بصحبة والدتها نصرت مسيرة طويلة من مؤيديها على طريق يمتد ١٦ كم من روالبندى

الى اسلام اباد للمطالبة بإسقاط حكومة نواز شريف، ليتم اعتقالها ووالدتها ووضعهما رهن الاقامة الجبرية بمنزلهما فى كراتشى، وليدخل نجم بينظير برج النحس، وتتوقف مسيرة التفاؤل بيوم الأربعاء لأول مرة فى حياتها .

فقد كان يوم الأربعاء هو يوم الحظ عند بينظير، حيث ولدت يوم الأربعاء ٢١ يونيو ١٩٥٣ وتزوجت فى ديسمبر ١٩٨٧ يوم أربعاء أيضا، وفى يوم الأربعاء ١٧ أغسطس ١٩٨٨ قتل ضياء الحق، خصمها اللدود وقاتل والدها، فى حادث الطائرة، وفى يوم الأربعاء ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨ أصبحت رئيسة للحكومة، إنها مجرد صدفة. ولكنها غريبة!

ولكن عاد يوم حظها مرة أخرى، بعد تحالفها مع الرئيس الباكستانى إسحاق خان ضد رئيس الوزراء نواز شريف فى يناير ١٩٩٣، واستطاعت أن تعود مجددا إلى الحكم فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٣ بعد فوزها بالانتخابات التشريعية التى جرت فى يوليو ١٩٩٣، وسقوط حكومة نواز شريف. ولكن بعد عودتها لرئاسة الحكومة، خاضت خلافات حادة مع والدتها نصرت بوتو، وأخيها الأكبر مرتضى بوتو، الذى عاد من المنفى ليشكل مع والدته وزوجته "غنوة" جبهة ضد أخته بينظير.

وفى ٥ نوفمبر ١٩٩٦ قام الرئيس الباكستانى إسحاق خان بإقالتها واتهام حكومتها بالفساد وسوء الادارة، وعين أحد أفراد حزبها رئيسا مؤقتا للحكومة، لتبقى بينظير بعدها فى الظل لنحو ست سنوات حتى عام ٢٠٠٢، فى عهد الجنرال برويز مشرف، عندما حاولت العودة مجددا لدائرة الضوء، ولكن محاولتها باءت بالفشل، حيث رفضت لجنة فض المنازعات الانتخابية الطعون الثلاثة التى قدمتها ضد قرارات منعها من خوض الانتخابات التى جرت فى ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢.

وكما صعدت بينظير بوتو الى سدة الحكم فى باكستان مدفوعة بموجة المد النسائى على مستوى العالم، مثل مارجيت ثاتشر فى بريطانيا، وكورازون أكينو فى الفليبين، وأديث كريسون فى فرنسا، تراجعت مع انحسار هذه الموجة فى حقبة التسعينيات من القرن الماضى.

تقييم أدائها فى الحكم

بينظير بوتو اسم لسيدة تنتمى لطراز فريد من نساء العالم، يجمع بين أنوثة المرأة وعزيمة الرجال. عرفت الطريق الى دهاليز السياسة، منذ نعومة أظفارها، فأصبحت

حياتها رواية مثيرة، مايكاد ينتهى أحدها حتى يبدأ فصل جديد من الكفاح السياسي، لتسير رحلة طويلة تنتقل خلالها من مقاعد المعارضة الى كراسى الحكم، وبالعكس.

وكما كانت بينظير متفردة فى اسمها، كانت متفردة فى كل شيء، فهى أول سيدة تتولى رئاسة الحكومة فى بلادها وفى أى دولة إسلامية، لتفجر قضية أثارت حنق بعض علماء الدين، الذين حاولوا التشكيك فى مدى شرعية حكم امرأة لأمة من المسلمين، وهى أيضا أول رئيسة حكومة تضع مولودا وهى فى الحكم، عندما رزقت بطفلة جميلة أسمتها (باختاوار) فى ٢٥ يناير ١٩٩٠.

لقد جسدت بينظير حياة حافلة بالمعارك السياسية، حيث قضت الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٦ إما رهن الاقامة الجبرية بمنزلها فى كراتشى، أو فى تنظيم الكوادر السياسية لحزب الشعب الباكستانى من العاصمة الريطانية لندن، كما كانت الحياة الخاصة لبينظير حافلة بالمآسي، تحملت منها القسط الأكبر، حسب ترتيبها بين أفراد أسرتها، فهى أكبر أخواتها الأربعة، والذراع اليمنى لوالدها، مات أخوها الأصغر شاه نواز مسموما، فى حادث غامض بفرنسا، وأعدم والدها ذوالفقار على بوتو شنقا عام ١٩٧٩، بعد إطاحته من الحكم، مما ترك فى قلبها جرحا غائرا، ورغبة جامحة فى الانتقام، لم تنطفئ نارها إلا باحتراق جسد غريمها الجنرال ضياء الحق بتلك النار بحادث الطائرة.

وقبل توليها المسئولية، لم تكن تملك الخبرة التى تمكنها من التعامل مع الأحداث كرئيسة للوزراء، واعترفت بينظير بأن قلة خبرتها السياسية أدت الى سقوطها بعد ٢٠ شهرا فقط فى الحكم، فهى لم تتعرف على موازين المجتمع الباكستانى وتعقيداته، وحين تحدثت عن غربتها هذه، قالت: "التجربة الأولى كانت مهمة، فقد أكسبتنى عددا من الدروس، مثلا لم أكن أتصور أن الأقاليم لها هذا التأثير القوى على الحكومة المركزية".

ويختصر سياسى باكستانى آدائها، فيرى "أنها على شجاعة سياسية كبيرة، وضعف فى الأفكار السياسية"، لكن الثابت عندها أنها فور إعدام والدها، انتهجت خطا معينا لم تتخل عنه، وهو البراجماتية ذات المنحنى اليمينى، وقد دفعها ذلك الى التخلى عن قيادات الحزب التاريخيين، وعن شقيقها مرتضى الذى كان مقيما بالعاصمة السورية دمشق، بعد التخلى عن شقيقها نواز الذى سبقت الاشارة لموته، وفى الوقت الذى قام شقيقاها بتشكيل "منظمة ذوالفقار" التى نفذت عددا من العمليات الارهابية داخل

البلاد وخارجها، فإنها لم تتورط فى ذلك، ماأدى بها الى الاختلاف مع أمها نصرت لايمان الأخيرة بخط يسارى كزوجها الراحل.

فى بداية الظهور السياسى لبينظير، واجهت ثلاث مشاكل، كان على رأسها الجناح اليسارى فى الحزب، بقيادة أحد مؤسسيه رشيد أحمد، فهذا الأخير الذى عارض زيارتها لأمريكا عام ١٩٨٤، ليغدو لاحقا فى أقصى اليمين، أما المشكلة الثانية فكانت الفيدرالية التى دعا اليها عمها ممتاز بوتو، إذ طالب بتشكيل ائتلاف بشتونى- بلوشى، الأمر الذى أغضب بينظير ففصلته من الحزب، أما المشكلة الثالثة فتمثلت فى الطموح الذى أبداه غلام مصطفى أكهر، وغلام مصطفى جيتونى، وهما من قيادات الحزب التاريخيين، عندما حاولا تكوين مجموعة البنجاب بحجة أنه أكبر أقاليم باكستان، ففصلتهما أيضا من الحزب.

فى باكستان كانوا يدعونها "السيدة الحديدية الشرقية" تيمنا بمارجريت ثاتشر، فقد استطاعت الحفاظ على حزب الشعب ووحدته، رغم فقدانه معظم، الم يكن كل قادته التاريخيين، وأثبتت مقدرة قوية على جمع الشعب والحزب على على الشعار الثلاثى الذى كان والدها ينادى به: "روتى، كبرا، مكان" أى: المأكل، والملبس، والمسكن.

لم تكن بينظير مستعدة لقبول المساومة على مبادئها، فرفضت استفتاء ١٩ ديسمبر ١٩٨٤ من أجل تطبيق الشريعة الاسلامية' والذى أجراه ضياء الحق، وهذا كلفها الاقامة الجبرية لعدة أشهر، غادرت بعدها البلاد، لتعود ثانية فى أغسطس ١٩٨٥، وفى غضون ذلك كانت قد أسست فى أوائل ذلك العام "حركة استعادة الديمقراطية"، ومقاطعة الانتخابات التى دعا اليها ضياء الحق على أساس غير حزبى، إلا أن المنية عاجلته بحادث الطائرة، فاعتمدت بينظير سياسة التصالح مع المواقع الفاعلة، فعلى صعيد الجيش كانت تعرف أنه يكن لحزبها ولوالدها كل عداء، حيث حرمه بوتو كثيرا من امتيازاته التى استعاده له ضياء الحق، وهكذا أحجمت عن أى تصريح يثير حفيظته، كما كانت تفعل سابقا، وصرحت أن المشروع النووى لابد من استمراره، بعد أن كانت تطالب أيام رئاستها للحكومة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠) بطرحه أمام التفتيش الدولى، وهذا أمر حيوى لم يكن الجيش يقبل المساومة عليه، وأشادت بالجيش وتجنبت الدعوة الى خفض الميزانية العسكرية، كما رفضت قبول نصائح أمها بإعادة شقيقها مرتضى، أثناء رئاستها الحكومة، ثم رفضت

التعاون معه فى الانتخابات حتى لاتثير الجيش عليها، وتصالحت مع الغرفة التجارية بزواجها من التاجر المعروف عاصف زردارى، الذى فتح لها باب التعامل مع الطبقة التجارية المتنفذة، وأبقت فى الوقت نفسه حبل الود مع الفقراء والمعدمين والمعوقين، الذين أثرت عليهم كثيرا فى خطاباتها. (١)

ومنذ الشهر الأول أبدت حكومة بينظير تفهما كبيرا، ولم تسع الى الثأر والانتقام من أعدائها السياسيين، بل دخلت فى ائتلاف معهم حتى تضمن تحقيق مبدأ الديمقراطية، وأن تضع نهاية لما تعرض له المجتمع الباكستانى من انقسامات أثناء عهد الحكم العسكرى، فسعت الى غلق الجروح القديمة، واستطاعت أن تستعيد مبدأ حرية الاحتجاج، فرفعت الحظر عن نشاط اتحادات الطلبة فى الجامعات وأنشطة نقابة التجاريين، كما أكدت على حرية التعبير، بإعطاء حريات أوسع لوسائل الاعلام.

كما أصدرت بينظير تعليماتها الى المسئولين بالعمل على فصل السلطات القضائية عن السلطات التنفيذية مما يضمن استقلال القضاء، وواجهت التفرقة بين الرجل والمرأة فى كل قطاعات المجتمع، ورغم النقص فى الموارد عند توليها رئاسة الحكومة استطاعت تنفيذ برنامج مكثف للاصلاحات فى الخدمات الصحية والتعليمية، وسعت الى تحويل شركات من القطاع العام الى القطاع الخاص.

وحرصت بينظير فى برنامجها على إرضاء الغرب وأمريكا وطبقة التجار والملاك والجيش، فدعت لنظام اقتصادى مفتوح ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ولم يشمل برنامج حزبها أى تعهدات بانتهاج سياسات التأميم أو الاصلاح الزراعى التى فرضها والدها، ولم تعلن أية تغييرات فى السياسة الخارجية إذا فاز حزبها، وفى محاولة لطمأنة أمريكا أعلنت بينظير أن حزبها سيلتزم بتنفيذ التزامات باكستان السابقة لأمريكا والمجاهدين فى أفغانستان الذين كانت تدعمهم المخابرات الامريكية (!)، وتراجعت عن تصريحاتها السابقة بإعادة اللاجئين الأفغان، وطالبت بانسحاب السوفييت من أفغانستان، وأكدت بينظير على أهمية الصداقة مع أمريكا بعد أن كانت تنتقدها بشدة، فقامت بزيارة القنصلية الأمريكية لاقناع واشنطن أن حكومة من حزب الشعب لن تمس مصالح أمريكا والغرب. وفى محاولة للحصول على أصوات الكتل الدينية تحالفت مع

---

(١) أحمد زيدان : بنازير بوتو .. سيدة الشرق. جريدة الحياة اللندنية ١٦ / ١٠ / ١٩٩٣ .

حزب الجمعية الاسلامية، وتغلبت على عدد من العقبات، لتصبح أول سيدة تحكم باكستان:

١. وأول هذه العقبات رفض رجال الدين أن تحكم البلاد امرأة. وقد أصدروا فتوى بذلك.

٢. الجيش الذى رغم التزامه بعدم التدخل فى السياسة، إلا أنه نظر بعين الرضا لفكرة عودة شبح بوتو للحكم، وخشى العسكريون من انتقامها إذا تولت الحكم، من أجل معاناة حزبها وأسرتها.

٣ - التجار وملاك الأراضى ورجال الصناعة الذين لم ينسوا التأميمات التىفرضها والدها.

٤ - تقلص دور النقابات العمالية خلال سنوات حكم ضياء الحق والتى كانت توفر كتلا تصويتية.

٥ - مخاوف أمريكا من حكم بينظير، فحزبها تقليديا كان يعادى الأمريكان، ويقترب من السوفييت، رغم اعتدال تصريحاتها وتوازنها ومغازلتها لأمريكا.

وعلى الصعيد الخارجى، كانت بينظير أول شخصية على مستوى رؤساء الحكومة فى العالم تقرر زيارة منطقة الحكم الذاتى الفلسطينى فى قطاع غزة، ورفضت بشكل قاطع التنسيق مع اسرائيل التى لاتعترف بها الدولة الباكستانية، وقد صرح اسحاق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك اثر علمه بالخبر، قائلا: "إن أحدا حتى الآن لم يتصرف على طريقة السيدة بوتو، أنصحها أن تتعلم آداب السلوك!"، ولم يتأخر رد عرفات واعتراضه على الموقف الاسرائيلى، خصوصا بعد منع سفير باكستان فى تونس طارق كمال خان من دخول قطاع غزة، وقد أراد التحضير والاعداد لزيارة بينظير، وبعد أخذ ورد، تنازلت اسرائيل عن موقفها، لكن بينظير ألغت زيارتها التى كانت مقررة فى ٤ سبتمبر ١٩٩٤ وانتقدت رابين على لسان الناطق باسم وزارة خارجيتها: "إنه لايحق لشخص تقوم بلاده باحتلال شعب آخر التصرف بمثل هذه الوقاحة".

وبعد ثلاث سنوات وبضعة أشهر فى رئاسة الحكومة، كانت بينظير على موعد مع سقوط جديد ، حيث كان للميزانية التى قدمتها فى منتصف يونيو ١٩٩٦، والتى فرضت نسبة كبيرة من الضرائب على الشعب الباكستانى، دون أن تحقق الحكومة أيا من

المشاريع الاقتصادية التى وعدت بها، وفى ظل غياب الاستثمارات الأجنبية بسبب تردى الوضع الأمنى وتفشى الفساد وانتشار المحسوبية فى كل أجهزة الدولة، تضافرت جهود المعارضة فى الدعوة الى اضرابات شلت البلاد لعدة أيام، كما أن الاتهامات الموجهة الى الشرطة وحكومة بينظير بقتل عدد من أنصار حركة المهاجرين فى كراتشى، وعدم تمكن الحكومة مع ذلك من وضع حد للفلتان الأمنى فى البلاد، التى شهدت عمليات تفجير خاصة فى إقليم البنجاب مما أدى الى اقتناع قيادات الجيش بأن فشل الحكومة يزيد من المخاطر الأمنية الخارجية، سواء من الجارة الهند، أو بسبب تورط حكومة بينظير فى دعم "طالبان" فى أفغانستان، وكسبت بذلك عداوة إيران ودول آسيا الوسطى.

هذه العوامل الداخلية والخارجية دفعت فى اتجاه سقوطها، ومعها حزبها، حيث قام الرئيس فاروق ليجارى بإقصائها عن منصبها، وعين حكومة مؤقتة بصلاحيات واسعة لإيقاف وإبعاد المفسدين فى نظامها السابق، وجاء إسقاط حكومة حزب الشعب عبر استخدام ليجارى حقه الدستورى بموجب المادة ٥٨ من مبررات وحيثيات لقراره مثل "الفساد والمحسوبية وانتهاك القوانين وتعريض الأمن القومى للخطر"، وكان ذلك محصلة لما يلى: (١)

لقد سبق للسيدة بوتو أن ذاقت مرارة الهزيمة والطرد، بل بالطريقة نفسها، وبالمبررات نفسها يوم أقصاها الرئيس الأسبق غلام إسحاق خان عام ١٩٩٠ بعد ٢٠ شهرا فقط من توليها رئاسة الحكومة، ليتكرر المشهد نفسه عام ١٩٩٦ مع فارق وحيد هو أن الذى استخدم الحق الدستورى لم يكن خصما، وإنما من أنصارها المنتمين الى حزب الشعب، وهو الرئيس ليجارى.

وعلى خلاف الراحلة إنديرا غاندى فى الهند، التى عادت الى الحكم ـ بعدما ذاقت مرارة الهزيمة بسبب تقييدها الحريات ـ وهى أكثر اتعاظا من التجربة، وأقوى إيمانا بأن لاسبيل للاحتفاظ بثقة الشعب الا باحترام الحريات، جاءت عودة بينظير الى السلطة ثانية فى نوفمبر ١٩٩٣ خالية من أى مؤشرات تدل على استيعابها الدرس، حيث أبدت ضيقها الشديد بالمعارضة، وضمور إيمانها بضرورة سيادة القانون، وارتخاء حرصها على مقاومة الفساد، واتباعها نهجا ديكتاتوريا مع خصومها، فجاء التصدى

(١) عبدالله المدنى : وسقطت بينظير التى لانظير لها ـ جريدة الحياة اللندنية ـ نوفمبر ١٩٩٦ بتصرف .

الدموى لجماعة المهاجرين القومية فى كراتشى ليشكل وضعا أشبه بالحرب الأهلية التى نجم عنها آلاف القتلى، واعتقال آلاف آخرى، ثم جاءت حملتها ضد القضاة المتذمرين من تدخلها فى شؤونهم واختصاصاتهم، التى أخذت شكل النقل التعسفى والعزل والاجازات الاجبارية عند النظر فى قضايا محرجة للحكومة أو للمقربين إليها، لتودى باستقلال القضاء وتحويله الى مجرد أداة تابعة للسلطة التنفيذية، وفى موازاة ذلك كله كانت القوانين الجنائية وعمليات التضييق الضريبى والمداهمة والتنصت على المكالمات الهاتفية، لاستخدامها اداة لضرب خصومها السياسيين، على غرار ماحدث مع لاعب الكريكت الشهير السابق الذى صعد الى سماء الحياة السياسية آنذاك عمران خان.

ومن الجدير بالذكرأن السيدة بوتو لجأت الى ارتكاب الممارسات نفسها التى وقع فيها خصمها رئيس الوزراء السابق نواز شريف يوم كانت هى خارج السلطة وهو على رأسها، فقد بالغت فى إذلاله عبر ادعائها عليه فى أكثر من ١٥٠ دعوى، تراوحت بين التخريب والتهديد والافساد والتهرب الضريبى، وكأنما كانت تريد الانتقام الصريح منه، لأنه استخدم الأساليب ذاتها لوضع زوجها عاصف زردارى فى السجن لمدة عامين ونصف العام، كما حاربت الصحافة الحرة التى لاتدين لها بالولاء، وحينما كتبت إحدى الصحفيات المرموقات أوائل عام ١٩٩٦ تقول: "إن الحكومة النظيفة لاتخاف الصحافة الحرة، وإن بوتو ستخسر عاجلا أم آجلا، وستحتاج الى صحافة حرة تدافع عنها "ووجهت بحملة ضارية كان من نتائجها تدهور صحتها وإصابتها بسكتة دماغية أدت الى وفاتها.

وهكذا بدأ الأنصار والمؤيدون ينفضون من حول بوتو، ليس فى الأوساط الاعلامية والفكرية فحسب، بل فى صفوف حزب الشعب الذى تتزعمه، وتجلى ذلك فى موقف الرئيس ليجارى الذى رأى أن ينأى بنفسه بعيدا عن زعيمة حزبه لئلا تصيبه ممارساتها غير الديمقراطية، ناهيك عن انتقادات مالك معراج خالد رئيس الحكومة الانتقالية الذى كان أحد مؤسسى حزب الشعب، وقريبا من بوتو، التى هبطت مصداقيتها الى الحضيض حينما عينت زوجها وزيرا للاستثمارات، وهو الذى حامت حوله شبهات الفساد واستغلال النفوذ، وهنا ثمة من يقول إن مشكلة بوتو الحقيقية كانت تكمن فى وقوعها تحت تأثير رجل شره للمال والنفوذ وحياة البذخ، إلا أن الذين يعرفون بوتو وما تتمتع به من شخصية قوية يرفضون هذا القول، ويرتكنون الى تفسير آخر، هو أنه رد فعل أنثوى ضد مجتمع

تسيطر عليه النزعة الذكورية، التى تهمش دور المرأة وتسلبها كامل حقوقها وإرادتها، وطالما أنها وجدت طريقها الى السلطة فى واقعة استثنائية، فلم لاتحاول البقاء فيها بأى شكل تأكيدا.لحق بنات جنسها فى التحرر من سطوة الذكورة، ومن هنا كان قول رئيسة رابطة حقوق الانسان الباكستانية المحامية أسماء جهانجير: "إن بينظير تحكم وسط غابة من الوحوش الرجال، وبالتالى فلكى تحمى نفسها وتدافع عن حقها فإنها لجأت الى مختلف الوسائل بما فى ذلك خرق حقوق الانسان".

ومن الثابت أن هذه السياسات التى وجدت فيها بوتو وسيلة لحماية نفسها وسلطتها من الأخطار، هى نفسها التى صبت الزيت على النار، فحولت باكستان الى وطن لاسيادة للقانون فيه، يستشرى فيه العنف المؤسس على الطائفية والعرقية والخلافات الحزبية، بشكل لم يسبق له مثيل، بل تفاقم يوما بعد يوم من خلال انحدار المستوى المعيشى والنشاط الاجرامى لزارعى وتجار المخدرات ومروجيها الذين اخترقوا دوائر الشرطة والخدمة المدنية والبرلمان، ناهيك عن الدور الأفغانى بمجاهديه وأسلحته وملاجئه الآمنة وملايينه الخمسة التى كانت منتشرة حول بيشاو، فى إشاعة التوتر والعنف.

ولهذا كله، لم يكن غريبا أن يخرج بعض الأصوات الباكستانية المثقفة ليتساءل بألم عما إذا كان الحلم الذى بدأ عام ١٩٤٠ لاقامة وطن مزدهر يرفع رأس مسلمى شبه القارة الهندية تحت اسم باكستان أو أرض الجهاد والطهر (باك تعنى النظافة والطهر) قد صار سرابا ووهما.

ولكن على الرغم من كل إخفاقات السيدة بوتو، سيذكر لها بعض الانجازات اللامعة، أبرزها أنها استطاعت عقب النظام العسكرى لضياء الحق، أن تبقى الأمل حيا فى الخيار الديمقراطى، وأن تساهم بقدر وافر فى إبعاد شبح الحكم العسكرى والابقاء على المؤسسة الديمقراطية- رغم شوائبها- أكثر من ثمانية أعوام، وهى أطول فترة متواصلة من الحكم المدنى تمر على البلاد منذ تأسيسها، كما وضعت أسس نظام اقتصادى جديد قائم على فلسفة السوق، بعد عهود من نظام مخطط متأرجح وغامض، الأمر الذى ساهم الى حد ما فى جذب بعض الاستثمارات وزيادة معدلات النمو وإنقاذ المؤسسات الاقتصادية المريضة والمفلسة.

بينظير تقيم تجربتها فى الحكم

وحول تجربتها، وتقييمها لها، وردها على الاعتقاد السائد بأنها ناجحة فى المعارضة، فاشلة فى الحكم، قالت بينظير[1]: أنا خلافا لهذا الاعتقاد أرى أن وجودى فى الحكم كان فرصة رائعة لى مكننى من تقديم كل ما أستطيع من مساعدة لقضايا الاسلام والمرأة المسلمة فى كل مكان، ونفذت فى بلادى كثيرا من المشاريع التى تصب فى كل المجالات من السياسة الى الاقتصاد الى الصحة والتعليم، وهى إنجازات تؤكدها الأوضاع فى باكستان، وتقارير المراقبين الدوليين، ويكفى كمثال عليها أننا أسسنا فى باكستان برامج متطورة لمكافحة الشلل وبناء مدارس للأطفال، وافتتحنا خلال ثلاث سنوات ٣٥ ألف دارللحضانة والدراسة الابتدائية، وأدت برامج مكافحة أمراض الأطفال الى تدنى عدد الوفيات بينهم، كما نجحنا فى برامج تحديد النسل، إذ تدنت الزيادة السكانية من ٣،١٪ الى ٢،٦٪ سنويا، وشمل اهتمام حكومتى أيضا مجالات المياه والكهرباء وإيصالها للقرى النائية.

أما على الصعيد السياسى فقد أنقذت بلادى من لائحة الدول الارهابية، كما أنقذت البرنامج النووى الباكستانى، كما أعدت السلام الى كراتشى، ورغم هذه الانجازات خسرت موقعى، وقد عوقبت لأننى متعصبة جدا لدينى الاسلام ولمحيطى الاسلامى ولمنطقتى الآسيوية، واصطدمت بجدار المصالح الأجنبية، وتطلعت نحو الشرق ودول الخليج العربى بالذات، ومنحت الشركات الآسيوية والمسلمة الفرص للحصول على عقود المشاريع الجديدة فى باكستان، ولم تعجب هذه التوجهات العالم الأنجلو- سكسونى، وأن أسعى الى بناء علاقات استراتيجية مميزة مع فرنسا، وباتت الولايات المتحدة رافضة مطالبنا لشراء الأسلحة منها، ومعترضة على تعاوننا العسكرى مع فرنسا.

جندوا لمحاربتى كل إمكاناتهم، ويكفى أن تليفزيون "بي. بي. سي" عرض عشية الانتخابات النيابية فى باكستان برنامجا تناولنى فيه أنا وزوجى بكل ماهو بعيد عن الحقيقة، وعرض مواد وضعت خصيصا لتشويه سمعتى، وشاركت الصحافة الغربية فى هذه الحملة ضدى، الى جانب يدبعض الصحف فى باكستان، وكل ذلك كان بهدف إبعادى والسيطرة على أسواقنا وتجارتنا، وهذا استعمار من منطلق آخر، وأيام حكمى

(١) جريدة الحياة اللندنية : ١٠ / ٨ / ١٩٩٧ .

ازدهر الاستثمار وانتعش الاقتصاد، ووفرت ٥٠ ألف فرصة عمل فى حقل الطاقة، وتعثر الانتاج بعد رحيلى عن الحكم فى هذا القطاع، وخلال عهدى سجلت الحركة التجارية بين بريطانيا وباكستان زيادة بلغت ٣٠ ٪ لمصلحة بريطانيا، ولم يعجبهم هذا، بل طالبوا بالمزيد، وفى كل مرة كانت تفوز شركة خليجية أو آسيوية أو أوروبية غير بريطانية على عقد منا لتنفيذ مشروع ما، كانوا يبادرون الى اتهامنا بأن إدارتنا خاسرة.

أنا لست نادمة على كل تضحياتى، قتل شقيقى، وسجن زوجى، وكبر أولادى دون رعاية وحنو والدهم، ودفعت أنا ومازلت أدفع ثمن إخلاصى لبلدى، ولو خيرت فسأختار الطريق نفسه، وسأقدم لبلدى ماقدمته وأنا فخورة بهذا الذى قدمته لباكستان وآسيا الشرقية والدول الاسلامية. لقد استاءت دول عدة من تأييدى للشعب اللبنانى وحقه فى استعادة جنوبه من اسرائيل وأيضا من مواقفى الاسلامية المؤيدة لشعب البوسنة وزيارتى الى هناك، ومن موقفى فى قضية كشمير، وأنا لاأسعى الى تولى منصب رئيسة الوزراء مرة أخرى، وأتطلع الى أن أكون مثل "لى كوان لو" زعيمة حقوق الانسان فى بورما، أو مثل الرئيس الصينى الراحل "دنج سياو بنج"، سيلسية تخدم شعبها ووطنها من المقاعد الخلفية، لا من سدة الحكم مباشرة .

وفى نظرة استباقية استشفافية للمستقبل القريب، أثبتت بعد نظرها ودقة تحليلها بما حدث فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والويلات التى حدثت بعد ذلك، من صراع بين الغرب والعالم الاسلامى، قالت: أعتقد أنه ستنشب نزاعات مابين مصالح العالم الاسلامى والعالم المسيحى، وسيكون الاقتصاد مادة هذه النزاعات، قصد السيطرة على أسواقنا، لأنهم لايستطيعون أن يبقوا أغنياء، إلا إذا بقينا نحن فقراء، وللأسف نحن فشلنا فى العالم الثالث، فى أن نرى أن نهاية الحرب الباردة كانت بداية تحول الغرب إلينا مدفوعا بإغراء السيطرة على أسواقنا.

أما تطرف المتشددين الاسلاميين، فأنا لم أكن يوما مؤيدة له، أو متعاطفة معه، لكن على الجميع إدراك أن استمرارية الغرب فى الانقضاض على أسواقنا، وعلى ربطنا بعربة الفقر والديون، أمر لايمكن أن يستمر، لأن استمراره يشكل خدمة كبرى للمتطرفين فى العالم الثالث والفقير.

ملاحقات وتحقيقات

كانت سمعة زوج بينظير عاصف زردارى السيئة تزايدت على النطاق العام بعد تولى بينظير رئاسة الحكومة عام ١٩٨٨، وعلى مدى سنوات فإن الاسم المستعار لزردارى تطور من السيد ١٠٪ الى السيد ٩٠٪، أى أنه كان يحصل على هذه النسبة من أى صفقة تجارية فى باكستان تعقدها الحكومة (!) وقد قيل هذا لبينظيرنفسها لتتعرف على المشكلة، حينما استبعدها الرئيس الباكستانى غلام خان لأول مرة عام ١٩٩٠ بتهمة الفساد، وحينما استعادت نفوذها عام ١٩٩٣ أعطت زردارى وظيفة صورية للاعتناء بالبيئة، ولكنه تمرد طبقا لتقارير شائعة، فضمته بعد ذلك الى الحكومة كوزير للاستثمار، وكما قال الصحفى اردشير كاواسيجى من كراتشى: "إن هذا مثل وضع آل كابونى، كمسئول عن البنك الوطنى".

وتم نشر أخبار زردارى بالداخل والخارج، وكتبت صحيفة "صنداى اكسبريس" البريطانية عن رشوة عبارة عن عزبة فى الريف الانجليزى تقدر بخمسة ملايين دولار، وكتبت مطبوعات أخرى أنه قبل عمولات سرية عن بيع حقول غاز طبيعى، بالاضافة الى أسهم فى شركة باكستان للبترول، كما أنه صدق على صفقات تسمح لأصدقائه بشراء أراضى ملك الدولة ومنح تراخيص، ومع أن بينظير نفسها لم تتورط فى ذلك، إلا أن عمها وخصمها اللدود ممتاز بوتو، قال: "إنها لاتريد حولها رجال شرفاء وأقوياء ولكنها تريد حولها محتالين. أنظر الى الرجل الذى تزوجته"!

وقد طالب مرتضى بوتو شقيق بينظير وخصمها السياسى الذى كان على علاقة سيئة مع زوج شقيقته زردارى، بوضع حد لتصرفات الأخير، متهما إياه بتخريب اقتصاديات البلاد والعمل على السيطرة على حزب الشعب، وتفاقم الخلاف بين الرجلين ووصل ذروته قبل أيام من مقتل مرتضى حينما تحرش حراسه الذين استقبلوه فى مطار كراتشى، بزردارى الذى كان قدم من اسلام اباد على الطائرة ذاتها، مما دعا زردارى الى مطالبة عبدالله شاه رئيس حكومة السند السابق وضع حد لمثل هذه التصرفات.

كما أن رئيس المخابرات العامة الباكستانية السابق سعود شريف، الذى كان زميلا لزردارى فى الدراسة، رفع تقريرا لرئيسة الحكومة قال فيه إن أنصار مرتضى عادوا

لاستخدام العنف، وأن بعض عناصر المخابرات الهندية تسربت الى تنظيم مرتضى، مضيفا أن الأجهزة الأمنية لم تشأ القيام بأى تصرف ضد مرتضى وأنصاره، فقط لأنه شقيق رئيسة الوزراء، وأنه مالم تصدر أوامرها بوضع حد له، فإن أجهزة الأمن ستقوم بمطاردة أى مشتبه آخر، كى يكون الجميع تحت القانون، فما كان من بينظير إلا أن وقعت أمر اعتقال أنصار شقيقها مرتضى، وكتبت على التقريلر: "لاأحد فوق القانون والمخالف ينال جزاءه"، مما اعتبر بمثابة الضوء الأخضر لتصفية مرتضى، التى تمت فى ظروف ملتبسة.

وكان الاشتباك الذى وقع وقتل فيه سبعة من مرافقى مرتضى، علامة فاصلة فى مسيرة بوتو السياسية، واتهمت نصرت بوتو والدة مرتضى وبينظير، زردارى زوج بينظير، بالضلوع فى مقتل ابنها، كما أن المقربين من غنوة عيتاوى أرملة مرتضى، ومحاميها اتهموا زردارى وعبدالله شاه رئيس حكومة السند، ونصير الله بابر وزير الداخلية السابق، وسعود شريف مدير المخابرات السابق بالوقوف وراء مقتل مرتضى.

وقد اتهمت بينظير الرئاسة والجيش بالضلوع فى مؤامرة قتل شقيقها، ووصفتها بأنها كانت لتصفية عائلتها، وأنها كانت مستهدفة بهذه المؤامرة، إلا أن بينظير عادت عن هذه الاتهامات بعد يوم واحد، وفى مقابلة معها، قالت: "لايوجد أى برهان تم تقديمه لتدعيم أى من هذه الاتهامات، سواء فى مسألة الفساد أو فى عملية قتل مرتضى". وقالت لمجلة نيوزويك الامريكية: "إننى أحببت أخى، وأعرف أن زوجى ليس متورطا فى قتله، وزوجى يعرف كم أحببت أخى، وزوجى لم يتحدث بأية كلمة ضد أخى لأنه يريد الوفاق".

واتهمت الحكومة الباكستانية بوتو وزوجها عاصف بإبرام صفقات مع شركات سويسرية مقابل رشاوى، وقيامهما بغسيل أموال فى المصارف السويسرية، خلال توليها رئاسة الحكومة لدورة ثانية (١٩٩٣ـ١٩٩٦) وتولى زوجها وزارة الاستثمارات الخارجية، ومن ذلك حصول شركتان سويسريتان على صفقات كبرى فى باكستان عام ١٩٩٤، وهما: الشركة العامة للرقابة SGS، وشركة كوتيكنا (cotecna)، وفى إطار هذه الدعوى القضائية، فرض القضاء السويسرى حجزا على ١٢ مليون دولار من أموال بوتو فى المصارف السويسرية، جاءت من شركات مسجلة فى جزر فيرجن وبنما.

وفى منتصف سبتمبر ١٩٩٧ جمدت السلطات السويسرية حسابات ست شركات

أجنبية، لبوتو وزوجها فيها حصص سرية، بناء على التحقيقات التى كشفت عن براهين قاطعة تؤكد تورط بوتو، وزوجها عاصف، الى جانب والدة بوتو، وحكيم على زردارى والد عاصف، كما واجهت بينظير اتهامات بالتورط فى ٣٠ قضية فساد ونهب ثروات باكستان الوطنية المودعة لدى بنوك سويسرا: يونيون بنك أوف سويسرا- سيتى بنك جنيف- باركليز بنك سويسرا- كانتريد أورموند- بوروس برايفت- بنك جنيف، إذ أنشأت بينظير وزوجها وحدات مصرفية خارجية سجلت فى سويسرا.

وكشفت تحريات وحدة التحقيق الباكستانية أن بينظير: "عمدت أثناء توليها رئاسة الحكومة إلى تعيين أعوانها فى مواقع مختلفة فى القطاع العام، كالمرافق والوزارات والقطاع المصرفى، حتى يتسنى لها نهب أموال الخزانة العامة، وإبطال القوانين وانتهاك الاجراءات، لبناء امبراطوريتها المالية الخاصة"، لذلك تم تجميد أموال بينظير فى مصارف سويسرا ولندن وباكستان، حيث قدرت أموالها بنحو ٦٠٠ مليون دولار، ولها ستة منازل فى لندن يقدر أحدها وهو قصر ركود بسرى بحوالى ٢٠ مليون جنيه استرلينى، ومنزل كبير آخر فى أمريكا مع ملعب للبولو، وأشار السيناتورسيف الرحمن خان عضو البرلمان الباكستانى أن بينظير كان لها عمليات فساد فى صفقات التسليح والطاقة الكهربائية واعقود، ولها ولزوجها ١٩ شركة بأسماء مستعارة فى الجزر البريطانية.

وفى ١٩ أغسطس ١٩٩٨ قال دانييل ديفو، وهو قاضى تحقيق سويسرى إنه طلب رسميا توجيه اتهامات الى بينظيربوتو بالتورط فى عمليات غسيل أموال بناء على عقود أبرمتها مع شركتين سويسريتين، ووجه ديفو اتهامات مماثلة الى زوجها عاصف، ونفت بينظيرالاتهامات السويسرية، وقالت إنها مبنية على أوراق تقدم بها السيناتور خان الذى هو فى نفس الوقت مسئول لجنة المحاسبة فى ديوان مجلس الوزراء الباكستانى، وأنها لاتعدو أن تكون ملفقة وليس لها أساس من الصحة، وفى ٧ أغسطس ٢٠٠٣ حكم قاضى سويسرى على بينظير وزوجها بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ، ودفع غرامة بقيمة ٢٦٢٧٥٨ دولارا، بتهمة تبييض الأموال، كما حكم على بينظير بتسليمها الحكومة الباكستانية قلادة بقيمة ١١٧ ألف جنيه استرلينى .

وحتى بعد العودة الأخيرة لبينظير بوتو إلى باكستان فى أكتوبر ٢٠٠٧، بعد اتفاقها مع الرئيس برويز مشرف على مشاركتها فى الانتخابات البرلمانية على رأس حزب الشعب،

فإن القضاء السويسرى أكد بأنه سيمضى قدما بالنظر فى الدعوى القضائية التى رفعتها الحكومة الباكستانية ضد بوبو، بتهمة تبييض الأموال فى المصارف السويسرية، طالما أنه لم يتلق إشعارا رسميا بإسقاط الدعوى، وعلى الرغم من ذلك فإن القاضى الذى كان ينظر فى الدعوى "فانسون فورنيى" قال: إن القضاء السويسرى يواجه الالتباس فى هذه القضية، فمن ناحية ظلت الحكومة الباكستانية وراءنا طوال عشرة أعوام لإخضاع بوتو أمام العدالة، واليوم وبسبب تغيير التحالفات السياسية، حصلت بوتو على العفو"!

يذكر أن كشف سرية الحسابات أو تجميد وحجز الأموال المودعة، ومنع التعامل فيها لدى بنوك أى دولة، يتم بناء على طلب الدولة صاحبة السلطة تجاه مواطنيها، والتى تستند فى دعواها الى جريمة أو أدلة على كسب المال المودع المصنف مالا غير مشروع، أو استخدام قرارات تتعلق بأعمال السيادة للدولة، الى جانب تغطية القرارات السياسية كإنزال عقوبات على جهات يشتبه بتورطها فى تمويل نشاطات إرهابية. وكان قادة ورؤساء عدة دول تعرضوا سابقا الى إجراء تجميد أموالهم لدى بنوك سويسرا بعد إدانتهم بتهم تتعلق بأعمال بالفساد وسوء استغلال السلطة، من بينهم: شاه إيران الراحل، والرئيس الفليبينى الراحل ماركوس، ورئيس بنما نورييجا.

وفى باكستان، كان قد تم تجميد حسابات بينظير، والتى قدرت بنحو ٣٠٠ مليون دولار، ضمت عقارات وحسابات فى بنوك ومصانع ومتاجر تملكها عائلتها، ونحو ٢٠ شخصا مرتبطين بها، وأصدر القضاء الباكستانى حكما غيابيا فى ١٠ يوليو ٢٠٠٢ حكما غيابيا على بينظير بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة ومصادرة ممتلكاتها، وذلك لادانتها بالفرار والتغيب المتعمد عن جلسات محاكمتها، واتهمت محكمة روالبندى (شمال شرق اسلام اباد) بينظير بأنها منحت فى ديسمبر ١٩٩٤- عندما كانت رئيسة للحكومة- ترخيصا الى شركة "ارى جولد" ومقرها دبى، يعطيها حق احتكار استيراد الذهب فى باكستان، وأفادت وكالة أنباء "أسوشيتد برس" الباكستانية الرسمية، إن شركة ارى جولد وضعت عشرة ملايين دولار فى أكتوبر من ذلك العام فى حساب شركة "كابريكورن تريدينغ" التى يملكها زردارى زوج بينظير.

وكانت بينظير غادرت باكستان عام ١٩٩٨ قبل إدانتها فى العام التالى مع زوجها الذى كان مسجونا آنذاك فى قضية فساد، حكم فيها عليهما معا بالسجن خمس سنوات،

وهكذا، ومنذ ذلك العام، واجهت ملاحقات قضائية، فى ملفات مختلفة، فى منفى تطوعى بين لندن ودبى.

من المنفى .. إلى الاغتيال

منذ مغادرتها باكستان إلى المنفى عام ١٩٩٨، على خلفية اتهامها فى قضايا فساد، حاولت بينظير بوتو أكثر من مرة أن تعود الى باكستان لاستعادة دورها السياسى والحزبى، ولم تكف عن التصريحات المنددة بالأوضاع السائدة فى باكستان، ولكنها أخفقت فى ذلك، نظرا لرفض الرئيس مشرف عودتها، وتهديدها بالسجن فى ضوء القضايا العديدة التى تلاحقها، ولكن البداية الفعلية للتمهيد لعودتها للعب دور سياسى فى باكستان، كانت فى ١٦ مايو ٢٠٠٦ حين التقت غريمها السابق نواز شريف رئيس الوزراء الأسبق، والذى كان بدوره يعيش فى المنفى، وعقدت معه فى لندن ماوصفاه "ميثاق الديمقراطية".

وقالت بينظير خلال حفل التوقيع: "هذه لحظة تاريخية، ونعتقد أن المهمة التى تنتظر باكستان ضخمة، ومن المهم بالنسبة لنا أن نعمل معا، وان الطرفين الموقعين على الاتفاق يقدران حساسية وأهمية المهام المطروحة أمامهما، ويحرصان على مستقبل آمن لباكستان، وان ميثاق الديمقراطية يغطى أمورا، مثل كيفية الحد من دور الجيش فى السياسة، ومكافحة الارهاب والتشدد، باعتبارهما نتاجا مباشرا للدكتاتورية العسكرية" فى إشارة إلى نظام الرئيس مشرف، الذى جاء إلى الحكم فى انقلاب عسكرى عام ١٩٩٩.(١)

وفى يناير ٢٠٠٧، خطت بينظير خطوة أخرى، حيث لجأت إلى مؤسسة "بكاش" الأمريكية، التى تتمتع باتصالات وثيقة مع أعضاء الكونجرس الأمريكى والمراكز الاستراتيجية الأمريكية، التى ترفع بدورها دراسات وتقارير للإدارة الأمريكية، حول الاستراتيجية الأمريكية المستقبلية، مثل معهد "انتربرايز"، ومعهد "بروكنز"، واستهدفت بنظير من استخدامها لهذه المؤسسة- مقابل ربع مليون دولار- حث الادارة الأمريكية لإجبار مشرف على عقد انتخابات حرة ونزيهة، وتحسين صورتها فى الكونجرس، ولدى صانعى القرار الأمريكى.

(١) صحيفة الشرق الأوسط (١٦ / ٥ / ٢٠٠٦).

وقد أثمرت مساعى بينظير عن رضوخ الرئيس الباكستانى برويز مشرف للتنحى عن منصب قائد الجيش، ليتولاه الجنرال إشفاق كيانى، والاعلان عن إجراء انتخابات تشريعية فى يناير ٢٠٠٨، ثم السماح لبينظير بعودتها إلى باكستان، ووقف ملاحقتها قضائيا فى الاتهامات بالفساد، وكذلك عودة رئيس الوزراء الأسبق نواز شريف (حليف بينظير فى هذه المرحلة).

وقررت بينظير العودة إلى باكستان فى ١٨ أكتوبر ٢٠٠٧، بعد عشر سنوات فى المنفى، تنقلت فيها بين لندن ودبى، وقبل عودتها قالت: [١] "أدرك تماما المخاطر التى تنتظرنى عند عودتى إلى بلادى، فأنا مهددة بالاعتقال والاغتيال، ولكنى عائدة من المنفى لأفعل ما يجب على فعله، وأناضل من أجل تحقيق التطلعات الديمقراطية للشعب الباكستانى.

وأضافت فى تصريحات أخرى عشية عودتها [٢]: "أنا متوترة جدا، أى شىء قد يحصل، قد يقدم مشرف على حكم البلاد بقانون الطوارىء فيما أنا هناك، نعم فكرت بالأمر، قد يحاولون اغتيالى، وهيئت عائلتى وأحبائى لأى احتمال، يبدو الأمر مرعبا جدا، ولكن لا تنسوا إلى أى عائلة أنتمى، هذا هو مصيرنا، أولادى كبروا فى هذه الأجواء، وزوجى قضى سنوات فى السجن، فقط لأنه زوجى، ومع ذلك فلم يتمكنوا من تدميرنا، ويعرف المرء من خبرته ماذا يعنى الإصرار على عدم الاستسلام.. سأغادر غدا باكرا إلى باكستان".

وفى خطوة لها دلالتها السياسية، والانسانية أيضا، توجهت بينظير عقب عودتها إلى باكستان إلى بلدة لاركانا لزيارة قبر والدها، وسط إجراءات أمنية مشددة، وحشود غفيرة جاءت لاستقبالها، وقالت بوتو: "أنا سعيدة جدا لزيارة مدينتى، هناك انتشار للقوات الأمنية يحيط بى، ولكننى قلقة لمصير الناس البسطاء الذين يعيشون فى ظل انعدام الأمن"، وأضافت: "إن المسلمين الحقيقيين لا يهاجمون أبدا امرأة، سأذهب إلى كل مكان رغم التهديدات، والإجراءات الأمنية لا ترضينى، لأنها تبعدنى عن شعبى الذى يريد أن يرانى ويحادثنى".

---

(١) صحيفة الأهرام (١٢ / ٦ / ٢٠٠٧).

(٢) صحيفة الشرق الأوسط (١٨ / ١٠ / ٢٠٠٧).

وهكذا صاحب عودة بوتو أجواء من القلق والتوتر، ومخاوف وتوقعات من تعرضها للاعتقال أو الاغتيال، وكانت هذه المخاوف فى محلها، فبعد ساعات قليلة من عودتها، فى ١٨ أكتوبر ٢٠٠٧، تعرض موكبها فى مدينة كراتشى لهجوم انتحارى نجت منه بأعجوبة، ولكنه أسفر عن مصرع ١٤٠ شخصا، وإصابة مئات آخرون، وقد اتهمت بوتو أنصار النظام العسكرى السابق الذى كان يتزعمه الجنرال الراحل محمد ضياء الخق- الذى اغتيل هو الآخر فى حادث طائرة مدبر عام ١٩٨٨. بالوقوف وراء الاعتداء الذى استهدف موكبها، وقالت إن أنصارها الذى قتلوا يجسدون التضحية الكبرى من أجل الديمقراطية، ولم تتهم بوتو حكومة مشرف، ولكنها طالبتها بالتحقيق فى ملابسات الهجوم، خاصة أن الأنوار أطفئت بعد المغرب، فكان موكبها يسير فى الظلام، ولم يتمكن أحد من رؤية المهاجم الانتحارى، وأشارت إلى انها محظوظة لأنها نجت من محاولة الاغتيال.

ولم تكن هذه محاولة الاغتيال الأولى لبينظير بوتو، بل سبقتها محاولات أخرى، وهى على قمة السلطة، ففى ٣ أبريل ١٩٨٩ أعلنت بينظير فى حديث مع القناة الأولى للتليفزيون الفرنسي، أنها تعرضت إلى عدة محاولات اغتيال قبل انتخابها، وبعده. وأنها ترشح والدتها لخلافتها فى حالة اغتيالها، وقالت: "نحن نعيش فى منطقة شهدت مقتل السيدة إنديرا غاندى، رئيسة وزراء وزراء الهند الراحلة، واغتيال والدى ذوالفقار على بوتو، وأنا معرضة للمؤامرات، ولذلك وقع انتخاب والدتى البيجوم نصرت بوتو فى البرلمان، ووقع تعيينها فى الحكومة كوزيرة بدون وزارة، حتى يعلم المتآمرون على الديمقراطية بأن قتلى لن ينهى المسار الديمقراطى فى باكستان" .

وفى ٣١ أغسطس ١٩٩٠ أعلنت الشرطة الباكستانية أن بينظير نجت من محاولة اغتيال أثناء مهرجان فى لاهور بالبنجاب، وقد أوقفت الشرطة حينذاك الشاب صابر محمود (٢٢ سنة) الذى كان بحوزته قنبلتين، واعترف أنه كان يعتزم استخدامها لقتل بينظيرأثناء مشاركتها فى تجمع لحزبها فى لاهور، التى رأى أنها لم تنجح فى تعزيز الاسلام فى البلاد.

وبعد ثلاث محاولات اغتيال نجت منها بينظير، أسفرت المحاولة الرابعة عن اغتيالها بالفعل فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧، بعد ٧٠ يوما فقط من محاولة الاغتيال السابقة، حيث اغتالها انتحارى أطلق عليها الرصاص أولا، فأصاب رقبتها وصدرها، ثم فجر نفسه فى الحال، بينما كانت تهم بمغادرة الساحة التى كانت قد أنهت للتو اجتماعا انتخابيا فيها،

فى مدينة راولبندي، وأدت العملية الانتحارية إلى مقتل عشرين آخرين، وفى المستشفى الذى نقلت إليه خرج الطبيب الجراح بعد لحظات من معاينتها، وقال لأنصارها من قادة الحزب "لم أتمكن من إنقاذها لقد استشهدت"، ولم تعرف بعد هوية الانتحارى الذى فجر نفسه وبعد اغتيالها أصبح زوجها آصف على زردارى فى ٣٠ ديسمبر٢٠٠٧ الرئيس المشارك لحزب الشعب الباكستانى، جنبا إلى جنب مع ابنه بيلاوال بوتو، الذى كان يدرس فى جامعة أكسفورد، وتحالف مع ميان نواز شريف، زعيم الرابطة الاسلامية الباكستانية وبعض الأحزاب السياسية الصغيرة، ليفوز بأغلبية كبيرة فى الانتخابات البرلمانية التى جرت فى فبراير ٢٠٠٨.

وفى ٥ مارس ٢٠٠٨، تمت تبرئة زردارى من خمسة تهم فساد، كجزء من قرار المحكمة الذى " ألغى القضايا المرفوعة ضد جميع شاغلى الوظائف العامة "، بموجب مرسوم المصالحة الوطنية، وكانت عنده محاكمه أخرى على التهم المتبقية فى ١٤ أبريل ٢٠٠٨، عندما بُرءت ساحته بموجب نفس المرسوم، وبالأغلبية البرلمانية، وبالتعاون مع الأحزاب الأخرى، أجبر زردارى الرئيس برويز مشرف على الاستقالة فى ١٨ أغسطس ٢٠٠٨، ليترشح زردارى ويفوز بمنصب رئيس باكستان - وهو منصب شرفى إلى حد كبير - فى ٩ سبتمبر ٢٠٠٨، حيث حصل على تأييد ٢٨١ من أصل ٤٢٦ عضوا فى البرلمان، ليتم فترة رئاسته بالكامل، ويستمر فى منصبه لمدة خمس سنوات حتى ٩ سبتمبر ٢٠١٣، ليخلفه الرئيس ممنون حسين.

وكان "بيلاوال" النجل الاكبر لبينظير بوتو وزوجها الرئيس زرداري، أعلن تدشين مسيرته السياسية خلال تجمع كبيرلإحياء الذكرى الخامسة لاغتيال والدته فى ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، بحضور الاف الاشخاص فى قرية غارهى خودا بوكس لاركانا، معقل العائلة فى اقليم السند بجنوب البلاد، لتوجيه تحية لآخر "شهداء" عائلة بوتو الثرية التى أعطت باكستان أول زعيم منتخب ديموقراطيا هو ذو الفقار على بوتو، والد بينظير بوتو الذى حكم البلاد بين ١٩٧١ - ١٩٧٧، قبل أن يعدمه المجلس العسكرى فى السنة التالية، ليتطلع حزب الشعب الباكستانى الذى أسسه ذو الفقار إلى ترشيح جيل ثالث من عائلة بوتو، خلال إحياء ذكرى اغتيال بينظير لاطلاق ترشيح ابنها الاكبر، رئيس حزب الشعب الباكستاني.

من أقوالها

- "بدأت صغيرة جدا فى عام ١٩٧٧ رحلة مشحونة بالنشاط المكثف والقلق، لأقود هذا البلد فى الاتجاه الصحيح، وأكون حكومة دستورية قوية" .
- "لن نخضع لإرهاب الدولة، ولن تظل باكستان تحت حصار العسكر" .
- "لم أولد بحب السياسة، وإنما سلسلة من الأحداث هى التى دفعتنى الى هذا القدر" .
- "أعشق السياسة وأتنفسها منذ يقظتى وحتى نومى" .
- "إننى منتج باكستانى جدا، فقد تعلمت فى مدارس باكستان واعتبرت نفسى جزءا من ثقافتها، فأنا فخورة بثقافتى، وفخورة بتاريخى" .
- " أردت أن أرى الحزب الذى أسسه والدى يعود إلى المكانة التى من خلالها يستطيع خدمة البلاد وتوحيدها، لكن لحظة الانتصار طغت عليها هموم العائلة" .
- " إذا كانت نساء بلادى يكافحن من أجل حريتهن، حتى وهن حوامل، وحتى وهن يحملن أطفالهن، ويخاطرن بالتصدى للجيش والشرطة. فلماذا لا أفعل ذلك أنا أيضا" . . قالت ذلك عقب مولد طفلها الأول.
- "أنا امرأة متعصبة جدا لأنوثتى، وللمرأة، وأرى أنه من الممكن للمرأة أن تتقلد مهمات الحكم فى بلادها، وأن تنجح أكثر من الرجال، لأنها تتمتع بحس إنسانى أعمق، وأكثر رقيا، إلى جانب أنها صبورة" .
- "فى منطقتنا . . باكستان والهند وسيريلانكا وبنجلادش . . النساء أحيانا يفرض عليهن فرضا دخول عالم السياسة، لأسباب عائلية، وفى ظروف مؤلمة فيحترمهن الناس" .
- "إذا حكمت المرأة سيكون العالم أكثر أمانا واستقرارا، وهذا مايخيف الرجال على دورهم ومواقعهم" .
- "الحياة وتجاربها جعلتنى أكثر قوة، ولو أن أحدا قال لى إننى سأواجه صعوبات كهذه، لكنت هربت من المشاكل لامحالة" .
- "ما أسرع ما تنقلب الدنيا، ويتغير الواقع، لاشىء يبقى على حاله، كل شىء لابد أن يتغير . . فلا يبقى المرء رئيس وزراء، ولا سجينا سياسيا إلى الأبد . . ولايبقى عظيما أو ضعيفا إلى الأبد" . . كلمات لوالدها رددتها مرارا .

الفصل السابع

خالدة ضياء . . .

أرملة الزعيم

"الأمة تشعر بالانتعاش لانتهاء حكم حسينة المطلق"

بنجلاديش... نبذة تعريفية

بنجلاديش ورسميًا جمهورية بنجلاديش الشعبية، تعنى أرض البنجال، وتقع فى جنوب شرق قارة آسيا، وعاصمتها دكا، ومساحتها ١٤٧ ألف كم٢، وتُعد الدولة السابعة فى العالم من حيث التعداد السكانى البالغ ١٦٨ مليون نسمة (٢٠١٥)، والدولة الاسلامية الثالثة سكانيا فى العالم بعد إندونيسيا وباكستان، ويشكل المسلمون السُنة حوالى ٩٦٪، و٤ ٪ ديانات ومذاهب أخرى.

والحدود الحالية لبنجلاديش تأسست مع تقسيم البنغال والهند عام ١٩٤٧، عندما أصبح الإقليم هو المنطقة الشرقية لدولة باكستان حديثة التأسيس، وأدى الإهمال الاقتصادى والتمييز السياسى واللغوى إلى ثورة شعبية ضد غرب باكستان، لتنفصل عنها إثر الحرب التى نشبت بين الاقليمين عام ١٩٧١، ونظامها السياسى برلماني، واللغة الرسمية البنجالية، مع استخام واسع للغة الانجليزية.

خالدة ضياء

صعودها السياسى

ولدت خالدة فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥ فى مقاطعة "فينى" بجنوب بنجلادش لرجل الأعمال "اسكندر ماجومدر"، وهى الابنة الثالثة بين أبنائه الخمسة واسم والدتها "طيبة ماجومدر" درست الثانوية فى مدرسة "ديناجبور" الحكومية لتعليم الفتيات والتحقت بأكاديمية "سوريندر انات" الجامعية عام ١٩٦٠، لكن سرعان ماتزوجت ضياء الرحمن الذى كان ضابطا برتبة "كابتن" بالجيش الباكستانى فى ذلك الحين.

وعندما بدأت باكستان الشرقية (بنجلادش حاليا) حرب الاستقلال والانفصال عن باكستان الغربية فى مارس ١٩٧١ كان زوج خالدة من المنشقين عن الجيش والداعمين لاستقلال باكستان الشرقية، فترك موقعه العسكرى فى ميناء "تشيتاجونج الجنوبى" ليقود فصيلا خاصا من المقاتلين من أجل الحرية، وألقى الجيش الباكستانى القبض على خالدة للضغط على زوجها للتراجع عن دعمه للانفصاليين، وظلت خالدة رهن الاعتقال حتى ١٦ ديسمبر ١٩٧١ حينما ولدت دولة "بنجلادش"، وكان لزوجها دور كبير فى هذا الاستقلال، وهو الذى ألقى البيان الأول وأعلن فيه تحرير بنجلادش، بعد تمكن فرقته العسكرية من احتلال محطة " كالورجات الإذاعية " ليتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة للدولة الوليدة.

وهناك جدل واسع ودائم فى بنجلادش حول من أعلن استقلال البلاد، حيث يقول الحزب الوطنى البنجالى إنه ضياء الرحمن زوج البيجوم- وهو لقب يدل على الاحترام- خالدة ضياء رئيسة الوزراء ثم زعيمة المعارضة لاحقا، فيما يقول حزب رابطة عوامى إن الشيخ مجيب الرحمن والد الشيخة حسينة رئيسة الوزراء وزعيمة المعارضة لاحقا أيضا، هو من أعلن الاستقلال!

عاشت خالدة حياة متواضعة عادية، تهتم برعاية زوجها وابنيها طارق وعرفات، حتى عندما أصبح زوجها رئيسا لبنجلادش عندما قاد انقلابا عسكريا عام ١٩٧٥، لم

تقحم نفسها أبدا فى الشأن السياسى أو فى أمور الدولة والحكم، فمارست حياتها كربة منزل لا كسيدة أولى، ولم يكن معظم أبناء البلاد يعرف عنها شيئا، وكان المقربون من قصر الرئاسة والحاشية يعرفون بالكاد اسمها، وظلت صورتها العامة السائدة أنها امرأة خجول لاتحب الحياة العامة، وتنسحب من أى مناسبة أو مناقشة تتطرق للمسائل السياسية.

ولكن بعد اغتيال زوجها فى ٣٠ مايو ١٩٨١- إثرهجوم مسلح على أيدى مجموعة من العسكريين - تغيرت كل الأوضاع، وحدث تحول كبير فى حياة خالدة ضياء لتخوض غمار العمل السياسى، وتترأس فى ١٠ أغسطس ١٩٨٤ الحزب الوطنى (BNP) الذى يتخذ من سنابل القمح شعارا له، والذى أسسه زوجها الراحل فى أول سبتمبر ١٩٧٨، بعد انضمامها لصفوفه بعام واحد، ومنذ ذلك الحين لم تتوقف عن التصدى لنظام الحكم الديكتاتورى للجنرال إرشاد، الذى قاد انقلابا عسكريا ابيض، بعد عدة شهورمن مقتل زوجها ونصب نفسه رئسا للبلاد، بعد إطاحته بالرئيس القاضى عبدالستار فى ٢٤ مارس ١٩٨٢، وحولت كراهيتها لإرشاد الذى اعتبرته مسؤولا عن اغتيال زوجها، إلى إرادة صلبة لاتلين سعيا لإرساء الديمقراطية فى البلاد.

"سفينة تبحر بعظمة تحت شراعها". هكذا وصفها دبلوماسى غربى، فهى تتمتع بقامة طويلة وهيبة وبمظهر أنيق فى ثوبها الفضفاض ذى الألوان الفاتحة، وبغطاء الرأس الذى ترتديه دائما، ويبدو بوضوح أن "البيجوم" كما يلقبونها فى بنجلادش تفرض شخصيتها على أعوانها، ومعظمهم من الرجال، رغم أنها كانت لاتزال شابة فى الـ ٣٦ حين اغتيل زوجها وصارت أرملة، وبرغم حداثة عهدها بالسياسة، قادت حركة المعارضة ضد الحكم العسكرى، وواصلت التحدى رغم قرار حل الأحزاب والتنظيمات السياسية، وفرض الأحكام العرفية، فقادت الجماهير فى الشوارع فى ثورة عارمة، وتلا ذلك قيام السلطة بالتحفظ عليها فى منزلها لثلاث مرات، وبعد كل مرة تخرج البيجوم من أزمتها أكثر صلابة من ذى قبل.

وبمجرد أن اتضحت مؤهلاتها للزعامة، تحولت خالدة خصما يخشى عقباه لإرشاد، وبرغم التهديدات والاعتقالات لم ترتدع، وقضت فترات طويلة من السنوات التسع التى تولى فيها إرشاد السلطة بين السجن والإقامة الجبرية وفى عام ١٩٨٦ وبعد السماح بعودة

الأحزاب، قادت حزبها لمقاطعة الانتخابات البرلمانية، ووجهت إنذارا لإرشاد بالتنحى عن الحكم طوعا، واستطاعت تشكيل وقيادة تكتل حزبى من سبعة أحزاب بهدف إسقاط حكم الرئيس إرشاد، وبالفعل نجحت الضغوط الشعبية والحزبية التى قادتها خالدة ضياء فى إجبار إرشاد على التنحى والاستقالة فى ٦ ديسمبر ١٩٩٠، بعد تخلى قيادات الجيش عنه.

عقب هذه التطورات تم تشكيل حكومة انتقالية محايدة فى البلاد، بهدف إعادة الحياة الديمقراطية، عبر تعديلات دستورية توافقت عليها مختلف القوى السياسية، ونظمت الحكومة الانتقالية فى ٢٧ فبراير ١٩٩١ انتخابات برلمانية اتسمت بالنزاهة والحيدة بشهادة المراسلين وموفدى وكالات الأنباء، حيث اعتبرت أول انتخابات ديمقراطية تتسم بهذا القدر من من الحرية فى البلاد، وهى الانتخابات ذاتها التى قادت إلى وصول خالدة ضياء إلى منصبها كرئيس للوزراء، كعاشر رئيس للحكومة منذ الاستقلال، حيث حصل حزبها على ١٤٠ مقعدا، تلاه حزب الشيخة حسينة ٨٨ مقعدا، وحزب الرئيس السابق إرشاد ٣٥ مقعدا، وحزب الجماعة الاسلامية ١٨ مقعدا، ونظرا لعدم حصولها على الغالبية المطلقة من المقاعد، فقد حصلت على تأييد برلمانى من حزب الجماعة الاسلامية، لتكون أول امرأة تتولى سدة الحكم فى بنجلادش فى ٢٠ مارس ١٩٩١، لينهى ارتقاؤها السلطة ١٥ عاما من حكم عسكرى مباشر وغير مباشر، تمخض عن انقلابات وانتفاضات اغتيل فيها رئيسان للجمهورية هما مجيب الرحمن، وزوجها ضياء الرحمن.

وتولت البيجوم خالدة ضياء رئاسة الحكومة لمدة عشر سنوات على فترتين، الأولى من مارس ١٩٩١ وحتى مارس ١٩٩٦، والثانية من أكتوبر ٢٠٠١ وحتى أكتوبر ٢٠٠٦.

وقد بلغت العداوة بين البيجوم ضياء والشيخة حسينة أوجها فى أغسطس ٢٠٠٤، عندما نجت الاخيرة من محاولة اغتيال فى هجوم بقنبلة يدوية، أسفر عن سقوط ٢٠ قتيلا فى صفوف أنصارها، وعلى اثر ذلك الهجوم بدأت شعبية حسينة بالتراجع، رغم زعمها وقوف نجل ضياء وراء ذلك الاعتداء!

وفى ديسمبر ٢٠٠٨ تصاعدت حدة الاتهامات بين خالدة ضياء والشيخة حسينة واجد قبيل الانتخابات البرلمانية المقررة فى ٢٩ من الشهر ذاته، والتى تعيد الحكم

الديمقراطى إلى البلاد بعد عامين من تسلم حكومة طوارئ بدعم من الجيش مقاليد الحكم، فقد اتهمت خالدة ضياء الحكومة وخصوم حزبها بالتآمر على تزوير الانتخابات البرلمانية، وقالت: "إنهم يتآمرون لجلب حزب موال وممثليهم الهزليين إلى السلطة"، فى إشارة إلى الحكومة ومنافستها الشيخة حسينة، وأضافت خالدة وسط حشود قدرت بعشرات الآلاف فى مهرجانات انتخابية لها: "إنهم يحاولون كذلك ترويعى لأبتعد عن الانتخابات، بل حتى قتلي"، وحذرت من أن الشعب لن يقبل النتيجة إذا خسر التحالف الذى يقوده حزب بنغلاديش الوطني.

وبالفعل، خسرت خالدة الانتخابات التى فازت بها منافستها الشيخة حسينة واجد، وقالت خالدة: "هذه النتائج لا يمكن قبولها"، ولم يحصل حزبها "بنجلادش الوطني" سوى على ٢٩ مقعدا فى البرلمان من أصل ٣٠٠ مقعد، فى حين أن حزب رابطة عوامى بزعامة الشيخة حسينة واجد حصل على ٢٣٠ مقعدا، وقالت خالدة ضياء ان نسبة المشاركة العالية فى الانتخابات التى أعلنت عنها اللجنة الانتخابية، والتى وصلت إلى ٨٠٪ غير صحيحة، وأن عمليات غش كثيرة حصلت فى الانتخابات.

وفى ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣، وقبيل الانتخابات العامة التى جرت فى ٥ يناير ٢٠١٤، أودعت خالدة ضياء قيد الإقامة الجبرية بعد أن دعت إلى تظاهرة حاشدة احتجاجا على إجراء الانتخابات التشريعية فى ظل مقاطعة حزبها وعدد آخر من الأحزاب لها، ورفضت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد إرجاء الاقتراع رغم تغيب حزب المعارضة الرئيس حزب بنجلادش القومى بزعامة خادة ضياء وحلفائه الـ ١٧.

وبالفعل جرت فى الانتخابات فى موعدها الذى حددته الشيخة حسينة، وفاز بها حزبها رابطة عوامى بنسبة ٨٠ ٪ لتفوز بفترة رئاسية جديدة، فى ظل مقاطعة حزب خالدة ضياء للانتخابات التى وصفتها بأنها "مهزلة فاضحة"، ورفضت المشاركة فيها، أو الاعتراف بنتائجها، ودعت إلى إضراب عام فى أنحاء البلاد لمدة يومين أثناء الانتخابات، بعد أن رفضت رئيسة الوزراء حسينة واجد مطلبها بتشكيل حكومة حيادية للإشراف على العملية الانتخابية، كما كان يحصل فى المرات السابقة.

وسرعان ما تحولت الاقامة الجبرية المفرزضة على خالدة ضياء إلى توقيف فى السجن، حيث وجهت لها اللجنة الحكومية لمكافحة الفساد اتهامات لها مع سبعة آخرين

من أنصارها، من بينهم نجلها الأكبر طارق رحمان الذى يعيش فى بريطانيا، وهو عمدة سابق لدكا ومسؤولون حكوميون وبرلمانيون سابقون، وتمثلت الاتهامات فى جمع تبرعات مالية لمؤسسة خيرية ثم اختلاسها، خلال توليها منصب رئيس الوزراء بين العامين ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، لجمع أكثر من مليون دولار للمؤسسة الخيرية التى أسستتها باسم زوجها الرئيس الراحل ضياء الرحمن، لمساعدة الأيتام، وقالت هيئة الدفاع عنها ان الاتهامات تحركها دوافع سياسية.

وفى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥، تم تنفيذ حكم الإعدام فى إثنين من أكبر قادة المعارضة المتحافين مع خالدة ضياء بعد رفض المحكمة العليا الطعن على الحكم، وهما على احسان محمد مجاهد (٦٧ عاما) الأمين العام لحزب الجماعة الإسلامية، وصلاح الدين قادر تشودرى (٦٦ عاما) وهو عضو سابق فى البرلمان ومستشار لخالدة ضياء، على خلفية اتهامهما بارتكاب أعمال وحشية خلال حرب الاستقلال عام ١٩٧١، ومن الغريب أنه سرت شائعة على نطاق واسع فى كثير من الصحف ووسائل الاعلام خارج بنجلاديش ولا سيما العربية منها بأن خالدة ضياء تم إعدامها معهما!

تقييم أدائها فى الحكم

بدأ عهد خالدة ضياء بكارثة طبيعية - وما أكثر الكوارث الطبيعية فى بنجلادش - ففى ٢٩ أبريل ١٩٩١ أى بعد شهر واحد من توليها مقاليد الحكم، ضرب البلاد أسوأ إعصار فى تاريخها، أسفر عن مقتل أكثر من ١٣٨ ألف شخص، وتسبب فى انهيار الاقتصاد لوطنى، ولكنها استطاعت فى ظل هذه الظروف الاستثنائية أن تمسك بزمام السلطة بقوة، وأن تواجه تداعيات الموقف، وتخفف من آثار الكارثة على الشعب، وخلال أول عامين من حكمها بدأت خالدة عددا من الإصلاحات الاقتصادية التى فتحت الباب واسعا أمام المستثمرين الدوليين، مما انعكس إيجابا على إحداث حالة رواج اقتصادى فى البلاد وتوفير لفرص العمل، ودعمت النساء الفقيرات من خلال تشغيلهن فى الحياكة مقابل مايعادل ٢٥ دولارا شهريا، مما وفر موارد لا بأس بها من عوائد تصدير الملابس.

ولكن زعيمة المعارضة الشيخة حسينة واجد - زعيمة حزب "رابطة عوامى" وابنة مؤسس بنجلادش وأول رئيس لها مجيب الرحمن - كان لها رأى آخر، فقد صرحت بأن رئيسة الوزراء خالدة ضياء تترأس "حكومة أوتوقراطية"، وأنها أصدرت قانونا للإرهاب

فى صيف عام ١٩٩٢ بهدف مواجهة أعمال العنف فى البلاد ولاسيما فى الجامعات، رغم أن أعضاء حزبها والجناح الطلابى للحزب الحاكم هم الأكثر عنفا، وأما عن حرية الصحافة التى تفاخر بها الحكومة، فإن حسينة أكدت على تبعية التليفزيون للحكومة، وهو لايعرض صور زعيمة المعارضة إلا بشكل عشوائى وبدون كلام، ومما زاد من لهيب الخلاف بين السيدتين الميراث التاريخى لكل منهما، حيث إن زوج خالدة كان قد قام بتنفيذ انقلاب عسكرى ضد والد حسينة، الذى اغتيل بدوره لاحقا.

ورغم اتفاق الحزب الوطنى الحاكم مع حزب المعارضة الرئيسى "رابطة عوامى" من حيث المبدأ على ضرورة انتهاج سياسة اقتصاد السوق، وذلك بناء على إلحاح المؤسسات المالية الدولية التى تمد بنجلادش بما يوازى ٧ ٪ من إجمالى الناتج الداخلى، إلا ان هذا لم يمنع المعارضة من اتهام رئيسة الوزراء بأنها "دمرت الاقتصاد" من خلال قرارها بتقليص الدعم الحكومى الذى أوصى به صندوق النقد الدولى، مما أدى لارتفاع الأسعار، فضلا عن إهمال البنية التحية، والتباطؤ فى إطلاق حرية الاقتصاد، كما اتهمت المعارضة خالدة ضياء بأنها تلعب بورقة الأصولية، من خلال إبرام حزبها اتفاقا سياسيا وبرلمانيا مع حزب " الجماعة الاسلامية".

أما على صعيد السياسة الخارجية، فإن زعيمة المعارضة أخذت على خالدة ضياء وقوعها فى عدد من الأخطاء، بسبب قلة خبرتها فى هذا المجال، ومن بين هذه الأخطاء توقيعها خلال زيارتها الرسمية لنيودلهى بيانا مشتركا مع نظيرها الهندى تعترف فيه بوجود مشكلة الهجرة البنجالية إلى الهند، مما يعطى لحكومة نيودلهى الضوء الأخضر للقيام بإجراءات لطرد مئات الآلاف من المهاجرين البنجاليين الذين دخلوا الهند منذ سنوات طويلة.

ولكن من المؤكد أن سياسات خالدة ضياء وفقا لرؤية مغايرة لم تكن بهذا السوء الذى تصوره المعارضة، فقد استطاعت أن تسيطر على الجيش الذى حكم البلاد لمدة طويلة، وعلى الصعيد الاقتصادى، يمكن لخالدة ضياء أن تفاخر بأنها خلقت فى غضون عامين فقط من بداية حكمها إطارا اقتصاديا مستقرا، مع خفض نسبة التضخم إلى ٥ ٪، وتوفير احتياطى من العملات الصعبة لتغطية واردات البلاد لمدة ثلاثة أشهر، وتقليص عجز الميزانية العامة للدولة إلى ٥ ٪ من إجمالى الدخل القومى.

كما أجرت خالدة إصلاحات رائدة فى مجال التعليم، وهى إصلاحات تدهش كل

متابع للتاريخ المعاصر لبنجلادش، حيث بدأت تنفيذها بعد ساعات من مجرد وصولها إلى رأس السلطة فى البلاد، فتحول الاعتراف بالجميل لوالديها اللذين حرصا على تعليمها منذ الصغر إلى إجراءات عملية، بتنفيذ حزمة من من القرارات والإجراءات الهادفة إلى توفير التعليم المجانى للجميع، وجعل التعليم الابتدائى إلزاميا، وفى الوقت ذاته وفرت السياسات التعليمية الجديدة للفتيات تعليما مجانيا حتى السنة الدراسية العاشرة، وقررت إعطاء الفتيات مكافأة مالية شهرية، نظير التزامهن بالحضور للدراسة، كما وفرت للطلبة والطالبات وجبات لتناولها أثناء اليوم الدراسى، وتطلبت هذه السياسات توفير قدر أكبر من التمويل، وهو ما جعل من ميزانية التعليم فى عهد خالدة ضياء كبرى الميزانيات، مقارنة بالقطاعات الأخرى، وبفترات الحكم المخلفة. [١]

تولت خالدة السلطة، مسلحة بالشجاعة والتصميم، مما بعث آمال الشعب بإشراق عهد جديد من الحكم المدنى والازدهار، وساندها المواطنون طيلة ثلاث سنوات حتى عام ١٩٩٤، حينما رفعت الأحزاب السياسية لواء المعارضة ضد حكم خالدة ضياء، متهمة إياها بالتراجع عن وعودها بإجراء إصلاحات سياسية والدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة، ففى مارس من نفس العام شرعت المعارضة فى مقاطعة جلسات البرلمان، بقيادة الشيخة حسينة واجد، وفى ٢٨ ديسمبر من العام نفسه بلغت ذروة المعارضة لها باستقالة جماعية لنواب أحزاب المعارضة من البرلمان.

وفى ٢٤ يناير ١٩٩٥ ألقى مجهولون قنبلة من صنع يدوى على موكب خالدة ضياء لدى عودتها من افتتاح مؤتمر اقتصادى دولى فى العاصمة دكا، وأدى الحادث إلى غصابة نحو ٥٠ شخصا، ونجت خالدة من الهجوم، واعتقلت الشرطة عددا من المعارضين الذين كانوا يتظاهرون على الطريق نفسه الذى سلكه موكب رئيسة الوزراء، وقد تزامن الهجوم مع الدعوة إلى نصف يوم من الإضراب العام دعت إليه المعارضة. ولم تكن هذه محاولة الاغتيال الأولى التى تعرضت لها خالدة ضياء، فقد تلتها محاولة أخرى حينما تحولت إلى قيادة المعارضة، ففى ١٧ يونيو ٢٠٠١ تعرضت سيارتها لإطلاق نار وهى فى طريقها إلى مقاطعة "بريتشبورا" جنوبى البلاد، وهى منطقة شهدت صداما عنيفا بين كل من أنصار خالدة وحسينة.

(١) مجلة المجلة (٢٩ / ٤ / ٢٠٠٧) العدد ١٤٢٠ - ص ٧٧ .

ومنذ يونيو ١٩٩٥ نظم زعماء المعارضة أكثر من ٢٠ إضرابا فى محاولة للضغط على خالدة لقبول مطلبهم بأن تستقيل وتدعو لانتخابات عامة فورية فى ظل حكومة محايدة، خاصة بعد شبهات بالتزوير فى انتخابات فرعية جرت عام ١٩٩٤، وكان كل يوم إضراب يسبب خسائر للبلاد يصل حجمها إلى ١٥ مليون دولار، وأدت حالة عدم الاستقرار إلى إصابة الاقتصاد بالكساد، وانهيار صناعة الملابس التى كانت تعد المصدر الأول للعملة الصعبة فى البلاد، وانهارت أيضا سمعة الدولة كمركز للعمالة الرخيصة، كما حقق محصول الأرز خسائر فادحة بسبب توقف إمدادات الأسمدة والوقود اللازم للزراعة، وارتفاع نسبة التضخم، وانخفاض معدل النمو الإجمالى عن الأرقام المستهدفة، وبالتالى انخفاض متوسط دخل الفرد.

ولكن خالدة رفضت الاستقالة أو تشكيل حكومة محايدة، وأصرت على أن تقوم حكومتها بإجراء الانتخابات، وبالفعل جرت الانتخابات فى ١٥ فبراير ١٩٩٦، ورغم أن البريق السياسى لخالدة ضياء بدأ يخبو قبل هذه الانتخابات بأكثر من عام مع تصاعد احتجاجات المعارضة، إلا أن حزبها بحسب نتائج الانتخابات المعلنة استطاع السيطرة على معظم مقاعد البرلمان (جاتيا سانجساد)، ولكن معظم القوى السياسية فى البلاد شككت فى هذه النتائج، خاصة فى ظل الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، والتقارير التى أفادت بأن نسبة التصويت لم تتعدى الـ ٢٥ ٪ .

وأثمرت ضغوط المعارضة عن تشكيل حكومة انتقالية فعلا، فقد أقر البرلمان الذى يعتبر الأقصر عمرا فى تاريخ بنجلادش تعديلات دستورية جديدة، وهو مايحسب حقيقة لخالدة ضياء نظرا لأن حزبها كان يحظى بالغالبية فى هذا البرلمان، وقضت التعديلات بألا تكون الحكومة التى تسيطر على البلاد أثناء إجراء الانتخابات العامة حكومة حزبية، وأن يتم تشكيل مجلس من المستشارين يشرف على إدارة شؤون البلاد أثناء هذه الفترة، وبعد تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة قاضى القضاة السابق عبدالرحمن بيسواس، تم حل البرلمان تمهيدا لانتخاب برلمان جديد، وفى

هذه الانتخابات لم تستطع خالدة ضياء الصمود أمام المعارضة المتنامية لها ولحزبها، فخسرت الانتخابات، ولكن رغم خسارتها فقد شكلت جبهة قوية للمعارضة، وحظيت بلقب أكبر نسبة تمثيل للمعارضة فى البرلمان حيث كان حزبها يستحوذ على ١١٦ مقعدا، بينما الحزب الفائز وهو حزب رابطة عوامى حصل على ١٤٦ مقعدا، من مقاعد البرلمان

البالغ ٣٠٠ مقعد.

وبعد عودتها لزعامة صفوف المعارضة، عاود الحنين إلى السلطة خالدة ضياء، ولم تكن أحلام العودة لرئاسة الحكومة سهلة التحقيق، وكان خوض انتخابات جديدة على نحو منفرد يعنى تكرارا لتجربة الخسارة لها ولحزبها، وهى تجربة مريرة لاتستطيع خالدة ابتلاعها بسهولة، ولذلك فكرت فى أن يتحالف حزبها مع ثلاثة أحزاب أخرى لتحقيق الانتصار بأى ثمن، وفى ٦ يناير ١٩٩٩ أعلنت تحالف حزبها مع عدوه السياسى القديم حزب "جاتيا" والذى يشكل القسم الأكبر من أعضائه أنصارعدوها اللدود قائد الانقلاب العسكرى السابق حسين إرشاد، أما الحزبان الآخران اللذان تحالفت معهما خالدة فهما حزب "إسلامى اويكيا جوت" و حزب "الجماعة الاسلامية" الذى أسسه المفكر الإسلامى أبوالأعلى المودودى فى لاهور فى ٦ أغسطس ١٩٤١، والذى انفصل عن الحزب الأساسى فى باكستان، وهو الحزب الذى يعتمد على تكتيك محاربة الفساد سعيا لتنفيذ الأجندة السياسية الإسلامية الهادفة لتحكيم الشريعة الإسلامية، وقد جاء التحالف الوليد كلوحة فسيفساء ذات ألوان فاقعة غير متناسقة، فأعضاء التحالف لايجتمعون حول أجندة واحدة ولابرنامج مشترك، ولكنهم توافقوا على مبادىء عامة مجردة لاتقرر سياسات بعينها، وبدأ الجميع العمل لإنجاح التحالف فى مواجهة التحالف الذى يتزعمه حزب رابطة عوامى فى انتخابات أول أكتوبر ٢٠٠١، وقد أتى هذا التكتيك ثماره بفوز التحالف بثلثى مقاعد البرلمان.(١)

تنفست خالدة ضياء الصعداء وهى تؤدى اليمين الدستورية كرئيسة للوزراء مجددا، فقد نجحت خطتها ضد غريمتها حسينة واجد، وقالت: "الأمة تشعر بالانتعاش لانتهاء حكم حسينة المطلق"، ولكنها لم تكن موفقة فى التنبؤ بما يضمره لها المستقبل من تطورات، فعقب شهور قليلة من عودتها إلى السلطة تصاعدت القلاقل السياسية فى البلاد، اثر قيام الحزب الوطنى البنجالى الحاكم - حزب رئيسة الوزراء - فى يونيو ٢٠٠٢ بممارسة ضغوط على رئيس الجمهورية - وهو منصب شرفى إلى حد كبير - بدرالدين الدجى تشودرى للتنحى، وكان قد تولى منصبه قبل سبعة أشهر فقط.

---

(١) المرجع السابق - ص ٧٨ بتصرف.

فى ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ بدعم من الحزب نفسه، ولكن قادة فى الحزب وجهوا اللوم له لعدم زيارته قبر الرئيس الراحل وزوج رئيسة الوزراء فى ذكرى وفاته فى ٣٠ مايو، فتقدم باستقالته مما أثار موجة من الاستياء بين قطاعات واسعة من المواطنين!

كما ابتليت خالدة ضياء فى فترة رئاستها الجديدة بتنامى مخاطر التطرف وتصاعد نفوذ الميليشيات المسلحة فى البلاد، وكان الفساد السياسى يتزايد بشكل منقطع النظير، وبدأت تقارير الشفافية تنتقد هذه الأوضاع، وفى الوقت ذاته بدأت مزاعم تعرض الأقليات العرقية والدينية فى البلاد للاضطهاد تتصاعد، وكتبت وزارة الخارجية الأمريكية تقارير عن تعرض الهندوس وطائفة الأحمدية لإجراءات قمعية من جانب الحكومة، وأكدت منظمة العفو الدولية المزاعم ذاتها، ليلف الغموض الأجواء السياسية فى البلاد، وفقدت الحكومة الكثير من التأييد الدولى فى أعقاب قرار الحكومة فى شهر يناير ٢٠٠٤ بمنع أنشطة الطائفة الأحمدية.

استمرت فترة الاحتقان والتوتر السياسى سائدة طوال الفترة الأخيرة لحكم خالدة ضياء، حتى نهايتها دستوريا فى ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦، ولكن تلك الفترة انتهت بشكل مأساوى باندلاع المظاهرات وأعمال الشغب فى العاصمة دكا، بعد حالة من الغموض خيمت على المستقبل السياسى لبنجلادش، حيث لم يكن معروفا من سيرأس الحكومة الانتقالية الجديدة التى من المفترض أن تبدأ فى تنظيم الانتخابات الجديدة، خاصة بعد صدور بيان رئاسى بأن رئيس المحكمة العليا سابقا القاضى حسن الذى يحق له دستوريا تولى هذه المهمة لن يكون بمقدوره الاضطلاع بهذه المهمة بسبب متاعبه الصحية، وفى وقت لاحق تصدى لقيام بها القاضى إياج الدين أحمد، الذى بدأ بالفعل فى إجراءات إعلان موعد الانتخابات العامة فى ٢٢ يناير ٢٠٠٧، وتمسك بهذا الموعد رغم إعلان أحزاب المعارضة وعلى رأسها "رابطة عوامى" مقاطعة الانتخابات، بزعم أن إياج أحمد مؤيد لحزب خالدة ضياء، وبالتالى فلن يجرى انتخابات عادلة ونظيفة، وأعلنت المعارضة الإضراب والعصيان المدنى، وفى أعقاب ستة أسابيع من أعمال الشغب التى سقد فيها عشرات القتلى، اصدر الرئيس المؤقت بفرض حالة الطوارىء وإلغاء الانتخابات، وبدأت قوات الأمن فى اعتقال سياسيين ينتمون إلى حزبى خالدة وحسينة المتهمتين باستقطاب

الحياة السياسية فى البلاد، وبلغ عدد المعتقلين ١٦٠ سياسيا فى حملة أطلق عليها "الحملة على الفساد". (١)

كما قامت قوات الأمن فى ٣ سبتمبر ٢٠٠٧ باعتقال خالدة ضياء نفسها وابنها الأصغر عرفات، وسجلت الشرطة ضدهما قضية فساد مع ١١ آخرين، وتضمنت القضية مخالفات فى مناقصة لتطوير ميناء تشيتاجونج الرئيسى فى بنجلادش، وتم أيضا إلقاء القبض على ابنها الأكبر طارق فى وقت لاحق، وظلت خالدة رهن الاعتقال لمدة عام كامل وتسعة أيام، حيث أطلق سراحها فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨.

(١) المرجع السابق، بتصرف.

الفصل الثامن

حسينة واجد . . .

ابنة الزعيم

"تعلمت كيف أتحصن ضد الأشرار الذين
يحيطونني وهم يرتدون مسوح الرهبان"

حسينة واجد

صعودها السياسى

ولدت حسينة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧ بقرية "تونجيبارا" فى شمال بنجلادش (باكستان الشرقية سابقا) وتخرجت من جامعة دكا عام ١٩٧٣، وكانت عضوا فاعلا فى اتحاد الطلبة بالجامعة، وأثناء دراستها الجامعية تزوجت الدكتور(الفيزيائى النووى) واجد على مياه عام ١٩٦٩، وهو ولد فى ١٦ فبراير ١٩٤٢، أى يكبرها بخمس سنوات ونصف السنة، وحاصل على درجة الماجستير فى الفيزياء من جامعة داكا وشهادة الدكتوراه من جامعة دورهام بالمملكة المتحدة، وحملت حسينة اسمه وأنجبت منه ابنا وابنة، وقد تولى منصب رئيس لجنة الطاقة الذرية فى بنجلاديش وتقاعد منها عام ١٩٩٩، وتوفى فى ٩ مايو ٢٠٠٩ عن عمر يناهز ٦٧ عاما أثناء رئاسة زوجته الشيخة حسينة للحكومة.

واكتسبت حسينة خبرة مبكرة فى الحياة السياسية عندما لعبت دور الوسيط بين أبيها الشيخ مجيب الرحمن، الذى قاد بنجلادش إلى الاستقلال عام ١٩٧١، وبين أنصاره من طلاب الجامعة، ليصبح أول رئيس للبلاد، وبينما كانت حسينة مع أختها الصغرى الشيخة ريحانة فى زيارة لألمانيا الغربية حينذاك، قام ضباط بالجيش بانقلاب عسكرى ضد أبيها وقتلوه مع زوجته وابنيه وعدد آخر من أقاربه فى ١٥ أغسطس ١٩٧٥، وصرحت حسينة حينها بأنها لن تدخل ميدان السياسة يوما من الأيام.. فهل تلتزم بذلك؟!

وتولى الجنرال ضياء الرحمن رئاسة الدولة، والذى يطلق عليه " بانجاباندهو" وتعنى والد الأمة، باعتباره مؤسس دولة بنغلاديش، بعدما قاد الدعوة إلى انفصالها عن باكستان عام ١٩٧١، بعد ٢٤ عاما على تقسيم باكستان والهند عام ١٩٤٧، حيث تمت الوحدة بين باكستان وبنغلاديش (باكستان الشرقية آنذاك)، وظلت الأختان فى المنفى الاختيارى بألمانيا الغربية ودول أخرى لمدة ست سنوات حتى عام ١٩٨١، وإثر انقلاب عسكرى قتل فيه الرئيس ضياء الرحمن، عادت حسينة إلى أرض الوطن عام ١٩٨١، وكان

عمرها ٣٤ عاما، فتولت زعامة حزب رابطة عوامى، الذى أسسه والدها الراحل، معتمدة فى ذلك على ميراثه السياسى، فأعادت إعادة هيكلة الحزب ليصبح قوة سياسية كبرى، بعد أن تم تغييبه لسنوات عن الحياة السياسية، وقد وضعت حسينة يدها فى يد البيجوم خالدة أرملة ضياء الرحمن ـ وتصغر الأولى الثانية بعامين ـ لقيادة حركة المعارضة جنبا إلى جنب ضد حكم الجنرال حسين محمد إرشاد الذى استولى على السلطة، بعد إبعاد الرئيس القاضى عبدالستار.

وعلى أرضية التعاون المشترك وحدت "حسينة" و "وخالدة" صفوف أحزاب المعارضة، ورفضتا إصباغ الشرعية على الانتخابات العامة النيابية التى أجراها عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٨، وقاطعتاها، واتهمتا إرشاد بتزويرها، واهتدت الحليفتان إلى آلية ناجعة تمثلت فى تنظيم حملة احتجاج ناشطة فى الشوارع للمطالبة بضرورة تنحى الرئيس إرشاد عن الحكم، والتعجيل بإجراء انتخابات عامة، تشرف عليها حكومة انتقالية، وتصاعدت حدة تأثير الانتفاضة الشعبية الغاضبة، ورغم اعتقاله لحسينة وخالدة، لم يجد إرشاد فى نهاية المطاف مفرا من إطلاق سراحهما وتقديم استقالته فى ٦ ديسمبر ١٩٩٠، ليوضع هو رهن الإقامة الجبرية ويتعرض للمحاكمة، ثم يعود ثانية لممارسة العمل السياسى من خلال حزب "جاتيا"، واستمر الوفاق بين الحليفتين، اللتين أصبحتا غريمتين عقب الانتخابات العامة التى جرت فى ١٧ فبراير ١٩٩١، حيث جاءت نتائجها لتشعل شرارة الصراع بينهما، حيث تمكن حزب خالدة من تصدرها وتشكيله الحكومة، لتشتعل نار الغيرة فى صدر حسينة، التى اعتقدت أنها الأجدر من خالدة بـ "ميراث السلطة"، وحددت هدفها وهو الإطاحة بحكم البيجوم، وقادت حركة المعارضة ضدها.

وبدأت حسينة معركتها بتوحيد الخطاب الدعائى للمعارضة، باتهام حكم خالدة بالبعد عن القيم الديمقراطية، والفساد، وسوء الإدارة .. وكانت خطوتها التالية استغلال الأزمة التى ثارت فى أغسطس ١٩٩٤ واتهام الحكومة بعدم تقديم تفسيرات حول ملابسات هروب "تسليمة نسرين" ـ التى أساءت للإسلام ـ إلى السويد، ووصفت بسلمان رشدى بنجلادش، وعدم تقديمها للمحاكمة، فى سعى من حسينة العلمانية التوجه لتأجيج مشاعر الاتجاهات الأصولية التى يمثلها حزب الجماعة الاسلامية، المتحالف

مع الحزب الوطنى البنجالى الحاكم، لضرب هذا التحالف فى مقتل، وتدرجت حسينة فى توظيف أوراقها الضاغطة، حيث عمدت إلى إصابة الحياة السياسية بشلل كامل، وقيادة المعارضة للانسحاب من البرلمان، حتى كانت الخطوة الأكثر إيلاما للحكومة بتقديم نواب المعارضة استقالة جماعية من البرلمان، وإمعانا فى الضغط كانت الدعوة للإضراب العام، وحشد المظاهرات فى شتى أنحاء البلاد، ما أصاب الأنشطة التجارية والصناعية بأضرار مؤثرة، فى تحد صارخ للحكومة.(١)

وتواصلت الاتهامات التى تكيلها المعارضة بقيادة حسينة للحكومة، بأنها وراء اعتقال العديد من عناصرها بحجة الحملة ضد الجريمة والفساد، والتسترعلى متهمين آخرين بارتكاب جرائم حرب خلال حرب الاستقلال عام ١٩٧١، ومنهم غلام عزام المتهم بارتكاب عمليات قتل جماعية واغتصاب وحرق عمد، ومع بداية عام ١٩٩٣ تفاقمت الأزمة بين حسينة وخالدة، ولاسيما بعد محاولة اغتيال تعرضت لها حسينة عندما أطلق مسلحون مجهولون النار على سيارتها فى مدينة تشيتاجونج الساحلية جنوب البلاد، واتهمت حسينة عناصر موالية للحكومة بتدبير الاعتداء، كما اتهمت خالدة ضياء بممارسة القمع ضد السياسين المعارضين، وطالبتها بالاستقالة والدعوة الى الانتخابات برلمانية مبكرة، تحت إشراف حكومة انتقالية، وقالت: "الديمقراطية لن تكون آمنة بين يدى خالدة ضياء، لأنها اعتادت الحصول على منافع لها ولعائلتها ولحزبها".. وما إن حل عام ١٩٩٤ حتى تفاقمت الأزمة السياسية وكادت تعصف بالبلاد.

حلم صعب المنال، ذلك الذى راود الشيخة حسينة خلال سنوات طويلة، بانتقالها من زعامة المعارضة إلى سدة السلطة والأخذ بمقاليد الحكم، لتسير على درب أبيها مؤسس البلاد وأول رئيس لها، رغم كونها تقول عن نفسها إنها ليست مولعة بالسلطة، لكنها ترغب فى إرساء دعائم ديمقراطية قويمة، ونظام تصويت حر فى بلادها، وأخيرا تحقق لها ما أرادت وماسعت إليه حثيثا، فتحت وطأة المناوشات والصراعات السياسية بين السيدتين، حسمتها مؤقتا الانتخابات العامة التى جرت فى ٢٦ مارس ١٩٩٦ - بعد إلغاء نتائج الانتخابات السابقة التى جرت قبل شهر واحد، وأعلن فيها فوز حزب خالدة

(١) د. السيد عوض عثمان : حب الشيخة والبيجوم - مجلة المجلة (٢١ / ٤ / ١٩٩٦) ع ٨٤٥ بتصرف.

بغالبية مقاعد البرلمان ـ وتصدر السباق الانتخابى حزب رابطة عوامى بزعامة الشيخة حسينة، ومن خلال التحالف مع حزب "جاتيا" الذى يتزعمه عدو الأمس الرئيس السابق حسين إرشاد، استطاعت تحقيق حلمها وتولى رئاسة الحكومة، وصرحت: "الآن تعلمت كيف أتحصن ضد الأشرار الذين يحيطوننى وهم يرتدون مسوح الرهبان".

غير أن حزبها "رابطة عوامي" منى بهزيمة فى انتخابات ٢٠٠١ بعد حصوله على ٦٠ مقعدا بمجلس النواب، مقابل ٢٠٠ مقعد لغريمه الحزب الوطنى البنجالى بقيادة خالدة ضياء، وفى أبريل ٢٠٠٧ وجهت لحسينة تهمة الابتزاز والتحريض على القتل، بكونها العقل المدبر لقتل أربعة من مناصرى حزب سياسى منافس خلال أعمال عنف نشبت فى شوارع العاصمة داكا، وأصدر القضاء بطاقة إيقاف بحقها، سرعان ما تم إلغاؤها، وفى ١٦ يونيو من العام ذاته، اعتقلتها الشرطة مجددا، قبل أن يتم إطلاق سراحها فى الشهر نفسه، لتسافر بعدها إلى أمريكا بغرض العلاج.

وفى ٢٢ أغسطس ٢٠٠٤، لقى ٦١ شخصا على الاقل حتفهم وأصيب حوالى مائتين آخرين، إثر وقوع سلسلة تفجيرات أثناء عقد اجتماع للمعارضة السياسية ببنغلاديش فى ختام كلمة كانت تلقيها الشيخة حسينة واجد زعيمة المعارضة، ولم تصب حسينة بجروح بسبب التفجيرات، ولكن عددا من كبار مسؤولى الحزب كانوا بين الضحايا.

وفى نوفمبر ٢٠٠٨ عادت إلى بنجلاديش لتقود بنفسها الحزب فى الانتخابات التى جرت فى أواخر الشهر التالي، فى مسعى لتولى رئاسة الوزراء مرة أخرى، بعد أن شغلته نحو خمسة أعوام (١٩٩٦ ـ ٢٠٠١)، وحقق الحزب فوزا تاريخيا، وحصل على ثلاثة أرباع مقاعد البرلمان، وبفوز حسينة طوت البلاد فترة عامين من فرض قانون الطوارىء الذى طبقته الحكومة الانتقالية بقيادة الجيش، حيث عطل العمل بالدستور وغابت الحياة السياسية فيها طوال تلك الفترة.

وفى يناير ٢٠١٢، تم إحباط محاولة انقلاب عسكرى ضد حكومة الشيخة حسينة، وقال الناطق باسم الجيش الجنرال مسعود رزاق فى بيان: اكتشفنا مؤامرة دنيئة للإطاحة بالحكومة الديموقراطية عن طريق ضباط متعصبين دينياً، وقال إن عدد المتآمرين يتراوح بين ١٥ و٢٠ شخصاً، أغلبهم ضباط متقاعدون، ووجهت إلى الضابط

فى الخدمة القومندان سيد ضياء الحق تهمة الاشتراك فى الإعداد للانقلاب، ولكن صدرت أحكام قاسية ضد عدد كبير ممن قيل إنهم شاركوا فى محاولة الانقلاب، ففى ٨ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بالإعدام على ١٥٢ عسكريا، وبالسجن مدى الحياة على ١٦١ جندى آخرين، وبالسجن لمدة ١٠ سنوات على ٢٦٢ آخرين!

ومنذ الدعوة إلى الانتخابات فى اكتوبر ٢٠١٣، طالبت ضياء بتنحى حسينة واجد جانبا، والسماح بتشكيل حكومة موقتة محايدة لتنظيم الانتخابات. لكن حسينة واجد رفضت ذلك واتهمت منافستها وحزبها، حزب بنجلادش القومي، باحتجاز البلاد "رهينة" من خلال تنظيم اضرابات قبل الاقتراع، وقد برزت العداوة بين المرأتين إلى العلن، بالتزامن مع الاعلان عن هذه الانتخابات، على اثر كشف تسجيلات لأول محادثة هاتفية بينهما منذ خمس عشرة سنة إلى العامة، فبعد بعض المزاح، التهب الحديث بينهما عندما اتهمت حسينة واجد خالدة ضياء بأنها حاولت اغتيالها، كما اتهمتها بتزوير وثيقة ولادتها بهدف التمكن من الاحتفال بعيد مولدها بالتزامن مع إحياء ذكرى اغتيال والد حسينة واجد الشيخ مجيب الرحمن، وقالت حسينة: "لماذا تقطعين حلوى عيد ميلادك فى ١٥ اغسطس؟ "، كما رفضت ضياء دعوة للعشاء فى منزل رئيسة الوزراء. (١)

وفى ٥ يناير ٢٠١٤، أجريت الانتخابات التشريعية، وقاطعتها المعارضة بزعامة خالدة ضياء، وفاز حزب رابطة عوامى بـ ٨٠ ٪ من مقاعد البرلمان، فى غياب أى خصم فى عدد كبير من مراكز التصويت، فى أعنف انتخابات شهدتها بنغلادش، قتل خلالها ٢٦ شخصاً، وطالبت المعارضة بتنظيم اقتراع جديد، ورغم ذلك أقسمت الشيخة حسينة واجد اليمين يوم ١٣ من الشهر نفسه لولاية جديدة من ٥ سنوات، هى الثالثة لها!

"إبحث عن المرأة" يبدو أن هذه المقولة. والتى يشار لها دائما فى حالة وجود أعراض غير طبيعية فى مكان ما - تجد بيئتها الفعلية فى بنجلادش، غير انه وعند البحث لانجد امرأة واحدة فقط وراء ماهو غير طبيعى، فهناك اثنتان، خالدة وحسينة، فبعد التخلص من مايزيد عن ١٦ عاما من الحكم الاستبدادى العسكرى، والانفتاح الديمقراطى والحياة البرلمانية، كان من المتوقع أن تستثمر هذه الإجراءات لصالح البلاد فتدفعها

(١) صحيفة إيلاف الالكترونية (٥ / ١ / ٢٠١٤) :

http://www.elaph.com/Web/news/2014864375/1/.html

نحو التقدم، غير أن انعدام الثقة، وطغيان الشكوك، والتطلعات الجامحة نحو الصعود السياسى إلى قمة السلطة، والمنافسة التى تحولت إلى صراع محموم يرفع شعار "أنا ومن بعدى الطوفان"، دفعت البلاد إلى نفق مظلم لايعرف أحد نهايته. (١)

تقييم أدائها فى الحكم

غداة تكليفها بتشكيل الحكومة فى مارس ١٩٩٦، احسنت الشيخة حسينة واجد، حينما عدلت من خطابها السياسى وأضفت عليه نبرة تصالحية ومفردات تسامحية، فهى لم تكتف بالدعوة لطى صفحة الماضى، والانصراف إلى معالجة ماتسببت فيه جراحات الماضى، بدلا من فتح جراحات جديدة، بل أعلنت أنها ستسعى إلى التشاور مع جميع خصومها فى كل ماتعتزم القيام به مستقبلا، من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة وحلول توفيقية لمعضلات البلاد، وعلى رأسها أولويات الاستقرار السياسى ودفع عجلة الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية والقضاء على الإرهاب، ثم عززت خطابها بجملة من المبادرات والخطوات العملية، كان أولها دعوة غريمتها خالدة ضياء إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولكن الأخيرة رفضت، واعتبرت أن حسينة تريد من هذا العرض إفراغ المعارضة من مضمونها، وتجاوز الدستور وقواعد اللعبة الديمقراطية السليمة التى تفترض وجود معارضة فى البرلمان، ولكن صدور الدعوة عمن تملك السلطة، إنما يشير إلى تطور إيجابى يدل على نوع من النضج الذى غاب طويلا عن الممارسات السياسية فى بنجلادش.

أما ثانيها فقد كان حرص رئيسة الوزراء الجديدة على إطلاق سراح قائد الجيش السابق الجنرال أبوصالح محمد نسيم الذى أقالته الحكومة الانتقالية وسجنته فى أوج الانتخابات، بعدما شاع أنه على وشك القيام بانقلاب عسكرى، وجاءت هذه الخطوة بمثابة تطييب لخواطر أجنحة كثيرة فى الجيش رأت فى اعتقال قائدها تحقيرا لدور المؤسسة العسكرية، وبإصرار السيخة حسينة على مخاطبة الجيش مباشرة فور توليها السلطة، ودعوته إلى مقاومة جميع أشكال التسيس والتحزب فى صفوفه، مقابل قيام حكومتها بتطوير قدرات المؤسسة العسكرية وصيانة مصالح منتسبيها، فإنها أرادت أن تدفع عن نفسها مايشاع عنها من مقت للعسكر وهوس بالانتقام منهم، لدورهم فى مقتل

(١) السعد عمر السنهالى : خالدة .. بين السلطة والمعارضة - جريدة الاتحاد الظبيانية (٢٥ / ١٢ / ٢٠٠١) ع ٩٣٦٦ بتصرف .

والدها وإخوتها، وإبعاد حزبها عن السلطة لفترة طويلة.

وبموازاة كل هذا، فإن قبول حسينة واجد، بإقامة تحالف مع حزب "جاتيا" لنيل أغلبية برلمانية، ثم قيامها بضم الرئيس المؤقت للحزب أنور حسين وأمين عام حزب "جاتيا دال " إس إم عبدالرب إلى حكومتها كوزيرين للمواصلات، والنقل والشحن،، تكون قد أصابت عصفورين بحجر واحد، فمن ناحية، فمن شكل هذا التوجه تقربا من بعض العسكر الذين لايزالون يرون فى حزب جاتيا ورئيسه السجين حسين إرشاد امتدادا لنفوذهم، ومن ناحية أخرى فإنه بعث برسالة غير مباشرة إلى أنصار هذا الحزب بأن الحكومة الجديدة قد نسيت الماضى .. كما جاء اعتذار الشيخة حسينة للشعب عن تخاذل حزبها " رابطة عوامى " فى تحقيق تطلعاته أثناء فترة توليه الحكم عقب قيام جمهورية بنجلادش، وعمل لحق بعض القطاعات من ظلم وتعسف فى حينه، فى إطار تصفية الإرث الباكستانى وتاثير الثقافة الأردية،لأيؤكد أن زعيمة البلاد ستضع أخطاء الماضى وتجاوزاتها نصب عينيها، كى لاتقع فيها مجددا [١]

ولكن أجواء التفاؤل هذه مالبثت أن تراجعت، على خلفية عودة الاستقطاب السياسى والصراعات والمشاحنات والاتهامات المتبادلة بين الحزب الحاكم وحزب المعارضة الرئيس، والتى هى فى حقيقتها مجرد انعكاس لخلافات شخصية وطموحات جموحة متعارضة بين زعيمتى الحزبين اللدودتين حسينة وخالدة، فالأولى ترى ومعها مؤيدوها أن فترة حكمها التى اكتملت لمدة خمس سنوات للمرة الأولى، شهدت استقرارا سياسيا وإنجازا اقتصاديا، واحتواء لمظاهر الإرهاب والعنف، وجعلت المجتمع البنجالى معتدلا ومتوازنا وأكثر تسامحا ومستعدا لقبول الآخر، فيما ترى الأخرى ومؤيدوها عكس ذلك تماما !!

وفى أكتوبر ٢٠٠١، جرت الانتخابات فى موعدها، والتى أعادت والتى أعادت حسينة وحزبها " رابطة عوامى " إلى صفوف المعارضة، بعد فوز الحزب الوطنى البنجالى بزعامة خالدة ضياء بـ ٢١٤ مقعدا، بينما لم يحصل عوامى سوى على ٥٦ مقعدا، وذلك فى انتخابات شهدت من العنف أقصى درجاته، مما شكل صدمة كبيرة لأعضاء الحزب

(١) عبدالله المدنى : بلغت حسينة مرادها ـ جريدة الحياة اللندنية (١٤ / ٧ / ١٩٩٦) ـ ع ١٢١٩٣ بتصرف .

الأخير، فدفعهم إلى التشكيك فى نتائج الانتخابات ومقاطعة البرلمان، ومنذ عودة حزب خالدة ضياء إلى سدة الحكم، وحزب رابطة عوامى وزعيمته حسينة واجد، ظلا فى واجهة الأحداث، فابتداء تم تجريد حسينة من الحماية مدى الحياة، التى كان قد أقرها البرلمان فى يونيو ٢٠٠٠، مرورا بتوجيه اتهامات إليها بالفساد والنهب لنحو ١٢٦ مليون دولار من أموال الدولة، وليس انتهاء بما جرى فى مارس ٢٠٠٢، عندما وجهت إليها تهمة احتقار القضاء البنحالى، غير أن ماجرى بعد ذلك فى أبريل ٢٠٠٢، من قيام حكومة خالدة ضياء بإلغاء قانون يلزم المواطنين بتعليق صور مجيب الرحمن ـ مؤسس بنجلادش الراحل ووالد حسينة ـ وسن تشريع جديد يجعل هذا الامر اختيارا، هو ما اعتبره أنصار رابطة عوامى القشة التى قصمت ظهر البعير، فعاد مسلسل المظاهرات والإضرابات من جديد .

وكالعادة استمر هذا التجاذب والاحتقان على المسرح السياسى فى بنجلادش طوال السنوات التالية، وكان من نتائجه تعرض الشيخة حسينة لمحاولة اغتيال فى ٢١ أغسطس ٢٠٠٤، أثناء رئاستها اجتماعا لحزبها، فانفجرت عدة قنابل أودت بحياة سبعة أشخاص وإصابة عشرات آخرون، فيما نجت هدف الانفجارحسينة واجد بأعجوبة .

ومع نهاية الفترة الثانية من حكم خالدة ضياء فى أكتوبر ٢٠٠٦، واستباقا لعودة أجواء الاستقطاب السياسى الحاد بين الغريمتين حسينة ـ خالدة، فقد بادرت الحكومة المؤقتة بمساندة الجيش، إلى اتخاذ إجراءات ضدهما للحيلولة دون عودة الصراع بينهما من جديد، فتم إلغاء الانتخابات التشريعية المقررة فى يناير ٢٠٠٧، أصدرت المحكمة العليا أمرباعتقال الشيخة حسينة فى ٢٢ أبريل ٢٠٠٧ على خلفية اتهامها بالتورط فى مقتل أربعة مواطنين أثناء إحدى المظاهرات فى أكتوبر ٢٠٠٦، فضلا عن اتهامات أخرى بالفساد والابتزاز وإساءة استعمال السلطة أثناء فترة حكمها (١٩٩٦ ـ ٢٠٠١)، وقد صدر الأمر بينما هى كانت فى لندن، وهو فى حقيقة الأمر كان يهدف لمنعها من العودة إلى بنجلادش للمشاركة فى الانتخابات، ومايؤكد ذلك أنه فى اليوم التالى لصدور أمر الاعتقال، منعت شركة الخطوط االجوية البريطانية الشيخة حسينة من العودة لبلادها، إنفاذا لطلب السلطات فى بنجلادش، ولكنها تمكنت فى وقت لاحق من العودة، بهدف

تفنيد تلك الاتهامات وتبرئة ساحتها على حد قولها، فتم اعتقالها فى ١٦ يوليو ٢٠٠٧، لتقبع فى السجن لنحو عام، إلى أن تم التوصل إلى صفقة مع الحكومة المؤقتة فى يونيو ٢٠٠٨، تقضى بالإفراج عنها شريطة مغادرتها البلاد .

ولكن طموح الشيخة حسينة إلى العودة للسلطة دفعها للعودة بعد بضعة شهورللبلاد، ليعود سيناريو (حسينة - خالدة) من جديد، من خلال دخولهما حلبة المنافسة من جديد فى الانتخابات العامة التى جرت فى آخر ديسمبر ٢٠٠٨، ليكون الدور على حسينة هذه المرة فى الفوز، ولكن بنتيجة ساحقة غير مسبوقة، حيث فاز حزبها " رابطة عوامى " بـ ٢٦٢ مقعدا، من بين ٣٠٠ مقعد تشكل مقاعد البرلمان .. وكالعادة شككت غريمتها خالدة ضياء فى هذه النتائج ووصفتها بأنها مزورة، وقالت فى مؤتمر صحفى : " إن لجنة الانتخابات لم تعلن سوى نتيجة محددة سلفا "، ورغم ذلك دعتها حسينة إلى مشاركة حزبها فى تشكيل الحكومة، ولكنها رفضت، وقالت حسينة فى أول مؤتمر صحفى عقب إعلان فوزها : " إن الفقر هو عدو بلدنا الأول، ونحن بحاجة إلى جهد موحد لمحاربة العدو " .

وكالعادة، رفضت أيضا خالدة هذا العرض، ليتواصل الصراع بين المرأتين مهددا استقرار بنجلادش، وقد أخذ الصراع منحى جديدا تحكمه الغيرة النسائية فى نفس الشيخة حسينة، فرغم نشوتها بالانتصار وعودتها للسلطة، إلا ان هذا لم يخفف من حدة هذه الغيرة القديمة، حيث أبدت امتعاضها من وجود خالدة ضياء فى قصر واسع تحيط به الحدائق الغناء، والذى تقيم فيه منذ مصرع زوجها الرئيس ضياء الرحمن عام ١٩٨١، حيث ألغت حكومة الشيخة حسينة عقد تأجير هذا القصر للبيجوم خالدة ضياء، بعد ٢٨ عاما من إقامتها فيه، بدعوى أن لها منزلا آخر تستأجره فى العاصمة " دكا " !!

أجواء مضطربة وانتقامية : (١)

من تتبَّع الأوضاع فى بنجلاديش خلال الفترة الثانية لحكم زعيمة رابطة عوامى الشيخة حسينة واجد، بحالة الاستقطاب القصوى بين الفرقاء السياسيين وتبنِّى الحكومة نهجًا إقصائيًّا ضد أغلب ألوان الطيف السياسى والدينى فى واحدة من أكبر البلدان الإسلامية من حيث عدد السكان، وفى ظل الإجراءات القسريَّة التى تبنتها ضد

(١) موقع الاسلام اليوم، بتصرف :

http://www.islamtoday.net/salman/artshow-13143533-.htm

الدستور، حظرت قيام أى أحزاب دينية وإلغاء أى مصطلح إسلامى منه، مما أدى لحظر عشرات من الأحزاب الإسلاميَّة، وفى مقدمتها الجماعة الإسلامية -ثالث أكبر حزب سياسى فى البلاد .

ولم تكتفِ حسينة بذلك، بل شنت حملة اعتقالات شديدة فى صفوف خصومها السياسيين، وفى المقدمة منها الإسلاميون والعسكريون، على خلفيَّة معارضتهم لسعيها لعلمنة البلاد، وإعادة العمل بدستور عام ١٩٧٢، والذى صيغ إبان حكم والدها وهيمنة الشيوعيين والعلمانيين على حكم البلاد بعد انفصالها عن باكستان، ودخلت فى مواجهات شرسة مع حزب المعارضة الرئيسى " الوطنى " بزعامة خالدة ضياء، عبر شن حملة اعتقالات فى صفوف منتسبيه، والعمل على فتح ملفات قياداتِه وتلفيق تُهم بالفساد لأنصاره .

وهيمنَ الطابع الثأرى على سبل إدارة الشيخ حسينة لشئون البلاد، وبرز الطابع الانتقامى فى تصفية حساباتها على من تعتقد أنهم قتلة أبيها الشيخ مجيب الرحمن، إذ خالفت جميع القوانين وانتزعت أحكامًا بالإعدام تم تنفيذها على عشرات من العسكريين المتورطين فى قتله وتصفية أسرتها، رغم تجاوز أعمار أغلبهم العقد الثامن، وأمعنت فى إزالة جميع المظاهر الإسلاميَّة من الدستور البنجالى، وفى مقدمتها نصّ البسملة، وبنود تتحدث عن المرجعيَّة الإسلاميَّة للبلاد .

وتجاوزت حسينة جميع الأعراف داخل البلاد بالدخول فى مواجهة مع الجميع، ومن بينهم القوى الإسلاميَّة باعتقال عشرات من زعمائها، وفى الطليعة منهم مطيع الرحمن نظامى زعيم الجماعة الإسلاميَّة وتقديمه للمحكمة، وتكرَّر الأمر ذاته مع عشرات من أبرز رموزها، كأن حسينة تأخذ ثأرها من الإسلاميين الذين كانوا فى مقدمة ركب المناوئين لرغبة والدها فى الانفصال عن باكستان، وتابعت ذلك بإغلاق عشرات من المدارس الدينيَّة باعتبارها تشكلُ مقارًّا لتفريغ جماعات متطرفة وإرهابيَّة بحسب وجهة النظر الحكومية، بل وواصلت الشوط إلى آخره بحظر حزب التحرير وحركة الجهاد الإسلامى ؛ لتورطهما فى دعم مجاهدى كشمير المناوئين للهند، التى تعتبرها زعيمة عوامى أهم حلفائها .

وقد خلَّفت إجراءات الشيخة حسينة الإقصائيَّة داخل البلاد أجواء مضطربة بدت

بشائرها فى تنظيم أحزاب المعارضة والقوى العماليَّة إضرابات متتالية فى العاصمة دكا وميناء تشيتاجونج وغيرها من المدن، مما أصاب البلاد بالشلل، اعتراضًا منهم على التعديلات الدستوريَّة وعلى تردِّى الأوضاع الاقتصاديَّة وعجز الحكومة على تبنِّى إجراءات تستطيع إخراج البلاد من عثرتها، ناهيك عن الغضب الشديد إزاء التحالف بين حزب رابطة عوامى والهند، والتى نجحت الأخيرة بموجبه فى اختراق الساحة البنغاليَّة على كافة الأصعدة، منها الاقتصادية عبر تحول شركة " تاتا " الهندية إلى أكبر ذراع استثمارى فى البلاد بعد إتمام سيطرتها على ميناء شيتاجونج مع بقاء السيادة الاسميَّة لبنجلاديش عليه، بزعم ضخِّها استثماراتٍ ضخمة فى التنقيب عن النفط فى خليج البنغال .

وسارعت نيودلهى الخطى بمحاولة السيطرة كذلك على كافة مفاصل البلاد الثقافية والإعلاميَّة، عبر عددٍ كبير من القنوات الفضائيَّة الهنديَّة، التى اعتبرها البعض تذويبا للهوية الاسلامية للبلاد، فضلا عن تأسيس مئات من الجمعيات " الخيريَّة " الهندية لاستغلال أية كارثة تلحق بالبلاد لاكتساب أرضية جديدة كل يوم بضوء أخضر من قبل الحكومة، وفى الوقت نفسه فإن حكومة الشيخة حسينة تعاملت بنهج معادٍ مع جميع المنظمات الإسلاميَّة، التى تواجه ما تعتبره محاولات لتنصير الفئات الأفقر من المواطنين من قبل منظمات تنصيرية، فقد ضيقت حسينة الخناق على العشرات من المنظمات الاسلامية، سواء المحليَّة أو القادمة من بلدان عربية، مما أجبر بعضها على مغادرة البلاد، وفرضت إجراءات أثارت استياء الجميع، بحظر كتب الأمام أبو الأعلى المودودى فى جميع مكاتب البلاد بحجة " مكافحة الإرهاب " ، رغم أن هذه الكتب تتواجد فى طول البلاد وعرضها منذ عقود دون أن يثير أحد هذه الاتّهامات .

وتقارب حكومة حزب رابطة عوامى مع الهند، تزامن كذلك مع تصاعد التوتر مع باكستان ودخول علاقات البلدين النفق المظلم، فإسلام أباد لا تخفى ضيقها الشديد من غضّ حكومة دكا الطرف عن تنامى النفوذ الهندى، بل وإبرامها مشاريع مائيَّة ونفطيَّة مع نيودلهى تضر بشدة بمصالحها، والدخول فى اتفاقات أمنية أسهمت فى تخفيف الضغوط على الهند فى إقليمى كشمير وأسام، بل إن تقارير استخباراتيَّة باكستانيَّة أكَّدت أنها تراقب الأوضاع فى بنجلاديش عن كثب لمحاصرة مخاطر التحالف الهندى مع

زعيمة رابطة عوامى على أمن واستقرار باكستان .

ويزيد من وطأة الموقف أن تدهور العلاقات بين بنجلاديش وباكستان توافق مع دخول العلاقات بين بنجلاديش والعالم العربى فى حالة برود غير مسبوقة، حيث لم تضع حكومة حزب رابطة عوامى ضمن أولوياتها تطوير علاقاتها العربية، وهو أمر ينسجم مع ثوابت الحزب وزعيمته الداعمة لعلاقات أوثق مع جارتها الكبرى الهند، فانقطعت زيارات كبار المسئولين البنجال إلى دول المنطقة، بعد سنوات من علاقات وثيقة بين الطرفين خلال حكم الحزب الوطنى بزعامة البيجوم خالدة ضياء .

الفصل التاسع

تانسو تشيلر . . .
وردة اسطنبول

"انتصاري هو انتصار لوحدة الأمة التركية"

تركيا... نبذة تعريفية

تعتبر الجمهورية التركية التى تأسست بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٢٣م وريثة الإمبراطورية الاسلامية العثمانية التى بدأت فى الانهيار فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى، وهى تتميز بالمآذن الشامخة والقباب الضخمة ومسجد آيا صوفيا والقصور المترفة والمتاحف الممتلئة بمقتنيات وتحف تنبئ عن حضارة باذخة، وحاضرها الحديث يشهد لها بسرعة التطور الاقتصادى والاجتماعى والصناعى الذى ينعكس إيجاباً على مستوى الرفاهية للمواطن .

تقع جغرافيا على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا ما جعل منها بلدًا ذا أهمية جيواستراتيجية كبيرة، وتبلغ مساحتها ٨١٤ كم٢، عاصمتها أنقرة، واسنطنبول أهم مدنها، ولغتها الرسمية التركية، وعدد سكانها ٧٩ مليون نسمة (٢٠١٥)، يدين ٩٩ ٪ منهم بالاسلام، ونظامها السياسى برلمانى رئاسى .

تانسو تشيلر

نشأتها (١)

تقول البطاقة العائلية للسيدة تانسو تشيلر انها مولودة فى اسطنبول. كبرى مدن تركيا فى٢٣ أكتوبر عام ١٩٤٦ وأن ديانتها مسلمة واسمها الرسمى أوتشران تشيلر، أما تانسو فهو اسم الدلع، .ووالدها اسمه حسين نجاتى، وأمها إسمها زبيدة .

الأب كان صحفيا واصدر صحيفة فى اسطنبول لم تلق الكثير من الرواج فترك الصحافة الى العمل الحكومى ،حيث تقلد منصب مدير العلاقات العامة فى بلدية اسطنبول، ثم أصبح رئيسا للحى الأرستقراطى بالمدينة، وظل فى هذا المنصب الى أن أحيل إلى المعاش عام ١٩٨٥ م، وقد كان والد تانسو يقدر ملكاتها الذهنية وذكائها الحاد منذ صغرها ، وقد اعتاد أن يلقبها (أعجوبة الدنيا الثامنة)!!

أما الأم فلم يكن لها نشاط سياسى أو اجتماعى، وإنما عرف عنها أنها سيدة بيت ممتازة تجيد طهى الوجبات الشهية وإعداد الحلوى التى يسيل لها اللعاب ، اشتهرت بين زميلتها بأنها (بنت الذوات) رغم أن أسرتها لم تكن غنية وإنما كانت أقرب إلى الطبقة المتوسطة .وربما كان السبب فى ارستقراطيتها أنها كانت وحيدة والديها، ودلوعة الأسرة، كما كانت (البنت الحلوة) التى يقع فى غرامها كل أولاد الجيران ويتنافسون على كسب ودها.

وكانت تقضى معظم وقتها فى ممارسة الرياضة وعزف الموسيقى والتمثيل على مسرح المدرسة، وفى السسنة الاخيرة لتعليمها الثانوى رأست فريق كرة السلة ، وحصل الفريق على البطولة بين كل فرق الانسات على مستوى محافظة اسطنبول، كما كانت عضوا بارزا فى نادى الموسيقى، وهى تجيد العزف على الاورج، ولها أيضا محاولات فى التأليف الموسيقى .

واذا كانت تانسو، تلك الفتاة الاسطنبولية الشقراء التى يجتمع فى ضحكتها سحر

(١) حسن فؤاد : تانسو تشيلر..الناظرة باشا، جريدة الاهرام ١٩٩٥/١٠/٦ بتصرف . وابراهيم إلياس : تانسو تشيلر.. وفنون الحياة، جريدة الحياة اللندنية ١٩٩٨/٩/٢٧، بتصرف .

الشرق، وغموض الانثى الغربية ذات الثقافة الرفيعة، قد عاشت فى عائلة متوسطة الحال، غير أن ذكاءها المفرط حملها الى كلية "روبرت كوليج" فى اسطنبول .. تلك الكلية الامريكية التى كانت مجمع الاذكياء وقلعة العلمانية والكلية الجامعة التى يطمح سراة القوم فى إرسال أبنائهم إليها، وبرزت تانسو كعادتها فى هذه الكلية فى جميع الميادين : كانت دائما من بين الطلاب الخمسة الاوائل فى الصف، وأشهر عازفة بيانو والراقصة الاولى فى مهرجان الكلية السنوى، وكباسة فريق كرة الطائرة فيها والممثلة ـ المجيدة لادوارها فى فرقتها التمثيلية، حيث مثلت دور البطولة فى مسرحية" النساء المتقاعدات" لبرسى درهام، ومسرحية " الوهم " ليوجين يونيسكو فى الكلية، ولذلك فإنها كانت تسكب الحبر على ملابسهن فى غيابهن أو تمزق جواربهن أو دفاتر مذكراتهن أو تسرق كتبهن، وعندما يعثر على تلك الكتب فى محافظ ملابسها، كانت تبكى وتردد " إننى لم آخذ هذه الكتب أبدا، ولكن إحداهن قد دستها فى خزانة ملابسى للاساءة لى، لأنى أجملهن وأذكاهن على الاطلاق"!

ومع أن تانسو كانت ترتدى ملابس متواضعة، إلا أنها كانت حريصة دائما على رغم كل هذه المزايا، كانت تانسو تغار من الفتيات الناجحات فى مجالات أخرى تصفيف شعرها على نمط الممثلة الفرنسية بريجيت باردو، لاسيما فى مهرجانات الرقص فى الكلية .

ولم تكد تانسو تبلغ مرحلة الصبا حتى تقدم لخطبتها عشرات الوجهاء من ابناء أكرم عائلات اسطنبول، ولكنها اختارت أن تتزوج من زميلها الريفى ابن عمدة قرية " بستانجى " أوزار سليمان أوجوران الطالب بقسم الهندسة فى الكلية، بينما كانت هى فى قسم الاقتصاد، وتزوجا بسرعة فى هذه السن المبكرة رغم معارضة والدها، لان أوزار متحدر من عائلة ريفية .

وبعد شهر العسل طار الزوجان الى ولاية " كونيتيكات " الامريكية بعد أن حصلا على منحة دراسية فى جامعتها عام ١٩٦٣ حيث حصلت بعد تخرجها على زمالة دراسية أمريكية عام ١٩٦٧ بمخصصات شهرية لاتزيد عن ١١٠ دولارات أمريكية، فاضطرت لعدم اصطحاب زوجها فى بداية الامر، وبعد أن استقر بها المقام فى القسم الداخلى بجامعة " نيو هامبشاير " للتحضير لدرجة الماجستير فى الاقتصاد، استدعت زوجها أيضا، ولكنهما كانا يعيشان أحيانا فى اليوم الواحد على وجبة غذائية واحدة !!

وعندما أنهت تانسو رسالة الدكتوراه المعنونة " نموذج تركيا فى استراتيجيات التنمية الاقتصادية " عام ١٩٧٢ عادت الى تركيا بعد حصولها على البطاقة الخضراء التى تمنحها حق الاقامة الدائمة والعمل فى الولايات المتحدة، فعملت محاضرة بجامعة " بوغازيجى " فى اسطنبول، مع الاحتفاظ بحقها فى إلقاء المحاضرات حول الاقتصاد التركى فى الجامعات الامريكية، وبعد ست سنوات من سفر تانسو إلى امريكا استطاعت شراء منزل متواضع فى قرية تورنديل بولاية فيلادلفيا عام ١٩٧٣ ليكون مأوى لولديها اللذين اكتسبا الجنسية الامريكية تلقائيا لولادتهما هناك، وبذلك حققت تانسو حلمها فى اكتساب حق المواطنة الامريكية، والعيش الهانىء فى ربى جبال فلادلفيا الخضراء .

شخصيتها

بقدر مايعتبر كمال أتاتورك علامة فارقة فى تاريخ تركيا الحديثة، حيث يقول أنصاره والمؤمنون بأفكاره إنه هو مؤسس تركيا الحديثة التى أمسكت بأدوات التقدم واللحاق بركب الحضارة، والتى ارتبطت بالغرب العلمانى وتخلت عن تراثها الاسلامى الشرقى أملا فى تحقيق طفرة على كافة الصعد، لكنها أصبحت منذ ذلك الوقت دولة بلاهوية، وتائهة بين الشرق الذى تتكبر عليه، والغرب الذى يتمنع عنها ·· بقدر ماتعتبر تانسو تشيلر علامة فارقة أيضا فى تاريخ هذه الدولة.

فالسيدة تشيلر امرأة ليست كباقى النساء، فهى سيدة طموحة، وطموحها لايقف عند حد، وهى أنيقة، وتتمتع بشخصية كارزمية، وتحمل أفكارا ليبرالية ·· وجهها أقرب الى وجه طفلة، هى مثل الاطفال، تحب اللون الابيض، وتفضل ارتداء التايير الذى يجعلها أشبه بتلميذات المدارس، وعادة تختار (جاكت) التايير أبيض اللون لكى يتناسب مع لون بشرتها، ولها تسريحة شعر خاصة تتميز بها، حيث تترك خصلات من شعرها تنسدل على جبينها، وهى شقراء عذبة الصوت، لطيفة الدعابة، ساحرة الابتسامة، وعندما تتحدث تأسر أسماع الجميع وتستحوذ على انتباههم، وتستميل قلوبهم، فهى زعيمة من طراز خاص .

وعندما مات الرئيس تورجوت أوزال عام ١٩٩٣، أصبح ديميريل رئيسا، وسعت تشيلر الى منصب رئيس الوزراء، وقد نصحها مستشاروها فى العلاقات العامة بأن تغير أسلوبها، ترتدى الابيض لكى تظهر بمظهر البراءة، وتسير بخطوات أسرع لكى تظهر

بديناميكية، كذلك نصحوها بأن تضع إحدى يديها على وسطها خلال الخطابات التى تلقيها لكى تظهر بمظهر من يملك السلطة .

تتميز تشيلر بشخصية جذابة وقوية، فلاشيء يقف أمامها لتحقيق طموحاتها، وهى مستعدة لتلعب على أى وتر لتحقيق هدفها، فقد برزت خلال حملة التنافس الانتخابى على زعامة الحزب خطيبة تجيد التأثير فى عواطف الجماهير، وفى ندوة تليفزيونية ضمتها مع اثنين من المنافسين لها، طلب مدير الندوة أن يختار كل منهم لنفسه مايعتقده صحيحا من صفات، مثل : الليبرالية، القومية، المحافظة ... وغير ذلك، وكان من المتوقع أن تختار تشيلر صفة الليبرالية، لكنها وصفت نفسها بأنها (قومية مؤمنة) وأضافت : " إن بدنى يهتز خشوعا عندما أسمع صوت الآذان، وأشاهد العلم التركى وهو يرفرف " !!

الذين اعتبروا هذه السيدة ستبقى مجرد تلميذة مطيعة لديميريل، بدأوا منذ ترشحت لرئاسة الحزب يراجعون حساباتهم، وديميريل نفسه بدأ " يبلع حبوبا مهدئة للاعصاب " على حد قول معلق تركى، فتلميذته خلطت أوراقه وقلبت الطاولة عليه، فقد كان يخطط لأن ينتخب الحزب صديقه الوفى عصمت سيزغين، زعيما للحزب ورئيسا للوزراء قبل أن يتقاعد، لكن تشيلر تصرفت بذكاء، فأصرت على انها " ابنة " ديميريل، وأنه " أب " الحزب والامة، وأنه تحديدا كان اول من أبلغت إليه ترشيح نفسها لأنه هو الذى أدخلها السياسة والحزب، فقد كان يطلق عليها وصف " الأميرة " أو " ابنة ديميريل " لكنها أثبتت بسرعة كبيرة أنها ليست الشخص الذى ينقاد بسرعة أوسهولة .

قارن محللون موقفها هذا بموقف رئيس الوزراء السابق زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماظ الذى كان يشدد علنا على أنه لن يأتمر بأوامر الرئيس أوزال بعدما أصبح الأخير رئيسا للدولة، أما تشيلر فاستمرت تؤكد الولاء ل (بابا) ديميريل، وانتظرت صابرة حتى فازت، وعندها سارعت الى التأكيد فى خطاب الشكر أمام المؤتمر : " إننا لم نتصرف مثل حزب الوطن الأم ولن نفعل أبدا " واعتبر المراقبون هذه إشارة على أنها ستكون سيدة نفسها لاصوت سيدها، كما كان متوقعا أن يكون سيزغين فى ما لو فاز بزعامة الحزب ورئاسة الحكومة خلال فترة انتقالية " يعتاد فيها الحزب على العيش من دون ديميريل " على حد تعبير مندوب من الحرس القديم الى المؤتمر .

وبعد فوزها بزعامة الحزب، ومن ثم رئاسة الحكومة علقت تشيلر على التساؤلات

حول إمكانية وجود امراة على رأس الحكومة بالقول : " إن للزعيم السياسى لونا معينا (اسود أو أبيض) وجنسا معينا (ذكرا أوأنثى) وقد يكون طويل القامة أو قصيرها، جميلا أو قبيحا .. الا ان ذلك غير مهم.. الأهم هو الآفاق التى يراها الشعب فى الزعيم كرجل دولة، والاجابة على تطلعات هذا الشعب .

وفى أول اجتماع لمجلس الوزراء برئاستها، ظهرت وهى تضع على عينيها نظارة طبية.. وعلق أحد وزراء حزب الشعب قائلا : شكلك الآن يشبه حضرة الناظرة .. فالأتراك يطلقون على الوزير اسم (بقان) أى (ناظر) أما المقابل التركى للقب رئيس الوزراء فهو (باشبقان) أى (باشناظر) ، وبالتالى فإن السيدة تشيلر هى (باشناظرة) أو (ناظرة باشا) وليس فقط (حضرة الناظرة)، كما أراد أن يصورها هذا الوزير المشاغب!!

وتشيلر أول امرأة فى تركيا الحديثة والقديمة تتبوأ مقعد رئاسة الحكومة، كثيرات غيرها حاولن وفشلن، أما هى فتبدو ملكة جمال بين سيدات تركيا اللاتى اشتغلن بالسياسة، وسعين للاقتراب من سدة الحكم بمشقة، لأنه لاتزال للرجل السيطرة على العمل السياسى فى تركيا .

وفى نفس اسبوع توليها رئاسة الوزارة، انتخبت اوروبا فتاة تركية ملكة للجمال فى الأوروبى، واختار الرئيس الامريكى بيل كلينتون أول وزيرة للعدل، فكان قدومها هو قدوم السعد لنساء بلادها ، ولكل سيدات الدنيا .. صحف بلادها قالت إنها أجمل رئيسة وزراء فى العالم، وأن ابتسامتها تشع بالتألق، وحديثها يأسر الأسماع، وصوتها مثل وقع قطرات الندى، ودعابتها صارخة باالأنوثة .. ولكن هذه الصفات الرقيقة تخفى وراءها امرأة صلبة الارادة، عنيدة فى خلافاتها مع خصومها وحلفائها على السواء .

وفى الغرب كانوا يشبهونها برئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت ثاتشر، من حيث صلابتها وعنادها .. ويقال إن ثاتشر هى التى أوعزت الى تشيلر بأن تسعى إلى رئاسة الحكومة، وذلك خلال عشاء جمعهما فى لندن فى مطلع عام ١٩٩٢ .

صعودها السياسى

انطلاقتها غير عادية، لانها سياسية غير تقليدية، فهى لم تجىء الى السلطة من أسرة تشتغل بالسياسة ـ مثل بنازير بوتو او انديرا غاندى ـ ولم يكن زوجها كذلك ، مثل كورازون أكينو وفيوليتا تشامورو، ولم يرد أولادها أن تقحم نفسها فى السياسة، ولكنها

ما إن وضعت قدمها على أول سلم العمل السياسى حتى صعدت سريعا إلى القمة خلال ثلاث سنوات !! .

ربما هى الوحيدة بين السيدات اللواتى وصلن الى السلطة من دون عناء، جاءتها السلطة بين يديها على طبق من فضة، قفزت السلم دفعة واحدة من بدايته الى نهايته، فيما آخرون يبذلون الجهد لصعوده لسنوات طويلة ولم يصلوا !!

هى السيدة التى ملكت بين يديها السلطة والمال والجمال، أو كما يقال، ملكت المجد من أطرافه .. فمن هى هذه السيدة التى دخلت الحياة السياسية التركية فجأة، لتصبح أول رئيسة وزراء فى هذه الدولة الاسلامية العلمانية ؟!

توصف فى بلادها بـ (المرأة ذات الابتسامة الحديدية)، ويعكس هذا الوصف مايعرف عنها من طموح قوى يختفى خلف ملامحها الباسمة، وجاذبيتها، وحديثها الممزوج بالدعابة والجدية فى آن، والحقيقة أن تانسو تشيلر شقت طريقها بنجاح ، فكانت طالبة ناجحة، وأستاذة ناجحة أيضا .

عادت هى وزوجها فى أواسط السبعينيات من القرن الماضى، حيث حصل زوجها أوزارعلى عمل مرموق فى إحدى الشركات الكبرى، بينما عملت تشيلر أستاذة فى الاقتصاد فى جامعة البوسفور (التى كانت تعرف سابقا باسم روبرت كوليج) وقد وصفها زملاؤها السابقون بأنها طموحة بشكل شرس، وفى عام١٩٩٠ أبلغت أصدقائها بأنها تنوى دخول السياسة لمنع انتشار الاصولية الاسلامية والدفاع عن العلمانية التركية .

كانت تشيلر تعمل بروفيسورة فى قسم الاقتصاد بجامعة بوغازيتشى فى اسطنبول التى سبق أن درست بها، عندما بدأت تثير، ابتداء من ١٩٨٩ ، اهتمام الصحافة والاوساط التركية من خلال مشاركتها فى ندوات ولقاءات مهنية، وكانت ميزتها تعليقاتها اللاذعة على البرامج الاقتصادية للرئيس تورجوت أوزال والاداء الاقتصادى لحزب الوطن الام الحاكم آنذاك، وكانت البلاد دخلت ملرحلة صعوبات اقتصادية انعكست فى ارتفاع الاسعار ونسبة التضخم، ماأدى الى تدهور المستوى المعيشى للسكان، فلفتت تشيلر انتباه الزعيم المعارض المخضرم سليمان ديميريل، فسارع الى الاتصال بها - أو اتصلت هى به - وأقنعها - أو أقنعته - بالانضمام الى حزبه، ويبدو أن

ذلك كان عرضا يلبى طموحاتها القوية جدا، فلبت بسرعة، وانضمت الى حزب

ديميريل الذى رشحها الى عضوية المجلس التنفيذى للحزب، فانتخبت، ثم اختارها نائبة له، وفى انتخابات اكتوبر ١٩٩١، فازت تشيلر مرشحة عن الحزب فى اسطنبول، وعندما شكل ديميريل الحكومة الائتلافية مع الحزب الاجتماعى الديمقراطى الشعبى عينها وزيرة للدولة مسئولة عن الاقتصاد، فاشتهرت بفعاليتها ونشاطها، خاصة باتصالاتها وعلاقاتها مع الغرب، وحرصت على أن تشرح فى المؤتمرات الصحفية الوضع الاقتصادى، مستخدمة الكمبيوتر، فى بلد يتميز زعماؤه السياسيون ـباستثناء الرئيس اوزال ـ بـ "الامية الكمبيوترية" .

وواصلت تشيلر الصعود، عندما عينت عام ١٩٩٢ نائبة لزعيم الحزب، ثم تولت زعامة حزبها وصولا الى تحقيق أغلى أحلامها السياسية، عندما أصبحت أول امرأة فى تاريخ تركيا الحديث والقديم تتبوأ رئاسة الحكومة، وذلك فى صيف ١٩٩٣، وثالثة رئيس وزراء فى كل العالم الاسلامى، بعد بنازير بوتو فى باكستان وخالدة ضياء فى بنجلادش.

وتوافرت لتشيلر وضعية متميزة، غدت بموجبها زعيمة ذات صفات ومؤهلات خاصة وفريدة، فهى عصرية يعتبرونها فى بلادها أجمل مسئولة بارزة فى العالم باناقتها الدائمة، وابتسامتها التى تشع بالتألق، وحديثها الجذاب، وصوتها الدافىء، ودعابتها، ومجمل هذه الصفات صنعت لها صورة أكسبتها شعبية كبيرة رغم عمرها القصير آنذاك فى عالم السياسة.

وفى ١٣ يونيو ١٩٩٣ فازت تشيلر بغالبية ساحقة من الاصوات فى الجولة الثانية من الاقتراع على زعامة حزب الطريق الصحيح، وكان منصب رئيس الوزراء خلا بعدما انتخب سليمان ديميريل رئيسا للدولة خلفا للرئيس الراحل تورجوت أوزال، وينص الدستور التركى على أنه فى حالة شغور منصب رئاسة الحكومة، يطلب رئيس الدولة من الحزب الاكبر فى البرلمان تقديم مرشح منه الى المنصب، وكان حزب الطريق الصحيح يقود الائتلاف الحاكم الذى يضم الحزب الديمقراطى الشعبى .

وكانت تشيلر قد استقالت من منصبها كوزيرة دولة لشئون الاقتصاد، بعدما أعلنت ترشيح نفسها لرئاسة الحكومة، وفازت فى الجولة الثانية من التصويت ب ٩٩٣ صوتا من مجموع ٩٩٩ صوتا، واضطر المؤتمر الطارىء للحزب الى إجراء جولة اقتراع ثانية لان لوائحه تفرض فوز المرشح بالغالبية المطلقة من الاصوات وكانت تشيلر نالت فى الجولة

الاولى ٥٧٤ صوتا، أى مايقل ١١صوتا فقط عن الغالبية المطلوبة، إلا أن الفارق الكبير فى الاصوات فى الجولة الاولى بينها وبين المرشحين الآخرين، وزير الداخلية عصمت سيزغين، ووزير التعليم كوسال توبتان، دفعهما الى التنازل لها، وكان هذا سبب حصولها على النسبة العالية من الاصوات فى الجولة الثانية .

وتعرضت تشيلر بالفعل لحملة ضارية من جانب أوساط صحفية فور إعلان ترشيح نفسها، ونشرت صحيفة (الحرية) واسعة الانتشار صورا لها وهى بملابس السباحة فى محاولة للتعريض بها، كما اتهمت زوجها بالفساد، وعلى الرغم من ان استطلاعات الرأى العام أظهرت شعبيتها وسجلت تأييدا لها يصل الى ٥٦ ٪ مقابل ١٨ ٪ فقط لوزير الداخلية سيزغين، فإن المراقبين استمروا فى ترجيحهم فوز الأخير بترشيح الحزب، مشيرين الى الطبيعة المحافظة للمجتمع التركى !!

وبعد ٢٧ شهرا فى الحكم استقالت تشيلر عقب فشل حزبها فى الحصول على الاغلبية فى ديسمبر ١٩٩٥ ، فتخلت عن منصب رئاسة الحكومة، عقب تكليف الرئيس ديميريل لزعيم حزب الرفاة د . نجم الدين أربكان ـ الفائز بأعلى الاصوات ـ بتشكيل الحكومة الجديدة فى ٩ يناير ١٩٩٦ الا انها ظلت تقوم بأعمال رئيس الحكومة خلال فترة الفراغ السياسى فى يناير وفبراير ١٩٩٦ ، وقالت إنها لاتستطيع الاستمرار فى التعاون مع الحزب المؤتلف معها فى الحكم، وهو حزب الشعب ذو الميول اليسارية، والذى يعتبر امتدادا للحزب الذى أنشأه أتاتورك عندما أسقط السلطنة وألغى الخلافة العثمانية .

وتشيلر لاتقل ولاء لاتاتورك عن حزب الشعب، ولكنها فهمت مبادىء أتاتورك بشكل مختلف، والحزب الذى تتزعمه " الطريق الصحيح " ويمثل يمين الوسط، والذى أسسه الرئيس ديميريل، ويعتبر امتدادا لحزب العدالة، الذى هو بدوره امتداد للحزب الديمقراطى، وهذا الحزب الاخير هو إحدى مآسى تركيا الحديثة، فقد كان يتزعمه رئيس تركيا الاسبق جلال بايار الذى قام ضده انقلاب عسكرى عام ١٩٦٠ وهوى به من قصر الرئاسة الى المعتقل، فانتحر بإلقاء نفسه من نافذة زنزانته، أما نائبه فى زعامة الحزب عدنان مندريس الذى كان رئيسا للوزراء فقد أعدمه قادة الانقلاب.

وبعد فشل أربكان فى تشكيل الحكومة، وفى ٣مارس ١٩٩٦ عادت تشيلر الى السلطة من جديد، لتوقع مع شريكها اليمينى مسعود يلماظ اتفاقا لتشكيل حكومة ائتلافية، وأنهيا

بذلك مايزيد على شهرين من الفراغ فى السلطة، ونص الاتفاق على أن يتولى يلماظ رئاسة الحكومة حتى نهاية عام ١٩٩٦، وتنتقل رئاسة الحكومة بعد ذلك فى مطلع ١٩٩٧ الى تشيلر لمدة سنتين، ثم يعود يلماظ لتولى هذا المنصب خلال السنة الاخيرة قبل موعد الانتخابات التشريعية، وأعربت تشيلر عن أملها فى أن تقود هذه المصالحة الى اندماج بين الحزبين، وقالت إنها قدمت " تنازلا " بقبولها أن يتولى يلماظ رئاسة الحكومة أولا !!

وقد أبعد هذا الائتلاف بين حزب الطريق الصحيح (١٣٥) مقعدا، والوطن الام (١٢٦) مقعدا، حزب الرفاة الاسلامى عن السلطة مع انه حقق أفضل النتائج فى الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٩٥ بحصوله على ١٥٨ مقعدا فى البرلمان، ولكن هذا الائتلاف لم يستمر طويلا، إذ سرعان مااستقالت حكومة يلماظ ـ تشيلر فى مطلع يونيو ١٩٩٦ بسبب إخفاقها فى الحصول على ثقة البرلمان، لتدخل تشيلر فى ائتلاف جديد مع حزب الرفاة بزعامة أربكان الذى كلفه الرئيس ديميريل بتشكيل حكومة جديدة فى ٧ يونيو ١٩٩٦ وتولت تشيلر منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية حتى استقالة حكومة أربكان فى ٨ يونيو ١٩٩٧ .

وبعد فشل حزبها فى دخول البرلمان اثر انتخابات ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ وجدت تشيلر نفسها مضطرة لاعتزال العمل السياسى، والتخلى عن منصبها فى أول حزب سياسى تركى تتولى زعامته امرأة .

وفى منتصف ديسمبر٢٠٠٢ لم تتمالك تشيلر نفسها، فذرفت الدموع الغزيرة لدى وداعها عالم السياسة التركية، تاركة وراءها تجربة تسع سنوات حافلة، خطت خلالها اسمها فى تاريخ البلاد كأول امرأة تتولى سدة الحكم فى أنقرة، وسلمت تشيلر مقاليد حزب الطريق الصحيح الى محمد أغار وهو أحد قدامى المخلصين لها ووزير داخلية سابق .

ولعل أيا من الاتراك ماكان يعتقد يوما أن " شمس تشيلر " ستغيب عن الساحة السياسية، نظرا الى ماعرف عنها من عنادها ومثابرتها ورفضها للاستسلام، لكن تنحيها عن زعامة الحزب بعد خسارتها الانتخابات رسخ مبدأ تداول السلطة داخل الاحزاب السيلسية، وهو تقليد جديد على تركيا .

تقييم أدائها فى الحكم

إن تبنى تشيلر للمبدأ الميكافيلى، الذى يعتمد مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وسعيها لتحقيق هدفها بغض النظر عن عدد الجماجم التى تتساقط على الطريق، قد جعلها تنحرف عن مسارها وأفقدها تأييد أفراد طبقة النخبة، وفى عام ١٩٩١ عندما انتخبت عضوا بالبرلمان، تقلدت مسئولية وزارة الدولة للاقتصاد، وعلى الفور بدأت أستاذة الاقتصاد تثير دهشة زملائها فى الحزب بإحصاءاتها غير المتقنة وغير المدروسة، وبمطالبها غير العادية، ففى بداية عام ١٩٩٢ اقترحت أن يتم الامتناع عن صرف رواتب الموظفين لشهر واحد كإجراء يتعلق بالميزانية، واضطر مستشاروها الذين أزعجهم هذا الاقتراح الى إبلاغ ديميريل بالامر الذى منع بدوره هذا الاجراء .

ولكن بالرغم من هذه التخبطات فإن تشيلر ظلت تصعد بسرعة الصاروخ، فقد اختيرت " سيدة العام " التركية عام ١٩٩٢ ، وقلدت نساء تركيا أوشحتها المتهدلة جميلة الالوان التى كانت تلفه حول جيدها، واشترين عطرها المفضل " بيوتيفل " ، وقال عنها الزعيم الليبى معمر القذافى الذى سر من آدائها : إنها نموذج لكل النساء المسلمات .

وعلى الفور تعلم مساعدوها أن يكونوا على أهبة الاستعداد للتعامل مع عثراتها، فهى كثيرا مانسيت أسماء رؤساء الدول الأجنبية، وذات يوم وهى فى طريقها الى قمة " الناتو " فى بروكسل، حيث كانت مسألة عضوية روسيا مطروحة على جدول الأعمال، أثارت دهشة الصحفيين عندما تساءلت : أليست روسيا عضوا فى الناتو ؟!

وبحلول انتخابات عام ١٩٩٣ تخلت تشيلر عن صورتها الحضرية الليبرالية، وعانقت صورة وطنية تقليدية، لتتبنى فجأة خطا متشددا تجاه الانفصاليين الأكراد جنوب شرقى تركيا، فخاضت حربا ضد حزب العمال الكردستانى المحظور، وتمكنت من القضاء على ١٣ ألفا من عناصره، وطاردته حتى الحدود مع العراق، ووجهت اليه ضربة عسكرية موجعة، عرفت بعملية " فولاذ تشيلر " ، أثارت غضب الدول المجاورة وحلفاءها الغربيين، كما تفاعلت تشيلر مع الأزمة القبرصية وراهنت على المزايا التى تتحقق لبلادها من الانضمام للجماعة الاوربية واتحادها الجمركى برغم سوء سجلها فى مجال حقوق الانسان، بالنظر الى موقفها من حقوق القومية الكردية، وأمرت تشيلر برفع الحصانة

البرلمانية عن النواب الأكراد بالبرلمان الذين ينتمون الى الحزب الديمقراطى، وبعد ظهر أحد الأيام تم حمل الأعضاء البرلمانيين الذين ينتمون الى نفس الحزب فى شاحنات من أمام مبنى البرلمان !! .

وعلى الصعيد الاقتصادى،يمكن تصنيف تانسو تشيلر فى الخانة غير الكلاسيكية، من حيث الأفكار التى تحملها، وهى أفكار تذكر دائما بما كان يدعو اليه تورغوت أوزال . لم تستطع تشيلر بسبب خلافاتها الشديدة مع البنك المركزى ومؤسسات الدولة الأخرى أن تتخذ قرارات مؤثرة إيجابيا على الوضع الاقتصادى بالقدر الذى كانت ترغب به .

وصفت نفسها بأنها إصلاحية، لكن تطبيق الاصلاحات مرتبط بعامل الزمن، لذا فإنها دعت الى الشعب الى الصبر للحصول على نتائج مثمرة، ورأت أن تركيا بحاجة الى مفهوم يحتضن الشعب ويهدف الى تطبيق الخدمات على صعيد التعليم والصحة، وهنا كما تؤكد هى : لايمكن لتركيا أن تكون مقلدة لأحد، فلكل بلد ظروفه، تقولها تشيلر وهى ترفض مقارنتها بمارجريت ثاتشر .

ومع تسنمها رئاسة الحكومة، رددت تشيلر أن الحكومة التركية لن تكون " جليسة أطفال " بعد الآن .. لن تكون " المرضعة " .. ولا " حقنة الفاليوم المسكنة "، وأعلنت أنها جاءت لتحكم تركيا ومعها " روشتة " مختلفة، وأدوية أكثر فاعلية لعلاج رجل تركيا المريض " الاقتصاد " !!

لقد سمع العالم لأول مرة هذه الشعارات عندما تولت مارجريت ثاتشر السلطة فى بريطانيا ـ قبل ١٣ عاما من تولى تشيلر ـ وأنهت حقبة صاخبة من حكم حزب العمال، حينذاك قالت ثاتشر للشعب البريطانى : " الحكومة لن تمسك لكم البزازة بعد الآن " .. ثم قادت ثورتها المعروفة على الدعم والتسهيلات والاعانات، التى كانت تقدمها حكومة العمال للمواطنين.. وتشيلر التركية من أعز صديقات ثاتشر الانجليزية .. الأخيرة أطلقوا عليها " المرأة الحديدية "، والأولى أسموها " ذات الابتسامة الحديدية " .

وكان أول صدام لتشيلر مع عالم الرجال الذين يتحكمون فى السياسة التركية، مع ديميريل نفسه، فهى كانت تتطلع باستمرار للقيام بثورة على القطاع العام التركى، والمضى قدما بخطوات أسرع فى خصخصة المشروعات التابعة للدولة، ولكنها كانت عند كل خلاف تذعن لكلمة ديميريل الأخيرة، وعندما ووجهت بانتقادات لهذا السبب فى

المؤتمر الطارىء للحزب، قالت : " كنت مازلت حديثة العهد بألاعيب السياسة، الآن نضجت أكثر " .

ومعارضو سياسة تشيلر فى الخصخصة السريعة للاقتصاد التركى كانوا يقولون إنها مندوبة رجال الأعمال والقطاع الخاص فى الحكومة، ولم يتوقفوا عن الغمز واللمز والهمس بأنها زوجة رجل أعمال كبير، وكانت ترد على المنتقدين ولسان حالها يقول : وهل لديكم عريس أفضل من القطاع الخاص ؟!

وتعلمت تشيلر خلال خلافها مع وزير الخزانة توفيق التينوك، ومع محافظ البنك المركزى روسدو ساراكوجلو، سياسة النفس الطويل، فمن يضحك أخيرا يضحك كثيرا، حيث اختلفت معهما على أسعار الفائدة، فهى رأت أن تخفيضها سوف يحد من زيادة التكلفة الصناعية، واختلفت على سياسة اقتراض الخزانة من البنك المركزى، واتجاهها لالغاء تحكم البنك المركزى فى تجارة الذهب، فاستقال وزير الخزانة احتجاجا على تلك السياسات الاقتصادية، فقد تعهدت بخفض معدلات التضخم الى ٤٢ ٪ بحلول نهاية عام ١٩٩٢ من ٧١ ٪ عام ١٩٩١، إلا أن معدل التضخم بلغ فى نهاية العام الى ٦٦ ٪ وكان ذلك مبررا للانتقادات الحادة التى تعرضت لها، ليس من بين صفوف المعارضة فحسب، بل أيضا من داخل أوساط رجال الأعمال، والنقابات العمالية وإضراباتها المتوالية والمفتوحة، وحتى من داخل حزبها، بسبب وطأة سياساتها الاقتصادية وارتفاع تكلفتها الاجتماعية .

وعلى الصعيد البرلمان والصراع الحزبى، طرحت تشيلر فى ١٩ فبراير ١٩٩٥ القانون رقم (٤٠٧٠) الذى يسمح للخزانة بالاستيلاء على، وبيع أرض أى شخص ليس لديه سند ملكية صدر منذ آخر انقلاب عسكرى عام ١٩٨٠، وعند تطبيقه سمح القانون بالاستيلاء القانونى على مساحات واسعة من الأراضى لعدد كبير جدا من المواطنين العاديين، الذين تعرضوا للتشرد والطرد، وكان كثير من الساسة ومن بينهم تشيلر من بين المستفيدين من هذا القانون، فقد استولت على أراضى على شاطىء بحر إيجة !!

وفى منتصف أغسطس ١٩٩٥ وافق البرلمان التركى على مشروع تعديل الدستور المعتمد فى البلاد منذ الثمانينيات، بعد أن كان البرلمان نفسه قد رفض من قبل الموافقة على هذه التعديلات، والأنباء التى تواترت والتحليلات التى كتبت حينذاك، كانت تركز على أن العامل الخارجى كان هو الأساس الذى دفع الحكومة للطلب من البرلمان إقرار

هذه التعديلات، وأيضا الأساس الذى دفع البرلمان للموافقة عليها .

تلك التعديلات التى أقرها البرلمان تناولت ١٤ مادة من مواد الدستور، كان من شأنها أن تفسح المجال لتحسن ملموس فى حالة حقوق الانسان فى تركيا، ولحريات أوسع للنقابات المهنية والأحزاب السياسية، وكانت تتركز حول النقاط الرئيسة التالية :[١]

١ـ حذف فقرات من دستور ١٩٨٢ كانت تشيد بالانقلاب العسكرى الذى قام فى تركيا عام ١٩٨٠، وتعطى المؤسسة العسكرية ضمنيا حق التدخل فى الشؤون العامة، فى كل مناسبة تحملها على الاعتقاد بأن الدستور أصبح مهددا .

٢ـ إلغاء مجموعة من القيود التى كانت مفروضة على حق الأفراد والجماعات والاتحادات، فى المشاركة فى النشاطات السياسية .

٣ـ بموجب هذه التعديلات ارتفع عدد نواب البرلمان من ٤٥٠ الى ٥٥٠ عضوا، فيما انخفضت السن القانونية للتصويت من ٢١ الى ١٨ عاما، والسن القانونية للترشيح للبرلمان الى ٢٥ عاما، كما أعطى هذا التعديل حق الاقتراع لنحو ٥،٥ مليون تركى مقيمين خارج البلاد .

وهناك عدة ملاحظات أساسية يمكن رصدها إزاء هذه التعديلات :

الأولى : تتركز حول أن تركيا لم تعد دولة تخضع للاشراف المباشر للمؤسسة العسكرية.

الثانية : أن التعديلات لم تشمل المادة الثامنة من قانون مكافحة الارهاب التى تطبق أساسا على المطالبين بحقوق سياسية وثقافية أوسع للأكراد .

الثالثة : وهى الملاحظة الأكثر أهمية، تدور حول المناورة السياسية الناجحة التى قامت بها تشيلر لتمرير هذه التعديلات، فقد حاول حزب الوطن الأم بزعامة يلماظ عرقلتها، فقدمت تشيلر اقتراحا بإجراء الاقتراع العلنى عليها، ليعرف الرأى العام التركى المعرقل الحقيقى لاجراء التعديلات الديمقراطية، فاضطر يلماظ وحزبه الى تأييد إجراء التعديلات، فوافق ٣٦٠ نائبا عليها، ولم يرفضها إلا حزب الرفاه، لأن التعديلات لم تشمل المادة ٢٤ من الدستور التى رأى العلمانيون أن تعديلها أو حذفها إلغاء لعلمانية الدولة، فيما رأى الرفاه أن حذفها هو مفتاح الديمقراطية فى البلاد .

---

(١) خالد السرجانى : مغزى تعديل الدستور التركى ـ جريدة الخليج الاماراتية ١٩٩٥/٨/١٧ بتصرف.

وفى مناوشة حزبية أخرى، أكد بولنت أجاويد نائب رئيس الوزراء التركى وزعيم حزب اليسار الديمقراطى فى معرض تعليقه على دفاع تشيلر - حينما انتقلت لزعامة المعارضة - عن فتيات الجامعة المحجبات : " إن تشيلر تستثمر الدين أكثر من حزب الرفاه الأصولى "، وأن محاولتها هذه تترافق مع اقتراب موعد الانتخابات، عمل لايليق بامرأة تركية معاصرة ومثقفة .

وحول تقييم فترة تشيلر فى رئاسة الحكومة لمدة ثلاث سنوات، يجيب فاروق بيلدير أحد كبار محررى صحيفة (الحرية) على هذا السؤال قائلا : " إن تشيلر امرأة عنيدة، ملتوية، كذابة، حريصة على امتلاك ماتصبو إليه نفسها، مع توق عارم الى السلطة والقيادة والاحتفاظ بالموقع الأول فى كل ميادين الحياة " .

جاء ذلك فى كتاب " السيدة ذات القناع " الذى ألفه فاروق بيلديريجى، وظهرت طبعته الأولى فى يوليو ١٩٩٨ وسرعان ماحقق رواجا كبيرا، حتى أصبح من أكثر الكتب مبيعا فى تركيا، وصدرت منه ١٩ طبعة، واعتمد المؤلف فى كتابه على ١٦٠ مقابلة مع شخصيات سياسية واقتصادية واجتماعية، بالاضافة الى الخدم وبوابى العمارات، لاستجلاء شخصية تشيلر، مبررا ذلك بأن " الناس بحاجة الى معرفة هذه المرأة عن كثب بعد أن حكمت تركيا بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٦ كرئيسة للوزراء ومارست سياسة بلاوازع وجدانى ولاضوابط ولاقواعد سياسية، من خلال ممارستها لكل الطرق الملتوية للاثراء غير المشروع وانتهاكها لكل القوانين والأعراف للوصول إليها، لهذا فقد حاولت - يقول مؤلف الكتاب - من خلال الوثائق نزع الأقنعة المزيفة عن وجه هذه الأنثى العصرية المثقفة، ذات الطموح والأطماع غير المحدودة .

وعادت تشيلر بعد انتخابات ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ وتعاونها مع نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه لتؤكد بأنها تحولت الى إنسانة شرهة متهمة بالفساد والكسب غير المشروع، بحيث أنها تبدو وكأنها مستعدة للعمل مع الشيطان من أجل مصلحتها .

وإذا كانت تشيلر قد أفلتت من عدة تحقيقات رسمية واستجوابات برلمانية حول الاتهامات الموجهة إليها بالفساد واستغلال النفوذ والتصرف بالمخصصات السرية (نحو ٥٠٠ مليون دولار) للدولة، معتمدة على ائتلافها مع حزب الرفاه وتشكيل أغلبية برلمانية (٢٩٤ نائبا من مجموع ٥٥٠ فى البرلمان) فإن معظم أفراد الحرس القديم فى

حزبها " الطريق الصحيح " راحوا يتذمرون من تصرفاتها وذيليتها لحزب الرفاه جريا وراء مصالحها الخاصة، فتوالت استقالاتهم، بل إن حسام الدين جيندوروك الرئيس المؤسس للحزب دعا صراحة الى استقالة تشيلرمن زعامة الحزب، فما كان منها إلا أن فصلته من الحزب، فقام بتشكيل حزب " تركيا الديمقراطى " عام ١٩٩٧ .

وقد وضعت قرارات مجلس الأمن القومى التركى فى ٢٨ فبراير ١٩٩٧ النقاط على الحروف حين طلبت من حكومة أربكان مكافحة الرجعية فى البلاد، أى أن يقوم أربكان المتهم بالأصولية بمكافحة نفسه، فاضطر الى تقديم استقالته فى ١٠ يونيو ١٩٩٧، غير أن القوات المسلحة وغلاة العلمانيين الذين يعتبرون أنفسهم " ورثة الأمجاد الكمالية "، لم يغفروا لتشيلر تعاونها مع " الأصولية " فدفعوا ٢٢ نائبا من حزبها الى الاستقالة، لينضموا الى حزب تركيا الديمقراطى، ففقد تحالف أربكان - تشيلرالأكثرية المطلقة فى البرلمان، وقام يلماظ بتشكيل الحكومة التركية الائتلافية الخامسة والخمسين بمساندة الأحزاب العلمانية الأربعة فى البرلمان فى ٢٤ يوليو ١٩٩٧، وحاولت تشيلر " العلمانية " من خلال الدفاع عن حق الفتيات المحجبات فى دخول الجامعات كسب أصوات ناخبى حليفها السابق حزب الرفاه، وسلفه شريكها فى المعارضة حزب الفضيلة، فى انتهازية مفضوحة تشير الى أنها من أكثر الساسة الذين مروا على تركيا ميكافيلية، فمن أجل تحقيق أهدافها يمكنها فعل أى شىء .

ملاحقات وتحقيقات

بعد دخول تشيلر الى عالم السياسة بدأت مع زوجها أوزار فى تكوين ثروة كبيرة فى تركيا والولايات المتحدة، وبحلول صيف عام ١٩٩٤ - وبعد عام واحد فى رئاسة الحكومة - بدأت ثروة تشيلروزوجها - التى قدرت بنحو ٦٠ مليون دولار- تحتل العناوين الرئيسة للصحف، فالعقارات التى لم تصرح عنها - فى إقرار ذمتها المالية - فى أمريكا أصبحت معروفة، وكان زوجها أوزاريقوم بإنشاء بعض شركات المقاولات والتجارة والتعهدات، ولكنها جميعا إما أفلست أو انتقلت إلى أشخاص آخرين، حيث تردد آنذاك أن أوزار أخذ عمولات كبيرة من الأشخاص الذين اشتروا تلك الشركات، ولكن الفرصة الكبرى حانت له عندما أصبح مديرا عاما لمصرف اسطنبول عام ١٩٨٣ بعد فوز حزب الوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال فى الانتخابات .

وفى العام التالى أعلن المصرف إفلاسه بسبب الانفتاح الجزئى لحكومة أوزال، غير أن الحقيقة تكشفت بعد ذلك، عندما تبين من خلال التحقيقات أن أوزار قامر بمدخرات المصرف فى المضاربات المالية، حيث كسب منها الشىء الكثير، لكن إعلان بنوك أخرى إفلاسها شجع أوزار على إعلان إفلاس مصرفه أيضا بحجة الانفتاح الاقتصادى، فضاعت المسئوليات ولم يعد ممكنا محاسبة أوزار على ذلك .

ومع تصاعد نجم زوجته حتى وصلت الى تولى وزارة الاقتصاد، ثم زعامة حزب الطريق الصحيح ورئاسة الحكومة، ازداد فساد أوزار ونهمه للمال، ولما شعر بالتضييق عليه نتيجة للملاحقات والتحقيقات القضائية والبرلمانية المتعددة له ولزوجته، هرب الى الولايات المتحدة، وقالت تشيلر إن زوجها ذهب الى أمريكا ليعيش هناك بسبب حملة التلطيخ التى تعرض لها، وأضافت فى مقابلة مع صحيفة الحرية : " إن زوجى أقدم على تضحية كبرى عندما أغلق أعماله قبل مغادرته، وأناشد وسائل الاعلام أن يتركوه فى حاله، حتى لاينقلب استقرار أسرتنا رأسا على عقب " !!

وكان حزب الرفاه يحقق فى ثروة تشيلر ويطرح التساؤلات حول اختفاء مبالغ كبيرة من أموال المخصصات السرية، وذلك قبل يوم واحد من تركها رئاسة الحكومة، ومع إجراء ثلاثة تحقيقات برلمانية مختلفة ضدها، أجبرت تشيلر على ترك الحكومة، وانهار الائتلاف فى ربيع ١٩٩٦ وتمكن الرفاه من جمع ملفات سميكة ضدها، وبعد الانتخابات تفاوضت معهم، ووافقت على تشكيل ائتلاف معهم لتلافى استمرار التحقيقات، وفى خريف ١٩٩٦ عثر على أحد زعماء المافيا، وقائد شرطة، وسياسى من حزب تشيلر فى سيارة واحدة بعد حادث غريب، واضطر أحد زملاء تشيلر المقربين وهو وزير الداخلية محمد اجار الى الاستقالة من منصبه، بسبب روابطه بالمافيا والقتلة الذين ينتمون للجناح اليمينى، وبدأ عدد من الساسة العاقلين فى حزب تشيلر فى مغادرة الحزب، فقالت فى إحدى حملاتها الانتخابية : " لاتتركوا شقيقاتكم يعتمدن على أناس من الأحزاب الأخرى من أجل تشكيل الحكومة، ولتظهروا لى دعما واضحا " .

وهناك عدد من الصحفيين كان يطلق عليها اسم " سيبى " وهى بالتركية تعنى " الملطخة " ووصفها فاروق بيلديريجى بأنها " بالرغم من امتلاكها الكثير من الغسيل الوسخ لنفسها، إلا أنها تملك أيضا غسيلا وسخا للساسة الآخرين، ولاتتردد فى استعماله " !!

وفى ٢٤ أبريل ١٩٩٦ وافق البرلمان التركى على مشروع قرار من حزب الرفاه بتأليف لجنة تحقيق فى تهم الفساد ضد تشيلر، بأغلبية ٢٣٢ صوتا ضد ١٧٩ صوتا، والتحقيق فى وجود صلة بين تشيلر ومخالفات تعاقدية لدى شركة الكهرباء الحكومية حين كانت تشيلر رئيسة للوزراء، وأنها تسببت فى خسائر قيمتها ٤٧ ملين دولار .

وكان الائتلاف الحاكم يضم حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماظ رئيس الوزراء، وحزب الطريق الصحيح بزعامة تشيلر، التى طبقا لصيغة الائتلاف، تتولى رئاسة الحكومة فى وقت لاحق، وتجنب يلماظ فى حينه الدفاع عن شريكته فى الائتلاف، وأوعز الى نواب حزبه أن يدلوا بأصواتهم بما تمليه عليهم ضمائرهم فى المناقشات، فى إشارة الى تصويتهم ضدها.

وجاءت مبادرة حزب الرفاه بتوجيه الاتهام الى تشيلر بالفساد وسوء استغلال منصبها، ردا على اتهام تشيلر لأربكان زعيم الحزب فى ديسمبر ١٩٩٥ بأن لديه نزعة انفصالية، عبر تقسيمه الأتراك الى مسلمين وعلمانيين، فى خضم حملته الانتخابية .

والقراءة المتأنية فى ملف تشيلر تبرز ان هذه الحملة ضدها واتهامها بالفساد لم تكن الأولى، فقد تعرضت من قبل لحملة تشكيك فى جنسيتها حين تقدم رئيس حزب العمال الشيوعى التركى بوثائق قال إن أحد العاملين بأرشيف وزارة الداخلية سربها إليه، تثبت أن تشيلرقامت بكتابة استمارة طلب الحصول على الجنسية الأمريكية، وأنها حصلت بالفعل على هذه الجنسية، على ضوء الاستمارة المقدمة الى إدارة الهجرة بالولايات المتحدة بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٧٣، وحينها نفت تشيلرالاتهامات وعضدها نفى وزارة الخارجية التركية، وجاءت العاصفة الأكثر إيلاما، عندما طلب حزب الوطن الأم المعارض الرئيسى وقتئذ فتح تحقيق برلمانى فى شأن ممتلكات تشيلر فى الولايات المتحدة، خاصة بعد أن نشرت إحدى الصحف اليومية فى أواخر يوليو ١٩٩٤ تقريرا أزاح النقاب عن هذه الممتلكات التى قدرت بنحو ٧ ملايين دولار .

وقامت الدنيا ولم تقعد، إذ عقد البرلمان التركى جلسة طارئة، تمخض عنها قرار بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق بشأن فحص الذمة المالية لجميع الساسة الذين ظهروا على الساحة منذ ١٩٨٣، أى قبل تولى تشيلر منصبها بعشر سنوات، وأدارت تشيلر معركتها بمهارة، حيث لم تنكر وجود هذه الممتلكات، لكنها أشارت الى أنها كانت نتيجة

رحلة من الكفاح والعرق، لها ولزوجها أثناء دراستهما فى الولايات المتحدة، بل ذهبت الى أن هذه الممتلكات رهن خدمة الاقتصاد الوطنى التركى، فى إشارة منها الى تبرئة ساحتها من تهمة الفساد .

ومع ذلك برزت علامات استفهام حول الكيفية التى تم بقتضاها تنامى هذه الثروة فى فترة وجيزة وبهذا الحجم خاصة أن هذه الممتلكات وفق بعض التقديرات بلغت قيمتها ٢٢ مليون دولار، رغم اعتراف تشيلر نفسها أن إجمالى ثروتها عام ١٩٧٣ كان ٢٩ ألف دولار فقط، بل أفادت مصادر اقتصادية أخرى أن ثروة تشيلر الحقيقية ربما تقترب من ٥٠ مليون دولار، ورغم أن تشيلر نجحت فى عبورنفق تلك الأزمة، لاعتبارات حزبية وسياسية عديدة، فإن الشكوك حول ذمتها المالية ظلت قائمة، وقلصت من شعبيتها .

وفى يوليو ١٩٩٧ وبعد أيام من وصوله الى السلطة، بدأ فريق مسعود يلماظ فى جمع الأدلة على فساد تشيلر، بدءا من استخدام الأموال العامة فى الانفاق على أسرتها، وانتهاء بالتجسس لصالح الحكومات الأجنبية، وقد طلب المدعى العام من إحدى المحاكم المتخصصة التحقيق فى الاتهامات التى وجهها زعيم أحد الأحزاب اليسارية الصغيرة المتطرفة حول تعاون تشيلر مع المخابرات الأمريكية (cia) وذكرت صحيفة " الجمهورية " التركية أن تشيلر كان لها اسم كودى فى (cia) هو " وردة اسطنبول " وكانت تحصل على راتب، وقد نفت السفارة الأمريكية فى أنقرة هذه المعلومات، فى حين تم استدعاء زوج تشيلر لسؤاله عن حقيقة تقديم مستندات مزورة للجنة برلمانية حول مصادرزوجته تشيلر .

ويذهب البعض الى أن تشيلر وافقت على الدخول فى ائتلاف مع زعيم حزب الرفاه نجم الين أربكان ـ رغم الاختلافات العميقة بينهما ـ لتجاهل الاتهامات التى قدمت ضدها فى البرلمان، إلا أن تصاعد ضغوط الجيش قد أطاح بالائتلاف بعد عام واحد، وزاد الأمر سوءا بعدما تبين صلة تشيلر بالفضيحة التى تورط فيها كبار رجال الشرطة الين قاموا بالتنصت على المكالمات الهاتفية لكبار المسئولين فى الجيش والمعارضة، وقد نسبت تشيلر هذه الاتهامات الى الائتلاف السابق .

ويرجع الفضل الى الاسلاميين فى تلميع صورة تشيلر وإثارة ضجة فى أوساط المعارضة العلمانية، ولكن بعد تولى يلماظ رئاسة الحكومة قام بإعادة فتح ملفات

الفساد، وتتضمن استخدام الأموال الحكومية فى تمويل حزب الطريق الصحيح الذى تتزعمه تشيلر، والتدخل فى بيع الشركات الحكومية لتحقيق مكاسب شخصية، ومن أهم الاتهامات الاتهام الذى تقدم به فكرى ساجلار عضو حزب الشعب الجمهورى حول تورط تشيلر فى تجارة الهيروين، وكان ساجلار قد أكد فى وقت سابق أنه يمتلك أدلة على استخدام يخت تشيلر الخاص لنقل المخدرات وإخفائها فى مزرعتها على بحر إيجة، وهو ما أكدته إحدى المحاكم الألمانية، مما أثار أزمة دبلوماسية بين البلدين !!

وقد تعرضت تشيلر لمحاولة اغتيال فى ١٩ أبريل ١٩٩٥ حيث اعتقلت شرطة اسطنبول ٢١ عضوا من منظمة يسارية متطرفة كانوا يخططون لاغتيالها لسياستها الاقتصادية الفاشلة واتهامات الفساد التى تلاحقها هى وزوجها، والمعتقلون أعضاء فى "الجبهة الثورية للتحرير الشعبى" وهو تنظيم غير مرخص ويدعو لحرب العصابات، وقد اعتقلوا وبحوزتهم خطط وخرائط لطرق تؤدى الى منزل تشيلر على البوسفور فى الجانب الأوروبى من اسطنبول، وكان قد قتل ثلاثة عناصر من هذه الجبهة فى أنقرة خلال عملية اقتحام لمنازلهم من قبل الشرطة فى الضاحية الغربية للعاصمة التركية .

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ نجت تشيلر من حادث كاد يودى بحياتها، عندما أوشك الباص الذى كانت على متنه على السقوط فى هوة يبلغ عمقها نحو ٦٠ مترا، وكانت تشيلر تقوم بحملة انتخابية تمهيدا للانتخابات التشريعية .

من أقوالها

- " إننى أتعامل مع جميع أعضاء الحزب بمحبة الأخت، وحنان الأم " .
- " لايمكن أن يقاوم أحد فكرة ناضجة، والفكرة السائدة هى التغيير، الشعب التركى يريد التغيير ويتوقعه . . يريد شيئًا جديدا " .
- " من المهم جدا قول الحقيقة، وعرض الوقائع، فالشعب التركى يعرف أولوياته، ويملك سعة أفق تعى الصواب والصحيح " .
- " يجب أن يكون الشعب التركى صاحب كلمة مباشرة فى القرارات التى سيتخذها " .

- " من أجل الحيلولة دون تخريب النظام الديمقراطى ، أحكمنا سيطرتنا على الموقف" .
- " حكومتى هى حكومة تركيا كلها . . وانتصارى هو انتصار لوحدة الأمة التركية، بكل مافيها، ومن على أرضها " .

الفصل العاشر

ميجاواتي سوكارنو . . . صاحبة الغيمة

"بعد دقيقة واحدة من انتهاء كلامي ، يصل خطابي إلى المتآمرين" !

اندونيسيا ... نبذة تعريفية

اقتبس اسم إندونيسيا من الكلمة اللاتينية " إندوس " وتعنى الهند، والكلمة الإغريقية " نيسوس " وتعنى جزيرة، أى أن اسمها يعنى " جزيرة الهند "، وبعد ثلاثة قرون ونصف من الاستعمار الهولندى حصلت إندونيسيا على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وهى تقع فى جنوب شرق آسيا وتضم ١٧٥٠٨ جزر، وتتكون من ٣٣ مقاطعة، وعاصمتها جاكرتا .

وتبلغ مساحة إندونيسيا ١,٩ مليون كم^2، وهى الدول الرابعة فى العالم والدولة الاسلامية الأولى من حيث عدد السكان البالغ ٢٦٢ مليون نسمة (٢٠١٥)، ٩٠ ٪ منهم مسلمون، والنسبة الباقية ما بين مسيحيين وهندوس وبوذيين، واللغة الرسمية " الاندونيسية " وهى إحدى لغات الملايو، مع استخدام الشعب لمئات من اللغات واالهجات، من أهمها الانجليزية والعربية والهولندية، ونظامها السياسى رئاسى .

ميجاواتي سوكارنو

نشأتها وشخصيتها

ولدت ميجاواتى سوكارنو فى " يوكَياكرتا " بجاكارتا العاصمة الإندونيسية فى ٢٣ يناير عام ١٩٤٧ قبل عامين من استقلال بلادها عن الاستعمار الهولندى، واسمها الكامل " دايا برماتا ميجاواتى سيتاواتى سوكارنو بوترى "، و" ميجاواتي" فى اللغة السنسكريتية تعنى " صاحبة الغيمة "، و" سوكارنو پوتري" باللغة الملايوية تعنى " ابنة سوكارنو" .

وكانت ميجاواتى ثانى طفل وأول ابنة للرئيس سوكارنو الذى نال شهرة واسعة بسبب نضاله من أجل الاستقلال كما زج به الاستعمار الهولندى فى السجن أكثر من مرة ليخرج فى النهاية منتصرا بتوليه منصب الرئاسة، حيث حكم إندونيسيا بين عامى (١٩٤٥-١٩٦٨)، ووالدتها فاطمة واتى كانت إحدى تسع زوجات تزوجهن سوكارنو، وميجاواتى تؤمن بالأرواح بشدة وبالتنجيم، وتقول أن روح والدها تزورها باستمرار، وهى فى ذلك ليست مختلفة عن الموروث التقليدى الجاوى، وخلال أول حملاتها الانتخابية الرئاسية قالت انها عندما تواجه قرارا صعبا فإنها تخلد للنوم للتشاور مع روح والدها .

ولكن الحياة الثرية التى يتميز بها كل قصر انتهت عندما وضع الجنرال سوهارتو بعد استلامه للسلطة أباها تحت الإقامة الجبرية فى منزل آخر حتى مات والدها سوكارنو عام ١٩٧٠، وكانت ميجاواتى وهى فى ذلك الوضع المنبوذ سياسيا واقتصاديا لم تكمل تعليمها الجامعى فقد اضطرت إلى أن تترك دراستها فى جامعة " باجاجاران " فى " باندونج " حيث كانت تدرس العلوم الزراعية بعد عامين من الدراسة (١٩٦٥-١٩٦٧) وذلك خلال فترة إسقاط أبيها التى دامت عدة أشهر، ولم تعد للدراسة مرة أخرى إلا بعد وفاة أبيها حيث درست علم النفس لمدة عامين فى جامعة إندونيسيا (١٩٧٠-١٩٧٢)، وكانت خلال دراستها الثانية خائفة مما يمكن أن يحدث لها ولأخواتها وإخوانها الأصغر منها بعد وفاة أبيها، حيث إن زوجها الأول وهو الطيار فى القوة الجوية " سوردينو " قد

اختفى خلال عمله فى أجواء إقليم " إريان جايا " فى شرق إندونيسيا ولم يعثر له على أثر وذلك فى عام ١٩٧٠ أيضا، ثم كان لها قصة حب مع دبلوماسى مصرى يدعى " حسن جمال أحمد حسن " وقيل إنه كان رجل أعمال أيضا، وتعد هذه نقطة غير واضحة فى حياتها، وكما يقول أحد أعوانها : " إنها لا تتحدث عن هذا الأمر أبدا " وتريد نسيانه، ويقال : إن الزواج بينهما انتهى بكارثة، ولا يعرف ماذا يعنى ذلك، وهل استمر الزواج يوما واحدا أم أسابيع أم أشهرا ..

وتزوجت فى عام ١٩٧٣ السياسى اليسارى " توفيق كيماس"، وهو الزواج الثالث لها والذى ظل مستقرا معها، ولهما ٣ أبناء - ولدان وبنت -، ويقال : إن توفيق هو الذى حركها ودفعها للسياسة محققا مَثَل " وراء كل امرأة عظيمة رجل عظيم!"، حيث يروى عنها أنها لم تكن تحب السياسة، وأما زوجها فهو شخصية معروفة بالطموح السياسى والاندفاع نحو الأعمال التجارية! (١)

ومعروف عن شخصية ميجاواتى ضعف قدرتها على مواجهة الجمهور ومخاطبة وسائل الإعلام وضعف حججها فى النقاش والجدل، فهى مثلا لم تشارك بنفسها فى الحملة الانتخابية الرئاسية التى ترشحت لها فى ٢٠٠٤، التى أوكلت مهمتها إلى "سيبام سيرايت " أحد رجالها المقربين، والذى أعلن أن الرئيسة مستعدة لحوار مفتوح مع الجمهور لعرض رؤيتها وبرنامجها الرئاسى، وقال : " هناك فهم خاطيء لشخصية الرئيسة، فهى مستعدة لعرض رؤيتها ومناقشتها فى حوار علنى ومفتوح "، وخلال سنوات حكمها الثلاث، نادرا ما أجرت حوارا مع أى من وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية، وحتى المؤتمرات الصحفية التى تجريها مع ضيوفها الرسميين، فإنها تجريها فى الحد الأدنى من الوقت والأسئلة .

صعودها السياسي

انتقلت ميجاواتى من العيش فى القصر الرئاسى بعد إجبار والدها على تسليم الرئاسة لسوهارتو عام ١٩٦٦م، وظلت تقوم بدورها كأم وربة منزل بعيداً عن الحياة العامة ولم تدخل عالم السياسة إلا بعد عشرين عاما من الإطاحة بوالدها عبر انقلاب

(١) عصام البغدادى : ميجاواتى .. سيدة الديمقراطية، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٩٦٧، بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٥ .

عسكرى قاده سوهارتو ودعمته قوى الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ عندما دخلت معترك الحياة السياسية وحازت مقعداً فى البرلمان عام ١٩٨٧م .

كانت نقطة التحول الأولى فى حياتها السياسية عام ١٩٨٧عندما دعيت من قبل قيادة الحزب الديمقراطى الإندونيسى إلى قيادة الحزب، فدخلت ميجاواتى وزوجها فى الجولة الانتخابية وفازا معا فى تلك الدورة، حيث ظلا نائبين فى البرلمان حتى عام ١٩٩٢، ولم تكن حياتهما ثرية فى البداية وظلت ميجاواتى تهتم بأعمال المنزل ورعاية الأبناء كغيرها من الأمهات، ولم تفكر فى الانتقام لأبيها، وأدى ذلك إلى اتهام المعارضة والإصلاحيين لها بأنها ظلت سلبية تجاه دورها السياسى كابنة لأول رئيس إندونيسى، ورغم ذلك فإن الجنرال والرئيس سوهارتو توجس خيفة من مقارنة الصحفيين بينه وبينها بالقول بأنهما يعكسان مثال " كورى أكوينو " زوجة المعارض الفليبينى القتيل التى قادت الشعب الفليبينى فى انتفاضته الأولى عام ١٩٨٦ لتسقط قاتل زوجها الجنرال الديكتاتور الرئيس " فيرديناند ماركوس" ؛ ولذلك وفى ظل حكم " سوهارتو " الشمولى الذى افتقد فيه أى صوت للمعارضة بحديده وناره رأى سوهارتو فى ميجاواتى أمل المعارضة له، وأنها قد تكون حقا المهددة الأولى له، ومع كل ضعف الحزب فإن سوهارتو شاهد ميجاواتى وكأنها شبح قديم يخرج من قبر والدها ! (١)

وفى عام ١٩٩٣م، تم انتخابها زعيمة للحزب الإندونيسى الديمقراطى وسطع نجمها بسرعة لتصبح رمزا للمقاومة عندما هاجمت القوات الاندونيسية مقر حزبها فى عام ١٩٩٦، الا ان الرئيس سوهارتو لم يكن مرتاحا لدورها الجديد فعزلها بقرار حكومى كبد الحكومة المزيد من الدماء والتوتر، الأمر الذى خلق منها شخصية وطنية بارزة على المسرح السياسى، وبعد رحيل سوهارتو عن السلطة عام ١٩٩٨ عادت ميجاواتى بقوة لتتزعم حزب النضال الديمقراطى وهو أحد الاحزاب الرئيسية الثلاثة فى اندونيسيا الذى استطاع الفوز بثلث مقاعد البرلمان عام ١٩٩٩ ـ متصدرا كل الأحزاب فى أول انتخابات ديمقراطية على الاطلاق فى تاريخ اندونيسيا، وان لم يحقق الاغلبية الكافية فى البرلمان لانتخابها رئيسة للبلاد .

وأعلنت ميجاواتى استعدادها لخوض معركة الرئاسة الاندونيسية فى سبتمبر

(١) المرجع السابق .

من العام نفسه، ولكن فاز بها عبدالرحمن واحد، ويبدو أن هزيمتها كانت انعكاسا لتحالف نواب الأحزاب المسلمة تأييدا لواحد، حيث لم تكن تلك الأحزاب مؤيدة لتولى سيدة رئاسة البلد الذى يشكل المسلمون أغلبيته الساحقة، وأجمع العلماء المسلمون على أن الولاية العامة (الخليفة أو الأمير العام) لا تجوز إلاّ للمسلم البالغ العاقل، وأن يكون شجاعا وعالما، وأن يكون رجلا فلا تصح إمامة المرأة للولاية العامة، ومن ناحية أخرى أضعف فرصها فى السباق الرئاسى ما روجه منافسوها حول تغطيتها على فساد والدها الراحل أحمد سوكارنو واستفادتها من حصيلة هذا الفساد .

وكان قد تم الترويج لشهادة ضمان صادرة عن بنك الاتحاد السويسرى بأن الرئيس سوكارنو أودع باسمه وباسم زوجته ٦٢٠ كيلو جراما من سبائك الذهب الخالص فى البنك المذكور بتاريخ السادس من اكتوبر ١٩٦٢، وبقيت تلك الوديعة الضخمة فى حساب الرئيس الراحل لترثها عائلته فيما بعد ولا يوجد ما يشير إلى سحب الوديعة من بنك الاتحاد السويسرى والبالغة قيمتها مع احتساب الفائدة منذ ٣٦ عاما نحو ثلاثة مليارات دولار أمريكى، وتشرف الابنة الكبرى ميجاواتى على ثروة أبيها الراحل ويشاركها ثلاثة فيها، أخوه وشقيقتان، والتزمت ميجاواتى الصمت ازاء ماضى والدها الراحل ولم تحبذ المواجهة مع سوهارتو وعائلته رغم العداء الشديد بينهما، حتى لا يفتح ملف قضية الفساد والاثراء غير المشروع لوالدها . (١)

وتم تعيين ميجاواتى نائبة للرئيس واحد، وبدأت فى طرح آرائها السياسية، فهى تؤمن بالمبادئ التى كان ينادى بها والدها أحمد سوكاونو بشأن ضرورة المحافظة على وحدة البلاد، ولم تلزم الصمت إزاء الحركات الانفصالية فى اندونيسيا، فانتقدت بشدة قرار الرئيس السابق يوسف حبيبى بالسماح بإجراء استفتاء على الاستقلال فى تيمور الشرقية، كما أيدت اتخاذ موقف متشدد من حركة الانفصال فى إقليم آتشيه، وبدأ نفوذها السياسى يتزايد فى البلاد خاصة فى ظل الأزمات والمشاكل التى برزت فى إندونيسيا وزيادة أحداث العنف الدموى بين المسلمين والمسيحيين فى مناطق متفرقة بالبلاد، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة والمطالبة الشعبية بمحاكمة الرئيس الأسبق سوهارتو وأركان حكمه بسبب تهم الفساد الموجهة ضدهم .

---

(١) صحيفة البيان الاماراتية ١ / ٦ / ٢٠٠١ .

وأجريت الانتخابات البرلمانية فى ٧ يونيو ٢٠٠١ وحصل حزب ميجاواتى " النضال الديمقراطى " على ٤٨ ٪ من الأصوات بينما حصل حزب " جولكار " الحاكم على ٢٢٪، فيما حصل حزب " النهضة القومى " والذى يتزعمه الرئيس عبد الرحمن واحد على حوالى ٢٠ ٪ فقط، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يفوز فيها حزب معارض بأغلبية الأصوات، كما أنها المرة الأولى فى إندونيسيا بل وربما فى تاريخ العالم الإسلامى المعاصر التى يعترف فيها حزب يحكم بفوز الحزب معارض فى الانتخابات، وهو ما يجعل إندونيسيا تدخل مرحلة جديدة فى تاريخها أطلق عليها الإندونيسيون " التحرير الثانى لإندونيسيا "، وهو ما جعل البعض يصفها بأنها ثالث دولة ديمقراطية فى العالم بعد الهند والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد تسلمت ميجاواتى الحكم عندما قرر مجلس الشعب الاستشارى أعلى هيئة دستورية فى البلاد - عزل الرئيس عبدالرحمن واحد بعد ٢١ شهرا من تقلده السلطة، وصوت أكثر من نصف مندوبى المجلس على عزل واحد الذى يعتبر أول رئيس منتخب ديمقراطيا، وذلك بسبب اتهامه بعدم الكفاءة والضلوع فى قضايا فساد مالى، وافتتح المجلس أولى جلسات محاكمة الرئيس واحد برئاسة رئيس المجلس " أمين رئيس "، وبموجة تصفيق قوية رحب الأعضاء بقدوم المرشحة للرئاسة " ميجاواتى سوكارنو بوترى " التى قدمت لابسة الزى الجاوى بلون بنفسجى وابتسامات عريضة تظهر فرحها بخلافة الرئيس واحد فى ٢٣ يوليو ٢٠٠١، لتكون أول سيدة تتقلد منصب رئاسة اندونيسيا، ولتكون الرئيسة الخامسة للبلاد، ودعمت الادارة الأمريكية ميجاواتى فى معركة الانتخابات بفضل شعبيتها، ونظرا لزواجها من رجل أعمال حاصل على الجنسية الأمريكية .

وللمرة الأولى منذ استقلال اندونيسيا فى عام ١٩٤٥، تجرى الانتخابات الرئاسية بشكل مباشر عام ٢٠٠٤، بعيدا عن المساومات وصفقات الأحزاب السياسية، والتى ساعدت على إطالة حكم الرئيس السابق سوهارتو من أواسط الستينيات وحتى أواخر التسعينيات، أما فى هذه الانتخابات، وبعد ست سنوات على بدء ما يسمى بعهد الإصلاح السياسى، فإن انتخاب رئيس البلاد يجرى من خلال الشعب نفسه، الذى اختار قبل ثلاثة شهور سلطة تشريعية يتميز توزيعها بالتعقيد، من المستوى المركزى وحتى الإقليمى والمحلى، مما أتاح الفرصة لنواب البرلمان لتحمل مسئولية محاسبة الحكومة المقبلة بدون

أن تتكرر صورة العلاقة السابقة بين الرئيس والنواب الذين كانوا يختارونه بأنفسهم، وقد تنافس فى ساحة السباق الرئاسى خمسة مرشحين، هم الرئيسة ميجاواتى سوكارنو، ونائب الرئيسة حمزة هاس، والجنرال السابق ويرانتو، والجنرال المتقاعد سوسيلو ممبانج يودويونو، ورئيس مجلس الشعب الاستشارى أمين رئيس .

وإضعافا لفرص ميجاواتى فى الاحتفاظ بمنصبها، وانتقاما من ميجاواتى التى حلت محل رئيس جمعيتهم فى الرئاسة، أصدر علماء دين إندونيسيون ينتمون لجمعية نهضة العلماء فتوى تحرم على الناخبين التصويت لامرأة فى انتخابات ٥ يوليو ٢٠٠٤، وفى تبريره للفتوى قال أحد العلماء الذين أصدروها، وهو أنور إسكندر: " لم يعد منع المرأة من تولى مناصب فى السلطة موضع جدل، فهو (أى المنع) مقبول من مجموع العلماء "، لكن رئيس جمعية نهضة العلماء الجديد " هاشم موزادى " قال: إن أسبابا سياسية أملت هذه الفتوى، مشيرا إلى وجود انقسامات عميقة فى صفوف الجمعية .

وقد اتسمت الانتخابات بدرجة عالية من النزاهة والحيدة، وكانت الرئيسة ميجاواتى سوكارنو قد دعت جميع المرشحين ومؤيديهم لضمان إجراء الانتخابات وعملية فرز الأصوات فى جو سلمى، واعتبرت أن نجاح هذه الانتخابات بهدوء وسلام سيكون نموذجا لدول أخرى تمر حاليا بفترة تحول إلى الديمقراطية، وعاشت جاكرتا ساعات من الهدوء لم تعتد عليه، ولم تشهد شوارعها ما يشير إلى أنها تشهد أول انتخابات رئاسية مباشرة منذ استقلال البلاد قبل ٦٠ عاما، بسبب العدد الهائل من مراكز الاقتراع التى وزعت على كل الأحياء السكنية، والذى بلغ أكثر من نصف مليون مركز، لذلك لم تشهد هذه المراكز ازدحاما يضطر المقترعين للانتظار فى صفوف كما هى العادة فى الأجواء الانتخابية، لا سيما أن عدد الناخبين وصل حينها إلى أكثر من ١٥٠ مليون مواطن يحق لهم الاقتراع ..

وجاءت انسيابية عملية الاقتراع وخلوها من أى أحداث عنف أو حوادث تشوب ديمقراطيتها، امتدادا طبيعيا لمسار الحملة الانتخابية التى استغرقت شهرا سارت فيه بكل سلاسة ودون وقوع ما يمكن أن يعكر ما يستحق أن يسمى العرس الديمقراطى الذى عاشته إندونيسيا بعد ثمانى سنوات من انهيار عهد عسكرى دكتاتورى صارم هيمن على البلاد أكثر من ثلاثة عقود، واقتصرت المنافسة الحقيقية فى المعركة الانتخابية الرئاسية على الرئيسة ميجاواتى سوكارنو ووزير الأمن السابق الجنرال " سوسيلو بامبانج يودويونو"

والذى حظى بشعبية كبيرة بين الجماهير لاقتناعهم بأنه سياسى نظيف اليد، لم تلحق به أى شبهة فساد، وهو فى الوقت نفسه قوى الشخصية، وعسكرى حازم، ويعتقدون أن البلاد بحاجة لمثل هذا الرئيس، كما تربطه بالولايات المتحدة علاقات قوية، وقد فاز فعلا بنسبة ٦٠ ٪، مقابل ٣٩ ٪ لميجاواتى .[١]

وفى الانتخابات الرئاسية التالية فى يوليو ٢٠٠٩ استطاع " يوديونو" الفوز بنفس نسبة انتخابات ٢٠٠٤، ولم يكن فوز الرئيس يودويونو ٥٩ عاما موضع شك، ومع ذلك فقد رفضت ميجاواتى الاعتراف بهزيمتها، معتبرة أن الانتخابات شابتها مخالفات، وبدأت الولاية الثانية للرئيس يودويونو فى أكتوبر ٢٠٠٩ لتستمر خمس سنوات .

وفى مايو ٢٠١٤ فاز الحزب الديمقراطى الإندونيسى للنضال، الذى تتزعمه الرئيسة الاندونيسية السابقة ميجاواتى سوكارنو، بأعلى نسبة من أصوات الناخبين الذين شاركوا فى الانتخابات البرلمانية، حيث حصل الحزب على المركز الأول بين مختلف الأحزاب بنسبة ١٩ ٪ من إجمالى الأصوات، وجاء حزب " جولكار" فى المركز الثانى بنسبة ١٥ ٪، وفى المركز الثالث حزب " جيريندرا " أى إندونيسيا الكبرى، وهو حزب الجنرال السابق ومرشح الرئاسة " برابوو سوبيانتو".

وقد أهلها فوز حزبها فى الانتخابات البرلمانية لأن تدعم أحد أعضاء حزبها وهو حاكم العاصمة جاكرتا " جوكو ويدودو " الملقب بـ " جوكوى " فى انتخابات الرئاسة التى جرت فى التاسع من يوليو، ليفوز بها بنسبة ٥٣٪ من الأصوات، مقابل ٤٧ ٪ لخصمه الجنرال العسكرى السابق " برابويو سوبيانتو "، وعين الرئيس الجديد رئيسة حزبه ميجاواتى سوكارنو وزيرة رفيعة المستوى، وهو أحد اختيارات مجلس الوزراء العديدة التى تعكس تأثيرها، وكان العديد من تعيينات ويدودو الوزارية تحمل بصمة ميجاواتى، ولكن شهر العسل مع الرئيس لم يستمر كثيرا، ففى أبريل ٢٠١٥، أى بعد أقل من تسعة أشهر على انتخابه أطلقت ميجاواتى هجوما على ويدودو، ومع أنها لم تسمه بالاسم، إلا أنها قالت : " إن الدستور يلزم الرؤساء باتباع ما يقوله حزبهم "، وحذرت من " الخونة الذين طعنوها مرارا فى الظهر" !

(١) مجلة العصر الالكترونية، بتصرف، رابط :

http://alasr.me/articles/view/5499

تقييم أدائها فى الحكم

أدت ميجاواتى سوكارنو اليمين الدستورية رئيسة لإندونيسيا أمام البرلمان الاندونيسى فى جلسة تاريخية فى يوليو ٢٠٠١، وقالت إن المرحلة المقبلة من العمل لن تكون سهلة، وبدأت بعقد لقاءات مع القادة السياسيين والأمنيين للبلاد، واختارت معظم وزراء حكومتها وكان من الغريب ألا يكون من بينهم إلا قلة من أعضاء حزبها، لتصدق فى تصريحاتها أثناء مداولات مجلس الشعب الاستشارى فى مسألة توليها الرئاسة، حين أوضحت : " لن يكون هناك الكثير من كوادر الحزب الديمقراطى الاندونيسى فى الحكومة" .

وبعد تسلمها مقاليد السلط، سعت ميجاواتى للتقرب من تيارين رئيسين فى البلاد، هما التيار الإسلامى، والوسط المقرب من الرئيس الأسبق سوهارتو، فقد اختارت ميجاواتى شخصية إسلامية بارزة نائبا لها، وهو حمزة حاس، الذى ينتمى لجمعية نهضة العلماء، والتى تضم ٤٠ مليون شخص فى عضويتها، وكانت العلاقات بين جمعية نهضة العلماء وحزب النضال الديمقراطى الاندونيسى قد توترت بعد أن حلت ميجاواتى فى منصب رئاسة الجمهورية محل رئيس الجمعية السابق عبدالرحمن واحد، وعلى الرغم من أن " حاس " قد وصل لهذا المنصب عبر مجلس الشعب الاستشارى، إلا أنه كان واضحا منذ البدء أنه خيار ميجاواتى .

وبعد أقل من عام على بداية عهدها، قامت ميجاواتى بتعيين الجنرال " اندريانوتو سوتارتو " قائدا للقوات المسلحة، وهو كان رئيس أركان سابق للجيش وحارسا شخصيا للرئيس سوهارتو، وكان يتولى قيادة الحرس الرئاسى عندما أطيح بسوهارتو .

وكانت من أهم المسؤوليات والمهام على مائدتها عقب توليها سدة الحكم هو التعامل مع الاقاليم الانفصالية المتمردة وكيفية تهدئتها، وإصلاح الاقتصاد المتداعى، ولم يكن فى ماضيها السياسى الكثير مما يشير الى قدرتها على مواجهة ذلك، صمتها المعهود الذى طبع شخصيتها ترك الكثيرين يتساءلون عما اذا كانت ببساطة تفتقر للقدرة على القيام بذلك، فقد كانت أثناء توليها منصب نائبة الرئيس عرضة للانتقاد لصمتها ازاء القضايا الكبرى، ولكن بالنسبة لآخرين فإن أسلوبها المحسوب بعد زعيمين يفتقران للكفاءة يشير إلى منطقية فى التعامل طالما تاقوا اليها، كما انها تتمتع بشعبية كبيرة بين

الجماهير، وبالنسبة للبعض فإن هذا عامل مهم يشير إلى تغير مقبول، وقال مسودى رؤوف المحلل الأكاديمى السياسى فى جامعة اندونيسيا : " أعتقد ان إندونيسيا ستصبح فى حالة أفضل لأن ما نحتاجه ليس رئيسا عبقريا.. بل شخصا يستمع لنصيحة الاخرين، هذه صفة واضحة أكثر من أى شيء آخر فى ميجاواتى " ..

وبالنسبة للأقاليم ذات النزعة الانفصالية، لم تخف ميجاواتى اقتناعها بان إندونيسيا المكونة من مجموعة جزر لا يمكن أن يكون لها سوى قيادة سياسية واحدة، وأنها ترفض حتى النظام الاتحادى، وهذا رأى يتفق مع فكرة الجيش عن الامة الموحدة، لكنه لا يتوافق مع آراء أقاليم غنية مثل آتشيه واريانا جايا التى تضم حركات انفصالية مسلحة، وحول العلاقة بين الدولة والجماعات الإسلامية، يمكن تلمس درجة كبيرة من الحذر فى مقاربة حكومة الرئيسة ميجاواتى للعلاقة مع هذه الجماعات بكافة أطيافها، وربما يعود ذلك جزئيا إلى الطابع المتسامح لغالبية هذه الجماعات .(١)

وكانت قدرة ميجاواتى ضعيفة فى التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الانسان والفساد المستشرية فى البلاد منذ عقود، وكثيرا ما أثرت على علاقات إندونيسيا ببقية دول العالم، لأن مصيرها فى يد الاحزاب والجيش، فعندما تتحدث عن حقوق الانسان فهى تمس الجيش، وعندما تتحدث عن الفساد فهى تمسك بخناق حزب جولكار، لذلك خضعت لصفقات تتضمن عدم المساس بهذه القضايا، فاذا غضبوا قد يصبح مصيرها ما آل إليه الرئيس السابق واحد، كما أن حزب جولكار الذى أبقى على حكم سوهارتو الطويل للبلاد هو ثانى أكبر حزب بعد حزب ميجاواتى .

وعندما تولت ميغاواتى الرئاسة فى ٢٠٠١، ورثت اقتصاداً ضعيفاً جداً، فقد ظل الناتج المحلى الاجمالى دون مستوى الذروة الذى بلغه قبل الازمة المالية فى ١٩٩٦، وتوترت العلاقات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتحاد المانحين، وكانت البلاد تسعى للحصول على المزيد من إعفاءت لديون من دائنى نادى باريس ونادى لندن بدلاً من جدولتها، وتم تعليق الاصلاحات الضرورية بسبب الصراع على السلطة بين الرئيس واحد والبرلمان، ومنذ ذلك الحين، كانت الانعطافة كبيرة، ذلك ان المستشارين الاقتصاديين الذين عينتهم ميجاواتى كانوا من التكنوقراط أكثر من كونهم من السياسيين .

---

(١) الشرق الأوسط ٢٥ يوليو ٢٠٠١، العدد ٨٢٧٥، بتصرف .

وقد ارتقى أداء مستشاريها الاقتصاديين إلى مستوى التوقعات فى العديد من النواحى الأساسية، فأطلق عليهم سريعاً وصف " فريق الاحلام" ، حيث قاموا بتهيئة الحلبة لعملية تحول ناجحة خلال ٢٠٠٤ انطلاقاً من تمويل صندوق النقد الدولى لميزان المدفوعات وتخفيف الديون، وهذه الخطوة كانت مؤشراً على نهاية الانتعاش من الأزمة المالية فى ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ والعودة إلى علاقات طبيعية مع مصادر رسمية وخاصة للتمويل الخارجى .

ولكن رغم ذلك ثمة تقويمات متباينة لأداء الرئيسة ميجاواتى، وهى فى العام الأخير من ولايتها، وبخاصة من جهة مسار البلاد الاقتصادى، وحالة السلم الأهلى، فاقتصاديا، ربما أمكن القول إن إندونيسيا هى الدولة الوحيدة فى جنوب شرق آسيا التى لم تتمكن من العودة إلى المستوى التنموى الذى كانت عليه قبل أزمة انهيار العملة فى العام ١٩٩٧ ، أو لنقل لم تتمكن من العودة قريبا من ذلك المستوى، ولا أدل على هذا من التظاهرات التى صاحبت الانتخابات الرئاسية فى يوليو ٢٠٠٤ ، حيث تزامن إعلان أسماء المرشحين المؤهلين مع تظاهرات طلابية شهدتها معظم المدن إندونيسيا الكبرى، حيث طالب المتظاهرون، وعلى رأسهم حركة الطلبة المسلمين الإندونيسيين، بفرض القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، ومحاكمة سوهارتو على جرائمه بحق الشعب، وكانت هذه المظاهرات بمثابة رسالة إلى المرشحين للرئاسة، بأن الشارع سيسقط أى نظام يسيء استخدام السلطة، وهذه التظاهرات تشير فى جوهرها إلى فشل ميجاواتى فى معالجة هذه الملفات خلال فترة حكمها .

وفى خطابها الرئاسى الأخير الذى لم تتطرق فيه إلى الاعتراف بهزيمتها ديمقراطيا امام منافسها – مدير الامن السابق – اعتذرت اعتذارا بالغا من شعبها قبل أن تغادر موقع الرئاسة الذى وصلته بدوت انتخابات ديمقراطية لتغادره وفق أصول اللعبة الديمقراطية الحديثة فى إندونيسيا، وبالتأكيد لم يكن يخطر بذهنها أن تكون فى أحد الايام بمنصب الرئيس و لم تحلم يوما بالوصول للرئاسة فى إندونيسيا، وتمنت لو اقتصرت حياتها على العناية بأسرتها من مأكل وملبس ومشرب، ولكن زوجها الثالث دفعها للحياة السياسية وترك المطبخ والنزول إلى ملعب السياسة [١] .

وفى محاولة منها لتبرير بعض إخفاقاتها قالت ميجاواتى فى أبريل ٢٠١٤ : إنها

(١) عصام البغدادى : ميجاواتى .. سيدة الديمقراطية،مرجع سابق .

كانت موضع مراقبة الاستخبارات بسبب نشاطها المعارض، ونقلت صحيفة " كومباس" اليومية الاندونيسية عن ميجاواتى قولها: " تم تعيين ضابط استخبارات للاستماع إلى خطبى "، وأضافت : " بعد دقيقة واحدة من انتهاء كلامى، يصل خطابى إلى المتآمرين"، وقالت ميجاواتى إنها لم تبال بالتجسس عليها، وتابعت : " آمل أن يفهم ذلك كزعيم"، فى إشارة واضحة إلى الرئيس سوسيلو بامبانج يودويونو .

ودليلا على ضحالة ثقافتها السياسية وضعف وعيها بالمجتمع الدولى، حاز زعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون على جائزة " سوكارنو للحنكة السياسية العالمية " لتوافر مؤهلات رجل الدولة به، بحسب تقرير نشرته صحيفة الإندبندنت البريطانية، فى ٤ أغسطس ٢٠١٥، وهذه الجائزة أسستها ومنحتها ميجاواتى سوكارنو، والتى قالت : "سنقدم الجائزة إلى الرئيس كيم جونج أون، لأنه كان ثابتا فى تنفيذ المثل والقيم التى تعلمها من والده القائد العظيم كيم ايل سونج، وهى محاربة الإمبريالية " ! .

الفصل الحادى عشر

ينجلوك شينا وترا . . .

ميراث الأخ

"لها جسم امرأة، لكنها تفكر كرجل" !

تايلاند ... نبذة تعريفية

تايلند، ورسميا مملكة تايلند، وتعنى (أرض الأحرار)، المعروفة سابقا باسم " مملكة سيام "، وقد كان هذا الاسم الرسمى للبلاد حتى تاريخ ١١ مايو ١٩٤٩، وهى دولة تقع فى جنوب شرق آسيا فى، وتنقسم إداريا الى ٧٥ محافظة، وعاصمتها بانكوك، ومساحتها ٥١٣ ألف كم٢، واللغة الرسمية فى البلاد هى التايلاندية .

ويبلغ عدد سكان تايلاند ٦٩ مليونا (٢٠١٥)، حوالى ٧٥ ٪ منهم تايلانديون عرقيا، و ١٤٪ تايلانديين صينيين، و ٥ ٪ من الملايو، وأقليات أخرى، والدين الرئيسى هو البوذية التى يعتنقها نحو ٩٤ ٪ من السكان، و ٥ ٪ يدينون بالاسلام، بينما تتواجد أقليتان صغيرتان هندوسية ومسيحية، والنظام السياسى ملكى دستورى منذ ثورة عام ١٩٣٢ التى أنهت حكم الملكية المطلقة.

ينجلوك شيناواترا

نشأتها وصعودها السياسى

" ينجلوك شيناواترا " .. ولدت فى ٢١ يونيو (١٩٦٧) ، هى أصغر أشقائها التسعة، عائلتها ثرية، منشغلة بالعمل السياسى، شغل والدها منصب عضو البرلمان عن مقاطعة " شيانج ماى " ، حيث نشأت وحصلت على شهادة جامعية فى إدارة الأعمال، من كلية العلوم السياسية والإدارة العامة (١٩٨٨) ، ثم استكملت دراستها العليا بجامعة ولاية كنتاكى بالولايات المتحدة، حيث حصلت على ماجستير فى نظم المعلومات الإدارية.

بعد إنهاء دراستها العليا، وعلى مدى العشرين عاما التالية كانت ينجلوك تتقدم خطوة خطوة، سنتتبعها[(١)] حتى وصولها إلى سدة السلطة، فرغم ثراء عائلتها وامتلاكها شركات عدة تعمل بالمجال العقارى والاتصالات، فإنها فضّلت بدء حياتها من " الصفر "؛ فعملت متدربة فى قسم المبيعات بشركة " دليل شيناوترا " ، التى أسستها شركة الاتصالات الدولية AT&T ، وتدرجت فى المناصب حتى تولت مهمة مدير العمليات بالشركة، وفى عام ١٩٩٤ عملت شيناوترا بطموحها على تطوير مجال أعمال عائلتها، وأدركت أهمية الإعلام وتأثيره، فأسست شركة " رينبوا ميديا " ، وبعدها بأعوام انتقلت لتولى مسؤولية أكبر استثمارات عائلتها، وهى شركة AIS للهاتف النقال، بعد نجاح شقيقها تاكسين فى الانتخابات البرلمانية وتقلده منصب رئيس الوزراء .

وعلى الرغم من أن تنقلها بين عدد من الوظائف والشركات أكسبها خبرات كبيرة، فإنه كان له تأثيره المختلف فيها بعد ذلك بأعوام، عندما تعرضت للمساءلة القانونية، والتحقيقات التى فرضتها السلطة العسكرية التى أطاحت بحكم شقيقها، وشكّلت وقتها لجنة لفحص أرباح الشركات التى كانت تحت رئاستها، واتهمتها بإجراء معاملات كاذبة، والتلاعب بأسعار الأسهم فى البورصة، والتهرب من ضرائب الدخل، بينما دافعت هى عن نفسها، مؤكدة أنها وعائلتها " ضحية الاضطهاد السياسى " ، وبالفعل لم يصدر

(١) سعد الصالح : رئيسة وزراء تايلاند الجميلة.. هل سحرت أوباما؟!، مجلة سيدتى، الأحد ٠٣-١١-٢٠١٣، بتصرف .

بحقها أية أحكام قضائية .

كانت ينجلوك شيناوترا مع أول موعد للاختبار السياسى عام (٢٠٠٨)، بعد حلّ حزب " سلطة الشعب الحاكم " وحظر أعضاء مجلسه التنفيذى من ممارسة النشاط السياسى، إلا أن أعضاء آخرين بالحزب شكلوا حزباً جديداً اسمه " بويا تاى " أى (من أجل التايلنديين)، وعرض عليها تولى رئاسته، إلا أنها رفضت، مؤكدة رغبتها التفرغ فى إدارة الشركات، وعدم تحمسها لدخول معترك السياسة، ومع الإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة عام (٢٠١١) ؛ بسبب تزايد احتجاجات "أصحاب القمصان الحمراء" فى شوارع العاصمة " بانكوك "، نسبة إلى لون القمصان التى يلبسها مؤيدو شقيقها رئيس الوزراء السابق فى المظاهرات، وفى ظل هذا الاحتقان فى الأجواء السياسية، أعاد رئيس الحزب " يويخوث" على ينجلوك طلب تولى القيادة والاستعداد للانتخابات، لكنها رفضت مجدداً، ولم تتنازل عن رأيها، إلا بعد لقاء مطول عقده معها السياسى المخضرم " تشاليرم يوبامرنج"، الذى يحظى بثقة واحترام عائلتها، وأقنعها بضرورة الانضمام للمجلس التنفيذى للحزب، وخوض الانتخابات البرلمانية نهاية العام .

ورغم عدم تحمسها للعمل السياسى، فإنها أثبتت من الوهلة الأولى أنها " كاريزما"، قادرة على التأثير فى الآخرين، وتمتلك "ملكة " الإقناع، وأذهلت كل مساعديها خلال أولى جولاتها الانتخابية بمقاطعة "باثوم ثان"؛ عندما أطلقت صيحات قوية تطالب باحترام الحريات، وإنجاز مصالحة وطنية، ودعت إلى إصدار عفو عام عن جميع المتهمين فى الأحداث ذات الدوافع السياسية التى وقعت منذ عام (٢٠٠٦)، وإيقاف حملات المطاردة العسكرية، وعلى الرغم من الحماس الكبير الذى لاقته أولى جولاتها، فإنها فتحت نيران المعارضة عليها سريعاً ؛ إذ اتهمت بأنها "تدس السم فى العسل" وتطالب بالعفو العام ؛ حتى يتهرب شقيقها من حكم قضائى بإعادة ٤٦ مليار باهت (العملة التايلاندية)، اتهم بالاستيلاء عليها خلال فترة رئاسته للوزراء، وبدا واضحاً أنها ستكون موضع " تصفية حسابات " قديمة بين شقيقها وخصومه .

فرضت شخصية ينجلوك نفسها على هذه المرحلة، واستعانت بخبراتها الإدارية والاقتصادية، التى تحسب المخاطر فى كل خطوة تقدم عليها، فعملت على الاستعانة بطاقم من الأكاديميين والمتخصصين، ووضعوا برنامجها الانتخابى القوى الذى أطلقت

عليه " رؤية ٢٠٢٠ للقضاء على الفقر "، وتعهدت فيه بتخفيض الضريبة على الدخل، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتحسين السياسات الزراعية، وتقديم قروض للمزارعين، وتوفير خدمات الواى فاى مجاناً بالأماكن العام، إضافة إلى تبنيها استراتيجية علمية طموحة لتنمية التعليم، من أهم ركائزها توفير جهاز كمبيوتر لوحى لكل تلميذ، وحققت ينجلوك فوزاً غير متوقع فى الانتخابات ؛ إذ قادت حزبها لنصر كبير بأغلبية المقاعد فى البرلمان، وهو أمر لم يشهده البرلمان سوى مرة واحدة فقط طوال تاريخه .

عندما علم المعلمون الذين كانوا يدرسون لينجلوك خلال المرحلة الثانوية أنها أصبحت أول سيدة تتولى منصب رئاسة الوزراء فى تايلاند، انتابهم القلق، تقول " براباييورن تانغسانتورنكان "، التى كانت تدرسها مادة الرياضيات : " كانت طالبة محبوبة ومؤدبة للغاية وشديدة الإنصات ومثابرة، لكنها لم تبد أى أمارات على تحليها بصفات القيادة، فمن المعروف أن المشتغلين بالسياسة دائما ما يحلو لهم الدخول فى مناقشات، أما ينجلوك فلم ترفع يدها مرة واحدة خلال شرح الدروس لتعلق على مسألة معينة، كما لم تناقش المدرسين أبدا فى أى أمر "، وتصف براباييورن ينجلوك بأنها " ومع تمتعها بجاذبية التصوير وبهاء الطلة فى بلد يحتفل بالجمال ويقدره، جرى الثناء عليها، وقيل إنها سوف يكون لها تأثير كبير على البلاد عندما تولت مقاليد السلطة فى أغسطس (٢٠١١)..

ولطالما صرحت ينجلوك بأن تايلاند تحتاج إلى غريزة التعاطف والتسامح التى تتمتع بها المرأة، خاصة بعد الأحداث المأساوية التى شهدتها البلاد عندما قُتل أكثر من ٩٠ شخصا خلال مداهمة قوات الجيش للاحتجاجات فى شوارع بانكوك عام (٢٠١٠)، يقول " نيدهى إيسونج "، المؤرخ البارز: "إن شغل امرأة لمنصب رئاسة الوزراء فى تايلاند ينطوى على الكثير من المميزات والكثير من العيوب أيضا "، ويضيف نيدهى أنه جرى انتقاد ينجلوك من حيث أنها غير مؤهلة لذلك المنصب، بيد أنه وفى بلد دائما ما تتعاطف فيه مع الطرف المستضعف، فقد ارتدت الكثير من تلك الانتقادات على أصحابها، مشيرا إلى أن " ينغلوك تستخدم طبيعتها الأنثوية فى كسب الدعم من العامة عندما تتعرض لانتقادات شديدة ووقحة"، ورغم ذلك، بدت مرشحة غير محتملة لاحتلال عرين الأسد فى الساحة السياسية التايلاندية، ذلك الذى كان دائما محجوزا للرجال والذى لم يخل

يوما من المكائد وألاعيب العسكر وكذلك الطعنات التى تأتى من الظهر .[(١)]

قبل بضعة أسابيع فقط من توليها رئاسة الحكومة، كان كثير من التايلنديين لا يكادون يسمعون بينجلوك، ومع ذلك قررت أن تخوض الحملة الانتخابية لحزب " بويا تاى"، واستطاعت بشخصيتها الجذابة وبوعودها بإحياء السياسات الشعبية التى تبناها أخوها سابقا أن تقود الحزب إلى فوز كبير فى مطلع يوليو (٢٠١١)، وشارك ٤٠ حزبا فى انتخابات انحصرت فيها المنافسة بين الحزب الديمقراطى (أقدم أحزاب البلاد، إذ يمارس السياسة منذ ٦٥ سنة) والذى فاز بـ١٦١ مقعدا، فيما فاز حزب بينجلوك " بويا تاى " المعارض المدعوم أساسا من الفقراء ومن الريفيين بـ٢٦٣ مقعدا، من مقاعد البرلمان الخمسمائة، فيما فازت عشرات الأحزاب الأخرى بباقى المقاعد الـ٧٦، بنسبة مشاركة قدرت بـ٧٤٪، حسب ما أعلنت عنه لجنة الانتخابات .

وأقر رئيس الوزراء التايلندى " أبهيسيت فيجاجيفا " بهزيمة حزبه الديمقراطى الحاكم، وقال إن " النتيجة واضحة "، وهنأ ينجلوك بالفوز، واستقال من رئاسة حزبه، فيما أكدت ينجلوك قدرتها على تجسيد وعودها الانتخابية بعد فوز ساحق منحها أغلبيةً برلمانية، وتعهد الجيش باحترامه، حيث إن فوز بويا تاى الساحق قلل فرص تدخل الجيش الذى قاد أو حاول أن يقود ١٨ انقلابا خلال العقود السبعة الماضية، ومن دبى - حيث يعيش- استبعد شقيق ينجلوك رئيس الوزراء التايلندى السابق تاكسين شيناواترا حصول انقلاب فى المدى القريب، وأكد ثقته بأن تسود العدالة، لأن " الأمور تتغير فى تايلند"، وفعلا تعهد وزير الدفاع " براويت وونغسوان " باحترام النتائج قائلا " أطمئنكم بأن الجيش لا يرغب فى الخروج عن دوره المحدد له " .

وفى إجراء متوقع، جرى انتخاب ينجلوك رئيسة لوزراء تايلاند بعد نحو شهر من فوز حزبها، فى ٥ أغسطس، بعد أن فازت بـ٢٩٦ صوتا فى مجلس النواب، وقد صوت ٣ نواب ضدها، فى حين امتنع ١٩٧ نائبا عن التصويت، لتدشن بذلك بنجلوك بذلك عودة أنصار شقيقها رئيس الوزراء السابق، الذى أطاح به الجيش فى انقلاب عسكرى عام ٢٠٠٦، إلى الحكم، ولتصبح أول سيدة تتولى المنصب، وأصغر رئيس وزراء فى تايلاند؛ إذ لم تتجاوز وقتها الـ ٤٥ عاماً.

---

(١) توماس فولر : رئيسة وزراء تايلاند تواجه إشكاليات القيادة القديمة والحديثة، الشرق الأوسط ١٣ ديسمبر ٢٠١٣ العدد ١٢٧٩٩، بتصرف.

حاولت ينجلوك أن تقدم للرأى العام عن نفسها صورة المرأة المستقلة بقرارها عن أخيها الذى يعيش فى دبى، ووصفها ذات مرة بأنها " نسخته الأصلية "، وعندما اتهمها خصومها بعد الفوز بأنها تهيئ لعفو عن أخيها يرفع عنه الملاحقات ليستطيع العودة إلى تايلند، قالت إن حزبها ليست له سياسة للعفو، وستتخذ لجانٌ مستقلة القرار، مع عدم وجود ترتيبات خاصة بشخص واحد فقط، ليس هناك شك فى أن ينجلوك كانت المحفز لانتصار " بويا تاى "، وأنها كانت بديلة مقنعة لشقيقها " تاكسين "، كما يقول روبرتو إيريرو ليم المحلل فى مجموعة أوراسيا، لكنه يستدرك قائلا السؤال الأكبر : ما هى خطط ينجلوك فيما يتعلق بشقيقها شيناواترا، الذى يحظى بتأييد كثير من الفقراء (وكثير منهم اتخذ القمصان الحمر رمزا) الذى يعتبرونه أول رئيس وزراء نظر إليهم فعلا بعين العطف، وتحول بذلك إلى خصم لأنصار الملكية ونخب العاصمة والجيش. .

وعلى الرغم من أن ٤٥ ٪ من نساء تايلند يتقلدن مناصب مسؤوليات إدارية رفيعة (وهى أعلى نسبة فى العالم)، فإن أمامهن فى السياسة شوطا طويلا، إذ إنهن فى انتخابات ٢٠٠٧ لم يُمنَحن إلا ١٣٪ من مقاعد البرلمان الخمسمائة، وتنتقد ناشطات نسويات كثيرات ينجلوك، ويذكرّن بأن كلمة حقوق المرأة لم ترد إطلاقا على لسانها فى حملتها الانتخابية، وقالت " سوتادا ميكرونغرونكول "، مديرة معهد يعنى بشؤون التنمية فى تايلند : " كيف لى أن أفخر بفوزها، الجميع يعرف أن السبب هو تاكسين، قارنوها بـ " أونج سان سو تشى " فى ميانمار التى ناضلت لعشرين عاما ولم تصبح بعد رئيسة وزراء "، فيما قالت " آربابورن سومريت " : جامعة " شيانج ماى ": ربما كان لها (لينجلوك) جسم امرأة، لكنها تفكر كرجل، ولا أعتقد أنها ستفعل شيئا خارقا من أجل النساء" .(١)

تقييم أدائها فى الحكم

كان فوز" ينجلوك شيناواترا " برئاسة الحكومة، وهو المنصب التنفيذى الأول فى البلاد، كأول امرأة تصل إلى قمة السلطة فى بلادها، بمثابة تحد حقيقى لمدى قدرتها على إنهاء أزمة مستمرة منذ ست سنوات، تخللتها احتجاجاتٌ وقمع عسكرى وهوة متزايدة بين الأغنياء والفقراء، ولم تكد تبدأ ممارسة صلاحياتها حتى واجهتها العديد من التحديات .

---

(١) نهال وصفى : ينغلوك شيناواترا.. طموحُ امرأة وظلُ رجل، ٥ يوليو ٢٠١١، على الرابط :
http://www.arabsolaa.com/articles/view/16129

ميراث الأخ .. واتهامات بتزوير الانتخابات :

استهلت المعارضة الهجوم على رئيسة الوزراء الجديدة مبكرا، فبعد بضعة أيام فقط من إعلان فوز حزبها بالانتخابات، واجهت ينجلوك اتهاماً بشراء أصوات الناخبين بأطباق من المعكرونة، وقامت لجنة الانتخابات بالتحقيق فى اتهامها بانتهاك قانون الانتخابات، حين طبخت المعكرونة ووزعتها على الناخبين فى مركز انتخابى فى ٣١ مايو ٢٠١١، فى مقاطعة " ناخون راتشاسيما "، وقال أمين عام اللجنة "سوثيبول ثاويتشايكارن " ان نتائج التحقيق فى القضية، أظهرت أن رئيسة وزراء البلاد لم تقصد طبخ المعكرونة لإعطائها للناخبين بهدف الحصول على دعمهم لأن بائعة المعكرونة كانت موجودة قبل وصولها، وهى سألتها قبل ذلك إذا كانت تسمح لها بمساعدتها. (١)

وتبع هذا الاتهام اتهام آخر، بوصمها بأنها " مجرد سيدة جميلة" دخلت عالم السياسة مصادفة، وفاقدة للخبرة السياسية، وتعيش على ميراث شعبية شقيقها الأكبر الملياردير رجل الأعمال " تاكسين شيناواترا " رئيس الحكومة الأسبق، وأنها تعمل بالوكالة عنه، وأنها تخطط لعودته للبلاد، ليستفيد من عفو يصدره البرلمان، لينهى ملاحقات بحقه ظلت مفتوحة منذ أطاح به الجيش من رئاسة الحكومة .

ففى منتصف نوفمبر (٢٠١١)، اقترحت الحكومة مشروع قرار يقضى بمنح تاكسين العفو وإسقاط الحكم القضائى الصادر بحقه، وذكرت الصحف أن مشروع القرار المقترح تمت الموافقة عليه فى اجتماع مغلق لمجلس الوزراء، لم تحضره رئيسة الحكومة شقيقة تاكسين، التى تؤدى زيارة لضحايا الفيضانات، وكان مشروع القرار الذى يحتاج إلى تصديق البرلمان، يقضى بالعفو على المحكومين ممن تجاوزت أعمارهم ٦٠ عاما، ويواجهون عقوبات بالسجن أقل من ثلاث سنوات، وهو ما ينطبق على تاكسين البالغ حينها ٦٢ عاما، ويواجه عقوبة السجن لمدة عامين بسبب إساءة استخدام السلطة حين كان رئيسا للوزراء فى ٢٠٠٣، وفر من البلاد فى ٢٠٠٨ قبل أسابيع من صدور الحكم القاضى بسجنه .(٢)

ومع هذا الهجوم المباغت من المعارضة على مشروع القرار، نفى تاكسين من مقر

(١) صحيفة " بانكوك بوست " التايلاندية ١٠ يوليو ٢٠١١ .

(٢) صحيفة " بانكوك بوست " التايلاندية ١٥ نوفمبر ٢٠١١ .

إقامته فى دبى، أن شقيقته تسعى لاستفادته منه والعفو عنه، وقال إنه لا يستعجل العودة، وسينتظر اللحظة المناسبة لفعل ذلك، فـ" إذا كانت عودتى ستسبب المشاكل، فلن أعود الآن، يجب أن أكون جزءا من الحل لا مشكلة " .

وكان تاكسين الذى تولى منصب رئيس الوزراء بين عامى (٢٠٠١ - ٢٠٠٦)، أجبر على التخلى عن السلطة فى انقلاب عسكرى أبيض عام ٢٠٠٦، انتقل بعده للإقامة فى إمارة دبى، لتجنب تقديمه للمحاكمة فى تايلاند بتهمة الفساد، وأدانت محكمة تايلاندية رئيس الوزراء المقال، والذى أنتخب مرتين، والمالك السابق لنادى "مانشستر سيتي"، فى قضية شراء أراضى، وانتهاك قانون يحظر على الوزراء، أو زوجاتهم، الدخول فى صفقات مع أجهزة حكومية، كما اتهمت السلطات التايلاندية، زوجته " بوجاما " - ٥١ عاماً - باستغلال نفوذ زوجها السياسى لشراء أراض من مؤسسة حكومية بأسعار تقل بواقع الثلث عن قيمتها الفعلية .

حرب الكوارث الطبيعية .. والكاريكاتير :

توالت التحديات أمام ينجلوك فى بداية توليها السلطة، فقد كان عليها مواجهة كوارث الطبيعة أيضا ؛ عندما ضربت البلاد أسوأ موجة فيضانات، بعد توليها المنصب بأسابيع عدة فقط، وهى الأزمة التى أدارتها بكفاءة، ولفتت الانتباه إلى قدراتها ؛ عندما شكّلت هيئة مركزية للإغاثة، مع قيامها بجولات ميدانية على الأماكن المنكوبة ؛ لتقف بنفسها على حجم الخسائر، وعلى كمية المساعدات التى يحتاج إليها كل إقليم، وعندما تصدرت صورها الصحف المحلية والعالمية وهى تطهو بأحد مراكز الإيواء، وتشرف بنفسها على عمليات الإغاثة، أعطى ذلك انطباعاً بأنها " تعرف ماذا تفعل "، والأهم هو تقديم نفسها بشكل قوى، وكـ " نِد " للمؤسسة العسكرية النافذة فى بلدها، والتى سبق وأطاحت بشقيقها فى انقلاب ٢٠٠٦، ورفضت ينجلوك الاستجابة لدعوات جنرالات نافذين بضرورة إعلان حالة الطوارئ لمواجهة آثار الفيضانات ؛ لأن ذلك كان سيمنح الجيش سلطات واسعة، وفضّلت الاستفادة من قانون الوقاية من الكوارث الصادر عام ٢٠٠٦ ؛ حتى تمسك بزمام الأمور مبكراً..

ورغم كفاءتها تلك، فإن ينجلوك استمرت فى مواجهة معارضة شديدة، منها الخاص بطبيعة زخم الحياة السياسية والاقتصادية فى تايلاند، والبعض منها عائد

للأوضاع المتوترة بين العرقيات جنوب البلاد، وجزء منها عائد لميراث عائلتها السياسى، خاصة أن خصوم شقيقها مازالوا يحاربونه فى شخصها، أما أهم المعارك التى لم تخطر لينجلوك على بال، فكانت حرب الكاريكاتير التى شنها عليها منذ توليها السلطة، الفنان "شاى راشاوات" رسام الكاريكاتير، فى إحدى الصحف المحلية الواسعة الانتشار، وتسببت فى تقدمها بشكوى قضائية ضده تتهمه فيها بالسبّ والقذف، بعدما تجاوز حدود النقد البنّاء، وتسببت هذه الدعوى فى اندلاع نقاش حول حرية التعبير، ودفعت مجموعة من قراصنة الإنترنت إلى مهاجمة الموقع الرسمى للحكومة، والاستيلاء عليه لساعات، موجهين شتائم وسباباً لرئيسة الوزراء، واضعين لافتة كبرى يطالعها كل من يدخل إلى الموقع كتب عليها : " أعرف أنى أسوأ رئيسة وزراء فى تاريخ تايلاند " ..

وأثبتت ينجلوك من موقف تلو الآخر أنها قادرة على تولى قيادة السفينة وسط الأمواج العاصفة ، ولم يهدأ حولها الجدل، عندما فجرت مفاجأة من العيار الثقيل، بعد عامين فقط لها فى السلطة، بعد إجرائها التعديل الوزارى الخامس على وزارتها، والذى أجرت خلاله ١٨ تغييرا وزارياً، والأهم أنها احتفظت لنفسها بمنصب وزير الدفاع ؛ لتصبح بذلك أول آسيوية تتولى المنصبين . (١)

وقد تعرضت ينجلوك لمواقف مؤسفة ومفاجئة خارجة عن إرادتها، ولكن المعارضة المتربصة بها استغلتها ضدها، فبعد بضعة أسابيع فقط من وصولها لسدة الحكم، وفى مطلع أكتوبر (٢٠١١)، اخترق أحد القراصنة الحساب الشخصى لها على موقع تويتر الإلكترونى لتبادل الرسائل النصية، ما أثار تساؤلاً بشأن قدرتها على الدفاع عن بلادها، فى ظل عدم قدرتها على تأمين حسابها على هذا الموقع، وتكررت هذه الواقعة مرة ثانية فى ٢٢ يناير (٢٠١٤)، حين تمكن قراصنة من وضع شتائم موجهة إلى رئيسة الوزراء على موقع رسمى للحكومة، ونشروا صورة لها تبدو فيها مسرورة، وكتبوا إلى جانبها " أنا معتوهة وأعرف أنى أسوأ رئيسة وزراء فى تاريخ تايلاند " !

وبعد أقل من شهرين فقط من واقعة القرصنة الأولى، وفى آخر نوفمبر (٢٠١١)، أعلنت المتحدثة باسم الحكومة التايلاندية " تيتيما شيسانج " أن رئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا، نُقلت إلى أحد مستشفيات العاصمة بانكوك، بعد إصابتها بـ " تسمم غذائى "،

---

(١) سعد الصالح : مرجع سابق، بتصرف .

لم توضح مصدره على الفور، مما أدى إلى تغيبها عن اجتماع دورى للحكومة، وقالت المعارضة إذا كانت رئيسة الحكومة عاجزة عن حماية نفسها من التسمم، فماذا ستفعل بالشعب ؟!

قضية المسلمين فى جنوب البلاد :

تكالبت التحديات أمام رئيسة الوزراء ينجلوك شيناوترا فى وقت واحد، ففضلا عن الاتهامات التى تلاحقها بخضوعها لهيمنة شقيقها رئيس الوزراء السابق، وتحالف أحزاب المعارضة ضدها، وكذلك انضمام الكوارث الطبيعية وموجة الفيضانات، فقد كانت قضية المسلمين فى جنوب البلاد تؤرقها أيضا، وسعت إلى وضع حد لها، لا سيما أنها أسفرت عن مصرع ما يزيد على خمسة آلاف شخص منذ عام ٢٠٠٤، جراء انتفاضة فى عدة أقاليم فى جنوب البلاد ذات أغلبية مسلمة تزيد عن ٨٠ ٪، وهى " باتانى " و" يالا " و" ناراثيفات " و" ساتون " و" سونكخلا "، وتخضع لقانون الطوارئ فى هذا البلد الذى تقطنه أغلبية بوذية .

وطالبت ينجلوك خلال زيارة العاصمة الماليزية كوالالمبور فى مارس (٢٠١٣) الحكومة الماليزية المساعدة فى التوسط لإيجاد حل لمعالجة التوتر فى تلك الأقاليم التى كانت قبل ضمها إلى تايلاند، مطلع القرن العشرين، سلطنة دينية مستقلة، كان اسمها "سلطنة سيام"، وذات ارتباط بماليزيا، وفى ٢٨ من الشهر ذاته وقعت الحكومة التايلندية للمرة الأولى اتفاقا تاريخياً مع المجموعة المسلحة الرئيسية فى جنوب البلاد ذى الأغلبية المسلمة، وهى جبهة الثورة الوطنية " باريسان ريفولوسى ناسيونال " الإسلامية المطالبة بحكم ذاتى فى الجنوب، وجرى توقيع الاتفاق فى كوالالمبور، بحضور ممثلين عن الحكومة التايلندية وعن المسلحين الذين مثلهم مسؤول العلاقات الخارجية حسن الطيب، إضافة إلى وزير الخارجية الماليزى، بما يفتح الطريق أمام أول محادثات سلام رسمية .

وجاء الاتفاق عقب تصعيد للعنف فى الأشهر القليلة الماضية فى جنوب تايلاند، وأشار رئيس مجلس الأمن الوطنى التايلندى ورئيس وفد الحكومة فى المفاوضات " بارادورن باتاناتابوت " إلى أن المفاوضات فى مرحلتها اللاحقة ستستغرق وقتا طويلا، مؤكدا أن الهدف هو الوصول لحالة من الثقة المتبادلة والعلاقات الجيدة مع الثوار، معربا عن ثقته بأن العنف سينحسر فى نهاية المطاف وسط مباحثات السلام، وتطالب

الجبهة الحكومة بحكم ذاتى فى جنوب البلاد، والاعتراف بالجبهة الوطنية كحركة تحرير لإقليم فطانى، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، إضافة للمطالبة بالسماح للمجموعات الأخرى بالمشاركة فى المحادثات، ودعوة منظمة التعاون الإسلامى لحضور جلسات التفاوض، واعتبار ماليزيا وسيطا بين الطرفين .

وكانت ينجلوك تأمل فى أن تسمح هذه المفاوضات بخفض العنف، لكن المواجهات المسلحة لم تتوقف، حيث اعترض الثوار المسلمون فى الجنوب على استمرار التمييز الحكومى ضد سكان المالاى المسلمين، وواصلت ينجلوك مساعيها لإيجاد حل للقضية، فالتقت اكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمه التعاون الاسلامى، فى ٧ يوليو (٢٠١٣) فى اسطنبول، وأكدت خلال زياره رسمية لتركيا رغبة حكومتها فى إيجاد حلول سلمية لمشاكل المسلمين فى الجنوب، والحصول على دعم المنظمة فى هذا الاطار .

وحث أوغلو رئيسة وزراء تايلاند على " تسريع عمليه تدابير بناء الثقة الراهنة مع مسلمى الجنوب، ومعالجه الاسباب الجذرية لهذه المشكلة، من خلال نهج شامل يعتمد على تمكين سكان الأقاليم الجنوبية من تولى المسؤولية على شؤونهم الداخلية، عبر نظام يسمح للسكان بممارسه خصوصياتهم الثقافية واللغوية وإداره مواردهم الطبيعية، فى ظل احترام تام لدستور البلاد ولسلامه اراضيها " .

صراع «القمصان الحمر» ومعارضى ينجلوك :

فى مايو (٢٠١٢)، جددت الحكومة طرح مشروع القرار المثير للجدل، والذى يقول المناوئون لرئيسة الوزراء ينجلوك إنه يستهدف تبرئة شقيقها تاكسين رئيس الوزراء السابق من جرائمه الماضية، لكى يعود إلى تايلند وإعادة ٤٦ مليار باهت (١,٥ مليار دولار) من أصوله المصادرة، الأمر الذى أثار مظاهرات حاشدة عرقل خلالها المتظاهرون عمل البرلمان لوقف إصدار هذا التشريع .

وتزامن ذلك مع حلول الذكرى السنوية الثانية لحملة دموية صارمة شنتها الحكومة السابقة ضد مظاهرات " ذوى القمصان الحمر" المناصرين لتاكسين فى أبريل ومايو (٢٠١٠)، أسفرت عن مقتل ٩٢ شخصا على الأقل وإصابة نحو ألفين آخرين، الذين كانوايطالبون باستقالة حكومة رئيس الوزراء آنذاك " أبهيسيت فيجاجيفا "، واحتفالا بهذه الذكرى، واحتجاجا على محاولات الاطاحة بشقيقته من الحكم، وفى تظاهرات

موازية، احتل عشرات الآلاف منهم شوارع العاصمة بانكوك، وأغلقت منطقة التسوق الفندقية الراقية عند تقاطع طرق " راتشابراسونغ " أمام حركة السير، حيث انتشر ما يقدر بنحو ٥٠ ألف شخص من أصحاب القمصان الحمر فى الحى .

وأصبحت " القمصان الحمر" رمزا لحزب " الجبهة المتحدة للديمقراطية ضد الدكتاتورية "، وارتبطت حركة الشوارع برئيس الوزراء السابق الهارب " تاكسين شيناواترا "، وقالت رئيسة الحزب " تيدا تافورنسيت " : نريد إظهار أن أفراد القمصان الحمر لم يختفوا، ما زالت القمصان الحمر موجودة وسيحاربون لإيجاد الحقيقة " .

وألقى تاكسين بثقله للحيلولة دون ما قال إنه مساع من معارضيه للإطاحة بالحكومة الحالية، ودعا أنصاره إلى معارضة الإطاحة بالحكومة التى تترأسها شقيقته، وذلك فى مواجهة احتجاجات خصومه وخصومها السياسيين، وقال لعشرات الآلاف من أنصاره عبر دائرة تلفزيونية إن " عملية سرقة الشعب بدأت مجددا "، وأدان تلك الاحتجاجات التى تسببت فى عرقلة مناقشة تشريعية بشأن مشروعات قوانين المصالحة وقرار المحكمة الدستورية بتعليق التصويت على تعديلات الميثاق .

تصاعد الاحتجاجات المطالبة باستقالة الحكومة :

بعد مرور عامين ونصف العام على توليها منصب رئاسة الوزراء، وجدت ينجلوك نفسها مطالبة بمصارعة العديد من المفاهيم والمدارك، فبينما تخوض قتالا شديدا من أجل البقاء فى الساحة السياسية، فقد نالت قسطا من السخرية من قبل المعارضة فى البرلمان، حيث جرى وصفها بأنها " غير ذكية "، كما جرى التهكم عليها فى الأغانى التى رددها عشرات الآلاف من المحتجين، الذين احتشدوا فى شوارع طوال عدة أسابيع لمطالبتها بالتنحى عن السلطة .

وخلال لقائها مع الصحافيين، بدت ينجلوك هادئة، ووصفت المطالب التى اقترحها المحتجون، الذين حاصروا مكتبها وطالبوا بأن يتولى " مجلس للشعب " غير منتخب إدارة البلاد، بأنها غير قابلة للتطبيق على " أرض الواقع "، وقد أيد كثير من الباحثين فى تايلاند وجهة نظر ينغلوك، غير أن المكان الذى جرى فيه اللقاء مع الصحافيين، وهو قاعدة للقوات الجوية على أطراف بانكوك، كان يشير بوضوح إلى موقف ينجلوك المزعزع، وقد هدد المحتجون، الذين احتلوا مبنى وزارة المالية ونظموا اعتصاما أمام

أبواب مكتبها " بالقبض عليها "، وهو ما يظهر بوضوح الحصانة التى يتمتع بها هؤلاء، وكذلك عدم رغبة أو عدم قدرة ينجلوك على القبض عليهم ..

وقد جرى إلغاء لقاء مع الصحافيين فى أوائل ديسمبر (٢٠١٣)، حيث قال مساعدو ينغلوك إن المكان غير آمن بالمرة، وقد قضت ينغلوك لمدة أسبوع فى التنقل بين الأماكن المختلفة بشكل يومي، وعلق " تيرات راتانسفى "، المتحدث الرسمى باسم الحكومة، على عملية التنقل تلك بقوله: " يجب علينا أن نذهب إلى أماكن تحتوى على الكثير من المخارج"، وتساءل مناصروها ما إذا كانت طريقة تعاملها المتساهلة مع المحتجين ستنجح أم أنها ستقوض سلطة الدولة، لا سيما مع ترحيب قوات الأمن بدخول المتظاهرين إلى مقر المؤسسات الحكومية فى محاولة منها للتهدئة من غضبهم، وانهارت رئيسة الوزراء على الهواء مباشرة فى لقاء تلفزيونى عندما واصل المحتجون الضغط لخلعها من منصبها رغم عرضها إجراء انتخابات مبكرة .[١]

شبح الانقلاب العسكرى يطل برأسه مجددا :

حاصر المتظاهرون ضد حكم ينجلوك مقر الحزب الحاكم، كما اقتحموا مجمع مقر الجيش الوطنى فى العاصمة بانكوك فى ٢٩ نوفمبر (٢٠١٣)، وطالبوا المؤسسة العسكرية بدعم تحركاتهم، موجهين رسالة إلى قائد الجيش حثوا فيها القادة العسكريين على اتخاذ موقف من الأزمة السياسية العاصفة بالبلاد، وتحديد الجهة التى يقفون إلى جانبها، وهتف أحد قادة المتظاهرين : " نريد أن نبرهن للجيش أن الشعب قوى وشجاع "، مضيفا : " لكننا لا نريد انقلابا عسكريا " .

وخيمت أجواء من المخاوف فى البلاد من تدخل الجيش لإنهاء الأزمة السياسية فى البلاد، وربما وقوع انقلاب عسكرى جديد، على خلفية تصاعد الاحتجاجات المناهضة والمؤيدة لرئيسة الوزراء ينجلوك شيناوترا، وخاصة فى ظل الخلفية التاريخية الطويلة فى البلاد لتدخلات الجيش، على مدى نحو ثلاثة أراع القرن، حيث نفذ ١٨ انقلاباً ناجحاً أو فاشلاً بين عامى (١٩٣٢ - ٢٠٠)، ولكنه خلال السنوات الأخيرة بقى فى ثكناته مراقبا للأوضاع السياسية التى عادت للتفجر مرة أخرى خلال عام (٢٠١٣)، ما جدد مخاوف تدخل الجيش الذى اعتاد عقب الانقلابات على إلغاء نشاط الأحزاب والمجالس

---

(١) توماس فولر : مرجع سابق .

المنتخبة، وكذلك تغيير مجلس الوزراء وتعطيل الدستور، ليقوم ببعض الإجراءات ذات الشكل الديمقراطى، التى كانت فى الحقيقة مجرد واجهة للحكم العسكري.

ولكن الحكومة حاولت طمأنة الرأى العام، حيث أكد وزير التعليم التايلاندى " شاتورون شيزينغ " [١] أنه لا يعتقد أن الانقلاب العسكرى أضحى وشيكاً " وأشار إلى أنه لا يبدو أن الجيش يساند المتظاهرين، وإن كانت الحكومة تحتاج لإعادة بناء الثقة مع مواطنيها فى النظام البرلمانى، إلا أن فقدان المواطنين التايلانديين الثقة بالحكومة وبالأحزاب الائتلافية، لا يعنى بتاتاً أنهم يريدون إسقاط الحكومة أو تغيير النظام فى البلاد، بيد أن الوزير استدرك بأن حدوث انقلاب إذا كان أمرا مستبعدا، إلا أنه أكد أنه تبعاً لخبرته بأن الانقلابات العسكرية قد تحصل فى أى وقت !

كما حاولت ينجلوك بنفسها تبديد هذه المخاوف، حيث أكدت أن الجيش وضع نفسه فى موضع الحياد، وهو يريد سبيلا سلميا للخروج، وعبرت عن ثقتها فى أن الجيش لن يقدم على القيام بانقلاب عسكرى كما فعل مع شقيقها فى عام ٢٠٠٦، وهو ما أدى إلى معاناة تايلاند من حالة من الاضطرابات السياسية على فترات متقطعة طوال سبعة أعوام، وقالت ينجلوك عن الانقلاب العسكرى : "لا أعتقد أن الجيش سيقوم بذلك مجددا ".

وتجاوب الجيش مع توقعات وأمنيات ينجلوك، ففى خضم التطورات، حث القائد الأعلى للقوات المسلحة التايلندية " تاناساك باتيماباكورن " طرفى الأزمة على تسوية خلافاتهما، وقال : " العلاقة بين الحكومة والجيش طبيعية .. ينبغى أن نحترم القانون والنظام، وأنا شخصياً أحترم القانون، وأحترم جميع الأطراف، وأطالبها بأن تلتقى وتجرى محادثات لإيجاد حل"، وقال قائد سلاح البحرية إن القادة العسكريين فى البلاد متفقون على أن الوضع السياسى يعود إلى حالته العادية، ويستبعدون احتمال حدوث انقلاب، وأبلغ الأميرال " نارونج بيباتناساى " الصحافيين، بعد اجتماع لكبار القادة العسكريين، أن " الجميع متفقون على أن القوات المسلحة لن تقوم بدور رئيس فى هذا الوضع، ولن يكون هناك انقلاب، لأننا نعتقد بأن التوتر ينحسر، وأن كل شيء سيعود إلى حالته العادية قريباً جداً ". [٢]

(١) فى حديث لإذاعة بى بى سى، الخميس ٢٨ نوفمبر٢٠١٣ .

(٢) رويترز، الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠١٣ .

ينجلوك ترفض التنحى وتنجو من حجب الثقة :

فى مطلع نوفمبر (٢٠١٣) عاد الحزب الحاكم لدفع مجلس النواب للموافقة على مشروع قانون العفو المثير للجدل، والذى ينظر إليه على نطاق واسع على أنه يفيد شقيق ينجلوك رئيس الوزراء السابق الهارب تاكسين شيناواترا، وبعد أقل من أسبوع، ألغت رئيسة الوزراء مشروع القانون ، وقالت إنها تخشى أن يكون للمظاهرات الشعبية المتزايدة المناهضة له تأثير سلبى على البلاد.

ورغم ذلك، تواصلت المظاهرات طوال هذا الشهر، واقتحم المتظاهرون مقرّى وزارتى الخارجية والمالية مطالبين بتنحى رئيسة الوزراء، كما أمام مقر العلاقات العامة التابع لجهاز رئاسة الوزراء، الذى يدار منه الإعلام الرسمى، وبدأ المتظاهرون احتجاجهم بهتاف " ارحلوا " عندما وصلوا إلى مكاتب حكومية وقواعد عسكرية وبحرية وقنوات تلفزيون رسمية .

وقامت الشرطة بخطوة مفاجئة، حيث أزالت الحواجز والأسلاك الشائكة، معلنة عن ترحيبها بدخول المتظاهرين لمقرها، وجاءت هذه الخطوة لتنفيس غضب المتظاهرين، ولتجنب نشوب مزيد من الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين، وعدم الوقوف فى طريق المحتجين الذين يحاولون الدخول إلى مقر الشرطة بالعاصمة، والذى يعد هدفاً رئيسياً للمظاهرات التى تسعى للإطاحة بحكومة رئيسة الوزراء .

ورغم نجاح المعارضة فى حشد تظاهرات ضخمة ضد رئيسة الوزراء للمطالبة باستقالتها، إلا إنها أخفقت فى سحب الثقة منها فى البرلمان، حيث نجت ينجلوك من اقتراع بسحب الثقة منها فى اليوم التالى لهذه المظاهرات، نظرا للأغلبية المريحة التى يتمتع بها حزبها فى البرلمان، وكانت ينجلوك بحاجة إلى ٢٤٦ صوتا من إجمالى عدد أصوات مجلس النواب البالغ ٤٩٢ لتنجو من حجب الثقة، وقد حصلت على ٢٩٧ صوتا مقابل ١٣٤ ضدها، لأن حزبها وشركاءه فى الائتلاف يشغلون ٢٩٩ مقعدا، الأمر الذى أفشل محاولة حجب الثقة عنها .

وقالت ينجلوك – فى كلمة بثها التلفزيو ن ـ بعد تخطيها بسهولة الاقتراع بحجب الثقة – إن احتلال المتظاهرين للمبانى الحكومية يهدد استقرار البلاد، وأن حكومتها

تتعامل مع الوضع بطريقة سلمية، لكن هذا لا يعنى أنها لا تستطيع فرض القانون للحفاظ على السلام والاستقرار، وعرضت على المتظاهرين وقف تحركهم فى مقابل إجراء حوار معهم لأن حكومتها - كما قالت - تريد تجنب المواجهة وترغب فى التعاون مع كل الأطراف لإيجاد حل .

ولكن " سوتيب تاونغسوبان "، زعيم حركة الاحتجاج المناهضة للحكومة، أسقط خيار التحاور مع الحكومة، وقال مخاطبا المحتجين " لا مفاوضات بعد الآن "، وطالب رئيسة الوزراء بالتنحى عن منصبها، فيما استبعدت هى إجراء انتخابات مبكرة لإنهاء الأزمة فى البلاد، وقالت : " البلاد ليست هادئة بما فيه الكفاية لإجراء انتخابات مبكرة لمواجهة الأزمة الحالية "، وأضافت : " يمكن أن أقوم بأى شيء من أجل إسعاد الناس، أنا مستعدة للقيام بذلك .. لكن بصفتى رئيسة للوزراء، ما يمكن أن أقوم به يجب أن يكون متوافقا مع الدستور " .

حل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة مبكرة :

ورغم رفض رئيسة الوزراء الدعوة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، إلا إنها تحت ضغط الاحتجاجات المتواصلة، أعلنت فى ٩ / ١٢ / ٢٠١٣ عن حل البرلمان الذى يتمتع فيه الائتلاف الحاكم الداعم لها بأغلبية مريحة، ودعت لانتخابات عامة سريعة، معربة عن رغبتها بإعادة الحكم إلى الشعب، ووافق الملك " بوميبول أدولياديج "، باعتباره رئيس الدولة، على حل البرلمان، وحدد يوم الثانى من فبراير (٢٠١٤) موعدا لإجراء الانتخابات .

وناشدت رئيسة الوزراء ينجلوك شيناوترا المتظاهرين المعارضين للحكومة، مغادرة الشوارع، وتأييد إجراء انتخابات مبكرة، ولفتت إلى أن الحكومة ستستقيل، ولكنها ستظل برئاستها مستمرة فى السلطة لتصريف الأعمال، إلى حين إجراء الانتخابات العامة، وتشكيل حكومة جديدة، لكن زعماء المحتجين طالبوها بالتنحى خلال ٢٤ ساعة، فقالت : " تراجعت إلى النقطة التى لا أعرف عندها أن أتراجع أكثر"، وامتلأت عيناها بالدموع وهى تتحدث قبل أن تتمالك نفسها بسرعة، كاشفة عن لمحة من المشاعر التى تراكمت نتيجة لأسابيع من الاحتجاجات .

وأعلنت المعارضة، مقاطعتها للانتخابات المبكرة التى اقترحتها رئيسة الوزراء،

كمخرج للأزمة السياسية، خوفاً من عودة حلفائها ثانية، نتيجة لتمتعهم بشعبية واسعة، ورغم ذلك أعلنت رئيسة الوزراء يوم الاربعاء ٢٥ ديسمبر (٢٠١٣) عن خطة لتشكيل مجلس مستقل يقوم بالإصلاحات، وذلك فى سياق مساعيها لتهدئة المحتجين المطالبين باستقالتها، ونصت الخطة على أن يضم المجلس ٤٩٩ عضوا من الشخصيات البارزة، تختارهم مجموعة أوسع تتألف من ألفى فرد، وعلى المجلس أن يبحث فى إصلاح النظام السياسى فى البلاد، وقالت رئيسة الوزراء فى خطاب بثه التلفزيون المحلى إن خطة تشكيل هذا المجلس يمكن تنفيذها سريعا، والحكومة لن تتدخل فى أعماله، وجاء فى خطابها : " هذا المجلس ليس هيئة حكومية، وسيعمل بشكل مستقل ولن تطغى أو تؤثر عليه الحكومة " .

وفى ٢١ يناير (٢٠١٤)، أعلنت الحكومة التايلاندية حالة الطوارئ فى العاصمة بانكوك والمقاطعات المحيطة بها، وطالبت رئيسة الوزراء المحتجين بالقبول بتسوية الأزمة عن طريق صناديق الاقتراع فى الانتخابات العامة المزمع إجراؤها بعد عشرة أيام، ولكن الأمور تفاقمت إثر محاولة اغتيال " كوانتشاى برايبانا "، وهو أحد زعماء حركة " القمصان الحمر " المؤيدة للحكومة، جيث أصيب بجروح فى إطلاق نار فى بلدة بشمال شرق البلاد، وقالت الشرطة إنه هجوم بدافع سياسى .

ورغم ذلك، جرت الانتخابات فى موعدها ٢ فبراير (٢٠١٤)، مع مقاطعة المعارضة لها، والتى لم تكتفِ بذلك، بل عمدت إلى عرقلة عملية الاقتراع، ودعا زعيم الاحتجاج "سوتيب سوبان" إلِى إغلاق سلمى للطرق، ومنع المتظاهرون الذى ينفذون حركة احتجاج منذ ثلاثة أشهر، الناخبين من التصويت فى عشرات المراكز فى الاقتراع التشريعى الذى قاطعته المعارضة .

ولكن المحكمة الدستورية فى تايلاند، قضت ببطلان الانتخابات، بسبب عدم إجراء التصويت فى جميع الدوائر على مستوى البلاد فى نفس اليوم، حيث قاطع الحزب الديمقراطى الانتخابات التى لم يتم إجراءها فى ٢٨ دائرة من إجمالى ٣٧٥، وصوت ٦ من أعضاء هيئة المحلفين لصالح قرار بطلان الانتخابات، مقابل معارضة ثلاثة أعضاء، وقال " بيمون ثامبيتاكبونج " المتحدث باسم المحكمة : " لم يتم إجراء الانتخابات فى أنحاء البلاد فى نفس التوقيت، وهذا مخالف للدستور "، والدوائر التى لم تجر بها الانتخابات

تقع جميعها فى المناطق الجنوبية من البلاد، والتى تعد قاعدة القوة الرئيسية للحزب الديمقراطى، ولم يتم تسجيل مرشحين فى خضم احتجاجات حاشدة ضد الحكومة .

انتصار ينجلوك فى انتخابات مجلس الشيوخ :

فى ظل غياب المجلس النيابى، بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التى جرت فى الثانى من فبراير ٢٠١٤، بسبب الاضطرابات التى سببها المتظاهرون، وحكم المحكمة الدستورية بإلغائها، أصبح مجلس الشيوخ يمثل السلطة التشريعية، فدعت ينجلوك الحكومة إلى إجراء انتخابات لهذا المجلس الذى يعد هيئة غير حزبية بشكل مباشر، ويتألف من ١٥٠ مقعدا، يجرى انتخاب ٧٧ عضوا منهم، وكل منهم يمثل واحدة من المناطق الـ٧٧ فى تايلاند، أما الباقون ومجموعهم ٧٣ فهم معينون .

وجرت الانتخابات فى ٣٠ مارس (٢٠١٤)، ولم يمنع متظاهرو المعارضة الذين عرقلوا الانتخابات التشريعية، انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ، حيث أدركوا أن البلاد تعانى فراغا تشريعيا، كما أنهم تطلعوا إلى تحقيق أغلبية فى هذا المجلس، لكنهم قاموا بعرض للقوة فى تظاهرة شارك فيها عشرات الآلاف من المحتجين فى بانكوك للمطالبة باستقالة ينجلوك التى تقاوم ضغوط الاحتجاجات التى دخلت شهرها الخامس .

وكان يمكن أن يعجل مجلس الشيوخ إذا هيمن عليه سياسيون مناهضون للحكومة من رحيلها، لا سيما وأن نظام مجلس الشيوخ يمنع الحزب الحاكم من الاعتماد، كما فى الاقتراع التشريعى، على خزان الاصوات المؤيدة له فى شمال وشمال شرق البلاد، حيث يعيش غالبية السكان، ولكن فوز أغلبية مؤيدة للحكومة برئاسة ينجلوك داخل المجلس رغم ذلك، تجاوزت بقليل نسبة ٥٠ ٪، جاء كنبأ مبشر لرئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا، حيث لن يكون بإمكان المجلس الوصول للنسبة اللازمة لعزلها من منصبها، وهى ثلاثة أخماس الأصوات .

وبعد أن أصيبت المعارضة بخيبة أمل من نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ، واصلت حشد أنصارها للتظاهر فى الشوارع، وقالت ينجلوك : " إن أفضل طريقة لتايلاند هى إجراء حوار، أيا كانت الأمور التى نختلف حولها فإن صراعات الماضى يمكن حلها بالحوار"، ودعت الحكومة، من جهة أخرى، الشرطة إلى توقيف قادة المتظاهرين الذين هددوا بـ "القبض" على رئيسة الوزراء ووزرائها .

وكان القائد الرئيس للتحرك ضد رئيسة الحكومة هو "سوتيبثوجسوبان" الذى كان قد صدرت بحقه مذكرة توقيف فى بداية ديسمبر ٢٠١٣ بتهمة العصيان واتهامات بالقتل لدوره فى قمع متظاهرين مؤيدين لرئيس الوزراء السابق ثاكسين فى ربيع ٢٠١٠، لكن الشرطة لم تحاول توقيفه، مما ألقى بظلال من الشك حول تجاوب مؤسسات الدولة مع رئيسة الحكومة !

التحقيق مع ينجلوك فى اتهامات بالفساد :

فى ١٦ يناير (٢٠١٤)، واجهت رئيسة الوزراء ينجلوك شيناوترا اضطرابات قانونية جديدة، بعدما أعلنت لجنة لمكافحة الفساد فى البلاد أنها ستحقق فى تعاملها مع سياسة مثيرة للجدل بشأن الأرز، كما صوت القضاة بالإجماع على اتهامها بسوء استغلال منصب رئاسة للوزراء لإقالة رئيس مجلس الأمن الوطنى السابق " ثاويل بلينسرى "، وقضوا بعودته إلى منصبه، وقالت ينجلوك : " أنا أنكر هذه المزاعم، لم أنتهك أية قوانين، ولم أحقق أى مصلحة مقابل هذا التعيين "، ويضاف هذا التهديد القانونى إلى الضغوط المكثفة ضد حكومتها بالتنحى، مع استمرار مسيرات المحتجين المطالبين بإقالتها فى أنحاء العاصمة، ما يشكل ضربة جديدة للحكومة بعد نحو ثلاثة أشهر من المظاهرات المطالبة بإسقاطها .

وتتركز قاعدة المعارضة فى النخبة والطبقة الوسطى فى العاصمة بانكوك، بينما تستند قاعدة تأييد السيدة ينغلوك على الفقراء من أبناء الأرياف، فى شمال وشمال شرق البلاد، وبهما عدد كبير من الناخبين، ويمثل الجدل القانونى والقضائى أحدث فصل فى صراع بدأ قبل سنوات، بين الطبقة الوسطى فى بانكوك من جهة، وأنصار ينجلوك وشقيقها، رئيس الوزراء السابق، تاكسين شيناواترا، من جهة أخرى، حيث أدت سياساته، الداعمة للفئات الفقيرة، إلى امتلاكه شعبية كبيرة بين سكان الأرياف والمدن المحرومة، وسعى حثيثاً منذ توليه رئاسة الحكومة فى مطلع عام ٢٠٠١ لتكريس صورة مدنية لبلاد هيمن عليها العسكر عقوداً مديدة من الزمن، وطبعوها بطابعهم، وقد أتاح دعم الناخبين فى المناطق الريفية لتاكسين وأنصاره الفوز فى جميع الانتخابات التى جرت منذ العام ٢٠٠٢، وحتى إطاحة العسكريين به عام (٢٠٠٦) .

وقال أنصار رئيسة الوزراء إن سيرها على نهج أخيها رئيس الوزراء السابق، فى

دعم الفقراء، هو الدافع الرئيسى فى تكاتف جماعات المصالح فى العاصمة والمدن الكبرى ضدها، لا سيما وأن الأرقام تثبت أن الأداء الاقتصادى لحكومتها حقق نجاحا، ففى عام ٢٠١٢، بلغ الناتج القومى الإجمالى لتايلاند ٦٦٢,٦ مليار دولار، وهى تقع فى المرتبة ٢٦ عالمياً على هذا الصعيد، وحققت البلاد، فى ذلك العام، نمواً نسبته ٦,٤٪، وبلغ دخل الفرد السنوى ١٠٣٠٠ دولار وفى العام ذاته، وجاءت تايلاند فى المرتبة ٢٦ عالمياً من حيث حجم الصادرات، إذ بلغت صادراتها ٢٢٦,٢ مليار دولار، ما يؤكد أن المشكلة التى واجهتها ينجلوك شيناوترا، ليست ذات طبيعة اقتصادية، لكن جذورها ترتبط بأزمة التفاوت الطبقى فى المجتمع[١]

وأعلنت لجنة مكافحة الفساد، أنها توصلت إلى أسباب للتحقيق فى المزاعم المتعلقة بأن رئيسة الوزراء ينجلوك شيناوترا تساهلت فى تعاملها مع ما وصفته الحكومة بصفقة لتصدير فائض الأرز إلى الصين، كما أن حكومتها قامت بشراء الأرز من المزارعين بسعر يفوق ب٥٠٪ سعره فى السوق، لضمان دعمهم لها، وقالت اللجنة بالفعل أن هناك أسبابا لتوجيه اتهامات لوزير التجارة السابق وأكثر من عشرة مسؤولين آخرين .

وتعرض برنامج مساعدة مزارعى الأرز لانتقادات شديدة من قبل معارضى الحكومة الذين يرون أن البرنامج موجه للإبقاء على شعبية الحزب الحاكم فى معاقله شمال البلاد، وأنه أدى إلى نقص كبير فى المبيعات، وأن تلك السياسة تضمن للحكومة شراء الأرز من المزارعين بثمن أعلى بكثير من سعر المحصول فى السوق العالمى، وإن ذلك الأمر يسهل الأمور أمام الفساد، فضلًا عن تكلفته العالية .

وكان قد تم إطلاق برنامج شراء الأرز فى عام ٢٠١١ بهدف زيادة دخل المزارعين وتخفيف حدة الفقر فى المناطق الريفية إلا إنه أدى إلى وجود مخزون ضخم من المحصول لم تتمكن الحكومة من بيعه لاحقا، وتشغل ينجلوك شيناوترا منصب رئيسة اللجنة الوطنية للأرز، باعتبارها رئيسة الوزراء .

(١) عبدالجليل زيد المرهون : أين تتجه تايلاند؟، جريدة الرياض ٢٤ يناير ٢٠١٤، بتصرف.

انقلاب قضائى يطيح بينجلوك من السلطة :

فى ٢٧ / ٤ / ٢٠١٤، طلبت المحكمة الدستورية العليا مثول رئيسة الوزراء التايلاندية ينجلوك شيناواترا ، ولكنها تجنبت ذلك بالقيام بزيارة إلى أحد معاقلها فى شمال البلاد، وأرسلت محاميها بدلا منها، وجددت المحكمة الاتهامات لها بسوء استغلال منصبها فى إقالة موظف كبير فى حكومتها، لكن انصار ينجلوك وبعض الخبراء رأوا أن تلك الاتهامات تهدف الى التسبب فى " انقلاب قضائى "، مشابه لما جرى عام ٢٠٠٨، عندما أطاح القضاء بحكومتين مواليتين لشقيقها ثاكسين، وطالبوا بتنفيذ دعوة ينجلوك لإجراء انتخابات عامة فى يوليو ٢٠١٤، كان يتوقع فوز حزبها - الذى يتمتع بتأييد قوى فى القواعد الريفية - فيها بأغلبية كبيرة، لذا رفضته المعارضة .

وفى خطوة قضائية أخرى مناهضة لينجلوك، منعها القضاء من استعمال القوة ضد المتظاهرين، ما حجم من هامش مناورتها امام تدبير المعارضة لها بحشد المتظاهرين، وتعطيلهم العمل فى العديد من الادارات الحكومية الهامة ومفترقات الطرق الاستراتيجية فى العاصمة بانكوك، وفى احتجاج من أنصارها على هذا التعسف القضائى ضدها، احتشد عناصر من " القمصان الحمر " أمام مقر لجنة مكافحة الفساد، وأغلقوا مدخلها مما أجبر اللجنة على انعقاد الاجتماع فى مكان آخر، وبدا تعسف القضاة مع ينجلوك حين رفضوا طلب محاميها استدعاء شاهدين إضافيين.

وفى ٦ مايو، وفى اليوم السابق مباشرة لإصدار الحكم النهائى بشأنها، مثلت ينجلوك بنفسها أمام اللجنة القضائية للدفاع عن موقفها، ولكن القضاة أصدروا حكمهم فى اليوم التالى بإقالتها من رئاسة الحكومة، لإدانتها بإساءة استخدام السلطة، لكونها تصرفت بطريقة غير قانونية، حينما نقلت رئيس الأمن القومى فى حكومتها من منصبه، وقال رئيس المحكمة الدستورية " شارون أنتاشان " : " إن وضع ينجلوك شيناواترا، كرئيسةً للوزراء، قد انتهى، ولا تستطيع البقاء فى موقعها " ، وتولى وزير التجارة " نيواتامرونج بونسونجفايسان " منصب رئيس الوزراء بدلا من ينجلوك .

وهذه القضية التى أدت إلى إقالة ينجلوك، والخاصة بإقالة موظف كبير، تعد تافهة، خاصة أنه تم تنفيذ حكم قضائى بإعادته لمنصبه فعلا، وفى تعليقها على الحكم،

قالت رئيسة الوزراء المقالة فى كلمة تلفزيونية أخيرة: " كنت دائما متمسكة بالقانون، ولم أتورط أبدا فى قضايا فساد أو محسوبية، وحكومتى التزمت بمبادئ الأمانة فى إدارة البلاد ولم نتصرف بفساد على الإطلاق، كما اتهمنا ".

وعقب صدور الحكم، تجمع أنصار ينجلوك على مشارف العاصمة بانكوك، قائلين إنهم عازمون على حماية الديمقراطية ومنع الانقلاب، وقال " تاناوت ويتشيديت " وهو متحدث باسم النشطاء المؤيدين للحكومة المعروفين باسم ذوى القمصان الحمراء " نحن هنا الآن لنظهر أننا لا نوافق على مهمة المتظاهرين المعادين للحكومة بتنصيب رئيس وزراء غير منتخب "، فيما واصل المناهضون للحكومة تجمعهم الذى أسموه " المعركة الأخيرة " فى متنزه وسط العاصمة، وحذر قادة " القمصان الحمر " من "حرب أهلية" نتيجة هذا الانقلاب القضائى .

من أقوالها

- " لا أعتقد أن الجيش سيقوم بانقلاب عسكرى مجددا " .
- "يمكن أن أقوم بأى شيء من أجل إسعاد الناس، أنا مستعدة للقيام بذلك" .
- "بصفتى رئيسة للوزراء، ما يمكن أن أقوم به يجب أن يكون متوافقا مع الدستور" .
- " تراجعت إلى النقطة التى لا أعرف عندها أن أتراجع أكثر" .
- "إن أفضل طريقة لتايلاند هى إجراء حوار، أيا كانت الأمور التى نختلف حولها، فإن صراعات الماضى يمكن حلها بالحوار" .
- "كنت دائما متمسكة بالقانون، ولم أتورط أبدا فى قضايا فساد أو محسوبية، وحكومتى التزمت بمبادئ الأمانة فى إدارة البلاد، ولم نتصرف بفساد على الإطلاق، كما اتهمنا " .

الفصل الحادى عشر

بارك كون هيه . . .
ابنة الديكتاتور

"لن أتسامح مع أي عمل يهدد حياة شعبنا وأمن أمتنا"

كوريا الجنوبية ... نبذة تعريفية

تقع فى شرق آسيا فى الجزء الجنوبى من شبه الجزيرة الكورية، ويشتق اسمها "كوريا " من مملكة كوريو، وهى السلالة التى حكمت فى العصور الوسطى، وتبلغ مساحتها نحو ١٠٠ ألف كم، تتكون من ١٧ تقسيم إدارى، وعاصمتها سيول، ولغتها الرسمية الكورية، وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية تم تقسيم البلاد إلى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، حيث أسست كوريا الجنوبية عام ١٩٤٨ بوصفها دولة ديمقراطية، رغم من الاضطرابات السياسية والحكم العسكرى والأحكام العرفية التى ميزت معظم تلك الفترة وحتى تأسيس الجمهورية السادسة عام ١٩٨٧، وقد أدى غزو كوريا الجنوبية من قبل قوات كوريا الشمالية فى ٢٥ يونيو عام ١٩٥٠، إلى نشوب الحرب بين الكوريتين والتى انتهت باتفاق الهدنة .

وعدد سكان البلاد ٥٣ مليونا (٢٠١٥)، وهى واحدة من أكثر المجتمعات تجانسا عرقيا فى العالم، لكون ٩٩ ٪ من السكان منالعرق الكورى، ولكن يتم تصنيفهم دينيا إلى ٤٤ ٪ لا دين لهم، ٣١ ٪ مسيحيون، ٢٤ ٪ بوذيون، ١ ٪ معتقدات أخرى من بينها المسلمون الذين يصل عددهم إلى ١٥٠ ألفا، والنظام السياسى للدولة رئاسى .

بارك كون هيه

نشأتها وصعودها السياسى

نشأت وتشبعت السياسة وهى فى سن مبكرة، فهى ابنة " تشونج هى " الذى ظل رئيسا لكوريا الجنوبية على مدى ١٨ سنة، وذلك بعد استيلائه على الحكم عام (١٩٦١) نتيجة انقلاب عسكرى، وحكم والدها البلاد بقبضة من حديد حتى اغتياله عام (١٩٧٩) برصاصات من مسدس مدير استخباراته، وما زال إرث والدها يثير انقساما فى بين الكوريين الجنوبيين، حيث يعتبره البعض مهندس المعجزة الاقتصادية بعد الحرب الكورية (١٩٥٠- ١٩٥٣)، وأن عهده الذى استمر لعقدين من الزمن تميز بنهضة صناعية، وشكلت حقبته أساسا قويا لأن تصبح كوريا الجنوبية واحدة من نمور آسيا الاقتصادية، ولتتربع لاحقاً على عرش رابع اقتصاد آسيوى، بينما يرى البعض الآخر أنه كان ديكتاتورا وقمع الحريات العامة .

كانت بارك هى الابنة الكبرى بين البنات الثلاث للرئيس تشونغ هى، ولدت فى فبراير عام (١٩٥٢)، وأمها السيدة الأولى فى كوريا الجنوبية سابقا " يوك يونغ سو"، التى كانت تلقب بـ" أم الأمة "، درست بارك الهندسة الإليكترونية بجامعة " سيغانغ "، ثم سافرت إلى فرنسا فى أوائل عام (١٩٧٤) لاستكمال دراستها العليا، لكنها عادت سريعا فى نفس العام عندما علمت باغتيال والدتها، حيث شهدت بارك مصرع والدتها على يد عميل لكوريا الشمالية، فى محاولة اغتيال كان المستهدف منها والدها الرئيس، عندما كان واقفا فوق منصة يلقى خطابا فى إحدى المناسبات الوطنية، فأطلق القاتل عليه الرصاص، ثم استدار وأفرغ رصاصات مسدسه على الجالسين فى الصف الأول من المنصة، وكانت بينهم السيدة الأولى زوجة الجنرال، فلقيت حتفها فى الحال، بينما نقل الرئيس إلى المستشفى وتم إسعافه، ولكنه اغتيل بدوره بعد هذا التاريخ بخمسة أعوام !

وفى كتابها حول سيرتها الذاتية، وصفت " بارك " صدمة اغتيال والدتها بأنها مثل رياح باردة شعرت بها تاركة هوة كبيرة فى قلبها، وأصبحت بارك هى السيدة الاولى

للبلاد وهى فى الثانية والعشرين من عمرها بعد رحيل الام .. وربما كان هذا دافعا لها لتحلم بالجمع بين منصبى والدها ووالدتها، الرئيسة والسيدة الأولى فى آن واحد، وهو ما حققته بالفعل بعد نحو أربعة عقود !

وقد عرفت بارك بأنها امرأة عصامية اعتمدت على نفسها بعد أن خذلها رفاق والدها السابقون وتخلوا عنها، وتميزت أيضاً بتواضعها وقربها من الناس، ولعل مأساتها العائلية واغتيال والديها الواحد تلو الآخر، أكسبتها تلك المأساة المزيد من التعاطف الشعبى، وتقلبت بارك فى وظائف ومناصب عدة، قبل حصولها على الدكتوراه الفخرية من جامعة الثقافة الصينية فى بوكيونغ بتايوان (١٩٨٧)، وقضت " بارك " ١٨ عاما من بعد اغتيال والدها خارج دائرة الرأى العام، وبعيدا عن الساحة السياسية، قبل أن تصعد مجددا إلى بؤرة الضوء .

لقد تحملت بارك نحو عقدين من النفى السياسى بعد وفاة والدها فى عام (١٩٧٩)، واقتحمت مجال السياسة فقط عندما أيقظت الأزمة المالية الآسيوية التى وقعت فى عام (١٩٩٧) مشاعر الحنين إلى حقبة والدها ونجاحاته الاقتصادية فى الستينيات والسبعينيات، فلم تعد بارك جيون هى " أميرة " مرفهة، بل أنشأت قاعدتها الخاصة من الدعم التنظيمى والانتخابى وسط مجتمع ذكورى من المحافظين والمعتدلين، وحازت بارك ثقة المواطنين فى شغلها عضوية البرلمان، منذ انتخابها لأول مرة فى أبريل عام (١٩٩٧)، عن مدينتها ديغو، وتم تصعيدها إلى مناصب رفيعة فى الحزب، وواصلت ترشحها للبرلمان، حيث فازت بعضويته بعد ذلك لخمس مرات متتالية، وأثناء حملتها الانتخابية لعضوية البرلمان، عام (٢٠٠٦) تعرضت لهجوم دموى بآلة حادة من مجرم محترف يدعى " جى تشونغ هو " مدفوعا من خصومها السياسيين، ملحقا بها جروحا عدة، منها جرح قطعى غائر فى وجهها، بلغ طوله ١١ سنتيمترا، ما اقتضى إدخالها المستشفى، ونظرا لفوزها المتكرر فى الانتخابات البرلمانية، لقبها صحافيون ومثقفون كوريون جنوبيون بـ " ملكة الانتخابات " !

مارست بارك العمل السياسى من خلال " حزب " سينورى المحافظ الحاكم ، ومعناه " الحدود الجديدة "، وكانت دائماً من دعاة الإصلاح، وفى عام (٢٠٠١) عندما رفضت مطالبها للاصلاح من قبل الحزب، لجأت إلى تشكيل حزب جديد، وخلال

هذه الفترة، فى مايو (٢٠٠٢)، زارت كوريا الشمالية وقابلت الزعيم الكورى الشمالى كيم جونغ إيل فى وقتها، ونالت تقدير المواطنين من خلال تحقيقها لانتصارات سياسية وتنموية فى بلادها، مثل بناء مدينة " سيجونغ " الادارية .

وعلى غرار بنات القادة الآسيويين ذوات الشخصيات الجذابة الأخريات، مثل أنديرا غاندى وبينظير بوتو وخالدة ضياء وميغاواتى سوكارنو، بدت بارك قوية فى رحلة صعودها السياسى الحثيث فقد عادت مجددا إلى حزب " سينورى " بعد قبول مطالبها الاصلاحية، وأنقذت الحزب مرتين من حافة الانهيار، وقادته إلى الفوز بالانتخابات، وأظهرت مهاراتها السياسية عن طريق تشكيل " ائتلاف ضخم من المحافظين "، وهو الأول منذ تحول كوريا الجنوبية إلى النظام الديمقراطى فى عام ١٩٨٧ .

ومالبثت بارك أن تقلدت رئاسة الحزب من مارس (٢٠٠٤) إلى يونيو (٢٠٠٦) عندما كان الحزب لا يزال باسمه القديم " الحزب الوطنى الكبير "، وأهلتها هذه الخبرة السياسية المتراكمة فى ترشيح نفسها فى الانتخابات الرئاسية عام (٢٠٠٧)، بيد أنه لم يحالفها التوفيق، وخرجت من السباق الرئاسى أمام الرئيس " لى ميونغ باك "، ويبدو أن استغراقها فى العمل السياسى والاجتماعى حال بينها وبين الزواج وتكوين أسرة، وظلت تقول دوما : " تزوجت من الدولة، وأتعهد بان أفكر فقط فى سعادة الشعب "، واشتهرت على نطاق واسع فى بلادها بأعمالها الخيرية والإنسانية، ودفاعها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وتمثل بارك تيارا جديدا ومستنيرا فى معسكر المحافظين، حيث تؤيد تكفل الدولة بتوفير قدر أكبر من الرعاية الاجتماعية للمواطنين، وهى تفضل أن ترى نفسها كزعيمة صلبة، وفى يوليو (٢٠١١) وقبل موعد الانتخابات الرئاسية بخمسة أشهر، أكدت إصرارها على العمل من أجل المزيد من التقدم الاقتصادى، وتحقيق الرفاهية للكوريين الجنوبيين، وتعزيز حكم القانون والنظام، وبدا من المناخ العام فى كوريا الجنوبية، التى تعد من الناحية الاقتصادية فى مقدمة نمور آسيا بعد اليابان، أنها مؤهلة ومستعدة ـ على ما يبدو ـ لتحمل أول امرأة إلى قصر الحكم، إذا ما فازت بارك فى الانتخابات الرئاسية .

غير أن مشوار بارك السياسى فى نظر الكثير من الكوريين الجنوبيين طغت عليه سمعة والدها التى لا تزال ماثلة بشدة فى أذهان قطاعات كبيرة من السكان على

الرغم من أن حملتها الانتخابية الرئاسية (ديسمبر ٢٠١٢) سعت إلى إزالة صورة ابنة الديكتاتور السابق، وحاولت بارك نفسها جاهدة التخفيف من هذه الصورة، ومن أهم ما يؤثر عنها، مواقفها وتصريحاتها التى تحمل روح النقد الذاتى لفترة حكم والدها، لما شهدته من تجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، وقمع ضد المعارضين له، إذ عبرت عن أسفها أكثر من مرة، لما تعرض له الناشطون المعارضون لأبيها.

وركزت بارك وكذلك منافسها " مون جيه إن " فى حملتيهما على الطبقات الوسطى والشعبية وقد وعدا بمكافحة التفاوت الاجتماعى الذى يزداد بشكل كبير فى كوريا الجنوبية، وقبل أن يودع الكوريون الجنوبيون عامه (٢٠١٢)، كان عليهم أن يختاروا حاكمهم لخمسة أعوام مقبلة، وتوجه الناخبون للادلاء بأصواتهم لانتخاب رئيس جديد فى انتخابات شهدت منافسة حادة، وتم إعلان يوم الاقتراع فى ١٩ ديسمبر الذى اعتبر يوم عطلة رسمية حتى يتمكن نحو ٤٠ مليون ناخب مسجلين من الاقتراع، وقالت بارك عند خروجها من مكتب اقتراع فى سيول حيث تدنت درجات الحرارة إلى ١٠ دون الصفر: " أحث الناخبين على تحدى البرد والتوجه للتصويت لبدء حقبة جديدة فى هذا البلد "، بيد أنه لم يدل بصوته سوى ٣٥ ٪ من الناخبين .

وكانت استطلاعات الرأى فى العاصمة سيؤول تشير إلى أن بارك، المرشحة عن " حزب سينورى " تتقدم المرشحين المتنافسين، واعتبرتها المرشح الأوفر حظا للوصول إلى سدة الرئاسة، ولكن بعدما كانت بارك مرشحة الحزب الحاكم فى بداية الحملة تتقدم على منافسها فى استطلاعات الرأى بفارق كبير، تقلص هذا الفارق عشية الانتخابات ليصبح ضمن هامش خطأ الاستطلاعات، ولكن جاء قرار الشعب بتجديد ثقته فى حزب سينورى الحاكم – ذى التوجه المحافظ – ومنح أصواته لامرأة كى تحكمه لأول مرة فى تاريخه .

وبالفعل حصلت بارك على فوز صعب بنسبة ٥٠,١٪ من أصوات الناخبين، مقابل حصول غريمها " مون جيه إن " - ٥٩ عاما - مرشح الحزب الديمقراطى المتحد المعارض (يسار الوسط) على نسبة ٤٨,٩٪، وهى نسبة مقاربة لتلك التى فاز بها والدها فى انتخابات رئاسية بأغلبية ٥٣,٢ ٪ فى عام ١٩٧١ أمام منافسه كيم داى جونج، ومنافس بارك يعد من شخصيات النضال من أجل الديمقراطية، وكان خصما للعسكريين، ودفع حريته ثمن التزامه الديمقراطى فى السبعينيات، وجاء انتصار بارك ليتوج منافسة

حامية، وأقر به علانية منافسها، وقال مون للصحافيين أمام منزله فى سيؤول : " الجميع فعل أقصى ما يمكنه، ولكنى لم أتمكن من الفوز، وإننى أقبل بتواضع نتيجة الانتخابات" .

واتسمت الانتخابات باحتدام المنافسة ليست لكونها بين رجل وامرأة، أو بين برامج سياسية مختلفة لحزب حاكم محافظ وتيار ليبرالى معارض يسعى إلى التغيير، بل بدت وكأنها صراع بين أجيال، وعكست النتائج ومن قبلها عملية الاقتراع، المزاج السياسى للتركيبة الديمغرافية للمجتمع الكورى بين أغلبية من كبار السن الذين يشكلون ٦٠٪ من المجتمع، ويتمسكون بالتركيبة السياسية القائمة ويؤمنون بالإصلاح التدريجى، فى مقابل أقلية من الشباب المتمرد الذى لا يثق فى أحزابه التقليدية، ويسعى إلى هز أركانه متسلحا بأدوات التقنية الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعى ..

إلا أن هؤلاء الشباب لا يزالون يفتقرون إلى التأطير المنظم والخبرة السياسية والقيادة القادرة على تحقيق جذب شبابى حولها، وكان المرشح المستقل الشاب " آن تشول سو " وهو رجل أعمال فى مجال البرمجيات، قد نجح فى استقطاب ملايين الشباب حوله، لكنه اضطر إلى الانسحاب من السباق الرئاسى فى مراحله الأخيرة لصالح مرشح المعارضة مون جى إن، لكن مؤيديه أحجموا عن المشاركة فى الانتخابات ورفضوا منح أصواتهم لمرشح المعارضة تاركين الميدان لمتوسطى وكبار السن الذين نجحوا فى حسم التنافس لصالح مرشحة الحزب الحاكم، مفضلين الاستقرار على التغيير .[(١)]

ويعتبر فوز بارك نقطة تحول تاريخية كبرى فى كوريا الجنوبية باعتبارها أول امرأة تصل إلى سدة الحكم ليس فى بلادها فحسب، بل فى منطقة شمال شرق آسيا بأسرها، وفى دولة ومجتمع يهيمن عليه الرجال، ولا وجود بارزا فيه للمرأة على المستوى السياسى، وقد وصلت إلى هذا المنصب الرفيع وهى فى الستين من عمرها بعد رحلة طويلة من الصعود السياسى، وهى ليست غريبة على مقر الحكم الذى يعرف بـ " البيت الأزرق "، فقد عاشت فيه فى كنف والدها الرئيس الراحل لمدة ١٨ عاما، لتعود إليه مرة أخرى بعد مرور ثلث قرن على مغادرتها له، حاملة إرثا ثقيلا، وتاريخا عائليا سياسيا مثيرا للجدل، لتباشر عملها رسميا فى ٢٥ فبراير ٢٠١٣ لتستهل فترة رئاسية مدتها خمس سنوات .

---

(١) عزت شحرور : بارك وصفحة جديدة بتاريخ كوريا الجنوبية ـ الجزيرة نت ـ ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٢ .

تقييم أدائها فى الحكم

فى أول يوم لها فى القصر الرئاسى، وعقب إعلان فوزها بالانتخابات الرئاسية، ذهبت بارك وهى تحمل باقة من الورود الى المقبرة الوطنية، لتقف أمام قبر والدها " تشونج هى "، وكتبت فى سجل الزوار أنها ستبدأ عهداً جديداً من التغيير والاصلاح، وخاطبت شعب كوريا الجنوبية : " أقف أمامكم اليوم كربانة سفينة، تحاول توجيه دفة سفينتها وسط الأمواج المتلاطمة للتاريخ "، وأضافت : " لقد قدمت ثلاث وعود فى حملتى الانتخابية، سوف أصبح رئيسة تعمل على تحسين مستوى معيشة الناس، وسوف أفى بوعودى، وسأساعد على تحقيق وحدة كبيرة فى هذه الأمة "، ورغم حداثة تجربتها الرئاسية، فقد وصفت وسائل الإعلام الكورية الرئيسة بارك بأنها تعتبر أكثر السياسيين تأثيراً منذ حقبة " الكيمات الثلاثة " : كيم يونغ سام، وكيم داى جونغ، وكيم جونغ بيل .

تعيينات وإقالات :

عكفت بارك منذ يومها الأول على اختيار أعضاء الفريق الرئاسى من خلال اختيار رؤساء تسعة إدارات تابعة للجنة الرئاسية، وفى الوقت نفسه اختيار رئيس اللجنة الانتقالية الذى سيقوم بدور مهم فى إدارة شؤون حزب " سينورى "، واعتمدت فى معايير الاختيار على طريقة اختيار موظفى القطاع العام التى تتضمن لوائح مشددة، وجاء اختيارها لرئيس السلطة الانتقالية " كيم يونغ جون " ـ ٧٤ عاما ـ رئيسا للوزراء، وهو رئيس سابق للمحكمة الدستورية كان قد شارك فى رئاسة الحملة الانتخابية لبارك، وقاد فريقها لانتقال السلطة، ولكنها ما لبثت أن استبعدته بسبب المزاعم حول تورطه فى عدة صفقات فى مضاربات الأراضى وهفوات أخلاقية أخرى فى نطاق أسرته، لتختار بارك بدلا منه المدعى العام السابق " تشونج هونج " وكان يعمل محاميا، وقد ترأس لجنة ترشيح الانتخابات فى الحزب الحاكم، وصادق البرلمان على اختياره .

وعينت بارك " هيون أو سوك " رئيس معهد التنمية الكورى نائبا لرئيس الوزراء مسئولا عن الشؤون الاقتصادية، وعينت مستشارها للشؤون الخارجية " يون بيونج سيه" وزيرا للخارجية، واستمرار الجنرال العسكرى " كيم كوان " فى منصبه كوزير

للدفاع منذ حكومة الرئيس المنتهية ولايته، وهى المرة الأولى التى يخدم فيها وزير دفاع فى كوريا الجنوبية تحت قيادة رئيسين مختلفين، و" ريو غيل جيه "، الخبير فى شئون كوريا الديمقراطية، وزيرا للوحدة ، والبرلمانى المخضرم " هوه تاى ايول " رئيسا لديوان الرئاسة، وهو الذى خدم مشرعا لثلاث دورات برلمانية عن حزب سينورى المحافظ الحاكم، ووزيرالدفاع السابق " كيم جانج سو " لرئاسة مكتب الأمن القومى الذى ينشأ فى المكتب الرئاسى، ورئيس أركان الجيش السابق " بارك هيونج ريول " لرئاسة جهاز الأمن الرئاسى .. وجاءت هذه التعيينات بشكل مبكر عن المعتاد، لتعكس الحاجة الملحة لتشكيل الخطوط الأساسية للدولة، ولتعطى صورة واضحة عن التشكيلة الجديدة للمكتب الرئاسى والحكومة .

وفى أول اختبار لصلابتها فى مواقفها وتوجهاتها، وبعد ثلاثة أيام فقط على توليها السلطة، أعلنت بارك فى ٢٨ فبراير ٢٠١٣ رفضها " بشدة " العفو الخاص الذى كان قد أصدره الرئيس المنتهية ولايته " لى ميونغ باك "، ورغم أنه تقليد متبع فى حالات انتقال السلطة الرئاسية، إلا إنها اعتبرت هذه الخطوة تتعارض مع مشاعر الرأى العام، وأعربت بارك على وجه الخصوص عن قلقها بشأن العفو عن المدانين بتهم فساد ومخالفات منذ بداية الفترة الرئاسية السابقة عام ٢٠٠٨، باعتبار أن ذلك يعد إساءة استخدام للسلطة الرئاسية التى منحها الشعب إلى رئيس البلاد، مشيرة إلى أن " العفو الخاص يتعارض مع إرادة الشعب "، وأدان المكتب الرئاسى الانتقادات الموجهة لموقف الرئيسة، قائلا أن العفو الخاص هو حق لها بصفتها رئيسة البلاد، ولها أن تلغيه، ورغم تفهم المخاوف المطروحة، غير أن هذا الإجراء يتم فى إطار عملية قانونية لا وراء أبواب مغلقة .

يذكر أن رؤساء كوريا الجنوبية اعتادوا على إصدار هذا العفو الخاص للاحتفال بالمناسبات المهمة مثل عيد التحرير الذى يمثل استقلال كوريا من الحكم الاستعمارى اليابانى أو الأعياد التقليدية مثل عيد رأس السنة القمرية الجديدة، أو الانتقال الرئاسى، وهى خطوة يعتبرها البعض مضرة بسيادة القانون، وكان يستفيد منها عادة المدانون فى الجرائم الاقتصادية الصغيرة، غير أن التركيز انصب على إمكانية إفادة المقربين من الرئيس المنتهية ولايته، مثل شقيقه الأكبر " لى سانغ دوك " من هذا العفو، وكانت محكمة كورية جنوبية قد حكمت فى ٢٤ يناير ٢٠١٣ على لى سانغ دوك بالسجن سنتين وبدفع

غرامة مالية بنحو ٧٠٠ ألف دولار بتهمة تقاضى رشى وهى المرة الأولى فى تاريخ البلاد التى يدان فيها شقيق رئيس لا يزال فى السلطة .

وفى موقف آخر يدل على حزمها، أقالت بارك " يون تشانغ جونغ " المتحدث باسمها، والذى كان يرافقها أثناء زيارتها الرسمية إلى الولايات المتحدة فى مايو ٢٠١٣، حيث عاد بمفرده إلى كوريا، دون انتقاله إلى المحطة القادمة للزيارة إلى لوس انجلوس، وجاءت الإقالة الفورية خارج البلاد وفقا لوكالة الأنباء الكورية الجنوبية " يونهاب " على خلفية " تشويه صورة وكرامة الدولة من خلال تصرفات غير لائقة خلال مرافقته الرئيسة بارك فى زيارتها للولايات المتحدة "، حيث تحرش جنسيا بموظفة كورية متدربة فى السفارة الكورية فى واشنطن والتى كانت تساعده فى العمل. ونشر فى موقع 'Missy USA' الالكترونى أكبر موقع للتواصل الاجتماعى الكورى للنساء فى الولايات المتحدة، مقال يناشد مساعدة الموظفة، الأمر الذى شكل حرجا كبيرا للرئيسة بارك .

إنعاش الاقتصاد والرعاية الاجتماعية :

واجهت بارك مهمة إنعاش الاقتصاد، وفِيما يبدو أنه تنفيذا لوعودها الانتخابية التى قطعتها على نفسها بأن تتصدر معيشة المواطنين جميع أولوياتها، تطوعت بارك - بعد فوزها وقبل تنصيبها - للمشاركة فى أنشطة لمساعدة الفقراء والمحتاجين وسط العاصمة سيول، وشاركت بنفسها فى إعداد وجبات بمركز للمسنين فى مدينة تشانجشين- دونج، وقامت بتوصيلها شخصيا لمسنين يعيشون بمفردهم وآخرين يتلقون معونات اجتماعية من الحكومة، وجاءت زيارات بارك بمناسبة عيد الميلاد (كريسماس)، وهو ما يعكس إصرارها على التركيز على تنفيذ وعودها بشأن معيشة الكوريين الجنوبيين خلال حملتها الانتخابية، وأيضا هى تعطى إشارات تعبر عن رغبتها فى التواصل المباشر مع الشعب .

ويبدو أن الأكثر أهمية وسط كل التغييرات التى تلت انتخابها كرئيسة للدولة، هى الزيادة الكبيرة فى الإنفاق على الرفاهية و الإنتعاش الإقتصادى، فقد كان أحد وعودها وأهمها فى حملتها الإنتخابية أن تحول كوريا الجنوبية إلى دولة أوروبية غنية، ومن الواضح أنها بدأت تتخذ خطوات جدية لتحقيق هذا الوعد، ففى خطاب تنصيبها، خصصت القسم الأكبر منه للاقتصاد، وقالت أمام حشد من أنصارها فى العاصمة سيؤول : "هذا انتصار تحقق بأمل الشعب فى التغلب على الأزمة والتعافى الاقتصادى "،

ويعد اقتصاد كوريا الجنوبية رابع أكبر اقتصاد فى آسيا، بيد أن النمو الاقتصادى لهذا البلد تراجع بنحو ٢ ٪، بعد عدة عقود كان يبلغ متوسطه ٥,٥ ٪ .

ووعدت بارك بـ " نشر ديمقراطية اقتصادية " واستحداث وظائف، وتوسيع المساعدات الاجتماعية فى هذا البلد الذى يسجل نسبة شيخوخة هى واحدة من الأعلى فى العالم، كما وعدت بارك بما وصفتها " معجزة أخرى " فى إشارة إلى المعجزة الاقتصادية التى تحققت بعد الحرب الكورية، فأكدت أن حكومتها ستبنى " اقتصادا خلاقا " يتخطى نشاطه قطاع الصناعة الذى يشكل أساسا لثروة كوريا الجنوبية، وقالت: " فى قلب الاقتصاد الخلاق، تكمن العلوم وتكنولوجيا المعلومات، وهى مجالات صنفتها على أنها أولويات لحكومتها، وأضافت : " باستئصال عدد من الممارسات غير العادلة، وبتصحيح عادات مضرة من الماضى كبحت أصحاب الشركات الصغيرة.. سوف نقدم دعما نشطا حتى يتمكن الجميع من تنمية نشاطاته إلى أقصى قدراته " .

وذكر تقرير أصدرته مؤسسة هيونداى للأبحاث مع بداية تولى بارك مقاليد الحكم، إن تعهداتها خلال الانتخابات الرئاسية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية – الاقتصادية، تتضمن زيادة فى الانفاق على الرعاية الاجتماعية وتوفير وظائف عالية الجودة وقوانين التجارة العادلة للشركات الكبرى، وأن الانفاق الاجتماعى المتزايد سيتطلب من الحكومة إيجاد سبل لتمويلها مثل الضرائب، مما قد يتسبب فى نشوء صراعات بين مختلف الاطراف المعنية، فخلال حملتها الرئاسية، تعهدت بارك بتقليل الاعفاءات من الضرائب، وفرض ضرائب على الدخل المالى، وتقليل مشروعات الاعمال العامة، سعيا لتمويل الانفاق على الرعاية الاجتماعية، وقال التقرير إن تعهدها بدفع أجور عالية وتوفير فرص عمل ذات جودة عالية سيسبب صراعات بين الادارة ونقابة العمال حيث سيرفع تكاليف العمالة للشركات، وأن اللوائح المبالغ فيها الخاصة بالشركات الكبرى ربما تضعف استثمار الشركات .

وهذا البعد الاجتماعى فى برنامج الرئيسة المنتخبة كان قد بدأ تطبيقه فعلا بعد انتخابها وقبل توليها المسؤولية رسميا، حيث أقرت الجمعية الوطنية (البرلمان) مشروع القانون الخاص بميزانية الدولة للعام (٢٠١٣) والتى بلغت ٣٤٢ ترليون وون (٣٢١,٧٣ مليار دولار أمريكى) عقب توصل الأحزاب المتنافسة إلى تسوية بشأن طرق

تمويل برنامج الرئيسة المنتخبة، والذى يهدف إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية ومساعدة المحتاجين، وعلى الرغم من حقيقة إقرار تخفيض يبلغ حوالى ٥٠٠ مليار وون مقارنة بـ ٥،٣٤٢ تريليون وون، جاءت فى الاقتراح المبدئى للميزانية المقدم من جانب الحكومة، إلا أن هذه الميزانية سمحت للحكومة بتدشين برامج الرعاية المختلفة .

دعمت بارك برامج رعاية الأطفال مجانا لجميع الأسر التى لديها أطفال حتى سن الخامسة، ودعمت التعليم الجامعى والتأمين الاجتماعى للطبقة الدنيا، فقد قررت أن يصبح التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة مجانيا، وأن تقل مصاريف الدراسة فى الجامعة بمقدار النصف لجميع الطلبة عدا ٣٠ ٪ من الطلبة الأغنياء، كما أن خدمات العناية بعد المدرسة بالأطفال المجانية ستصبح متاحة لمعظم الأباء والأمهات، كما دعمت الرعاية الطبية لتكون نفقاتها أقل على المواطن، ورفعت قيمة المعاشات .

وهذا البرنامج الطموح بالفعل للرعاية الاجتماعية وفقا للخبراء قد يقود بمرور الوقت إلى إرتفاع واضح فى نسبة الضرائب، ولكن يبدو حالياً على الأقل أن معظم الكوريين مستعدون لقبول هذه الصفقة، فمعظمهم يفضل الديمقراطية السويدية الإجتماعية على الرأسمالية الأمريكية، وربما سيغيرون من رأيهم عندما تبدأ الضرائب المرتفعة تؤثر عليهم بالسلب، و لكن لا يبدو فى الأفق القريب أثرا واضحا لذلك .

وبصفتها أول زعيمة امرأة لكوريا الجنوبية، تطلع الكثيرون إلى الطريقة التى ستنتهجها بارك لقيادة بلادها فى ظل التحديات الصعبة المتمثلة بانتشال الاقتصاد من براثن الركود، فمع تواصل الأزمة المالية العالمية، شهد اقتصاد كوريا الجنوبية تباطؤا ملحوظا فى السنوات الأخيرة، ويعتمد اقتصاد البلاد بشكل كبير على قطاع الصادرات، الأمر الذى يمثل صعوبة أكبر إزاء عملية الانتعاش فى ظل النظرة السوداوية الناجمة عن تراجع معدلات النمو الاقتصادى على المستوى العالمى .

وتعهدت بارك بتطبيق سياسات تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادى، وخلق فرص عمل، وزيادة نفقات الضمان الاجتماعي، وأكدت على أهمية إصلاح التكتلات الصناعية المعروفة باسم "تشيبول"، والتى تهيمن على الحياة الاقتصادية فى البلاد، كما وعدت بارك بتصويب الممارسات الخاطئة المرتكبة من قبل تلك التكتلات الكبيرة، ووجهت تحذيرا إلى المجمعات الصناعية العملاقة التى تعرف فى كوريا باسم " تشيبول "، والتى

يتهمها منتقدوها بكبح الابتكار والشركات الصغرى، مشيرة إلى أنها ستتصدى لها فى حال سعيها لتحقيق أرباح بشكل مفرط أو إذا أجرت صفقات غير عادلة أو حاولت الهيمنة على الحقوق التجارية للشركات الصغيرة، مضيفة أنها ستكرس جهودها لتحسين معيشة الشعب وتحقيق الوحدة الوطنية .

ومع مطلع العام (٢٠١٤)، تعهدت الرئيسة بارك كون هيه بتنفيذ خطة على مدى ثلاثة أعوام، لتطوير الاقتصاد وبدء عهد جديد من السعادة العامة، وقالت خلال مؤتمر صحفى عقدته فى مقر رئاسة الجمهورية، إن الخطة الثلاثية سوف تركز على ثلاث استراتيجيات رئيسية، وهى : إنشاء اقتصاد قائم على أسس قوية من خلال إصلاح الممارسات الشاذة فى المجتمع، وبناء اقتصاد حيوى وإبداعى من خلال مبادرة " الاقتصاد الابداعي" ، وتعزيز الطلب المحلى لتحقيق التوازن بين الواردات والصادرات .

وتعهدت بارك بمعالجة الممارسات غير العادية التى تراكمت عبر سنوات، والدفع قدما من أجل إصلاح الوكالات العامة والإصلاح المالى والضريبى، وقالت إن الإصلاح سوف يبدأ من القطاع العام، مشيرة إلى أن ديون الوكالات العامة تجاوزت الدين القومى، وأن بعض الوكالات العامة لا تستطيع حتى دفع فوائد الديون من أرباحها التشغيلية، وقالت إن توفير الظروف المحفزة لانطلاق مشاريع الشركات المبتدئة و" مدينة الاقتصاد الإبداعي" الالكترونية تم إنشاؤها لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الإبداعى، ووعدت بتحقيق المدينة الالكترونية فى هذا العام، كما قالت الرئيسة أيضا إنه سيتم إطلاق لجنة قيادية مشتركة من الحكومة والمجتمع المدنى للشركات الخاصة من جميع الأحجام لقيادة مبادرة الاقتصاد الإبداعى، وأعربت أيضا نيتها تنفيذ خطة لبناء مدينة طاقة صديقة للبيئة قادرة على انتاج وبيع الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة .

أما بالنسبة للهدف الثالث، وهو تحقيق التوازن فى الاقتصاد بين الصادرات والواردات، فقالت بارك إنه قد أصبح من الواضح أن الاقتصاد القائم على التصدير لم يعد كافيا لتوفير فرص عمل وإنعاش الطلب المحلي. وتعهدت بتقديم الدعم الحكومى حتى تتمكن الشركات الصغيرة أيضا من توسيع الاستثمار للمساعدة فى تعزيز الطلب المحلى .

الملف الأصعب :

حملت بارك فى حقيبتها السياسية مفهوما مرنا لإدارة العلاقات مع جارها الشمالى صعب المراس، واعتبر كثيرون فوزها بالانتخابات الرئاسية بأنه موافقة شعبية على نهج المزايدات الذى دعت إليه بشأن تحسين العلاقات مع كوريا الشمالية، أمام نهج راديكالى يناصره منافسها الخاسر " مون جاى - آن " من حزب المعارضة الليبرالى الرئيسى، وهو " الحزب الديمقراطى المتحد " .

وتبنت بارك مفهوم " الثقة السياسية "، واتباع سياسة "خطوة بخطوة " مثلما كانت قد وعدت أثناء حملتها الانتخابية، وهو ما يتناقض مع الموقف الأكثر تشددا للرئيس المنتهية ولايته زميلها المحافظ " لى ميونج باك " الذى اتبعه مع بيونج بانج، وأفادت بارك أن العلاقات الودية بين الجانبين سوف تمثل جوهر سياساتها الخارجية والأمنية، وبعدما شهدت علاقات بلادها حالة من التوتر على مدى السنوات الخمس الماضية فى ظل الرئيس السابق، تعهدت بارك مواصلة الاتصالات والتبادلات وتقديم مزيد من المساعدات إلى الشمال، وأكدت استعدادها للحوار مع كوريا الديمقراطية، ولكنها دعت بيونج يانج لإظهار تقدم فى الملف النووى مقابل تحسين العلاقات مع سيؤول .

وهذا التعهد من الرئيسة الجديدة يبدو غير معتاد بالنسبة لشخصية محافظة مثلها، فى مطالبتها برأب الصدع فى علاقاتها مع جارتها الشمالية سريعة الغضب ، إذ أنه حتى مع إقتراحها بما وصف على نحو غامض " بعملية بناء ثقة " فى شبه الجزيرة الكورية، تهدف إلى إذابة الجليد فى العلاقات عبر الحدود، إلا أن الكثيرين شككوا فى المدى الذى يمكن أن تصل إليه جهودها لتحقيق المصالحة .

وبالفعل، فقد صدقت تلك الشكوك مع التجربة النووية التى أجرتها كوريا الشمالية بالتوازى مع تولى بارك السلطة، وكانت لها قوة تفجيرية أكبر من تجربتى عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، وأثارت إدانة دولية فى العالم أجمع تقريبا، جعلت مساعيها الهادفة لتحقيق التقارب أمرا أكثر صعوبة، خاصة أن وصولها للسلطة، سبقه بعام واحد فقط وصول قائد جديد للسلطة فى بيونج بانج، وهو الشاب " كيم جونج أون " ذى الثلاثين عاما وريث أبيه فى الحكم، والذى بادر قبل هذه التجربة بإجراء اختبار ناجح لنظام صاروخى بعيد

المدى، ولا شك أن التجربة النووية والنظام الصاروخى جاءا كشكل من أشكال اختبار القوة والتحدى والتهديد للرئيسة الجديدة . وأضافا عبئًا جديدا على بارك فى سعيها إلى تحقيق اختراقة فى المواجهة المستمرة بين الكوريتين .

وحذرت بارك من أنها لن تقبل بأى استفزاز من كوريا الشمالية، وأن مرونتها تجاه جارها الشمالى قائم على أساس قوة رادعة حقيقية، وقالت إن "التجربة النووية التى أجرتها كوريا الشمالية مؤخرا هى تحد لبقاء الشعب الكورى ومستقبله "، وأضافت: "يجب ألا يخطئ أحد بأن الضحية الكبرى لن تكون سوى كوريا الشمالية نفسها، ولن أسمح بأى عمل يهدد أرواح شعبنا وأمن أمتنا "، ودعت إلى اتخاذ موقف دولى أكثر قوة ضد التهديدات النووية الكورية الشمالية، بعد إعلان بيونج يانج أنها لن تعود إلى طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وقالت بارك، فى اجتماع مع السفراء الأجانب فى سيؤول، فى ١٧ أبريل ٢٠١٣ إن بيونج يانج يجب ألا يتم مكافأتها بسبب " سلوكها السيئ "، وأضافت : " يجب أن نكسر الدائرة المفرغة التى تدور بلا نهاية، والمتمثلة فى إجراء مفاوضات، وتقديم مساعدات إذا وجهت كوريا الشمالية تهديدات واستفزازات، ثم نجرى مفاوضات مرة أخرى، ونقدم مساعدات إذا كان هناك تهديدات واستفزازات "، وحان الوقت لنا لنضع حدا لها، وأكدت أنها على الرغم من عدم معارضتها للحوار، إلا أنها لن تجلس على " طاولة تفاوض مذلة مع الجانب الذى يلوح بالعصا النووية " .

وفى رسالة مزدوجة لشعبها، ولجارتها اللدود كوريا الشمالية، حملت معنى أن كونها امرأة لا يعنى تخاذلها تجاه أى تهديدات لبلادها، حذرت بارك، فى لغة خشنة، من أن كوريا الشمالية ستدفع ثمنًا غاليًا إذا أقدمت على هجمات ضد كوريا الجنوبية مثل إغراق بارجة حربية أو القيام بهجوم مدفعى على جزيرة حدودية جنوبية، وأضافت فى مقابلة أجرتها معها قناة (سى بى إس) التليفزيونية : " نعم، سنجعل كوريا الشمالية تدفع ثمنا، وأريد أن أقول للزعيم الكورى الشمالى أن كوريا الشمالية لا بد أن تتغير، وهذا هو الطريق الوحيد للبقاء والتطوير "، وذلك ردًا على سؤال حول استعداد كوريا الشمالية للعمل العسكرى وإذا قامت بهجمات صغيرة الحجم على غرار ما قامت به عام ٢٠١٠ والذى أودى بحياة ٥٠ كوريا جنوبيا .

سياسة العصا والجزرة :

اتخذت بارك موقفا وسطا، يحمل بين طياته سياسة العصا والجزرة، فهى تحدثت عن عملية لاستعادة الثقة، ولكنها فى الوقت نفسه تلوح بالعصا، وأكدت تعزيز الردع أمام كوريا الشمالية، وأشار بعض المراقبين إلى أن هناك فجوة كبيرة بين رؤيتها لما يصفه مستشارها للشؤون الخارجية " كيم يونج - موك " بأنه " بناء الثقة " فى شبه الجزيرة الكورية، وتصريحاتها القاسية على نحو غير مألوف منها ضد بيونج يانج، وإعلان تعهدها بالدفاع عن الحدود البحرية الغربية المتنازع عليها والمسماة خط الحد الشمالى، والتى كانت مسرحا لمناوشات بحرية مميتة بين الكوريتين عام ٢٠١٠ .

وتصر بارك على نيل اعتذار من كوريا الشمالية بشأن تلك الحوادث التى بادرت بها، مثلما فعل سلفها " لى " من قبل مرارا دون جدوى، وهو ما يزيد الأمور تعقيدا فى ضوء التصلب الشمالى، خاصة فى ظل رفض بيونج يانج الاعتراف بالحدود التى قامت بترسيهما الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة من جانب واحد فى نهاية الحرب الكورية (١٩٥٠ـ١٩٥٣) .. ويقول الخبراء إن ثمة حاجة إلى ملاحة ماهرة من قبل إدارة بارك، حتى يتسنى لها إحداث توازن بين هذين النهجين المتناقضين .

وفى إطار الوجه الأول من هذه السياسة القائم على بناء الثقة والإغراء بالجزرة، وفى مناسبات عدة، قالت بارك إنها ستنأى بنفسها عن سياسة " لى " المتشددة التى قادت إلى تعليق جميع التبادلات التجارية تقريبا بين سيؤول وبيونج يانج والمساعدات التى كانت تقدمها الأولى للأخرى، وأعربت بارك عن استعدادها للاجتماع مع زعيم كوريا الشمالية " كيم يونج أون " وفتح قنوات اتصال مختلفة مع الجارة الشمالية، وأكدت أن التبادلات الاجتماعية والاقتصادية مع الشمال تنال كل تشجيع بموجب برنامجها الذى تقول إن من شأنه مساعدة سيساعد الكوريتين على استعادة الثقة بشأن القضايا السياسية والعسكرية .

وتعهدت بارك بمواصلة مشروع بناء خط أنابيب غاز طبيعى يمتد من كوريا الجنوبية إلى روسيا عبر كوريا الشمالية، واستئناف المساعدات الإنسانية، والسعى لإجراء حوار مع الصين والولايات المتحدة بشأن نزع السلاح النووى، بالإضافة إلى دورها فى المفاوضات

السداسية الحالية التى تشارك فيها أيضا اليابان وروسيا، لكنها أكدت أن كوريا الجنوبية على أقل تقدير لن ترسل اموالا لكوريا الشمالية فى شكل مساعدات، والتى تذهب بدلاً من إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية إلى دعم برامج التسليح الكورى الشمالى الذى يهدد جيرانها، وذلك فى إشارة واضحة إلى مئات الآلاف من الأطنان من المواد الغذائية والأسمدة التى تم شحنها من كوريا الجنوبية سنوياً لكوريا الشمالية فى عهد سلفها " لى ميونغ باك " الذى أطلق عليها " سياسة الشمس المشرقة "، على الرغم من أن بارك ليست متشددة مثله .

واعتبرت الرئيسة " بارك " أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه مع كوريا الشمالية فى فبراير (٢٠١٤) بشأن برنامج " لم الشمل " للأسر المشتتة على الحدود بين الكورويتين، يمثل فرصة لبدء الحوار وصولاً إلى السلام والوحدة، وعبرت عن ارتياحها بشأن الاتفاق على تنفيذ البرنامج فى اجتماع العمل بين منظمتى الصليب الأحمر من كل الكوريتين، وتطلعت إلى أن تجرى هذه الفعالية بدون فشل حتى لا تشعر الأسر المشتتة التى تنتظرها لمدة حوالى ٦٠ عاما بالآلام، وأضافت أنها تتطلع إلى أن يكون هذا البرنامج فرصة جيدة لتمهيد الطريق أمام السلام والتعاون من خلال الحوار فى شبه الجزيرة الكورية، ووضع الأساس لإعادة التوحيد .

مجمع كايسونج الصناعى .. بذرة وحدة أم شقاق ؟

تأسس مجمع كايسونج الصناعى المشترك بموجب اتفاقية تم التوصل اليها فى قمة غير مسبوقة بين الكوريتين فى عام ٢٠٠٠ بين " الكيمين "، رئيس كوريا الجنوبية الراحل " كيم داى جونج " وزعيم كوريا الشمالية " كيم جونج ايل "، وبدأ المجمع فى العمل فى ٢٠٠٥ فى منطقة تقع داخل كوريا الشمالية على بعد ١٠ كم من الحدود مع جارتها الجنوبية، وهو يعد منذ ذلك الحين بمثابة الرمز الاخير على التعاون بين الكوريتين .

ومجمع كايسونغ يعد مصدرا ثمينا لعائدات تحتاجها كوريا الشمالية كثيرا، وقد ظل مفتوحا رغم الازمات المتكررة فى شبه الجزيرة باستثناء يوم واحد فى عام ٢٠٠٩، عندما عرقلت بيونج يانج وصول عمال كوريا الجنوبية إليه احتجاجا على مناورات عسكرية مشتركة بين واشنطن وسيؤول، وتكرر هذا الموقف مرة أخرى مع بداية ولاية الرئيسة بارك، ففى الأسبوع الأول من أبريل ٢٠١٣ أغلق الشماليون المجمع، وذكرت وكالة الانباء

الرسمية أن قرار كوريا الشمالية بسحب جميع موظفيها وعمالها الـ٥٤ الف وإغلاقه يستهدف الانشطة المعادية والاستفزازية من جانب الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والتى عبرت عن نفسها من خلال المناورات العسكرية المشتركة بينهما .

وأعربت بارك عن استيائها من قرار كوريا الشمالية، وأعلنت سحب خبراء ومهندسى بلادها الـ ٨٦١ من المجمع، والذين يعملون فى ١٢٣شركة كورية جنوبية، وقالت إن بيونج يانج ستلحق ضررا بمصداقيتها كمكان لمشاريع الاعمال بإغلاقها مجمع كايسونج، واصفة الاغلاق بأنه " أمر مخيب للآمال للغاية "، وطالبت كوريا الشمالية بالكف عن تصرفاتها الخاطئة واختيار خيار صحيح من أجل الأمة الكورية، وتساءلت الرئيسة بارك: " إلى متى نواصل دورة تصعيد التوتر مقابل التنازل وتقديم الدعم، معبرة عن مواجهة الدولة بكل الصرامة لتهديدات الشمال بالقيام بالاستفزازات، وقالت بارك فى اجتماع لمجلس الوزراء : " بيت القصيد فى الاستثمار أن يكون بمقدورك توقع النتائج والثقة، وعندما يخرق الشمال التنظيمات الدولية والوعود بهذا الشكل ويعلق العمل فى كايسونج على مرأى من العالم، فان أى دولة فى العالم لن تستثمر فى الشمال "، وأضافت أنه فى حال صعوبة تشغيل المجمع بصورة طبيعية، فإنه سيتم تعويض الشركات العاملة هناك، محذرة من تقليص الإنفاق المخصص للتعاون بين الكوريتين .

ومع ذلك، فقد أعلنت بارك أن بابها سيظل مفتوحا للحوار مع بيونج يانج التى ما لبثت أن اقترحت بالفعل بعد شهر واحد من بدء الأزمة التى افتعلتها إجراء محادثات رسمية مع كوريا الجنوبية لتطبيع مشاريع تجارية بما فى ذلك منطقة كايسونج الصناعية المشتركة، ورحبت كوريا الجنوبية بالعرض، وجرت محادثات على المستوى الوزارى فى يونيو ٢٠١٣ بحثت عدة قضايا من بينها المشروعات التجارية واعادة الوضع الى طبيعته فى مجمع كايسونج، ولم شمل الاسر التى فرقتها الحرب الكورية "١٩٥٠-١٩٥٣، وتعد هذه المحادثات هى الأولى منذ آخر محادثات جرت فى فبراير ٢٠١١ .

بارك وباراك .. والتحدى الشمالى :

تعهدت بارك خلال حملتها الانتخابية الرئاسية بالسعى لتحقيق تنسيق وثيق فى السياسات مع الولايات المتحدة، وهى تعتبر واحدة من المؤيدين الأكثر صراحة للتحالف مع واشنطن، وتتمثل التساؤلات الهامة بالنسبة للأميركيين فيما إذا كانت بارك ستكون

قائدة قوية وشريكا جيدا فى التعامل مع التهديد الكورى الشمالى، وعلى غرار سلفها " لى "، أكدت بارك على صدارة الولايات المتحدة كشريك أمنى لكوريا الجنوبية، وقد ربطت معظم الامتيازات الممنوحة لكوريا الشمالية باستعدادها للتخلى عن برنامج أسلحتها النووية .

ووجدت بارك صعوبة شديدة فى التوفيق بين المتطلبات الشعبية والمصالح الأميركية، فيما يتعلق بالعلاقات مع بيونج يانج، فقد وقعت تحت ضغط شعبى من أجل القيام بمحاولة جادة للتعاون معها، فضلا عن ذلك فإن الكثير من الكوريين ليسوا راضين عن الدعم الواضح الذى منحه الرئيس السابق للتحالف الأميركي، حيث يشعرون أنه أفسد العلاقات مع الصين، التى تعتبر الآن أكبر شريك تجارى لكوريا، ولكن بارك تدرك شعبها إن منقسم بين محافظين يلقون باللوم على كوريا الشمالية بشكل كامل فى المأزق الذى هم فيه، والتقدميين الذين يلقون باللوم بشكل كبير على المحافظين فى كوريا الجنوبية والولايات المتحدة على عدم مخاطبة ما يعتقدون أنه مخاوف أمنية مشروعة من جانب كوريا الشمالية، وهذا من شأنه أن يضع وعود حملة بارك الانتخابية موضع اختبار فيما يتعلق بتحسين العلاقات مع الدولة الجارة وحثها على نزع السلاح النووي.[1]

ولم تكد بارك تعلن فوزها الرئاسى، حتى بدأت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة مناورات عسكرية بحرية مشتركة فى بحر اليابان قبالة مرفأ بوهانج فى جنوب شرق كوريا الجنوبية فى فبراير ٢٠١٣، وشملت المناورات مشاركة غواصة نووية أمريكية، وذلك فى غمرة التوتر الذى تعيشه المنطقة، لتقوم بيونج يانج بدورها ردا على تلك المناورات التى اعتبرتها معادية لها بإجراء تجربة نووية جديدة، وتلى ذلك تصعيد شديد فى العلاقة بين الكوريتين، وحث وزير الخارجية الأمريكى " جون كيرى " بيونج يانج على اتخاذ "خطوات ذات مغزى" باتجاه نزع السلاح النووى، والسماح باستئناف المحادثات السداسية التى تضم الكوريتين واليابان وأمريكا وروسيا والصين .

وقامت بارك مع اشتداد حدة الأزمة بزيارة إلى واشنطن فى ٦ مايو ٢٠١٣، تزامنت مع الاحتفال بالذكرى الستين لقيام التحالف بين البلدين، ووجه الرئيس الاميركى باراك اوباما تحية إلى "عزم وتصميم" ضيفته على الوقوف بوجه "استفزازات" كوريا

(١) جى ووك شين وديفيد ستراوب - صحيفة الشرق الأوسط (٢٣ / ١٢ / ٢٠١٢) نقلا عن " نيويورك تايمز الأمريكية .

الشمالية، وقال : " ما أنا واثق منه، هو أن الرئيسة بارك صلبة ولديها رؤية واضحة جدا وواقعية للوضع، كما انها تملك حكمة التفكير بان النزاع ليس امرا محتوما ولا هو الخيار الافضل "، مؤكدا أن التزام الولايات المتحدة إزاء أمن كوريا الجنوبية لن يضعف أبدا، وأنها لن تنجح فى المس بالتحالف القائم بين بلاده وكوريا الجنوبية، فقد ولى الزمن الذى كانت تستطيع فيه كوريا الشمالية إثارة أزمة وانتزاع تنازلات، وأضاف الرئيس الاميركى : " إذا كانت بيونج يانج تعتقد أن تهديداتها الاخيرة يمكن أن تدق إسفينا بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، أو أن تؤمن لها احترام المجتمع الدولى، فإن قمة اليوم تكشف ان كوريا الشمالية مرة أخرى لم تنجح، وأن عزلتها باتت أكثر مما كانت عليه فى أى وقت مضى " .

ومن جهتها أشادت بارك بالتحالف بين الولايات المتحدة وبلادها الذى اعتبرته " حجز الزاوية " لاستقرار منطقة جنوب شرق آسيا، كما حذرت كوريا الشمالية قائلة أنها " لن تكون قادرة على البقاء فى حال تمسكت فقط بفكرة تطوير أسلحتها النووية على حساب رفاهية شعبها، ولن نتسامح بأى شكل من الأشكال من التهديدات والاستفزازات الكورية الشمالية، والتى تتصاعد بشكل مستمر، ومثل هذه التصرفات يمكن أن تزيد من عزلة كوريا الشمالية التى إذا اختارت طريق التحول إلى عضو مسئول فى المجتمع الدولى، فإننا سنكون عازمين على تقديم المساعدات لها، نحن والمجتمع الدولى "، وأضافت : " يجب أن يكون هدفنا النهائى هو تخلى كوريا الشمالية عن أسلحتها النووية، وتشجيعها لكى تصبح عضوا مسئولا فى المجتمع الدولى، لأن هذا يخدم السلام فى شبه الجزيرة الكورية والعالم، كما يخدم مصالح كوريا الشمالية وتنميتها أيضا " .

وقد حققت هذه الزيارة التى استمرت ستة أيام وتعتبر أول زيارة خارجية رسمية للرئيسة منذ تنصيبها نتائج مثمرة من أوجه متعددة، إذ ساعدت على تقوية التحالف الكورى الأمريكى، وحددت التوجه المستقبلى لمستوى أفضل من التعاون لا يشمل فقط شبه الجزيرة الكورية، ولكن أيضا منطقة شمال شرق آسيا كلها، كما عززت الزيارة التعاون الاقتصادى الثنائى، وأعرب النواب الأمريكيون عن دعمهم القوى لرؤية الرئيسة بارك السياسية تجاه كوريا الشمالية والتى تقوم على عملية بناء الثقة وإطلاق مبادرة للتعاون السلمى فى منطقة شمال شرق آسيا وتطوير التحالف الكورى الأمريكى إلى علاقة

مشاركة عالمية، وذلك لدى إلقائها خطابا أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الكونجرس، النواب والشيوخ.

ولكن بارك فشلت فى الحصول على إذن من الولايات المتحدة حول تخصيبها مادة اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووى، حتى تظل سيؤول تحت الحماية الأمريكية المباشرة، واتفقت مع نظيرها الأمريكى بدلا من ذلك على تمديد فترة التفاوض حول تعديل اتفاقية الطاقة النووية الثنائية بين البلدين لعامين إضافيين، لتنتهى صلاحيتها فى مارس عام ٢٠١٤، نظرا لعدم توصل الجانبين إلى تقريب وجهات النظر فى قضية معالجة النفايات من الطاقة النووية ومنح حق إنتاج اليورانيوم المخصب الذاتى للجانب الكورى الجنوبى .

بيد أن الرئيسين بارك وباراك تبنيا إعلانا مشتركا حول التحالف الكورى الأمريكى، وأكدا عزمهما على تقوية التحالف وجعله قادرا على أن يكون داعما للسلام والاستقرار فى منطقة آسيا والمحيط الهاديء، وذلك لمواجهة التحديات الأمنية فى القرن الحادى والعشرين، وأضاف الإعلان : " الولايات المتحدة ستظل ملتزمة بقوة بالدفاع عن جمهورية كوريا، بما فى ذلك توفير رادع ممتد وسلسلة واسعة من القدرات العسكرية الأمريكية، سواء التقليدية أو النووية "، كما تحدث الإعلان عن إصرار البلدين على تدعيم التعاون الاقتصادى وزيادة الفرص الاقتصادية والتجارية، بما فى ذلك التنفيذ الجيد لاتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة التى دخلت حيز التنفيذ فى عام ٢٠١٢.

وبطبيعة الحال انتقدت كوريا الشمالية زيارة بارك إلى الولايات المتحدة ونتائج مباحثاتها مع نظيرها الأمريكى، واصفة إياها بأنها مقدمة لحرب وتصعد التوترات فى الوضع السياسى فى شبه الجزيرة الكورية والمنطقة وتزيد من مخاطر الصراع، وإشعال لمعركة أهلية من أجل تعزيز التعاون فى السياسات العدوانية ضد كوريا الشمالية، بل انتقلت الانتقادات إلى الداخل الكورى الجنوبى، حيث قال رئيس الحزب الديمقراطى المعارض " كيم هان كيل" إنه يبدو أن القمة الكورية الأمريكية لم تتمكن من إحراز تقدم نحو تهدئة التوتر فى شبه الجزيرة الكورية، وأعرب كيم خلال اجتماع للمجلس الأعلى للحزب عن أمله فى ألا تتبع إدارة الرئيسة بارك كون هيه نفس خطى إدارة الرئيس

السابق لى ميونغ باك، التى فشلت سياساتها المتعلقة بكوريا الشمالية والولايات المتحدة، كما أعرب أيضا عضو المجلس الأعلى للحزب المعارض " شين كيونغ مين " عن أسفه لعدم تركيز القمة الكورية الأمريكية بشكل كافٍ على تخفيف التوتر، وأنها لم تكن على مستوى التوقعات حول تحقيق الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية .

وأبدى كثير من المحللين فى كوريا الجنوبية تحفظا على آراء وسياسة بارك تجاه بيونج يانج، وقال يانغ مو- جين الأستاذ فى جامعة دراسات كوريا الشمالية بسيؤول : "إن ما يبعث على القلق هو أن الرئيسة الجديدة تؤكد على ما يبدو على أهمية الردع والتحالف مع واشنطن على نحو أكبر من تأكيدها على أهمية الحوار بين الكوريتين "، وأضاف يانغ أنه قد تم تعزيز الإجراءات الأمنية وأصبح التحالف بين سول وواشنطن أكثر قوة، فيما ازدادت العلاقات بين الكوريتين تدهورا، واصفا رؤية بارك للمصالحة بأنها "غامضة"(١)

الأمم المتحدة والأزمة الكورية :

حرصت الرئيسة بارك على الاحتفاظ بتأييد الأمم المتحدة فى صراع بلادها مع جارتها الشمالية، حيث التقت فى ٧ مايو ٢٠١٣ مواطنها، الأمين العام للمنظمة الدولية " بان كى مون " فى نيويورك، فهو كورى جنوبى وشغل منصب وزير خارجية بلاده، وقد هيمنت الأزمة فى شبه الجزيرة الكورية على المناقشات بينهما، وقد أشاد كى مون بالرد " الحازم والمدروس" للرئيسة بارك على استفزازات بيونج يانج، وتصميمها على إيجاد حلول للخلافات بين الكوريتين عبر الثقة والحوار، وجدد أيضا تأكيده على المساهمة فى تخفيف التوتر" بين البلدين الجارين ، ووعد بلعب أى دور يمكن لمنظمته أن تقدمه لنشر السلام، فيما قالت بارك أنها لن تتسامح بشأن الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، ولن تقدم المكافآت مقابل الأعمال الاستفزازية والتهديدات، وأنها ستجعل بيونج يانج تدفع ثمن قيامها بأية أعمال استفزازية ضد الجنوب.

وكشفت بارك عن نية حكومتها إجراء دراسة شاملة حول مشروع بناء حديقة عالمية للسلام داخل المنطقة منزوعة السلاح مع كوريا الشمالية، وأوضحت الرئيسة أن دراسة ذلك المشروع ستكون بالتعاون مع الأمم المتحدة، باعتبار أنه سيلعب دوراً فى تخفيف حدة التوتر فى شبه الجزيرة الكورية، وتحقيق السلام وبناء الثقة المتبادلة بين الكوريتين،

---

(١) وكالة الأنباء الصينية " شينخوا " ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٢ .

بينما انتقدت بيونج يانج بشدة خطة بناء الحديقة وذلك باستخدام تعبيرات حادة مثل " إهانة " و " سفسطة " ، وأن هذه الخطوة تمثل إهانة لا تليق بالقومية الكورية التى عاشت تحت المأساة والألم والانشقاق، ووصف موقع " أوريميجوككيرى " الالكترونى الكورى الشمالى الدعائى الذى يستهدف كوريا الجنوبية الخط العسكرى الفاصل بأنه " رمز استياء الأمة الكورية من الانفصال " ، وأن بناء الحديقة فى هذا المكان لجذب السياح الأجانب هو استغلال لمعاناة الكوريين، وتصرفات طائشة ضد القومية، وأضاف الموقع أن مَن يضر السلام والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية هما الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، واصفا خطة بناء حديقة السلام بأنه سفسطة من قبل مدمر السلام ومحرض الحرب .

إدارة النزاع مع اليابان :

تعود جذور النزاع بين سيؤول وطوكيو إلى زمن الاحتلال العسكرى اليابانى لشبه الجزيرة الكورية، والذى بدأ ٢٩ فى أغسطس سنة ١٩١٠م، وانتهى بتاريخ ١٥ أغسطس عام ١٩٤٥م بعد استسلام الامبراطورية اليابانية لقوات التحالف فى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتسليم شبه الجزيرة للكوريين بعد ٣٥ عاماً من الاحتلال العسكرى الياباني.

ونتج عن هذه الفترة خلاف آخر بين البلدين حول تسمية البحر الذى يفصل بينهما، وهذا الخلاف يرجع إلى إطلاق الجيش اليابانى على ذلك البحر مسمى " بحر اليابان " خلال فترة استعمار اليابان لشبه الجزيرة الكورية، وتم حذف تسمية " بحر الشرق " الكورى فى المؤتمر الأول للمنظمة الدولية للهيدروغرافيا، حيث اتخذ المؤتمر قراراً بإنشاء تسميات حدود البحار والمحيطات، ووفقاً لهذا القرار فإن تسمية " بحر الشرق " قد تغيرت وسجلت رسميا بتسمية " بحر اليابان " منذ عام ١٩٢٣ م.

وفى شهر إبريل عام ١٩٩٧ م، طلبت كوريا الجنوبية تغيير تسمية بحر اليابان باسم بحر الشرق، وكان ذلك فى المؤتمر الدولى الخامس عشر للهيدروغرافيا الذى عقد فى مملكة موناكو، وشن اليابان حملة دبلوماسية لمحاولة إحباط كوريا الجنوبية لتغيير تسمية بحر اليابان، قائلة : إن كفة التاريخ ترجح اسم بحر اليابان، وظل التسمية مزدوجة، بحسب الجهة التى تستخدمها، ومدى قربها السياسى أكثر من إحدى البلدين، كما يلى :

- اليابان تصر على تسمية " بحر اليابان " باعتبارها قانونية .

- كوريا الجنوبية تصر على تسمية " بحر الشرق " باعتبارها تاريخية .
- كوريا الشمالية تطلق عليه " بحر كوريا " .
- وسائل الإعلام فى روسيا والصين تعترفان ببحر اليابان .
- جامعة الدول العربية تعترف ببحر اليابان فى جميع الوسائل المقروءة والمرئية .
- جميع وسائل الإعلام الدولية وقفت على الحياد واستخدام التسميتين (بحر اليابان وبحر الشرق) فى الخرائط أو تقديم تقارير إخبارية .

وهناك سبب آخر للنزاع، يعود إلى اختلاف البلدين حول ادعاء كل منهما ملكية جزر " دوكدو " و " تاكيشيما " ، والتى تقع فى بحر الشرق (اليابان) ، وتحتوى على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، وتصر الرئيسة بارك على تبنى نفس موقف سلفها المطالب لليابان بالتوقف عن تكرار إدعاءات منافية للحقيقة بأحقيتها فى جزيرة دوكدو، وهو ما صرح به رئيس حكومتها " جونج هونج وون " فى أبريل ٢٠١٣ .

وأكدت بارك انها ستواصل النهج المتشدد الذى انتهجه سلفها فيما يتعلق بمطالب اليابان بتلك الجزر، فضلا عن إصرارها على اعتذار وتعويضات من اليابان عن الاستغلال الجنسى لنساء كوريات أثناء الحرب العالمية الثانية واحتلال اليابان لشبه الجزيرة الكورية، وأن تقر اليابان بالمسؤولية عن حكمها القاسى لكوريا فى الماضى، وعلى خلفية هذه الحقبة الاستعمارية، أثار إرسال رئيس الوزراء اليابانى شجرة صنوبر فى ٢٢ أبريل ٢٠١٣ إلى ضريح " ياسوكونى " المثير للجدل استياء فى كوريا الجنوبية، حيث ألغت الرئيسة بارك زيارة كانت مقررة لوزير خارجيتها إلى طوكيو، لما يمثله الضريح من رمز للهيمنة العسكرية السابقة لليابان، يذكر أن هذا الضريح يقع فى العاصمة طوكيو، وقد دفن فيه ١٤ قائداً يابانياً أدانتهم محكمة للحلفاء كمجرمى حرب إلى جوار قتلى آخرين، عقب الحرب العالمية الثانية .

وقد شددت الرئيسة بارك - فى كلمة لها أمام الكونجرس الأمريكى فى مايو ٢٠١٣ - على أهمية الفهم الصحيح للتاريخ من أجل الحفاظ على السلام فى منطقة شمال شرق آسيا ، وأن الارتباط بين اقتصادات شمال شرقى آسيا يزداد تدريجيا ، ولكنها أضافت بأن الخلافات المتعلقة بالماضى تتسع، مشيرة فى هذا الصدد إلى محاولات اليابان المستمرة لتشويه التاريخ، وانتقدت موقف اليابان من القضايا التاريخية، وقالت بارك: "إن من

يعمون أبصارهم بشأن الماضى لا يستطيعون رؤية المستقبل".

ولكن بارك، برغم تلك الخلافات مع اليابان، وعملا بمبدأ عدو عدوى صديقى، فإنها نسقت مع اليابان فضلا عن الولايات المتحدة للعمل معا من أجل ردع برنامج التطوير النووى والصاروخى لدى كوريا الشمالية، حيث وجهت وزير دفاعها " كيم كوان - جين " للاجتماع مع نظيريه اليابانى 'أيتسانورى أونديرا'، والأمريكى " تشاك هاجل " فى سنغافورة، حيث شاركوا هناك فى المؤتمر السنوى لأمن الآسيوى فى يونيو ٢٠١٣، ونقل عن الوزراء الثلاثة قولهم فى بيان مشترك: 'إن التصرفات الاستفزازية من جانب كوريا الشمالية تشكل تهديدا خطيرا للأمن فى شمال شرق آسيا وفى العالم'.

وفيما يتعلق بالشأن الاقتصادى، وكيفية التعامل مع سياسات الحكومة اليابانية بتخفيض قيمة الين، قالت الرئيسة بارك فى مؤتمر صحفى بمقر الرئاسة مطلع عام (٢٠١٤) إن العملة اليابانية تشكل عبئا على الاقتصاد الكورى، وأن كوريا متقدمة على اليابان فى توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع دول العالم، مشيرة إلى أنه يمكن الاستفادة من تلك الاتفاقيات من أجل مساعدة الشركات الكورية فى تأمين القدرات التنافسية على المستوى العالم.

من أقوالها

- "أقف أمامكم اليوم كربانة سفينة، تحاول توجيه دفة سفينتها وسط الأمواج المتلاطمة للتاريخ".
- " سوف أصبح رئيسة تعمل على تحسين مستوى معيشة الناس، وسوف أفى بوعودى، وسأساعد على تحقيق وحدة كبيرة فى هذه الأمة ".
- " تزوجت من الدولة وتعهدت بان تفكر فقط فى سعادة الشعب ".
- " العفو الرئاسى الخاص عن المدانين فى اتهامات بالفساد، يتعارض مع إرادة الشعب".
- "التجربة النووية التى أجرتها كوريا الشمالية هى تحد لبقاء الشعب الكورى ومستقبله".
- "إن من يعمون أبصارهم بشأن الماضى، لا يستطيعون رؤية المستقبل".
- "أهمية الفهم الصحيح للتاريخ من أجل الحفاظ على السلام فى منطقة شمال شرق آسيا".

الباب الثانى

أوروبا... اللحاق بالركب

تمهيد

حين كتب أبو الدراما الحديثة "هنريك إبسن" النرويجى مسرحية "نورا .. بيت اللعبة" فى القرن التاسع عشر، كان ذلك بمثابة تحريض على خروج المرأة هناك، أخيراً، من حِجرها القسْرى، فلقد رفضت "نورا" الاستكانة لـ"حنان" البيت الأبوى ولـ"استقرار" البيت الزوجى، وقررت البحث عن ذاتها، وجاء ذلك فى سياق التطورات الكبرى، التى أفْضت إلى ترسيخ النظام الاجتماعى الرأسمالى الجديد فى أوروبا، لكن مطلب تقدم المرأة على صعيد العقل الفاعل ظل غائباً، إلا بقدْر ما يخدم الإنتاج الاقتصادى المركّب، وهذا ما عمل على إخراج المرأة الجديدة العاملة من بيتى الأبوة والزوجية قسراً، دون أن يتيح لها إمكانات الخروج إلى النهوض والتنوير العقلى إلا بنحو ضئيل ومقتصر على نساء الرجال ذوى السلطة والقرار، ومن ثم فإن "نورا" فى المسرحية الدرامية تنتقل من بيت الأب المحامى المثقف إلى بيت الزوج المحامى المثقف، لتكتشف - عبر معاناة "ذاتية - أنها فى كلا البيتين لم تخرج عن كونها "لعبة" فى الواقع وفى نظر الأقارب والأباعد، وهنا، تقرر الإمساك بمصائرها على نحو خاص، فتغادر البيت الثانى بعد أن غادرت البيت الأول، باحثة عما يجعل منها كياناً يمتلك كرامته واستقلاله [1].

ولأن الكلمة المكتوبة هى أول طريق الفعل، فقد تمخضت مثل هذه الأعمال الأدبية عن حراك سياسى على صعيد تمكين المرأة فى أوروبا، حتى وصلنا إلى مرحلة اعتراف كافة دول "منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا" بالمساواة بين المرأة والرجل كجانب أساسى للمجتمع العادل والديمقراطى، كما تلتزم تعزيز تكافؤ الفرص لمشاركة المرأة الكاملة فى جميع جوانب الحياة السياسية والعامة، ونصت الفقرة ٢٣ من ميثاق المنظمة على : " إن ممارسة المرأة الكاملة والمتساوية لحقوق الإنسان أمر ضرورى لتحقيق منطقة سلمية

(١) (١) د. طيب تيزيني : أوروبا وإشكالية تحرر المرأة، رابط :
http://www.tizini.com/9/general/%D8%A3%D988%%D8%B1%D988%%D8%A8%D8%A7-%D988%%D8%A5%D8%B4%D983%%D8%A7%D984%%D98%A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B1-%D8%A7%D984%%D985%%D8%B1%D-8%A3%D8%A9

ومزدهرة وديمقراطية أكثر لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، ونلتزم بجعل المساواة بين الرجل والمرأة جزءا لا يتجزأ من سياساتنا، على مستوى دولنا وداخل المنظمة"، وتبع ذلك تأسيس العديد من الآليات والمنظمات الأوروبية الداعمة لتمكين المرأة، وأحدثها هو " المعهد الأوروبى للمساواة بين الجنسين "، والذى أُنشئ عام ٢٠٠٦ لمساعدة مؤسسات الاتحاد الأوروبى والدول الأعضاء فى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال السياسات العامة.

فضلا عن ذلك، وافقت دول أوروبا على المعاهدات الدولية أو غيرها من وثائق تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، والتى كان لها هى ذاتها الدور الأكبر فى صياغتها وتمريرها ودعمها دوليا، ومنها على نحو خاص " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "، و" العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية "، وفى منظومة الأمم المتحدة، تُعنى أربعة مكاتب مختلفة بقضايا المساواة بين الجنسين : لجنة النهوض بالمرأة (DAW)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة (UNIFEM)، والمعهد الدولى للأبحاث والتدريب لتقدم المرأة (INSTRAW)، ومكتب المستشار الخاص حول المساواة بين الجنسين (OSAGI)، وهذه المكاتب جنبًا إلى جنب مع لجنة وضع المرأة (CSW)، بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة.

وهكذا، وعلى العكس من الوضع فى قارتى آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن الصعود السياسى الحثيث للمرأة فى أوروبا لم يتأسس على الميراث العائلى، بل كانت الديمقراطية هى السبيل الوحيد للصعود للسلطة، وهو ما ساعد على ظهور أبرز وأفضل نموذج للمرأة الرئيسة فى العصر الحديث، لذلك اضطلعت النساء الأوروبيات الحاكمات بتعميم التجربة عالميا عبر مجلس القيادات النسائية فى العالم، وهو عبارة عن شبكة من رئيسات الجمهورية ورئيسات الوزراء الحاليات والسابقات، وقد أنشئ عام ١٩٩٦ على يد فيجديس فينبوجادوتير، رئيسة أيسلندا (١٩٨٠-١٩٩٦)، ومهمة المجلس هى حشد أعلى مستوى من القيادات النسائية على مستوى العالم للعمل الجماعى حول القضايا ذات الأهمية الحاسمة للمرأة، وتسليط الضوء على النساء اللواتى يتولين قيادة بلدانهن.

ورغم ريادة آسيا لصعود المرأة إلى سدة الحكم، ولكنّ لحاق المرأة الأوروبية بالركب جاء أكثر رشدا واستقرارا عبر العديد من التجارب نعرض أهمها فى هذا الباب عبر ست

شخصيات نسائية، نستهلها بمارجريت ثاتشر .. المرأة الحديدية، الأطول تربعا على سدة السلطة فى المملكة المتحدة طوال القرن العشرين، لما يناهز اثنى عشر عاما، وجروهارلم برونتلاند .. الزعيمة النرويجية التى عملت " أخصائية إعادة تأهيل"، لتتولى التأهيل السياسى للدولة برمتها، وحنا سوتشوكا .. العنيدة، تلك الأكاديمية البولندية التى هجرت عالم الرجال لتتزوج بكرسى الحكم، وفييرافيكى فرايبيرجا .. أول رئيسة بلطيقية، وعالمة النفس التى سعت لترسخ الهوية اللاتفية البلطيقية للبلاد، ويوليا تيموشينكو .. أميرة الثورة البرتقالية، التى كانت تجربتها السياسية فى أوكرانيا ثرية وحاشدة بالمضامين الثورية المتلاطمة من الألم والدموع والسجن وتذوق طعم النصر، وأخيرا أنجيلا ميركل .. فزاعة الرجال، والمرأة التى تترأس تلك الدولة الكبرى ألمانيا، أكبر اقتصاد فى الاتحاد الأوروبى، وثانى أكبر دولة مصدرة فى العالم .

الفصل الأول

مارجريت ثاتشر . . .
المرأة الحديدية

"لا أريد مجلس وزراء من رجال ونساء إمعات، فهو أمر غير صحي . . إنني لا أطيق المتملقين الأذلاء"

المملكة المتحدة ... نبذة تعريفية

هى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، أو المملكة المتحدة اختصاراً، تقع شمال غرب القارة الأوروبية، وهى دولة تجمع شعوب (انجلترا، أسكتلندا، ويلز وأيرلندا الشمالية)، كما تدخل العديد من الجزر والمناطق ضمن سيادة التاج البريطانى، على غرار جزيرة مان ومناطق ماوراء البحار، عاصمتها لندن، ومساحتها ٢٤٣ ألف كم٢، وعدد السكان ٦٥ ميونا (٢٠١٥)، المسيحيون بمذاهبهم المختلفة (٣٧ مليونا) والمسلمون (٣ ملايين) والسيخ والهندوس واليهود أقل من مليونين، والنسبة الباقية ملحدون، والانجلزية هى اللغة الأولى فى البلاد، وهناك لغات محلية أخرى : الويلزية والأيرلندية والعديد من اللهجات الاسكتلندية، وحمل المهاجرون الجدد من دول الكومنولث معهم العديد من اللغات الأخرى، و من أهمها اليوم الأردية لغة أهل باكستان .

وكانت المملكة المتحدة القوة الصناعية والبحرية الرائدة فى العالم فى القرن ١٩، وتطورت فيها ديمقراطية برلمانية هى الأولى فى العالم، كما عرفت العلوم والآداب عصرا ذهبيا أثناء هذه الفترة، وفى أوج قوتها سيطرت الإمبراطورية البريطانية على أراض شكلت ربع مساحة العالم المأهول آنذاك، ومع الحربين العالميتين الأولى والثانية بدأت قوة الإمبراطورية فى التراجع، ومع نهاية النصف الأول من القرن العشرين، بدأت عملية التفكك باستقلال المستعمرات السابقة، ولكن هذه الأحداث لم تمنع المملكة من تحديث نفسها واحتلال موقع ريادى فى الاتحاد الأوروبى، وحلف الناتو (NATO)، كما أنها عضو دائم فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة، وتملك حق الفيتو .

مارجريت ثاتشر

نشأتها وشخصيتها

فى سهول مقاطعة " لينكولنشاير " فى غرب انجلترا، تقع مدينة صغيرة، تسمى " جرانثام "، اختيرت ذات يوم فى استفتاء طريف باعتبارها " المدينة الأكثر إثارة للملل والضجر فى بريطانيا" .. وهى المدينة التى تشتهر بأنها موطن " اسحاق نيوتن " مكتشف قانون الجاذبية، ومن نفس هذه المدينة " المملة ! " تبدأ الحكاية .. ففى يوم ١٣ أكتوبر من عام ١٩٢٥ ولدت مارجريت هيلدا روبرتس ثاتشر، مالئة دنيا الامبراطورية العجوز، ورافعة اللواء الأزرق، الذى بات أكثر من أى وقت مضى، رمزا للاقتصاد الحر، وسياسة المواجهة والتحدى والصلابة الفولاذية فى ومواجهة حملات التشكيك .

نشأت مارجريت فى أجواء عائلية متواضعة، حيث تعلمت قيمها الأساسية، التى تركز على الكفاح والعمل فى سبيل النجاح، على يد والدها الواعظ البقال، فتاريخ أسرتها يمثل خروجا عن الصورة التقليدية التى نجدها فى أذهان الناس لحزب المحافظين وأعضائه، فحتى اليوم، وبالرغم من التغيرات الاجتماعية فى بريطانيا، فإن معظم أعضاء حزب المحافظين فى مجلس العموم (البرلمان) ينحدرون من عائلات ثرية، وتلقوا تعليمهم فى المدارس الخاصة، وليس فى المدارس الحكومية .. أما هى (ثاتشر) فكانت الابنة الثانية لصاحب بقالة صغيرة، انتمى والدها الى الكنيسة البروتستانتية " الميثودية " أو " المعمدانية "، ورباها تربية صارمة، بحيث قالت فى إحدى المناسبات، إن فلسفتها الخاصة مستمدة من تعليمات أبيها، وقضت الثمانية عشر عاما الأولى من حياتها فى شقة العائلة المتواضعة، فوق دكان بقالة أبيها الأكثر تواضعا .

علمها والدها ألا تتبع توجهات الجماعات والحشود العمياء، بل تقوم بخيارتها التى تقتنع بها بنفسها، وكان والدها يلعب دورا سياسيا على نطاق محدود، مما دفعها الى مرافقته وتعلم السياسة منه، وخاصة حينما أصبح عضوا فى بلدية " جرانثام " ثم رئيسا لها .. ولكن دخله المادى لم يسمح له بإرسالها الى مدرسة خاصة، فحصلت على تعليمها

الأولى، وحتى الثانوية فى مدارس حكومية، ومع ذلك فقد أجتهد فى إلحاقها بدورات دراسية لتعلم اللاتينية واللغات الكلاسيكية .

وقد أبدت ثاتشر فى المدرسة ذكاء فوق المتوسط، وأفلحت فى الحصول على على مكان فى جامعة " اكسفورد " العريقة، حيث تخصصت فى علم الكيمياء، فى كلية " سومرفيل "، بالاضافة الى متابعتها دروسا فى المحاسبة أثمرت فيما بعد عن نيلها شهادة فى هذا التخصص، وبعد أن عملت لفترة فى كباحثة كيميائية حتى عام ١٩٥١ تحولت الى دراسة الحقوق، وأتمت دراستها القانونية، لتعمل محامية عام ١٩٥٣ .

مقولتها الشهيرة (قد تضطر لخوض معركة ما أكثر من مرة لتنتصر) لم تأت من فراغ، فقد خاضت تلك المرأة معارك عدة انتصرت فى معظمها، وحققت ما لم يحققه غيرها من الرجال، بعد أن كسرت السقف الزجاجى الخفى الذى منع نساء كثيرات من اختراقه كما فعلت هى، ونجاحها أعطى النساء كثيراً من الأمل، لأنها نجحت دون أن يسلبها نجاحها العملى حقوقها الأخرى، فكانت زوجة وأماً، ومن هنا كان تميزها .. لم تتنازل عن ما كانت تراه حقا لها، لكنها آمنت بما لديها، ونشأتها فى مجتمع يؤمن ويعترف بقدراتها مهد الطريق لها فأنجزت وأبدعت، والمآخذ التى حسبت عليها لم تنل من نجاحها كامرأة، لأنها نفس المآخذ التى حسبت على رجال آخرين كانوا فى مكانها، لذا هزيمتها لم تكن سهلة ونادرًا ما تحققت. .

لقبوها بالمرأة الحديدية، لأنها لم تخش النقد فيما تتخذه من قرارات، مثلما فعلت نساء غيرها استسلموا لمن شكك فى قرارتهن كونها صادرة من امرأة، ففشلت مثلما فشلوا، تلك المرأة التى رأست حزباً للمحافظين فى المملكة المتحدة، وانتخبت ٣ مرات رئيسة للوزراء، هى مصدر إلهام لنساء كثيرات قد لاتكون الرئاسة طموحاً لهن، لكن المساهمة فى صنع القرار واتخاذه فى مجتمعهن الذى يشكلن نصفه هى الهدف، بعد أن كنا لسنوات عدة منفذات لما يملى عليهن، وضحايا لأكذوبة زرعت وبتمكن فى مجتمعهن، بأن إدارة المرأة دائماً فاشلة وإنجازاتها محدودة . [1]

(١) د. شروق الفواز : مارجريت ثاتشر.. المرأة التى نجحت وكسرت السقف الزجاجى، جريدة الرياض ١٢ / ٤ / ٢٠١٣، بتصرف .

زواجها.. وزوجها :

فى عام ١٩٤٩،، وأثناء عملها كباحثة كيميائية، التقت " دينيس ثاتشر " ـ والذى حملت اسمه فيما بعد ـ وهو ضابط متقاعد، كان مطلقا، ويكبرها فى السن بعشر سنوات، وكان يملك شركة للبويات والدهانات، وتزوجا عام ١٩٥١، وقد اعتزل العمل فى عام ١٩٧٥، وكان يقضى معظم وقته فى ممارسة هوايته فى لعب الجولف، وعلى الرغم من تواريه فى الظل إلى جانب زوجته، بعد تصاعد دورها السياسى، فقد كان كان دينيس رجل أعمال ناجحا .

وظلت مجلة " برايفت آى " التى تتابع الحياة الشخصية للمشاهير لسنوات تصفه بأنه زوج تسيطر عليه زوجته .. يلعب الجولف .. ويقضى وقته فى محاولة تجنب غضب " الرئيسة ! " وخلال السنوات التى تولت فيها زوجته الحكم، احتفظ السير دينيس بصمته فى اللقاءات العامة، وتجنب الحديث للصحافة ووسائل الاعلام الأخرى، واعتاد القول : " تذكر أنه من الأفضل أن تغلق فمك، وأن تعتبر أحمق، عن أن تفتحه وتزيل كل الشكوك"!!

وفى ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٣ توفى دينيس ثاتشر عن عمر يناهز ٨٨ عاما، وكانت قد اعتلت صحته، بعد أن أجريت له عملية تغيير شرايين فى القلب .

لقد كانت العلاقة بين تاتشر وزوجها " دينيس " هى العلاقة التى قام عليها كل مجد تاتشر السياسى والشخصى، وصفته صحيفة الإندبندنت البريطانية بأنه كان أعظم زوج لرئيسة وزراء عرفه التاريخ، على الرغم من السخرية الرهيبة التى نالها فى حياته من الصحافة البريطانية، التى تهكمت على حرصه على وضع مصالح زوجته قبل مصالحه، وابتعاده عن الأضواء بلعب الجولف والاسترخاء، وقالت عنه ابنته كارول فى كتابها عن والدتها ثاتشر[١] : " إنه كان رجلاً خجولاً، لكن الأضواء التى لاحقت زوجته فى منصبها أجبرته على الخروج من خجله، ليقوم بدوره معها على أكمل وجه "، وقالت مارجريت تاتشر عن زوجها : " لم أكن لأفعل ما فعلته لولاه، كانت نصائحه لى حادة، وانتقاداته وسخريته لاذعة، لكنه كان حساساً بما يكفى لكى يقول لى ذلك كله فيما بيننا، وليس للعالم الخارجى، كان يجعلنى أرى الأمور دائما فى إطارها الصحيح، وفى كل مرة كنت

(١) يسرا زهران : كتاب لابنة تاتشر: سنوات الألم الأخيرة فى حياة السيدة الحديدية، جريدة الوطن القاهرية (٤/١٠ / ٢٠١٣)، بتصرف .

أرتكب فيها خطأ أو أخرج فيها عن شعورى كان يجعلنى أستعيد توازنى من جديد " .

تقول كارول عن علاقة والديها: " أعتقد أن ما جعلهما يستمران معا طيلة هذه الأعوام، أن أبى كان مبهورا بقدرة أمى على أن تضع طاقتها وجهودها فى كل شىء، وكان يقع فى غرامها فى كل مرة يرى حماسها وهى تلقى خطاباتها السياسية، لكن كان لدخول أمى عالم السياسة ثمناً فادحاً، صارت حياتنا الخاصة ملكية عامة للناس، سواء أعجبنا الأمر أم لا، وخرجت للنور كل التفاصيل المعروفة وغير المعروفة عنا، وأذكر مثلا أننى علمت من الصحف أن أبى كان متزوجاً من امرأة أخرى قبل أن يتزوج أمى، ويومها قالت لى أمى : لا تفتحى الموضوع مع والدك، لن يقول لك شيئاً، كانت قصة غرام وقت الحرب وانتهت " .

وتواصل كارول : " كان أبى هو الوحيد القادر على أن يجعل أمى ترى المنطق وسط كل الأمور الجنونية التى شهدتها كرئيسة للوزراء، كانت تعانى دائما من اهتزاز يدها وانفعالها وهى فى طريقها لإلقاء خطاب ما، واعتاد والدى على أن يمسك بيدها لطمأنتها وهى فى السيارة فى طريقها لمؤتمر ما، لكنها لم تكن تعرف الراحة، ولم تكن تعترف بالانتصار، وحتى عندما كانت تلقى خطابا مؤثرا، أو تتخذ قرارا يثنى الناس عليه، كانت تعود إلى منزلها وتدور حول نفسها قلقة، وتظل تردد بحذر: والآن، ماذا سنفعل لو نجحنا ؟ ماذا سيحدث لنا فى العام المقبل؟ وكان ذلك القلق ينتهى عادة عندما يهب أبى فيها صارخا : كفى يا امرأة ! لقد حققت اليوم نصرا عظيما، وكل ما يشغل بالك هو ما سيحدث بعد سنة ؟! " .

ظلت مارجريت تاتشر تحيا متوترة على أعصابها، وظل زوجها يلعب دور العامل الملطف فى حياتها، تقول كارول : " حتى بعد سنوات من تولى أمى منصب رئاسة الوزراء، ظل المشهد التقليدى فى غرفة المعيشة قبل إلقاء أمى لخطاب ما كالتالى : أمى جاهزة قبل موعد تحركها بربع ساعة، ممسكة بخطابها فى يد وبحقيبتها فى اليد الأخرى، وتسألنى: هل يفهم أبوك أننا سنتحرك بعد ربع ساعة ؟ وأقول لها : من المؤكد أنه يعرف، ثم يظهر أبى قبل الموعد بخمس دقائق، ويصب لنفسه كأساً من مشروبه المفضل، وعندما تذكره أمى بأنهم سيتحركون بعد خمس دقائق يقول : أعرف، دعينا نسترخِ قليلا! ثم يصب أكواباً أخرى لمساعدى أمى المتوترين بسببها قبل أن يتحركوا .

وتروى كارول عن أحد الخطابات التى أرسلها إليها والدها، ويصف فيها تعامل أمها خلال رئاستها للوزراء، قال : " الصحافة تصف والدتك بأنها تتصرف بديكتاتورية، أعتقد أن هذا غير منصف بحقها، لقد شعرتُ بجرح عميق من الوصف، وحاولت أن أقنعها بتجاهل الأمر، وأن ليس كل الناس أذكياء مثلها، ولا قادرين على التفكير السريع كما تفعل، لكنها لا تقتنع، ولو تركنا العمل جانبا، تظل مشكلة والدتك الأساسية هى أنها غير قادرة أبدا على الاسترخاء، ومهما حاولت أن تستريح فأفضل ما يمكن الوصول إليه هو أن تعمل فقط ٩٠٪ من الوقت!

وفى أواخر عهد تاتشر، تلقى زوجها خطاباً من رجل أمريكى، تنوى زوجته الترشح لمنصب سياسى فى واشنطن على طريقة تاتشر، ويسأله عن الطريقة اللائقة التى ينبغى أن يتعامل بها زوج وأبناء السياسيين، حتى لا يجلبوا الحرج على أهلهم ممن يحتلون مراكز سلطة، فكتب له دينيس تاتشر وصفة صالحة لعائلات السياسيين فى كل زمان ومكان، وأوردتها كارول فى كتابها، قال له : " سيدى، كن حريصاً على ألا تتحدث للصحافة أبدا، لا الصحف الصغيرة ولا الصحف الكبرى، ليس مطلوباً منك غير أن تبتسم فى وجه أهل الإعلام، وتقول لهم بلطف : صباح الخير، من الأفضل أن تبقى فمك مغلقاً حتى لو تصوروا أنك أبله، بدلا من أن تتكلم وتثبت لهم أنك أبله فعلا ! ولا تخاطبهم بسخافة، أو تطالبهم أن يبتعدوا عنك، لأنهم سيلاحقونك أكثر وقتها، وأرجوك، لا تظهر أبدا على التليفزيون، لأنك ستجد نفسك فى قلب كارثة دون أن تفهم لماذا أو كيف.

ثانياً : عندما يطلب منك إلقاء خطاب، لا تجعل مدته تزيد على أربع دقائق تحت أى ظرف، وحاول أن تعد كلمتك قبلها بوقت كاف، ولا تترك مجالا للارتجال، لأن الارتجال سيفتح المجال لاصطياد الأخطاء، وساعتها ستجد أن النتيجة النهائية أن الصحافة حولت الخطأ الذى وقعت فيه إلى حدث، ونسيت كل ما كنت تتحدث عنه.

ثالثاً: عندما يقترب منك أصحاب الشكاوى، حاملين مطالبهم التى يريدون منك أن تنقلها لزوجتك صاحبة السلطة، وعندما يقترب منك من يريدون التقرب منها من خلالك باقتراحاتهم وأفكارهم - استمع إليهم جميعا بانتباه تام، ثم قل لهم : سأنقل إليها اقتراحاتكم الممتازة بأسرع ما يمكن، ثم انسَ تماما كل ما قالوه لك.

وأخيراً : لا تحاول أنت، ولا أحد أفراد أسرتك، لأى سبب، أن تحتك بأحد أفراد

الأمن، ولا أن تواجه السلطات، ولا أن تتحدى الجهات القانونية أو الجنائية فى بلادك، لأن نتائج هذا الأمر، مهما فعلت، ومهما كان منصب زوجتك، ستكون وخيمة عليك وعلى زوجتك وعلى أهلك كلهم " .

ومن أصعب اللحظات التى ترويها كارول، كانت عندما علمت تاتشر بوفاة زوجها، تقول : " أمى كانت تقول دائما : إن صاحب السلطة دائما وحيد، وإن منصب رئيس الوزراء لا يجعل صاحبه يجد حوله كثيراً من الناس، وتلك هى طبيعة الأمور، لكن مع دينيس لم أكن أبداً وحيدة، يا له من رجل، وزوج، وصديق ! لذلك عندما علمنا خبر وفاة أبى، بدا وكأن أمى تتمسك بإصابتها بالخرف، الذى أصيبت به فى سنواتها الأخيرة، كما لو أنها تتعمد أن تنسى المعلومة التى نعيدها عليها مراراً، وفى كل مرة كانت تستوعب فيها أنها فقدت زوجها الذى ظل معها ٥٠ عاماً كاملة، كانت تنظر إلىّ بعينين حزينتين وتسألنى بصوت خافت : هل كنا جميعاً بجواره عندما مات؟ ".

وكانت ثاتشر قد أنجبت من زوجها دينيس توأما (طفل وطفلة) عام ١٩٥٣، هما مارك وكارول، أما ابنها مارك فقد احترف مهنة تجارة السيارات فى دالاس تكساس بالولايات المتحدة، وهو متزوج من أمريكية، أنجبت له طفلا عام ١٩٨٩، بما جعل ثاتشر جدة للمرة الأولى، أما ابنتها كارول، فقد حصلت على شهادة فى المحاماة عام ١٩٧٥، الا انها عملت فى الصحافة بلندن، وأثناء توليها المناصب الوزارية، استمرت ثاتشر فى القيام بمهامها كربة بيت والاشراف على ابنتها وابنها، ويبدو أنها سعيدة الحظ، فهى لا تحتاج إلا إلى ساعات قليلة من النوم، كما أنها كانت سعيدة الحظ بأن زوجها كان يساندها كل المساندة، وقد وصفت فلسفتها السياسية بأنها تنبع من تفكير تقليدى لربة بيت عادية، تتوخى الحرية فى البحث عن مشترياتها، ولكنها تلتزم بعدم الانفاق أكثر مما تسمح به ميزانية البيت .

أما علاقة مارجريت تاتشر بأبنائها، فلم تكن بنفس دفء علاقتها بزوجها ؛ كان ابنها " مارك " يحتل مانشيتات الصحف بسبب عبثه وحوادثه المتكررة، لكنها لم تكن قادرة على أن تغضب منه، أما ابنتها كارول، فكانت العلاقة بينهما تتأرجح بين البرود والتجاهل، والقرب الشديد والدفء، كانت كارول معظم الوقت تحب أن تراقب أمها من بعيد، لكنها لم تستمتع بالقرب منها لهذا الحد !

وعن حالتها الصحية، فقد تمتعت ثاتشر بصحة جيدة أثناء وجودها فى الحكم، إلا أنها بعد مغادرتها السلطة بسنوات، بدأت صحتها تضعف، فمنذ عام ٢٠٠١، ومع تقدم عمرها (٧٦ عاما آنذاك)، تعرضت لعدة جلطات دموية فى الدماغ، وبناء عليه أعلنت اعتزالها المناسبات الخطابية العامة، وكانت ثاتشر قد اضطرت لإلغاء ظهور خطابى لها بناء على نصيحة طبيبها، بعدما تعرضت لوعكة أثناء احتفالها مع زوجها دينيس بالذكرى الـ ٥٠ لزواجهما فى أرخبيل " ماديرا " بالبرتغال، شرق المحيط الأطلسى، دخلت على اثرها المستشفى، وفى وقت لاحق اضطرت ثاتشر نتيجة سوء وضعها الصحى إلى إلى رفض دعوة لزيارة جزر فوكلاند ـ التى قادت تحريرها أثناء رئاستها للحكومة ـ بمناسبة الذكرى العشرين للحرب التى اندلعت مع الأرجنتين، حيث نصحها الأطباء بخفض التزاماتها، تجنبا لما تسببه لها من إرهاق ومضاعفات صحية، وفى ديسمبر ٢٠١٢ تم إيداعها المستشفى، وخضعت لعملية جراحية لاستئصال ورم صغير فى المثانة .

صعودها السياسى

بدأت الفتاة مارجريت صعودها السياسى مبكرا، حيث انغمست فى تيار الحياة السياسية خلال أيام الدراسة، ونشطت فى الدوائر الطلابية لحزب المحافظين، حيث انتمت إلى رابطة الحزب بجامعة اكسفورد، وما لبثت أن انتخبت رئيسة للرابطة عام ١٩٤٦، لتكون بذلك أول فتاة تحتل هذا المنصب، كما ستكون لاحقا أول سيدة تتولى زعامة الحزب، وكذلك أول سيدة تترأس الحكومة البريطانية عام ١٩٧٩ .

تمرست ثاتشر بالعمل السياسى، وبعد محاولات فاشلة لدخول البرلمان فى مناطق ينحسر فيها التأييد لحزب المحافظين، أختيرت فى عام ١٩٥٩ لتمثيل حزبها فى الانتخابات البرلمانية عن منطقة فينشلى شمال لندن، وهى منطقة تقطنها الطبقة المتوسطة، حيث فازت أخيرا بالمقعد، ودخلت البرلمان للمرة الأولى، وبعد عامين شغلت أول منصب وزارى لها عام ١٩٦١ فى حكومة " هارولد مكميلان ـ الذى انتقدها لاحقا حيت تولت هى رئاسة الحكومة ـ حيث عينها وزيرة لشؤون الضمان الصحى، وكانت تعمل قبلها مساعدة برلمانية ملحقة فى وزارة التقاعد والضمان الاجتماعى، وظلت فى منصبها الوزارى لمدة سنتين فقط حتى عام ١٩٦٣، حيث انتقلت فى العام التالى كوزيرة فى حكومة الظل لحزب المحافظين لشؤون الغاز والفحم والكهرباء والطاقة النووية، ثم

للنقل، والتربية .. وبعد عودة حزب المحافظين لتشكيل الحكومة عينها رئيسها " ادوارد هيث " - الذى انتقدها لاحقا أيضا أثناء ترؤسها للحكومة - وزيرة للتربية والتعليم عام ١٩٧٠، لتصبح الوزيرة الوحيدة فى الحكومة .

وكان أول قرار اتخذته ثاتشر كوزيرة للتربية والتعليم هو إلغاء برنامج توزيع الحليب مجانا على طلبة المدارس، وظلت فى منصبها هذا لمدة أربع سنوات حتى عام ١٩٧٤، حيث تحدت رئيس الحزب هيث، على زعامة الحزب، وفازت عليه، خلافا لكل التوقعات، لتكون بذلك أول امرأة تترأس حزب المحافظين العريق عام ١٩٧٥، ولدى تسلمها قيادة الحزب، قالت فى أول تصريح لها : " إننى أومن بعقيدة وأهداف سأسعى لتحقيقها، وأعمل من أجلها " حيث بدأت حملتها للعودة إلى مبادىء اقتصاد السوق .

وفى عام ١٩٧٩ فازت على رأس الحزب فى الانتخابات العامة، لتقوم بتشكيل الحكومة، لتكون أيضا أول رئيسة وزراء فى تاريخ بريطانيا، ووقفت أمام المبنى ١٠ داوننج ستريت (مقر رئيس الوزراء فى بريطانيا) لتعلن عن مهمة وزارتها الجديدة : "حيث يوجد الشقاق، مهمتنا أن نأتى بالاتفاق، وحيث يوجد الخطأ سنأتى بالصواب، وحيث يوجد الشك سنأتى بالإيمان، وحيث يوجد اليأس سنأتى بالأمل "، وكانت النظرة العنصرية تجاه المرأة تلاحقها، باعتبارها أول سيدة تشغل هذا المنصب، وكيف أنها فى المكان الخطأ، لأنها تقوم بعمل الرجال، لترد قائلة : " أيما امرأة تعرف كيف تدير شئون المنزل، فستكون أقرب إلى معرفة كيفية إدارة مشاكل أى دولة "، ورغم تحفظى على التبسيط المخل فى التشبيه لكنها كانت واثقة من نفسها، وأنها " إنسان " قبل أن تكون سياسية، وهى تملك قدرات تسمح لها أن تدير شئون مجتمع كان يعانى ما يشبه الحرب الأهلية فى أيرلندا، وترديا اقتصاديا فى الداخل، وبيئة دولية معقدة لم تزل فيها الحرب الباردة والاتحاد السوفيتى يشكلان مصدر تهديد دائم لها . (١)

وفى عام ١٩٨١ أشارت استطلاعات الرأى إلى ضعف كبير فى شعبيتها، ولكن بعد قيادتها المحافظين إلى فوزين متتالين فى الانتخابات العامة، فى العامين ١٩٨٣، و ١٩٨٧ ارتفع تأييدها داخليا وخارجيا، لتكون أول رئيس حكومة بريطانية تفوز فى ثلاثة انتخابات متتالية، وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠ وضعت مارجريت ثاتشر حدا لنحو ١٢ عاما من

(١) د. معتز بالله عبدالفتاح : السياسة فى مدرسة مارجريت ثاتشر، صحيفة الوطن القاهرية ١٠ / ٤ / ٢٠١٣ .

توليها رأس السلطة البريطانية، عبر إعلانها انسحابها من السباق على زعامة الحزب، واستقالتها من رئاسة الحكومة، بعد أن سجلت رقما قياسيا بطول فترة حكمها لبريطانيا فى القرن العشرين .

وفى استطلاع للرأى - أجرته مؤسسة كومريس لصحيفة إندبندنت أون صنداى فى فبراير ٢٠١٣، احتلت تاتشر المرتبة الأولى على لائحة رؤساء الوزراء البريطانيين الثمانية الذين حكموا المملكة المتحدة فى العقود الخمسة الماضية، أى منذ عام ١٩٦٤، وفى المرتبة الثانية، جاء هارولد ويلسون الذى تولى منصب رئاسة وزراء بريطانيا مرتين، وتلاه تونى بلير فى المرتبة الثالثة .

محاولة اغتيالها :

كادت ثاتشر تذهب ضحية لمحاولة اغتيال، اثر انفجار قنبلة زرعتها عناصر من الجيش الجمهورى الأيرلندى فى فندق " جراند " فى " برايتون " أثناء انعقاد مؤتمر حزب المحافظين، ونجت بأعجوبة، ولكن ذلك لم يثنها عن مواقفها المتشددة ضد الجيش الجمهورى الأيرلندى، وأعلنت عزمها على استمرارها فى مكافحة ماوصفته بالارهاب .

تقييم أدائها فى الحكم

بعد سنوات طويلة من مغادرة مارجريت ثاتشر رئاسة الحكومة البريطانية، تترك وراءها العديد من المواقف والمقولات التى تجسد نمطا من الساسة المثيرين للجدل، نختلف أو نتفق معهم، لكنها علامة واضحة فى تاريخ مجتمعها والعالم، ولا تزال الآراء منقسمة بشدة حول إنجازاتها، فمن وجهة نظر المؤيدين لها، تعتبر ثاتشر المنقذ للبلاد من حالة الركود التى كانت قد أصابتها، فنهضت بالبلاد وأعادت مكانة بريطانيا فى أوروبا والعالم، لكن الأمر الثابت ولاخلاف عليه أن ثاتشر أحدثت تغييرات فى بريطانيا لم يعد ممكنا الرجوع عنها بعد رحيلها عن السلطة بعقدين من الزمان، وأحدثت سياستها تأثيرا فى كثير من دول العالم التى حذت حذوها فى التبنى الكامل لاقتصاد السوق .

فى عام ١٩٧٥ قامت سيدة عضو فى البرلمان البريطانى عاقدة العزم على مواقع كانت حتى ذلك الوقت ذكورية خالصة، رغم أنها كانت حينئذ سياسية مغمورة، تدعى مارجريت هيلدا ثاتشر، فتحدت زعماء بريطانيا التقليديين المنتمين لحزب المحافظين،

الذى كان يومها فى المعارضة، وفازت عن جدارة واستحقاق بزعامة هذا الحزب الكبير، متخطية هذه الزعامات التاريخية الذكورية .. وبعد أن مارست ثاتشر عملها كرئيسة للحكومة لأكثر من عقد من الزمن، فإن " الثاتشرية " أصبحت تسيطر على السياسات البريطانية والحياة العامة، وتثير فى أوساطها الجدل والانقسام، حول أدائها السياسى، على الصعيدين الداخلى والخارجى .

أولا : على الصعيد الداخلى

إن الشابة المتطلعة إلى الريادة، والتى منذ عام ١٩٤٥ انضمت الى صفوف حزب المحافظين، وصممت على الانخراط فى الحياة السياسية، فى حقبة السبعينيات التى كانت ذات أهمية كبيرة إليها .. فقد نظرت فرأت رئيس الحكومة ادوارد هيث، الذى تتقارب أفكاره مع أفكارها، خصوصا فى مجال الحد من دور الدولة، وإطلاق حرية قوى السوق والعرض والطلبر، وسحق قوة النقابات .. ولكن هيث مالبث أن تخلى خلال عامين فقط عن كل أفكاره الداعمة لاقتصاد السوق، واستسلم أمام ضغوط نقابات عمال المناجم، أثناء إضرابات شتاء ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، ثم سقط هيث فى الانتخابات العامة فى ربيع ذلك العام .. فماذا فعلت ؟ : (١)

" باتت مارجريت ثاتشر مقتنعة، أكثر من أى وقت مضى، بأن حالة التفاهم مع القوى المناوئة للاقتصاد الحر، وسياسة المصالحة الدائمة معها، بل والخضوع لها .. هذا الانحدار المنظم، والتسويات الفاسدة كما تراها مع النقابات، واتباع سياسة " الكلب المتهافت إلى نبع ماء " هى الداء الحقيقيى للمملكة المتحدة .. كيرنكروس " مشرف الشؤون المحلية بمجلة " ايكونوميست " .. هذه الكلمة هى " الكلمة تكفى لاشعال نار ثاتشر " عندما تستل مسدسها " كما يقول ضاحكا " فرانسيس التفاهم " .. تقول ثاتشر إن هذه الكلمة تعنى التخلى عن القناعات، عن المبادىء، عن القيم، عن الاختيارات السياسية .. الفاهم عندها يعنى تسوية سطحية، حالة محفوفة بالقلق الذاتى، وعدم الاقتناع الحقيقى، ولقد هتفت بوجه الدبلوماسى الأمريكى السابق " جون نيو هاوس " الذى كتب مقالا عنها فى صحيفة " ذى نيويوركر " بلهجة حاسمة : " هل كنت تنتظر من يتكلم عن الدين، فيما لو أن الرسل اكتفوا بالقول : نحن نؤمن بالتفاهم " ..

(١) توفيق الشرنوبى ـ جريدة الأنباء الكويتية (٨ / ٧ / ١٩٨٧) بتصرف .

لما عاد " هارولد ويلسون " إلى الحكم عام ١٩٧٤، شبه نفسه تلقائيا بـ " طبيب العائلة " الذى جاء يحمل للبلاد الأمان والسلام .. أما مارجريت ثاتشر، فى ديسمبر ١٩٨٠، أى بعد ٢٠ شهرا من دخولها مبنى ١٠ داوننج ستريت، مقر الرئاسة البريطانية، والبلاد حينئذ فريسة طيعة لأشرس

أزمة اقتصادية شهدتها البلاد مابعد الحرب العالمية الثانية، وقد تجاوز عدد العاطلين عن العمل المليونين، ومعدلات النمو متجمدة عند فم الصفر .. تلك الدائرة الخطيرة فى عالم الاقتصاد " فم لاشفاه له ولا لسان " .. قالت عن نفسها : أنا أشبه بممرضة لحالات الصدمة، تلك التى تقول للمريض : هيا بنا .. تحرك .. إبدأ الخطوة الأولى .. ولسوف تصل ..فى ذلك الحين، وفى ظل تلك الظروف الاقتصادية العصيبة، حاول مناوئوها، والذين كانوا أغلبية فى الوزارة، التضييق عليها، ودفعها إلى تقديم تنازلات حول سياساتها .. ولكنها صمدت بقوة، ووضعت العلاج التدريجى المالى، ثم أعلنت برضى واثق : " أنا الابن العاصى فى الحكومة " .. لقد اضطرت أن تقود سيارتها خارج الخط، للسبب الحقيقى بأنها كانت وحيدة، ولكنها أبعدت بكثير من الفطنة كل سياسى منحرف عن خطها، هذا الخط المستقيم لتوازن القوى ..

لقد سحقت القدرة الكاملة للنقابات العمالية إبان معركتها ضد " آرثر سكارجيل " ملك " عمال المناجم، بتعزيزها الرأسمالية الشعبية من خلال ميولها إلى تعزيز القطاع الخاص والملكية الفردية الخاصة، وتعهدت بإجراء إصلاحات فى التعليم، والحد من التجمعات المحلية، التى تسيطر عليها جماعات اليسار من حزب العمال .. عن ثاتشر كما يقول عنها البعض، وفى قولهم بعض الحقيقة، إن لم يكن معظمها، بأنها أسيرة قناعاتها أو بالأحرى أمينة لتفكيرها الاقتصادى والاجتماعى .. لذا فهى ترفض أن تقدم المساعدة قبل النمو، والوظائف للعمل قبل انحسار التضخم .. ولكن عندما تعلن أن الشباب لا يتعين عليهم أن يكون لهم الخيار بأن يكونو فى صفوف العاطلين عن العمل، يشعر المرء بعمق، بأن حبها للعمل يحملها احيانا على المزج بين العاطلين عن العمل والراغبين فيه، وبين البطالين الذين يكرهون العمل ويميلون للكسل "

وقد كانت سياستها الاقتصادية موضع انتقاد شديد من كثيرين، باعتبارها من أبرز

السياسيين الذين تبنوا " الليبرالية الجديدة " التى تم فيها تقليص دور الدولة وخفض الإنفاق الاجتماعى وحفز النمو للشركات الكبرى، وكانت تقول إنها ستخرج بريطانيا من " الاشتراكية المتخفية " التى كانت تعيشها تحت حكم حزب العمال، وفى ردها على بعض منتقديها، قالت : " إن سياساتى الاقتصادية لا تعتمد على فلسفة اقتصادية مستوردة، لكن على القيم والمبادئ التى طالما تربينا عليها فى بريطانيا العظمى مثل : شرف العمل وشرف الحصول على الأجر المتناسب معه، الحياة فى حدود ما هو متاح لك اقتصاديا، حافظ على البيض فى القفص استعدادا ليوم ممطر، وادفع فواتيرك فى الوقت المحدد لأنها أموال آخرين عندك، وادعم الشرطة لأنها تخدمك " .. وحين كانت تاتشر تتحدث بهذه الكلمات فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨١ كان لها وقع مختلف عما له من دلالة اليوم ؛ فهى كانت تزيل مخاوف الناس الكثيرة بعد الحملات الناقدة لها من قِبل حزب العمال ومناصريه، وكان واضحا أنها كسبت معركة العلاقات العامة والحرب الإعلامية ضدها، أولا برؤيتها المتكاملة، وثانيا بقدرتها على الإقناع وربط هذه الرؤية بالقيم البريطانية التقليدية . (١)

لقد عملت ثاتشر على أن تعيد للاقتصاد البريطانى قدرته على المنافسة الدولية، وطريقها الرئيس إلى ذلك كانت زيادة الطاقة الانتاجية، والموافقة على غغلاق الشركات أو خصخصتها وتسريح العاملين، وذلك كثمن لابد من دفعه فى سبيل التحديث، وحطمت سلطة الاتحادات المهنية التى كان لها ـ فى رأى كثيرين ـ آثار فاجعة على على الاقتصاد لسنوات طويلة، وحتى كما اتهمها " نايل كينوك " زعيم حزب العمال المعارض بأنها فى سبيل تطبيق أجندتها الاقتصادية، تحدث انقساما فى الأمة .. ورغم ذلك قبلت ثاتشر بهذا الاتهام !!

وتوضح السيدة ثاتشر دونما تردد وبصيغة حادة حاسمة أن منتقدى سياستها إنما هم من مخلفات الماضى السحيق، التى لا قيمة لها، والتى انتهى أمرها .. وقد ساعدتها الظروف بوجود معارضة منقسمة على نفسها، فى الاحتفاظ بأغلبية مقاعد مجلس العموم .. ولكنها رغم ذلك، وبرأى حتى بعض المؤيدين لها، لديها خلل سياسى خطير، يتم وصفه أحيانا على أنه محرق، فهى تظهر نفسها راغبة بنصر ساحق، وتبدى منتهى عدم الاكتراث إزاء هؤلاء الذين يتبنون وجهات نظر سياسية أو اقتصادية مخالفة لها .

(١) د. معتز بالله عبدالفتاح : مصدر سابق .

لقد كانت ثاتشر طوال سنوات توليها السلطة، أكثر رئيس للحكومة البريطانية راديكالية، وقد تركت بصماتها وسماتها التى لا تمحى على المجتمع البريطانى .. ومن أبرز هذه البصمات الحد من اعتماد أفراد الشعب على الحكومة فى حل مشاكلهم، والتخفيف من الرقابة الحكومية على الكثير من أوجه الحياة الاقتصادية، التى أوكلت فى معظمها إلى القطاع الخاص، الذى جرى تعزيزه وتدعيمه، ومن هذه الأوجه الاستثمارات المالية الأجنبية، والأجور والأسعار، واحتواء سلطة النقابات العمالية الكبرى، وخصخصة العديد من مؤسسات وشركات ومصانع الدولة، ومن بينها شركات وصناعة الغاز، والبترول، والصلب، والهاتف، والمطارات والخطوط الجوية البريطانية .. حتى بلغ ماتم بيعه ٨ مليارات جنيه استرلينى، بل وكانت تعتزم تحويل شركتى الكهرباء والمياه إلى القطاع الخاص .

وأثبتت ثاتشر فى سنوات حكمها، أنها أتت لتعدل جذريا دولة الخدمات والصناعات المؤممة الخاضعة لسلطة زعماء النقابات، وأن معركتها مع خصومها السياسيين ستختلف عن نزالات زعماء المحافظين السابقين مع معارضيهم .. فقد اقتنعت ثاتشر أن الطريقة الوحيدة لانتشال بريطانيا من الوضع الاقتصادى المتردى الذى كانت تعانيه، يكمن فى القضاء على الاشتراكية، وشعارات النقابات العمالية، وإعادة السوق الحرة والمبادرة الفردية وتشجيع الشركات الخاصة على الاستثمار، وكان أسلافها فى رئاسة الحكومة يحاولون التفاوض مع زعماء النقابات، بينما قررت هى، وللمرة الأولى مواجهة النظام الاقتصادى والسياسى الذى ظل سائدا لسنوات طويلة، وكأنها فى معركة حربية .

وكانت فلسفة ثاتشر تقوم على تشجيع الأفراد ودفعهم إلى القيام بخيارات حرة فى حياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فاتحة المجال أمامهم لتقرير أماكن سكنهم ومدارس أولادهم ونوعية أعمالهم، بعد أن كان معظم هذه الأمور أكثر خضوعا للدولة، وأصدرت تشريعات جعلت قادة النقابات أكثر مسؤولية أمام القضاء، وواجهت إضرابا لعمال المناجم عام ١٩٨٥ انتهى لمصلحتها، وقد بلغت فى حسمها وشدتها أن وصفت من يناوىء خططها الاقتصادية والنقابية التى تتجاهل البعد الاجتماعى بـ "العدو"، بل واعتبرته أكثر خطرا من العدو الخارجى، حين قالت أثناء إضراب عمال المناجم : "كان علينا أن نحارب العدو الخارجى فى جزر الفوكلاند، ولكن علينا أن نحذر

العدو الداخلى، وقتاله أصعب بكثير، وخطره أكبر بكثير على الديمقراطية " !

وقد نجحت ثاتشر فى خفض نسبة التضخم من ٢٠ ٪ إلى ٥,٥ ٪، وإن جاء ذلك على حساب تزايد نسبة البطالة، وارتفاع أعداد العاطلين إلى نحو ٣،٣ ملايين عاطل عن العمل، وتابع النمو الاقتصادى سيره ولو بصورة ضعيفة، مقارنة بالتردى الاقتصادى الذى كان سائدا قبل بضع سنوات من ارتقائها سدة السلطة .

إن السيدة ثاتشر اكتشفت بعد ٣٠ سنة من إقامة دولة النظام الاجتماعى، هوت عليه بمعاول الهدم، حتى صدعت أركانه .. وهى بالرغم من كونها متخرجة من جامعة اكسفورد التى تضم أثرياء وصفوة المجتمع البريطانى، إلا أنها لم تكن هى أو عائلتها من ضمن طبقة ملاك الأراضى الأثرياء أو الطبقة العليا أو النخبة الحاكمة تقليديا، وقد أضاف هذا إلى رصيدها حتى بين طبقة العمال، اللذين حدت من مكتسباتهم وأشاعت الانقسام فى نقاباتهم، حيث صوت لها فى الانتخابات نحو ثلث أعضاء هذه النقابات .

لذا وبالرغم من من السلطة السياسية المطلقة التى كانت للسيدة ثاتشر، فإنها تبدو صورة لتكافؤ الضدين، والتى يحبذها العديد من الناس، لصلابتها، ويكرهها أيضا آخرون، حيث يرون فيها تلك القاسية القلب، اللتى لاترحم من لايملكون .. فى وقت يرى فيها البعض بأنها عنيدة فى تحديها دونما ضرورة .. وهذه الصفة حول تكافؤ الضدين يمكن تبينها بجلاء مما صورها به أحد أبرز خصومها السياسيين، وهو " كين ليفنجستون " الزعيم الاشتراكى فى مجلس أمانة العاصمة لندن. وقد تولى لاحقا أثناء حكم حزب العمال منصب عمدة لندن لدورتين متتاليتين . فرغم هذه الخصومة السياسية، قال عنها : أعتقد أننى أقدر هذا التصميم والعزم اللذين تتمتع بهما، وأعتقد أن سجل مسلك رؤساء الوزارات البريطانية خلال الثلاثين سنة قبلها، حافل بالتراجعات والتقدمات، وتبعا للأحداث التى كانت تعصف بالبلاد، على أن السيدة ثاتشر فرضت شخصيتها على الأحداث، وعلى العاملين معها، وأنا أجد هذا رائعا جدا، إنه يعنى مثلا أن الناس يعرفون ما سوف ينالهم منها عندما يقومون بالتصويت لها .

إن السيدة ثاتشر تعد بحق ضمن مجموعة محدودة من القادة القادرين على الإيحاء بالآمال والمخاوف فى الوقت نفسه، ولديهم القدرة على التلاعب بقلوب الناس وافكارهم، وتغيير اتجاهات الرأى العام السياسى، وساهم فى تهيئة هذه الأجواء المواتية لها،

وهيمنتها على المسرح السياسى فى بريطانيا، الضعف النسبى للمعارضة، مما أثار قلقا لدى الجماهير بأنه لا يوجد بديل ناجح لـ " الثاتشرية "، مما دفع قوى الأقلية السياسية إلى التوارى، وقد تخطت حدتها السياسية المستوى الداخلى، الى المستوى الخارجى، فشخصيتها كما نفرت العديد من البريطانيين العاديين، نفرت أيضا عددا من الزعماء الأجانب، اللذين اشتبكت معهم ثاتشر فى نقاشات، سواء فى أيرلندا أو أوروبا الغربية، مهددة بإبهام، أو بنظرة حادة .

وليس هناك أى شك بأن مارجريت ثاتشر قد حفرت اسمها فى تاريخ المملكة المتحدة أعمق من أى زعيم بريطانى تولى الحكم خلال القرن الماضى، ولعلها الزعيم الأبرز منذ " أوليفر كرومويل" الذى ساهم بصنع تيار أدى إلى تغيير جوهرى وجذرى فى البنية السياسية والاجتماعية للبلاد، فالعدو قبل الصديق يتفقان على أن اسم ثاتشر سيطبع حقبة هامة فى تاريخ البلاد، وسينزل إما بأحرف من ذهب أو من حديد صلب على نعش " الدولة المثلى ! " أو دولة الضمانات الاجتماعية التى ساهم ببنائها الفكر الليبرالى ثم الفكر الاشتراكى .

ثاتشر التى أحبت لقب " المرأة الفولاذية " الذى أطلق عليها .. هى فى تقييم الحليف والصديق، عبقرية صنعت مايشبه المعجزة، فقد قضت على ماتعتبره البطالة الحقيقية المعششة داخل الضمانات الوظيفية التى يوفرها كان نفوذ النقابات، وأطلقت رصاصة الرحمة على الصناعات التقليدية القديمة الشائخة التى لم يكن بمقدور بريطانيا أن تنافس بها العالم الثالث والشرق الأقصى، نظرا لمستوى دخل الفرد فيها، وأزالت من القاموس عبارات " التفاهم الاجتماعى " إذا كان الثمن تقييد قدرات رأس المال، وقوضت سياسة الدعم الحكومى، إذا كانت تعنى تناسى الانتاجية والقدرة على اختراق الأسواق والمنافسة والكسب .. وأخيرا، لا آخرا أطاحت بمفهوم " الدولة المثلى الفاضلة " إذا كان كان يولد التواكلية والاطمئنان إلى مستقبل سرابى، ويطمس القدرة على الابتكار والابداع، ويقتل الحوافز وروح الانعتاق والمغامرة ..

كانت ثاتشر بالنسبة للخصم، هى الشر بعينه وقد تجسد فى امرأة، هى السياسية التى حطمت كل مافى المجتمع من قيم إنسانية، ومن معانى التعاطف والتفاهم الاجتماعى والمصالح المشتركة، وأزالت أمام الضعيف كل ما من شأنه أن يحمى رأسه

وسط العواصف، من خلال " اقتصاد السوق العاتية "، وقضت على مجتمعات برمتها، بحجة أنها مجتمعات محكوم عليها اقتصاديا بالاعدام، لقلة مرونتها وزوال الحاجة إلى إنتاجها ..

وشجعت ثاتشر على النمو فطريات ونوازع اقتصادية طفيلية، لايقف أمام طموحها كابح، ولا أمام أطماعها وازع، ولا تحسب فى سبيل الربح والكسب حسابا لأى شرعة سماوية وأخلاقية، ومع ذلك كله، وبصرف النظر عمن يقيم مارجريت ثاتشر، فإنها صاحبة النظام الأطول عمرا فى الغرب، والقيادة التى أقبتت عمليا فى عالم السياسة الغربية المعاصرة أنها الأقدر على معرفة أولويات ناخبها ،، وأمراضه .. والعلاج الذى ترى هى أنه يناسبه ويقبله، مهما كان مر المذاق .(١)

لكن انجازات ثاتشر بقيت بعد ابتعادها عن المسرح السياسى، وبعد أكثر من عقدين من مغادرتها السلطة لايبدو أن هنالك سياسيين لديهم الجرأة على السير فى اتجاه معاكس لاتجاهاتها الاقتصادية والسياسية، فيما لم تعد الاتحادات العمالية بالقوة التى كانت عليها قبل مجىء ثاتشر، بل إن رئيس الوزراء العمالى السابق تونى بلير، ورغم توجهات حزبه الاشتراكية، اقتفى أثر سياساتها، بل مضى مسافة أبعد، بغشركه القطاع الخاص فى الخدمات العامة التى تقوم بها الدولة، ونجاح بلير على مدى عشر سنوات فى الحكم اعتمد على المبادىء التى حاولت ثاتشر احتضانها وترسيخها، بحيث أصبح خصمها السياسى حزب العمال أكبر مستفيد من السياسات التى أقرتها حينما تولى السلطة .

ثانيا : على الصعيد الخارجى

حافظت مارجريت ثاتشر طوال مدة حكمها على علاقة وطيدة بالرؤساء الأمريكيين، خاصة الرئيس الراحا رونالد ريجان، ورغم أن العلاقات البريطانية الآمريكية توترت قليلا، بسبب الغزو الأمريكى لجزيرة جرينادا عام ١٩٨٣، إلا أن ثاتشر سمحت للطائرات الحربية الأمريكية باستخدام القواعد البريطانية فى شن غاراتها على ليبيا فى أبريل ١٩٨٦ .

وفى سنوات تألقها السياسى، لم تكن ثاتشر على علاقة وثيقة بالرؤساء الأمريكيين فحسب، بل أنشأت أيضا علاقات جيدة مع الزعيم السوفييتى " ميخائيل جورباتشوف "،

(١) صحيفة الشرق الأوسط (٥ / ١ / ١٩٨٨) بتصرف .

وقد كانت فى رأيه أول سياسيى العالم الغربى اللذين من الممكن اعتبارهم " رجلا " يمكن التعامل معه، وظلت علاقاتها معه جيدة حتى الأيام الأخيرة السابقة على استقالتها، حيث التقت به فى باريس، أثناء انعقاد اجتماع الأمن الأوروبى، وامتدحته فى خطابها بمجلس العموم البريطانى .

وعلى الصعيد الأوروبى، فهى من وقعت على دخول بريطانيا الاتحاد الاوروبى، لكنها لم تلبث أن صارت تهاجمه وتحاول الابتعاد عن سياساته المشتركة، حيث رأت أن أوروبا تتقدم فى الاتجاه الخطأ، وتكلف بريطانيا الكثير، وحاولت تاتشر الافادة من السوق الأوروبية المشتركة بدون تحمل تكاليف الاندماج الاوروبى، وعبرت عن قناعتها بأن السعى الدؤوب لتحقيق ما وصفته بالولايات المتحدة الأوروبية سينتهى " بالأحزان والدموع " ، لأن أغلب المشكلات التى واجهها العالم تأتى

بشكل أو بآخر من داخل القارة الأوروبية، وكان الحل يأتى من خارجها، وأن هذا التعميم يصدق بوضوح على الحرب العالمية الثانية، فالنازية كانت أيدولوجية أوروبية على أى حال والرايخ الثالث كان محاولة للهيمنة على أوروبا، وقالت : " يبقى على العالم غير الأوروبى وعلى رأسه أميركا أن يحاول تقليل الضرر الذى سيأتى من أوروبا الجديدة... وبعد ذلك وعندما تقع الواقعة وهو ما سيحدث فى نهاية الأمر بسبب الافتقار لمصالح مشتركة عليه أن يجمع الأجزاء المتناثرة " .

وهذه الأفكار المناوئة للاندماج مع أوروبا، والتى مارستها عمليا أثناء السلطة، أوردتها وبعد خروجها من السلطة فى كتاب أصدرته عام ٢٠٠٢ باسم " فن الحكم " ، قالت فيه إن على لندن أن تبدأ بالانسحاب من الاتحاد الأوروبى بعد أن وصفته بأنه غير قابل للإصلاح ، وجددت معارضتها السابقة لتشكيل الاتحاد وقناعتها باستحالة قيام اتحاد أوروبى متكامل، وأكدت فى الكتاب الذى نشر مسلسلا فى صحيفة تايمز البريطانية إن الكثيرين استبعدوا أن تترك بريطانيا الاتحاد الأوروبى ، وأشارت إلى أن الانضمام إلى الاتحاد يضر بمصالح البلاد .

ولقبت السيدة ثاتشر بـ " المرأة الحديدية " وهى أكثرمن ارتبط بها هذا الوصف، بسبب صلابة مواقفها وعنادها فى مواجهة خصومها السياسيين، وكانت الصحافة السوفيتية أول من أطلق عليها هذا اللقب عام ١٩٧٦، لدى انطلاق حملاتها العنيفة ضد

المظاهر الشيوعية والاشتراكية، فيما وصفها صحفى أمريكى بـ " السياسية التى تفوق غيرها بنسبة عدد محبيها وكارهيها، فى الوقت نفسه "، وقال عنها أيضا : " إنها أكثر سياسيى العالم الغربى توجها فى الخط المحافظ " .

وجاء ربيع ١٩٨٢ وغزو الأرجنتين لجزر فوكلاند، كاختبار مهم لإدارة ثاتشر الحاسمة التى جاءت مفاجئة للكثيرين، وعلى رأسهم قادة الأرجنتين .. ففى لقاء مع الجنرال "فرنون والترز" المبعوث الخاص لوزير الخارجية الأمريكى "الكسندر هيج"، قال الجنرال الأرجنتينى " جالتييرى " : هذه المرأة لن تتجاسر على مواجهتنا.. فرد عليه والترز فورا : " هذه المرأة، أيها الجنرال، قد أرهقت الجيش الجمهورى الأيرلندى، وتخلت عن المضربين عن الطعام احتجاجا على سياساتها الاقتصادية، دون أن يرف لها جفن .. لو كنت أنا مكانك، لما اعتمدت فى حساباتى على ضعفها " .

جاءت حرب فوكلاند لتكشف جانبا آخر من شخصية ثاتشر، فقد أكدت أنها ليست ظاهرة صوتية أو إعلامية، بل هى تعى ما كانت تقول . قال لها أحد الإعلاميين : إن المعارضين للحرب يتحدثون عن " هزيمة بريطانيا "، فقاطعته قائلة : " هزيمة ! أنا لا أعرف معنى كلمة هزيمة "، وأكدت أنها صاحبة قسوة وجرأة، وبرودة وفاعلية هائلة، فى إدارة أزمة عسكرية بهذا الحجم الكبير .. حيث أرسلت على الفور أسطولا حربيا، استطاع استعادة جزر فوكلاند من الأرجنتينيين بعد طردهم منا، فأصبحت رمزا للبطولة، لم تعد مجرد امرأة، ولا حتى مجرد زعيمة حزب ورئيسة وزراء، بل شخصية تاريخية فذة، تقارن برئيس الوزراء الراحل "ونستون تشرشل" ودوره الرائد فى خروج بريطانيا والحلفاء منتصرين فى الحرب العالمية الثانية .. وإذا بشعبيتها ترتفع من القاع - نتيجة أوضاع وانقسامات داخلية - إلى القمة، إلى عنان السماء .. وتمكنت اخيرا من إخضاع الحكومة لأدواتها، كما قال الكاتب " أنطونى سامبسون "، وبسبب كسبها للحرب فاز حزبها بسهولة فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى العام التالى ١٩٨٣ .

وفى سياستها الخارجية لم تعر المعاييرالأخلاقية اهتماما، فقد ساندت النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ووصفت نيلسون مانديلا بـ " الإرهابى " حتى خرج فغيرت وصفها له، وساندت الكيان الصهيونى كعادة قادة الغرب، وأمدت ليبيا القذافى بصفقات سلاح، رغم نزعته الديكاتورية والتوسعية، وعدوانه على الدول المجاورة

والتدخل فى شؤونها الداخلية ورعايته للارهاب، وذلك فى محاولة منها لوقف دعمه للجيش الجمهورى الأيرلندى .

ومن ذلك صداقتها ودعمها دكتاتور تشيلى السابق الجنرال أوجستو بينوشيه، الذى استولى على السلطة بانقلاب دموى عام ١٩٧٣ وحكم تشيلى ١٧ عاما بالحديد والدم، وارتبط اسمه بتهم تعذيب وخطف وقتل آلاف الأشخاص، وذلك لمساندته لها فى حرب فوكلاند، حتى حين فرض القضاء البريطانى الاقامة الجبرية على بينوشيه بتهمة انتهاك حقوق الانسان، التقته ثاتشر عام ١٩٩٩ ووجهت له الشكر مجددا على موقفه من حرب الفوكلاند، وعلى "جلب الديمقراطية الى تشيلى ! "، رغم ان بينوشيه كان يخوض فى نفس هذا الوقت معركة قانونية صعبة ضد تسليمه الى القضاء الاسبانى بتهمة ارتكاب انتهاكات ضد حقوق الانسان على نطاق واسع، وظلت ثاتشر مدافعة عنيدة عن دكتاتور تشيلى حتى آخر يوم من حياتها بعد وقوفه الى جانب بريطانيا فى حرب الفوكلاند مع الارجنتين، ومن الطريف أن الاثنين، ثاتشر وبينوشيه، توفيا وهما طاعنان فى السن، ثاتشر عن ٨٧ عاما، وبينوشيه عن ٩١، وقد أصيبا فى سنواتهما الأخيرة بالخرف، وقد افتتحت فى باريس فى يونيو ٢٠١٣ أوبرا استوحت هذا التشابه بينهما وصداقتهما، كما انتقدتهما كنموذجين للوحشية .

وكان من الطبيعى أن يكون لثاتشر أعداء كثيرون، بسبب طريقتها المباشرة والفظة فى بعض الأحيان، فى مواجهة مخالفيها فى الرأى، من الخصوم والحلفاء، على حد سواء، وكان من النوع الأخير وزير خارجيتها السير " جيفرى هاو " الذى عمل معها لفترة طويلة، ومع أول خلاف معها أطاحت به من وزارة الخارجية، لخلافه المعلن معها حول سياساتها الأوروبية، وهو الذى كان المرشح الأول لخلافتها، لتأتى بشخصية مغمورة محله، وهو " جون ميجور " الذى خلفها فى رئاسة الحكومة .

وقد كرهها أهل أسكتلندا بشدة، ومع تنامى مشاعر الكراهية، انفصل الأسكوتلنديون شيئا فشيئا عن إنجلترا، وبالتبعية عن المملكة المتحدة البريطانية، وإذا ما قامت أسكوتلندا بالتصويت على الاستقلال، فستكون ثاتشر هى الدافع المحرك وراء هذا، والجزء الأكبر من شمال إنجلترا يكن مشاعر العداء لها بالمثل، بعد أن شهد صناعاته تدهورا فى عهدها، وكان إرهاب جماعات الجمهورية الآيرلندية فى فترة الثمانينات أسوأ

بكثير من أى من الحملات الإرهابية اللاحقة المستلهمة من عمليات تنظيم القاعدة، وباءت كل جهود ثاتشر لمكافحة الإرهاب، بلا استثناء، بالفشل الذريع، وكان خليفتها، جون ميجور، هو من ابتكر وسيلة سياسية لهزيمة الإرهابيين، بينما كانت ثاتشر دائما ما ترى المشكلات فى صورة معارك، وبعد حقبة بثاتشر، جنحت الأمور للسلم بصورة أكبر، وبات يمكن الإشارة إلى بريطانيا الآن بتوصيف عالم ما بعد ثاتشر.[1]

تقيم مشوارها السياسى(*)

بينما رحت أغادر رقم ١٠ داوننج ستريت لآخر مرة، بعد أحد عشر عاما وستة أشهر و٢٤ يوما على دخولى فيه لأول مرة كرئيسة وزراء، خيمت على دوامة مؤلمة من الأفكار والمشاعر المتضاربة والمضطربة، فلقد خرجت من عالم الحياة العامة باهر الأضواء، حيث عشت ردحا من الزمن لأنتقل إلى ... ماذا ؟ مع هذا، رغم أنى وثبت ـ أو رفعت ـ إلى الظلام، فإنى لم أكن أعوم فى بئر بلا قرار، فثمة أسرتى، وثمة عافيتى، وثمة أيضا وفرة من الأصدقاء يقدمون السند المعنوى والعملى .

وقد افترضنا معا، على نحو ما، أننى مهما عملت، فإن " التقاعد " ليس واردا، وأردت، بل لعلنى احتجت إلى أن أكسب عيشى، مهما يكن الحال، كنت سأجن بلا عمل.. واستغرق الأمر بعض الوقت كى نجد مكانا ملائما نسكن فيه، وابتداء أعارتنا السيدة " هنرى فورد " شقة جميلة فى "ايتون سكوير"، لكن العثور على عمل أزاوله لم يكن بالأمر العسير قطعا، فقد كانت هناك رسائل لا تعد ولا تحصى تنبغى كتابتها ردا على رسائل المواساة التى أثارت عميق مشاعرى، وكان بعض من بعثوا الرسائل فى يأس مطبق، أما أنا فقد كنت فى حالة من الغم لا أكثر .

واجتذبتنى، لحسن حظى، الأمور الشخصية المباشرة، فعيد الميلاد بعد شهر واحد، وخروجى من داوننج ستريت يعنى أن كل خططى لقضاء عيد الميلاد فى قصر " تشيكرز " ينبغى أن تلغى، واضطررت لذلك لحجز فندق لحفلة عيد الميلاد ـ فقد كان بيتى مزدحما إلى أعلاه بصناديق حفظ تعود إلى عملى وسكنى فى داوننج ستريت وتشيكرز، على مدى إحدى عشرة سنة ونصف السنة ـ وإعادة توجيه الدعوات لضيوفى بعيدا عن تشيكرز، وأن

(١) نيكولاس بلينكو : من كانت مارجريت ثاتشر ـ صحيفة الشرق الأوسط (١٠ / ٤ / ٢٠١٣) .

(*) من كتابها " مارجريت ثاتشر .. طريق السلطة " ـ صحيفة الشرق الأوسط (٢٤ / ٨ / ١٩٩٥) .

أطلب بطاقات عيد ميلاد لا تحمل اسم رئيسة الوزراء، وأن أحرص على دفع كل الفواتير .

مع ذلك، فإن مغادرتى لداوننج ستريت أدت إلى أن أترك الوقت ثقيلا بين يدى، لقد دأبت خلال حياتى المليئة بالانشغالات على أن أجد السلوى فى الاضطلاع بمشروع جديد، كان العمل اكسيرى الخفى، أما الآن، فينبغى على أن أتكيف مع إيقاع مختلف، ولكن يصعب البدء من جديد .. لست بطبيعتى ممن يميلون إلى استيطان الحاضر، أو استرجاع الماضى، بل أفضل التطلع إلى أمام، وأشعر بالارتياح عند معالجة القضايا العملية الآنية، وكلما كانت القضايا أصعب (فى حدود المعقول) كان ذلك أفضل، أما الآن فثمة فرصة للتأمل أتمتع بها، ولأول مرة، على مافى ذلك من التياع، أحسست بحاجة داخلية إلى أن أتفحص وأتأمل ما فعلته خلال حياتى، والفرص التى سنحت لى، ومغزى الأحداث التى بها مررت .

فى البدء، سيطرت على " انسحابى " القسرى أفكار سوداء، فمازلت أقرأ فى الصحافة مسلسلات من التقييم لـ " سنوات ثاتشر "، كتبت بلغة " النعى والتشييع "، ولم يدهشنى أن أكتشف فى بعض الصحف عرضا مغايرا لسجل فترتى كرئيسة حكومة، يختلف تماما عما أتذكره أو أعتقده دقيقا، واتضح لى منذ البداية أن الضرورة تقتضى وضع الأمور فى نصابها الصحيح، بأن أسرد الأحداث كما اراها فى مذكرات، ومن مشاكل سجلات الإنجاز، أنها لا تتحدث عن نفسها، مهما تاقت نفوس السياسيين إلى أن تفعل ذلك، مع ذلك لم أنظر إلى تدوين المذكرات كوسيلة للتبرير الذاتى، فذلك شأن يقوم أساسا بينى وبين ضميرى، والبارىء القدير .

أردتُّ بالأحرى أن أشجع أؤلئك الذين فكروا وأحسوا مثلى، من الجيل التالى من القادة السياسيين، بل حتى الجيل الذى يليه، لكى يبقى أنظاره تحدق ثابتة على النجوم الصحيحة، بمعنى من المعانى، ألفيت نفسى، سياسيا، ملقاة على شاطىء جزيرتى الصغيرة، وإذ أخذت الأسابيع تمضى، سعدت بدهشة اكتشاف أن جزيرتى الصغيرة ليست مهجورة، لا فكريا، ولا اجتماعيا، ألفيت نفسى فى صحبة الكثيرين، أصدقاء خلص يشعرون بالحنو على، وأكاديميين وصحافيين وسياسيين من جيل الشباب، يشاطروننى الفكر والرأى، وهم فى وضع يتيح لأفكارهم وقناعاتهم أن تترك بصماتها على المستقبل .

وأخذت أرى أننى بغادرتى لداوننج ستريت ـ وجرى ذلك على نحو قسرى غير

مستساغ ـ قد كسرت نوعا من طوق فرضته على نفسى، بفعل المنصب الكبير، فعلى مدى سنوات توجب على أن أتعامل وأعمل من خلال السياسيين والموظفين الذين لا يتفقون معى ولا يشاطروننى إلا القليل من رؤياى، ماعدا قلة قليلة من الاستثناءات المميزة .

لقد أدى هؤلاء واجبهم بتفان وإخلاص، بل تجاوز بعضهم حتى حدود الواجب، لكن الوحدة المحتومة التى تجلبها السلطة قد تفاقمت واشتدت فى حالتى أنا، بسبب أننى كنت فى الغالب مضطرة إلى إلى أن أتحرك كخصم وحيد، منفرد، يقف فى وجه مواقف الحكومة نفسها، الحكومة التى كنت أترأسها بنفسى، وغالبا ما صورونى كدخيلة غريبة جاءت فعل مزيج خارق من الظروف لتتطفل على، ولتدخل وتبقى إحدى عشرة سنة ونصف السنة، وكان هذا التصوير يفتقر إلى الدقة فى حالتى .

والآن عدت غريبة ثانية، لكنها "غربة" تختلف عما أتذكره، لقد وجدت الآن، بالمقارنة مع تلك الأيام، أيام كنت زعيمة للمعاضة، أن سائر أذكى المحافظين تقريبا، أولئك الذين يتمتعون بمزية أن لديهم شيئا يقولونه ويضيفونه، يماثلوننى فى طريقة التفكير، بأن الثورة ـ ثورة الخصخصة ـ وإزالة الضوابط، وخفض الضرائب، وتوسيع الملكية، واستعادة الثقة بالنفس، وبناء سبل الخروج من الفاقة، وتقوية دفاعاتنا العسكرية، وتعزيز حلف الأطلسى، واستعادة معنويات البلاد ومنزلتها ـ التى أنجزت داخل الحكومة ـ قد أعمتنى إلى حد معين عن رؤية مدى الثورة الفكرية التى حصلت خارجها .

وإذ كنت أرى من حين لآخر، كما يحصل مثلا خلال زياراتى السنوية لمركز الدراسات السياسية، شيئا مما يجرى، لكنى لم أدرك كنه التحولات بكامل مداها، ولما باتت الهواجس والريب من بعض سياسات الحكومة تنتابنى الآن، رحت أضع بالمقابل آمالا اكبر فى الموجودين خارج الحكومة ممن لا يزالون يواصلون معركة الأفكار، وكان لهذا الأمر جانبه السار والعملى، ذلك أنى لم أفتقد إلى المحادثة الموحية، المحفزة للذهن، وحين كنت أحتاج إلى المساعدة فى وضع خطاب أو مقال أو الحصول على معلومات للاطلاع على موضوع عويص، كنت أجد جيشا صغيرا من المتطوعين المتحمسين والخبيرين بالموضوع طوع البنان .

ومررت بتجربة مماثلة فى الخارج، حيثما قادتنى خطى جولاتى الخطابية المتكاثرة، ابتداء، كنت أحظى بالاستقبال كرئيسة وزراء سابقة، وأقضى معظم الوقت مع أناس عرفتهم أيام كنت فى الحكم، لكن الوجوه التى تحتل قمة السياسة الدولية تتغير سريعا،

وتصبح الصلات السابقة مصدرا ناضبا من الاحتياطى المدخر، وأن الشىء الذى تلذذت به ووجدته منشطا فكريا، هو ماقدم إلى لقاء ماكنت بالمعنى العام " أمثله " وليس مجرد أننى احتللت منصبا، أو أننى كما يرى البعض أنجزته، وأخال أننى كنت أتوقع ذلك فى الولايات المتحد، مهد التفكير الحديث، المحافظ الراديكالى، البلد الذى يكاد يكون وطنى الثانى، ولكنى وجدت الشىء ذاته فى كل أحاديثى مع السياسيين ورجال الأعمال والمثقفين، من الديمقراطية المتحررة حديثا فى أوروبا الشرقية إلى بلدان أوروبا الغربية التى تشاطرنى قلقى من اتفاقية " ماستريخت "، إلى الزعماء السياسيين ورجال الأعمال فى بلدان آسيا والمحيط الهادئ، التى تتسارع خطى اقتصاداتها، بجعلها الراسمالية التامة تمضى وتعمل، إلى الزعماء الذين يقلبون أحوال بلدان أمريكا اللاتينية من نماذج للفشل فى العالم الثالث، إلى محركات هادرة فى العالم الأول، ورحت فى الوقت نفسه أترأس وأشارك فى ندوات دراسية تدور بلا توقف، كانوا يريدون سماع كل مايمكن لهم سماعه منى، وألفيت نفسى أتعلم الكثير منهم .

وبالطبع كنت أعى النكسات أيضا، نكسات ضعف الصلات بين أمريكا وأوروبا، وعودة الشيوعيين السابقين للتسلل إلى السلطة فى " العالم ما بعد الشيوعى "، وفظائع مأساة البلقان، التى سمح بها ضعف الغرب وشجعها، والتى راحت جموع من السلوفانيين والكرواتيين والبوسنيين والصربيين من ذوى التفكير الديمقراطى تأتى إلى لتصفها لى، وشعرت أن الأفكار الأساسية التى بشرت بها وسعيت إلى ممارستها على مدى سنوات، ماتزال أفكارا صالحة وقديرة كما كانت من قبل، وليس الأمر أن العالم قد ابتعد عن النمط الذى أمثله من الفكر المحافظ، بل بالأحرى أن المحافظين أنفسهم فى بعض البلدان قد فقدوا الثقة وقتيا بأنفسهم ورسالتهم .

كانت الزيارات الخارجية منهكة، لكنى قررت أن أسعى طالما كنت أملك القدرة على التأثير فى أفكار الناس، إلم يعد بمقدورى بعد التأثير فى سلوك الحكومات، وحين لا يعود بوسعى أن أقوم بالدور بنفسى، فأملى أن تنوب مؤسستى عنى .. وللأسف، كما ألمحت، بات ذلك كله ضروريا على نحو أشد، وإذ أكتب هذه الكلمات، يصعب تصور أن الغرب أحرز نصرا عظيما كهذا على الاستبداد الشيوعى، وأن اقتصاد المشروع الحر حقق ظفرا حاسما على الاشتراكية .

وثمة مشاكل داخلية، أن الانفاق الحكومى على البرامج الاجتماعية، فى معظم بلدان الغرب، يقود إلى زيادة العجز وارتفاع الضرائب، وهناك مشاكل فى الخارج، فالدفاعات الغربية تتضاءل، والعزم على استخدامها يزداد، وهنا وهناك اضطراب كبير يلف مستقبل أوروبا، وموقع بريطانيا فيها، وعلاقتنا الخاصة مع الولايات المتحدة تركت لتبرد إلى درجة التجميد، وفشل الغرب فى أن يقدم للديمقراطيين فى " العالم مابعد الشيوعى " مايلزمهم من دعم، وأن شخصيات ملتبسة كثيرة تحتل مواقعهم، وأننا نشجع الروس، أولا بسكوتنا، والآن بضعفنا، على الاعتقاد بأنهم سيحظون بالاحترام والاهتمام من الغرب إذا ما تصرفوا مثل الاتحاد السوفييتى السابق، وسمحنا للعدوان بأن يحقق مآربه فى يوغوسلافيا السابقة، وأن تضرب الفوضى أطنابها فى حلف الأطلسى، لنه أنجز تحطيم امبراطورية، ولم يجدوا له دورا جديدا بعد .

لا نعنى أن الأمور كلها على غاية من السوء، فالعالم اليوم موطن أكثر حرية، وإن يكن ليس بالضرورة أكثر أمنا، مما كان عليه خلال الحرب الباردة، لكن نقصد أن العنصر الأهم للنجاح السياسى مفقود : الاحساس الهادف .

بعد السلطة

عقب استقالتها من مهامها كرئيسة للحكومة ولحزب المحافظين وخروجها من السلطة فى نوفمبر عام ١٩٩٠، أعلنت مارجريت ثاتشر أنها لا تعتزم ترشيح نفسها مرة أخرى لعضوية البرلمان، وقالت إن هدفها هو أن تظل حليفة قوية وصديقة لخليفتها رئيس الوزراء " جون ميجور " ، وقد أدت بعض الملاحظات التى أبدتها من آن لآخر حول سياسات الحكومة إلى إثارة الجدل والحديث حول محاولتها الاحتفاظ بقدر من النفوذ والسيطرة على الشؤون الحكومية، وقد حذرت ثاتشر ميجور علانية من أنه يعرض السيادة البريطانية للخطر، من خلال خطواتهخ المتعجلة فى اتجاه الوحة الأوروبية .

وأدلت بحديث إلى محطة (A . T . b) رحبت فيه بأن يكون لها مقعد فى مجلس اللوردات البريطانى، وهى الرغبة التى تمت الاستجابة إليها، ففى احتفال أقيم فى العاصمة البريطانية لندن، فى يوينو ١٩٩٢ ، منح جون ميجور السيدة مارجريت ثاتشر لقب " بارونة " مدى الحياة، وأصبحت بذلك تشغل عضوية مجلس اللوردات، وأثار منحها هذه العضوية جدلا كبيرا فى بريطانيا، فى أوساط النبلاء وحاملى اللقب، بسبب

ما أثير عن توريثها للقب " البارونة " لأبنائها وأحفادها من بعدها .

ووصفت مجلة " لوبوان " الفرنسية تلك القضية بأنها " عاصفة فى المملكة المتحدة" حيث الفروق الطبقية اكبر من أى مكان آخر فى العالم، وحيث تعتبر الألقاب أقصى تقدير يمكن أن يحصل عليه المواطن اريطانى، ومصدر احترام أبدى له، وجاء اعتراض المهتمين بالأمر خوفا من تحول اللقب يوما لابن ثاتشر " مارك " الذى يعتبر الكثيرون فى انجلترا ماضيه وصمة على جبينه، وذلك لتورطه فى صفقات تجارية مريبة مع عدد من الدول والشخصيات العاملة فى مجال الأعمال، كما أن ابنتها " كارول " قدمت للمحاكمة بسبب تهربها من الضرائب .

والمعروف فى بريطانيا نوعين من الألقاب، الأول يمنح مدى الحياة، تقديرا للمواطن الذى يقدم خدمات جليلة لوطنه، والآخر يورث ويمنح للشخصيات الفذة، وقد نجح المعترضون بالضغط على الملكة اليزابيث ورئيس الوزراء جون ميجور، اللذين نجحا بدورهما فى إقناع ثاتشر بعدم توريث اللقب، تجنبا لتفجر فضيحة " مارك ثاتشر "، ويعد هذا الوسام واللقب الذى نالته ثاتشر أهم الأوسمة الملكية على الإطلاق،، وحين حازته، لم يكن يحمله الا ٢٤ شخصا فقط، إضافة إلى الملكة نفسها، وكان آخر المتوفين الحملين لهذا الشرف، اللورد " لورانس أوليفييه " .

ويسمح الوسام لثاتشر بالبقاء عضوا فى مجلس العموم، ولا يفرض عليها الانتقال إلى مجلس اللوردات، مع أنها أصبحت تحمل رسميا لقب " الليدى ثاتشر " بحكم حمل زوجها لقب السير دينيس، بعد منحه لقب "بارون"، كما منحتها الملكة الزابيث الثانية وسام الاستحقاق .. ورغم منحها لقب "الليدى" عبرت ثاتشر عن رغبتها فى ألا يتغير اسمها أو لقبها الذى عرفت به دائما "مسز ثاتشر"، وقالت: "عرفت بهذا الاسم فى مجلس العموم لمدة ٣١ عاما، وأفضل أن يبقى هو اسمى المتداول، وأعتقد أننى قدمت الكفاية من الانجازات تحت اسم مسز ثاتشر ليبقى اسمى كما هو" .

وعلى الصعيد الخارجى، أثارت تصريحات لثاتشر ردود فعل حادة فى أوساط المسلمين البريطانيين، عنما انتقدت بشدة المسؤولين المسلمين الذين " لم يدينوا إدانة كافية " تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة، وعبر عضو مجلس العموم البريطانى المسلم غياث الدين صديقى عن دهشته، وقال إنها " تصريحات جارحة "،

وقد " شعرت بالحزن والدهشة أن تقول ماقالته، فأن ياتى ذلك من البارونة ثاتشر، أمر جارح، وعلى الناس أن يعلموا أن بين الآلاف الثلاثة الذين قتلوا فى هذه المأساة كان هناك مئات المسلمين، نريد جميعا أن نكشف هوية من ارتكبوا ذلك ن وأن يمثلوا أمام القضاء لينالوا مايستحقون من العقاب " .

وأعلن رئيس مجلس المساجد فى " برادفورد " شير أعظم انه " لايعرف مسؤولا إسلاميا واحدا لم يدن هذه الاعتداءات، وقال : " من المؤسف أن تهاجم البارونة ثاتشر المسلمين فى وقت سعى فيه وزير الداخلية " ديفيد بلانكيت " إلى طمانتنا، باعتماد تشريعات لمكافحة التحريض على الكراهية .

ولم يشأ حزب المحافظين الذى أحجته ثاتشر بتصريحاتها الحادة التعليق ن وكان مسؤولو الحزب قد أبلغوها بتهذيب أنها ليست موضع ترحيب أثناء انتخاب رئيس للحزب .. وكانت ثاتشر قد قالت فى حديث لصحيفة التايمز البريطانية ك " ان الناس الذين دمروا هذين البرجين فى مركز التجارة العالمى كانوا مسلمين، وعلى المسلمين أن يقفوا ويقولوا ان ذلك ليس من الاسلام ن ان ركاب الطائرات التى صدم الخاطفون بها البرجين والبنتاجون سمعوا من قال لهم انهم سيموتون ن وكان من بينهم أطفال ن وعلى المسؤولين المسلمين أن يقولوا ان ذلك أمر مخجل، ولم أسمع ما يكفى من الإدانات من قبل رجال الدين المسلمين " .

كتب تناولت مسيرتها :

حاولت " بريندا مادكوس " فى كتابها الصادر عام ٢٠٠٢ عن مارجريت ثاتشر، والموسوم بـ " ماجى .. السيدة الأولى "، أثناء كتابتها للسيرة الذاتية لرئيسة الوزراء السابقة، أن تعثر على ملامح الانسانة الكامنة خلف النزاعات الحزبية والصراعات السياسية، ولكنها وجدت أن المرأة الحديدية لم يكن لديها اهتمامات تذكر خلاف السعى وراء السلطة، ومحاولة القبض على زمام الأمور .

وتقدم مادكوس صورة شاملة دقيقة الملامح لمارجريت ثاتشر، الصوت الأجش، والنبرة الواثقة، ورباطة الجأش، والموقف المتصلب الذى تهدف منه إلى القول بأنها على حق فى كل شىء وقد التقتها الكاتبة، وتصفها فى هذه اللقاءات بأنها كالإعصار يكتسح فى طريقه أى شىء، تقول مادكوس : " لقد رايت هذه الظاهرة، عبر هذه السيرة، التى

تم تحويلها إلى حلقات تليفزيونية من أرعة أجزاء، تروى التفاصيل الكاملة لحياة المرأة الحديدية، وتعتمد كل من الحلقات والسيرة على لقاءات مع سياسيين وأصدقاء ومعارف من أيام الطفولة، وكل هؤلاء يتحدثون عن ماجى أكثر مما يتحدثون عن مارجريت ثاتشر، التى صنعت مدرستها الخاصة فى السياسة البريطانية " .

وفى يناير (٢٠١٢)، صدر فى فرنسا عن دار نشر " اندريه مارسيى" كتاب عن تاتشر، يرصد مؤلفه " جاك لورويز " مسيرتها السياسية، مع إلقاء الضوء على الوضع السياسى البريطانى فى الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى ١٩٧٠، وهى الفترة التى شهدت صعود تاتشر سياسيا، كما يرصد الكتاب، الذى يقع فى ٣٠٠ صفحة من الحجم المتوسط، فترة حكم تاتشر مع التركيز على التغييرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى أدخلتها على المجتمع البريطانى، ويشير الكتاب إلى سياسات تاتشر الخارجية، خاصة تلك التى تتعلق باوروبا.

وفى مارس (٢٠١٣)، أصدرت ابنتها " كارول " كتابا عنها بعنوان " سنوات الألم الأخيرة فى حياة السيدة الحديدية "[١]، هو كتاب مختلف، ربما لأن معظم الكتب التى صدرت وتناولت سيرة ثاتشر، كانت تركز على الجانب الذى يحب الناس أن يروه فى كبارهم ؛ جانب السيدة الحديدية، القوية المعاندة التى كانت تعلّم خصوم بريطانيا الأدب، وتقف متجهمة أمام معارضيها لتضع سياساتها العنيفة موضع التطبيق، تلك الكتب التى تبالغ دائما فى إبراز قوة تاتشر، وتأثيرها فى تاريخ بريطانيا، أو الهجوم عليها وإظهارها فى هيئة أقرب إلى الشياطين، وكل منهما لم يقترب بمبالغاته من حقيقتها قط .

هذا الكتاب، على العكس، يتحدث فيه عن تلك اللحظات التى تهرب فيها الحقائق من عقل لم تكن تفوته شاردة ولا واردة، عن تلك الأيام التى تحولت فيها سيدة كانت تجلس يوماً على قمة العالم إلى عجوز تجاهد لتلملم شتات نفسها، عن تلك الأوقات التى كانت " مارجريت تاتشر " تحارب فيها للإمساك بخيوط ذكرياتها، بعد أن كانت تمسك بين يديها بكل مقاليد الحكم، ويحكى عن الأيام التى فقدت فيها تاتشر قدرتها على التركيز، وأصيبت فيها بمرض الخَرَف، عن توتر علاقتها بأبنائها وارتباك علاقتها بزوجها أحيانا، عن قسوة الحياة العادية على السيدة الحديدية بعد أن تركت السلطة،

(١) يسرا زهران : مرجع سابق، بتصرف .

وغادرتها الأضواء، وصارت غير قادرة على اتخاذ قرار حول نوع طعامها، بعد أن كانت قراراتها تحرك بريطانيا يمينا أو يسارا .

تكشف قراءة كتاب ابنة تاتشر عن أمها عن جوانب أخرى لا يراها الناس للحاكم أو المسئول تحت الأضواء، وتكشف أيضاً عن الثمن الفادح الذى يدفعه السياسيون أحيانا ثمناً لدورهم، ومجدهم، والطريقة التى يمكن أن تحكم بها المرأة بلداً وتفشل أحيانا فى حكم بيتها، أو يصنع فيها الرجل من زوجته سياسية عظيمة، حتى لو نال سخرية الناس، ويدارى نفسه وراء الستار .

ولكن مارجريت تاتشر نفسها لم تكن قادرة على نسيان السلطة وبريقها، بعد مغادرتها مباشرة، تروى كارول فى كتابها عن الأيام الأولى التى أعقبت خروج أمها من منصبها رئيسة وزراء بريطانيا الأولى، والوحيدة حتى اليوم، تقول : " فى أول يوم بعد خروجها من منصبها، رأيت أمى فى غرفة المعيشة تحاول أن تقرأ الصحف، على الرغم من أنها فى السنوات العشر التى تولت فيها رئاسة الوزراء كانت تجد الوقت بالكاد لقراءة الصحف بهدوء صباح كل أحد، وقالت لى مفسرة : لا بد أن أتابع الأخبار، لا أريد أن أنفصل عما يحدث لمجرد خروجى من المنصب، لكنها لم تعد قادرة على الاعتياد على خروجها من السلطة بسهولة، ولأكثر من مرة كانت تشاهد أحداث أزمة ما على التليفزيون، ثم تمتد يدها غريزياً إلى الهاتف لتتصل بالناس وتبدأ إجراءات متابعتها للأزمة، قبل أن تستوعب أن الأمر الآن صار مسئولية شخص آخر، وأن على غيرها عبء إدارة الأمور.. وظل سائقها وحراستها معها على الأقل بعد أن تركت المنصب .. سائقها صار يتجنب المرور بالقرب من مكتب رئاسة الوزراء، لأنهم فى كل مرة يمرون بالقرب منه تسأله تاتشر : لماذا لم تتجه إلى هناك ؟ ثم تعود لتتذكر أنها لم تعد رئيسة للوزراء، فتصمت" !

أما الكتاب الآخرين الذين تناولوا سيرة مارجريت ثاتشر فى كتب سابقة، وخاصة " جون كامبل " و " هوجو يونج " فكان تركيزهم على الشؤون السياسية الدقيقة، والأزمات الحربية الطاحنة، وتقييم آدائها فى الحكم، والقيم والمبادىء التى انتهجتها، وقد لخص الصحافى البريطانى " بيتر جينكنز " فى كتابه عنها بعنوان " ثورة ثاتشر " القيم التى انطبعت فى شخصيتها، بتأثير وضعها السياسى والاجتماعى والحياتى، بـ : " احترام

العائلة .. والمؤسسة .. والحرية " .. وفى كتاب السيرة الذاتية للمرأة الحديدية مارغريت تاتشر " الطريق إلى السلطة " كتبت: فى عام ١٩٨١ تعرضت لضغوط سياسية شديدة بسبب تدهور الحالة الاقتصادية وارتفاع حدة البطالة إلى ثلاثة ملايين عاطل، واندلاع موجة الاحتجاجات الشعبية فى مدن عدة، وزادت الأوضاع تدهوراً بحدوث انشقاقات داخل حزب المحافظين الحاكم، مع تهديد ٢٥ نائباً محافظاً بالالتحاق بصفوف الحزب الاجتماعى الديمقراطى، وكانت وسيلتى لمواجهة هذه المشكلات هى التنزه مع زوجى بالحديقة، والتحدث إليه كثيراً، وسماع الموسيقا الكلاسيكية .

ومن الكتب التى تناولت مسيرة ثاتشر أيضا ـ ضمن نظيراتها من الحاكمات الأخريات ـ هذا الكتاب الذى بين يديك الآن، وهو أحدثها بطبيعة الحال !

وفى نوفمبر ٢٠١١، ظهر ملصق إعلانى فى لندن للنجمة " ميريل ستريب ـ البالغة من العمر آنئذ (٦٢ عاما) والتى فازت بجائزتى أوسكار وتعتبر من أهم نجمات هوليود ـ يروج لفيلم جديد تلعب فيه مارجريت ثاتشر، وأثيرت تساؤلات حول فكرة أن تؤدى ستريب، وهى أمريكية، دور ثاتشر وهى من أبرز الشخصيات فى تاريخ السياسة البريطانية، وبدأ عرض الفيلم وهو بعنوان "المرأة الحديدية" فى ٦ يناير ٢٠١٢، وتظهر فيه ستريب فى دور ثاتشر، وحضرت جلسة تصوير بجوار مبنى البرلمان البريطانى، وانضمت إليها مخرجة الفيلم " فيليدا لويد "، وقالت ستريب، إن أداء شخصية ثاتشر هو أكبر دور فى حياتها، وقد وصف منتج الفيلم الذى كتبته " أبى مورجان " العمل بأنه "صورة مفاجئة وثاقبة لامرأة استثنائية ومركبة " .

وفيما يعرض الفيلم قصتها وعصرها الذهبى ١٩٧٩-١٩٩٠ بنظام الفلاش باك، يتأمل فترات الصعود والهبوط فى مشوارها السياسى، والثمن الشخصى الذى دفعته نظير السلطة، واعتمد الفيلم بشكل كبير على لقطات إخبارية ليذكر المشاهد بمعارك ثاتشر مع اتحادات العمال البريطانية والاحتجاجات الواسعة ضد حكمها وحرب عام ١٩٨٢ مع الأرجنتين بسبب جزر فوكلاند وهجمات القنابل التى شنها الجيش الجمهورى الآيرلندى فى بريطانيا، من بين نواح أخرى فى حكمها الذى دام ١١ عاما .

وفاتها

وفى ٨ أبريل ٢٠١٣ توفيت ثاتشر بلندن عن ٨٧ عاما، وبموتها تطوى صفحة هامة من صفحات التاريخ البريطانى، وقال المتحدث باسمها لورد تيم بيل : " ببالغ الحزن يعلن مارك وكارول ثاتشر أن أمهما البارونة ثاتشر توفيت فى هدوء هذا الصباح إثر جلطة دماغية "، وقال رئيس الوزراء البريطانى ديفيد كاميرون فى بيان : " لقد فقدنا قائدة عظيمة ورئيسة وزراء عظيمة وبريطانية عظيمة " معربا عن " حزنه الكبير "، وقال القصر الملكى فى بيان : " إن الملكة حزنت لدى تلقى هذا النبأ " .

بينما شن برلمانيون وسياسيون بريطانيون هجوما حادا على (الراحلة) ثاتشر بسبب السياسيات التى اتبعتها خلال توليها منصبها، وقال النائب عن حزب " الاحترام " جورج جالوى، إنه يتمنى لثاتشر أن تحترق فى نار جهنم بسبب ما إقترفته من أخطاء خلال توليها منصبها، وبدوره .. قال رئيس شين فين فى إيرلندا الشمالية " جيرى أدامز " إنها تركت جرحا كبيرا بين الأيرلنديين والشعب البريطانى، وقال عمدة لندن السابق " كين ليفينجستون " : لقد خلقت ثاتشر المشكلة التى نعانى منها الآن فى الحصول على مسكن، وتسببت فى الأزمة البنكية وتركتها وراءها، كما خلقت مشكلة الحصول على إعانات إجتماعية التى لا زالت بريطانيا تعانى منها حتى الآن .

وحضر نحو ٢٠٠ شخص للمشاركة فى " حفل ! " أقيم فى وسط لندن " ابتهاجا واحتفالا " بوفاة رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر، وقال سايمون جاردنر، وهو مصور للحياة البرية من وسط انجلترا : " انتظرت ٣٠ عاما للاحتفال بهذه المناسبة، إنه أروع يوم فى حياتى "، وقال جاردنر، الذى كان يرتدى قميصا كتب عليه " افرحوا.. ثاتشر ماتت "، إنها كانت مكروهة مما لا يقل عن نصف البريطانيين .[١]

(١) رويترز : ١٤ أبريل ٢٠١٣ .

الأطول تربعا على السلطة فى القرن العشرين

احتلت السيدة مارجريت ثاتشر المرتبة السابعة فى قائمة رؤساء الحكومات البريطانية الذين ضربوا رقما قياسيا فى البقاء فى الحكم، منذ العقد الثانى من من القرن الثامن عشر، وهم على النحو التالى :

مسلسل	رئيس الوزراء	الفترة	التاريخ
١	سير روبتر والبول *	٢٠ عاما وتسعة اشهر	أبريل ١٧٢١ ـ فبراير ١٧٤٢
٢	ويليان بيت	١٩ عاما وشهران	ديسمبر ١٧٨٣ـ مارس ١٨٠١، ومايو ١٨٠٤ ـ يناير ١٨٠٦
٣	لورد ليفربول	١٤ عاما وثمانية أشهر	يونيو ١٨١٢ ـ فبراير ١٨٢٧
٤	لورد سالسبرى	١٣ عاما وخمسة أشهر	١٨٨٥ ـ ١٨٩٢، ١٨٩٥ ـ ١٩٠٢
٥	لورد نورث	١٢ عاما وشهرين	١٧٧٠ ـ ١٧٨٢
٦	ويليام جلادستون	١٢ عاما وشهرا	١٨٦٨ـ ١٨٧٤، ١٨٨٠ ـ ١٨٨٥، ١٨٩٢ ـ ١٨٩٤
٧	مارجريت ثاتشر	١١ عاما وستة أشهر	مايو ١٩٧٩ـ نوفمبر ١٩٩٠
٨	هنرى بيلهام	١٠ أعوام وستة أشهر	١٧٤٣ ـ ١٧٥٤
٩	بالمرستون	٩ أعوام و ٤ أشهر	١٨٥٥ـ ١٨٥٨، ١٨٥٩ ـ ١٨٦٥
١٠	هيربرت اسكويث	٨ أعوام و٧ أشهر	١٩٠٨ـ ١٩١٠، ١٩١٠ ـ ١٩١٦

قالوا عنها

- " لديها عينان تشبهان كاليجولا، وثغرها يذكرنى بفم مالرلين مونرو !! " .

الرئيس الفرنسى الراحل فرانسوا ميتران

- " مسز ثاتشر على استعداد لاحتمال وجود ثلاثة ملايين عاطل، سعيا وراء تحقيق أهدافها الاقتصادية " .

رئيس الوزراء البريطانى الراحل هارولد مكميلان

- " ان السياسات الاقتصادية لمسز ثاتشر تتعارض مع الاعتدال التقليدى لحزب المحافظين " .

رئيس الوزراء البريطانى الراحل ادوارد هيث

- "كانت واحدة من أعظم رؤساء الوزراء فى تاريخنا، ولقد أنقذت الفترات الثلاث التى قادت فيها البلاد من الانهيار " .

كريس باتن . رئيس جامعة اكسفورد

- "فشلت فى إيجاد الكلمات التى تغلف بها سياستها بهدف وطنى، مما يكمن فيه فن حزب المحافظين عادة " .

بيتر جينكنز . محلل سياسى بريطانى

- "تتمتع بالدل والقدرة على المناظرة، فهى غريبة الأطوار من حيث شخصيتها" .

هوجو يونج . كاتب بصحيفة جارديان البريطانية

- "سيدة يستحيل أن يكن المرء تجاهها مشاعر طبيعية، فهى تثير فى نفوس البعض مشاعر الولاء، بنفس القوة التى تثير بها مشاعر الكراهية لها فى نفوس البعض الآخر " .

تعليق لصحيفة " ميل " البريطانية

- "تتسبب فى وقوف كل واحد ضدها، باستثناء الشعب، فالصفوة تسىء فهمها، ولكن الجماهير تحبها " .

تعليق لصحيفة " ديلى تليجراف " البريطانية

- " كانت كالإعصار، الذى يكتسح فى طريقه أى شىء .. لقد رأيت هذه الظاهرة، وكانت مرعبة تماما " .

الكاتبة البريطانية بريندا مادوكس

- "من ضمن مجموعة صغيرة من القادة القادرين على الإيحاء بالآمال والمخاوف معا، وعلى التلاعب بقلوب الناس وأفكارهم، وتغيير الرأى العام السياسى " .

كين ليفنجستون . عمدة لندن السابق

من أقوالها

لم تكن الخطابة وفنها، أقوى مواهب رئيسة الوزراء البريطانية المستقيلة مارجريت ثاتشر، فالأعمال ـ كما كانت تردد هى دائما ـ تتحدث عن نفسها، بصوت أعلى من الأقوال، ولم تكن من بين السياسيين ذوى الروح الفكهة، ورغم ذلك كان من عادتها أن تستخدم كلمة " نحن " عندما تتحدث عن نفسها، فى أمر من الأمور، وكانت سنواتها كعضو فى البرلمان مليئة بالمواقف التى يذكرها الكثيرون من النواب، والتى جعلت بعض الكتاب يتلقفون كلماتها من أجل إضفاء ملامح أخرى إلى صورتها .. ومن بين مجموعة " الأقوال الثاتشرية " جاءت هذه الكلمات، لتكون أكثرها تعلقا بالذاكرة :

- " اننى لم أكن محظوظة . . إننى أستحقها " . . قالت هذه العبارة، عندما كانت فى التاسعة من عمرها، وهى تتسلم جائزة لتفوقها فى قراءة الشعر .
- " ستمر سنوات . وربما ليس فى عصرى قبل أن تتولى سيدة قيادة الحزب أو تصبح رئيسة وزراء بريطانيا " . . قالتها فى أغسطس ١٩٧٤، أى قبل ستة شهور فقط من انتخابها زعيمة لحزب المحافظين .
- " ليس عندى أى فكرة عن . . لماذا يواصل الناس مهاجمتى ؟ ! " . . قالتها عام ١٩٧٢ وهى وزيرة للتعليم .
- " من فضلك لا تستخدم كلمة (صارمة)، فهى قد تجعل الناس يأخذون انطباعا عنى بأنى لا أعبأ بهم، ولكنى أهتم وبعمق شديد . . اننى مرنة على ما أعتقد " . . أغسطس ١٩٧٢ .
- " لا أريد مجلس وزراء من رجال ونساء إمعات ن فهو أمر غير صحى . . إننى لا أطيق المتملقين الأذلاء " . . (١٩٧٧) .
- " فى مرات قليلة، كنت أعود إلى البيت ليلا، وقد تملكتنى الهموم، لدرجة أننى كنت أذرف الدموع . . فى هدوء، وحدى " . . (١٩٧٨) .

- " عندما يكون هناك خلاف، نكون بحاجة إلى التآلف، وعندما يوجد خطأ نكون بحاجة إلى المصارحة، وعنما يخيم اليأس، ينبغى أن نستدعى الأمل " . . مايو ١٩٧٩ .
- " أحب النقاش . أحب تداول الامور . لا أتوقع أن يجلس الجميع ويتفق معى ، هذه ليست وظيفتهم " . . (١٩٨٠) م .
- "لست سياسية إجماع، أنا سياسية إقناع" . . (١٩٨٠) .
- " ان التضخم يدمر الشعوب والمجتمع تماما ، مثلما تفعل الجيوش الغازية، والتضخم هو الأب بالنسبة للبطالة " . . أكتوبر ١٩٨٢ .
- " الفشل ؟ ! . . إن احتمالات ذلك غير موجودة على الإطلاق " . . قالتها ١٩٨٢ ردا على سؤال عن مخاطر فشل القوة العسكرية التى أرسلتها لاستعادة فوكلاند .
- " الرادع النووى صان السلام، لقد منع الحرب النووية والتقليدية " (١٩٨٣) .
- "إننى رئيس عمل صارم . . أقود الناس . . ووظيفتى أن أفعل ذلك، ولكن من السخف، أن أوصف بالديكتاتورية " . . (١٩٨٤) .
- " لقد دأبت خلال حياتى . فى دوانبج ستريت . الملآى بالانشغالات المقصودة، على أن أجد السلوى فى الاضطلاع بمشروع جديد ، كان العمل إكسيرى الخفى . . أما الآن فيتعين على أن أتكيف مع إيقاع مختلف " . . قالتها عقب استقالتها من رئاسة الحكومة والحزب .

الفصل الثانى

جروهارلم برونتلاند . . .
الزعيمة

«إنها أول انتخابات تقتصر على المرأة فى بلد ديمقراطى»

النرويج... نبذة تعريفية

تقع فى شمالى أوروبا، ومساحتها ٣٨٥،٢٥٢ كم٢، ولغتها الرسمية " النرويجية"، وعاصمتها أوسلو، وعدد سكانها ٥,٢ ملايين نسمة (٢٠١٥) وهى من أقل الدول الأوروبية كثافة سكانية، ٨٤ ٪ يعتنقون البروتستانتية، و ٥٪ الكاثوليكية، و٤ ٪ الإسلام، وديانات أخرى .

وتعد النرويج من أغنى بلدان العالم من حيث دخل الفرد، وهى خامس أكبر مصدر عالمى للنفط، وتساهم الصناعات البترولية بنحو ربع الناتج المحلى الإجمالي، وتصنف كأحد أهم الدول فى مجال التنمية البشرية، وتتبع النرويج نظامًا ملكيًا دستوريًا ديمقراطيًا برلمانيًا، ورغم رفضها لعضوية الاتحاد الأوروبى فى استفتاءين، ولكنها تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الاتحاد والدول الأعضاء فيه.

جروهالرم برونتلاند

صعودها السياسى

ولدت " جروهالرم برونتلاند فى ٢٠ أبريل ١٩٣٩، لأب كان يعمل اخصائى " إعادة تأهيل "، وهو أحد التخصصات الذى نال رواجا كبيرا عقب الحرب العالمية الثانية، وفى العاشرة من عمرها انتقلت الابنة " جرو " مع والدها إلى الولايات المتحدة، حيث التحق والدها بالعمل فى " الأمم المتحدة "، وعند انتهاء فترة عمله، أرسل فى مهمة عمل فى مصر، وبعد عودتها إلى النرويج، تخرجت من كلية الطب بجامعة " أوسلو " عام ١٩٦٣، ونالت درجة الماجستير فى الصحة العامة من جامعة " هارفارد " الأمريكية العريقة عام ١٩٦٥، وعملت طبيبة فى مدرسة الصحة النرويجية من (١٩٦٦- ١٩٦٨)، ومن (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤) كانت مساعدة مدير طبى فى مجلس صحى العاصمة النرويجية أوسلو.. وتزوجت، وأنجبت ثلاثة أبناء .

ودخلت العمل السياسى فى وقت مبكر، فكان أول احتكاك لها بالعمل السياسى، وهى لا تزال فى التاسعة من عمرها، حيث انضمت الى قسم الأطفال التابع لحزب العمال ـ الذى ستترأسه مستقبلا ـ بمدرستها، وأثناء دراستها الجامعية كانت نائبة رئيس اتحاد طلاب حزب العمال بجامعة أوسلو، وترشحت لأحد مقاعد البرلمان عن العاصمة أوسلو، وفازت به، وشغلت عضوية اللجنة المالية فى البرلمان، قبل أن تعين رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والدستورية، وتولت منصب نائبة رئيس المجموعة البرلمانية للحزب فى البرلمان، ثم رئيسة للمجموعة عام (١٩٨١) .

دخلت برونتلاند الوزارة، للمرة الأولى، عام ١٩٧٤، ولمدة خمس سنوات حتى عام ١٩٧٩، وكان عمرها حين تولى الوزارة ٣٥ عاما فقط، وشغلت منصب وزيرة البيئة خلال هذه الفترة، وحينها طبقت سياسة بيئية أثارت انتقادات عارمة عليها، فى كل الأوساط العامة، إلا أنها أثبتت نجاحها لاحقا .

وفى فبراير ١٩٨١، انتخبت زعيمة لحزب العمال، وهو أكبر وأعرق أحزاب النرويج، مثل شقيقيه أو توأميه فى السويد والدانمرك، وتأسس قبل أكثر من ١٣٠ عاما، وكانت

برونتلاند قد عملت نائبة لرئيس الحزب منذ عام ١٩٧٥ .

وتولت برونتلاند رئاسة الحكومة النرويجية للمرة الأولى عام ١٩٨١ ، خلفا لـ " أودفار نوردلى " ، الذى تقاعد لأسباب صحية ، وهى تعد أول وأصغر امرأة تتولى رئاسة الحكومة فى إحدى الدول الاسكندنافية ، حيث كان عمرها ٤١ عاما ، لكنها هزمت بعد ثمانية شهور فى الانتخابات أمام السياسى المحافظ "كار ويلوش" ، وتلقت هزيمتها الثانية أمام ويلوش أيضا بعد أربع سنوات فى انتخابات ١٩٨٥ ، ولكن ويلوش قدم اسقالته فى العام التالى ١٩٨٦ ، بعد فشل حكومته فى الحصول على ثقة البرلمان ، بشأن مشروع خاص بالضرائب ، فبادرت برونتلاند فى مايو من نفس العام بتشكيل حكومة أقلية عمالية ، واصلت مهمتها حتى موعد إجراء الانتخابات العامة التاية عام ١٩٨٩ ، حيث فازت بها برونتلاند على رأس حزبها لتعيد تشكيل الحكومة للمرة الثانية .

وفى سبتمبر ١٩٩٣ ، قدر لبرونتلاند أن تخوض معركة البقاء فى السلطة مع منافستين من الجنس اللطيف أيضا ، من خلال الانتخابات العامة ، التى جرت فى البلاد ، وفازت بها أيضا لتؤلف الحكومة النرويجية للمرة الثالثة ، رغم تدنى شعبية حزب العمال الذى تتزعمه إلى أدنى معدل له منذ ٧٠ عاما!

ومنافستاها ، كانتا : " كاسى كولمان فايف" ذات التوجه اليمينى ، والتى شغلت منصب وزيرة التجارة فى حكومة حزب المحافظين فى النصف الأول من الثمانينيات ، والمنافسة الأخرى كانت قيادية حزب الوسط "انجر لانشاين" ، ولم يخض سباق الانتخابات أى مرشحين رجال ، فى سابقة هى الأولى من نوعها فى دول العالم ، لم تحدث من قبل ، ولا من بعد ، حتى إصدار هذا الكتاب ، ويبدو أنه سيمر وقت طويل ، حتى تتكرر هذه الواقعة الفريدة ، حيث تقول برونتلاند : "إنها أول انتخابات تقتصر على المرأة فى دولة ديمقراطية " ، وفازت برونتلاند بالانتخابات ، ومن ثم برئاسة الحكومة.

والطريف أن زوج " برونتلاند " الذى تحمل اسمه ، وهو " ارنى أولاف برونتلاند" وهو محلل سياسى محافظ ، كان من أكبر منتقدى حزب العمال الذى تتزعمه زوجته ، ولكنه اقتنع فى سنوات حكمها الأخير بسداد توجهاتها ، وبدأ يميل إلى تأييد سياساتها ، وأدلى بصوته مؤيدا لها للمرة الأولى فى انتخابات عام ١٩٩٣!

وقد استيقظ النرويجيون صباح الأربعاء الموافق ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦ ليفاجأوا بأن

رئيسة الحكومة السيدة جروهارلم برونتلاند، قررت الاستقالة نهائيا بعد ١٥ عاما قضتها على رأس حزب العمال، وقادته إلى رئاسة الحكومة لمدة عشر سنوات، ومع أن السيدة " جرو " ـ كما يناديها مواطنوها تحببا ـ أعلنت منذ عام ١٩٩٢ عن رغبتها فى الاستقالة، فإن الأوساط السياسية والإعلامية فى أوسلو، وبقية الدول الاسكندنافية، اعتبرت النبأ مفاجأة غير سارة، وأعربت عن أسفها لغياب هذه "الزعيمة " التى تتمتع بشعبية عالية جدا، لم يسبق أن حظى بها أحد فى هذه الدولة من قبل، إذ زادت نسبة المؤيدين لها ولسياساتها بصفة عامة، طوال مدة رئاستها للحكومة، عن ٦٥ ٪ فى الانتخابات واستطلاعات الرأى .

وفى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٦ أعلن بيان رسمى، أن " ثوربيون ياجلند " عين رئيسا للوزراء، خلفا للسياسية المحنكة " جروهارلم برونتلاند "، واضاف البيان، أن الملك " هارالد " الخامس عين ياجلند وحكومته، التى تمثل الأقلية، قبوله استقالة برونتلاند وحكومتها المؤلفة من ١٨ وزيرا، وقالت عقب ستقالة حكومتها، فةى مؤتمر صحفى : " الأمر الوحيد المحزن، هو أن تترك اشخاصا، عملوا معك عن قرب .. أعتقد أن كل من يترك مكان عمل يحبه يقول ذلك " .

وهكذا خاضت برونتلاند أربعة انتخابات عامة على رأس حزبها، خسرت الأولى فقط، وفازت بالثلاثة الأخرى، وقادت ثلاث حكومات أ اعتبرها المراقبون الأفضل فى إنجازاتها للشعب النرويجى فى القرن العشرين .

وعقب استقالتها من رئاسة الحكومة والحزب، لم تقطع الصلة بالشأن السياسى، بل اتجهت ألى ممارسة السياسة على الساحة الدولية، فشغلت منصب نائبة رئيس الاشتراكية الدولية، ورئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ورئيسة منظمة الصحة العالمية، كما كانت ضمن أهم المرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، خلفا للدكتور بطرس غالى عام ١٩٩٥ .

تقييم أدائها فى الحكم

هناك علاقة ما بين الطب والسياسة، على الرغم مما يباعد بينهما ظاهريا، ولعل أساس هذه العلاقة أن كليهما علم مرتبط بالحياة اليومية للبشر، وإذا كان الطب يعنى بالتفصيلات العضوية للانسان، فالسياسة تعنى بمحيطه ومجاله الحيوى .. ولا شك

أيضا، فى أن رئيسة وزراء النرويج جروهارلم برونتلاند، التى جمعت بنجاح، ما بين الطب والسياسة، فى حياتها اليومية، نموذج متفرد فى خلق علاقة عضوية بين علمين يقومان على التحليل والاستنباط، فهى عندما تؤدى عملها السياسى، تتعامل معه كطبيبة، تدرس وتحلل وتعالج، وعندما تؤدى عملها كطبيبة، تتعامل معه كسياسية، تلجأ إلى الأساليب ذاتها .

أليس هذا سر نجاحها .. بالتأكيد .. نعم، وإلا لما كان بمقدورها أن تتولى منصبها كرئيسة للوزراء ثلاث مرات ن بعد انتخابات عامة، يشتد فيها التنافس، وفى كل مرة، كانت برونتلاند تأتى بعد أزمة سياسية فى البلاد، وتكون مهمتها معالجة الأزمة وتجاوز آثارها .. حتى ان رسامى الكاريكاتير فى النرويج اعتادوا رسمها بسيقانها الرفيعة، وهى تنعل حذائين عملاقين، فيما خصومها " الأقزام " يحاولون التسلق عليها ولا يستطيعون.. إن هذه الصور التى ألفها النرويجيون على صفحات الصحف تؤكد نجاح هذه السيدة فى مهمتها، ومن ثم قدرتها على استخدام مبضع الجراح كطبيبة فى اللحظات الحرجة التى تحتاجها بلادها .

وكثيرا ما كانت الصحافة فى بلادها وفى أوروبا تشبهها بنظيرتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت ثاتشر، التى تلقب بـ" السيدة الحديدية "، نظرا للأسلوب الحاسم والمهيمن الذى كانت تدير به شؤون وزارة البيئة التى تولتها، ثم رئاسة الحكومة، وترفض برونتلاند مقارنتها، وتقول، : " إن لكل إنسان شخصيته وأسلوبه .. والنجاح لا يحتاج إلى ألقاب وأوصاف " .. وتعتبر برونتلاند " بطلة " لحقوق المرأة فى بلادها، فقد وصل عدد أعضاء حكومتها من النساء إلى النصف، وفى البرلمان أيضا قريبا من هذه النسبة، نتيجة لتعزيزها دور المرأة، كما أنها تعتبر أيضا " بطلة " الدفاع عن البيئة، وكان أول منصب وزارى تولته عام ١٩٧٤، هو وزير البيئة، لكنها تعرضت، وخصوصا فى الخارج، لحملة عنيفة بعد قرارها استئناف صيد الحيتان على الرغم من الحظر الدولى.

بعد عشر سنوات على زعامتها المطلقة لحزب العمال النرويجى، بدأت برونتلاند منذ عام ١٩٩٢، وإثر انتحار ابنها " جورجن " تتخلى تدريجيا عن هذه الزعامة، وكذلك عن الواجبات الاجتماعية، حيث أرست تقليدا ديمقراطيا جديدا، حيث فصلت بين رئاسة الحزب، ورئاسة الحكومة، فاستقالت من المنصب الأول، ودعمت ترشيح أمين

عام الحزب " توربيون ياجلند " ليحل محلها، لكنها لم تتخل عن مسؤوليتها فى رئاسة الحكومة، وكذلك عن مواقفها، وخاصة فيما يتعلق بانضمام بلادها إلى الاتحاد الأوروبى، على الرغم من عدم حماس غالبية النرويجيين لهذا " الزواج الأوروبى "، وكان شعارها فى ذلك، أن النرويج الواقعة عند الطرف الشمالى للقارة، لا يمكنها مع انتهاء الحرب الباردة، أن تظل " معزولة " .

وقد ألقت بكل رصيدها السياسى والتاريخى لتأييد مساعى المجموعة الأوروبية لضم النرويج إلى منظومتها، وبعد عامين من التلميحات إلى ضرورة التجاوب مع الوحدة الأوروبية،أعلنت فى خطاب عام أن على النرويج أن تتقدم بطلب العضوية الى الاتحاد الأوروبى، قبل نهاية عام ١٩٩٢، وأكدت موقفها من خلال قضايا السياسة الخارجية والأمن الوطنى النرويجى، قائلة : " إن النرويج لا تستطيع البقاء خارج الاتحاد الأوروبى، الذى سيصبح الإطار الدفاعى للسياسة الأمنية الأوروبية " .

ووضعت برونتلاند كامل ثقلها، لتضمن تبنى حزبها لقرار الانضمام للاتحاد الأوروبى، فى مؤتمر الحزب السنوى، الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٢، وقد تكللت مساعيها بالنجاح ن رغم المعرضة الشديدة لهذا التوجه، داخل بعض الأجنحة فى الحزب، وبعد الموافقة الحزبية بعدة أيام، وافق البرلمان النرويجى بغالبية ١٠٤ أصوات مقابل ٥٥ صوتا على الانضمام، وبادرت برونتلاند فى نهاية هذا الشهر، بالسفر شخصيا إلى بروكسل (المقر الرئيسى للاتحاد الأوروبى) للتقدم رسميا بطلب الانضمام .. وكان هذا أهم قرار سياسى دعمته برونتلاند ونجحت فى تمريره مؤقتا، بيد أن كل هذه الجهود الهائلة التى بذلتها على مدى سنوات للانضمام للاتحاد الأوروبى قد اصطدمت بالرفض الشعبى لذلك من خلال الاستفتاء، لتذهب أدراج الرياح !!

للمرة الثانية، خلال أكثر من ٢٠ عاما، منذ عام ١٩٧٢، يمارس النرويجيون " رياضتهم المفضلة " فى رفض كل مشرعات الوحدة الأوروبية التى تعرض لهم، ففى أواخر نوفمبر ١٩٩٤، أعلنت غالبية الشعب النرويجى رفضها لانضمام البلاد إلى عضوية الاتحاد الأوروبى، وذلك على الرغم من كل التحذيرات التى اطلقتها مفوضية الاتحاد، والتى ألمحت إلى أن أى رفض نرويجى آخر سوف يعنى إغلاق الباب نهائيا أمام فى وجه النرويج، وعلى الرغم كذلك من المجهود " الاستثنائى " الذى قامت به " برونتلاند "،

والتى كان على رأسها تلميحها عشية الاستفتاء باحتمال استقالتها من رئاسة الحكومة فى حالة رفض الشعب النرويجى الانضمام إلى أوروبا الموحدة .. ورغم كل هذا، فقد أعلن أكثر من ٥٢ ٪ من الناخبين رفضهم الانضمام، ضاربين عرض الحائط، بكل الضغوط الأوروبية المباشرة وغير المباشرة، وبكل الضمانات التى لم تبخل ببذلها برونتلاند لإقناع الشعب النرويجى بمصيره الاتحادى ..

وعندما رفضت النرويج الانضمام إلى صيغة السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٢ن فقد قام رفضها أساسا على " اتباع " بقية البلدان الاسكنندنافية، التى كانت آنذاك قد رفضت الانخراط فى السوق، أما فى التسعينيات، فيشهد المراقبون لأول مرة، رفضا جذريا لسياسات أوروبا تقوم به النرويج وحدها، لا سيما بعد أن انضمت كل دول الجوار الاسكندنافى، والنرويجيون المعارضون للاتحاد الأوروبى، قالوا إنه يمثل محاولة أوروبية لإغلاق الأبواب، والاستحواذ على مصادر الثروة وتكديسها، ثم " تكريسها سياسيا "، وأن أهم مايحتاجه العالم اليوم هو على العكس من ذلك: الانفتح على الآخر، والتضامن مع مصالح الانسانية بالمعنى الواسع، وبالإنسان خارج تعريفه " القارى " أو " العرقى ". وهى جميعا ملامح يرى النرويجيون أنها لا تتوافر فى المشرو الأوروربى.

أما مؤيدو الاتحاد النرويجيون ـ فى المقابل ـ فركزوا حملاتهم قبيل الاستفتاء على أخطار العزلة وانعدام التأثير على القرار الأوروبى، ودخلت برونتلاند بنفسها إلى ساحة المعركة، وعلى غير العادة ظهرت فى ندوة تليفزيونية على الهواء لتصف زعيمة حزب الوسط (الفلاحين) بأنها " كاذبة" ومختلقة فى ادعاءاتها ضد الاتحاد الأوروبى، وفقدت برونتلاند أعصابها مرة أخرى، فى مواجهة مع مزارع نرويجى معارض للإتحاد حين وصفته بأنه تعرض لعملية " غسيل مخ " من أعداء أوروبا فى النرويج .. وعندما سئل " كارل هاجن " زعيم أهم الأحزاب القومية المتطرفة فى النرويج عن رأيه فى الاتحاد الأوروبى، ناشد أعضاء الحزب تأييد الانضمام، لأنه على حد قوله : هو الآلية التى ستعود بها أوروبا خالصة للأوروبيين وحدهم، ويتم تقليص أعداد غير الأوروبيين الذين يعملون ويعيشون فى أوروبا ..

ورغم ذلك، ورغم الدعاية المكثفة التى قادتها برونتلاند أن تبرىء ساحة الاتحاد من التهم العالقة به فى نظر المواطن النرويجى، ولم تستطع أن حتى أن تواجه معارضى الاتحاد، حين سلطوا الأضواء على مواطن الغموض المريبة فى اتفاقيات الاتحاد،

التوجهات العامة لسياساته، ورغم أن برونتلاند قد رسبت بخسارة الاتحاد، فيما وصف بأنه أقسى اختبار سياسى تتعرض له طوال عشر سنوات من حكمها، فقد صرحت عقب ظهور نتيجة الاستفتاء، بأنه ليس لديها النية للتخلى عن منصبها، وأنكرت حتى أن تكون قد ألمحت بذلك أثناء حملتها لصالح عملية الانضمام، وقالت إن المعركة بالنسبة لها قد حسمت بقول الشعب النرويجى كلمته فى غير صالح الاتحاد، وأن دورها والحكومة التى تقودها هو أن تحاول التعامل مع الموقف الأوروبى، ومع الخريطة الأوروبية فى عصر ما بعد الاتحاد، وحتى ممثل الاتحاد الأوروبى فى بروكسل، تخلى عن اللهجة التحذيرية بعد الاستفتاء، وقال عن باب الاتحاد سيظل على الدوام مفتوحا أمام النرويج .[١]

وقد رفضت برونتلاند اعتبار إخفاقها فى إقناع الشعب النويجى بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبى هزيمة سياسية، وقالت : يكفينى أنى دافعت عن قضية تحظى بتأييد ٤٨ ٪ من المواطنين "، غير أن المراقبين قالوا إنها سببت لها غصة سياسية، ورغم ذلك، فإنها استطاعت فى الأعوام الأخيرة لحكمها، إنجاز نوع من العلاقات مع الاتحاد الأوروبى، تحقق الكثير من مزايا العضوية، وأقامت اتفاقات كثيرة، تجعل الاقتصاد النرويجى يساير بشكل عضوى المسيرة الاقتصادية للاتحاد، بما فى ذلك مواكبة التحول الذى سينجم عن الوحدة النقدية لاحقا عام ١٩٩٩ [٢]

وقد حظيت برونتلاند بتقدير دولى كبير أهلها منذ عام ١٩٨٣ لتولى عدد من المناصب العليا فى المنظمات الدولية، فتولت رئاسة مفوضية البيئة والتنمية بالأمم المتحدة، وترأست لجنة دولية للتنمية المستدامة عام ١٩٨٧، وأطلق اسمها على هذه اللجنة " لجنة برونتلاند "، وتواصل التقدير الدولى حتى بعد مغادرتها السلطة فى بلادها، فترأست منظمة الصحة العالمية من يوليو ١٩٩٨ ولمدة خمس سنوات، حتى يوليو ٢٠٠٣، لتكون أيضا أول امرأة تتولى رئاسة هذه المنظمة .

وجاء هذا المنصب ايضا تتويجا لجهودها وتطلعاتها الدولية، فقد كانت خبراتها المتراكمة المزدوجة، كطبيبة مارست المهنة وإدارتها لأكثر من عشر سنوات، وكسياسية، تقلدت وزارة ذات صلة وثيقة بالصحة العامة، هى وزارة البيئة، كما ترأست الحكومة

(١) وائل جلاب : أوسلو .. آخر العواصم الأوروبية المستقلة، الأهرام (٥ / ١٢ / ١٩٩٤) بتصرف .

(٢) محمد خليفة : برونتلاند .. حزن فى بلاد سعيدة، صحيفة الحياة اللندنية (١٠ / ١١ / ١٩٩٦) بتصرف .

لعشر سنوات .. كان ذلك كفيلا بنجاحها فى إدارة هذه المنظمة الدولية الهامة ن وقد أبدت حزما ومصداقية عالية فى إدارتها لشؤون المنظمة، حيث تصدت لعمليات الاحتكار التى تمارسها شركات الأدوية العالمية، التى تحتكر العديد من أنواع الأدوية، بزعم "حماية الملكية الفكرية" . وعدم السماح بتصنيعها محليا، ولا سيما فى دول العالم الثالث، لتنخفض أسعارها وتكون فى متناول المرضى الفقراء، كما اتخذت مواقف حازمة أخر تجاه شركات التبغ والكحول الكبرى، واتهمت أيضا - ضمنا - حلف شمال الأطلنطى بالتسبب فى انتشار مرض سرطان الدم "اللوكيميا" بين أفراد قوات حفظ السلام فى منطقة البلقان والمواطنين المدنيين هناك ن نتيجة استخام قوات الحلف لليورانيوم المنضب، فى عملياته العسكرية .

وقد لعبت برونتلاند دورا رئيسا فى عدد من القضايا السياسية العالمية، منها على سبيل المثال، الدور المعروف عربيا، بالنسبة إلى المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، التى توصلت إلى " اتفاق أوسلو" فى عهدها عام ١٩٩٣، فقد كانت بشكل شخصى وراء دبلوماسييها، الذين رعوا تلك المفاوضات، ويذكر أنها أقامت علاقات ودية مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى قبل بدء عملية السلام، منذ عام ١٩٨٣، حيث التقت الزعيم الفلسطينى الراحل ياسر عرفات فى " ستكهولم"، وعانفته " عناقا حارا"، فكانت أول زعيمة اسكندنافية تبادل عرفات القبلات !!

وفى أكتوبر ١٩٩٦، اختارت برونتلاند الاستقالة من رئاسة الحكومة، فى وقت لاتعانى فيه، لا هى، ولا حزبها، ولا حكومتها، من أى أزمة تذكر، فاقتصاد النرويج فى أحسن حالاته، ويعد واحدا من أقوى الاقتصادات فى العالم، ومع أن النفط عامل مهم فى هذه البحبوحة، إلا أن الفضل الرئيس يعود إلى سياستها فى إدارة الحكومة، بدليل أن إجمالى عوائد النفط لم تزد عن أربعة مليارات دولار فى عام ١٩٩٦ (الذى استقالت فى أواخره) فى حين بلغ فائض ميزان المدفوعات نحو ٢٠ مليار دولار، كما كانت نسبة البطالة لا تكاد تذكر، ولا يشكو النرويجيون من أى مشكلة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية كبيرة، بل إن برونتلاند أوجدت عام ١٩٩٥ " صندوقا قوميا للأجيال المقبلة"، تصب فيه الفوائض المالية لادخارها، واستثمارها لصالح الأجيال القادمة .[١]

---

(١) المرجع السابق، بتصرف .

الفصل الثالث

حنا سوتشوكا . . . العنيدة !

«الإصلاحات شقت طريقها . . . ولا عودة عنها»

بولندا... نبذة تعريفية

تقع فى وسط أوروبا، ومساحتها ٣١٢٦٧٩ كم٢، ولغتها الرسمية " البولندية "، وعدد سكانها ٣٨,٥ مليون نسمة، ٩٠ ٪ منهم يدينون بالكاثوليكية، والباقى أقليات أورثوذكسية وبروتستانتية ومسلمة ويهودية .

أشعلت ألمانيا فتيل الحرب العالمية الثانية بغزوها لبولندا فى ١ سبتمبر ١٩٣٩، ومع نهاية الحرب عام ١٩٤٥ تمكنت القوات السوفياتية من هزيمة القوات الألمانية وبسط السيطرة السوفياتية على بولندا مجدداً، وبدأ السوفييت ببناء الدولة البولندية الجديدة على الطريقة السوفييتية الشيوعية، فاصبحت بولندا جزءا مهما من الكتلة الشرقية، وفى عام ١٩٥٥ أُسس الاتحاد السوفييتى حلفا باسم عاصمتها " وارسو، وبعد سقوط الامبراطورية السوفيتية، أصبحت بولندا عضوا بحلف الأطلطنى ١٩٩٩، وسعت للانضمام للاتحاد الأوروبى لتحصل على عضويته عام ٢٠٠٤، وأصبحت بولندا بعد انتهاء الحقبة الشيوعية دولة ديمقراطية برلمانية، يتشكل برلمانها من مجلسين اثنين : مجلس الأعيان، ومجلس النواب .

حنا سوتشوكا

صعودها وتقييم أدائها فى الحكم

ولدت "حنا سوتشوكا" عام ١٩٤٦ فى مدينة " بيلزيف "، لأب كان يعمل صيدلانيا، درست الحقوق بجامعة وارسو، ونالت درجة الدكتوراه فى القانون الدستورى من جامعة أوكلاهوما الأمريكية، التحقت بقسم القانون الدستورى بجامعة آدم ميكيوكز " بوزنان " عام ١٩٨٢، ثم بالجامعة الكاثوليكية ١٩٨٨، ثم بالأكاديمية البولندية للعلوم ١٩٩١، عملت بالمحاماة، وشغلت عضوية الأكاديمية البولندية للعلوم الاجتماعية .. وهى لم تتزوج.

بدأت حياتها السياسية بانتخابها عضوا بالبرلمان عن التحالف الديمقراطى عام ١٩٨٠، وكان عمرها آنذاك ٣٤ عاما، وبعد ١٢ عاما من ركضها على الحلبة السياسية، وفى يوليو ١٩٩٢، أعلن الرئيس البولندى " ليخ فاونسا " تأييده لقرار سبعة من الأحزاب الرئيسة، ترشيح المحامية البارزة " حنا سوتشوكا " لتشكيل ورئاسة الحكومة الجديدة، كما وافق على أسماء الوزراء التى اختارتها،، الأمر الذى أدى حينها إلى انتهاء أزمة حكومية استمرت خمسة أسابيع .، اثر فشل رئيس الوزراء المكلف السابق " فالديمار بولاك " رئيس حزب الفلاحين، فى تشكيل الحكومة .

وقد تمكنت سوتشوكا من الحصول على دعم الرئيس فاوينسا، اثر اجتماعها معه فى القصر الرئاسى، لتترأس حكومة ائتلافية موسعة، تضم سبعة أحزاب، وتضم وجوها معروفة بحماسها لاقتصاد السوق، من بينها سلفها رئيس الوزراء السابق "كريجتوف بيليسكى "، وأعلنت سوتشوكا عقب اجتماعها مع فاوينسا، أنها قبلت بالمهمة لاقتناعها بأن "بولندا فى حاجة ماسة الآن إلى حكومة وحدة وطنية، بعد فترة طويلة من الانقسامات والخلافات "، وأعربت عن تفاؤلها بالنجاح .

لقد كان وصول سوتشوكا الى رئاسة الحكومة مفاجأة للجميع، فعندما فشل زعيم حزب الفلاحين "فالديمار بافلاك" فى تشكيل الحكومة، ترددت أقاويل كثيرة بين كوادر الأحزاب بأنها غير كفء لتحمل مسؤولية تشكيل الوزارة ورئاستها، حيث قال أحدهم، وهو" ماريا روكيتا " تبريرا لتشكيكه فى قدراتها : " إننا نحتاج إلى شخص مقبول من

أحزاب سياسية مختلفة، شخصية كبيرة يثق بها الناس " .. إلا أنه استدرك لاحقا، بعد توليها المنصب، وحسن إدارتها للحكومة فى الأسابيع الأولى : " لقد كانت سوتشوكا جديرة بهذا المنصب، وأثبتت بالممارسة خطأ تفكيرنا .

وسوتشوكا تعد خامس رئيس للحكومة فى ثلاثة أعوام فقط، منذ أن فقد الشيوعيون السلطة فى البلاد عام ١٩٨٩ ، أى بمتوسط حكومة كل سبعة أشهر فقط، وسوتشوكا نفسها لن تنجو أيضا من هذا المصير، مما يدل على حالة من عدم الاستقرار السياسى كانت تعيشها بولندا ، فى ظل أجواء دولية مختلفة، مع تفكيك الاتحاد السوفيتى السابق، وانهيار المعسكر الشيوعى، الذى كانت بولندا تعد فى طليعته، وكان ذراعه السياسى والعسكرى، يحمل اسم العاصمة البولندية " حلف وارسو".

كان من المعلوم أنه سيتعين على حنا سوتشوكا، أن تبدى قدرة توفيقية ومرونة كبيرة، لتعزيز ائتلافها الحكومى الهش ذى الأحزاب السبعة المتناحرة لتقوية تماسكه، ولكن كان من الطبيعى فى الوقت ذاته، أن تعطى سوتشوكا لنفسها بضعة أسابيع قليلة فسحة أو شهرعسل سياسى لتعيد ترتيب أوراقها السياسية، استعدادا للمرحلة الجديدة .

ولكن أحداث بولندا ، كانت أسرع مما تصورت، حتى انها لم تسلم من المتاعب .. حتى فى شهر العسل، حيث كانت البلاد تعانى من أخطر موجة إضرابات عمالية حلت بها منذ سقوط الشيوعيين قبل ثلاث سنوات، وعلى الرغم من أن سوتشوكا كانت لا تزال حديثة عهد بالمنصب التنفيذى الكبير، فإن حكومتها الجديدة واجهت خيارات صعبة، وهى لا تزال فى مهدها ، بمعنى أنه تعين عليها أن تقرر ما إذا كان الأفضل لها أن تعارض مطالب العمال، وتتخذ إجراءات قسرية لوقف الإضرابات والتظاهرات المطالبة بتحسين أوضاع العمال، أو أن ترضخ لهذه المطالب أو بعضها ، على أن تتصدى للأمر فيما بعد .

وقد وقفت عوامل عديدة لصالح رئيسة الوزراء الجديدة حنا سوتشوكا، لتتجاوز هذه الأزمة مؤقتا، فالناخب البولندى يحترم فيها ما يتردد عنها من أنها دؤوبة فى العمل، وأنها تحسن تنظيم الأمور، ولها طريقة محببة فى حل المشاكل، وعلى صعيد القضايا الاجتماعية، فهى من أشد معارضى الإجهاض فى بولندا ، الدولة ذات الغالبية الكاثوليكية، مما ساعدها فى كسب تأييد الأحزاب اليمينية وأنصارها .

وكانت سوتشوكا أيضا قد كسبت رضا الشعب البولندى عنها، خلال الحقبة

الشيوعية، بسبب موقفها فى عام ١٩٨٢ الرافض للأحكام العرفية التى فرضتها الحكومة آنذاك، ولرفضها حظر نشاط اتحاد " تضامن " العمالى .. إلا أن تأييدها الضمنى لإجراءات التقشف لمكافحة العجز الكبير الحاصل فى ميزانية الدولة، يتعارض مع مد الرأى العام البولندى، الذى يتعاطف بشكل كبير مع مطالب العمال المضربين عن العمل، والمطالبين بزيادات كبيرة فى الأجور .

وكان توقف ٣٨ ألف عامل عن العمل بالمجمع الضخم لإنتاج النحاس بمنطقة "لوبين " غرب البلاد، للمطالبة بزيادة أجورهم بنسبة ٣٠ ٪ على الأقل، وكان هذا أكبر تحد يواجه سوتشوكا، التى لم تمهلها الأحداث، لترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية فى البلاد وفق رؤيتها الخاصة .

وكانت صعوبة الوضع بالنسبة لحكومة سوتشوكا، ناتجة عن حقيقة مؤداها أن القبول بمطالب العمال بزيادة الأجور بهذه النسبة، من شأنه أن ينسف سياسة تقييد الأجور التى تتبـناها سوتشوكا، لخفض العجز فى الميزانية العامة، ويمكن أن يؤدى القبول بذلك إلى أيضا إلى مواجهة مطالب مماثلة، من جانب عمال المناجم، وعمال قطاع تصنيع السيارات، ومن المزارعين كذلك، ولكن قابلية المناورة، كانت ضعيفة للغاية أمام سوتشوكا، ذات الباع الطويل فى صياغة القوانين الدستورية، بحكم خلفيتها الدراسية فى المجال القانونى، ونظرا لافتقارها إلى وجود رأى جماعى موحد حيال مسائل خلافية غاية فى الأهمية، مثل الإجهاض، والخصخصة، فإن حكومتها، كانت أبعد ما تكون عن وحدة الرأى، بل كانت حكومة ائتلافية بين مختلف الأطياف السياسية المتناقضة فى سياساتها وتطلعاتها .

وكانت سوتشوكا تحاول دائما تجنب الدخول فى صدام مع الرئيس الولندى ليخ فاونسا .. وفى مواجهة كل هذه الظروف مجتمعة، ظل الاحتمال قائما، فى أن تحاول التوصل إلى صفقة ترضية مع عمال النحاس المضربين عن العمل، على أمل إيقاف مد الإضرابات العمالية فى المجال الصناعى، حتى يتسنى لها فرصة تعزيز سلطتها وتقوية تماسك حكومتها الائتلافية الهشة، ولكن الوقت لم يمهلها، فبعد أقل من عام من توليها رئاسة الحكومة، وفى مايو ١٩٩٣، سحب البرلمان البولندى الثقة من حكومتها رغم انتهاء ولاية حكومتها رسميا، إلا أنها حازت ثقة الرئيس فاوينسا للاستمرار فى رئاسة الحكومة

بالوكالة حتى موعد إجراء الانتخابات الرلمانية بعد خمسة أشهر .

وفى أكتوبر من نفس العام، أجريت الانتخابات العامة، وأخفق حزبها " التحالف الديمقراطى " فى الحصول على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة، حيث حصل فقط على ١٦ ٪ من مقاعد البرلمان، لتغادر سوتشوكا وحزبها الحكومة بعد ١٥ شهرا من رئاستها لها، ليتولى تشكيلها الشيوعيون السابقون الفائزون فى الانتخابات مع بعض الأحزاب اليسارية، بنحو ثلثى مقاعد البرلمان، وقد حملت سوتشوكا - فى تصريح لها بعد إعلان نتائج الانتخابات - الدول الغربية " بعض المسؤولية " عن هزيمة التحالف السياسى الذى قادته، لأن هذه الدول فرضت قيودا على المنتجات البولندية، بدلا من فتح أسواقها أمامها، لتشجيع إصلاحاتها الاقتصادية، وحذرت الدول الغربية، من احتمال عودة الشيوعية إلى بولندا، والدول الأوروبية الشرقية الأخرى، فقالت : " لقد حذرت زعماء أوروبا، بأنه إذا لم تصدر عنهم إشارة واضحة بتأييد الإصلاحات، فإن الشعب البولندى سوف يتراجع، ويؤيد الشيوعيين " .

شعرت سوتشوكا بخيانة الغرب لها ولبرنامجها الإقتصادى، إذ ان الشعب البولندى أدار ظهره لها، لتسقط فى الانتخابات، لأنها لم تتمكن من الوفاء بوعودها، بأنها سوف تخفف عنه الأعباء الاقتصادية الناجمة عن إجراءات التقشف التى بدأت منذ عام ١٩٨٩ الذى شهد سقوط الشيوعية فى بولندا، وأوروبا الشرقية، ومع ذلك، فإنها لم تفقد الأمل، إذ أعلنت أنه على الرغم من فوز القوى اليسارية فى الانتخابات فإن " الإصلاحات شقت طريقها .. ولا عودة عنها " .. فهى لم تكن شخصية عادية، فهى تمتلك قدرا كبيرا من والاعتداد الثقة بالنفس، والقدرة على تحمل الصدمات، إضافة إلى صفتى الحذر والصبر، ولعل أحد الأمثلة على صبرها يتجلى فى كونها السيدة التى تزعمت تحالفا من سبعة أحزاب مختلفة المشارب السياسية والآراء والمواقف .. ومع ذلك، فإنها تمكنت من الحفاظ على وحدة التحالف، وحالت دون تهشمه، كما أن حكومتها ظلت متماسكة، رغم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العنيفة التى واجهتها، لأنها تمتلك قدرة هائلة على التفاوض، إذ تتجلى عندها قدرة بارعة على الإقناع والإمساك بزمام الموقف .

يقول عنها أمريكى مختص بالشؤون الدولية : " إنها عنيدة، صلبة العود، لكنها ليست رديئة الطبع أو معقدة "، ويتحدث عنها الكاتب السياسى البولندى " ريزارد

كابونسكى ط فيصفها بأنها " خرجت بموضوع المناقشة السياسية من كوخ الساحرة إلى الحياة العملية اليومية " .. لقد جاءت حنا سوتشوكا فى ظروف صعبة، لم تمكنها من إثبات جدارتها، ولعله الحظ السىء فقط .[١]

(١) ابراهيم مرعى : إنها عنيدة، ولكنها ليست معقدة - مجلة الشروق - نوفمبر ١٩٩٣ .

الفصل الرابع

فييرا فيكي فرايبيرجا . . .
أول رئيسة بلطيقية

«فليكن إيمانك بمبادئك راسخا، وثقتك بقدراتك عميقة، واحترامك لأخيك الإنسان أساسا»

لاتفيا... نبذة تعريفية

تقع فى منطقة بحر البلطيق بشمال أوروبا، ومساحتها ٦٤،٥٨٩ كم٢، وعاصمتها ريغا تقع شمال غربى البلاد على خليج ريجا، ولشدة جمالها الذى يتلاقح فيه العمران القديم والحديث فقد سميّت بباريس الشرق، وعدد سكان البلاد ٢,١ مليون نسمة، وهى واحدة من أقل الدول سكانًا وكثافة سكانية فى أوروبا، ويشكل اللاتفيون الأصليون نحو ٦٠٪ من سكان البلاد، والروس ٢٩٪، وأقليات أخرى من بيلاروسيا وأوكرانيا وبولندا وليتوانيا، ويدين أغلب السكان بالكاثوليكية، مع أقليات أنجليكانية لوثرية وأرثوذكسية ومسلمة ويهودية، ويتكلم الناس اللغة اللاتفية، وهى لغة تنتمى لمجموعة اللغة البلطيقية المشتقة من العائلة الهندو- أوروبية، كما يتكلم الناس بشكل واسع باللغة الروسية .

تأسست جمهورية لاتفيا فى ١٨ نوفمبر ١٩١٨، واحتلها الاتحاد السوفياتى وضمها بين ١٩٤٠-١٩٤١ و١٩٤٥-١٩٩١، واحتلتها ألمانيا النازية بين ١٩٤١-١٩٤٥، واستقلت عن الاتحاد السوفييتى مع جارتيها البلطيقيتين أستونيا وليتوانيا عام ١٩٩١، وانضمت إلى الاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠٤، واكتسبت عضوية حلف الأطلنطى فى العام نفسه، ونظامها السياسى جمهورى برلمانى .

فيرا فيكي فرايبيرجا

نشأتها وصعودها السياسى

ولدت " فييرا فيكى فرايبيرجا " فى ١ ديسمبر (١٩٣٧) فى ريجا، العاصمة اللاتفية، كان والدا فييرا لاجئّين فى الحرب العالمية الثانية، وقد غادرا لاتفيا عام ١٩٤٤ وأقاما فى عدة بلدان: ألمانيا، والمغرب، وأخيراً استقر بها المقام فى كندا، حيث واصلت فييرا دراستها فى جامعة تورنتو فى مسيسوجا، وفى جامعة ميغيل، وحصلت على شهادة الدكتوراه فى علم النفس فى عام ١٩٦٥، ثم عملت أستاذة لمادة علم النفس فى جامعة مونتريال منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٩٨، وخلال هذه المدة شغلت منصب نائب رئيس المجلس العلمى فى كندا، كما شغلت منصب رئيس للعديد المنظمات المهنية للعلوم الاجتماعية .

وهى تقول عن هذه المرحلة : " فليكن إيمانك بمبادئك راسخًا وثقتك بقدراتك عميقةً واحترامك لأخيك الإنسان أساسًا، فقد عشنا مرحلةً صعبةً بابتعادنا عن وطننا وشعبنا لسنوات طويلة، إلا أننا حافظنا على هويتنا الثقافية وتقاليدنا، وانخرطنا عن كثب فى المجتمع اللاتفى فى كندا، بفضل الروابط هذه، وأثار الأدب اللاتفى وبخاصة الفولكلور إهتمامى البالغ، فنشطت أكثر فأكثر فى البحث عن الهوية اللاتفية ومستقبل دول البلطيق السياسى، وكتبت مقالات حول الموضوع هذا للتأكيد على حقّ لاتفيا باسترجاع استقلالها . (١)

تزوجت فييرا فيكى فرايبيرجا من " إيمانتس فرايبيرجس "، أستاذ فى علم الكومبيوتر فى جامعة " دو كوبيك " فى مدينة مونتريال الكندية، وعمل رئيسا لمؤسسة المعلومات التقنية والاتصالات اللاتفية، ولديهما ولد اسمه كارلس، وبنت تدعى إندرا، وأصدرت فييرا فيكى ثمانية كتب فى علم اللغة وعلم العَروض والنقد ومن بينها :

---

(١) من مقابلة معها أجرتها " شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات فى السياسة "، فى ٥ / ٣ / ٢٠١٣، على الرابط http://iknowpolitics.org/ar/2012/05/

"الأغنيات الفولكلورية اللاتفية ١٩٨٩، الشمس الدافئة ٢٠٠٢، الشمس الكرونولوجية ١٩٩٩، الشمس الكوزمولوجية ١٩٩٧، ضد التيار ١٩٩٣، فوق الجبل الكهرمانى ١٩٨٩"، كما أن لديها أكثر من ١٦٠ فصلاً ومقالة فى كتب متفرقة باللغة الإنجليزية والفرنسية واللاتفية، والبعض منها مترجمة إلى السويدية والبولونية والروسية والليتوانية، وأكثر من ٢٥٠ ورقة دراسية، وخطابات بالإنجليزية والفرنسية واللاتفية فى أوروبا وأستراليا والأمريكيتين. .

كانت فييرا ناشطة فى وسط الجالية اللاتفية فى كندا، وقد تركز جزء كبير من بحثها على الأدب الشعبى اللاتفى، وفى عام ١٩٩٨ عادت إلى لاتفيا بعد ٥٥ عاما عاشتها خارج بلادها، وعقب عودتها ترأست المعهد اللاتفى، وهو أحد المنظمات التى كرست نفسها للترويج للاتفيا فى الخارج، وبعد سنة، أى فى يونيو (١٩٩٩) انتخبت رئيساً لجمهورية لاتفيا، وكانت حينئذ تبلغ من العمر (٦٢)عاما، وهى لم تكن فى الأصل مرشحة للرئاسة، غير أن البرلمان اللاتفى فشل فى انتخاب رئيس له فى الجولة الأولى، ثم وقع الاختيار على فييرا فيكى فرايبيرجا كحل وسط أو كنوع من التسوية، لأنها كانت تحظى باحترام شديد كمواطنة لم تنتم إلى أى حزب سياسى فى البرلمان، وقد أعيد انتخابها عام (٢٠٠٣) لمدة أربع سنواتَ أخرى .[(١)]

وتستعيد الرئيسة فييرا فيكى فرايبيرجا هذه الفترة، فتقول: "عدتُ إلى لاتفيا سنة ١٩٩٨ أى بعد سبع سنوات من الإستقلال، وبعد ثمانية أشهر فقط، أنتُخبتُ رئيسة جمهورية. كانت بالفعل ظروفًا مثيرة للإهتمام خالفت كل التوقعات، بعد الجولة الأولى، كان البرلمان اللاتفى ويعرف بإسم "سابيما (Saeima) قد فشل فى انتخاب رئيس للبلاد، وعندها تم ترشيحى للمنصب، هذا إذ كنتُ أتمتع باستقلالية سياسية، وحصدت دعم المثقفين، إنه فعلاً لامتياز أن أكون أول امرأة تصل إلى سدّة الرئاسة فى المنطقة، وفى كافة البلدان الشيوعية سابقًا، وأنتخب رئيسةً للبلاد لمدّة ولايتين متتاليتين". [(٢)]

(١) عدنان حسين أحمد : فرايبيرجا .. رئيسة لاتفيا الحديدية، مجلة الحوار المتمدن- العدد: ١١٩٣ (١٠ / ٥ / ٢٠٠٥) بتصرف.

(٢) شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات فى السياسة، مرجع سابق .

تقييم أدائها فى الحكم

خلال ولايتيها الأولى والثانية كانت فيرا فيكى فرايبيرجا تتمتع بشعبية كبيرة بين اللاتفيين، ومعدل قبولها كان يتراوح بين ٪ ٧٠ إلى ٪ ٨٥، نظرا لنجاح سياستها الداخلية، لابتعادها عن الصراعات الحزبية وعدم انتمائها لأى من الأحزاب، ولتحقيقها تقدما على الصعيد الاقتصادى وارتفاع معدل النمو فى البلاد، وتخفيض معدل التضخم، وخفض سعر الفائدة طويلة الأمد ، وتقليل الدين الحكوميلأق مستوى، فضلا عن نجاح سياستها الخارجية .

الانعتاق من الدب الروسي:

كانت الرئيسة فيبرا فيكى فرايبيرجا ناشطة جداً فى السياسة الخارجية، وكان يُعرف عنها انتقادها الصريح لروسيا، وبعد انتخابها بأقل من عام، وفى أبريل (٢٠٠٠) صعدت فرايبيرجا من هجومها على روسيا، وحذرت من أن السياسة الخارجية التى تتبعها موسكو منذ انتخاب فلاديمير بوتين رئيسا للبلاد قد تعيد الحرب الباردة الى العالم مرة أخرى، وبامكانية عودة روسيا لاستخدام القوة ضد دول البلطيق .

وقالت فرايبيرجا فى حديث أدلت به لصحيفة "بوستمس" الاستونية، نشر فى (٢ / ٥ / ٢٠٠٠) بمناسبة بدء زيارة رسمية لها للعاصمة الاستونية " تاين "، إن لاتفيا أصبحت الهدف الأساسى للحملات الروسية بسبب موقعها الاستراتيجى، وأوضحت أن روسيا تملك الكثير من المصالح الاقتصادية فى لاتفيا بسبب أهميتها كمعبر لتصدير النفط والموانىء البحرية فيها، قائلة ان " روسيا تسعى لزيادة نفوذها السياسى فى المنطقة "، واتهمت فرايبيرجا موسكو بمحاولة التفريق بين دول البلطيق الثلاث، ليتوانيا واستونيا ولاتفيا، عن طريق دق إسفين فى لاتفيا التى تقع جغرافيا وسط هذين البلدين، وأضافت أن هجرة الروس فى الماضى إلى لاتفيا تعتبر تحديا كبيرا، قائلة إن "بامكان الروس الذين لا تعجبهم فكرة وجود دولة مستقلة وحرة أن يعودوا إلى وطنهم، حيث يشعرون بالألفة " !

وعملت الرئيسة فرايبيرجا على سن قوانين صارمة للجنسية، تمنع معظم من ينتمون إلى الأقلية الروسية، التى تشكل نحو ٣٠ ٪ من السكان، من الحصول على

الجنسية، حرصا منهما على حماية هوية بلادها الوطنية، بعد ٥٠ عاما من الحكم السوفيتى القاسى، وطالبت المواطنين الروس المقيمين فى لاتفيا بالعودة الى روسيا، وفى حينه أعرب رئيس مجلس الدوما الروسى (البرلمان) جينادى سيليزنيوف عن استيائه لتصريحات رئيسة لاتفيا المعادية لروسيا .

الاتحاد الأوروبى .. والاتجاه غربا :

بذلت الرئيسة فرايبيرجا خلال فترتها الرئاسية الأولى جهودا مكثفة للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث يشكل ذلك انضمامها ضمانة مهمة تزيل الجزء الأكبر من مخاوف لاتفيا، هذه الجمهورية الصغيرة، من جارها الروسى الكبير، وما حفز من مساعى الانضمام للاتحاد الأوروبى هو أن لاتفيا تقع بالفعل داخل الحدود الاقتصادية التى حددها الاتحاد لقبول الدول المرشحة للانضمام لعضويته، ومهدت فرايبيرجا طريق لاتفيا إلى الاتحاد بتعزيز علاقتها بدول غرب أوروبا، مثل فرنسا وألمانيا وأسبانيا والبرتغال، وفى نفس الوقت خفضت كثيرا من اعتمادها اقتصاديا وتجاريا على روسيا ، وكان هذا نهج استراتيجى جديد ومختلف، غيرت معه من التوجهات التقليدية لجمهورية لاتفيا من الميل إلى الشرق السوفيتى القديم ووريثه جمهورية روسيا الاتحادية، وعملت على تحقيق كل الشروط المطلوبة للانضمام للاتحاد الأوروبى، وفى ٢٠ سبتمبر (٢٠٠٣)، أظهرت نتائج استفتاء فى لاتفيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى تأييد أغلبية كبيرة من الناخبين لهذه الخطوة التى حظيت بتأييد ٦٩٪، مقابل ٣١٪ رفضوا ذلك، وبذلك أثمرت جهود الرئيسة فرايبيرجا التى بذلتها فى فترتها الرئاسية الأولى للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبى، لتنجح فى بداية فترتها الرئاسية الثانية فى نيل العضوية بالفعل فى الأول من مايو (٢٠٠٤) ، لتنضم لاتفيا بذلك إلى إستونيا وسلوفينيا والمجر وليتوانيا وسلوفاكيا وبولندا وجمهورية التشيك ومالطا قبرص، والتى انضمت إلى الاتحاد فى أكبر عملية توسعة فى تاريخه، بضم ١٠ دول من شرق وجنوب أوروبا .

وفيما احتفلت البلاد بانضمامها إلى عضوية الاتحاد الاوروبى، وفور عملية الانضمام، خرجت مظاهرات فى لاتفيا، حيث احتشد آلاف ينتمون للأقلية الروسية، للدعوة إلى حماية أفضل لحقوقهم، حيث تساور كثير منهم الشكوك بشأن الانضمام الى الاتحاد الاوروبى، ونظم المتظاهرون مسيرة فى الشوارع وقد ارتدوا شارات تقول

"غريب" ، فى إشارة إلى وضعهم، حيث إنهم لا يحملون جنسية لاتفيا التى يقيمون فيها ، مما سيضطرهم إلى الحصول على تأشيرة للعمل أو السفر إلى دول الاتحاد الاوروبى، باعتبارهم مقيمين لا مواطنين، وقالت إحدى اللافتات " أوقفوا التمييز العنصرى فى لاتفيا" ، وشارك فى المظاهرة أكثر من عشرة آلاف ينتمون للأقلية الروسية، وقد زاد من دوافع المظاهرة أنها تزامنت مع تقليص استخدام اللغة الروسية فى المدارس .

التقارب مع الصين :

وتزامنت العملية التى قادتها الرئيسة فرايبيرجا لانضمام بلادها للاتحاد الأوروبى، مع سياسة التقارب مع الصين، بهدف مزيد من الإضعاف للدور الروسى فى لاتفيا، فقامت بزيارة إلى الصين فى (١٥ / ٤ / ٢٠٠٤)، وفى كلمة ألقتها فى جامعة " تشينجهوا " فى العاصمة بكين، قالت إن التعاون الاقتصادى بين لاتفيا والصين يتمتع بإمكانيات واعدة، وأنها تسعى الى تدعيم العلاقات الاقتصادية والاتصالات السياسية مع الصين، بهدف إقامة شراكة أوثق تحقق المنفعة المتبادلة للبلدين، وأشارت إلى أن منظمى الأعمال من لاتفيا يهتمون باقامة شراكة مع نظرائهم الصينيين فى مختلف المجالات الواعدة، بما فى ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتصنيع الاخشاب، والاجهزة الالكترونية، وبناء السفن، وأعربت فرايبيرجا عن تقديرها للصين لتقديمها الدعم طويل الأجل للاتفيا، مؤكدة على التزام لاتفيا بسياسة الصين الواحدة، وأغرت الصين أنه بانضمام بلادها للاتحاد الأوروبى، تتطلع إلى تقديم مدخلاتها النشطة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الاوروبى والصين .

وجددت فرايبيرجا الحديث عن أهمية علاقة بلادها بالصين، وتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، أثناء حضورها القمة الأوروبية الآسيوية فى هلسنكى (١١ / ٩ / ٢٠٠٦) ، وقالت ان فكرة " طريق الحرير الجديد " ، وهو طريق برى يربط بين أوربا وآسيا لا تزال قائمة، وإن لاتفيا تعتبر نفسها مكانا للإمدادات اللوجستية والنقل، وأوضحت أن هذا الطريق البرى يمكنه ربط غرب الصين بموانىء فى لاتفيا والتى لا تتجمد فى الشتاء، مما يساعد على تنمية المناطق الداخلية فى الصين، ودعت إلى التزام وإرادة سياسية، واستثمار يحقق الربح من الطريق البرى الذى يعطى قوة دفع جديدة للتنمية فى مناطق غرب الصين .

حلف الناتو.. الضلع الثالث والأهم :

وبعد الاتحاد الأوروبى والصين، اللذين مثلا الضلعين الجانبيين من أضلاع سياسة خنق الدور الروسى فى لاتفيا، كان الضلع الثالث والأهم والقاعدة التى ارتكز عليها الضلعان الآخران، واستندت إليه الرئيسة فرايبيرجا فى إدارة ظهرها للكرملين، هو توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وعندما قلّدت فرايبيرجا وسام " النجمات الثلاث " للرئيس الأمريكى جورج بوش الابن فى مايو (٢٠٠٥) ، واصفة إياه بأنه " مقاتل من أجل الحرية والديمقراطية فى كافة أنحاء العالم " ، لم تكن مخطئة فيما يخص بلدها الصغير لاتفيا ، والبلدين البلطيقيين الآخرين إستونيا وليتوانيا ، فلقد عانت هذه البلدان الصغيرة من سياسة الضم والإلحاق والاحتلال على مدى قرن كامل تقريباً ، فتارة تُلحق بالإمبراطورية الروسية، وتارة أخرى تخضع للاحتلال الألمانى، وحيناً يضمها الاتحاد السوفييتى، وهكذا ظلت تعيش بين شد وجذب حتى وجدت نفسها منضوية تحت راية حلف الناتو، ومستجيرة بالاتحاد الأوروبى، بحيث توفَر لها مناخ ديمقراطى برلمانى لأول مرة فى التاريخ، شجّعها لأن تقول بالفم الملآن أنها تفضِّل الانضمام إلى المعسكر الغربى، وتدخل السوق الاقتصادية الحرة، وتتخلص من التبعية للصوت الواحد ، وتودّع عرّابها الفكرى والسياسى الذى مارس على هذه الشعوب الصغيرة المُستضعفة، ظلما واستبداداً قل نظيره فى العالم، بحيث وصل الأمر إلى أن هذه الدول الثلاث بدأت تترحم على سنوات الاحتلال النازى ..

ومهما تكن الحقيقة الكامنة وراء هذه المفاضلة بين الاحتلالين، فإن الحرية الفردية والجماعية كانت غائبة أو مغيّبة، وأن الديمقراطية لم تجد طريقها إلى مؤسسات الدولة، فالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى دول البلطيق كانت سيئة فى عهد روسيا القيصرية، ثم ازدادت سوءاً فى فترة الاحتلال النازى، وهم أنفسهم يرون بأن تلك الأوضاع المرتبكة والمَهينة قد تفاقمت خلال العقود الخمس اللاحقة، أى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتى السابق فى مطلع التسعينات من القرن الماضى، وهذا الاحتلال أو الضم القسرى من وجهة نظر الغرب الأمريكى والبلطيقيين هو أكبر أخطاء القرن الماضى، بينما يرى فلاديمير بوتين فى هذه الدعوات البلطيقية محاولة

للتغطية على تعاون هذه الدول فى السابق مع الحكم النازى، ولا يجد مبرراً للاعتذار ثانية، خصوصاً وأن الاتحاد السوفييتى السابق قد اعتذر عام ١٩٨٩، وأعتبر تصرف ستالين خطأً شخصياً، وإجراءاً لم يكن فى مصلحة الشعب السوفييتى آنذاك ..

من هنا فإن زيارة الرئيس جورج بوش للاتفيا، وهولندا، وروسيا البيضاء، وجورجيا، تنطوى على بعدين، الأول هو الاحتفال بالذكرى الستين لنهاية الحرب العالمية الثانية، بما فيها القضاء على النازية والفاشية فى أوروبا، والهدف الثانى هو الاحتفال بنهاية الشيوعية فى أوروبا، واستفزاز روسيا من طرف غير خفى، وتذكيرها بأنها ارتكبت خطأً جسيماً يجب أن تعتذر عنه دائماً، وهو ضم الدول البلطيقية الثلاث، ومصادرة حقوقها طوال العقود الخمس الماضية، وتشريد الكثير من الشعب اللاتفى إلى دول الجوار، كما تعرضت لاتفيا ودول البلطيق الأخرى إلى تغيير ديموغرافى خطير واستيطان روسى كبير بها، ولا شك فى أن موجة التغييرات الديمقراطية لم يكن لها أن تحدث لولا دعم الولايات المتحدة الأمريكية لدول البلطيق كلها . (١)

لقد قررت الرئيسة فرايبيرجا بتأييد واسع من الشعب اللاتفى أن تلتحق بركب الولايات المتحدة، وهى تتذكر ذلك قائلة : " لا يخفى على أحد أنه ما إن تبوأت منصب الرئاسة حتى وضعت السياسة الخارجية فى قمّة أولوياتى، عندما توليّت تلك المهام سنة ١٩٩٩، ساد رأى يدعم وقف توسّع حلف شمال الأطلسى، وكان السؤال المطروح : هل يجب أن يضم حلف شمال الأطلسى بلدان البلطيق، وهل سيتمكن الحلف من الدفاع عن البلدان هذه ؟ بُذلت الجهود الدبلوماسية الحثيثة وأجريت المفاوضات فى الكواليس لتنضم بلدان البلطيق إلى المنظمة، ولتقدّم بعض البلدان دعمها لهذا الانضمام، وأنا أؤمن بالهوية الأوروبية، وبانتماء لاتفيا إلى الإتحاد الأوروبى، لذا يسعدنى فعلاً انتماء لاتفيا إلى أسرة الإتحاد الأوروبى وأسرة حلف شمال الأطلسى، وهما منظمتان تضمان دولاً آمنةً وقّعت على اتفاق تضامن ودعم متبادل لضمان أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها ". (٢)

لقد سعت فرايبيرجا بشكل محموم لأن تكون لاتفيا عضواً فى حلف الناتو، ومن قبله الاتحاد الأوروبى، وحتى قبل انضمامها رسميا للحلف بأربعة أعوام، اعتبرت لاتفيا

(١) عدنان حسين أحمد : فرايبيرجا .. رئيسة لاتفيا الحديدية، مرجع سابق .

(٢) شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات فى السياسة، مرجع سابق .

عضوا بالحلف، فقد حذرت، فى حديث أدلت به لمحطة (بى بى سى) البريطانية، فى (٣٠ /٤/ ٢٠٠٠) من أن أى اعتداء قد تفكر روسيا بالقيام به ضد جمهوريات البلطيق، سيكون اعتداء ضد حلف الناتو.

لقد أيقنت الرئيسة فرايبيرجا تماماً بأن حلف الناتو، هو القوة الوحيدة القادرة على حماية لاتفيا من الخطر الروسى الذى قد يهددها فى أية لحظة، وبعد أن لعبت دورا أساسيا فى إشراك لاتفيا فى الإتحاد الأوروبى، عملت على ضمان انضمام بلادها إلى حلف شمال الأطلسى، ومهدت لذلك بتأييد واسع للسياسة الخارجية الأمريكية فى العالم، لذا كانت مؤازراً قوياً للتحالف الذى قادته الولايات المتحدة فى حربها على العراق عام ٢٠٠٣، واعتبرت هذا التأييد ضمن أوراق اعتماد لاتفيا للانضمام للناتو ليشكل مظلة حمائية لها من مطامع الدب الروسى الرابض على الحدود، وقال رئيس الوزراء حكومتها " أندريز بيرزنز " بهذا الصدد : " لا يمكن أن نحصل على ضمانات لأمننا إلا عن طريق الناتو"، لتنضم لاتفيا مع دولتى البلطيق الأخريين للناتو فى ٢٩ مارس (٢٠٠٤)، أى فى نفس العام الذى شهد الانضمام إلى المنظومة الأوروبية، بل إنه تم اختيار لاتفيا لاستضافة قمة حلف شمال الأطلسى عام ٢٠٠٦، لتكون أول جمهورية سابقة فى الاتحاد السوفياتى تستضيف مثل هذه القمة.

أول امرأة ترشح أمينا عاما للأمم المتحدة :

وقبل أقل من عام واحد على انتهاء فترتها الرئاسية الثانية، وحرصا على بقاء دور لها فى السياسة الدولية، وافقت فيرا فيكى فرايبيرجا فى سبتمبر (٢٠٠٦) على الترشح لمنصب الامين العام للأمم المتحدة، خلفا لكوفى انان فى يناير (٢٠٠٧)، لتكون بذلك أول امرأة تخوض السباق نحو هذا المنصب الدولى الرفيع، وأعلنت دول البلطيق الثلاث، استونيا ولاتفيا وليتوانيا، دعم هذا الترشيح، وأوضحت فرايبيرجا انها ستعمل على توحيد وتفعيل الامم المتحدة فى حال فوزها بالمنصب، وقالت: " اليوم، تعيش الامم المتحدة فى مفترق طرق وتواجه خيارين : مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين عبر الجهود المشتركة من قبل كل الدول الاعضاء وخلق ميكانيزمات فعالة للعمل، أو فقدان تأثيرها فى المجتمع الدولى " .

وكانت فرايبيرجا المرأة الوحيدة بين المرشحين، وكانت أيضاً الشخصية الوحيدة بينهم

التى لا تمثل دولة من منطقة آسيا فى الامم المتحدة، حيث الاغلبية فى المنظمة الدولية أن هذا المنصب الذى شغله افريقيان ١٥ عاما على التوالى هما المصرى بطرس غالى لدورة من خمس سنوات والغانى كوفى انان لدورتين، يجب أن يؤول إلى آسيوى، بموجب عرف غير مكتوب للتناوب بين المجموعات الجغرافية، وأكدت الصين رغبتها فى اختيار آسيوى أو آسيوية لخلافة أنان، وروسيا أيضا كانت رافضة بالقطع لدعم مرشح من إحدى الدول المنبثقة من الاتحاد السوفياتى السابق، وهما، أى الصين وروسيا، يعتبر موقفهما حاسما فى تعيين الامين العام، باعتبارهما عضوين دائمين بمجلس الأمن الذى يختار الأمين العام .

وفى ظل تراجع فرصها، قللت فرايبيرجا من أهمية تطلعها إلى ترشيح نفسها، وقالت انها كانت غير مهتمة فى البداية بهذا الأمر، إلى أن بدأت وسائل الاعلام فيضا من الحديث عنه، واعترفت أن ذلك جعل اهتمامها به يتزايد، ورفضت الرئيسة التعليق على فرص نجاحها، وقالت " فيما يخص قدرتى على النجاح، فاننى بالطبع لدى القدرة، بيد إنها عملية سياسية، وسيتم الاختيار أساسا فى مجلس الأمن "، وفى ٥ أكتوبر (٢٠٠٦) سحبت فرايبيرجا ترشيحها بعد أن حصلت فى تصويت تجريبى فى مجلس الامن الدولى على ستة أصوات فقط، لتحل فى المرتبة الثالثة، بينما حل وزير خارجية كوريا الجنوبية بان كى مون فى المرتبة الاولى، بعدما حاز دعم الدول الخمس الدائمة العضوية، ولينتخب أمينا عاما للمنظمة الدولية .

وتستعيد فرايبيرجا هذه الأجواء، بقولها : " بالطبع سُررت وكنت محظوظة بأن يتم التداول بإسمى لتبوؤ منصب أمين عام الأمم المتحدة، فأنا أؤمن بأن الوقت قد حان اليوم أكثر من أى وقت مضى لأن تتولى امرأة قيادة الأمم المتحدة، وإننى على يقين بأنها سوف تنجز المهمة هذه على أكمل وجه كما أى رجل مرشح، لكننى أيضًا سعيدة جدًا لتولّى السيد بان كى مون منصب الأمين العام، ولو تمّ اختيارى لتولّى المنصب لما عملت بمبدأ التناوب الإقليمى فى اختيار الأمين العام، بما أن هذا المبدأ لا يطبّق بشكل منتظم فى أى حالة، وعلى سبيل المثال، لم يتولَّ أى فرد من بلدان شرق أوروبا منصب الأمين العام "[(١)] .

(١) شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات فى السياسة، مرجع سابق .

من أقوالها

- " عشنا مرحلةً صعبةً بابتعادنا عن وطننا وشعبنا لسنوات طويلة، إلا أننا حافظنا على هويتنا الثقافية وتقاليدنا ، وانخرطنا عن كثب فى المجتمع اللاتفى فى كندا ، بفضل الروابط هذه "
- " أثار الأدب اللاتفى وبخاصة الفولكلور اهتمامى البالغ، فنشطت أكثر فأكثر فى البحث عن الهوية اللاتفية ومستقبل دول البلطيق السياسى ، وكتبت مقالات حول الموضوع هذا للتأكيد على حقّ لاتفيا باسترجاع استقلالها " .
- "عدتُ إلى لاتفيا سنة ١٩٩٨ أى بعد سبع سنوات من الإستقلال، وبعد ثمانية أشهر فقط، أُنتُخبتُ رئيسة جمهورية . . كانت بالفعل ظروفاً مثيرة للإهتمام خالفت كل التوقعات "
- " إنه فعلاً لامتياز أن أكون أول امرأة تصل إلى سدّة الرئاسة فى المنطقة، وفى كافة البلدان الشيوعية سابقًا ، وأنتخب رئيسةً للبلاد لمدّة ولايتين متاليتين "
- "بامكان الروس الذين لا تعجبهم فكرة وجود دولة مستقلة وحرة أن يعودوا إلى وطنهم، حيث يشعرون بالألفة" !
- " الرئيس جورج بوش مقاتل من أجل الحرية والديمقراطية فى كافة أنحاء العالم" ! !
- " أنا أؤمن كل الإيمان بالهوية الأوروبية، وبانتماء لاتفيا إلى الإتحاد الأوروبى "
- " اليوم، تعيش الامم المتحدة فى مفترق طرق وتواجه خيارين : مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين عبر الجهود المشتركة من قبل كل الدول الاعضاء وخلق ميكانيزمات فعالة للعمل، أو فقدان تأثيرها فى المجتمع الدولى " .
- " بالطبع سُررت وكنت محظوظة بأن يتم التداول بإسمى لتبوؤ منصب أمين عام الأمم المتحدة، فأنا أؤمن بأن الوقت قد حان اليوم أكثر من أى وقت مضى لأن تتولى امرأة قيادة الأمم المتحدة، وإننى على يقين بأنها سوف تنجز المهمة هذه على أكمل وجه " .

الفصل الخامس

يوليا تيموشينكو . . .
أميرة الثورة البرتقالية

«بمجرد قبولنا بالبقاء تابعين لغيرنا، فلن نستطيع أن نتخذ قرارات فى بلادنا»

أوكرانيا... نبذة تعريفية

تقع فى شمال شرقي أوروبا، ومساحتها ٦٠٣،٧٠٠ كم٢، ولغتها الرسمية الأوكرانية، وعاصمتها " كييف "، وتتالّف البلاد من ٢٤ مقاطعة، فضلا عن جمهورية مستقلة ذاتياً هي جمهورية شيه جزيرة القرم ذات الغالبية المسلمة، ويبلغ عدد سكانها نحو (٤٦) مليون نسمة (٢٠١٥)، وبخلاف عدد المسلمين فى القرم الذين يتجاوزون مليوني نسمة فضلا عن مليونين آخرين مهاجرين خارج البلاد، فإن أكثر من ٩٠ ٪ من سكان أوكرانيا يدينون بالأرثوذكسية والنسبة الباقية بين طوائف مسيحية أخرى من أهمها الكاثوليكية والبروتستانتية .

كانت أوكرانيا من أهم الجمهوريات فى الاتحاد السوفيتي السابق، ونالت استقلالها عام ١٩٩١، ولم تنضم بعد للاتحاد الأوروبي، ونظام الحكم فيها جمهوري مختلط (رئاسي برلماني) .

يوليا تيموشينكو

نشأتها وشخصيتها

" المرأة الحديدية "، " كرة اللهب الأوكرانية "، " وجه جميل بأسنان حادة "، "الحسناء ذات الضفائر الذهبية "، " أميرة الغاز "، " جان دارك الثورة البرتقالية "، " سيدة السياسة "، " سيدة بأحد عشر مليار دولار " .. الكثير من الالقاب والصفات أطلقت عليها، وقد استطاعت خلال أعوام قليلة أن تصبح من أغني أغنياء أوكرانيا، وزعيمة ثورية، وأول رئيسة وزراء فى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، واتسمت بقوة الشخصية والنفوذ ، مما دعا مجلة " فوربس " الأمريكية تصنيفها كثالث أقوى امرأة فى العالم لعام ٢٠٠٥ ، وهى تعد من أمهر النساء اللواتى دخلن معترك السياسة، بعد تحقيق النجاح فى مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال الخاصة .

هي " يوليا تيموشينكو "، نسبة إلى الزوج ألكسندر تيموشينكو، وهو ابن أحد المسؤولين فى الحزب الشيوعى السوفييتى السابق، وتعرفت عليه فى عام ١٩٧٩ بمحض الصدفة، من خلال مكالمة هاتفية وردت إليها على سبيل الخطأ، لكنها كانت مقدمة لحديث طويل أعرب خلاله عن إعجابه بصوتها، ما كان مقدمة للقاء سرعان ما أفضى إلى الزواج عام ١٩٧٩، وحملت اسمه، وأنجبا ابنتهما الوحيدة التى اقترنت عام ٢٠٠٥ بمغنى الروك الانجليزى " شون كار " .

وهي أيضا " يوليا تيليجينا " نسبة إلى الأم " لود ميلا تيليجينا " التي تارة يقولون إنها يهودية الأصل، بينما ينسبونها تارة أخرى إلى القومية الأوكرانية، وقد هجرها زوجها بينما كان عمر يوليا ثلاث سنوات، ولم تقتصر التعقيدات على لقب وقومية الأم، بل تعدتها لتنسحب أيضا على جنسية الأب " فلاديمير جريجيان "، الذي تقول يوليا تيموشينكو إنه من أصول لاتفية، بينما يقول خصومها إنه يهودي الأصل ولقبه كابيتيلمان وليس جرجيان، وهو اللقب الذي حملته يوليا قبل زواجها من تيموشينكو، فضلا عن أن هذا اللقب أرمني وليس لاتفى .

هي يوليا تيموشينكو، التي ولدت فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٠، فى مدينة " دينبروفيسك

بأوكرانيا ـ وهى مدينة كانت معقلا للصواريخ السوفيتية العابرة للقارات ـ وهى مدينة تتحدث اللغة الروسية، والفلكور الأوكراني يفتخر بكثير من المقولات السياسية، ومن أكثرها شعبية فى الشطر الشرقي الجنوبي للقطر الأوكراني عبارة : " دنيبروبيتروفسك – مدينة رؤساء الحكومات " ففضلا عن كونها مسقط رأس الزعيم السوفياتي الأسبق ليونيد بريجنيف، بالفعل نجد كل من ليونيد كوتشما (شغل منصب رئيس الحكومة فى حقبة الرئيس الأول ليونيد كرافتشوك)، وبافل لزارينكو، وأخيراً السيدة يوليا تيموشينكو، التي نشأت فى هذه المدينة، لتصبح من أهم الشخصيات الأوكرانية ـ التي تتسم بمواصفات متناقضة فى تاريخ أوكرانيا الحديث، فهي تستطيع أت تكون إمرأة حنونة وضعيفة أمام أتفه المصاعب، و فى نفس الوقت يمكن أن تتحول إلى شخصية شديدة عنيفة بمقدورها جمع الشمل حولها وتوجيه الضربة من حيث لا تُنتظر .

التحقت تيموشينكو فى بداية مشوارها التعليمي بالمدرسة رقم ٧٥ الكائنة بمدينة دنيبروبتروفسك إلى الصف التاسع لتكمل دراستها الثانوية خلال سنتين قبل أن تلتحق بالمعهد، كانت دوما تتسم بشذوذ فى تعاملها مع زملائها – كانت هذه شهادة مديرة المدرسة السيدة " لاريسا جماكو "، لكنها كانت جد نشيطة، وانتظمت إلى النادي الثقافى بالمدرسة، وكانت تميل إلى تنظيم النشاطات الترفيهية والفعاليات الثقافية من كتابة السيناريوهات للمسرحيات ونهاية بإخراج المجلة المدرسية، ووفق المديرة جماكو " كانت لها شخصية قوية – إستمع لأوامرها حتى الشباب، ناهيك عن البنات، أمّا مُدرّسة اللغة الأوكرانية السيدة تاميلا فورمان فتذكرت بأنّ التلميدة يوليا هريجيان (هو لقبها قبل أن تتزوج) كانت مساعدة لها واتسمت بخلق حسن، وكانت تميل كثيرا إلى المطالعة والموسيقى، وبعد المدرسة التحقت التلميذة يوليا هريجيان بمعهد مدينة دنيبروبتروفسك للتعدين ودرست سنتين كاملتين وبعدها تحولت إلى كلية الإقتصاد بجامعة دنيبروبيتروفسك القومية ..

وبعد تخرجها من الجامعة، التحقت تيموشينكو بمصنع الآلات والهندسة الميكانيكية (بدنيبروبتروفسك) فى شهر سبتمبر ١٩٨٤، وتركت إنطباعاً حسنا لدى الزملاء بالمصنع : " عندما قدمت إلينا كانت جد نحيفة وفى نفس الوقت جميلة متحفزة للعمل"، وعملت فى قسم التسيير والتنظيم وحققت نجاحا باهرا فى هذا المضمار، وكان

عملها مرتبطا بتنظيم العمل داخل المصنع، لأن طبيعة العمل كانت سرية، وتطلبت قدرات تنظيمية عالية، وقال عنها السيد نيكولاي توبل – الذي شغل منصب نائب رئيس القسم المالي للمؤسسة، بأنها تتمتع بعقل مبدع فى مجال التنظيم والتسيير، وبعدها حققت تيموشينكو نجاحا كبيرا، ليس فقط على مستوى المصنع، ولكن على مستوى كل الإتحاد السوفياتي السابق . [(١)]

غادرت تيموشينكو عملها بالمصنع فى شهر مارس ١٩٨٩ م، لتفتتح مع زوجها شركتها الخاصة لتجارة أشرطة الفيديو مستفيدة من الأجواء الجديدة إبان أولى سنوات حكم الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، وبدء تطبيق سياسات البيريسترويكا، وإتاحة الفرصة أمام مبادرات القطاع الخاص، ومن الموقع الحزبي المتميز لوالد زوجها فى إدارة المدينة، لكن يوليا وبما عُرف عنها، ومنذ الصغر، من دأب ومثابرة وحس تجاري مرهف، سرعان ما تركت هذا المجال لتفتتح مؤسستها الخاصة لتجارة المنتجات النفطية فى عام ١٩٩٠، التي سرعان ما قفزت إلى صدارة أكبر المؤسسات النفطية فى أوكرانيا مع منتصف التسعينات .

ولكن من هي يوليا تيموشينكو؟ هل هي زعيمة الحرية والمبادئ الليبرالية الاوروبية ؟ أم هي الملياديرة الانتهازية التي مازال الغموض يحيط بمصدر ثروتها ؟ الأمر المؤكد أنها امرأة من طراز خاص، تجمع بين الكثير من الصفات المتناقضة، ومما يزيد هذه الحيرة فى تصنيف شخصية تيموشينكو تعقيدا هو تبديلها لمظهرها الخارجي بما يتناسب مع كل مرحلة تمر بها، وللتدليل علي ذلك ذكرت صحيفة اوكرانية أنه يمكن التعرف علي السيرة الذاتية ليوليا تيموشينكو ليس فقط من خلال السجل الزمني للأحداث التي مرت بها، ولكن من خلال صورها عبر المراحل المختلفة، ومن الواضح جدا أن يوليا تعشق التصوير، ويضم موقعها علي الانترنت ، والذي صممته ابنتها التي درست الاقتصاد فى لندن ، أكثر من١٢٠٠ صورة فوتوغرافية لها، ففى بداية حياتها العملية كان شعرها بنيا داكنا وقصيرا، وكانت ملابسها متحررة بعض الشئ، ثم تخلت عن هذا الشكل لتتبنى مظهر سيدة الاعمال ذات الملابس الكلاسيكية مع تفتيح لون شعرها إلي الذهبي، وأخيرا استقرت علي تسريحة الضفيرة الريفية الاوكرانية التقليدية التي تضفى عليها مظهر

(١) هناء دكروري : يوليا تيموشينكو .. قطعة بسكويت غير قابلة للكسر، جريدة الأهرام ٢ / ٧ / ٢٠٠٥ .

البراءة والطهر، مع الاحتفاظ بملابس تواكب أحدث خطوط الموضة وتبرز أنوثتها، وذلك تجسيدا لصورة " قطعة بسكويت ناعمة ورقيقة فى مظهرها ولكنها صلبة من الداخل ".[١]

ويقول البعض إن جزءا من سر نجاحها يعود إلى تسريحة شعرها (!) التى اشتهرت بها منذ اندلاع " الثورة البرتقالية " فى أوكرانيا والتى كانت من أبرز قياداتها، وقادتها لتولى منصب رئاسة الحكومة، وهذه التسريحة المتميزة ليست شائعة بين النساء الارستقراطيات فى بلادها، بل تنتشر فقط بين القرويات والعجائز، ولكنها نالت شهرة واسعة من خلال رأس يوليا، حيث أصبحت سمة مميزة لها، حتى صارت عنوانا للأناقة، وبدأت تغزو عروض الأزياء وتزين رؤوس نجمات

السينما والمجتمع فى العالم، وفى حديث لبرنامج " توداى " فى محطة (B . B . C) حول شعرها بضفيرته الملتفة حول رأسها، قالت يوليا ضاحكة : " سمعت للتو آخر نكتة أطلقت على شعرى : هل تعلم ماذا فوق رأسها ؟ إنه عجلة قيادة لتسيير الحكومة ".. وأضافت: " وأنا أعتز بأن عارضات الأزياء بدأن فى تقليدى، ومجاراة تسريحة شعرى ".. وهذا يعنى أن أوكرانيا ليست مثالا يحتذى فى فقط فى الديمقراطية، بل فى تسريحات الشعر أيضا!

وقد انتبهت يوليا أثناء مسيرتها السياسية إلى ان لصورتها ولباسها وطريقة تصفيف شعرها دورا مهما وقويا فى التأثير على الناخبين، وهكذا بدأت بتغيير صورتها وتلميعها، ومثلما كان يصر رئيس الوزراء الإيطالى السابق سيليفيو برلسكونى على استخدام اللون الأزرق - شعار إيطاليا - فى لباسه وخلفية صوره، تصر يوليا على اللون الأبيض، كدليل على الصفاء والبراءة والثلج الذى يغمر أوكرانيا فى الشتاء القارس، لذا كانت صورتها على الملصقة على الجدران فى الانتخابات تمثل صورة امرأة أخاذة بابتسامة وديعة وتسريحة حديثة وبسيطة للشعر الأشقر، تزينها ضفيرة من النوع الشعبى كدليل على حب التراث، وأحيانا فى لباس رياضى باللون الأبيض وعليها شعار الحزب .. كانت الصورة فعلا ناجحة ومؤثرة، وفى لقائها فى أكتوبر ٢٠٠٧ مع المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل " فى مؤتمر الأحزاب الشعبية فى العاصمة البرتغالية لشبونة لبست يوليا ثوبا تقليديا لبلادها باللون الأبيض أيضا، فبدت ميركل إلى جانبها وكأنها أختها الكبيرة التى لا تتقن الهندام!

(١) مجلة EURAEST الالكترونية، يوليا تيموشينكو .. الدرب الشائك

http://www.eureast.kiev.ua/dossar.htm

والتغييرات التى عرفتها صورة يوليا بدأت بشكل واضح منذ عام ٢٠٠٢ فى مؤتمر صحفى فى العاصمة الأوكرانية " كييف "، فقد ظهرت بشعر أسود وضفيرة كبيرة، والطريف أنها حين سئلت عن ضفيرتها، هل هي حقيقية أم مزيفة، فكانت إجابتها واضحة، تمثلت فى فك ضفيرتها لينساب شعرها طويلا على أكتافها أمام الحاضرين وبه (فرقة) تميل إلى اليمين (مثلما يميل حزبها)، وقتها فهم خبير الصورة " أوليه بوكالتشوك " أن يوليا اقتبست طريقة تصفيف شعر الكاتبة والشاعرة الأوكرانية الراحلة والشهيرة محليا ليسيا أوكرانيكا (١٨٧١ ـ ١٩١٣) والتى ترجمت " البيان الشيوعى " لماركس وانجلز، ووصل حب الناس لها إلى درجة نصب تمثال لها فى كييف بعد وفاتها بالسل إثر زيارتها لمصر، حيث ألفت كتابا معروفا عن تاريخ الشعوب الشرقية القديمة، وقد نصح خبراء الصورة والعلاقات العامة يوليا بتغيير لون شعرها الأسود وصبغه باللون الأشقر، لأنه الغالب على بنات بلدها، كما نصحوها بتقليص حجم الضفيرة قليلا، وبممارسة الرياضة البدنية، لتعكس صورة عصرية، والتصريح بأن الخياطة تريح أعصابها وقت الأزمات، وأن تتبنى الأناقة الأنثوية الرياضية المحببة لدى مواطنيها، كما تفعل رئيسة جمهورية لاتفيا " فيرافيك فرايبرجا " التى تعتبر أكثر نساء العالم أناقة ..

ومثلما أصر نظيرها رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني على استخدام اللون الأزرق ـ شعار إيطاليا ـ فى لباسه وخلفية صوره، أصرت تيموشنكو على اللون الأبيض، كدليل على الصفاء والبراءة والثلج الذي يغمر أوكرانيا فى الشتاء القارس، " ويحسب لها نجاحها فى استغلال وسائل الدعاية وطرق تحسين الصورة على نمط ممثلات هوليوود بشكل كبير، بل وأصبحت قدوة تقتدى بها العديد منهن، وليس أدل على ذلك من النجمة " سيينا ميللر " التى تبنت ضفائر يوليا فى عدة مناسبات، كما أن العديد من المصممين أبدوا إعجابهم بها، أو تأثروا بها بدون وعى، الأمر الذى يفسر استعمالهم لها فى عروضهم "[١]، وانتشرت تسريحة يوليا فى أوكرانيا بعد آن كانت منذ عقد من الزمن موضة الجدات والقرويات فقط .

وقد دفع تغيير تيموشينكو لتسريحة شعرها التقليدية فى يونيو ٢٠٠٩، والتي رافقتها منذ تسلم منصبها، وسائل الإعلام الأوكرانية إلى التساؤل فيما إذا كانت

(١) عبدالرحمن البيطار : يوليا .. عزيمة فولاذية، وتسريحة شعر قروية ـ صحيفة الشرق الأوسط (٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٧) بتصرف .

رئيسة الحكومة ستغير سياستها إلى أخرى أكثر انفتاحا على الغرب، حيث ظهرت على الملأ بتسريحة غير معهودة لشعرها والذي كانت تجمعه فى ضفيرة طويلة، ملفوفة حول شعرها، ميزت مظهرها منذ توليها منصب رئيسة الوزراء فى ديسمبر ٢٠٠٧، ونقلت صحيفة " كوملومسكايا برافدا " عن البروفيسور ميخائيل فينوغرادوف، وهو عالم نفسي أوكراني، قوله إن" تيموشينكو لم تعد ترضى عن تسريحة شعر الفتيات الأوكرانيات التقليدية، وهو دليل على نية تغيير العقلية السياسية "، ورأى فينوغرادوف أن "توجه تيموشينكو لتصفيف شعرها على غرار ما تفعله السيدات الأوروبيات، يعني اتجاها إلى اعتماد المذهب السياسي الغربي".

وحمل زي وتسريحة شعر تيموشينكو صبغة سياسية، ففى أكتوبر ٢٠١٠ وأثناء تزعمها للمعارضة، انتقدت تيموشينكو الإجراءات التي فرضتها الحكومة، فى ما يخص لباس الموظفين والموظفات فى الدوائر الرسمية، حيث حاول المسؤولون التقليل من شعبيتها، من خلال منع الموظفات من ارتداء اللباس على طريقة ما أصبح يعرف بـ«ستايل تيموشينكو»!

وكانت تيموشينكو قد تصدرت قائمة أجمل وجه بين ١٧٢ زعيما من زعماء العالم، فى قائمة أعدتها مؤسسة «هوتيست هيد أوف ستيت»، ونشرت نتائجها عام ٢٠٠٩. وشغلت رئيسة وزراء الأرجنتين كريستينا فرنانديز المرتبة الخامسة، وسبقها رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا. واعتبرت المؤسسة، فى تصنيفها، زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ إيل أقبح قائد فى العالم، إذ جاء فى المرتبة الأخيرة !

إنها امرأة حسناء، تبدو على قسماتها ملامح النمرة المتوثبة، ويقول البعض عنها إنها تستخدم بنجاح فى نشاطها السياسى، إعجاب الرجال بجمالها وأنوثتها، وتوظفها لتحقيق أهدافها، ولكن يوليا لا تعتمد على جمالها وأناقتها فحسب، بل هى خطيبة مفوهة، ومتحدثة ماهرة، وقد قارن المحلل السياسى للتليفزيون الروسى " ميخائيل ليونتيف " خطبها أمام الجماهير المتظاهرة فى ميدان كييف، بخطب الزعيم البلشفى " لينين " حينما حرض الجماهير على الثورة ضد النظام اليصرى فى روسيا عام ١٩١٧، ولذلك يطلق عليها فى أوكرانيا لقب " جان دارك الأوكرانية " - وهو اسم مناضلة فرنسية قاومت المحتلين - ويرى بعض خصومها أنها تتميز بالتسلط، خاصة إذا ما تولت منصبا، وترد هى على ذلك بقولها : " لن أنكر أن أسلوبى حازم، لكنه بعيد تماما عن السلطوية " .

وفى مقال لها بصحيفة " بروجيكت سينديكيت " الأوكرانية فى نوفمبر ٢٠٠٤ مايشير إلى شخصيتها الحازمة، فكتبت تقول : " دائما ماتصدق الحقائق البديهية القديمة، أن الحزم قد يفيد، لكن ثبات العزم يؤدى بك إلى غايتك، ونحن الذين نناضل من أجل صيانة الديمقراطية فى أوكرانيا نؤمن بهذه المقولة، والآن أكثر من أى وقت مضى لابد أن نؤمن بها، فالنضال من أجل صيانة وتثبيت النصر الذى أحرزناه فى الثورة البرتقالية، لم يكن نضالا سعينا نحن إليه، بل فرضت علينا هذه المعركة فى سبيل الحرية، ونحن نتحدى هؤلاء الذين يسعون إلى إفساد تجربتنا الديمقراطية " .

وتقول " ناتاليا كاربوفسكايا " رئيسة صندوق المرأة الأوكرانية - وهى منظمة تطوعية - عن يوليا : " إنها تتصرف كالرجل، فالرجال فى السلطة غير مستعدين للسماح لامرأة بأن تتولى زمام الأمور، ولهذا يتعين عليها أن تكون قوية الشكيمة، والنساء يشتهرن بأنهن أكثر مرونة من الرجال .. وهذا لاينطبق على يوليا " !! ودفع هذا البروز الاستثنائي لشخصية نسائية فى الساحة السياسية الأوكرانية خصومها ومؤيديها لإطلاق الألقاب عليها، فنجد أن مؤيديها يطبقون عليها " ليدى يو " وهو لقب الأميرة البريطانية الراحلة " ليدى ديانا "، فى إشارة إلى جمالها وأسرها لقلوب الجماهير، كما يلقبونها " بقطعة البسكويت غير القابلة للكسر "، و " أميرة الثورة البرتقالية "، و " الحسناء ذات الضفائر الذهبية "، فيما يلقبها الخصوم بأنها " أميرة الغاز "، و " كرة اللهب الأوكرانية "، و " سيدة بأحد عشر مليار دولار " فى إشارة إلى ثروتها .

صعودها السياسي

لم يكن طريقها للحكم معبدا، حيث خاضت الكثير من المعارك الحامية، وتعرضت للملاحقة والمحاكمة والسجن .. واتخذت من عالم المال والاقتصاد الذى نجحت فيه، جسرا ممهدا إلى عالم الأحزاب والسياسة، واقتفت فى ذلك أثر رجل الأعمال سليفيو برلسكونى الذى وصل إلى رئاسة الحكومة الايطالية مرتين، لتجمع مثله بين الاقتصاد والسياسة .

صعود يوليا تيموشينكو المفاجىء إلى قمة الثروة والسلطة، بعد انهيار الاتحاد السوفييتى السابق عام ١٩٩١، محاط بالكثير من الغموض، ويثير الكثير من الأقاويل والتساؤلات حولها، فقد بدأت نشاطها التجارى بشكل متواضع حين سمح الاتحاد

السوفييتى فى نهاية الثمانينيات بالاستثمارات الشخصية الصغيرة، فاقترضت مبلغا بالروبل لايتجاوز ألف دولار، وفتحت دكانا لتأجير أفلام الفيديو، ثم أصبحت رئيسة لمركز تجارى شبابى بين عامى ١٩٨٩ ـ ١٩٩١، وعملت كخبيرة اقتصاد فى أحد المصانع العملاقة، ثم مديرة لعدد من الشركات التي لها علاقة بقطاع الطاقة .

وبعد تفكك الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩١ واستقلال أوكرانيا، تولت يوليا إدارة شركة أطلقت عليها اسم " بنزين أوكرانيا "، تخصصت فى استيراد الغاز والمنتجات البترولية، ودخلت بقوة فى سوق التصدير والاستيراد من روسيا، فباعت أنابيب معدنية إلى روسيا وقبضت مقابل ذلك البنزين والغاز بدل العملات فى ظروف صعبة تميزت بالفوضى والتلاعب بالأسعار والرشاوى ..

كان ذلك خلال الفترة الانتقالية بين الاقتصاد الشيوعى الموجه والرأسمالى الحر، حيث كانت فضائح تلك الفترة معروفة للجميع، وبخاصة لدى كل من مارس التجارة، فقد كانت سرقة البترول والغاز القادمين من روسيا إلى أوكرانيا ـ حيث توجد شبكة التوزيع إلى باقى دول أوروبا ـ شيئا مألوفا، إذ عم الفساد كافة مستويات الدولة، وفجأة اكتشفت السلطات الأوكرانية عام ١٩٩٧ أن حسابات شركة يوليا تيموشينكو كانت مدينة للدولة بمبلغ ٤٢ مليون دولار، فتمت مصادرة دفاتر الشركة المالية للتحقيق، لأن روسيا كانت تبيع منتجاتها النفطية بأسعار مخفضة جدا لأغراض سياسية لأوكرانيا، ولكن البعض كان يعيد بيعها مرة أخرى إلى الدول الغربية، لأن فرق السعر كان يزيد على خمسة أضعاف، ولم يكن هناك قانون واضح يمنع ذلك، وقد طالت التحقيقات آنذاك عدد من المسؤولين، بما فيهم رئيس الجمهورية السابق " ليونيد كوتشيما "(١)

وكانت الانطلاقة الكبرى ليوليا تيموشينكو مع توليها رئاسة شركة " يونايتد إنرجى سيستمز " للطاقة، وكان يعمل بنفس الشركة زوجها ووالده أيضا، وقد استفادت يوليا من من صداقتها بابن مدينتها " بافلو لازارتكو " الذى تولى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦، حيث حصلت شركتها فى عهده على نصيب الأسد من عقود الحكومة لاستيراد الغاز من روسيا، حتى أصبحت هذه الشركة تسيطر على ٢٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى الأوكرانى، وأطلق على يوليا لقب " أميرة الغاز "، واستطاعت بين عامى (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧)

(١) المرجع السابق .

أى خلال عامين فقط جمع ثروة تقدر بـ ١١ مليار دولار، وحامت شبهات كثيرة حول مدى شرعية هذه الثروة، خاصة بعد إقالة صديقها رئيس الوزراء عام ١٩٩٧ بتهم تتعلق بالفساد .

ولكن يوليا استطاعت " الإفلات " من هذه الاتهامات، واستكملت طريقها فى عالم المال والأعمال، ودخلت السياسة من أوسع أبوابها، وكما تطورت الأوضاع فى روسيا المجاورة على النحو الذي دفع بأثرياء روسيا الجدد من أساطين المال والأعمال إلى صدارة الساحة السياسية، مستغلين ترهل الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين وتراجع مواقعه، تطلعت يوليا تيموشينكو إلى تبوأ مواقع مماثلة فى أوكرانيا، مما دفعها إلى الترشح لعضوية مجلس الرادا (البرلمان الأوكراني) التي فازت بها فى عام ١٩٩٦، وكانت مقدمة لتشكيل تحالفها الانتخابي " جرومادا " أي " التجمع " الذي سرعان ما تركته لتشكل حزبها " باتكيفشينا " أي " الوطن "، وجعلت من أهدافه الرئيسة القضاء على الفساد (!!)، واستنادا إلى هذا الحزب تولت منصب وزيرة الطاقة فى حكومة " يوشينكو " فى عهد الرئيس السابق " كوتشيما "، ثم قفزت يوليا تيموشينكو إلى صدارة الساحة السياسية كنائبة لرئيس الحكومة، فيكتور يوشينكو، الذي كان اختاره الرئيس ليونيد كوتشما لهذا المنصب، متوسما فيه الحيوية والنشاط لإنقاذ البلاد من عثراتها، وهو نفس الرئيس الذي سرعان ما انقلب عليه يوشينكو ونائبته تيموشينكو فى مطلع هذا القرن الواحد والعشرين .

شغلت منصب نائب رئيس الوزراء أثناء تولى يوشينكو رئاسة الحكومة فى الفترة ما بين (١٩٩٩ - ٢٠٠١)، وكانت المسؤولة الأولى عن مسائل الطاقة والنفط، وفى بداية ٢٠٠١ أقيلت من منصبها بعد اتهامها باختلاس مبالغ ضخمة من الأموال التى خصصتها الحكومة الأوكرانية لشراء الغاز والنفط من روسيا، كما اتهمها النائب العام الأوكرانى بالاستيلاء على أموال الدولة بأرقام ضخمة (٢,٣ مليار دولار) عن طريق سوء استخدام السلطة، وتقديم رشوة بقيمة (١٦٢ مليون دولار) لصديقها رئيس الوزراء السابق " لازارتكو "، وأحيلت إلى القضاء، وظلت فى السجن لمدة ٤٥ يوما، حيث أودعت إحدى زنزانات السجن العمومي فى كييف فى ١٣ فبراير وحتى ٢٧ مارس من نفس العام، ليتم الإفراج عنها بقرار رئاسى، تجنبا لحدوث أزمة سياسية، ورغم ذلك نظمت مظاهرات

واعتصامات احتجاجية جماهيرية ضد رئيس الجمهورية " ليونيد كوتشيما " واتهمته بالكذب، وهى طالما وصفته بـ (الصرصار ذى الشعر الأحمر !!) فى إشارة إلى كونه شيوعيا .

خرجت تيموشينكو من محبسها أقوى من ذي قبل، لتسارع إلى لملمة أطراف تحالفاتها السابقة، وتقوم فى صيف عام ٢٠٠١ بتشكيل التحالف الانتخابي الأوسع الذي اختارت اسمها (يوليا تيموشينكو) عنوانا له، ولتخوض ورفاقها تحته الانتخابات البرلمانية فى مارس ٢٠٠٢، ولم تكن الاتهامات بالفساد التي وجهت إليها قبل بضعة شهور، ولكنها طالت زوجها أيضا، حيث كان قد استدعى للتحقيق أمام المدعى العام عام ٢٠٠٠، وحينما فاز حزبها بـ ٢٢ مقعدا فى البرلمان (الرادا) فى الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٢، تم طى كافة ملفات الاتهامات بالفساد ضدها وضد زوجها!

وكان حضور وأداء حزبها فى البرلمان خير داعم لها فى معركتها التي خاضتها للسعي للفوز فى الانتخابات الرئاسية فى يوليو ٢٠٠٤، منافسة لكل من يوشينكو رئيسها السابق فى الحكومة الأوكرانية فى مطلع عام ٢٠٠٠، وفيكتور يانوكوفيتش رئيس الحكومة الأوكرانية فى ذلك الحين.، وقد شهدت تلك الفترة اندلاع الثورة البرتقالية احتجاجا على ما وصفه الشعب بتزوير الانتخابات لصالح يانوكوفيتش، فى جولة الإعادة بين يانوكوفيتش ويوشينكو، بمساعدة مباشرة من جانب موسكو، وهو ما أسفر عن إلغاء هذه الانتخابات والإعلان عن جولة أخرى ثالثة بينهما لم يشهد تاريخ الانتخابات لها مثيلا، بإيعاز ودعم مباشر من جانب بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وتعد يوليا تيموشينكو من أبرز زعماء الثورة البرتقالية فى أوكرانيا وأكثرهم راديكالية، الذين قادوا الجماهير فى الشوارع خلال الاحتجاجات والاعتصامات التى استمرت شهرا كاملا فى العاصمة " كييف " وألقت خطبا نارية عبأت بها الشارع، وأظهرت حنكة قوية فى تسيير حركة المعارضة، وأمام حشد من مائة ألف من المتظاهرين، قالت : " نحن على استعداد لسد السكك الحديدية والطرق والمطارات، فالإضراب العام سيشل البلاد، لقد آن الأوان لكى نتصرف كجيش !"، أثناء النزاع حول المرشح الفائز فى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤، والتى أعلن فى البداية فيها عن فوز المرشح المدعوم من روسيا " فيكتور يانوكوفيتش"، ولكن المحكمة العليا أعلنت

بطلانها وقضت بفوز " فيكتور يوشينكو" .

وبدا أن هناك تناغما مثمرا للثنائي يوشينكو - تيموشينكو، الذي ظهر من خلال تعاونهما معا عندما كان يوشينكو رئيسا للوزراء وهي نائبته ووزيرة الطاقة فى عام ١٩٩٩، حيث كانت تيموشينكو بمثابة تميمة الحظ للرئيس يوشينكو، فشخصيتها الديناميكية وخطبها النارية وسرعة بديهيتها هي التي أشعلت حماس الاوكرانيين فخرجوا للاحتشاد فى ميدان الاستقلال احتجاجا علي تزوير الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤ التي كان يتنافس فيها يوشينكو مع مرشح الحكومة يانكوفيتش لصالح الاخير، كما أن تيموشينكو كانت تتمتع بشعبية كبيرة فى المناطق الشرقية من البلاد، حيث تقع مدينة " دنيبروبتروفسك" مسقط رأسها، وهي المناطق التي كان يتضاءل فيها التأييد ليوشينكو، هذا بالاضافة إلي شعبيتها الكبيرة جدا لدي النساء، باعتبارها نموذجا مشرفا لنجاح المرأة فى مجتمع مازال مقيدا بالسيادة الذكورية .[١]

ولأن يوليا قد وقفت إلى جانب يوشينكو، وقادت حركة المعارضة فى أحلك أيامها، فقد كافأها يوشينكو بتعيينها رئيسة للحكومة فى فبراير ٢٠٠٥، وصادق البرلمان على تعيينها بغالبية ٣٧٣ صوتا من نواب البرلمان المكون من ٤٥٠ نائبا، لتحل محل " فيكتور يانوكوفيتش " الذى استقال عقب خسارته الانتخابات الرئاسية، ويعد وصولها إلى رئاسة الحكومة أمرا استثنائيا فى بلد لم تكن فى حينه المرأة تحتل أيا من المناصب الوزارية أو القيادية، باستثناء امرأتين فقط فى منصب وكيل وزارة، و٥ ٪ فقط فى عضوية البرلمان، لتصبح يوليا بذلك أول رئيسة وزراء فى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

ولم يدم شهر العسل السياسي طويلا بين يوليا ويوشينكو، لأسباب يعزوها كثيرون فى أوكرانيا وخارجها إلى شخصيتها القوية الطاغية والمستبدة أحيانا، على خلفية رئيس طالما اتسم بالضعف والتردد، مما جعله فريسة لدسائس وألاعيب خصومه فى الداخل وشركائه فى الخارج، فلم تستمر فى هذا المنصب إلا سبعة أشهر فقط، حيث أقالها من منصبها فى سبتمبر من نفس العام ٢٠٠٥ الذي ترأست فيه الحكومة، إثر نشوب خلافات بينهما وصراع داخلى واتهامات متبادلة بالفساد .

لكن تيموشينكو لم تكن الشخصية التي يمكنها الاستسلام لنوائب القدر وخيانة

(١) هناء دكروري : مرجع سابق .

الرفاق بمثل هذه السهولة، فقد أدى هذا الاحتقان السياسي فى البلاد إلى الدخول فى نفق أزمة سياسية قادتها إلى انتخابات برلمانية جديدة فى مارس ٢٠٠٦ ليحصل حزب الأقاليم الذى يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق " فيكتور يانوكوفيتش " الموالى لروسيا على ٣٢ ٪ من الأصوات يحل بها فى المركز الأول، ويليه حزب يوليا تيموشينكو الذى حصد ٢٣٪، فيما تراجعت أصوات حزب " أوكرانيا لنا " الحاكم الذى يتزعمه رئيس الجمهورية " فيكتور يوشينكو " إلى أقل من ١٤ ٪، الأمر الذى دفع يوشينكو إلى تشكيل تحالف برلمانى مع كتلة يوليا تيموشينكو، والحزب الاشتراكى، يمثلهم جميعا ٢٣٩ نائبا، بما يزيد عن الأغلبية المطلقة بنبسة قليلة، لإبعاد حزب " الأقاليم " الفائز وحده بنحو ثلث الأصوات، فى " خطوة اضطرارية " لجأ إليها يوشينكو بعدما لم يعد لديه خيار آخر لمواصلة لعب دور فى الحياة السياسية .

وقالت يوليا عقب فوز حزبها بالمركز الثانى فى الانتخابات إنها مستعدة للتخلى عن طموحها لرئاسة الجمهورية، إذا تولت رئاسة الحكومة، خاصة أن منصب رئيس الوزراء - بعد تعديل الدستور فى مطلع عام ٢٠٠٦ - أصبح يحظى بصلاحيات واسعة، ما يعنى تحول رئيس الحكومة إلى الشخصية السياسية الأكثر تأثيرا ونفوذا فى البلاد، وأضافت يوليا : "ان الرئيس يوشينكو يرانى منافسة لا شريكة، وها أنذا أثبت أننى شريكة " .

وتمكن أقطاب الثورة البرتقالية فى ٢١ يونيو٢٠٠٦ من التوصل إلى إنهاء الخلاف بينهم على توزيع المناصب الوزارية، بعد نحو ثلاثة أشهر من إجراء الانتخابات ثم تشكيل التحالف، وانتهت السجالات الساخنة بإعلان التوصل إلى اتفاق يقضى بتكليف يوليا تيموشينكو بتشكيل حكومة جديدة، واعتبرت هى ذلك : " نصرا كبيرا على جهات كانت ترغب بإعادة أوكرانيا إلى الوراء " .

ولكن هذا الوفاق لم يستمر سوى بضعة أسابيع، حيث تجددت الخلافات بين الرئيس ورئيسة الوزراء، حيث كشفت يوليا عن مواقف مغايرة لسياسات يوشينكو، مستندة فى ذلك إلى صلاحياتها الجديدة، بعد تحول أوكرانيا من النظام الرئاسى البرلمانى إلى النظام البرلمانى الرئاسى، الذى يقتسم فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء صلاحيات القيادة، ففيما يتولى الرئيس الاشراف على الوزارات السيادية (الدفاع والداخلية والخارجية)، يتولى رئيس الوزراء الاشراف على الوزارات الاقتصادية والخدمية ومؤسسات الطاقة

وممتلكات الدولة، مايعنى منح يوليا صلاحيات محورية فى إدارة شؤون الدولة، ومنها حق إعادة النظر فيما جرى توقيعه من اتفاقيات، بما فى ذلك فى مجال الغاز والطاقة .

وقد بادرت يوليا بالفعل إلى تعديل هذه الاتفاقيات مع روسيا ، الأمر الذى أدى إلى احتدام التوتر مجددا بينها وبين الرئيس يوشينكو، بل واتهمها ومعها أجهزة الاستخبارات الروسية ضمنا بالضلوع فى محاولة اغتياله بسم " الليثيوم " ، تلك المحاولة التى تركت ندوبا واضحة فى وجهه، فأقالها من منصبها، وكلف رئيس حزب الأقاليم الموالى لروسيا فيكتور يانوكوفيتش بتشكيل الحكومة .

ومع ذلك، فإن أجواء عدم الاستقرار قد استمرت الخلافات بين يوشينكو ويانوكوفيتش، نظرا للاختلاف البين لكل منهما فى المنطلقات والمبادىء السياسية والاقتصادية والموقف من الغرب وروسيا ، فأقدم الرئيس على إصدار مرسوم يقضى بحل البرلمان فى ٢ أبريل ٢٠٠٧ ، وتظاهر آلاف الأشخاص فى العاصمة كييف منها ميؤيد قرار الحل، ومنها مايعارضه، خاصة أن هذا القرار جاء عقب قرار المحكمة الدستورية العليا تأجيل النظرفى هذا الموضوع لمدة أسبوع، ولكن الرئيس تعجل بقرار الحل، لتقفز يوليا يوشينكو مرة أخرى إلى صدارة المشهد السياسى، باعتبارها المستفيد الأكبر من احتدام الأزمة السياسية فى البلاد، تحقيقا لرغبتها الدفينة فى الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية عن طريق إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أمل الفوز بها بمباركة غربية أمريكية، أو على الأقل عودتها إلى رئاسة الحكومة .

وقد نحت يوليا تيموشينكو خلافات الماضى جانبا مع حليفها اللدود الرئيس يوشينكو، ونهضت لنجدته ووضعت يدها فى يده من جديد ، واعتبرت قراره بحل البرلمان هو السبيل الوحيد لإنقاذ أوكرانيا من روسيا ، وألقت باللائمة على يانوكوفيتش الذى وصفته بـ " وكيل الكرملين فى أوكرانيا" ، واتهمته بأنه لايحيد عن الدرب الذى رسمته له روسيا وتلقينه مايقول، وقالت : " إن مجرد قبولنا بالبقاء تابعين لروسيا أو غيرها ، فلن نستطيع أن نتخذ قرارات فى بلادنا ، ويجب أن لاتكون أوكرانيا ساحة للمعارك بين الغرب وروسيا ، ونحن نستطيع أن نجد لغة مشتركة مع كل منهما ، وبمجرد أن نفوز بالسلطة سنجد طريقة للدفاع عن المصالح الروسية والغربية على السواء فى أوكرانيا ، وعلى كل من الغرب وروسيا أن يقبلا أن لحظة تولى ساسة مستقلين زمام الحكم فى أوكرانيا قد

حانت، وسنكرس أنفسنا لشعبنا فقط " .[١]

وفى أول أكتوبر ٢٠٠٧ أجريت انتخابات برلمانية جديدة، كرست الأزمة السياسية فى البلاد، حيث أسفرت نتائجها عن حصول حزب الأقاليم بزعامة رئيس الوزراء يانوكوفيتش على ٣٣ ٪، وهى نفس النسبة تقريبا التى فاز بها فى الانتخابات السابقة، فيما حلت كتلة يوليا تيموشينكو فى المركز الثانى أيضا، ولكنها تقدمت من ٢٣ ٪ فى الانتخابات السابقة الى ٣٢ ٪ بفارق طفيف جدا عن حزب الأقاليم، فيما حصل حزب الرئيس يوشينكو " أوكرانيا لنا " أيضا على نفس النسبة السابقة ١٥ ٪، لتخرج يوليا من هذه الانتخابات باعتبارها المستفيد الوحيد، لتعود إلى البرلمان بتفويض شعبى واسع، وقادرة على فرض شروطها .

وفى مشهد سياسى مكرر، أعلنت يوليا عن قبولها إعادة التحالف مع الرئيس يوشينكو وتجاوز النقاط الخلافية لإقامة حكومة برتقالية جديدة، لتعود إلى رئاستها من جديد، حتى عام ٢٠١٠، حيث خسرت منصب رئاسة الحكومة، لتترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية التي خسرتها أمام الرئيس يانوكوفيتش، حيث حصل يانوكوفيتش خلال الجولة الثانية من الانتخابات على ١٢ مليونا و٤٥١ ألفا و٢٦٦ صوتا، مقابل ١١ مليونا و٥٩٣ ألفا و٣٧٥ صوتا حصلت عليها تيموشينكو، وبهذا الشكل نال يانوكوفيتش ٤٨,٩٥ ٪ من أصوات الناخبين، فى حين حصلت تيموشينكو على ٤٧, ٤٥ ٪، لتعلن لجنة الانتخابات فى ١٤ فبراير ٢٠١٠ فوز يانوكوفيتش بالرئاسة، مطيحة بآمال منافسته تيموشينكو، كما رفضت اللجنة كل طعونها المتعلقة بوقوع عمليات تزوير أوتلاعب خلال عملية التصويت!

وصادق البرلمان الأوكراني بمبادرة من حزب الأقاليم الذي أصبح رئيسه فيكتور يانوكوفيتش رئيسا للدولة، على إقالة حكومة يوليا تيموشينكو، وأيد هذا القرار ٢٤٣ نائبا، فى حين أن عدد الأصوات الضروري من أجل إجازة قرار الإقالة ٢٢٦، لتنتقل تيموشينكو زعيمة للمعارضة، ولتعيش سنوات صعبة بعد ذلك، ما بين الملاحقات والتحقيقات والسجون!

صدر حكم على تيموشينكو فى أكتوبر ٢٠١١ بالسجن سبع سنوات بتهمة إلحاق أضراربمصالح الدولة فى صفقة الغاز الروسي، قضت منها نحو عامين ونصف العام، حيث أفرج عنها فى فبراير ٢٠١٤، وكان أكثر من خمسين ألف شخص من أنصارها

(١) مجلة نيوزويك الأمريكية (١٧ / ٤ / ٢٠٠٧) .

تجمعوا لاستقبالها بعد الافراج عنها، ولم تستطع تيموشينكو أن تحبس دموعها وبدا عليها التأثر الشديد اثناء مخاطبتها لجماهعيرها، وقالت: " المجد لأوكرانيا، كنت أحلم بهذه اللحظة التي سأنظر فيها الى اعينكم، انتم القوة التي غيرت كل شيء، كنت احلم أن اكون بجانبكم فى هذا الميدان فى اللحظات العصيبة، يجب علينا القيام ببعض الامور الهامة معا، أن نتكمن من احضار يانوكوفيتش وكل من سانده الى ساحة ميدان ".وأكدت تيموشينكو فى خطابها أن مستقبل السياسة فى اوكرانيا سيكون مختلفا وأن السياسين سيتم اختيارهم من قبل الشعب الاوكراني الذي ناضل ضد الدكتاتورية.

ولا تستطع تيموشينكو أن تخفى عشقها للسلطة وسعيها مجددا وحثيثا إلى استعادة بريقها، فلم تكد يفرج عنها، حتى أعلنت اعتزامها خوض الانتخابات الرئاسية فى أوكرانيا فى ٢٥ من مايو ٢٠١٤، والتي تنافس فيها ١٨ مرشحا، ولكن طريق تيموشينكو إلى قمة السلطة واجه رفضا من قادة اليمين المتطرف الذين لعبوا الدور الرئيسي فى تنحية الرئيس يانوكوفيتش، فقد أعلنوا وقوفهم ضد عودة المسؤولين السابقين إلى سلطة الدولة، إلا أن تيموشينكو خرجت من السجن طامحة للسلطة والنضال من أجلها، ولكن الحظ لم يبتسم لها، إذ فاز بها منافسها رجل الأعمال " بيترو بوروشينكو " بأكثر من ٥٥,٩ فى المئة من أصوات الناخبين فى الجولة الأولى من الانتخابات، وجاءت تيموشينكو فى المركز الثاني لكن مع فارق كبير، حيث حصلت على نسبة ١٣ ٪ فقط، وتوزعت النسبة الباقية على أربعة مرشحين آخرين .

ولكن تيموشينكو لم تيأس من اللحاق والفوز ولو بقطعة معتبرة من كعكة السلطة عبر مشاركة حزب الوطن الذي تترأسه فى تشكيل الحكومة بعد إخفاقها فى الفوز فى الانتخابات الرئاسية، وأعلنت هي بالفعل أن حزبها سيشارك فى تشكييل الحكومة عقب الانتخابات البرلمانية، وقالت أثناء إدلاءها بصوتها أن " ثورة الكرامة لابد أن تنتصر"، وأن الأوكرانيين يتحلون بالقوة الكافية للتغلب على النظام الفاسد وبناء أوكرانيا ناجحة وأوروبية، وأن الأوكرانيين لديهم القوة الكافية لتوحيد أوكرانيا واستعادة السلام "، ولكن الإخفاق لاحقها أيضا فى هذه الانتخابات، حيث لم يحظ حزبها إلا بنسبة ضئية من أصوات الناخبين بلغت ٥,٦ ٪ فقط، بل كان حزبها هو أقل الأحزاب الستة فى عدد أعضائه بالبرلمان!

تقييم أدائها فى الحكم

تتسم يوليا فى أدائها السياسى، بأنها تجمع بين الكثير من المتناقضات، وتباين فى الرؤى تجاه العديد من القضايا، وتبديلها لمواقفها التى تمر بها، ولا أدل على ذلك من تتبع هذه المواقف خلال السجل الزمنى للأحداث التى مرت بها أوكرانيا منذ بروز دور يوليا على المسرح السياسى والاقتصادى فى البلاد فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى، فقد أيدت الرئيس فيكتور يوشينكو ودعمته، ثم عادت لتهاجمه لاحقا، كما هاجمت روسيا هجوما عنيفا حتى قامت بمحاكمتها غيابيا،، وهى غير محبوبة بين سكان جنوب وشرق أوكرانيا الذين يتحدثون اللغة الروسية، حيث ينظر إليها على انها من القوميين الأوكرانيين، وبالتالى فهى تسهم فى اغترابهم، ولكنها عادت لتحسن علاقتها مع موسكو، حتى اتهمها خصومها بالعمالة لروسيا وخيانة مصالح أوكرانيا!

وكانت روسيا قد رفعت ضدها دعوى قضائية عام ١٩٩٦ بتهمة تورطها فى وقائع رشوة مسؤولى وزارة الدفاع الروسية، عندما كانت تدير شركة لتجارة الغاز فى أوكرانيا، واستمرار مطالبة الانتربول الدولى بتسليمها وملاحقتها بناء على طلب روسيا، وذلك لمدة أربع سنوات منذ عام ٢٠٠١، ولكن تبدل الحال فى ديسمبر ٢٠٠٥ حيث كشفت موسكو عن موقف مغايرسرعان ما تجسد فى إسقاط الدعوى وظهور ما يمكن وصفه ببوادر شهر عسل مع " أميرة الغاز "، وجاء ذلك عقب تقديم يوليا تيموشينكو ما يمكن اعتباره محاولات منها لخطب ود موسكو، التى سبق لها أن انتهجت موقفا معاديا لها، يوم وقفت ضد المرشح الرئاسى المدعوم من روسيا " فيكتور يانوكوفيتش " فى انتخابات مارس ٢٠٠٦، ودعمت المرشح المدعوم غربيا " فيكتور يوشينكو".

وتمثلت محاولاتها للتقرب من روسيا فى انتقادها لسياسة بلادها الرسمية تجاه مشكلة أسعار الغاز والعلاقات مع موسكو، وقالت إن القيادة السياسية فى أوكرانيا عجزت عن إدارة أزمة الغاز بصورة جيدة، كما اتخذت كتلتها البرلمانية موقفا مناوئا من الرئيس يوشينكو الذى استخدم حق النقض ضد قانون توسيع صلاحيات السلطات المحلية فى شبه جزيرة القرم الموالية تاريخيا لموسكو، تحسبا من ضياع سيطرة أوكرانيا عليها، الأمر الذى دعا أنصار الرئيس إلى اتهامها بـ " خيانة " المصالح القومية لأوكرانيا، واشتداد الصراع بين "حلفاء الأمس"!

وبرغم اعتراف الجميع باتساع مساحة الحرية ، وبالانجازات الملموسة فى مجالات الأعمال والاستثمار والخدمات الاجتماعية، منذ تولي الثنائي (يوشينكو / تيموشينكو) السلطة، إلا ان هناك أيضا الكثير من الاحباطات، فبرنامج اعادة الخصخصة الذي تبنته حكومة تيموشينكو أحيط بالكثير من علامات الاستفهام.، فمعايير وآليات إعادة خصخصة الشركات غير واضحة.، كما أن القرار الذي اتخذته تيموشينكو بتثبيت أسعار البنزين بحجة أن هناك مؤامرة ضد أوكرانيا من قبل شركات الطاقة الروسية أدي إلي حدوث أزمة وقود، مما أثار موجة انتقادات حادة، واضطر يوشينكو إلي التدخل وإلغاء التثبيت .(١)

واختلف رفاق الأمس (يوشينكو / تيموشينكو) الذين سبق وأعلنا راية العصيان ضد موسكو متسلحين بشعارات الليبرلية الغربية، وعادت الغيوم لتخيم على علاقاتهما، والاختلاف هذه المرة كان أيضا حول موسكو، وقد مضى بهم إلى أبعد من مجرد الصراع حول اقتسام المناصب القيادية، كما حدث من قبل، ففى أغسطس ٢٠٠٨ وعلى خلفية الحرب الجورجية الروسية المحدودة، جنح الرئيس يوشينكو نحو تأييد الرئيس الجورجى " ميخائيل ساكاشفيلى " زميله فى التحالف الموالى لحلف شمال الأطلسى والاتحاد الأوروبى فى حربه ضد روسيا ن حيث أكد يوشينكو أن بلاده لن تسمح بعودة سفن أسطول البحر الأسود الروسى إلى قواعدها، بعد مشاركتها فى حصار الشواطىء الجورجية، ودعم القوات الأبخازية الموالية لروسيا فى حربها ضد جورجيا.

وقد سارعت تيموشينكو بشجب تصريحات يوشينكو، وقالت إنه يتناقض مع بنود اتفاقية استئجار الأسطول الروسى لقاعدته فى " سيفاستوبول " الأوكرانية حتى عام ٢٠١٧، وأن أوكرانيا ملزمة بمراعاة بنود هذه الاتفاقية، ورغم تراجع يوشينكو عن تصريحاته وتهديداته فإنه لم ينس لرفيقة الأمس ماقالته بحقه، ليرد عليها عن طريق غير مباشر عبر سكرتارية الرئاسة التى أعلنت عن اتهامها لرئيسة الحكومة بالخيانة العظمى والعمالة لروسيا، رغم كل المواقف التى سبق واتخذتها تيموشينكو ضد المصالح الروسية فى أوكرانيا، بإعلان تأييدها انضمام أوكرانيا لحلف الناتو والاتحاد الأوروبى، وكانت كل هذه السجالات كمحاولة لتصفية الحسابات استعدادا لمعركة الانتخابات

(١) هناء دكروري : مرجع سابق .

الرئاسية عام ٢٠١٠ والتى أعلنت تيموشينكو عن خوضها أمام يوشينكو . [١]

ويرجع هذا الصراع بين حلفاء الأمس إلى أن هؤلاء الحلفاء لم يكونوا متجانسين بأى حال من الأحوال فى رؤيتهم لمستقبل أوكرانيا، حيث إن الشىء الوحيد الذى اتفقوا عليه هو الاندماج فى المؤسسات الدولية الغربية (حلف الناتو والاتحاد الأوروبى) وأحيانا العداء مع روسيا الجارة الكبرى، ورغم أن يوليا تيموشينكو تطرح نفسها باعتبارها نصيرة السوق الحرة، إلا انها من ناحية أخرى تتسلل إلى الوجدان الشعبى بحديثها عن العدالة الاجتماعية وحقوق الفقراء، وقد أطلقت على حزبها اسم " حزب الشعب " لكى تضفى عليه طابعا وطنيا يقربها من الجماهير، كذلك فرغم إفراطها فى الإنفاق على أناقتها، واستخدامها للعطور ومستحضرات التجميل باهظة الثمن، فإنها حاولت فى إطار التقرب من الشعب ـ تقديم نفسها على انها تمثل صورة المرأة الأوكرانية البسيطة بملابسها الشعبيية، وتسريحة شعرها التقليدية الشائعة بين نساء غرب أوكرانيا

وكانت يوليا قد تعجلت عقب توليها رئاسة الحكومة فى يونيو ٢٠٠٦ فى الإعلان عن إعادة النظر فى قرارات الخصخصة للعديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية، وانتقدت عمليات الخصخصة التى تمت، حيث أعلنت عن تخفيض أسعار البنزين سعيا منها الى التقرب من جماهير الشعب، ورغبتها فى الوصول الى منصب رئاسة الجمهورية، وقد أسفر القرار عن ارتباك الأوساط المالية والاقتصادية، فقام الرئيس بإلغاء قراراتها تلك باعتبار أن التحكم بأسعار النفط والبنزين بالسبل الإدارية يتعارض مع قواعد الاقتصاد الحر الذى انتخبه الشعب على أساسها، كما أقالها من رئاسة الحكومة، فصرحت : " إن الرئيس يوشينكو دمر علينا وحدتنا، ومستقبلنا، ومستقبل بلادنا، من خلال الخطوة غير العادلة بإقالتى من رئاسة الحكومة " .

وهى أحيانا تطرح حلولا تبدو غريبة وغير تقليدية، بل وجريئة فى طرحها لبعض المشكلات، مثل مشكلة ضعف الانتاج الاقتصادى، فهى ترى أن ذلك انعكاس لضعف الإنجاب لدى الأوكرانيين، ففى خلال مؤتمر انتخابى لحزبها عام ٢٠٠٥ قالت : إن الأوكرانيين لايمارسون الجنس بما فيه الكفاية، ويتعين عليهم أن يقوموا بـ " واجبهم الوطنى " كى يساهموا فى إيقاف التراجع الديموجرافى السكانى الذى تعانى منه

---

(١) سامى عمارة : اتهام أميرة الثورة البرتقالية بالعمالة لروسيا. صحيفة الشرق الأوسط (١٩ / ٨ / ٢٠٠٨) بتصرف.

أوكرانيا، وناشدت الأوكرانيين أن يبدأوا فى تكثيف عمليات " الجماع " كى ينجبوا مزيدا من الأطفال لمواجهة الانحسار الذى يشهده معدل النمو السكانى الأوكرانى، وأضافت : " فلنذهب جميعا إلى بيوتنا كى نبدأ العمل لتحقيق هذا الهدف " !!

ملاحقات وتحقيقات

فضلا عن سلسة من النزاعات القضائية فى اتهامات بالفساد واجهتها تيموشينكو هي وزوجها منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، واجهتها وهي متسلحة بالتوازنات السياسية والصراعات الحزبية واستثمار أجواء الاستقطاب فى الانتخابات النيابية والرئاسية، وتقلدها رئاسة الحكومة .. فإن هذه النزاعات استمرت مع بداية القرن العشرين، وتواصلت لمدة تقترب من ١٥ عاما .

فلم تكن مسيرة تيموشينكو كلها مفروشة بالورود، فلم تستطع تيموشينكو مراكمة ثرواتها ودعم مواقعها دون مخالفات أو تجاوزات، كانت النيابة العامة لها بالمرصاد، وليس فى أوكرانيا وحدها، بل وفى روسيا أيضا التي لاحقتها عن طريق الإنتربول سعيا وراء محاسبتها على ما اقترفت يداها من جرائم رشوة واستغلال نفوذ مع ممثلي وزارة الدفاع الروسية، وهي الجرائم التي ظلت معلقة حتى بعد سنوات الثورة البرتقالية، ولم تسقطها موسكو إلا فى عام ٢٠٠٧ بإيعاز من الرئيس الروسي السابق، فلاديمير بوتين .

وخلال تقلدها منصب رئيس الحكومة طوال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠، قال القضاء الأوكراني إنها شهدت الكثير من التلاعبات والمخالفات المالية واستغلال النفوذ، ومنها إهدار المال العام والتفريط فى المصالح الوطنية، ففى مارس ٢٠١١ وجهت اليها تهمة استغلال السلطة ووضعت تحت المراقبة القضائية، لكن سمح لها بالسفر الى بروكسيل لحضور قمة لحزب الشعب الأوروبي، وفى لقائها مع " يورونيوز "، سئلت : أليس من الأفضل لك البقاء هنا، وطلب اللجوء السياسي، لأنك فى النهاية قد تواجهين حكما بالسجن؟ فقالت : لن أتخلى عن أوكرانيا فى هذا الوقت العصيب، ولن أترك هؤلاء الذين صوتوا لي وهم احد عشر مليون أوكراني، سأعود إلى هناك للدفاع عن أوكرانيا وعن سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته، ولا أريد أن يفقد الأوكرانيون الأمل، سأبقى معهم، سواء وصل بي الأمر إلى السجن أو بقيت حرة، ففى كل الأحوال سأكون مع الأوكرانيين، ويبدو أن السماح لها بالسفر كان آخر إنذار لها من

السلطات للخروج من البلاد والنجاة بنفسها من مصير مؤلم ينتظرها إذا أصرت على عنادها، وقد أصرت !

ولعله من سخريات القدر أن يكون يوشينكو أحد شهود الإثبات فى القضية التي حُكم على تيموشينكو فيها بالسجن لمدة سبعة أعوام فى ١١ / ١٠ / ٢٠١١، ومنعها من ممارسة العمل فى أي من المؤسسات الحكومية لثلاثة أعوام أخرى، بعد قضاء مدة العقوبة، بسبب استغلال أوضاعها الوظيفية وموافقتها على توقيع عقود شراء الغاز الروسي بأسعار مبالغ فيها فى عام ٢٠٠٩، دون الرجوع إلى الحكومة، بما ألحق أضرارا بالدولة تقدر قيمتها بما يزيد على مائتي مليون دولار، حسبما جاء فى منطوق الحكم الصادر ضد تيموشينكو ..

وفى شهادته أمام محكمة كييف، قال يوشينكو إن تيموشينكو كانت تعمل ضد المصلحة الوطنية للبلاد، فى حين اتهمها بالتفريط فى حقوق الوطن بموافقتها على شراء الغاز بأسعار تفوق الأسعار التي اشترته بها النمسا وإيطاليا وألمانيا وسلوفاكيا، متهما فى نفس الوقت الرئيس فيكتور يانوكوفيتش، بالتغاضي عن هذه الأسعار المبالغ فيها، متسائلا عن السبب الذي يدعو أوكرانيا إلى شراء الغاز الروسي بما قيمته ٤٥٠ دولارا لكل متر مكعب، فى الوقت الذي تبيع فيه موسكو نفس الغاز إلى ألمانيا بـ٢٥٠ دولارا، وإلى إيطاليا والنمسا وسلوفاكيا بما قيمته ٢٥٠ - ٣٠٠ دولار . (١)

وفى اليوم التالي مباشرة للحكم عليها بالسجن سبع سنوات بتهمة استغلال منصبها، قالت سلطات الضرائب فى أوكرانيا إنها وجهت تهم التهرب الضريبي والسرقة وإخفاء العملات الاجنبية إلى تيموشينكو، وتتعلق التهم الجديدة بالفترة التي قضتها تيموشينكو على رأس شركة لتجارة الغاز فى تسعينات القرن الماضي .

وخلقت مشكلة تيموشينكو أزمة حقيقية بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الحاكمة فى أوكرانيا حول ملابسات سجنها، حيث قلل الاتحاد، والمؤيدون لها من أهمية اتهامات الفساد الموجهة إليها، وأنها لا تعد جريمة، وإنما جنحة لسوء استخدام سلطتها، ووصفوا الحكم بأن وراءه دوافع سياسية لإقصائها المتعمد عن الحياة السياسية، وفى حين اعتبر النظام أن الحكم تطبيق للقانون، أكدت تيموشينكو أنه اضطهاد يهدف إلى إقصائها

(١) سامي عمارة : تيموشينكو.. من «أميرة» الثورة إلى سجينتها، جريدة الشرق الأوسط ١٤، اكتوبر ٢٠١١، العدد ١٢٠٠٨

عن المشهد السياسي كأكبر خصم ليانوكوفيتش، ورأت فيه أميركا وأوروبا انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات فى أوكرانيا .

وفى محاولة للفت الأنظار لقضيتها أعلنت تيموشينكو الإضراب عن الطعام فى ٢٠ أبريل ٢٠١٢ احتجاجا على ما وصفته بسوء معاملتها من طرف سجّانيها، وصرحت ابنتها " فيغينا " بعد أن زارتها فى سجنها بخاركيف، شرق البلاد، بأن الطبيب الألماني " لوتز هارمس " الذي وصل إلى أوكرانيا لعلاج والدتها ساعدهاعلى إنهاء إضرابها عن الطعام اعتبارا من ٩ مايو، بعد ١٨ يوما من بدء إضرابها، وبعد أسبوع واحد غادرت افغينيا إلى بروكسل، وتحضر جلسة فى البرلمان الأوروبي لوحت خلالها بصورة والدتها، فيما وجه البرلمان الاوروبي للمرة الرابعة تحذيرا إلى السلطات الاوكرانية، ذاكرا لأول مرة عبارة " السجناء السياسيين " .

وبعد إنهائها الاضراب عن الطعام بيومين، زارتها فى المستشفى رئيسة ليتوانيا والمفوضة السابقة للاتحاد الأوروبي " داليا جريباوسكايتي "، لتصبح بذلك أول رئيسة دولة أوروبية تلتقي تيموشينكو منذ إدانتها، وحذرت جريباوسكايتي حكومة أوكرانيا من تبعات سجن تيموشينكو، وقالت إن وضع أوكرانيا " يتراجع " نتيجة لهذا الأمر، وإن إمكانيات تصحيح الموقف المعقد قائمة، لكن الأمر يرجع للأوكرانيين فى أن يقرروا ما إذا كانوا سيستخدمون هذه الإمكانيات أم لا، لاختيار الطريق تجاه التقرب إلى الاتحاد الأوروبي أو طريق عزل النفس" .

وتواصلت احتجاجات أنصار تيموشينكو فى الشوارع، ففى مناسبة عيد استقلال أوكرانيا (٢٤ / ٨)، خرج الآلاف من الموالين لها والمتعاطفين معها فى مسيرة بالعاصمة كييف للتعبير عن مساندتهم لها والمطالبة بالإفراج عنها، واستمعوا خلال هذه المسيرة التضامنية، التي تُعدُّ الأضخم منذ أكثر من عام، لتسجيلٍ بصوت زعيمتهم فى المستشفى، حيث كانت تمكث به منذ ثلاثة أشهر للعلاج، وقام أنصارها باجراء رمزي، حيث دفنوا الجهاز القضائي، كتعبير عن غياب العدالة وانعدامها فى البلاد، على خلفية رفض محكمة النقض الأوكرانية الطعن الذي قدمته تيموشنكو ضد الحكم بسجنها سبع سنوات، وقامت المحكمة بتثبيت الحكم .

وعادت تيموشينكو للدخول فى إضراب جديد عن الطعام فى ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٢،

احتجاجا على ما اعتبرته تزويرا لنتائج الانتخابات التشريعية التي أعلن فوز الحزب الحاكم بصدارتها، ومالبثت أن حلت الذكرى الثامنة للثورة البرتقالية، فخرجت مسيرة فى العاصمة الأوكرانية كييف تخليدا لذكرى الثورة تحت شعار " تحيا الثورة : "، والمطالبة بالغاء المرسوم القاضي بإلغاء عيد " الثورة البرتقالية " التي كانت أوكرانيا تحتفل به فى ٢٢ نوفمبر منذ عام ٢٠٠٥ .

وعلق الاتحاد الأوروبي فى ديسمبر ٢٠١٢ استكمال اتفاقات شراكة سياسية وإقامة منطقة تجارة حرة مع أوكرانيا احتجاجا على سجنها، وفى الشهر التالي، أعلنت النائبة الاوروبية الايطالية " ليتشيا رونزولي " أن إطلاق سراح تيموشينكو يجب أن تكون من أولويات الرئيس الجديد للبرلمان الأوروبي، لأنها سجنت زورا وأنها امرأة شجاعة، واصفة القضية باعتداء على حقوق الانسان، وكان رد الرئيس الأوكراني الأوكراني فيكتور يانكوفيتش على التصريحات الأوروبية حادا، إذ استبعد أي إمكانية لإطلاق سراح تيموشينكو، وقال إن المسؤولين عن التوقيع على اتفاقية للغاز مع روسيا وفق بنود " استعبادية " ينبغي معاقبتهم .

وفى يناير ٢٠١٣ أعلنت يوليا تيموشينكو حالة العصيان المدني اعتراضاً على ما وصفته " بالحكم الظالم والمعاملة الرديئة " التي تواجهها داخل السجن الذي تقضي به العقوبة، حيث أضربت عن الطعام مجددا بسبب سوء معاملتها، ورفضت ارتداء زي السجن أو العمل مع بقية السجينات، واستمرت فى الإضراب قرابة أسبوعين - على الرغم من إصابتها بانزلاق غضروفى - خسرت خلالهما أكثر من ١٠ كيلوغرامات من وزنها، اعتراضاً على تعرضها للأذى الجسدي داخل السجن من بعض الحراس، وباتت ليلة داخل المرحاض بالمستشفى، لعدم موافقتها على الخضوع لفحوص الأطباء الأوكرانيين .

وفى تصعيد قضائي جديد ضدها فى ١٩ / ١ / ٢٠١٣، اتهمها الادعاء العام فى أوكرانيا بالتورط فى اغتيال النائب البرلماني ورجل الأعمال الأوكراني المنافس لها يِيفْهان شْتشِيرْبان عام ١٩٩٦م بالتعاون مع رئيس الحكومة آنذاك بافلو لازارينكو المسجون حينها فى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد دفع محاميها بأن فيكتور يانوكوفيتش (رئيس أوكرانيا الحالي) كان الرابحَ الأكبر من الناحية السياسية أكثر من أيٍّ أحد من قتل يِيفْهان شْتشِيرْبان، لأن بعد أربعة أشهر من اغتياله أصبح فجأة وخلافا لكل التوقعات

حاكما لإقليم دونيتسْكْ، واعتبرت تيموشينكو أن كلَّ التهم الموجَّهة إليها، بما فيها عقوبة السجن التي تقضيها، تهمٌ سياسية تستهدفها شخصيا من طرف يانوكوفيتش .

ولكن هذا التصعيد أعقبه ما بدا أنه نافذة أمل بعد ثلاثة أشهر، فالعفو الذي أصدره الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش عن وزير داخلية ووزير للبيئة سابقين معارضيْن من حلفاء تيموشينكو أثار ارتياحا لدى أنصار تيموشينكو، باعتباره ربما رسالة بإمكانية إطلاق سراحها هي الأخرى، بينما كانت حسابات السلطة المعقدة تسير فى اتجاه آخر، حيث أشارت لجنة العفو فى أوكرانيا إلى أنّ مسألة إصدار عفو رئاسي بحق تيموشنكو مسألة سابقة لأوانها، طالما أنّ التحقيق لا يزال متواصلاً فى اتهامات أخرى مقدمة ضدها!

وبعد تراجع الأمل فى تجاوب السلطة للإفراج عنها، عادت القضية للتسخين مجددا على الصعيد الأوروبي والأمريكي، ففى ٣٠ أبريل، أعلنت محكمة العدل الاوروبية من مقرها فى ستراسبورغ أن سجن تيموشنكو ينتهك القانون الاوروبي من نواح عديدة، وطالبت بإنهاء العدالة الانتقائية، وجاء الحكم بالتزامن مع تأجيل توقيع اتفاق الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الاوروبي، واستثمر الحكم محاميها لينتقد تسييس القضاء الاوكراني : " لأول مرة لا تتولى القضية مؤسسات سياسية، بل أعلى هيئة قانونية أوروبية، وها هي تصدر حكما شرعيا يقول ان اعتقال السيدة تيموشنكو ينتهك القانون والمعايير الديمقراطية، وبالتزامن مع الاحتجاج الأوروبي، جدد باتريك فينترل، الناطق باسم الخارجية الأمريكية، موقف واشنطن المطالب بالإفراج الفوري عن تيموشينكو .

وألقت قضية سجن تيموشينكو بظلالها على زيارة رسمية لوزير الخارجية الألمانى جيدو فيسترفيله للعاصمة الأوكرانية كييف فى ٢١ يونيو، وخلال محادثات أجراها مع الرئيس الاوكراني فيتكور يانوكوفيتش، طالب بمحاكمة عادلة لتيموشينكو، كما أشار إلى أنه يجب أن تتلقى العلاج فى برلين، وقال الرئيس الأوكراني فكتور يانوكوفيتش إنه مستعد لتوقيع قانون يسمح لغريمته السياسية السجينة تيموشنكو بمغادرة البلاد من أجل العلاج، فى خطوة اعتبرت محاولة من سلطات كييف لفسح المجال أمام توقيع اتفاقية شراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، ولكن رفض البرلمان الاوكراني فى ٢١ نوفمبر مشاريع القوانين الستة التي تسمح بنقل تيموشينكو إلى الخارج للعلاج، لتضحي أوكرانيا

بشراكتها مع أوروبا بسبب تيموشينكو !

واتهم رئيس لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس النواب الروسي (الدوما) ألكسي بوشكوف، الاتحاد الأوروبي بـ " ممارسة سياسة إملاءات " على أوكرانيا ومعاملتها كمستعمرة سابقة، وأعقب ذلك تصعيد روسي جديد، عبر اتهام اتهم الرئيس فلاديمير بوتين الاتحاد الأوروبي بممارسة الابتزاز والضغط على أوكرانيا .

وفى مطلع عام ٢٠١٤، أعلنت رئيسة ليتوانيا " داليا غريباوسكايتي " التي ترأس بلادها الاتحاد الأوروبي، أن أوروبا مفتوحة لأوكرانيا لكن ليست لحكومتها الحالية التي فقدت ثقة الاتحاد الأوروبي بعد رفضها توقيع اتفاقية الشراكة، وأن شعب أوكرانيا يجب الآن أن يقرر مصيره بنفسه .. وكأن مناصري تيموشينكو تلقوا رسالة الاتحاد الأوروبي، فخرجوا فى مظاهرات فى ميدان الاستقلال بوسط العاصمة، تؤيد الانضمام للاتحاد والافراج عن زعيمتهم، واتهم المتظاهرون شرطة مكافحة الشغب " بيركوت " باستخدام القوة على نحو غير متناسب، وحثت تيموشينكو النشطاء المناهضين للحكومة على مواصلة الاحتجاجات حتى تلبى مطالبهم باستقالة الرئيس فيكتور يانوكوفيتش، وقالت فى تصريحات نشرت على موقع حزب الوطن المعارض والموالي لها :" اتحدوا واستعيدوا العدل فى البلاد " .

وفى ٢٣ فبراير ٢٠١٤ أطلق سراح تيموشينكو من السجن، بعد ان قضت نحو ٣٠ شهرا خلف القضبان، فى يوم شهدت فيه أوكرانيا عدة احداث دراماتيكية مثيرة، وجاء قرار اطلاق سراحها نتيجة تصويت البرلمان على تعديل قانون العقوبات، الأمر الذي أدي إلى الإفراج عن تيموشينكو، وهي خطوة كانت جزءا من الاتفاق الذي ابرمه الرئيس يانوكوفيتش مع المعارضة برعاية أوروبية .

وغادرت يوليا تيموشينكو المستشفى التابع لإدارة السجون فى مقاطعة خاركوف - العاصمة الأوكرانية السابقة - حيث كانت تتلقى العلاج تحت الحراسة، وكانت يفجينيا ابنة تيموشينكو قد وصلت إلى خاركوف لاستقبال والدتها، وتوجهت مع والدتها من خاركوف إلى ميدان الاستقلال وسط العاصمة كييف حيث تجمع الآلاف من أنصارها، وقالت : " وطننا من اليوم فصاعدا قادر على أن يرى الشمس والسماء. لقد سقط الديكتاتور" .

من أقوالها

- "سمعت للتو آخر نكتة أطلقت على شعرى : هل تعلم ماذا فوق رأسها ؟ إنه عجلة قيادة لتسيير الحكومة" !
- "أعتز بأن عارضات الأزياء بدأن فى تقليدى، ومجاراة تسريحة شعرى . . وهذا يعنى أن أوكرانيا ليست مثالا يحتذى فقط فى الديمقراطية، بل فى تسريحات الشعر أيضا " !
- "لن أنكر أن أسلوبى حازم، لكنه بعيد تماما عن السلطوية" .
- " الحزم قد يفيد ، لكن ثبات العزم يؤدى بك إلى غايتك" .
- "نناضل من أجل صيانة الديمقراطية فى أوكرانيا ، ونتحدى هؤلاء الذين يسعون إلى إفساد تجربتنا الديمقراطية " .
- " النضال من أجل صيانة وتثبيت النصر الذى أحرزناه فى الثورة البرتقالية، لم يكن نضالا سعينا نحن إليه، بل فرضت علينا هذه المعركة فى سبيل الحرية " .
- "الرئيس يوشينكو يرانى منافسة لا شريكة، وها أنذا أثبت أننى شريكة " .
- "نتصرنا نصرا كبيرا على جهات كانت ترغب بإعادة أوكرانيا إلى الوراء " .
- "يانوكوفيتش هو وكيل الكرملين فى أوكرانيا ، ولا يحيد عن الدرب الذى رسمته له روسيا ، وتلقينه ما يقول " !
- "قبولنا بالبقاء تابعين لروسيا أو غيرها ، فلن نستطيع أن نتخذ قرارات فى بلادنا" .
- "يجب أن لاتكون أوكرانيا ساحة للمعارك بين الغرب وروسيا ، ونحن نستطيع أن نجد لغة مشتركة مع كل منهما " .
- "على كل من الغرب وروسيا أن يقبلا أن لحظة تولى ساسة مستقلين زمام الحكم فى أوكرانيا قد حانت، وسنكرس أنفسنا لشعبنا فقط " .

- "على الأوكرانيين تكثيف عمليات " الجماع " كى ينجبوا مزيدا من الأطفال. فلنذهب جميعا إلى بيوتنا كى نبدأ العمل لتحقيق هذا الهدف" !
- "الرئيس يوشينكو دمر علينا وحدتنا ومستقبلنا ومستقبل بلادنا، من خلال الخطوة غير العادلة بإقالتى من رئاسة الحكومة" .
- "لن أتخلى عن أوكرانيا فى هذا الوقت العصيب، ولن أترك هؤلاء الذين صوتوا لي وهم أحد عشر مليون أوكراني ، للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته" .
- "لا أريد أن يفقد الأوكرانيون الأمل، سأبقى معهم سواء وصل بي الأمر إلى السجن أو بقيت حرة، ففى كل الأحوال سأكون مع الأوكرانيين" .
- "سجني باتهامات فساد هو اضطهاد يهدف لإقصائي عن المشهد السياسي كأكبر خصم ليانوكوفيتش . . فاتحدوا واستعيدوا العدل فى البلاد " .

الفصل السادس

انجيلا ميركل . . .
فزاعة الرجال !

سئلت: هل أنت شديدة المراس؟ . . . قالت: "أفضل تعبير دؤوبة"

ألمانيا... نبذة تعريفية

تقع جمهورية ألمانيا الاتحادية فى وسط أوروبا، مساحتها ٣٥٧ ألف كم٢، ولغتها الرسمية الألمانية، وعاصمتها برلين، ويبلغ عدد السكان ٨٢ مليون نسمة، ينتمى أغلبهم للمسيحية بين المذهبين الكاثوليكى والبروتستانتي، وأقلية إسلامية كبيرة يصل عددها إلى خمسة ملايين، فضلا عن أقليات صغيرة من الأرثوذكس والهندوس واليهود .

خضعت البلاد للحكم النازى وما نجم عنه من ويلات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٣-١٩٤٥)، والتى أدت لتقسيم البلاد إلى ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية، ومع انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩عادت ألمانيا موحدة فى أكتوبر ١٩٩٠، لتصبح أكبر اقتصاد فى الاتحاد الأوروبى الذى تعد أهم مؤسسيه وأعضائه، وهى رابع أكبر اقتصاد فى العالم، وثانى أكبر دولة مصدرة فى العالم .

وألمانيا جمهورية اتحادية ديموقراطية، والنظام السياسى اتحادى فيدرالي، ويتخذ شكلاً جمهورياً برلمانياً ديموقراطيا يتألف من ١٦ ولاية اتحادية، لكل منها دستورها الخاص وبرلمانها وحكومتها. أما سلطة الدولة العليا فهى من صلاحيات الدولة الاتحاديةً.

يوليا تيموشينكو

نشأتها

ولدت انجيلا دوروتيا كاسنر (ميركل) فى ١٧ يوليو ١٩٥٤ بمدينة " هامبورج "، لأب كاهن بروتستانتى، وأم كانت تعمل مدرسة .. بعد ولادتها انتقلت الأسرة إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية حينها (ألمانيا الشرقية) حيث عمل والدها كاهنا فى قرية " تمبلن " فى ولاية " براندنبورج "، التى تحيط بها الغابات والبحيرات، وتبعد عن شمالى برلين بنحو ٥٠ كم .

وكان الأب من المتعاطفين مع النظام الستالينى، فى الاتحاد السوفيتى السابق، وقد انضم مع انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ إلى حزب المنتدى الجديد المعارض، واعتاد عملاء جهاز الشرطة السرية فى النظام الألمانى الشرقى (شتاسى) ملاحقة والدها بين الحين والآخر، لقيامه بنشاط سياسى، وتوزيع أعمال وكتابات المنشق السوفيتى " أندريه زاخاروف "، وسرعان ماتعلمت ميركل ألا تتفوه بكلمة أبدا علنا، حول أية أشياء ناقشتها الأسرة وجرى حوار حولها .. أما والدتها، فانخرطت فى الحزب الاجتماعى الديمقراطى، فى حين صار شقيقها عضوا فى حزب الخضر.

أما الابنة انجيلا، فتقول عن نفسها : " كنت طفلة طبيعية غير مشاكسة، مترددة خجولة "، وكان ممنوعا عليها أن تذكر فى المدرسة أنها تشاهد تليفزيون ألمانيا الغربية، وتسمع الاتهامات ضد النظام السياسى فى برلين الشرقية، والنكات التى تنال من رموزه السياسية، ومن ثم تعرفت انجيلا فى صباها على الحياة فى الغرب، وعلى أسماء السياسيين والفنانين والمطربين، وكانت عائلة أمها المقيمة فى " هامبورج "، ترسل إليها من هناك باستمرار الملابس الغربية، وأنواعا مختلفة من الشوكولا والأطعمة !

وكانت انجيلا ميركل فى بداية حياتها العملية قد عملت نادلة فى حانة، والتحقت فى الوقت ذاته فى عضوية نشطة فى منظمة شباب ستالين (F . D . G)، وبعد اجتياز المرحلة الدراسية فى المدرسة، تخصصت فى الفيزياء بجامعة " ليبزيج " بين عامى (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨)، ونالت درجة الدكتوراه فى نفس التخصص من جامعة برلين

الشرقية عام ١٩٨٦، وبرزت كموهبة علمية حقيقية فى مجال العلوم الطبيعية، وعملت بين عامى (١٩٧٨ ـ ١٩٩٠) باحثة فى المعهد المركزى للكيمياء الفيزيائية فى أكاديمية برلين الشرقية للعلوم .

وبرغم أن ميركل لم تكن معارضة، إلا أن طبيعتها التى تميل إلى الصراحة والجرأة، جلبت لها بعض المتاعب مع السلطات، حيث قضت سنواتها الخمس والثلاثون الأولى فى الشطر الشيوعى المتشدد من ألمانيا، ومن ثم منعت ميركل من أول خيار لها فى حياتها العملية، وهو رغبتها فى العمل الأكاديمى والتدريس الجامعى، بسبب نشاط والديها السياسى المعارض، فحين تقدمت لشغل وظيفة للتدريس بجامعة فنية فى " ثورينجيا " عام ١٩٧٨، اتهمتها عناصر الشرطة السرية (شتاسى)، بالاستماع إلى إذاعة " ألمانيا الغربية "، وحاولت مساومتها وتجنيدها كمرشدة لحساب شتاسى، ولكن ـ وفقا لما ذكرته مجلة شتيرن ـ استطاعت ميركل مراوغتهم وإقناعهم بأنها لن تكون ذات جدوى كبيرة لهم، لأنها ثرثارة ولا تستطيع إبقاء فمها مغلقا !!

زواجها :

وفقا لكتاب " أنجيلا ميركل " للمفكر الانجليزى " كليفورد ميلز "، الصادر فى لندن (٢٠٠٧)، فقد كانت ميركل متزوجة للمرة الأولى من عالم فيزياء ألمانى يدعى " اورليش ميركل "، وقد عاشا لمدة خمس سنوات (١٩٧٧ـ ١٩٨٢) فى شقة ببرلين الشرقية، والغريب فى الأمر هو أنها احتفظت باسمه حتى بعد طلاقها منه علم ١٩٨٢، وهذا شيء نادر، نقول ذلك وبخاصة انها تزوجت مرة أخرى من رجل آخر يدعى : جواشيم ساوير، وكان من المفترض أن تأخذ اسمه، ولكنها فضلت الإبقاء على اسم زوجها السابق، كما انها لا تضع خاتم زواج !

وزوجها الجديد هو عالم كيمياء معروف، وقد تزوجها عام ١٩٩٨، وميركل عاقر على ما يبدو لأنها لم تنجب الأطفال، أو ربما فعلت ذلك عن خيار متعمد ؟ لا أحد يعرف، ثم يضيف المؤلف : على أية حال فإنها كرست نفسها للسياسة، وربما كانت الحياة السياسية بكل تقلباتها وصعوباتها لا تسمح لها بتربية عائلة كما ينبغي. فالسياسة تمتص كل وقتك وجهدك عادة.

يبدو أن نجاح ميركل المهنى والسياسى، قد انعكس على اوضاعها العائلية والأسرية،

حيث توصف بأنها " فاشلة أسريا "، فقد تزوجت من " أولريش ميركل " بين عامى (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢)، ثم تطلقت منه، لتتزوج لاحقا " جواشيم ساوير "، وهى لم تنجب أبناء من الزوجين، واستغلت ميركل حكاية طلاقها، وعددا من القصص النسوية الأخرى، لدعمها من جمهور النساء، حين خاضت غمار المجال السياسى والحزبى بقوة، حيث ألقت العديد من الخطب والمحاضرات، ونشرت العديد من المقالات حول الدفاع عن حقوق المرأة .

ويذهب البعض إلى أنها لم تكن أساسا راغبة فى الزواج بعد طلاقها من زوجها الأول، بدليل بقائها لمدة ١٦ عاما بعد ذلك دون زواج، فأقدمت على الزواج الثانى لحماية دورها السياسى، نظرا لأن أعضاء الحزب الديمقراطى (المسيحى)، كانوا سيجدون حرجا فى السماح لسيدة غير متزوجة، فى تولى زعامة الحزب، حتى لو كانت فى الخمسين من عمرها. واستمرت فى حمل اسم زوجها السابق " أولريش ميركل "، ولم تأخذ لقب زوجها التالى، كما حاولت التعتيم على اسم عائلتها الحقيقى " كاسنر"!

وزوجها الحالى " ساوير " يعنى اسمه باللغة الألمانية (الغضب)، وهو يعمل أستاذا فى علوم الكيمياء بجامعة " همبولدت " فى برلين، ويعرف عنه عدم حب الظهور أمام الرأى العام، أو فى المناسبات العامة إلا نادرا، وبأنه انطوائى، ويحب التركيز فى عمله الأكاديمى، ويكره من يخوض فى الحديث حول حياته الخاصة، وقد حصل فور فوز زوجته بالمستشارية، على لقب " شبح الأوبرا " لعدم رغبته فى الظهور مع زوجته فى المناسبات الرسمية، كما حصل عل لقب آخر، لم يحصل عليه رجل من قبل فى تاريخ ألمانيا، هو " زوج المستشارة الألمانية " .. لكنه لا يبدو سعيدا بذلك!

وأثناء مباحثات ميركل الرسمية مع رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير، فى لندن عام ٢٠٠٦، حظى برعاية خاصة من " شيرى " زوجة بلير طوال فترة الزيارة، وقد وصف ساوير " مهمته " أثناء تلك الزيارة بـ " الصعبة "، ووضعه ـ كزوج للزعيمة الألمانية ـ يفرض عليه قيودا وأمورا محرجة فى البروتوكولات وأثناء الزيارات الرسمية، ففى اثناء قمة الدول الثمانى الصناعية الكبرى فى برلين، فى يونيو ٢٠٠٧، وبينما زوجته تقوم بدورها السياسى فى رئاسة القمة، كان لزاما عليه، أن ينظم برنامجا ترفيهيا للسيدات زوجات زعماء الدول المشاركة فى القمة، على مدى عدة أيام، وأن يكون " الرجل " الوحيد

بين هؤلاء الزوجات، باعتباره " جوز الست " زعيمة البلد المضيف للقمة!

وباعتباره أستاذا للكيمياء، كان على ساوير أن يذل قصارى جهده للحفاظ على "كيمياء العلاقة" متقدة بين زوجات ٦ نساء زوجات الزعماء، مختلفات الأمزجة والطباع، مع ملاحظة أن رئيس وزراء اليابان لم ترافقه سيدة، لأنه ليس متزوجا أصلا، وأثناء مرافقته للسيدات الأوائل، أهدته زوجة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين " إيشاربها " الأحمر، عنما امتدح أناقتها!

وخلال زيارتهن برفقته لقلعة " بورج " الألمانية، فاجأته زوجة الرئيس الأمريكى " جورج بوش " بطبع قبلة حارة على وجنته لتبدى إعجابها، على حد قولها، ببراعته فى رقصة فولكلورية ألمانية أداها أمامهن، وكذلك تأثرا منها بروعة وجمال الأجواء المحيطة بالقلعة !

ومواكبة لهذه القمة، علقت مجلة " شتيرن " الألمانية، بأن ميركل حجزت سريرا مزدوجا، من حجم استثنائى، فى قصر هيليجندام ـ حيث تعقد القمة ـ للقاء زوجها فى المساء، بعد انتهاء المهمات الرسمية لكليهما! (١)

شخصيتها

من الصعب التعرف على كافة جوانب شخصية انجيلا ميركل، ويبدو أن اسم " انجيلا " الذى يعنى " الملاك " ليس اسما على مسمى بالنسبة للبعض، فهى توصف بالقسوة والرجولة والخشونة من الخارج والداخل معا (!!)، وهى معجبة جدا بكاثرين العظمى الأميرة الألمانية، التى أصبحت أول امرأة إمبراطورة لروسيا، لتصبح ميركل هى الأخرى أول امرأة تشغل منصب المستشارية الرفيع فى كل تاريخ ألمانيا منذ توحيدها عام ١٨٧١. فكل المستشارين السابقين كانوا رجالاً .

ولكن ميركل فى كل الأحوال مميزة فى عدة نواح، حيث انها ذات خلفية سياسية مهجنة، تجمع بين مفاهيم الشرق الذى الذى نشأت وعاشت فيه حتى الخامسة والثلاثين من عمرها، ومفاهيم الغرب الذى كانت تميل إليه بأفكارها، كما أنها تمثل تناقضا واضحا مع أعضاء حزبها " المسيحى الديمقراطى "، فهى سيدة من ألمانيا الشرقية، تنتمى للمذهب البروتستانتى، وتتزعم حزب يسيطر عليه الرجال الكاثوليك من الجزء

(١) صحيفة الشرق الأوسط (٧ / ٦ / ٢٠٠٧) .

الغربى، كما انها مطلقة (تزوجت مرة أخرى عام ١٩٩٨) فى حزب محافظ يتمسك بالترابط العائلى، وتدعو إلى قيم اجتمعية جديدة، مثل إباحة الإجهاض وحق الشواذ فى تكوين أسرة، بين كثير من المحافظين، يعتبرون ذلك خروجا على الدين والتقاليد ..

وبما أنها اعتادت على الاختلاف، فبينما كانت ألمانيا كلها تؤيد موقف المستشار السابق جيرهارد شرودر، المعارض للحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، خرجت انجيلا عن النص، وجهرت بمعارضتها لشرودر، وكانت من ضمن القلائل من حزبها الذين أعلنوا تأييدهم للحرب، ووثقت ميركل موقفها بمقال نشرته صحيفة " واشنطن بوست " الأمريكية، عنوانه : " شرودر لا يتحدث باسم كل الألمان "، وقد استنكر معظم الألمان موقفها فى ذلك الوقت، ونشرت صحيفة " دير شبيجل " الألمانية، موضوعا عنها، وصفتها فيه بأنها " أجنبية فى ألمانيا " ! [١]

فهذه " المرأة الحديدية "، يبدو أنها ضربت حولها ستارا حديديا يصعب اختراقه، والنيل منها.. لكن يبدو أن أحداث حياتها هى " كلمة السر " فى كل ما يجري، ذلك أن هذه المرأة ترعرعت بين أحضان الشرق الشيوعى الذى لم يلقنها اللغة الروسية فحسب، وإنما علّمها أيضا كيف تئد أفكارها وتكتم أنفاسها حين يتعلّق الأمر بمستقبلها السياسى.. هذا الشرق الذى فشل فى " تدجينها " وتذويبها، وهى الشغوفة منذ صباها بأفكار الغرب وبسراويل " الجينز " التى كانت تأتيها، من ألمانيا الغربية، على الرغم من الأزمة السياسية التى كانت سائدة بين شطرى ألمانيا التى نجح مواطنوها للأبد فى إذابة الجليد بفضل حرارة الشوق التى حطّمت كل القيود والتى أسقطت فى النهاية جدار برلين فى التاسع من نوفمبر عام ١٩٨٩، وأستاذة الفيزياء التى لم يكن عمرها يتجاوز الخامسة والثلاثين آنذاك كانت فى طليعة من تجاوزوا السور من أبناء ألمانيا الشرقية إلى الجانب الغربي.

تسترجع ميركل تلك الأيام قائلة بأسلوبها الواقعى الهادئ : " ذهبت للساونا كعادتى كل خميس، عندما عدت إلى المنزل سمعت أن الحدود مفتوحة، فهرعت إلى هناك، وعبرت للجانب الغربى مع آلاف الأشخاص ". وقبل أن تعود إلى منزلها على الجانب الشرقى فى وقت متأخر من الليل .. كانت أسرة بشوشة من برلين الغربية قد دعتها لاستضافتها فى

(١) غادة الشرقاوى : أنجيلا .. تستعد للقيادة، صحيفة الأهرام (٢٩ / ٨ / ٢٠٠٥) بتصرف .

شقتها، ودفعوا لها بزجاجة جعة غير مدركين ان من تجلس بينهم هى من ستقلد قيادة البلاد فى المستقبل .[١]

ويذكر أن خبرة ميركل على المستوى الدولى، لم تتخط عدة مقابلات مع بعض زعماء العالم، بوصفها زعيمة حزب المعارضة الرئيسى فى ألمانيا، ودرجة إتقانها للغة الانجليزية لم تتحسن إلا خلال السنوات السابقة لتوليها رئاسة الحزب، مع إتقانها للغة الروسية .

كان "أبوها الروحى" المستشار الألمانى الأسبق "هيلموت كول"، الذى دعمها سياسيا، إعجابا منه بشخصيتها، وقد وصفتها الصحافة البريطانية بـ " سيدة ألمانيا الحديدية " و " مارجريت ثاتشر الألمانية " بسبب مواقفها اليمينية من القضايا الاقتصادية والبيئية، وحق الإجهاض، إضافة إلى شخصيتها الكاريزمية .. واشتهرت ميركل بين أعضاء حزبها بلقب " فزاعة الرجال "، وتفوقت فى موقفها كبروتستانتية وامرأة، على مواقف الرجال المحافظين، وصوتت ضد القانون ٢١٨ الخاص بحق الإجهاض، وحينما اختارها كول فى نهاية التسعينيات لمنصب وزيرة البيئة، فاجأت ميركل الجميع بموقفها المؤيد لمحطات الطاقة النووية، وتصديها لدعاة البيئة، ودعاة التخلص من النفايات النووية، رغم معرفتها بمخاطر التكنولوجيا النووية، باعتبارها عالمة فيزياء، ودعت ميركل حينها لإنزال أقصى العقوبات بالمتظاهرين، الذين يحاولون عرقلة وصول قطارات النفايلت النووية من " لاهاج " افرنسية " إلى مقبرة "جورليين" النووية فى ألمانيا.

وهذا يعنى أن ميركل التى تصنف نفسها فى تيار وسط الحزب، وقفت فى معظم قرارات الحزب إلى جانب اليمين المحافظ، وكان موقفها دائما أقرب إلى موقف المحافظين المتشددين فى "الاتحاد الاجتماعى المسيحى"، وهو الشقيق البافارى للحزب الديمقراطى المسيحى .[٢]

اعتبرت ميركل، الشابة البروتستانتية المطلقة والقادمة من الشرق، وهو مزيج نادر، " نجمة السياسة "، ونظر إلى انتخابها زعيمة للحزب، باعتباره ثورة ثقافية، صاحبة ملامح جليدية قاسية، كلما ابتسمت زرعت االفرح فى نفوس أعضاء الحزب الكبار فى

(١) النورى الصل : أنجيلا ميركل : المرأة الحديدية، صحيفة الشروق التونسية (١٠ / ٧ / ٢٠١٠) .

(٢) ماجد الخطيب : ميركل .. قائدة الثورات وفزاعة الرجال، صحيفة الشرق الأوسط (٣ / ٦ / ٢٠٠٥) بتصرف .

السن، وتميزت عن غيرها بأنها لم تعلن على مدى ١٥ عاما (عمر مسيرتها السياسية قبل تولى المستشارية) عن رؤيتها السياسية، وعندما أصبحت وزيرة للعائلة، وسنحت لها الفرصة لذلك، بقيت ميركل ملتزمة بعد الإعلان عن لونها السياسى، لتجنب أى صدام مع أستاذها كول، بل يقول البعض إنها لن تفكر بالسياسة قط، ولم تنضم إلى المعارضة السرية أو العلنية، إلى أن انهار جدار برلين، وسقط النظام الاشتراكى فى الشرق،، ولولا هذا التغير، لبقيت طيعة طوال حياتها.

ورغم أن أكثر من طرف فى حزبها، وفى الحزب الاجتماعى المسيحى البافارى الشقيق، حاول علنا وسرا إبعادها عن دائرة المرشحين المحظوظين، سواء بالادعاء أن خبرتها السياسية لا تزال طرية، لأنها قادمة من شرق البلاد، أو بالقول إنها ليبرالية أكثر من اللازم، ولا تغطى تطلعات الجناح اليمينى والمحافظ، أو بالإيحاء أنها كامرأة، غير قادرة على تحمل عبء المسؤولية، إلا ان كل هذه المحاولات التى قام بها خصومها لم تنل منها، بل على العكس ارتدت الاتهامات على هؤلاء الخصوم بسرعة، وأدت الى انكفائهم والانسحاب من المعركة، ليس بسلاح الكلمة، لأن ميركل لم تعلق بكلمة واحدة على خصومها، وإنما بسلاح موقف أعضاء الحزب الذين يستقبلونها فى اجتماعات هيئاتهم الغفيرة كالبطلة الفاتحة والسيدة المنقذة من كارثة التبرعات والحسابات السرية للمستشار السابق هيلموت كول، وكان أن أعلن وزير الدفاع السابق "فولكر رويه"، الذى كان يعتبر حينها ومنذ سنوات " المرشح الاحتياطى " لرئاسة الحزب، الانسحاب من السباق، بعدما انخفضت شعبيته فى الحزب الى الثلث، مقابل الثلثين لصالح ميركل، كما أن أحدا من رؤساء الحكومات المحلية فى الولايات التى يحمها الحزب، لم يتجرأ على النزول إلى الحلبة، استجابة لسعى رئيس الحزب البافارى " ادموند شتوبير، خوفا من احتراق أصابعه، حتى شتوبير الذى قاد الحملة السياسية والاعلامية ضد ميركل، اختار الصمت العميق، بعد أن أدى تدخله فى شؤون حزبه إلى عكس ما كان يرغب.

والحقيقة أن ميركل، المرأة التى لم يكن لها لون ولا طعم لسنوات عدة، والتى تعرضت مرارا للانتقادات وللهزء بها، بسبب عدم اهتمامها بتسريحة شعرها أو بلباسها، تحولت خلال عشر سنين من الوحدة الألمانية إلى إحدى أهم الشخصيات السياسية فى البلاد، مع انها كانت فى الأساس باحثة فيزيائية فى ألمانيا الشرقية (الشيوعية) لم تتعاط

السياسة أبدا، والحماس الكبير الذى تستقبل به ميركل من أعضاء الحزب والابتهاج والتصفيق والآمال الموضوعة عليها، تجعلها بمثابة " جان دارك " للحزب الديمقراطى المسيحى، الآتية من خارج الطبقة السياسية الملطخة أيديها بالفضائح، لإنقاذ الحزب من أخطر سقطة تعرض لها، والواقع أن نجم ميركل لم يسطع فعليا، ولم يبهر الرأى العام إلا لأنها كانت الأولى التى أمسكت المعول وبدأت بتحطيم تمثال "الأب السياسى كول" اثر تأكد انتهاكه لقانون الأحزاب، بينما كان يدعى على مدى ١٦ عاما كاملة أنه عنوان الصدقية والنزاهة ونظافة اليد واحترام القوانين، وعندما أزالت " السحر " عن المحرم " تبعها الكثيرون.

ويقال إن ميركل فى البداية كانت تخاف الصحفيين وترتبك أمامهم، أما الآن فلا أثر لذلك، بل على العكس تماما، إذ فهمت بسرعة كيفية التعامل مع الاعلام، وأثبتت انها لا تعوزها الحجج السريعة والمنطق الجدالى، وهكذا بدأت صورة ميركل تتحول من صورة باهتة. خاصة وأن وجهها الباهت والجامد نوعا ما لا يترك أى مجال على الاطلاق لمعرفة ما تفكر به- إلى صورة مقبولة، ثم جاذبة ومحببة، لا سيما بعد مواقفها المبدئية حيال عرابها كول، وكانت نقطة بداية شعبيتها داخل الحزب وخارجه، المقال الذى كتبته فى صحيفة "فرانكفورتر الجماينة تسايتونج" بعد التأكد من وجود التبرعات السرية، فدعت لأول مرة إلى الخروج من ظل المستشار كول الذى قاد الحزب على مدى ربع قرن.

واستمرت ميركل فى ملاحقة كول والضغط عليه باستمرار، مطالبة إياه بالإفصاح عن أسماء عدد من المتبرعين السريين، الأمر الذى أثار حنقه عليها وعلى خليفته فى زعامة الحزب "فولفجانج شويبله"، حيث اضطر الأخير إلى مجاراة ميركل فى الضغط على كول، رغم أن يده أيضا لم تكن نظيفة، وأن كول يعرف الكثير عنه أيضا، وكان أن ضرب كول ضربته وانتقم من شويبله بالاطاحة به من الحزب، ولكنه لم يستطع شيئا مع ميركل لنظافة سجلها. وأمام انتكاسة الثقة والصدقية بأرفع مسؤول فى الحزب للمرة الثانية، ظهرت ميركل بمقدرة غير عادية فى الحفاظ على تماسك الحزب، وعلى البقية الباقية من صدقيته، حتى أطلقت عليها وسائل الإعلام الألمانية لقب " الأم الشجاعة " لاحتواءها الحزب فى أزمته. [١]

---

(١) اسكندر الديك : ميركل .. جان دارك الديمقراطيين المسيحيين فى ألمانيا، صحيفة الحياة اللندنية (١٢ / ٣ / ٢٠٠٠) بتصرف .

وكما كان الحال مع أبيها الروحى فى مضمار السياسة " هيلموت كول " المستشار الأسبق، فإن الكثيرين دأبوا على التقليل من شأن انجيلا ميركل، طوال عملها فى مجال السياسة، وشأن كول ايضا، فإنها تتميز بذلك الاحساس القوى لديها بفقدان الثقة، والذى يستهدف كل شخص تقريبا، فيما عدا أفراد أسرتها، ومجموعة صغيرة من الحلفاء السياسيين.

ومن يبحث عن المفتاح الذى فتح أبواب النجاح السياسى أمام ميركل، يستطيع أن يجد ضالته فى مقابلة أجرتها معها صحيفة "برلينير مورجن بوست" عام ١٩٩٨، إذ قالت صراحة : أردنا، أنا ورئيسى فى العمل (رئيسها فى الجامعة)، أن نلج بإصرار عالم السياسة، انتمى هو إلى الحزب الديمقراطى الاشتراكى، وأنا فضلت المساعدة فى إعادة البناء لشرق ألمانيا، وتضيف : كانت هناك ثلاثة أشياء واضحة أمامى بعد الوحدة الألمانية، أردت الدخول إلى البرلمان، والإسراع بتحقيق الوحدة، والانتقال إلى اقتصاد السوق الحرة .. وحينما سئلت ميركل عن ماضيها السياسى، لم تجد أكثر من أن تقول: "كنا نعيش كل ما يجرى فى الغرب، رغم بعدنا، كنا نراقب العملية الديمقراطية من وراء جدار برلين " .. وهذا يلخص تاريخ حياتها السياسية قبل الوحدة.

أما عن مظهر ميركل، ولا سيما شعرها الذى لا يبدو أنيقا للوهلة الأولى، فضلا عن تغيير شكله وهيئته بصورة متكررة، فإنه كان مثار تعليقات هائلة وانتقادات واسعة لدى وسائل الاعلام فى ألمانيا، بيد أن ميركل اعتادت أن تتقبل هذا الأمر بروح الدعابة، حتى وإن كانت هى وغيرها من الزعيمات السياسيات يمتعضن أيضا من أن السياسيين من الرجال لا يواجهون أبدا مثل هذا التدقيق فيما يتعلق بمظهرهم.

وفى أثناء الحملة الانتخابية فى سبتمبر ٢٠٠٥، كان ظهورها محرجا لمؤيديها فى إحدى الجولات، فقد ظهرت ميركل وهى تزور حفلة موسيقية برفقة زوجها، والعرق يتصبب من إبطها، وهى تلوح للمصورين، وكنتيجة لهذا ثارت احتجاجات عارمة، لأن التليفزيون البافارى استخدم تقنية الكمبيوتر، ليخفى منظر العرق المتصبب، بما يتناقض مع حرية الصحافة، وذلك بعد أن بذل أنصار ميركل قصارى جهدهم ليحسنوا من مظهرها .. وعلى أية حال، فإن تحولا طرأ على مظهر ميركل، بعد صعودها للمستشارية، حيث تبدو امرأة أنيقة، ذات شعر أطول، وترتدى ملابسها وفقا لأحدث خطوط الموضة.

ويعتقد العديد من المحللين السياسيين أن تسريحة شعر ميركل التقليدية على مر السنوات، والتى كانت مصدر تهكم النساء الألمانيات دائما، وعدم اهتمامها بمظهرها بصفة عامة، تتطابق تماما مع خلفيتها الدينية المتشددة وعصاميتها وبراجماتيتها، وتذكر ميركل أن أمها كانت دائما تقول : " أريد أن تكونوا أفضل من الجميع، وإلا لن أرسلكم إلى المدرسة، وما يحدث فى البيت، لا يجب تسريبه إلى الخارج أبدا" . ويبدو أن الابنة أنجيلا لم تنس هذه النصائح.

وقد سئلت ميركل ذات يوم عن شخصيتها، وهل هى شديدة المراس؟ فأجابت بهدوء: أفضل تعبير "دؤوبة" ، ومن يتتبع مسيرة حياتها بين " ليبزج " بشرق ألمانيا، وبين برلين، يلاحظ أنها كانت بالفعل دؤوبة جدا. (١)

وميركل، التى يطلق عليها "المستشارة الحديدية" لدفاعها المستميت عن سياسات التقشف، شبهها البعض برئيسة الوزراء الراحلة مارجريت ثاتشر، ولكن ما يحسب لميركل أنها لم تقع فى أخطاء وقعت فيها تاتشر، وتسببت فى استقطابات وتوترات سياسية داخلية وخارجية عديدة، وقارنوا أيضا بين أنجيلا ميركل وهلموت كول. اختاروا كول لأنه المستشار الذى درب أنجيلا سياسيا، وكان يناديها بالفتاة، وراح علماء النفس يبحثون فى جذور العلاقة بين كول وميركل، هذه الجذور التى ربما دفعت المستشار الأسبق للاهتمام بالفتاة القادمة للتو من ألمانيا الشرقية، ومنحها الفرصة لتتعلم منه السياسة والقيادة، وهى أيضا الجذور التى ربما دفعت الفتاة أنجيلا إلى "اغتياله" سياسيا، بمعنى آخر "قتلت الابنة أباها" سياسيا بعد انتهاء دوره، ولم يتأخر أطباء نفسيون، وجدوا فى علم النفس السياسى مصدرا جديدا للرزق لتفسير أسباب نجاحها وشخصيتها وغموضها، عن العودة بأنجيلا إلى نشأتها فى مجتمع شيوعى مغلق، تعلمت فيه إخفاء أفكارها وآرائها الحقيقية، والإعلان فقط عما تراه مناسبا، ولا يأتى عليها بالضرر . (٢)

وتلقب ميركل أيضا بـ" موتي" أى الأم، لأنها تبعث الاطمئنان لدى شعبها، وسط هذه العاصفة الأوروبية، لتحتل مكانة لا تقل أهمية عن المكانة التى كانت يحتلها المستشار الراحل "كونراد أديناور"، الذى حظى بلقب "بابا ألمانيا"، بصفته الرجل الذى أعاد

(١) ماجد الخطيب : مرجع سابق .

(٢) جميل مطر : الألمان يفوضون من جديد " مامى أنجى "، صحيفة الشروق المصرية (٢٦ / ٩ / ٢٠١٣) .

صياغة ألمانيا شعبا وعقيدة ونظاما، وهاهى ميركل تلقب تدليلا بمامى ألمانيا، بصفتها المرأة التى قادت السفينة الألمانية متجاوزة أسوأ أزمة اقتصادية مر بها العالم منذ عام ١٩٣١، واكتسبت لقب " ملكة الليل" بسبب قدرتها على الصمود خلال القمم الأوروبية فى بروكسل وكذلك شغفها بالأوبرا .

وقد جمعت أنجيلا ميركل، الكثير من الألقاب والتسميات التى أطلقتها عليها وسائل الاعلام، فقد أطلق عليها هيلموت كول لقب " الصبية " و" البنت التى تقوم بكل شيء " نسبة إلى مشوارها داخل الاتحاد المسيحى الديمقراطى .. كما وصفتها وسائل الاعلام الألمانية بـ" الفأرة الرمادية" لأنها " لا تضيء بلمعان خاص "، لكن اللقب الأشهر الذى أطلق عليها هو" ماجى ميركل "، نسبة إلى أولئك الذين يرون فيها صورة من مارجريت ثاتشر .. ولم تسلم ميركل أيضا من بعض المقارنات مع نظرائها من الرجال على الساحة السياسية الألمانية، حتى أن أحد الصحفيين نعتها بأنها " الرجل الوحيد فى الحزب الديمقراطى المسيحى ! "، ومع أن مثل هذا الوصف أغضب ميركل، فإنها تظل جديرة بهذا الوصف، على الأقل بسبب يمكنها من التموقع فى ساحة سياسية غالبيتها من الرجال، بعد أن ساعدها شكها المتواصل وعدم ثقتها فى الآخر بطبيعتها كامرأة على التجديف بكل ما أوتيت من قوة ضدّ التيارات التى حاولت النيل منها .[١]

ولكن أكثر ما تتميز بهم ميركل هو الفصل بين حياتها السياسية وحياتها فى حضن العائلة، حيث كشف تقرير نشرته لصحيفة "دير شبيجل" الألمانية عن بعض الجوانب المخفية فى شخصيتها، حيث أنها عندما تنهض فى الصباح، لا تبدأ يومها بإنقاذ اليورو، ولا تتصرف مثل امرأة تهيمن على الاتحاد الأوروبي، بل أنها تنهض فى الصباح كربة بيت لتعد لزوجها وجبة الإفطار!

وروت ميركل أنها خلال سفرها من نيجيريا إلى برلين، برفقة الرئيس النيجيرى "جودلاك جوناثان"، وقالت إنها سألت الرئيس النيجيرى ما إذا كان يعد الطعام فى منزله، وهو ما نفاه قطعياً وهو يضحك مستهجناً الفكرة، لكونها لا تليق برجولته أصلاً، فكيف بمنصبه، لكن ميركل ردت عليه بأنها تحب الطبخ، حتى أنها تعد وجبة الإفطار لزوجها، ويبدو أن الرئيس جوناثان استغل صراحة المستشارة الألمانية وحولها إلى رسالة

---

(١) النورى الصل، مرجع سابق .

سياسية مطالباً النساء النيجيريات بالحذو حذو ميركل وإعداد الفطور لأزواجهن كل صباح، فيما كان هدف ميركل مخاطبة الرئيس النيجيرى كأى إنسان عادى يمكن أن يستمتع بإعداد الطعام . (١)

وقد تحدثت ميركل صراحة عن كيفية قضائها أوقات فراغها، لنكتشف أنها امرأة عادية مثل باقى السيدات عندما تغادر مقعد المسؤولية وتبحث عن الاسترخاء، وكشفت ميركل وصفتها السحرية للتخلص من الضغوط السياسية، وهى الثرثرة مع زوجها، والخروج بصحبته لحضور الحفلات الموسيقية والمسرحيات، إضافة إلى زراعة النباتات، وقالت إنها تعتنى بحديقتها الخاصة بمنطقة أوكرمارك شرقى ألمانيا، وتباشر بنفسها زراعة القرنبيط والفراولة، والمثير أن ميركل لديها وقت كاف لقراءة كتب الأبراج وتراها مسلية، ولا ترى أن وظيفتها صعبة، أو مهمتها شاقة، مؤكدة أن كثراً يقومون بأدوار أهم منها. (٢)

وتأكيدا على حضورها وشخصيتها وتأثيرها، ليس المحلى والإقليمى فقط، بل العالمى أيضا، حافظت ميركل على وضعها باعتبارها المرأة الأكثر نفوذا فى العالم، وفق الترتيب الذى نشرته مجلة فوربس فى مايو ٢٠١٣، حيث احتفظت بالمرتبة الأولى على رأس قائمة مجلة فوربس، لأسماء أقوى ١٠٠ امرأة فى العالم، وذلك للعام الثالث على التوالي، وللمرة السابعة خلال فترة توليها المستشارية عام (٢٠٠٥) .

صعودها السياسى

أما صعود ميركل السياسى، فقد تبلور بعد سقوط جدار برلين مباشرة، أى قبل تشكيل أول حكومة للمحافظين شرق البلاد ن بقيادة "لوتار دى ميزبيز"، إذ تشكلت حكومته بعد انتخابات البرلمان الشرقى، فى ١٨ مارس ١٩٩٠، وأصبحت ميركل نائبة المتحدث الرسمى فيها، وانضمت بعدها فى أغسطس من نفس العام إلى الحزب الديمقراطى المسيحى، وتلقت دعم كول فى الصعود إلى البرلمان الألمانى (البوندستاج) بعد أن نالت ٤٨ ٪ من الأصوات فى منطقة "شتارلسوند ـ روجن"، ويقال ان كول دعمها لأنه كان يبحث عن شخصية تستطيع كسب الناخبين لحزبه فى الولايات الشرقية الخمس

---

(١) صحيفة البيان ٤ مايو ٢٠١٣ .

(٢) صحيفة الخليج (١١ / ١٢ / ٢٠١٣) .

الجديدة، فوقع اختياره على الفتاة المتدينة الخجولة [١]، لتتولى وزارة النساء والشباب عام ١٩٩١، لتبدأ صعودها الصاروخى نحو قمة السلطة.

ولم تمض فترة طويلة حتى أثبتت ميركل كفاءتها وقدرتها على الاحاطة السريعة بأعمال وزارتها، ودقة فى متابعة التنفيذ، وأطلق عليها كول اسم "صغيرتى" تحببا وحماية لها من خصومها، وفى وزارته اللاحقة (١٩٩٤ - ١٩٩٨) سلمها كول وزارة البيئة، مع انها من أصعب الوزارات وأكثرها حساسية، فى وقت كان حزب الخضر ومنظمة "السلام الأخضر" وقطاعات كبيرة من الألمان، تدفع باتجاه حماية البيئة وإغلاق المفاعلات الذرية، ورغم الشكوك التى ترددت حول قدرة ميركل على إدارة هذا القطاع الهام، مقارنة بالعمل الناجح جدا لوزير البيئة السابق لها "كلاوس تويفر" الذى انتقل الى الأمم المتحدة، أثبتت كفاءتها، حيث انطبع باسمها قرار وقف نقل النفايات النووية من وإلى ألمانيا، والذى اتخذته بعد افتضاح إخفاء الشركات المعنية تقارير التسرب الاشعاعى من الحاويات، وقررت ألا تتراجع عن القرار، إلا إذا بنيت حاويات أكثر أمانا، وأقالت على الفور وكيل الوزارة لأنه حاول التصرف كأنه الوزير الفعلى.

وفى ترقيها الحزبى، انتخبت ميركل نائبة لكول فى رئاسة الحزب، ثم رئيسة لفرعه فى ولاية "مكلنبورج- فوربومرن"، وبعد استقالة كول، إثر سقوطه فى انتخابات خريف ١٩٩٨، وانتخاب خليفته "شوييله" مكانه، انتخبت هى أمينة عامة للحزب، بمباركة كول طبعا. [٢]

ويعود الفضل فى صعود ميركل الى زعامة الحزب الديمقراطى المسيحى، إلى فضيحة الحسابات المصرفية غير القانونية والتبرعات السرية للحزب، التى أطاحت بسمعة كول وهيرالد كوخ (رئيس حكومة ولاية هيسن) ومانفريد كانتر (وزير الداخلية الأسبق) وآخرين، ولم تتسلط الأضواء على ميركل إلا خلال هذه الأزمة التى تعرض لها الحزب، وخروج "فولفجانج شويبلة" خليفة كول فى الحزب، من دائرة المنافسة.

ولم يكن لميركل حلفاء ولا تكتلات داخل الحزب، لكنها حظيت بتعاطف غالبية الأعضاء الذين دوختهم فضيحة التبرعات السرية، وحصلت ميركل على أصوات ٩٦

(١) ماجد الخطيب : مرجع سابق .

(٢) اسكندر الديك : مرجع سابق .

٪ من أصوات أعضاء الحزب خلال انتخابات اختيار رئيس الحزب عام ٢٠٠٠، غير أن الفضل أيضا يعود الى كول، بصورة غير مباشرة، ففضلا عن دعمه لها فى البداية، فهو لم يترك منافسا جادا له فى قيادة الحزب على مدى ١٦ عاما من رئاسته للحزب والحكومة، فقد كان يحيط نفسه بالأتباع " القابلين للتأقلم "، وكانت ميركل تمثل الحالتين. لا تزيد حياتها السياسية فى الحزب عن ١٥ عاما، وتجنبت طوال فترة عضويتها للبرلمان الانحياز إلى هذه الكتلة المحافظة أو تلك، وبقيت مخلصة لكول .(١)

وميركل قناصة ماهرة للفرص، كأى سياسى محنك، فلا أحد يعرف كيف تقربت من "دى ميزبيز"، الذى كان السبب الأساسى فى حسن طالعها، حيث قدمها الى كول، الذى انبهر بدوره بشخصيتها ووذكائها منذ اللحظة الأولى، وكان يدللها ويطلق عليها لقب "الفتاة"، بالرغم من أنها كانت فى الخامسة والثلاثين فى ذلك الوقت، وتولى حمايتها وأصبح مرشدها ومعلمها.

ولكن وقوف كول بجانبها، لم يمنعها من التخلى عنه، حين وجدت أن قربها الشديد منه سيعصف بمستقبلها السياسى، إثر الكشف عام ٢٠٠٠ عن تورطه فى فضيحة رشوة خاصة بصفقة دبابات إلى دولة عربية، وكانت أول من أعلن انشقاقها عن كول، وكتبت مقالا عاصفا، دعت فيه إلى ضرورة إعادة بناء الثقة فى الحزب، بعيدا عن "المستشار العجوز" كما كان يطلق عليه أفراد حزبه، تم اختيارها فى نفس العام رئيسة للحزب، وبعد هدوء عاصفة كول، سعت ميركل إلى تحسين علاقتها معه!(٢)

ولم تكد ميركل تبدأ رحلة الإبحار بسفينة الحزب إلى شاطىء الأمان، حتى داهمتها مناورة سياسية بارعة، أتقن تنفيذها المستشار جيرهارد شرويدر، فقد استطاع بمهارة وحذق بالغين، أن يحدث تصدعا فى صفوف حزبها (الديمقرطى المسيحى)، فور توليها رئاسته، وذلك عندما أقنع عددا من نواب الحزب فى البوندسرات (مجلس الولايات الألمانية) بالبرلمان الاتحادى (البوندستاج) بالانشقاق عن خط الحزب، والتصويت تأييدا لمشروعه الخاص بالاصلاح الاقتصادى والضريبى، وهو مامكن شرويدر من تحقيق انتصار باهر ومبهر.

(١) ماجد الخطيب : مرجع سابق .

(٢) غادة الشرقاوى : مرجع سابق .

وكان هذا الانتصار، يمثل هزيمة خطيرة لحزب ميركل، مما أثار علامات استفهام مشحونة بالقلق والتوجس حول قدراتها، ذلك أن نجاح شرويدر فى اختراق صفوف الحزب الذى تترأسه، يعنى أنها لا تحكم السيطرة على الحزب، كما يعن فشل الاستراتيجية التى وضعتها للاعتراض على مشروع شرويدر، لتواجه ميركل مأزقا صعبا، فى أول مواجهة حزبية، خاصة أن السؤال الذى تأرجحت علامة استفهامه بشدة، كان فظا وغليظا، وهو: هل تستقيل ميركل من رئاسة الحزب، ولكنها بادرت برباطة جأش سياسية تحسد عليها، وهشمت علامة الاستفهام لهذا السؤال، عندما أكدت أنها لا تفكر فى الاستقالة،، وسرعان ماتجاوزت هذه الأزمة، وأفلتت بحزبها من تداعياتها، عبر الاعتراف بالهزيمة، ثم قبول التحدى . (١)

وقد بدأت خطوات ميركل الكبيرة نحو السلطة، حين تولت قيادة الحزب الديمقراطى المسيحى عام ٢٠٠٠، واشتهرت بجديتها وقدرتها البارعة على مناورة معارضيها، وقادت الحزب باقتدار فى أصعب فترة مر بها فى تاريخه، ونجحت فى الخروج به إلى بر الأمان، بعد الفضائح المالية التى لحقت بكبار رجال الحزب، وعلى رأسهم كول، والتى وضعت الحزب فى مأزق أخلاقى، تسبب فى فقدانه لمصداقيته لدى الناخبين الألمان، وقد لقبتها مجلة "بيلد" الشعبية الألمانية بلقب "سيدة العالم" عام ٢٠٠٢، لصعودها السياسى السريع.

والواقع أنها لم تنتسب إلى الحزب اليمينى إلا بعد سقوط الشيوعية فى ألمانيا الشرقية، وكان ذاك عام ١٩٩٠، وهو نفس العام الذى أصبحت فيه نائبة فى البرلمان ووزيرة فى حكومة هيلموت كول، فقد أعجب بها المستشار وعينها فوراً وزيرة للمرأة والشباب، ثم انتخبت بعدئذ نائبة لرئيس البرلمان الألمانى

ثم انتخبت أنجيلا زعيمة للحزب الديمقراطى المسيحى عام ٢٠٠١، وأعيد انتخابها عام ٢٠٠٤، وأصبحت بذلك زعيمة للمعارضة الألمانية فى مواجهة غيرهارد شرويدر، وفى عام ٢٠٠٥، أعلنت انجيلا ميركل لأول مرة ترشيح نفسها لمنصب مستشارة ألمانيا محل شرويدر، وبالفعل فقد فازت فى الانتخابات التشريعية، وإن كانت نسبة تقدمها على حزب شرويدر جاءت ضعيفة للغاية، حيث حصل حزبها على ٢٢٥ مقعدا، بنسبة ٢, ٣٥٪

(١) محمد عيسى الشرقاوى : انذارات معركة قيادة اليمين فى ألمانيا ـ صحيفة الأهرام ٢١ أغسطس ٢٠٠٠ بتصرف .

من الأصوات، مقابل ٢٢٢ مقعدا، بنسبة ٣٤،٣ ٪، أى أن الفوز جاء فقط بفارق ثلاثة مقاعد، وأقل من ١ ٪ من أصوات الناخبين .. ومع ذلك فقد أصبحت هى المستشارة، ولكنها اضطرت إلى إقامة تحالف مع حزبه لحكم البلاد، لأن حزبها وحده لا يمتلك المقاعد الكافية فى مجلس النواب لحكم ألمانيا .

إن صعود ميركل إلى قيادة الحزب الديمقراطى المسيحى حقق ثلاث ثورات فى الحزب، فهو أول صعود لامرأة فى "حزب رجالى"، وأول ألمانية شرقية تترأس حزبا تأسس فى ألمانيا الغربية، وأول بروتستانتية على رأس قيادة الحزب، ثم أصبحت أول امرأة، بهذه السمات الثلاث، تتبوأ منصب المستشارية فى ألمانيا، أقوى دولة فى أوروبا .

واستقبلت وسائل الاعلام الالمانية بتحفظ تعيين انجيلا ميركل أول مستشارة امرأة فى تاريخ ألمانيا القديم والحديث، وخرجت المانشتات والعناوين تتحدث عن هويتها السياسية، وتلمح إلى أنها غير مؤهلة لقيادة البلاد، وأنها أول مستشارة بالتعيين وليس بالانتخاب، فمن المعروف من نتائج الانتخابات أن الناخب الالمانى لم يعط صوته لميركل كمستشارة للبلاد، بل منحه فى واقع الامر لجير هارد شرودر كمستشار وللأحزاب الاخرى الصغيرة والحزب المسيحى الديمقراطي، وبكل تأكيد اذا وعى الناخب إلى أن التآلف بين الحزبين الكبيرين سينجم عنه اختيار ميركل لمقعد الاستشارية لحرم حزبها من بعض المقاعد فى البوندستاج حتى لا يعطى فرصة للمفاوضات السياسية بين أعضاء التحالف، والذى نتج عنه اختيار ميركل مستشارة للبلاد.

وأسباب هذه المقاطعة لميركل معروفة، فالحضارة الالمانية - فى رأى البعض- لم تصل بعد إلى المدنية فى الفكر، لدرجة أن ترأس البلاد امرأة. وجاءت بعض التحليلات لتؤكد أن ميركل ليست مؤهلة لقيادة الأسرة الالمانية لأنها امرأة عاقر وليس لديها أولاد، رغم أن شرودر ليس لديه أيضا اولاد، إلا ابنة زوجته وطفلة هى فيكتوريا بالتبنى من روسيا، إلا إنه عرف بحبه للأسرة والأطفال، وذلك من خلال قراراته التى تحمى الأسرة والطفل، ولأول مرة فى التاريخ الالمانى منذ وضعت "سوز موند" وزيرة الأسرة فى عام ١٩٧٢ قانون الاسرة الذى خرب الاسرة الالمانية وقلب أمورها رأسا على عقب، وجاء شرودر ليعيد الامور لنصابها، والعامل الثانى الذى عزف فيه الناخب عن اختيار ميركيل هو أنها بروتستانتينية ولست كاثولوكية، بالاضافة إلى انها ابنة قسيس انجيلى

والحزب المسيحى الديمقراطى هو حزب كاثولوكى بالدرجة الاولي. الا أن أهم الأسباب فى عدم الارتياح لميركيل أنها ابنة ألمانيا الشرقية، كما انها لا تتمتع بكاريزما الرؤساء، والغربيون يخافون من وهم الشيوعية، خاصة أن المجتمع الالمانى رغم ميوله الاشتراكية إلا انه مجتمع رأسمالى من الدرجة الاولي.. وهنا انقسم الألمان حينها أمام ميركل إلى قسمين، الأول حاول أن يبعد آثار الشيوعية الذى يخشون ان تتمثل فى ميركل، والثانى أنها قد ترتمى فى أحضان الغرب متناسية تماما مشكلات الشرق الالمانى التى لم تحل بعد بالشكل المرضي. (١)

ولكن ميركل وخلال الفترة الأولى لها فى منصب المستشارية، وعلى مدى أربع سنوات، نجحت فى تبديد كل هذه المخاوف، بل واكتسبت ثقة شعبية متزايدة، أهلتها لتجديد الثقة بها فى أكتوبر (٢٠٠٩) زعيمة للاتحاد المسيحى الديمقراطي، ومستشارة لألمانيا الفدرالية لولاية ثانية، وقد صوت لصالحها ٣٢٣ نائبا فى برلمان البلاد (البوندستاج) من أصل ٦١٢ نائبا شاركوا فى التصوي، علما أن ٣١٢ صوتا كان يكفى لانتخابها، وصوت ضدها ٢٨٥ نائبا، فيما امتنع ٤ نواب عن التصويت، وكان قد تم فى ٢٧ سبتمبر من نفس العام بعد الانتخابات البرلمانية، تشكيل ائتلاف ثلاثى حكومي، تخلت فيه ميركل عن تحالفها مع الحزب الاشتراكى الديمقراطي، الذى ينتمى الى يسار الوسط، وتحالفت بدلا منه مع حزبى الديمقراطيين الاحرار والاتحاد المسيحى الاجتماعي.

وخلال السنوات الأربع التالية، فى ظل فترتها الثانية فى المستشارية، أدى دفاع ميركل القوى عن مصالح ألمانيا خلال أزمة اليورو إلى تجاوز شعبيتها ٦٠٪.، وحققت اقتصادا قويا وسوق عمل مزدهرة لألمانيا، لتحقق فوزا كبيرا بالحصول على ولاية ثالثة من أربع سنوات فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى سبتمبر (٢٠١٣)، وسجل حزبها الذى تركزت حملته على شخصيتها أفضل نتيجة فى تاريخه، منذ إعادة توحيد البلاد عام ١٩٩٠.

وعقد البرلمان الألمانى جلسة للتصويت على اختيار ميركل لمنصب المستشارة، حيث حصلت على تأييد ٤٦٢ عضوا من أصل ٦٣١ عضوا، هم إجمالى عدد أعضاء البرلمان،

---

(١) سلوى الرافعى : ميركل.. أول "مستشارة" فى ألمانيا.. تزوجت "بالإكراه" من أحزاب لا تحبها، صحيفة العالم اليوم (١٧ / ١٠ / ٢٠٠٥) .

لتتخطى الأغلبية المطلقة التى يلزم لها الحصول على تأييد ٣١٦ عضوا، وأصدر الرئيس الألمانى " يوأخيم جاوك " فى وقت لاحق وثيقة تعيين الوزراء أعضاء الحكومة الائتلافية الجديدة المكونة من تحالف ميركل، الحزب المسيحى الديمقراطي، والحزب الاشتراكى الديمقراطى .

وأكدت ميركل أحقيتها فى تولى فترة مستشارية ثالثة على التوالي، وقالت : "الناخبات والناخبون حملونا مسؤولية الحكومة "، مشيرة فى ذلك إلى نتيجة التحالف المسيحى فى الانتخابات التى حصل فيها على نسبة ٤١,٥٪ من أصوات الناخبين، وأدت ميركل أمام البرلمان الألمانى "بوندستاج " اليمين الدستورية كمستشارة للبلاد لفترة ثالثة فى منتصف ديسمبر من نفس العام، وأعقبت أداء اليمين بقولها "وليساعدنى الله"، وسبق هذه المراسم توجهها إلى القصر الرئاسى "بيلفو"، حيث التقت الرئيس الألماني، الذى منحها وثيقة تعيينها مستشارة للبلاد .وباتت فى مصاف المستشارَين المحافظين السابقين، كونراد اديناور وهيلموت كول، فى الفوز بمنصب المستشارية ثلاث مرات .

تقييم أدائها فى الحكم

فى بلد كبير كألمانيا، بل هى أكبر دولة فى أوروبا، سكانا واقتصادا، لا شك أن إدارته تتطلب مهارة خاصة، ومعالجة قضاياه المعقدة والمتداخلة، سواء كانت سياسية أوحزبية أواجتماعية أواقتصادية، تستلزم طاقة استثنائية ممن يتقلد زمام الحكم، فهل نجحت المستشارة أنجيلا ميركل فى ذلك ؟

١. التحالفات السياسية والمعارك الحزبية: بعد عامين فى سدة الحكم، وفى أواخر عام ٢٠٠٧، تعرض التحالف الذى تقوده ميركل، من الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين المنافسين للضغط، فالحزب الديمقراطى الاشتراكى، الشريك الأصغر فى الائتلاف الحكومى، شن هجمات فى مواجهة ميركل وحزبها، وسعى إلى خفض شعبيتها، بتعزيز التوجه اليسارى فى خطابه، فى إطار التنافس الانتخابى، وفى الوقت ذاته، تحسر الاقتصاديون على تقاعس الحكومة فى مجال السياسة الاقتصادية، والمحاولات الرامية إلى التراجع عن الاصلاحات الاقتصادية الشجاعة، لكن غير الشعبية، التى أطلقها سلف ميركل، المستشار السابق جيرهارد شرويدر. والليبراليون أيضا، لم يكونوا مرتاحين للمستشارة ميركل، فهى كداعية سوق حرة،

خاضت انتخابات ٢٠٠٥ على برنامج إصلاحات اقتصادية صارمة، ولكن يبدو أنها أذعنت لحلفائها الاشتراكيين، وردد أعضاء حزبها الديمقراطى المسيحى الشعارات الاشتراكية، وأبدوا حماسا لمفاهيم العدالة الاجتماعية .. لكن ميركل فى عيون الألمان العاديين، تتصرف بشكل صائب، فبعد سنتين من توليها المنصب، ارتفعت شعبيتها، ومثل هذه الشعبية ـ التى لم يسمع بمثلها لمستشار ألمانى فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، قضى سنتين فى المنصب ـ لها علاقة باقتصاد ألمانيا الصحى، حسبما قالت استطلاعات الرأى، والذى أدى ـ بعد وصول الباحثين عن العمل عام ٢٠٠٥ إلى خمسة ملايين شخص ـ إلى وجود أناس يعملون أكثرمن أى وقت مضى منذ نهاية الحرب.

لكن المحللين يقولون إن هنالك أمورا أخرى تتعلق بشعبية ميركل، فهم يقولون إن ترددها فى التدخل فى المعارك السياسية اليومية بين شريكى الائتلاف، ومع أحزاب المعارضة، هو تكتيك سياسى أكثر من أن يكون ترددا، وهنا يقول " بيتر لويشى" وهو معلق سياسى مخضرم : " إنها تلميذة جيدة لهيلموت كول "، فقد كان أيضا أثناء توليه للمستشارية، ماهرا فى الترفع عن الخلافات، كرئيس للحزب، وكمستشار، لا سيما لائتلاف واسع، فالانتظار فى هذه الحالة، حتى تتبلور الحوارات، ويظهر المعسكر الأقوى قبل أن تعطى رأيك، يكون الخيار الأفضل، وكما يقول لويشى، فإن ميركل لم تفقد الروح أو القناعة، لكن الحقيقة المؤسفة تتمثل فى أن الطريقة الوحيدة لممارسة السياسة كرئيس لائتلاف متعدد الأطياف، هى خلط الأمور! [١]

٢. ارتفاع نمو الاقتصاد الالماني: أثبتت سياسة ميركل نجاحها فى كسب المزيد من الشعبية، فقد كشف استطلاع للرأى فى يناير ٢٠٠٧، عن ارتفاع نسبة المؤيدين لميركل، مقارنة باستطلاع سابق، أجرى قبل ثلاثة أشهر، بزيادة نسبتها ١٦ ٪، ووفقا للاستطلاع الذى أجراه معهد "انفراتست" لحساب مجلة "دير شبيجل"، فإن ٧١ ٪ من الشعب الألمانى، يرون أن ميركل تؤدى أداء سياسيا واقتصاديا مرضيا، كما ارتفعت بالتوازى مع ذلك، نسبة تأييد المواطنين المشاركين فى الاستطلاع للائتلاف الحكومى، وجاءت مكافحة البطالة، والعمل على إنعاش الاقتصاد، فى قائمة الجهود الحكومية، التى لاقت ترحيبهم ونجحت ميركل فى الخروج من دائرة الكساد التى

(١) برتراند بينويت : مستشارة ألمانيا محل انتقادات ـ صحيفة الاقتصادية (٧ / ١١ / ٢٠٠٧)، بتصرف .

أصابت عدة اقتصادات كبرى، منها الولايات المتحدة وبريطانيا، فى بداية عام ٢٠٠٩، وهو ما اعتبرته ميركل إنجازا كبيرا ساعدها فى الفوز بالانتخابات فى أكتوبر (٢٠٠٩)، وعقب فوزها بفترة مستشارية ثانية، أعلنت ميركل أنه سيتم تخفيض الضرائب اعتبارا من بداية يناير ٢٠١٠، وذلك بعد مباحثات بين قادة الأحزاب المشاركة فى الائتلاف الحاكم، تم خلالها الاتفاق على هذا التخفيض، وقالت ميركل: "الوضع الاقتصادى القائم يستلزم تخفيض الأعباء على الأسر الألمانية، وإصلاح ضرائب الشركات والتركات"، وأضافت أن برنامج الائتلاف الحاكم يهدف إلى الانطلاق بقوة الى مستقبل أفضل، وزيادة نمو الاقتصاد الالماني، وأفاد المراقبون بأن اتفاق أحزاب الائتلاف الحاكم قضى بتخفيض نحو ٢٤ مليار يورو من الضرائب، وكان حليفها حزب الديمقراطيين الاحرار قد أعلن خلال حملته الانتخابية انه سيسعى لتخفيض الضرائب بنحو ٣٥ مليار يورو، إلا أن ميركل فضلت تخفيضا أقل، بسبب احتياجات الموازنة العامة فى المانيا .

فما هو سر نجاح أنجيلا ميركل فى الفوز بدورتين فى المستشارية، تبعهما فوز بدورة ثالثة عام (٢٠١٣) ؟ إنها خطواتها التكتيكية بلا شك، فرغم أن خصومها يتهمونها بأنها تدير شؤون البلاد يوما بيوم دون رؤية سياسية، فإن ميركل تقول أنها براجماتية، فهى السباقة الى تبنى شعارات وأهداف القوى الأخرى، لأن معظم أفكار الحزب الاشتراكى الديمقراطى - سواء كان ذلك التصدى للبطالة، أو إنشاء شبكة اجتماعية أو شبكة لرعاية الأطفال ـ اعتمدتها ميركل وحزبها الاتحاد الديمقراطى المسيحي، كما اقتبست الأفكار المرتبطة بالبيئة لحزب "الخضر"، وهى لا تخشى تغيير مواقفها تغييرا جذريا، ومن الأمثلة البارزة على ذلك، أن ميركل كانت قبل انتخابات (٢٠١٣) تعارض خفض عدد المحطات النووية، وكانت قد قررت عام (٢٠١٠) تمديد فترة تشغيل المحطات النووية، غير أنه وبعد ما تعرضت له محطة فوكوشيما النووية اليابانية، فى مارس ٢٠١١، تحول موقفها بصورة حادة، ووافقت على مطالب إغلاقها، والتخلى عن النووى بحلول عام (٢٠٢٢).

وبالنسبة لأزمة اليورو، كان قد ساد انطباع فى ألمانيا بأن اليورو فى طريقه إلى الانهيار، وأن الألمان على قناعة بأنهم ارتكبوا خطأ عندما تخلوا عن المارك الألمانى

واختيار اليورو، وقاد هذا التوجه حزب " البديل الألماني"، حيث كان له شعارات مناهضة لليورو ومكافحة للأوروبية، ولكن جاءت الانتخابات لتوضح تماما صواب توجه ميركل نحو الاحتفاظ باليورو، وأن من يتبنوا العودة للمارك ليسوا سوى أقلية فى ألمانيا، لا زالت تجهل مزايا اليورو والفوائد التى يعود بها على ألمانيا، حيث لم يحصل هذا الحزب المناهض لليورو سوى على ٤,٨ ٪ من اصوات الناخبين.

"انجيلا يجب عليك إنقاذ العالم"، كلمات أغنية رددتها فرقة موسيقية فى قاعة مغطاة تسع ٥ آلاف فرد وسط حديقة عامة فى قلب برلين، يوم السبت (٢١/ ٩/ ٢٠١٣)، وسط إجراءات أمنية مشددة، كى تلقى مستشارة ألمانيا أنجيلا ميركل خطابها الانتخابى، وسط حشد من أنصارها، ظهرت ميركل بعد دقائق على خشبة المسرح وسط ترحيب حافل، لتؤكد عبر كلمة استمرت دقائق أنها تسعى دوماً لاتخاذ القرارات الصحيحة، مهما كانت صعوبة الأوقات التى تمر عليها للحفاظ على ألمانيا قوية قادرة على مواجهة الأزمات، وقالت : " أريد لنا مستقبلاً أكثر قوة دون إهدار للفرص، أؤمن بدور الأقوياء فى مساعدة الضعفاء، وضرورة توفير فرص أفضل لأطفالنا".

ولم تترك ميركل أية فرصة إلا واستخدمتها فى الرد على تصريحات منافسيها، ومنهم زعيم حزب الخضر الذى قال فى مؤتمره الانتخابى تعليقاً على برنامجها ذى الـ ١٠٠ يوم، ساخراً : " ميركل تفعل مثل محمد مرسى الذى أعلن تنفيذ برنامجه عند ترشحه فى ١٠٠ يوم "، ما ردت عليه ميركل فى كلمتها : " أتمنى أن يثق الناس فىّ، فهذا أهم شىء أحتاجه حتى أستطيع أن أخدم ألمانيا لمدة ٤ سنوات مقبلة، لقد ازدهر اقتصادنا وتراجعت نسب البطالة وحافظنا على نسب الضرائب، كما أرفض تحديد حد أدنى للأجور، لأنها مسألة عرض وطلب يحددها أصحاب الأعمال"، ورفضت ميركل فتح باب الهجرة إلى ألمانيا، مؤكدة أنها تشجع التعليم المهنى لزيادة فرص العمل، بدلاً من استقدام مهاجرين جدد .(١)

٣. أزمة استقالة الرئيس الألماني: فى صلابة معتادة، كانت ميركل قد شرعت فى فبراير (٢٠١٢) فى البحث الفورى عن رئيس جديد لدولة ألمانيا الاتحادية،

(١) نشوى الحوفى : " ميركل " للناخبين الألمان : أؤمن بالأقوياء .. وأرفض الحد الأدنى للأجور، جريدة الوطن القاهرية (٢٢/٩/ ٢٠١٣) .

ليكون خلفاً للرئيس المستقيل " كريستيان فولف " أصغر من تولى هذا المنصب، وصاحب أيضاً أقصر فترة رئاسية والتى لم تتجاوز ١٥ شهراً، لتبدأ النيابة العامة فوراً التحقيق معه حول صحة مانسب إليه من اتهامات، ليضرب الشعب الألمانى وقياداته المثل على صحة المناخ الديمقراطى السائد فى دول العالم المتقدم الحر والذى يحرص على الأداء المثالى لأجهزته الحاكمة، ولهذا السبب أيضاً لم تحاول ميركل الدفاع عن اختيارها لفولف لكى يشغل هذا المنصب الشرفى الذى لا يتمتع بأية صلاحيات سوى مقابلة الوفود الرسمية والتصديق على القرارات التى تتخذها الحكومة لتكون محلا للتنفيذ، وهذا يفسر مدى حرص ميركل على اختيار رئيس ينتمى لحزبها المسيحى الديمقراطى، حتى لايكون عائقاً أمام الأداء الحكومى للائتلاف الحاكم والمكون من الحزبين الديمقراطى المسيحى والليبيرالى أمام أحزاب المعارضة.

وحرصت فى انتخابات الجمعية العمومية التى انعقدت فى صيف ٢٠١٠ على تقديم الدعم لفولف ليفوز بصعوبة بمنصبه الرئاسى، كما حظى فولف بتأييد جماهيرى واسع فى عامه الأول بعد إلقائه لعدة خطب تنادى بوحدة الشعب الألمانى وسرعة دمج الألمان المسلمين فى المجتمع، ثم بدأت شعبيته فى الاهتزاز بعد أن نشرت صحيفة "بيلد آم سونتاج" الألمانية تقريراً عن تلقيه قرضاً بشروط ميسرة، مستغلاً علاقته برجال الأعمال لتمويل شراء منزله الريفى عندما كان رئيساً لولاية ساكسونيا السفلى، بالإضافه لقيام أحد أصدقائه بتمويل رحلته لإحدى الجزر وخلطه المصالح السياسية بالاقتصادية أثناء شغله لمنصب رئيس مجلس الإدارة فى شركة فولكس فاجن وإنه كان وراء شراء أسهم فى شركة بورش للسيارات ولصالح بنك (BW) الذى منحه القرض الميسّر والذى يبلغ ٥٠٠ ألف يورو.

ونظراً لتعدد الاتهامات فقد تقدمت النيابة العامة بطلب لرفع الحصانة عن الرئيس كريستيان فولف للتحقيق معه، وهذا يعنى أن ما ارتكبه قد يكون حقيقياً ويستحق العقاب، وتعد هذه الواقعة هى الأولى فى تاريخ ألمانيا التى يتنحى فيها رئيس البلاد بعد اتهامه بالفساد، وفى محاولة لتحسين صورته أمام الشعب وقبل صدور قرار رفع الحصانة عنه قدم فولف استقالته من منصبه قائلاً: "إن ألمانيا فى حاجه لرئيس قادر على مواجهة

التحديات داخل وخارج البلاد، ويجب أن يتمتع بثقة الشعب كله، وأصدر الشعب الألمانى قراره فوراً بنسبة ٧٨٪، والذى جاء عبر استطلاع للرأى أجرته صحيفة بيلد، ويقضى بحرمان فولف من معاشه السنوى البالغ ٢٠٠ ألف يورو، وقد حرصت ميركل على عدم تكرار هذا الخطأ، ولم تنفرد باختيار الرئيس القادم للبلاد، وسارعت باختيار شخصية توافقية تحظى بتأييد جميع الأحزاب معارضة وائتلاف، ووقع اختيارهم على الناشط الحقوقى القس (يواخيم جاوك) ٧٠ عاماً، وقالت عنه ميركل إنه صاحب فكر ومسئول من طراز فريد، رغم اختلافها معه فى الماضى، إلا أنه معلم للديمقراطية، ونجحت ميركل بهذه الكلمات فى استعادة شعبيتها التى تأثرت كثيراً بسبب دعمها للرئيس السابق فولف بعد أن كانت فى ارتفاع ملحوظ نتيجة لأدائها الخلاق لأزمة منطقة اليورو.[١]

٤. كسب ود اليهود وسخط المسلمين فى ألمانيا : وإذا كانت ميركل قد كسبت الرأى العام الألمانى، فإنها أخفقت فى كسب تأييد المواطنين الألمان المسلمين، والمهاجرين المسلمين هناك، ففى ديسمبر ٢٠٠٧، وخلال رئاستها لاجتماع للحزب الديمقراطى المسيحى، أدلت ميركل - وهى كما سبق ابنة لراهب مسيحى - بتصريحات دعت فيها إلى ضرورة عدم ارتفاع مآذن المساجد عن أبراج الكنائس فى ألمانيا، وأعربت عن رغبتها فى عدم استغلال هذا الأمر كقضية انتخابية.

وقد انتقد "مجلس تنسيق المسلمين" - وهو تحالف لمجموعة من منظمات مسلمى ألمانيا - تلك التصريحات، وأعرب المتحدث باسم المجلس عن قلقه من أن تصبح المساجد مجالا للصراع الحزبى والتنافس الانتخابى، خاصة أن البلاد كانت مقبلة على انتخابات الولايات، وقال المتحدث إنه يجب الحذر من إثارة مناقشات مصطنعة لأغرض انتخابية، مشددا على أنه توجد لدى المسلمين والمسيحيين قضايا أكثر أهمية للتعامل معها أكثر من مناقشة ارتفاع المآذن وأبراج الكنائس، معتبرا أن تصريحات ميركل، تعد تراجعا عن آراء خبراء سلطات الترخيص بالبناء فى أنحاء البلاد، والى تعتمد الظروف المحلية، والإجماع بين المواطنين وجمعيات المساجد.

وفى الوقت الذى كان العالم كله يشهد فيه حالة من الغليان والغضب الشديد فى سبتمبر ٢٠١٠، بسبب ما أعلنه مواطن أمريكى أحمق مغمور يدعى أنه قسيس، عن نيته

(١) عفة سعيد : ميركل .. صانعة الملوك، مجلة أكتوبر (٢٦ / ٢ / ٢٠١٢).

حرق نسخ من القران الكريم، احتجاجا على قيام الجماعة الإسلامية فى أمريكا ببناء مسجد بجوار موقع عمارتى مركز التجارة العالمى المعروف باسم جراوند زيرو، والذى دمر فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، فى هذا التوقيت بالذات الذى كان فيه زعماء العالم وعلماؤه ومفكروه يتسابقون لاستنكار هذا التوجه الخطير والتنديد به، وفى مقدمتهم شيخ الأزهر وبابا الفاتيكان والرئيس أوباما وأمين عام الأمم المتحدة والرئيس الألمانى والاتحاد الأوروبى وكافة زعماء العالم العربى والإسلامي، نظرا لما يمثله هذا الفعل المجنون من إساءة بالغة لمشاعر المسلمين البالغ عددهم أكثر من ١،٥مليار نسمة فى مختلف أنحاء العالم، إذا بالسيدة الفاضلة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تستقبل الفنان الدنماركى الذى سبق أن قام برسم رسوم كاريكاتورية تسئ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، بل وتمنحه وساما ألمانيا رفيع المستوى بحجة تقديرها للإبداع وحرية الفكر وحقوق الإنسان.(١)

وفى الوقت الذى وقفت فيه ميركل مواقف متشددة تجاه المسلمين فى ألمانيا، فإنها دأبت على محاولة كسب ود اليهود هناك، ونتيجة لذلك فقد تسلمت فى عام (٢٠٠٧) جائزة " ليو بيك " التى تمنحها الجالية اليهودية فى ألمانيا سنوياً، تقديرا لها على نشاطاتها الإنسانية وحرصها على دعم الجالية اليهودية فى ألمانيا، وعلى تمتين العلاقات مع الدولة العبرية،، كما منحتها الجامعة العبرية فى القدس الدكتوراة الفخرية فى الفلسفة.

فى الشأن الخارجى

المتتبع لتصريحات ومواقف ميركل، منذ كانت مرشحة لتولى المستشارية، وخلال ثلاث دورات من توليها السلطة، يلاحظ انحيازها الفج للكيان الصهيونى فى كل ما يتصل بالقضية الفلسطينية، وفى القضايا العربية والاسلامية بشكل عام، يتضح هذا من استعراض سياسة ميركل تجاه بعض تلك القضايا، وعلى سبيل المثال فى فلسطين، والعراق، وإيران، وتركيا، كما أنها تأخذ موقفا متشددا من الصين، بيد أنها نجحت فى سياستها الأوروبية، لا سيما الاقتصادية، ولكن مواقفها اتسمت بالتوافق إلى حد التراخى مع السياسة الأمريكية إزاء العديد من الملفات العالمية، بل والقبول ببعض الإهانات، كما حدث فى قضية التنصت المخابرات الأمريكية على محادثاتها الهاتفية!

(١) رضا شتا : عتاب الأصدقاء .. أنجيلا ميركل وتكريم رسام الكاريكاتير الدنماركي، مجلة آخر ساعة (٢١ – ٠٩ – ٢٠١٠) .

١. القضية الفلسطينية : كانت ميركل قد قامت فى الماضى، وبعد توليها زعامة الحزب، وقبل توليها المستشارية، بعدة أنشطة سياسية داخلية وخارجية بهدف كسب الرأع العام الألمانى، والعالمي، ومن ذلك تصريحاتها أثناء زيارتها للأراضى الفلسطينية ولقائها الرئيس الراحل ياسرعرفات فى ٢٩ / ١٠ / ٢٠٠١، حيث قالت: " إن حزبها الديمقراطى المسيحى يساند الجهود التى تبذلها الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبى لإنهاء الصراع الدائر بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وإعطاء دفعة لعملية السلام فى الشرق الأوسط ".

ولكن لاحظ المراقبون أن هناك تباينا واضحا بين الموقف السياسى الرسمى الألماني، وتمثله ميركل، والرأى العام فى ألمانيا، بشأن إعلان دولة فلسطين فى سبتمبر ٢٠١١، فهناك جزء كبير من البرلمانيين الألمان ممن لا يؤيدون موقف ميركل، ويدعمون حق الفلسطينيين فى إعلان دولتهم، كما يؤيد الشارع الألمانى فى غالبيته طلب فلسطين فى عضوية الأمم المتحدة.

وقال الناطق باسم الشؤون الخارجية فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى " رولف موتسينيخ " إن المستشارة " اتخذت موقفاً مسبقاً عندما وعدت الإسرائيليين بعدم تأييد المطلب الفلسطينى "، ورأى رئيس الكتلة النيابية لحزب الخضر " يورجن تريتين " أن ميركل " ارتكبت خطأ "، ملاحظاً أن اشتراطها موافقة الإسرائيليين قبل الاعتراف " أمر خطر "، ولكن صوت ميركل هو الأكثر دويا وتأثيرا، رغم أنه لا يعد تعبيرا عن الشارع الألمانى، حيث حذرت الفلسطينيين من الاعلان أحادى الجانب للدولة الفلسطينية، وذلك خلال محادثات اجرتها مع الرئيس محمود عباس فى برلين، وقالت: "لا نعتقد بان الخطوات أحادية الجانب ستساعد، وشجعت فى ذات الوقت ضرورة العودة

الى طاولة المفاوضات بين الفلسطينين واسرائيل، وكانت ميركل قد استبقت لقاء عباس بتحذير الفلسطينيين بأن عليهم ان يحترموا ثلاثة معايير، وهى : الاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود، ونبذ العنف، والالتزام بعملية السلام![1]

٢. الغزو الأمريكى للعراق : فى الشأن العراقي، وبينما احتفى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم فى ذلك الوقت بالموقف المعارض للحرب الذى اتخذه

(١) صحيفة الحياة اللندنية (٦ / ٥ / ٢٠١١) .

المستشار شرويدر، لاسيما وأن الرأى العام الألمانى وقف إلى جانبه، وهو الموقف الذى ارتبط بتاريخ المستشار "جيرهارد شرويدر" وأكسبه احتراما دوليا واسعا، وكان الشيء الغريب واللافت للانتباه، هو أن ميركل اتخذت موقفاً مخالفاً لحزبها تجاه حرب العراق، فالحزب أعلن معارضته للغزو الأميركي، فى حين أنها هى ساندته قائلة: "إنه لموقف لا مسؤول أن نستبعد الحرب كآخر وسيلة لحل أى صراع مستعص".

فالمرأة التى أصبحت لاحقاً أول مستشارة ألمانية، لفتت انتباه الأمريكيين عندما نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية مقالاً لها بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٠ تحت عنوان " المستشار الألمانى شرويدر لا يتحدث باسم جميع الألمان "، وذلك خلال وجودها فى واشنطن للتعرف على كبار المسؤولين فى إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، وانتقدت أنجيلا ميركل بشدة موقف المستشار شرويدر وائتلاف الاشتراكيين والخضر الذى كان يتزعمه بسبب رفضه المشاركة فى غزو العراق ضمن ائتلاف الحرب الذى كان بوش بصدد تشكيله للإطاحة بصدام حسين، واتهمت شرويدر باستغلاله هذا الموقف لدواع انتخابية، وأضافت فى مقالها: "كل من يعارض تدخلا عسكريا فى العراق كآخر وسيلة يتم اللجوء إليها، يسهم فى إضعاف الضغط الذى يُمارس على الدكتاتوريين، ولا يُخفف احتمال وقوع حرب وإنما يجعلها أكثر احتمالا ".

٣. النووى الإيرانى والتوافق مع واشنطن : وعلى صعيد السياسة الخارجية، فإن قدوم حكومة جديدة فى ألمانيا، تتزعمها ميركل فى أكتوبر ٢٠٠٥، هو ما انتظرته ودعمته الادارة الأمريكية، التى كانت تنظر بعدم الرضا إلى حكومة سلفها المستشار السابق شرويدر، الذى كان يقف حجر عثرة أمام سياسة القوة التى تتبعها واشنطن فى إدارة بعض الملفات العالمية، أما فى عهد ميركل، فقد حدث تغيير كبير فى مجال السياسة الخارجية، من أبرز أولوياته إصلاح الوضع الذى طرأ على العلاقات بين ألمانيا والولايات المتحدة فى عهد الاشتراكيين، كما أنها لم تصر على مسعى حصول ألمانيا على مقعد دائم فى مجلس الأمن الدولى.

ورغم هذا التقارب بين توجهات ميركل ونظيرها الأمريكى جورج بوش (الصغير)، إلا انها لم تكن تستطيع تجاهل الكراهية الألمانية التقليدية للولايات المتحدة، لذلك لم

تقم فور انتخابها لمنصب المستشارية بزيارة لواشنطن بنفسها، تعبيرا عن هذا التقارب، ولترتيب العلاقات مع برلين على أسس جديدة، وإنما أوفدت "فولفجانج شويبلة" نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطى المسيحى، حيث برر عدم قيام ميركل شخصيا بهذه الزيارة بازدحام جدول أعمالها!

ولم يكن خافيا على أحد هذا التقارب فى وجهات النظر والتوجهات العامة بين ميركل وبوش، حتى لو كانت حذرة، ومن خلف الكواليس، بسبب الشعور السلبى العام تجاه الولايات المتحدة عند الألمان، حيث بدت توجهات ميركل متوافقة مع واشنطن، فى تهديد الأخيرة لإيران بشن هجوم عسكرى لإحباط مساعيها لامتلاك التقنية النووية واستمرارها فى برنامج تخصيب اليورانيوم، فى حين أن المستشار السابق شرويدر ومعه غالبية الشعب الألمانى يرفضون النوايا الأمريكية تجاه إيران.

لذلك بدت ميركل حذرة فى إعلان تأييدها المطلق لسياسة واشنطن إزاء طهران، ففى أثناء زيارتها للولايات المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٧، حاولت خلال لقائها بوش تغليب الدور الدبلوماسى فى التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، إلا انها لم تستبعد تماما قناعتها بصورة غير مباشرة بإمكانية الحسم العسكرى، فبعد أن أعربت عن قلقها تجاه المساعى النووية لطهران، ودعت الى تغليظ العقوبات الدولية عليها، أضافت: "اذا فشلت هذه الجهود سيكون علينا التفكير فى وسائل أخرى. فى إشارة لعمليات عسكرية- فيجب ألا نكتفى بالتفكير فى العقوبات الاقتصادية"، وبرغم هذه الإشارة، كانت ميركل جريئة وواضحة فى تأكيدها فى أكثر من مناسبة، أن ألمانيا لن تغير لن تتدخل عسكريا فى الخارج، لأن الشعب يرفض بشدة أى نشاط عسكرى تمارسه ألمانيا خارج حدودها، لكنها قد تتوسع فى تصدير السلاح، وبخاصة فى الشرق الأوسط، إذا طلب منها ذلك، كذلك لن تشترك فى سياسات هوجاء تعيد التوتر بين روسيا والغرب فى شرق أوروبا أو فى الشرق الأوسط.

٤. تركيا .. والاتحاد الأوروبى : فى الشأن التركي، وقبل توليها السلطة، زارت ميركل تركيا عام ٢٠٠٤ لإقناع القادة الأتراك بقبول الشراكة المتميزة مع أوروبا، والإقلاع عن فكرة الانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوروبي، فهذا شيء مستحيل وغير مرغوب فيه من قبل الشعوب الأوروبية، وبالتالى فموقفها من هذه الناحية يشبه

تماماً موقف الرئيس الفرنسى السابق نيكولا ساركوزي، فى الحد من مساعى تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبى.

وعلّقت صحيفة " زمان" التركية (٢٤ / ٩ / ٢٠٠٥)، على فوز حزب " الاتحاد المسيحى الديمقراطي" المحافظ بزعامة ميركل، بنتائج الانتخابات العامة الألمانية، ووصفته بـ " تطور سلبي" لتركيا، حيث تنظر ميركل نظرة سلبية لعضوية تركيا الكاملة فى الاتحاد الأوروبى وأضافت الصحيفة أن شخصية المستشارة الألمانية لا تتناسب مع شخصية رئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان، وهذا الأمر ليس سرًا، ولا يمكن لميركل أن تتخذ موقفًا تجاه تركيا مختلفًا عن موقفها السابق، وهو المطالبة بالشراكة المتميزة بدلًا من العضوية التامة لتركيا إلى أن نفوذ وقوة ميركل بالاتحاد الأوروبى ستتصاعد، وبدونها لا يمكن للعاصمة الأوروبية بروكسل أن تتخذ أى خطوة، وبالتالى ستبقى مشكلة أنقرة- برلين حول عضوية تركيا بالاتحاد، وفى زيارة أردوغان لبرلين فى فبراير (٢٠١٤) لم ينجح فى عدول ميركل عن موقفها، بل هى صرحت فى وجوده: "ليس سرا أنه لم يتغير شيء فى رأيي، إننى متشككة بخصوص العضوية الكاملة لتركيا !

٥. العلاقة مع الصين: قد أثارت جدلا داخليا عنيفا، حتى فى أوساط حزبها وأنصارها، بقرارها دعوة زعيم إقليم التبت "الدلاى لاما" - الذى يطالب بالانفصال عن الصين- لزيارة رسمية الى ألمانيا، واستقبالها له فى مقر المستشارية فى أكتوبر ٢٠٠٧، والذى دفع الحكومة الصينية إلى إلغاء عدد من الاجتماعات الثنائية بين مسؤولى البلدين، وفى أول رد فعل على ذلك، فإن وزير الخارجية "فرانك شتاينمر" قيادى الحزب الاشراكى شريك الائتلاف، والمعروف بضبط النفس، خرج عن هدوءه المعتاد، ودبلوماسية منصبه، واصفا فى غضب، تركيز المستشارة انجيلا ميركل على مسألة حقوق الانسان فى التبت، بأنها "سياسة خارجية استعراضية"، وأن قرارها باستقبال المعارض الصينى، يضر بالعلاقات مع بكين، ويؤثر سلبا على مصالح ألمانيا الاقتصادية ن ولكن المدهش حقا أن غالبية الشعب الألمانى ايدت وبنسبة فاقت الـ ٨٠ ٪ إصرار ميركل على الاستقبال العلنى للزعيم الروحى لإقليم التبت، واعتبرت ذلك أفضل من أن يتم فى الخفاء.

وقد برهنت المستشارة الألمانية العتيدة على قوة شخصيتها أمام كل رؤساء دول العالم،

ولم تتردد فى تنبيه القادة الصينيين إلى ضرورة احترام المعارضة السياسية وحقوق الإنسان فى بلادهم، وكان ذلك أثناء زيارة لها إلى الصين، فى حين أن القادة الغربيين الآخرين يجاملون المسؤولين فى الصين وغيرها من بلدان العالم الثالث، لكى ينالوا الصفقات التجارية معهم، ولكن ميركل اتبعت طريقاً آخر هو طريق الوضوح والصراحة .

٦. الأزمة الاقتصادية وتجمع الدول الصناعية الثمانى الكبرى: نجحت ميركل فى إدارتها ورئاستها لاجتماع الدول الصناعية الثمانى الكبرى، التى استضافتها ألمانيا فى يونيو ٢٠٠٧، وبالنسبة لقمة كانت احتمالات الفشل تطاردها، لابد من الاعتراف بأن ميركل نجحت فى تحقيق الحد الأدنى من أهداف القمة، وهو احتواء الأضرار التى كان يمكن أن تنجم عن تفاقم أجواء المواجهة التى خيمت عليها، ولابد من الاعتراف بمثابرة ميركل وتصميمها على على الخروج ببعض ما أرادته من تعهدات من القادة الثمانية، استحقت عنها وصف "سيدة العالم" .

واجهت القمة وضعا صعبا منذ البداية، خاصة أنها جمعت بين قادة يستعدون للرحيل (بلير وبوتين وبوش)، وقادة جدد (ساركوزى وشينزو آبى) يريدون إثبات حضورهم، وبإمكان ميركل الادعاء بأنها نجحت فى إقناع الرئيس الأمريكى بالمشاركة الجادة فى الجهود الدولية، تحت مظلة الأمم المتحدة، لمعالجة قضية التغيرات المناخية، والتوصل إلى اتفاق حول خفض الانبعاثات الغازية الضارة، كما كانت إفريقيا حاضرة، فهى الجوهرة التى أرادت ميركل وضعها على تاج القمة، ولكن للأسف كل ماحصلت عليه من القادة الكبار مجرد وعد بمساعدات قيمتها ٦٠ مليار دولار لعلاج الأمراض المعدية فى العالم النامى كله، ودون إطار زمنى محدد للوفاء. [١]

وجاءت الأزمة الاقتصادية والمالية التى عصفت بالعالم أواخر عام ٢٠٠٨ لتثير الشكوك حول مدى قدرة ميركل على اجتيازها فى أول اختبار حقيقى لها، حيث بدت مترددة فى التعاطى مع هذه المشكلة، مما أثر على دور ألمانيا على الساحة الالمية، فأخذ يتقلص ويتراجع، وعلت أصوات أحزاب المعارضة، بل ومن داخل صفوف حزبها المسيحى الديمقراطى تحذر من خطر الانهيار،

فى ضوء تعرض برنامج الانقاذ المالى للحكومة للتعثر، ولإظهار مدى تراجع النفوذ

(١) سجينى دولرمانى : قمة احتواء الضرر. صحيفة الأهرام (١٢ / ٦ / ٢٠٠٧) بتصرف .

الأمانى أطلق الرئيس الفرنسى " نيكولا ساركوزى" انتقادا لميركل بعد زيارة قامت بها لباريس، فقال : "فرنسا تعمل من أجل التغلب على الأزمة، فى الوقت الذى تكتفى فيه ألمانيا بالتفكير دون التحرك". ورغم أن ذلك التصريح من ساركوزى يتسم بمجافاة الذوق، إلا إنه حقيقى .. كما وصف أحد مستشارى ساركوزى بطء تحرك ميركل بقوله: "بات الأمر يبدو وكأننا نحن القاطرة، وميركل بمثابة العربة الثقيلة". ورغم أن ميركل سمعت وأدركت ما يقال عنها، إلا انها لم تظهر أى قدر من التأثر أو الانفعالات والتزمت الصمت، فى الوقت الذى كان يتعين عليها أن تتعامل مع زعماء جدد يبدأون عملهم ويريدون جذب العالم إليهم، فهناك باراك أوباما وجوردون براون ونيكولاى ساركوزى.

وفى تقرير لمجلة "دير شبيجل" الألمانية رأى المحللون أن تلك الأزمة التى شلت حركة التجارة العالمية، انعكست بصورة سلبية للغاية على ألمانيا التى تعتبر عملاقا فى التصدير، ووصلت موجات الانتقادات ضد ميركل إلى رئيس المفوضية الأوروبية " خوزيه إيمانويل باروسو " الذى ضاق بموقفها لعدم تحركها السريع لإقرار خطة إنعاش للاقتصاد تبلغ عدة مليارات يورو، وأصبح الاسم المتداول لها فى بروكسل - حيث مقر الاتحاد الأوروبى - هو " السيدة لا " نظرا لتمسكها بالرفض لما طرح عليها من أفكار لتجاوز الأزمة المالية فى أوروبا، وفى محاولة منها للخروج من عزلتها، شاركت ميركل الزعماء الأوروبيين فى قمتهم (ديسمبر ٢٠٠٨) فى إقرار برنامج لإنقاذ الاقتصاد الأوروبى يبلغ ٢٠٠ مليار يورو، وقد قارن البعض فى هذا السياق بين وضع ألمانيا فى هذه الظروف فى عهد ميركل، وماكانت عليه فى عهد المستشار السابق هيلموت كول، الذى كان يعتبر أوروبا مشروعه الكبير، وكان خلفه المستشار جيرهارد شرويدر يقول : "أوروبا تبتلع أموال ألمانيا" إلا أنه كان دائم الاستعداد لفتح خزانتها حين تواجه أوروبا أزمة، أما ميركل ووزير ماليتها " بير شتاينبرول " فخشيا من تبديد أموال ألمانيا فى الأزمة الأوروبية، وإبان تفجر الأزمة المالية، رفضت ميركل أن تكون هناك مظلة أوروبية لحماية البنوك، ويرى المحللون أن الدور القيادى لألمانيا فى أوروبا ارتبط دائما بالمال، حيث كان على مستشارى ألمانيا أن يسهموا بالأموال لدعم أوروبا، مقابل التمتع بذلك الدور، ولذلك فإن برنامج الإنعاش الاقتصادى فى أوروبا يعتبر استثمارا سياسيا لألمانيا، بغض النظر عن فوائده الاقتصادية(١)

(١) إيناس نور : تردد ميركل فى مواجهة الأزمة الاقتصادية - الأهرام (٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٨) بتصرف .

٧. أزمة الديون الأوروبية : عاشت ألمانيا فى عهد ميركل آمنة ومستقرة وهادئة، وبدون تقلبات اجتماعية أو اقتصادية، وحققت نسبة مثالية من العمالة، واحتل اقتصادها مكانة رابع اقتصاد فى العالم، بينما كانت معظم اقتصادات أوروبا، وبخاصة اقتصادات دول الجنوب، غير مستقرة ومضطربة وشديدة التقلب اجتماعيا وبنسب بطالة غير مسبوقة، فلا أحد من حكام أوروبا يستطيع أن ينكر فضل ألمانيا على إنقاذ اقتصادات عديدة باستخدام عصا التقشف وجزرة الدعم النقدى، ولا أحد فى ألمانيا أو خارجها يستطيع أن ينكر فضل أنجيلا ميركل شخصيا على انتهاج هذه السياسة وتنفيذها، ومع ذلك ظل اقتصاديون كبار فى أوروبا وخارجها على موقفهم المناهض لسياسات التقشف، وهؤلاء يحملونها مسئولية التأخير فى حل الأزمة العالمية . (١)

ولكن ألمانيا وهى العمود الفقرى للاتحاد الأوروبى البالغ عدد أعضائه ٢٧ عضوا، تحملت مصير اليورو على كتفيها، وكانت وصفة ميركل التقشفية المتشددة هى الحل لتخفيف أزمة الديون الأوروبية، رغم أنها تعرضت لتحديات جمة من قبل كل من دول الجنوب التى تضررت بشدة، وفى شوارع لشبونة ومدريد الناقمتين على سياستها، ظهرت صور لها بشاربين أشبه بشاربى هتلر، وكذلك شعارات من نوع " ميركل النازية، اخرجى" ، وفى أثينا، وأثناء زيارتها لها فى أكتوبر (٢٠١٢) لمناقشة أزمة الديون وشروط تقديم قروض ألمانية جديدة لليونان، اتهمها المتظاهرون بأنها تريد تركيع بلادهم، بسبب دعوتها لإجراءات تقشف فى اليونان، وقولها:" أنا اوروبية حتى النخاع، وأميل الى الرغبة فى استمرار خطة المساعدات ومساعدة اليونان، لكن من الناحية الاخرى لا أعرف أى نتائج ستنعكس علينا "، وأضافت : " لا يمكننا رفع الجميع، لو امعنا النظر، فان ألمانيا يجب أن تهتم بشؤونها الداخلية، لأن لدينا العديد من المشكلات فى بلدنا "، وقالت أن برلين لا تسعى إلى أى هيمنة على الاتحاد الأوروبي، غير أنها أكدت فى المقابل أن الوضع ما كان وصل إلى ما هو عليه اليوم لو أن الجميع شد الحزام كما فعل الاقتصاد الأول فى المنطقة .

وقد حصدت ميركل ثمار نجاح سياستها الاقتصادية الأوروبية فى استطلاع الرأى

(١) جميل مطر : الألمان يفوضون من جديد " مامى أنجى "، مرجع سابق .

الذى أجرته ونشرته صحيفة "لو فيجارو" الفرنسية فى مايو (٢٠٠٩)، والذى أشار إلى أن ميركل هى الزعيمة الأوروبية المفضلة للبريطانيين والألمان والايطاليين والأسبان، يليها فى الترتيب الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزي، وأبدى ٦٥٪ من المستطلعين تفضيلهم لميركل فى مقابل ٥١ ٪ لساركوزي، وتلاهما رئيس الوزراء البريطانى جوردن براون، بالتساوى مع رئيس الحكومة الاسبانية خوسيه لويس ثاباتيرو بنسبة ٤٥٪، أما رئيس الوزراء الايطالى سيلفيو برلوسكونى فلم ينل سوى ٢٥ ٪.

وبشأن العلاقة الخاصة مع فرنسا، كانت باريس أول عاصمة تزورها ميركل بعد انتخابها مستشارة، وقد أصبحت هذه عادة عند قادة كلا البلدين لكى يؤكدا على متانة التحالف الفرنسى الألمانى الذى يعتبر النواة القوية للوحدة الأوروبية، فالرئيس الفرنسى السابق ساركوزى أيضاً زار ألمانيا والتقى بها فى اليوم نفسه الذى تم تنصيبه رئيساً للجمهورية فى قصر الاليزيه، وبالتالى فالعلاقات الفرنسية ـ الألمانية أصبحت أساسية، بل إن كلا البلدين أصبحا يعقدان من وقت لآخر مجلس وزراء مشتركاً سواء فى باريس أو برلين، يحصل ذلك كما لو أنهما بلد واحد، برغم تاريخ الصراع والحروب الدموية بين فرنسا وألمانيا، لكن المصالحة التاريخية بين البلدين تجاوزت كل الحدود والتوقعات، وتحول الصراع إلى تحالف!

٨. فضيحة التجسس الأمريكى على ميركل: أفاد تقرير نشر فى مجلة "دير شبيجل" فى أكتوبر (٢٠١٣)، أن الولايات المتحدة تجسست على هاتف ميركل منذ عام ٢٠٠٢، وكشفت النقاب عن وجود مركز تنصت فى السفارة الأمريكية فى برلين وأنه هو الذى قام بمراقبة هاتف ميركل، وتقول المجلة إن محرريها شاهدوا وثائق مصدرها وكالة الأمن القومى الأمريكى تظهر فيها قوائم بأرقام جرت مراقبتها منذ عام ٢٠٠٢، بينها رقم ميركل، وقال رئيس لجنة مراقبة أنشطة المخابرات فى البرلمان الألمانى "توماس أوبرمان": من يتنصت على المستشارة، يتجسس أيضاً على المواطنين، وأضاف: "خرجت أنشطة التنصت التى تقوم بها وكالة الأمن القومى الأمريكية عن السيطرة، وأصبحت على ما يبدو بعيدة عن كل رقابة ديمقراطية".

وأرسلت ألمانيا مسؤولين رفيعى المستوى فى جهاز استخباراتها إلى واشنطن لحثها على

إجراء تحقيقات فى عمليات الرقابة المزعومة التى أثارت غضبا فى ألمانيا التى طالبت ـ ومعها فرنسا ـ الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقية عدم تجسس، ولم تستجب واشنطن، واتصلت ميركل هاتفيا بالرئيس الأمريكى باراك أوباما، وقالت إن ذلك "أمر مرفوض على الإطلاق"، وحذرت من أن مثل هذه الممارسات قد تؤدى إلى "فقدان الثقة"، وقالت إنه "يجب وقفها على الفور"، ولكن أوباما أكد لها أنه لا يعرف شيئا عن عمليات المراقبة!

قالوا عنها

- "ذات كفاءة عالية، لكن مقارنتها بمارجريت ثاتشر فيه مبالغة .. فيها شىء من ثاتشر، وشىء من بلير". أولريش كلنكرت، وكيل ميركل فى وزارة البيئة فى التسعينيات.
- " كانت تشعر دائما بالغربة فى الشرق، وتتوق إلى الهجرة للغرب " .. أولا بوك، الأكاديمى والخبير السياسى بجامعة برلين.
- "تمثل صورة والدة الأمة، إنها تجسد الإنسان العادي، وتدافع عن المصالح الألمانية فى الأزمة .. كل ذلك يجعلها تبدو هادئة وواقعية، وهذا يروق للناس" .. أوسكار نيدرماير، المحلل السياسى الألمانى.
- "مثل أبو الهول، أى إنسانة كتومة تعلمت من خلال عيشتها فى ظل نظام جمهورية ألمانيا الديمقراطية كيف تخفى ما تفكر به .. وهى ترغب الآن فى أن تبدو بصورة أكثر إنسانية" .. جيرد لانجوث، كاتب سيرتها.
- "امرأة لديها الحس السليم، إنها امرأة لديها طاقة، إنها امرأة لديها اتجاهات عملية، وإنها وبشكل واضح وبالتأكيد امرأة تتمتع بقناعات أوروبية" .. ميشال بارنييه، مفوض الاتحاد الأوروبى عن الأسواق الداخلية.
- "لديها (" أقمارا صناعية) خاصة بها لجمع المعلومات!" .. هورست سيهوفر، وزير الصحة الأسبق.
- "مارست سياسة فرق تسد لضرب رجال الحزب الديمقراطى المسيحى ببعضهم البعض، وصولا إلى زعامة الحزب عام ٢٠٠٠، وهى مثل كول، تعتمد سياسة الولاء قبل الكفاءة فى اختيار رجالها" .. هايو شوماخر، المؤرخ الألمانى المعروف.

- " هى (الثعلبة) التى سرقت البرنامج الانتخابى للحزب الاشتراكى الديموقراطى وقطفت نتائجه الإيجابية ".. شتيفين رولكه، نائب الناطق باسم الحزب.
- " انجيلا يجب عليك إنقاذ العالم " .. كلمات أغنية رددتها فرقة موسيقية (٢٠١٣/٩/٢١)، بمناسبة انتخاب ميركل مستشارة لألمانيا لدورة ثالثة .

من أقوالها

- " كنا نعيش كل ما يجرى فى الغرب، رغم بعدنا ، كنا نراقب العملية الديمقراطية من وراء جدار برلين " .
- " ثلاثة أشياء واضحة أمامى بعد الوحدة الألمانية، أردت الدخول إلى البرلمان، والإسراع بتحقيق الوحدة، والانتقال إلى اقتصاد السوق الحرة " .
- " الناخبات والناخبون حملونا مسؤولية الحكومة . . وليساعدنى الله " .
- " أتمنى أن يثق الناس فىّ، فهذا أهم شىء أحتاجه، حتى أستطيع أن أخدم ألمانيا لمدة ٤ سنوات مقبلة " .
- " ان الوضع الاقتصادى يستلزم تخفيض الأعباء على الأسر الألمانية، وإصلاح ضرائب الشركات والتركات " .
- " أسعى دوماً لاتخاذ القرارات الصحيحة، مهما كانت صعوبة الأوقات التى نمر بها ، للحفاظ على ألمانيا قوية قادرة على مواجهة الأزمات " .
- " أريد لنا مستقبلاً أكثر قوة، دون إهدار للفرص، أؤمن بدور الأقوياء فى مساعدة الضعفاء ، وضرورة توفير فرص أفضل لأطفالنا " .
- " لقد ازدهر اقتصادنا ، وتراجعت نسب البطالة، وحافظنا على نسب الضرائب، كما أرفض تحديد حد أدنى للأجور، لأنها مسألة عرض وطلب يحددها أصحاب الأعمال " .
- " لا يمكننا رفع الجميع، لو أمعنا النظر، فان ألمانيا يجب أن تهتم بشؤونها الداخلية، لأن لدينا العديد من المشكلات فى بلدنا " .

الباب الثالث

الأمريكتان... زوجات وأرامل!

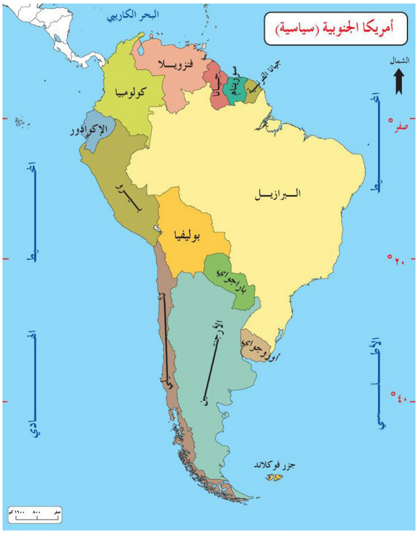

تمهيد

نساء السياسة فى أمريكا الاتينية على خطى أترابهن فى آسيا، فنادرا ما تشذ رئيسة فى تلك القارة عن الاستناد إلى الموروث العائلى فى الحكم، فمن باب العائلة تلج المرأة السلطة فى هذه المنطقة من العالم، وتجمع بين هذه الميزة وميزة أخرى هى كونها امرأة، وهذه وصفة ناجعة وناجحة أثبتت فاعليتها هناك، وهاتان الميزتان ارتبطتا بآليات وصولها للسلطة بعد عقود طويلة من الحكم العسكرى الذى طبع أنظمة الحكم فى دول القارة، لذا كان وصول رئيس مدنى قوى وناجح على سبيل الاستثناء يمثل أملا للشعوب فى إصلاح البلاد، ما دفع الشعوب إلى التمسك بأهدابه حتى بعد رحيله عن الرئاسة أو عن الحياة، متمثلا فى انتخاب زوجاتهم وأراملهم لرئاسة البلاد من بعدهم.

ودول أمريكا اللاتينية تتفوق على كافة كافة دول العالم فى كل القارات، بما فيها الولايات المتحدة ذاتها، فيما يتعلق بارتفاع نسبة مشاركة النساء فى الحياة السياسية، وهذا التفوق فى التمثيل السياسى للمرأة اللاتينية يرجع لقوانين الحصص أو " الكوتا"، وتخصيص نسبة معينة من مقاعد البرلمان للنساء، والتى حازت فضل السبق فيها الأرجنتين عام ١٩٩١، ومنذ ذلك الحين دخلت القوانين حيز التنفيذ فى أكثر من اثنى عشر بلدا لاتينيا.

وان كانت هذه النسب تتباين من دولة لاتينية إلى أخرى، ففى الأرجنتين ارتفعت النسبة من ٥ ٪ فقط فى انتخابات عام ١٩٩١، لتتجاوز حاجز الـ ٣٠ ٪ بعد عشرة أعوام فقط، وتصل النسبة فى كوستاريكا إلى ٣٧٪، وتزيد عن ذلك فى كوبا لتصل إلى ٤٣٪ لتحتل الصدارة، وفى برلمانات أمريكا اللاتينية بشكل عام ازداد متوسط تمثيل المرأة بنسبة ٣٥ ٪ بين عامى ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨، بينما لا تزيد النسبة فى ١٦٪ فقط فى قلعة الديمقراطية بالولايات المتحدة الأمريكية، وفى المقاعد الوزارية يصل متوسط عدد الوزراء من النساء اللاتينيات إلى ٢٥٪ من أعضاء الحكومات، وذلك وفق دراسة أجراها بنك أمريكا اللاتينية للتنمية عام ٢٠٠٨، ويبدو أن هذا الاتجاه فى التمكين السياسى للنساء فى زيادة مطردة فى أمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من أن الأرجنتينية إيزابيل بيرون تعد أول رئيسة فى الشطر الغربى من الكرة الأرضية، حيث شغلت منصب الرئاسة ما بين عامى ١٩٧٤ - ١٩٧٦ بعد وفاة زوجها، إلا أن الفضل يعود لزوجها خوان بيرون مؤسس الحركة البيرونية فى الأرجنتين فى صعودها لمقعد السلطة، حيث استفادت من نضاله على مدى سنوات طويلة سواء أكان قضاها فى المنفى أو المعتقل ناهيك عن إنجازاته الاقتصادية خلال فترة رئاسته الأولى، ويبدو أن الأرجنتين لم تبخل على عالم السياسة بسيداتها، ففى عام ٢٠٠٧ أصبحت أرملة الرئيس السابق نيستور كريشنر، كريستينا فيرنانديز كريشنر أول رئيسة منتخبة فى الأرجنتين ولفترتين متواليتين، وعلى الرغم من تاريخها السياسى المبشر كعضو فى البرلمان إلا أنه لا يمكن تجاهل الدور الذى لعبه دعم زوجها لها فى الانتخابات خاصة فى ظل الإنجازات الاقتصادية التى تحسب له، كما أن كريستينا نجحت فيما بعد فى الفوز بثقة شعبها بعد أن اشتهرت بدعمها لحقوق الإنسان وسياساتها الاقتصادية والخارجية المعتدلة.

ولم تكن جارتها البرازيل أقل شأنا، فقد انتخب البرازيليون ديلما روسيف لتكون أول سيدة ترأس البلاد، ولكن لا يمكن أن ننكر فضل الرئيس السابق لولا داسيلفا على روسيف، وبالطبع لعب نضالها الطويل ضد الديكتاتورية العسكرية دورا بارزا فى دعم فرصها للرئاسة، كما أنها استفادت أيضا من إنجازات داسيلفا الاقتصادية والسياسية، فعندما ساندها فى الانتخابات الرئاسية كانت ثقة الشعب فيه كفيلة فى ضمان فوز روسيف بمقعد السلطة[١]

ويتضمن هذا الباب، فضلا عن هذه الشخصيات النسائية الثلاث فى أمريكا اللاتينية، أربع شخصيات أخرى، هن : فى نيكاراجوا : فيوليتا تشامورو.. المفاجأة، وفى كندا : كيم كامبل.. مادونا كندا، وفى بنما: مارى موسكوسو.. أرملة الرئيس، وفى تشيلي: ميشيل باشليه.. ابنة الجنرال، وإذا نجحت هيلارى كلينتون فى السباق الرئاسى ووصلت إلى البيت الأبيض فى الانتخابات التى ستجرى فى أواخر عام ٢٠١٦، ستكون أول امرأة تتولى منصب رئيس الولايات المتحدة، الدولة الأقوى والأهم فى العالم، وقالت كلينتون إن الوقت قد حان لانتخاب إمرأة على رأس السلطة فى الولايات المتحدة، واننا مستعدون لكى تأتى أمرأة وتكسر هذا الحاجز، ولا شك أن الفوز المحتمل لكلينتون بالسباق الرئاسى سيمثل زخما ودفعة هائلة على صعيد التمكين السياسى للمرأة فى الأمريكتين.

(١) مروة محمد إبراهيم : فى موقع الرئاسة .. المرأة مثل الرجل، الأهرام ١٦ / ٣ / ٢٠١٢ .

الفصل الأول

ايزابيلا بيرون . . .
راقصة بدرجة رئيسة !

مهارتها فى التحكم فى حركاتها الإيقاعية كراقصة،
لم تشفع لها للتحكم فى إدارة دفة الحكم كرئيسة !

الأرجنتين... نبذة تعريفية

كلمة الأرجنتين مشتقة من اللفظة اللاتينية ارجنتيوم والتى تعنى الفضة، مع العلم أن الأرجنتين لا تحوى أى مصادر للفضة ولكن سميت هكذا لأن الغزاة الأسبان أتوا إلى تلك الأراضى بعد انتشار الشائعات بأنها تحوى جبالاً من الفضة .

والأرجنتين تقع جنوب قارة أمريكا الجنوبية، لغتها الرسمية الاسبانية، وهى اتحاد يضم ٢٣ مقاطعة، وعاصمتها بوينس آيرس، ومساحتها ٢,٨ مليون كم٢ وهى ثامن أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة، وعدد السكان ٤٤ مليونا (٢٠١٥)، غالبيتهم يدينون بالكاثوليكية، مع أقليات أخرى لا دينية وبروتستانتية ومسلمة ويهودية، ونظامها السياسى جمهورى فيدرالى رئاسى، وهى واحدة من مجموعة ال ٢٠ لأكبر الاقتصادات، وتعتبر ثالث أكبر اقتصاد فى أمريكا اللاتينية.

.

ايزابيلا بيرون

صعودها السياسى

ارتبطت عائلة بيرون ارتباطا وثيقا بالحكم فى الأرجنتين، وذلك من خلال الكولونيل "خوان بيرون " الذى تولى رئاسة البلاد على فترتين (١٩٤٦ـ ١٩٥٥) ، (١٩٧٣ـ ١٩٧٤) حيث توفى فى العام ١٩٧٤ وهو لازال فى منصبه، وقد اتسم حكمه بالاعتماد على زوجتيه وتدخلهما فى الحكم، ففى الفترة الأولى كانت زوجته الثانية "إيفا" معبودة الجماهير كما كانت تلقب، هى المسيطرة على مقاليد الحكم، دون أن تتولى منصبا فعليا.

وكانت قد واجهت معارضة شديدة من جانب النخبة الحاكمة وقادة الجيش حينما أعربت عن رغبتها قبل وفاتها بعام واحد فى خوض المنافسة للوصول الى مقعد نائب الرئيس، وهو المنصب الذى يمكنها من رئاسة البلاد فى حالة وفاة زوجها، وعلى الرغم من التأييد الشعبى غير المسبوق لها، إلا انها قررت عدم خوض السباق، بينما نجحت فى انتزاع حق المرأة الانتخابى لأول مرة فى الأرجنتين، وتوفيت عام ١٩٥٢.

والمثير أنه عند وفاتها سميت "قديسة الأرجنتين" ، وفى يوم رحيل هذه " القديسة". التى لعبت دورا حاسما فى دفع زوجها إلى الحكم. سار ربع سكان الأرجنتين أمام جثمانها للوداع الأخير، وزار قبرها مئات الألاف، ومات وجرح الآلاف يوم تشييع جنازتها التى تقدمتها باقات الزهور محمولة على أربعمائة سيارة ضخمة، ودفنت "القديسة" فى صندوق من الفضة، وأقيم لذكراها تمثال ضخم، يعتبر أضخم تمثال فى العالم، إذ بلغ وزن الرخام المصنوع منه أكثر من أربعين ألف طن، ويبلغ طول قاعدة التمثال ٦٥ مترا، وطول التمثال نفسه ٢٥ مترا، وتضخم أسطورة "القديسة" إلى حد أن صحيفة أرجنتينية نشرت يوما أن الكثيرين من سكان الأرجنتين شاهدوا صورة "إيفا بيرون" فى أحد أيام الآحاد على وجه القمر (!!) وقد اتضح فيما بعد، أن " القديسة " كانت تشترى ملابسها من من أكبر دورالأزياء فى باريس، وعقب الانقلاب العسكرى ضد زوجها عام ١٩٥٥ تم العثور على مجموعات ضخمة من مجوهراتها، وتكشفت فضائح مالية وأخلاقية لا حصر لها[١]

(١) نبيل زكى : صعود وسقوط الحركة البيرونية فى الأرجنتين. صحيفة الشرق الأوسط (٢٠ / ٧ / ١٩٩٥) .

أما زوجته الثالثة، التى كان لها دور أبرز فى الحكم فهى " ماريا استيلا مارتينيز كارتاس دى بيرون" والتى عرفت باسم " إيزابيلا بيرون" ، المولودة فى ٤ فبراير (١٩٣١) ، وكانت تعمل راقصة فى الملاهى الليلية وتعرفت على الرئيس السابق خوان بيرون فى بنما حينما كان يقضى سنوات المنفى، وكانت فى بداية العشرينيات من عمرها، وكان هو يكبرها بـ ٣٠ عاما، وتطورت علاقته بها، من مجرد صديقة إلى سكرتيرته الخاصة، ثم زوجته وقد نجحت فيما لم تنجح فيها سابقتها "إيفا بيرون" ، ففى حين ترشح زوجها الرئيس السابق خوان بيرون بعد عودته من المنفى للرئاسة وفاز بها باكتساح، ترشحت هى لمنصب نائبة الرئيس وفازت به أيضا فى سبتمبر ١٩٧٣.

وقد امتثل الشعب لرغبة الزعيم حتى بعد وفاته، حيث خلفته ايزابيلا فى سدة الرئاسة فى ٣ يوليو ١٩٧٤ بعد يومين فقط من رحيله، وكان عمرها ٤٤ عاما، وقد بارك الشعب وكل الأحزاب على اختلاف اتجاهاتها تولى ايزابيلا للحكم، لتصبح أول رئيسة على مستوى القارة الأمريكية.

تقييم أدائها فى الحكم

بدأت إيزابيلا حكمها بداية قوية، حيث اتخذت إجراءات حاسمة لتخرج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية الطاحنة، فأعلنت عن تأميم جميع عمليات توزيع وبيع البترول وكل أنواع الوقود، ولاقت قراراتها تأييدا شعبيا وسياسيا كبيرا، ثم استكملت مظاهر سلطتها بعد انتخابها رئيسة لحزب العدالة البيرونى الذى أسسه زوجها الراحل، ولم يكد يمر عام على توليها الحكم، حتى بدأت تتعرض لأزمات من كل الجهات، لتضاعف من رصيد التركة المثقلة التى تركها لها زوجها، حيث تصاعد العنف السياسى بين اليمينيين واليساريين، وانقسمت الحركة البيرونية على نفسها بين مؤيد وعارض لأرملة الزعية، وخاصة بعد أزمتها مع العمال الذين يمثلون القاعدة العريضة للحركة البيرونية، حيث رفضت الامتثال لطلباتهم بزيادة الأجور ١٠٠ ٪ ونظموا مظاهرات معادية لها حتى وافقت على مطالبهم، رغم مايمثله ذلك من عبء على ميزانية الدولة، وبدأت تسرى شائعات حول وقوع انقلاب عسكرى، وطالب الحزب فى أول مؤتمر له منذ وفاة بيرون باستقالة زوجته لإنقاذ البلاد من الأزمة السياسية والاقتصادية التى لازمت حكمها منذ البداية، حتى وصلت معدلات التضخم إلى ٢٠٠ ٪.

وطالبت لجنة من أحزاب المعارضة فى الكونجرس بالتحقيق مع إيزابيلا فى وقائع فساد منسوبة لها ولبعض معاونيها، ولكنها تمكنت من تعطيل إجراءات التحقيق، بل وحرمت المعارضة من الاشتراك فى الدورة البرلمانية التالية، وكان الاعتقال هو مصير المعارضين وكل من لم يعجبه سير الأحداث فى زمن ايزابيلا، وردا على ذلك بدأ الثوار يصعدون حملة العنف فى العاصمة بهدف الإبقاء على جو من التوتر يدفع إلى الإسراع بقيام انقلاب عسكرى[١]

العمال.. من حليف إلى خصم[٢]

ان الخلاف بين الرئاسة وهى الممثل الشرعى للبيرونية، وبين العمال، يبرز عوامل التعرية التى أصابت الحركة، فأصبح العمال الذين كانوا دائما وأبدا العمود الفقرى لها، المدافعين عنها، الحاملين لواءها، يشكلون صخرة تأتى عليها نهايتها، وكان تدهور الأوضاع الاقتصادية هو المفجر الأساسى لسلسلة الأزمات الطاحنة التى تعرضت لها الأرجنتين، فمهدت الطرق للاضطرابات العمالية والقلاقل السياسية، فالصورة العامة للاقتصاد الأرجنتينى، لم تكن تدعو إلى التفاؤل بالنظر إلى معدلات التضخم المرتفعة، التى تتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ ٪، وكانت فى شهر يونيو وحده ٢١٣ ٪، وإذا أخذنا فى الاعتبار، مركز الأرجنتين تجاه الديون الخارجية، واحتياطيها من العملات الأجنبية، اتضحت لنا أبعاد الأزمة الاقتصادية بصورة حادة، فقد ارتفعت ديونها الخارجية إلى عشرة بلايين دولار، ولو كانت الأرجنتين تملك شيئا من الاحتياطى النقدى، أو من الثقة الائتمانية فى المؤسسات الدولية للإقراض، لهان الأمر، ولكن الوضع مختلف بصورة قاطعة، فقد انخفض احتياطيها من ٢٠٤ بليون دولار فى العام ١٩٧٤ إلى ٧٢٣ مليون فى مايو ١٩٧٥، ولا شك أن شهور يونيو ويوليو وما بعدهما التى شهدت ذروة الاضطرابات العمالية، وعدم الاستقرار السياسى أسهمت فى الإسراع بمعدل نضوب البقية الباقية من العملات الأجنبية.

ان التحدى الذى واجهته ايزابيلا بيرون ووزير اقتصادها، هو كيفية كبح جماح التضخم، ووقف معدل نضوب الاحتياطى، دون اللجوء إلى إجراءات تقشفية، تثير

(١) غادة الشرقاوى: انقلاب عسكرى يطيح بإيزابيلا بيرون فى الأرجنتين. صحيفة الأهرام (٢٤ / ٣ / ١٩٩٧) ع(٤٠٢٨٥).

(٢) نزيرة الأفندى: البيرونية وصراع البقاء فعلى المسرح الأرجنتينى، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٧٥، بتصرف.

المعارضة السياسية وكان المحرك الأساسى لهما، هو أن الرئيسية هى الخليفة الشرعية لمعبود البيرونية، وبالتالى يمكن اتخاذ القرارات الاقتصادية الكفيلة بدعم الاقتصاد، وزيادة قدرته الإنمائية، إلا أن تخفيض قيمة العملة الأرجنيتينة (البيسو) بنسبة ٥٠٪، وارتفاع أسعار العديد من السلع بنسبة تتراوح بين ٥٠، ١٠٠٪، وبالنسبة للبترول إلى ١٧٢٧٪، كان له وقع مخالف على طبقات الشعب العامة، والطبقة العمالية خاصة، التى سارعت بالمطالبة برفع أجورها بنسبة ١٥٠ ٪ واستجابة أصحاب الأعمال لها، إلا أن رئيسة الجمهورية رفضت الاتفاق وعرضت زيادة قدرها ٨٠ ٪، وكان لهذا القرار، بالإضافة إلى عدم الاقتناع بوجهة نظر ايزابيلا بضرورة الحد من التضخم والبطالة، آثار تراكمية على العلاقات بين القاعدة العمالية والرئاسية البيرونية، إذ اندفعت الأولى إلى الاضطرابات، دون انتظار لتوجيهات الاتحاد العام للعمال، كوسيلة للضغط على زعمائهم، لاتخاذ موقف حاسم أمام رئيسة الجمهورية.

وكان لانتصار العمال فى مواجهة رئيسة الجمهورية، التى استجابت لمطالبهم، بزيادة الأجور بنسبة ١٥٠ ٪، كما اضطرت إلى التخلى عن مستشارها الخاص، ووزير الرفاهية الاجتماعية " جوز لوبيز ريجو " تحت ضغط القيادات العمالية والفروع المختلفة للقوات المسلحة، أثره الواضح فى اهتزاز هيبة البيرونية، إذ تعد التنازلات، إيذانا ببدء فترة من الإذعان والاستسلام المتصل لكافة مطالب العمال، كبديل للاحتمالات المطروحة بسيطرة القوات العسكرية على السلطة، بعد أن تبددت سطوة البيرونية باختفاء الزعيم مصدر التعاليم والتوجيهات، والواقع أن ايزابيلا وضعت فى موقف لا تحسد عليه، لأنها تولت السلطة فى خضم ظروف اقتصادية قاسية، ومتغيرات سياسية واجتماعية عنيفة، لم يستطع زوجها استيعابها، فكيف يكون الوضع بالنسبة لها؟

وعلى الرغم من الدور الهام الذى لعبته إبان منتصف الستينات، حين كانت أداة الاتصال بين زوجها وزعماء الحركة البيرونية، وكان لجهودها أثر لا ينكر فى التقريب بين وجهات النظر المختلفة والتى توجت بإعلانها أسماء القيادة العليا المكونة من اثنين وأربعين عضوا، والتى مهدت لعودة بيرون للحكم، إلا أن الظروف فى ظل رئاستها كانت مختلفة، فقد تناولت البطالة مليون فرد، من إجمالى عدد السكان البالغ ستة وعشرين مليونا آنذاك، كما أن أصحاب الأعمال لجئوا إلى أسلوب الإفلاس الوهمى نتيجة الركود،

كى يتخلصوا من العمالة الزائدة، دون أن يلتزموا بالتعويضات، كذلك تصاعد التضخم مقتربا من ٢٠٠ ٪ هذا إلى جانب أن ضعف قدرة الأرجنتين على الحصول على قروض خارجية، سواء بالنسبة للمؤسسات الدولية للإقراض، أو فى نطاق العلاقات الثنائية كما أحجم رأس المال الأجنبى عن التدفق للاستثمار الداخلى.

بالنظر إلى الظروف السابقة، التى انعكست فى تشكيل ثلاث وزارات متتالية خلال شهر واحد، كانت الأرجنتين مندفعة نحو الهاوية، عن طريق تعاظم الفوضى السياسية، التى أدت إلى مصرع ٥٥٠ ضحية، وهذا المناخ دائما وأبدا يكون ملائما لظهور الديكتاتوريات، التى تستطيع بقبضتها الحديدية، فرض الأمن والنظام فى البلاد، خاصة وأن الديموقراطية المنتخبة قد أثبتت عجزها عن تحقيق الوحدة الوطنية، فى ظل التناحر الحزبى، والتنازع الأيديولوجى داخل الحركة البيرونية، إلا أن العسكرية على ما يبدو، تريد أن تنحى بنفسها بعيدا عن الظروف المعقدة والمشاكل الاقتصادية المتراكمة، ومن هنا كانت الضجة العنيفة، والانقسام داخل صفوف الجيش، نتيجة تعيين الكولونيل فينست داماسكو وزيرا للداخلية، فى حكومة منتصف أغسطس ١٩٧٥.

وإزاء استمرار حالة عدم الاستقرار، كان قرار ايزابيلا بيرون بتخويل السلطة بصفة مؤقتة إلى " ايتالو لودر " رئيس مجلس الشيوخ الأرجنتينى ومن الزعماء البيرونيين، خلال قيامها بإجازة تمتد إلى ٣٣ يوما ابتداء من منتصف شهر سبتمبر ١٩٧٥، نظرا لتدهور صحتها، وحالما تولى ايتالو لودر منصب الرئاسة قدم كلا من "فينست دايما سكو" وزير الداخلية، و "جورج جاريود" وزير الدفاع استقالتهما من منصبيهما، وعلى الرغم من عدم ذكر أسباب هذا التطور، إلا أنها كانت تعد مؤشرا دقيقا على تزايد نفوذ الجيش مرة أخرى على مسرح الحياة السياسية فى الأرجنتين، حيث أن وزير الداخلية المستقيل صاحب توليه منصبه، رد فعل عنيف فى صفوف الجيش، الذى وجد فى الاختفاء المؤقت لازابيلا بيرون فرصة لممارسة ضغوطه وإقصاء الوزير عن منصبه وكان التطور الثانى الذى صاحب تولى رئيس مجلس الشيوخ للحكم، هو تخفيض قيمة العملة الوطنية البيسو للمرة السادسة على التوالى خلال ستة أشهر، ومن هنا تتكرر مرة أخرى الحلقة المفرغة للأوضاع السياسية والاقتصادية الأرجنتينية، مما كان يستوجب ضرورة المواجهة الواعية والعملية لهذه الأوضاع، والعمل على إقرار الحلول لها ويكمن الحل، فى

قيام قيادة جماعية، وهى الخطوة التى كانت تميل إليها ايزابيلا بيرون لتكون أكثر قدرة على تجميع الاتجاهات المختلفة فى البلاد، وتعبئة العمال، لإنقاذ البلاد من حافة الهاوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

انقلاب عسكرى يطيح بإيزابيلا:

بعد مرور عام واحد على توليها السلطة، تزايدت احتمالات حدوث انقلاب عسكرى يطيح بازابيلا بيرون، فى ظل تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى، وهى السمات العامة للمناخ الذى تعيشه الأرجنتين، وقد تبدو هذه الاحتمالات منطقية، إذا نظر إليها من خلال تتبع تطورات الأحداث فى القارة اللاتينية بصفة عامة، والأرجنتين بصفة خاصة، فعندما تستفحل الأزمات الاقتصادية، وتتدهور الأوضاع السياسية، وتعم الاضطرابات والفوضى الاجتماعية، يبرز دور القوات المسلحة فى القارة اللاتينية، لتمارس دورها فى إعادة الأمور إلى نصابها، كما أن الأحداث تطرح من جديد التحديات التى تواجه الرئاسة المتتالية للأرجنتين، ممثلة فى القوى العسكرية، وضغوط الاتحادات العمالية، إلى جانب الأزمات الاقتصادية[(١)]

وبالفعل وقع أول تمرد عسكرى فى البلاد فى ديسمبر ١٩٧٥، قامت به كتائب من القوات الجوية، ورغم أن ايزابيلا تمكنت من سحق التمرد خلال خسة أيام، إلا ان الصراع احتدم بينها وبين الجيش الذى اتهمها بالفساد وانعدام القيادة، ولكن إيزابيلا كانت على موعد مع تمرد عسكرى آخر، بعد أقل من ثلاثة شهور، سينتهى بانقلاب يطيح بها من السلطة!

تحركت قوات الجيش وأعلنت فى ٢٤ مارس ١٩٧٦ للاستيلاء على الحكم والإطاحة بإيزابيلا، وتعيين "جورج فيديلا" قائد القوات المسلحة رئيسا للبلاد، وتم اعتقال ايزابيلا، ووضعت تحت الحراسة، ووجهت التهمة لها رسميا بالاستيلاء على ٢,٥ مليون دولار من أموال الدولة، إلا أن الحكم عليها ظل يؤجل، لأن الحكومة كانت تخشى إثارة الشعب الذى يرى فى ذلك خيانة لذكرى الزعيم، فاكتفت بتحديد إقامتها لمدة خمس سنوات حتى سمح لها بمغادرة البلاد عام ١٩٨١ إلى منفاها فى أسبانيا.

وفشل إيزابيلا فى مهمتها كان متوقعا لوجود عدة عوامل ساعدت منذ البداية على

(١) المرجع السابق.

تقويض حكمها، فهناك الجيش الذى يرفض منذ البداية أن تتولى الحكم امرأة، ورفض قبل ذلك تعيين " إيفا بيرون " نائبا للرئيس، رغم أنها كانت تعد لدى الشعب فى مصاف القديسين، كما كان هناك عناصر شابة لم تعاصر بيرون وتمردت على الأوضاع، ورفضت استمرار زوجته لمجرد الوفاء للزعيم، ثم إن ايزابيلا نفسها مزقت البيرونية وفقدت كل أنصارها، وعلى عكس زوجها الذى ربط البيرونية بالاشتراكية والقومية والاستقلال، ربطتها هى بالفاشية والقهر واللصوصية، ورغم انها حاولت بما لها من إرادة حديدية أن تتمسك بالحكم، الا انها لم تستطع أن تصمد طويلا أمام شعب كان يحكم عليها بعقل تسيطر عليه أسطورة "إيفا"، فبدت له شبحا باهتا يفتقد لمقومات الزعامة[1]

وهكذا لم تنجح ايزابيلا فى إدارة دفة الحكم، مثلما كانت قادرة على التحكم فى حركاتها الإيقاعية عندما كانت راقصة كباريه، وإذا كانت قد نجحت فى غزو قلب خوان بيرون زعيم الشعب، إلا انها فشلت فى غزو قلب الشعب، عندما دفع بها القدر إلى أن تصبح رئيسة لجمهورية الأرجنتين، ويبدو أن سقوط ايزابيلا قد أسقط معه " البيرونية " التى كانت ممثلة أساسا فى اتحادات العمال التى انقلبت هى نفسها على ايزابيلا، عنما ضربت عرض الحائط بالحركة البيرونية.

(١) غادة الشرقاوى، مرجع سابق .

الفصل الثانى

كريستينا فرنانديز . . .
«ايفيتا» الجديدة !

"علينا معشر النساء أن نثبت أن كوننا إناثا لايعنى أننا مجرد تابعات للرجال "

كريستينا فرنانديز

صعودها السياسى

ولدت كريستينا فرنانديز فى ١٩ فبراير ١٩٥٣، فى مدينة " لابلاتا، بالغرب من بيونس ايرس، ودرست القانون فى جامعة بيونس ايرس، وتخرجت منها عام ١٩٧٩، وامتهنت المحاماة، وأثناء الدراسة التقت زميلها " نيستور كيرشنر " . الذى سيصبح لاحقا رئيسا للجمهورية . لتتزوج به فى ٩ مارس ١٩٧٥ بعد قصة حب، لينتقلا بعد سنة واحدة للإقامة فى مقاطعة سانتا كروز، وتنجب منه "ماكسيمو" وشقيقته "فلورينشيا"، ليؤسسا معا لاحقا أقوى عائلة حاكمة فى تاريخ البلاد منذ عهد أسرة بيرون الرئاسية.

وتشتهر بحبها لمسرات الحياة ومظاهرها المبهجة، وخاصة مجموعتها الضخمة من الأزياء والأحذية، ولذا أطلقت عليها الصحافة الآرجنتينية لقب " ايميلدا ماركوس الأرجنتينية "، وعرفت بحب السفر وجولاتها الشرائية التى أثارت الكثير من الجدل، ويعرف عنها أيضا مبالغتها وحرصها على العناية بصحتها ورشاقتها، ويشار فى ذلك إلى انها لا تشرب إلا من ماركة معينة من المياه المعدنية!

وبدأت كريستينا حياتها السياسية عام ١٩٧٠ أثناء الدراسة، كعضو فى " حركة الشبيبة البيرونيين " * التابعة لحزب العدالة فى مقاطعة " سانتا كروز "، ولكنها اضطرت وزوجها إلى اعتزال النشاط السياسى مؤقتا، خلال الفترة التى تولى فيها العسكريون السلطة، وهى الفترة التى بدأت عقب الانقلاب العسكرى عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٣، حيث عادت وزوجها لممارسة مهنة المحاماة، ومن ثم خوض العمل السياسى بشكل كامل، فتدرجت فى المناصب الحزبية، ورشحت نفسها وفازت فى انتخابات المجلس التشريعى الخاص بمقاطعة سانتا كروز، التى جرت عام ١٩٨٩، وأعيد انتخابها مرة أخرى عام ١٩٩٣، إلى أن

* " البيرونية " .. مصطلح مشهورفى الساحة السياسية الأرجنتينية، وهى حركة تؤمن بالبرامج والسياسات التى مارسها " خوان بيرون " أثناء توليه رئاسة البلاد (١٩٤٦ ـ ١٩٥٥)، (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) وهى سياسات تركز على البعد الاجتماعى، وتتخذ من الاشتراكية إطار أيديولوجيا، على الرغم من اتباعها طريقا ثالثا، يحقق للآرجنتين قدرا من الاستقلال وعدم الانجراف نحو التبعية المطلقة لأى من القوتين العظميين اللتين مثلتهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حينذاك .

فازت فى الانتخابات العامة عام ١٩٩٥ لتمثل المقاطعة نفسها فى مجلس الشيوخ الأرجنتينى (الغرفة الأولى لبرلمان الدولة).

كما فازت كريستينا عام ١٩٩٧ بمقعد فى مجلس النواب (الغرفة الثانية للبرلمان)، ليعاد انتخابها عام ٢٠٠١، وفى عام ٢٠٠٥ فازت أيضا للمرة الثانية بمقعدها فى مجلس الشيوخ، ولكن هذه المرة عن منطقة بيونس ايرس العاصمة، بحصولها على ٦٤ ٪ من الأصوات، رغم قوة منافستها " هيلدا جونزاليز" زوجة الرئيس الأرجنتينى السابق "ادواردو دوهالدى"، حيث تفوقت عليها بفارق ٢٥ ٪ من أصوات الناخبين، ولتحصد بجدارة لقب "ايفيتا الجديدة" وهو اسم التدليل فى اللغة الاسبانية لاسم " إيفا " *

وقد استخدمت كريستينا كافة صلاحيات مقعدها فى الكونجرس الأرجنتينى لتأييد زوجها كيرشنر فى سعيه للحصول على منصب حاكم مقاطعة " سانتا كروز " فى التسعينيات، وكذلك فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٣ والتى جاءت فى أعقاب ازمة مصرفية هزت اقتصاد البلاد، كانت قد بدت ملامحها الأولى عام ٢٠٠١، وبحسب الصحف الأرجنتينية فقد كانت كرستينا هى العمود الفقرى لنجاح زوجها وفوزه بالرئاسة، فى مواجهة عدد من الساعين للحصول على ترشيح حزب العدالة، وعدد من المنافسين فى الأحزاب الأخرى، ولم يكن نجاح زوجها سهلا، حيث فاز الرئيس كارلوس منعم بالعدد الأكبر من الأصوات فى الجولة الأولى من الانتخابات بما يوازى ٢٥ ٪ من الأصوات، بينما استطاع كيرشنر انتزاع الفوز فى الجولة الثانية حينما انسحب منعم، بعدما أيقن أنه مقدم على هزيمة، وهو ما جعل كيرشنر رئيس للبلاد تلقائيا رغم حصوله على ٢١,٩٧ ٪ فقط من الأصوات، وهى أقل نسبة يحصل عليها رئيس للبلاد فى تاريخ الأرجنتين.

وفى أعقاب الفوز غير السهل لزوجها، بدأت كريستينا تلعب ذات الدور الذى لعبته " إيفيتا " من قبل فى تاريخ الأرجنتين، وأصبحت سفيرة متجولة لحكومة زوجها فى المقاطعات، وكانت تخطب فى الجماهير بصوت جهورى، وتشير بأصابعها بطريقة هجومية، رغم اهتمامها بأناقتها وأنوثتها، ما جعل الجميع يستدعى صورة ايفيتا إلى الذاكرة، ونجحت

* أما إيفيتا القديمة، فهى سيدة الأرجنتين الأولى الشهيرة، التى كانت لها شراكة قوية مع زوجها الرئيس خوان بيرون فى نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينسات من القرن الماضى، لكن الفارق بين المرأتين أن إيفيتا القديمة لم تشغل أى منصب حكومى رسمى.

هذه الطريقة فى استقطاب معظم أبناء الشعب الأرجنتينى ذوى الميول السياسية، وبشكل خاص أبناء الطبقة العاملة ومحدودى الدخل[١]

الرئيس كيرشنر، وزوجته الرئيسة لاحقا كريستينا فرنانديز، ينحدرا من جنوب الأرجنتين، وقد ذاع صيت فرناديز وحنكتها السياسية اكثر من زوجها الذى كان لفترة طويلة حاكماً لاحدى المقاطعات، ناضل كلاهما إلى جانب حزب العدالة، وقد ساعدت كريستينا زوجها فى الوصول الى سدة الحكم فى الوقت الذى كانت فيه الأرجنتين تمر بأزمة اقتصادية حادة وعلى شفير الانهيار، وقد اقترح كيرشنر السياسة الكينيزية الحديثة التى تجمع بين الفكرين الاجتماعى الديمقراطى والاجتماعى الليبرالي، وهذه السياسة ساهمت فى نمو البلاد وأعادت الثقة لاقتصادها، وأعادت الثقة أيضا لمشاريعهما السياسية كما فى حياتهما الزوجية.

وتجمع كريستينا بين الضعف والتسلط، والإغراء والقسوة فى آن واحد، ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن ألبرتو فرنانديز، رئيس حكومة زوجها كيرشنر السابق (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) قوله "كريستينا عقلانية كثيرا وتحبذ تحليل الأمور "، بينما كان زوجها وسلفها فى الرئاسة نستور كيرشنر " أكثر حدسا "، وبينما كان نستور كيرشنر يفرض قراراته مستندا إلى سلطته فقط، تبدى كريستينا حاجة إلى تبرير قراراتها، وقد اشتهرت بأنها خطيبة بارعة قادرة على التحدث طويلا دون الاستناد لأى مذكرات، وتستشهد بالأرقام عن ظهر قلب لتبرير ما تقوله، لكن تلك السهولة التى ورثتها عن ولايتها فى مجلس الشيوخ تضفى عليها نعتا بأنها تشبه "معلمات المدارس"[٢]

وبعد أن أصبحت كريستينا متحدثة غير رسمية باسم حكومة زوجها الرئيس، رددت وسائل الاعلام الأرجنتينية أنها تستشار فى كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالقرارات الحكومية، وكانت عضو مجلس الشيوخ الوحيد الذى يتمتع بمكتب داخل القصر الرئاسى (الدار القرمزية) وهو ما أثار انتقادات غاضبة من كتل المعارضة، وردت الحكومة على ذلك بأن مكتبها صغير، وأنه من حقها بصفتها سيدة البلاد الأولى، وبنهاية فترة رئاسته عام ٢٠٠٧، لم يرشح الرئيس كيرشنر نفسه لولاية ثانية، وبادرت زوجته كرستينا بترشيح نفسها للرئاسة.

---

(١) على جمال الدين : كرستينا فرنانديز .. الزعامة بنكهة أنثوية ـ مجلة المجلة (١٧ / ١١ / ٢٠٠٧) بتصرف

(٢) صحيفة الشرق الأوسط الاحد ١٦ محرم ١٤٣٣ هـ ١١ ديسمبر ٢٠١١ العدد ١٢٠٦٦ .

وكانت مؤتمراتها الانتخابية نادرة، والمثير أنها كانت تدير حملتها الانتخابية للوصول إلى كرسى الرئاسة من فرنسا وألمانيا وأسبانيا والولايات المتحدة، وأشار بعض المراقبين إلى أنها كانت واثقة من تحقيق الفوز إلى الدرجة التى دفعتها إلى ممارسة مهام منصبها بشكل فعلى حتى قبل الاعلان عن فوزها رسميا، حيث كانت جولتها فى الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية تستهدف إقناع المزيد من رجال الأعمال وأصحاب المشروعات بتوجيه استثماراتهم إلى بلادها، فهى ترى أن مفتاح التنمية الاقتصادية أو مواصلة معدلاتها يتمثل فى خلق مناطق استثمارية خاصة فى عدة مدن، تستطيع أن تشكل قاطرة لما حولها من المناطق نحو تحقيق مزيد من التقدم، وهى تتمتع بقبول وعلاقات واسعة فى العواصم الأوروبية والأمريكية(١)

هى امرأة طموحة استعدت لهذا المنصب، وساعدتها عليه قوة شخصيتها، وقالت فى إحدى كلماتها : " أعلم أن الأمر سيكون أكثر صعوبة بالنسبة إلي، لأننى امرأة، فمن الممكن أن يكون الرجل عاملاً، ومهنياً وله مؤسسته، لكن بالنسبة إلينا فإن الأمر صعب دوماً .. هذه هى قناعتى الكاملة، لكنى اعتقد أننى أملك القوة للقيام بذلك".

احتلت السيدة الأولى للأرجنتين كريستينا فيرنانديز مركز الصدارة على منافسيها فى استطلاعات الرأى التى أجريت قبيل الانتخابات العامة ، مما عزز أملها بخلافة زوجها نيستور كيرتشنير فى رئاسة البلاد، حيث حصلت فيرنانديز زعيمة جبهة تحالف النصر، على نسبة تتراوح من ٤٠-٤٨ ٪ من التأييد فى استطلاعات الرأى ، بفارق اكثر من ٢٠ نقطة من أقرب منافسيها "اليسا كاريو" زعيمة مكافحة الفساد التى حصلت فقط على ما يتراوح بين ١٥,٧ الى ١٨,١ ٪ من التأييد.

وفى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧، فازت كرستينا فرنانديز بنسبة ٤٤,٦ ٪ من الأصوات، بينما لم تحصل منافستها النائبة البرلمانية السابقة " إليسا كاريو " سوى على ٢٢,٦ ٪ فقط، أى نصف ماحصلت عليه كرستينا، التى نجحت فى الوصول إلى سدة الرئاسة، لتخلف زوجها بالانتخاب، فى سابقة هى الأولى من نوعها، وكان أول ماصرحت به أمام الكونجرس عقب أدائها اليمين الدستورية الأحد ٩ ديسمبر ٢٠٠٧ "علينا معشر النساء أن نجتاز اختبارا ذا وجهين، أولهما أن نثبت أن كوننا إناثا لايعنى أننا

(١) على جمال الدين، كرستينا فرنانديز .. الزعامة بنكهة أنثوية، مرجع سابق .

مجرد تابعات للرجال، وثانيهما الاختبار العادى الذى يحاول أى شخص اجتيازه" . بهذه الكلمات عبرت كرستينا عن التحديات التى تواجهها كرئيسة للأرجنتين، واستلمت الوشاح الرئاسى من زوجها الرئيس كيرشنر المنتهية ولايته، لتكون بذلك أول رئيسة (منتخبة) فى تاريخ الأرجنتين*

وهكذا تمكنت سيدة الأرجنتين الأولى "كريستينا فيرنانديز دى كيرتشنر" من الفوز بسهولة فى الانتخابات الرئاسية، لتدشن بذلك صعود أسرة سياسية جديدة، فى ظاهرة لم تر البلاد مثيلا لها منذ أيام "خوان وإيفيتا بايرون"، كما أطلقت عليهما وسائل الإعلام الأرجنتينية لقب "آل كلينتون أميركا الجنوبية".

ورغم أن كلا من الرئيسة الجديدة وسلفها (زوجها) أكدا على أنها وحدها هى من سيتخذ القرارات فى المستقبل، إلا ان كرستينا قالت إن الرئيس السابق لن يختفى من المشهد السياسى فى الأرجنتين، وأثنت عليه بإسهاب، وأضافت: "بالنسبة لى ولكافة الأرجنتينيين، فإن نيستور كيرشنر سيواصل كونه رئيسا (!) خاصة أنها ـ ومن المفارقات العجيبة ـ تفضل العمل مع الرجال أكثر من النساء، وتحدثت الرئيسة كرستينا فرنانديز عن الإنجاز الكبير الذى حققته إدارة زوجها، والخروج بالأرجنتين من الأزمة الاقتصادية الكبيرة التى عصفت بها عام ٢٠٠١، وتعهدت بمواصلة سياساته فى مكافحة الفقر والبطالة.

وتابعت : "أنجزنا أمورا كثيرة خلال أربع سنوات ونصف ـ ولاية كيرشنر ـ من بينها مكافحة البطالة والبؤس والفقر بدون هوادة " .. وتكلمت فى هذه المناسبة بصيغة " نحن " متعهدة بمواصلة هذه المهمة، وتأكد أنها تسير على نفس درب زوجها الرئيس السابق، حين أعلنت تشكيلة حكومتها، التى احتفظت فيها بمعظم الوزراء الذين عينهم زوجها، باستثناء وزير الاقتصاد، الذى حل محله المصرفى الشاب مارتن لوستو (٣٧ عاما).

وتوجهت كرستينا بعد أداء اليمين إلى ساحة مايو للاحتفال مع حشود مناصريها أمام البيت الزهرى "كاسا روسادا" مقر الرئاسة الأرجنتينية، وحيت أنصارها بعينين دامعتين، واضعة يدها على قلبها، على وقع أغنية للمطربة الأرجنتينية "مرثيدس سوسا" التى حلت نجمة على هذا الاحتفال الشعبى، قبل أن تؤدى بعض الخطوات الراقصة مع زوجها، ثم مع

* على عكس الرئيسة السابقة " إيزابيلا بيرون " التى تولت الرئاسة لفترة وجيزة ودون انتخابات، عقب وفاة زوجها الرئيس الراحل " خوان بيرون " فى يوليو ١٩٧٤، بصفتها " نائبة الرئيس " .

نائب الرئيس " خوليو كوبوس"، وفى كلمتها أمام الكونجرس الأرجنتينى، دعت كرستينا إلى العمل على تفعيل النمو الذى وصل الى ٩ ٪، بالرغم من الأصوات التى ارتفعت مطالبة بإبطاء العجلة الاقتصادية فى ظل التضخم المستمر الذى تجاوز ١٥ ٪، وقالت: 'لقد حققنا نصرا كبيرا، ولكن هذا النصر بقدر ما فيه من مزايا بقدر ما سيرتب علينا المزيد من المسؤوليات والالتزامات'.

بقى الرئيسان الزوجان متلازمين، لكن المنية التى وافت الزوج والرئيس نيستور فى أكتوبر (٢٠١٠) تركت كريستينا فى صدمة قوية وحزن عميق .. هذه الرئيسة الارجنتينية، الحريصة على صورتها، كانت تعبر عن حزنها علنا وتذرف الدموع، لكنها لم تتوان أيضاً عن الحفاظ على طبعها العنيد، ومهارتها فى القيادة الساسية.

وفى ٢٥ أكتوبر (٢٠١١)، فازت الرئيسة الأرجنتينية كريستينا فرنانديز بفترة رئاسية جديدة، حيث حققت انتصارا ساحقا فى الانتخابات الرئاسية، وتفوقت على أقرب منافسيها الاشتراكى "هيرميس بينر"، حيث حصلت على أكثر من ٥٣ ٪ من الأصوات فى الجولة الأولى، فيما نال خصمها ٣٦٪، وهى وفقا للدستور الأرجنتيني، كانت بحاجة للنجاح فى الدورة الأولى إلى ٤٥ ٪ فقط من الأصوات، واستعاد حزبها فى مجلسى البرلمان أكثرية كان قد خسرها فى الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٩ .

وفى خطاب مؤثر فى العاصمة بوينس آيرس، أهدت كريستينا الفوز لزوجها، حيث تزامن فوزها بالرئاسة للمرة الثانية فى أكتوبر (٢٠١١) مع حلول الذكرى الأولى لوفاته، وقالت: "إنه أساس الفوز الذى تحقق هذا المساء.. لا أقول هذا بصفتى أرملته، ولكن بصفتى رفيقته فى النضال مدى الحياة، وأنا أتكلم عنه ليس لأنه زوجى ولكن لأنه زعيم سياسي".. وكانت لا تزال ترتدى ثوب الحداد، برغم مرور أكثر من عام على وفاته، وأدت الرئيسة فرنانديز اليمين الدستورية فى ١٠ ديسمبر، لتتولى فترة رئاسية جديدة من أربع سنوات، وفى كلمتها أمام مجلسى الكونجرس فى حضور عدد من نظرائها فى أميركا اللاتينية، قالت: "لا شيء ولا أحد قادر على إرغامنا على تغيير اتجاهنا".

من أورام السياسة إلى أورام السرطان:

وفى ديسمبر (٢٠١١) أعلن المتحدث الرسمى باسم حكومة الأرجنتين " الفريدو اسكوكيمارو " أن رئيسة بلادهم كريستينا فرنانديز مصابة بسرطان الغدة الدرقية،

وأضاف أن الخلايا السرطانية لم تنتشر فى جسد رئيستهم، وخضعت بعد شهر من هذا الإعلان لجراحة لاستئصال الورم السرطاني، واصطف أنصار فرنانديز خارج المستشفى حاملين لافتات كتب عليها " القوة ياكريستينا "، وولد هذا التشخيص تعاطفا مع كريستينا، فى دولة أحب مواطنوها " إيفا بيرون " زوجة الزعيم الراحل " خوان بيرون " والمعروفة باسم " ايفيتا "، بعد أن توفيت بمرض السرطان وهى فى الثالثة والثلاثين من عمرها .

وقال الرئيس الفنزويلى الراحل "هوجو شافيز" : الولايات المتحدة ربما ابتكرت طريقة لإصابة زعماء أميركا اللاتينية بمرض السرطان، بعدما انضمت رئيسة الأرجنتين كريستينا فرنانديز إلى قائمة رؤساء جرى تشخيص إصابتهم بهذا المرض، وكان التصريح مثيرا للجدل كعادة الزعيم الفنزويلى الاشتراكى الذى خضع لجراحة فى يونيو (٢٠١١) لإزالة ورم فى الحوض، لكن شافيز شدد على أنه لا يوجه أى اتهامات بل يفكر بصوت عال، وقال فى خطاب تلفزيونى : " لن يكون غريبا إذا ما ابتكروا تكنولوجيا للإصابة بالسرطان لا يعرف عنها أحد"، وتوفى تشافيز بالفعل فى ٥ مارس (٢٠١٣) بعد صراع مع المرض الخبيث.

ولكن كريستينا يبدو أنها نجت من هذا المصير، فبعد الفحوصات الطبية، أعلن متحدث باسم رئيسة الأرجنتين كريستينا فيرنانديز دى كريتشنر، أنها غير مصابة بالسرطان بعد خضوعها لعملية جراحية وصفت بأنها ناجحة ضمن خطة علاج من ورم فى الغدة الدرقية. وقال المتحدث "الفريدو سوكيمارو" إن الفحوص الطبية التى جرت بعد العملية الجراحية أثبتت عدم وجود خلايا سرطانية فى الورم الذى تم استئصاله، والذى اتضح أنه كان ورما حميدا".

ولكن الأورام عاودت كريستينا مرة أخرى، ففى أكتوبر (٢٠١٣) قال متحدث باسم الحكومة إن الرئيسة الأرجنتينية أجريت لها جراحة ناجحة لاستئصال ورم دموى تشكل قرب الدماغ، وأصدر الفريق الطبى المعالج بيانا يقول إن العملية أجريت دون مضاعفات وإن الرئيسة قد تعافت.

وفى ١٠ ديسمبر ٢٠١٥، كانت كريستينا فرنانديز على موعد مع مغادرتها القصر الرئاسى بعد دورتين رئاسيتين كاملين مدتهما ثمانى سنوات، وألقت رئيسة الأرجنتين المنتهية ولايتها، خطابها الأخير بتأثر بالغ أمام حشود من أنصارها، مبدية اعتزازها بما قدمت خلال تولى حكم البلاد، كما دعت المواطنين إلى الخروج للاحتجاج فى حال صدر عن الرئيس الجديد ما يخذلهم.

وكانت الانتخابات الرئاسية قد جرت فى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥ لانتخاب من سيخلف فرنانديز فى سدة السلطة، تنافس فيها حاكم محافظة بوينس أيريس، دانيال سيولي، المرشح الذى دعمته الرئيسة السابقة، فى مواجهة مرشح المعارضة اليمينية ماوريسيو ماكري، رئيس بلدية العاصمة بوينس أيريس، وفاز ماكرى بحصوله على ٥١,٤٠٪ من الأصوات، فيما خسر المرشح المدعوم من الرئيسة بحصوله على ٤٨,٦٠٪، أى بفارق يقل عن ٣ ٪ فقط من الأصوات.

تقييم أدائها فى الحكم

كان فوز كريستينا فى الانتخابات الرئاسية، فى فترتها الأولى (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١) مؤشرا لبداية تجربة سياسية، ألا وهى تجربة "حكم الزوجين"، وأشار البعض حينها إلى إنها قد تفكر بعد أربعة أعوام كما فكر زوجها، فتظل هى فى الخلفية، ليترشح هو مجددا ويتبادلان المواقع، ولا أحد يصدق فى الأرجنتين أن هذا " الثنائى " الناجح يمكن أن ينفصل فيما يتعلق بإدارة أمور الدولة، فمن المؤكد أن الزوج كيرشنر سيشارك زوجته كرستينا فى الإدارة، ولكن من خلف الستار، وهذا يعنى أن الشعب الأرجنتينى قد اشترى "رئيسين بثمن واحد"، فقد صوت الأرجنتينيون من أجل استمرارهما معا، فقد تحسنت أوضاعهم كثيرا منذ عام ٢٠٠١، حين كانت البلاد تعانى أزمة مالية وسياسية ضاغطة.

الا ان المشكلة المرتبطة بـ " حكم الزوجين " فى الأرجنتين، وربما فى كافة دول العالم، أن أى قانون أو دستور ديمقراطى ليس من المتصور أن يسمح بمثل هذه الشراكة فى الحكم، وهذا هو السبب الذى سيدفع الزوجين كيرشنر الى الاعتماد على السرية فى اتخاذ القرارات، بحيث لا يبدو الزوج فى الصورة، أو يصدر عنه أى سلوك عملى أو تصريحات تشير الى تقاسمه الحكم فعليا مع زوجته، إلا ان أحدا لن يصدق رغم ذلك أنه سيظل بعيدا عن المشهد السياسى فى الأرجنتين!

وفى بلد كان قد خرج لتوه من أزمة اقتصادية عاصفة، فإن تقييم الأداء السياسى والاقتصادى للرئيسة كريستينا فرنانديز، كان رهنا بالحفاظ على ما حدث من تقدم فى عهد سلفها أى زوجها، ومن ثم تحقيق تقدم آخر ينسب لها، على الصعيدين الداخلى والخارجي.

فى الشأن الداخلي:

بدأت كريستنا عهدها، فى فترتها الأولى، بفتح محاكمات بالجرائم المرتكبة ضد الانسانية فى عهد الديكتاتورية العسكرية، وتواصلت تلك المحاكمات حتى طالت فى يوليو (٢٠١٠) محاكمة الحاكم العسكرى السابق للارجنتين خورخه فيديللا بتهمة تعذيب وقتل ٣٠ معارض سياسيا عام ١٩٧٦، وحوكم إلى جانبه أكثر من ٢٠ مسؤولا عسكريا سابقا بنفس التهم، وكان فيديللا قد حكم البلاد إثر انقلاب عسكرى خلال الفترة ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٣، وجاءت محاكمة فيديللا البالغ من العمر ٨٤ عاما فى اعقاب الغاء المحكمة العليا فى البلاد العفو الذى شمله عام ١٩٩٠ عن الجرائم التى وقعت خلال فترة حكمه.

وتزامن هذا الموقف القوى الذى اتخذته كريستينا تجاه الحكام العسكريين السابقين، مع محاولة طمأنة المواطنين، والحد من الهموم المتعلقة بالاقتصاد، مع تأكيدها على أن التضخم والعجز فى الطاقة، ما هما سوى نتائج فرعية للنمو، وأن السبيل لمعالجتهما هو جذب المزيد من الاستثمارات، وعملت على دعوة الأجانب للاستثمار فى بلادها .

وواجهت عام ٢٠٠٨، وبعد ستة أشهر على وصولها إلى سدة الحكم أهم قطاع اقتصادى فى البلاد، وهو القطاع الزراعي، حيث أعلنت فى يونيو من هذا العام فرض ضرائب على صادرات فول الصويا وبذور عباد الشمس إلى ما يزيد على ٤٠ ٪، وقالت حكومتها إن هذه السياسة ترمى إلى توزيع أكثر عدلاً للثروات، والعمل على بقاء أسعار الغذاء الداخلية منخفضة، وإن عائدات هذه الضرائب ستخصص لتمويل خطة وطنية لبناء مستشفيات ومنازل وشوارع، وبعد صراع متواصل مع إضراب المزارعين الذى استمر ٩٠ يوما فى القطاع الزراعى احتجاجا على الضريبة الزراعية، وتخلله قطع للطرق الرئيسة فى البلاد، وتوتّر مع وسائل الإعلام التى حذرت من أزمات اقتصادية، نتيجة الأسلوب الخشن الذى تتبعه الرئيسة، استطاعت كريستينا احتواء الموقف لصالحها، ووصفت زعماء وبارونات الإضراب فى قطاع الزراعة بـ المضربين الأغنياء!

وفى يوليو (٢٠١٠)، دخلت كريستينا مواجهة ليست أقل حدة من سابقتها، حيث طرح مجلس الشيوخ الأرجنتينى مشروع قانون يسمح بزواج المثليين، وهو ما أثار سجالاً برزت خلاله مسائل دينية وسياسية ومدنية، حيث شددت الكنيسة الكاثوليكية فى الأرجنتين

هجومها على مشروع القانون، ورغم ذلك وبعد سجال دام أكثر من ١٣ ساعة، وافق مجلس الشيوخ بأغلبية أعضائه على القانون المثير للجدل، مما جعل الأرجنتين، التى يدين ٩١٪ من سكانها بالكاثوليكية، أول دولة فى أميركا اللاتينية تسمح بذلك، وأعربت الرئيسة كريستينا فرنانديز عن رضاها عن إقرار القانون، وقالت: "إنه يشكل خطوة نحو الدفاع عن حقوق الأقليات"، وفى ٢٨ ديسمبر من العام نفسه، شهدت الأرجنتين وأميركا اللاتينية الزواج الأول بين مثليين هما اليكس فريرى وخوسيه ماريا!

ولكن بقى الشأن الاقتصادى هو المجال الأهم الذى حققت فيه الرئيسة كريستينا فرناديز تقدما ملحوظا، وكان المساهم الاكبر فى اعادة انتخابها عام (٢٠١١) بفضل برنامجها الاقتصادى الذى حرص بالدرجة الأولى على تحفيز الاقتصاد، وتقليص نسبة البطالة العمالية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية، وإحداث تغييرات فى قطاعات الانتاج والصحة والنقل وتنشيط قطاع الصادرات، وفرض لوائح أكثر صرامة فى مواجهة الاتجار غير المشروع بالعملة الصعبة.

ورغم أن كريستينا ظل لها معارضوها ولها مؤيدوها، لكن المؤكد أننا لابد أن ننظر لماذا تفوز هذه السيدة دائما وتعد باستمرار النمو .. الفضل فى ذلك لا يعود إلى إنجازات زوجها كيرشنر، بل بالعكس، إذ كانت الارجنتين تعانى من مشاكل اقتصادية ومالية كثيرة، بل إلى خططها وحكومتها فى مواجهة الأزمات باتباع برامج تقشفية منذ تسلمها الحكم، ما مكن الأرجنتين فى الدرجة الاولى من تسديد الجزء الأكبر من ديونها إلى البنك الدولي، ثم تابعت المسيرة عبر التعاون من النقابات العمالية والشركات الكبيرة بتخفيف الضرائب عنها مقابل استحداث فرص عمل بها للمواطنين، وبهذا خففت من ارتفاع البطالة العمالية لديها، وبناء على هذا الانجازات تعتبر الأرجنتين اقتصاديا أهم بلد فى أميركا اللاتينية بعد البرازيل والمكسيك، حيث وصل الانتاج القومى لديها العام (٢٠١٠) إلى ٣٦٨،٧ مليار دولار، وكان٣٠٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وارتفع دخل الفرد إلى ٩٢٠٠ دولار، بعد أن كان العام الذى قبله ٧٦٥٠ دولا.

كما نشطت حكومة كريستينا قطاع تربية المواشى والاسماك بنسبة ٩،٢ ٪ من الدخل القومى الاجمالي، واذا ما أضيف النمو الذى طرأ على قطاع إنتاج المواد الغذائية والمشروبات على اختلافها والآليات الزراعية وسلع أخرى للتصدير، فإن القيمة ترتفع الى ٢٠ ٪، كما إن

التجارة وقطاع الخدمات زادا نموا حتى الـ ٢, ٥٤ ٪ من الناتج القومى الاجمالي، والانتاج الصناعى بحوالى ١٩ ٪، وهذا جعل قطاع البناء يزدهر وينمو بنسبة ١, ٥٪، وكما هو معروف تمتلك الأرجنتين مواد خام مهمة فى قطاعى الزراعة والمعادن، وقطاع المناجم يعتبر اليوم اهم قطاع مستقبلي، ووصلت مساهمته عام ٢٠١٠ الى ٣, ٣ ٪ من الانتاج القومى الاجمالي، وفى ما يتعلق بقطاع المصارف والمال، ولأنه منفصل عن الأسواق المالية الدولية، فإنه لم يتأثر إلا قليلا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وحصلت كريستينا على تأييد الطبقات الشعبية، لكن أيدها أيضا جزء كبير من الطبقات الوسطى وحتى الفئات العليا فى المجتمع الأرجنتينى التى تراهن على الاستقرار الاقتصادي، وما شجع الكثير من الأرجنتينيين لمنح أصواتهم للرئيسة كريستينا بيانات النمو الاقتصادى الذى وصل فى النصف الاول من عام (٢٠١١) إلى ٩,٥ ٪، ويعود السبب فى ذلك إلى تنشيط قطاع إنتاج السيارات وتصديرها إلى بلدان فى أميركا اللاتينية بشكل كبير بعد أن زاد الانتاج ٦٠٪[١]

ورغم هذه النجاحات الاقتصادية، إلا أن بعض الاقتصادين فى الأرجنتين وخارجها نسبها إلى مغالطات فى الأرقام التى تعلنها حكومة كريستينا حول الأداء والنمو الاقتصادي، وفى سبتمبر (٢٠١٢) قالت " كريستين لاجارد " المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولى إن الأرجنتين أمامها ثلاثة أشهر لتحسين جودة بياناتها الاقتصادية، وإلا فإنها قد تواجه عقابا، وأضافت لاجارد إنه إذا لم يحدث تقدم " عندئذ سيتم إخراج البطاقة الحمراء " فى إشارة الى العقاب الذى يطرد فيه اللاعبون من مباريات كرة القدم!

وهاجمت الرئيسة كريستينا المديرة كريستين وصندوق النقد الدولى لانتقاده عدم وضوح البيانات الاقتصادية لبلدها، ملقية باللوم على الصندوق فى الأزمة الاقتصادية العالمية، وقالت إنها لا تقبل مثل هذا الانتقاد من منظمة وصفتها بأنها شاركت فى الانهيار الاقتصادى لبلدها قبل عشر سنوات، وإنها لعبت أيضا دورا فى المشاكل الاقتصادية فى أوروبا والولايات المتحدة، وأضافت : " أريد أن اقول لمديرة صندوق النقد الدولى إن هذه ليست مباراة فى كرة القدم، هذه هى أكبر أزمة اقتصادية وسياسية فى الذاكرة الحديثة، وان الأرجنتين دولة ذات سيادة، تتخذ قراراتها بما يتماشى مع سيادتها."

(١) صحيفة إيلاف الالكترونية ٢٩ / ١٠ / ٢٠١١ بتصرف .

وواجهت حكومة كريستينا فى أبريل (٢٠١٣) مظاهرات لعشرات الآلاف فى الأرجنتين، وجابت الحشود شوارع العاصمة بوينوس أيريس، مرددة الشعارات ومصدرة أصواتا عالية بطرق أوانى الطبخ، وقد أثار الاحتجاجات قرار حكومى بإصلاح القضاء، لكن المحتجين عبروا عن شعورهم بعدم الرضى بسبب ارتفاع نسبة التضخم والجريمة، وقد نظمت احتجاجات مشابهة فى أجزاء أخرى من البلاد، تعبيرا عن غضبهم بسبب سن قانون يتيح للناخبين اختيارأعضاء الهيئة التى تعين وتعزل القضاة، وقالت المعارضة إن ذلك سيؤدى إلى تسييس جهاز القضاء، واستخدم نشطاء المعارضة وسائل التواصل الاجتماعى لتعبئة المحتجين .

وقد استثمرت المعارضة هذه الأجواء الساخنة للتشكيك فى الإنجازات الاقتصادية التى تتحدث عنها حكومات الرئيسة كريستينا، وهى التى انتقدت بدورها النخبة فى بلادها لمحاولة خلق صورة سلبية عن حكومتها، وقالت فى مقابلة مع التلفزيون الحكوميفى ١٤ / ٩ / ٢٠١٣: " ان معظم الأرجنتينيين أفضل حالا الآن مما كانوا عليه عندما جاءت إلى السلطة، وأن الأرجنتين تنمو اقتصاديا فى عهدها بنسبة ٥٪ سنويا فى عالم ينهار "، واتهمت وسائل الاعلام فى البلاد بخلق صورة مشوهة عنها وعن حكومتها بشكل مضلل، ومما عمق من أزمتها وعلاقتها الصعبة مع وسائل الاعلام فى البلاد، موافقة البرلمان الأرجنتينى على قانون جديد للإعلام، قال منتقدوه إنه يقيد حرية الصحافة.

فى الشأن الخارجي:

فى أول اختبار سياسى خارجى لها، ذى بعد داخلى يمس نزاهتها مباشرة، وبعد أقل من أسبوع على توليها السلطة، أعلن مسؤولون فى وزارة العدل الأمريكية اعتقال أربعة عملاء موالين للحكومة الفنزويلية، بتهمة جمع ٨٠٠ ألف دولار، لتمويل دعم لانتخابها، وردت الرئيسة الجديدة " كريستينا فرنانديز " بعنف وغضب على مزاعم واشنطن بأنها صادرت حقيبة مليئة بالأموال كانت مخصصة لتمويل حملتها الانتخابية، قائلة : " إن هذه المزاعم مثل الزبالة والقاذورات فى السياسة الدولية " وأضافت : " ان أى شخص يعتقد أن من السهل على رئيسة أنثى أن تتأثر بمثل هذه المزاعم، هو مخطىء تماما "، وأضافت أن تلك المزاعم جزء من " إلقاء للنفايات " تحتاج إليه الولاية المتحدة خلال تطبيقها لسياستها الدولية ، وان هؤلاء الذين فى واشنطن لن يحصلوا على النتيجة التى يريدونها أبدا، وأنها

ستواصل تعزيز العلاقات مع جمهورية فنزويلا البوليفية وكافة دول أمريكا اللاتينية، المتمردة على السياسة الأمريكية .

وقد أصبحت الأرجنيتن فى ظل رئاسة كريستينا فى مصاف دول أمريكا اللاتينية اليسارية، ولها مقعد فى مجموعة العشرين، وبعد مرور عام واحد على توليها الحكم، اقترحت فى ديسمبر (٢٠٠٨) إقامة نظام إقليمى لصنع القرار، وفى خطاب ألقته فى قمة أمريكا اللاتينية والكاريبى، التى ضمت ضمت ٣٣ رئيس دولة وحكومة، بشأن التكامل والتنمية فى " سويبى كوست " شمال شرق البرازيل، قالت كريستينا: "المشكلة الاساسية لدينا فى أمريكا اللاتينية والكاريبى هى أننا نفتقد وجود نظام لصنع القرار، ومن الضرورى أن نتجاوز مجرد إلقاء الخطب خلال القمم الاقليمية" .

وخلال إستقبالها لنظيرها الأوروغوائى " خوسيه موخيكا " فى أكتوبر (٢٠١٠)، جددت كريستينا دعوتها إلى وحدة المنطقة، باعتبارها وسيلة لتعزيز السلام والتقدم، وافتتح الرئيسان خطاً جديداً للنقل النهري، والذى يربط بين عاصمتى البلدين، اللتين يفصلهما نهر " لا بلاتا "، ودعت رئيسة الدولة الأرجنتينية رؤساء دول أمريكا اللاتينية إلى أن يدركوا أن الوحدة هى السبيل الوحيد للسلام، وهى تؤدى إلى حل أى خلافات. وقالت كريستينا فرنانديز: " هناك خلافات قائمة بيننا، ويمكن أن يكون لدينا تناقضات، ولكن فى النهاية كل رؤساء المنطقة علينا أن ندرك أن الوحدة هى السبيل الوحيد لصون السلام"، وخلال هذا الإحتفال، أوضحت كريستينا أن أولئك الذين لديهم مسؤولية الإدارة يجب عليهم تجنيب المنطقة الأحداث التى تقع فى مناطق أخرى، وربما يكون لها تأثير على أمريكا اللاتينية.

وكانت كريستينا فرنانديز قد شاركت إلى جانب خوسيه موخيكا فى إفتتاح القارب الذى يحمل اسم " فرانسيسكو " تكريماً للبابا الأرجنتيني، وذلك فى حفل أقيم فى ميناء بوينس آيرس الذى تستخدمه شركة بوكيبوس، وبدوره، قال موخيكا : " علينا أن لا ندع التناقضات القائمة بيننا تنتقل إلى جمهوريات أمريكا اللاتينية، ويجب أن لا ندير ظهورنا بعضنا إلى بعض، وإنما علينا أن ننظر إلى بعضنا البعض، لأنه فى الواقع نحن فى نفس القارب والعالم يتحد فى وحدات عابرة للحدود "، وأضاف الرئيس الأوروغوائى : " يجب علينا أن لا نقع فى الخطأ أبداً، وهو أن تفرق بيننا التناقضات التى لا مفر منها فى قضايانا الأساسية "،

وأجمع الرئيسان أيضاً على أن تقوم حكومتا بلديهما بتقييم وحل الخلافات التى أدت إليها شركة الورق التى تعمل فى منطقة تطل على نهر أوروغواي، وقد أدى بناء هذه الشركة إلى خلاف عميق بين البلدين العضوين فى سوق الجنوب المشتركة (ميركوسور)، والذى تمت تسويته فى محكمة لاهاى الدولية.

ورغم هذه الحميمية فى العلاقات بين الأرجنتين وأوروجواى التى بدت بين كريستينا ونظيرها خوسيه موخيكا، فقد توترت العلاقات بينهما لاحقا، ففى ٥ أبريل (٢٠١٣)، سجّلت الأرجنتين احتجاجاً رسمياً بعد أن وصف رئيس أوروجواى خوسيه موخيكا، رئيسة الأرجنتين كريستينا فرنانديز دى كيرشنر بأنها " عجوز شمطاء "، وسُمِع الرئيس خوسيه موخيكا عبر الميكروفون يقول : " إن هذه العجوز الشمطاء أسوأ من رجل أعور "، فى إشارة إلى زوجها الرئيس الراحل " نيستور كيرشنر "، ونشرت صحيفة " أوبزرفادور " الصادرة فى أوروجواى تسجيلاً صوتياً لتعليق موخيكا المثير للجدل فى مستهل مؤتمر صحفي، حيث كان يتحدث بصوت منخفض مع مسؤول آخر، ولم يكن يوجه حديثه للإعلام، ولكنه لم يدرك أن الميكروفون كان يعمل، واستدعى وزير الخارجية الأرجنتينى " هيكتور تيمرمان " سفير أوروجواى فى بوينس آيرس " جييرمو بومى " للاحتجاج على هذه التصريحات، وقال فى بيان صدر عن وزارة الخارجية الأرجنتينية : " من غير المقبول الإدلاء بتعليقات تسيء إلى ذكرى شخص متوفى لا يستطيع الدفاع عن نفسه، ولاسيما من قبل شخص كان يعتبره نيستور كيرشنر صديقًا له".

وفى خطاب إذاعى أسبوعي، عقب هذه الأزمة، لم يعتذر الرئيس موخيكا عن تصريحاته السابقة، لكنه تحدث عن أن أوروجواى والأرجنتين ولدتا " من المشيمة نفسها للشعب الأرجنتينى "، مؤكداً "لا أحد ولا شيء يمكن أن يفصلنا".

ونجحت الرئيسة كريستينا فى حشد دعم دولى إقليمى فى النزاع مع بريطانيا حول جزر " مالفيناس "، التى تطلق عليها بريطانيا " جزر فوكلاند "، وخاض االبلدان حربا حولها فى أبريل (١٩٨٢) وانتهت بسيطرة بريطانيا عليها وطرد القوات الأرجنتينية منها، ففى فبراير (٢٠١٠) قال وزير الخارجية الارجنتينى "خورخى تايانا" ان بلاده حصلت على دعم ٣٣ من وزراء الخارجية المشاركين فى اجتماع قمة ريو ومجتمع الكاريبى فى " بلايا ديل كارمن " فى المكسيك، وأكدت القمة فى بيانها الختامى على "دعم حق الارجنتين

المشروع فى نزاعها السيادى مع بريطانيا المتعلق بمسألة المالفيناس".

وأعلن " تايانا " رفض بلاده لعمليات التنقيب عن النفط التى أعلنت بريطانيا القيام عن بها فى قاع البحر الذى قد يكون غنيا بالنفط قرب جزر مالفيناس، وحث بريطانيا على بدء مفاوضات مع الأرجنتين بشأن قضية السيادة على الجزر المتنازع عليها، وسعت الارجنتين للحصول على دعم الامم المتحدة لموقفها فى نزاعها المتجدد مع بريطانيا حول حقوق التنقيب عن النفط فى المياه المحيطة بجزر فوكلاند فى المحيط الاطلسى الجنوبي، وقالت بوينس آيرس إن لندن تنتهك قرارا للأمم المتحدة يحظر إقامة المشاريع التنموية من جانب واحد فى المياه المتنازع عليها.

وفى مايو من العام نفسه، انتهزت كريستينا فرنانديز كيرشنر قمة الاتحاد الأوروبى وأميركا اللاتينية المنعقدة فى مدريد، لدعوة بريطانيا للعودة الى المحادثات حيال استقلال جزر فوكلاند المتنازع عليها، وقالت رئيسة الأرجنتين أمام القمة : "أريد أن أطلب، باسم بلدى وباسم أميركا اللاتينية. رجاء، استأنفوا المفاوضات حيال استقلال جزر مالفيناس"، وفى إشارة إلى حرب العام ١٩٨٢، قالت كريستينا: "لا داعى لأن تلام حكومتها على ما حصل خلال الديكتاتوريات العسكرية، فنحن بلد مسالم".

وعلى صعيد قضية جزر فوكلاند التى شهدت حربا دامية للنزاع حول ملكيتها بين الأرجنتين وبريطانيا فى أبريل ١٩٨٢، والتى بدأت بغزو أرجنتينى لها، وانتهب باستعادة بريطانيا السيطرة عليها بعد هزيمة القوات الآرجنينينة أمام القوات البريطانية، تظل دائما هذه القضية فى بؤرة الاهتمام، ومع اقتراب الذكرى الثلاثين للحرب دارت حرب تصريحات بين البلدين حول هذا الارخبيل، ففى ١١ فبراير ٢٠١٢، تقدمت الارجنتين بشكوى رسمية فى الأمم المتحدة ضد "عسكرة" بريطانيا لجنوب المحيط الاطلسي، واتهم وزير وزير الخارجية الارجنتينى هيكتور تيمرمان بريطانيا بأنها "ضاعفت اربع مرات قدرتها البحرية فى جنوب الاطلسي" عبر هذا انتشارها العسكرى الذى شمل غواصة نووية تستطيع نقل اسلحة نووية.

وأظهر تيمرمان للصحافيين صورا لمنشآت عسكرية فى فوكلاند وقواعد بريطانية اخرى فى المنطقة وانظمة تسلح مختلفة، وقال هازئاً : " ان جنوب الاطلسى هو اخر معقل لامبراطورية تنهار"، فيما دعا الامين العام للامم المتحدة بان كى مون الطرفين إلى "عدم

تصعيد خلافهما" بشأن جزر فوكلاند، فيما وصف السفير البريطاني فى الأمم المتحدة "لايل غرانت" اتهام الأرجنتين بأنه "عبثي"، مضيفاً: "لم يتغير شيء فى الانتشار العسكرى البريطاني، وهو دفاعى بحت".

وعادت القضية إلى المشهد مرة أخرى بعد نحو عام، ففى ١٣ مارس ٢٠١٣ وصفت رئيسة الأرجنتين كريستينا فرنانديز الاستفتاء بشأن بقاء جزر فوكلاند تحت سيادة المملكة المتحدة، الذى أقر فيه السكان بشبه إجماع هذا الأمر، بأنه "مهزلة"، وقالت: " ما هو مهم الآن هو موقف الولايات المتحدة بشأن هذا النوع من الاستفتاء المهزلة"، وأضافت: " أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة ستواصل الاعتراف بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة"، ورفضت واشنطن الثلاثاء تعديل موقفها بشأن جزر فوكلاند رغم الموافقة شبه الجماعية فى استفتاء على بقاء الأرخبيل خاضعا للسيادة البريطانية، وذلك باعترافها بالإدارة البريطانية لهذه الأراضي، دون اتخاذ موقفا بشأن سيادتها، وكان سكان جزر فوكلاند صوتوا بأغلبية ساحقة (٩٩,٨٪) لصالح البقاء ضمن السيادة البريطانية فى استفتاء أجرى رغم اعتراض الأرجنتين التى اعتبرته غير شرعي.

ونتيجة الاستفتاء ليست بالغريبة أو المدهشة، فقد كان من المتوقع أن تكون النتيجة لصالح نعم بالإجماع، وكان إجراء الاستفتاء ما هو إلا محاولة بريطانية لكسب تأييد دولى بتبعية الجزر للمملكة المتحدة، فسكانها بريطانيين ويتحدثون الإنجليزية، والقانون البريطانى يعترف بالجزر كجزء من المملكة المتحد، ولكن فيما وراء النزاع القائم الذى احتدم مجددا على ملكية الجزر تقف الثروة الاقتصادية الهائلة التى تتمتع بها هذه الجزر، فقد كشفت صحيفة الجارديان البريطانية عام ٢٠١٠ عن وجود كميات من البترول فى حقل بالحوض الشمالى لجزر الفوكلاند، ونشرت الصحيفة أن حقل الحوض الشمالى لجزر الفوكلاند قد يحتوى علي٣٠٠ مليون برميل من النفط تصل قيمتها إلى أكثر من٣٠ مليار دولار، ومن المقرر أن يتم ضخ البترول من حقل سى لايون فى فوكلاند خلال الربع الثالث من عام٢٠١٧، فمن الطبيعى أن يتجدد الصراع من أجل الحصول على هذه الثروة[١]

---

(١) سارة عبدالعليم: قضية جزر فوكلاند.. استفتاء أم فكاهة سياسية؟، صحيفة الاهرم ١٨ مارس ٢٠١٣، بتصرف.

من أقوالها

- "أعلم أن الأمر سيكون أكثر صعوبة بالنسبة إلي، لأنني امرأة، فمن الممكن أن يكون الرجل عاملاً، ومهنياً وله مؤسسته، لكن بالنسبة إلينا فإن الأمر صعب دوماً . . هذه هي قناعتي الكاملة، لكني اعتقد أنني أملك القوة للقيام بذلك " .
- "علينا معشر النساء أن نجتاز اختبارا ذا وجهين، أولهما أن نثبت أن كوننا إناثا لايعني أننا مجرد تابعات للرجال، وثانيهما الاختبار العادى الذى يحاول أى شخص اجتيازه " .
- "حققنا نصرا كبيرا، ولكن هذا النصر بقدر ما فيه من مزايا بقدر ما سيرتب علينا المزيد من المسؤوليات والالتزامات " .
- " إنه أساس الفوز الذى تحقق هذا المساء . . لا أقول هذا بصفتي أرملته، ولكن بصفتي رفيقته في النضال مدى الحياة، وأنا أتكلم عنه ليس لأنه زوجي ، ولكن لأنه زعيم سياسى " . . فى خطاب مؤثر، أهدت فوزها بالرئاسة للمرة الثانية فى أكتوبر (٢٠١١) لزوجها الراحل، حيث تزامن مع حلول الذكرى الأولى لوفاته .
- " لا شيء ولا أحد قادر على إرغامنا على تغيير اتجاهنا " .
- " إن قانون زواج المثليين يشكل خطوة نحو الدفاع عن حقوق الأقليات " ! !
- " أريد أن اقول لمديرة صندوق النقد الدولي، ان الأرجنتين دولة ذات سيادة، تتخذ قراراتها بما يتماشى مع سيادتها . "
- "معظم الأرجنتينيين أفضل حالا الآن مما كانوا عليه عندما جاءت إلى السلطة، وأن الأرجنتين تنمو اقتصاديا فى عهدها بنسبة ٥٪ سنويا في عالم ينهار " .
- "المشكلة الاساسية لدينا فى أمريكا اللاتينية والكاريبى هى أننا نفتقد وجود نظام لصنع القرار، ومن الضرورى أن نتجاوز مجرد إلقاء الخطب خلال القمم الاقليمية " .
- " أريد أن أطلب، باسم بلدي وباسم أميركا اللاتينية . . . رجاء، استأنفوا المفاوضات حيال استقلال جزر مالفيناس " .

الفصل الثالث

فيوليتا تشامورو . . .
المفاجأة!

"لا يوجد منتصرون ولا منهزمون . فقد فزنا نحن مواطنوا نيكاراجوا"

نيكاراجوا... نبذة تعريفية

احتلتها أسبانيا بين عامي ١٥٢٢ ـ ١٨٢١، تقع فى قلب منطقة أمريكا الوسطى التي تفصل بين قارّة أمريكا الشمالية، وقارة أمريكا الجنوبيّة، وهي أكبر دول أمريكا الوسطى، بمساحة تبلغ ١٣٠ألف كم٢، وعاصمتها " ماناجوا "، ولغتها الرسمية الاسبانية، وعدد سكانها ٦,٣ مليون نسمة يعتنقون المسيحية، ونظام الحكم فيها جمهورى رئاسي..

فيوليتا تشامورو

صعودها السياسى

كانت السيدة " فيوليتا تشامورو " رئيسة لتحرير صحيفة " لا برينس " المعارضة، وزوجة " بيدور تشامورو، أحد أبرز المناضلين ضد الدكتاتور " انستاسيو سوموزا " فى نيكاراجوا، الذى أطاح به السندانيون عام ١٩٧٩، واغتيل زوجها من قبل نظام سوموزا، مما كان له دور كبير فى حياتها السياسية، فقد تولت إدارة صحيفة زوجها بعد اغتياله، واختيرت كعضو فى المجلس العسكرى الحاكم بعد انتصار الثورة على نظام سوموزا، ثم انفصلت عن السندانيين، واتهمتهم بخيانة الثورة ومبادىء زوجها الديمقراطية.

وانضمت تشامورو إلى قوات (الكونترا) التى كانت تمولها المخابرات الأمريكية، وانطلقت هجمات الكونترا من المناطق الحدودية المتاخمة للهندوراس، وكذلك على طول الساحل الشرقى فى إقليم الهنود (الموسكينو، السومو، والراما) المعادين للثورة، والمتحالفين تاريخيا مع الولايات المتحدة، وفى نهاية الثمانينيات من القرن الماضى، كانت قوات الكونترا المضادة للثورة، والمدعومة أمريكيا، تسيطر على ٦٠ ٪ من أراضى نيكاراجوا.

وعلى الصعيد الداخلى، ترافق الهجوم العسكرى مع هجمات أحزاب المعارضة السياسية، فقد شنت الصحف، وعلى رأسها صحيفة " لا برينس " التى ترأس تحريرها وإدارتها تشامورو حملات إعلامية متواصلة ضد السياسة الساندينية، وشهرت بممارسات زعمائها وقادتها، وطالبت بإسقاط الحكومة وإجراء انتخابات حرة، إلا ان ابنها الأكبر كان مؤيدا لرئس الجمهورية وزعيم الساندينيين " دانيال أورتيجا "، وكان يعمل محررا فى صحيفة " بريكاد " المؤيدة للساندينيين.

ولما أعلن الرئيس أورتيجا عن قبوله للتحدى وإجراء انتخابات رئاسية، حدد موعدها فى فبراير ١٩٩٠، رشحت المعارضة السيدة تشامورو لمنصب الرئاسة، والدكتور " فرجيليو جودوى " لمنصب نائب الرئيس، وهو زعيم الحزب الليبرالى المستقل، وقد تحالف فى السابق مع السندانيين، ثم تحدى الحكومة فى انتخابات عام ١٩٨٤ ورشح

نفسه للرئاسة، ولكنه لم يحصد سوى ٩ ٪ فقط من أصوات الناخبين، فيما فاز الرئيس أورتيجا بنسبة ٦٧٪ من الأصوات.

وعلى الرغم من الصعوبة التى واجهت أحزاب المعارضة واقطابها عند تشكيل تكتلها المناوىء للحكومة، واختيار زعاماتها، بسبب وجود خلافات شديدة، نتيجة للنزاعات السياسية الرئيسة التى يمثلها تحالف المعارضة، والذى يضم ١٤ حزبا من المحافظين والأحرار والديمقراطيين والاجتماعيين والاشتراكيين والشيوعيين، ولكنهم بالرغم مما بينهم من خلافات عميقة فى التوجهات والسياسات، فقد توصلوا الى اختيار السيدة تشامورو كمرشحة للمعارضة لمنصب الرئاسة، وذلك لعدة أسباب، أهمها أن تشامورو حظيت بدعم مادى وسياسى من الحكومة الأمريكية، إلى جانب أنها وزوجها الراحل، رمزان من رموز الثورة، ضد النظام البائد للديكتاتور سوموزا.

وفى ٢٦ فبراير ١٩٩٠ جاء اعتراف الرئيس دانيال أورتيجا بهزيمته فى الانتخابات الرئاسية، وأعلن أنه سيحترم الارادة الشعبية التى عبر عنها الاقتراع، وقال بعد إعلان فوز منافسته مرشحة المعارضة فيوليتا تشامورو: أريد أن أعبر لكل شعب نيكاراجوا، ولكل شعوب العالم، أن رئيس نيكاراجوا وحكومتها سيحترمان ويطبقان الحكم الصادر عن الشعب.

وبعد فرز الأصوات أعلن المجلس الحكومى للانتخابات أن حزب الاتحاد الوطنى المعارض، الذى تتزعمه تشامورو تفوق على الحزب الساندينى، بحصوله على ٥٤،٣٪ مقابل ٤١،٥ ٪، وأضاف المجلس أن نسبة الـ ٤،٢ ٪ المتبقية تقاسمتها ثمانية أحزاب معارضة أخرى، وناشدت تشامورو، فى كلمة ألقتها بمناسبة فوزها، بأن تتم عملية انتقال السلطة بطريقة سلمية، وأضافت قائلة : " لا يوجد منتصرون، ولا منهزمون .. فقد فزنا نحن مواطنوا نيكاراجوا "، وبذلك حازت تشامورو لقب أول " رئيسة جمهورية منتخبة " فى قارة أمريكا الجنوبية.

وهكذا صعدت تشامورو إلى سدة الرئاسة، رغم أنها قادت حملتها الانتخابية من فوق كرسى متحرك لإصابتها بإعاقة فى ساقها، وقد أصابت نتائج الانتخابات السياسيين والمراقبين على حد سواء بالدهشة والمفاجأة، حيث جاءت بعد استطلاعات للرأى كانت قد أظهرت حتى آخر أيام الحملة الدعائية التى سبقت الانتخابات - تقدم أورتيجا

بدرجة كبيرة على منافسته تشامورو، وكان أورتيجا قد دعا عام ١٩٨٩ إلى إجراء هذه الانتخابات بموجب خطة سلام فى أمريكا الوسطى، التى وقعها مع رؤساء كوستاريكا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس.

وشكل فوز تشامورو، تعبيرا عن هزيمة الساندينيين على جميع الأصعدة، السياسية والاقتصادية والعسكرية ن وفشل زعيمهم " دانيال أورتيجا " فى الاحتفاظ بالدعم الشعبى، الذى كان قد أوصله سابقا إلى السلطة عام ١٩٧٩، وعلى مدى ١١ عاما تالية ومتصلة .

وفى واشنطن، أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش (الأب) فى بيان أذاعه البيت الأبيض، أن الديمقراطية حققت نصرا جديدا فى نيكاراجوا، بالانتخابات التى فشل فيه أورتيجا، وفازت بها حليفة الولايات المتحدة فيوليتا تشامورو، وبعث بوش برسالتين، إلى تشامورو لتهنئتها بالفوز، وإلى الرئيس أورتيجا للإعراب عن تقديره للسلوب الذى نظم به الانتخابات، ولإعلانه الاستجابة لنتائجها ن وأضاف بوش : نأمل أن تمد جميع الأطراف يد المصالحة، وأن تتعاون فى تعمير البلاد لصالح جميع مواطنى نيكاراجوا.

كذلك هنأ جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكىة، فى كلمة ألقاها امام رابطة حكام الولايات المتحدة، السيدة تشامورو وجميع أفراد تحالف المعارضة النيكاراجوية (الطيبين الشجعان لفوزهم، ولكننا نشيد أيضا بدانيال أورتيجا والحكومة الساندينية، لتنفيذهما هذا الالتزام، بإجراء انتخابات تحت إشراف مراقبة دولية.

وواصلت تشامورو مدتها الرئاسية على مدى ست سنوات. قبل تعديل الدستور لاحقا الذى خفضها إلى خمس سنوات. حتى إجراء الانتخابات الرئاسية فى اكتوبر ١٩٩٦، ولم ترشح فيها نفسها، لتراجع شعبيتها بشكل حاد، مع انتهاء فترتها الرئاسية، وفاز بهذه الانتخابات المرشح المحافظ " أرنولدو إليمان" .

تقييم أدائها فى الحكم

لم يكن عام ١٩٩٠ عاما طبيعيا فى أحداثه وكوارثه السياسية، ففيه بدأت أنظمة الحكم فى أوروبا الشرقية تتساقط، وفيه تم تفكيك الاتحاد السوفيتى وانهياره، وفيه حدث الغزو العراقى للكويت .. كان بحق "عام التحول" من عالم إلى عالم آخر، ومن نظام إلى

نظام آخر، ومن مفاهيم إلى مفاهيم أخرى. انتهى نظام القطبية الثنائية، وانتهت الحرب الباردة، واستطاعت الولايات المتحدة ـ خاصة بعد دورها فى حرب الخليج الثانية ونجاحها بالحشد الدولى فى إنهاء الاحتلال العراقى للكويت ـ أن تفرض نفسها كقطب متفرد للعالم .. ووسط هذا كله جاء سقوط النظام الاشتراكى الثورى الحاكم فى نيكاراجوا بزعامة أورتيجا فى فبراير ١٩٩٠، متناغما مع هذه الظرف الدولية، حيث تسلمت فيوليتا تشامورو ـ المدعومة من واشنطن ـ السلطة رسميا فى ٢٥ أبريل من نفس العام.

وتجدر الإشارة إلى ماعبر عنه محامى ساندينى عند تفسيره لمفاجأة التصويت الشعبى غير المتوقع لتشامورو، فقال : " لقد صوتوا لبطونهم، وأعتقد أنهم فكروا فى بطونهم قبل أولادهم ". فى إشارة إلى الوعود الأمريكية بدعم نيكاراجوا اقتصاديا فى حالة فوز حليفتها تشامورو.

بيد أن هذا لم يكن يعنى أن طريق تشامورو كانت سالكة ومعبدة، فقد كانت هناك على الأقل خمس مصاعب واجهتها الرئيسة الجديدة، هى[(١)]

١. الوضع الاقتصادى شديد التردى، والاضطرار القاهر إلى الحصول على مساعدات مالية واستثمارية (أوحت الولايات المتحدة بالاستعداد بتقديمها).

٢. نقص خبراتها السياسية، التى كان من أبرز علاماتها، جوابها الشهير : " إنه سر " حين سئلت عن برنامجها للحكم!

٣. كون الجيش الذى ورثته هو تعريفا (ولاحقا دستوريا) جيش ساندينى : الماضى والتركيب والهوى.

٤. أن التحالف الذى تربعت فى قيادته، ومارست السلطة باسمه، يتكون من ١٤ حزبا متنافرا، بالمعانى السياسية والأيديولوجية، تمتد من المسيحية الديمقراطية إلى الشيوعية المعارضة لتفرد الحكم الساندينى.

٥. الجيوب التى يعتقد أنها ستعارض التسوية الجديدة، وترفض التسليم بها، وهى على رغم التفاوت، قائمة فى قوات " الكونترا " المتمركزة فى " هندوراس "، وبين متطرفى الساندينيين، من غير الموافقين على التغيير الديمقراطى.

وعقب السقوط المدوى للساندينيين فى الانتخابات، كانت هناك أسئلة كثيرة

---

(١) خالد العكارى : من سقوط اورتيجا الى مصاعب تشامورو ـ صحيفة الحياة اللندنية (٨٢ / ٢ / ١٩٩٠) .

تتردد فى أوساط المراقبين الذين أذهلتهم خسارة جبهة ثورة الساندينست للسلطة، بعد مرحلة طويلة ومريرة من الحرب الأهلية، بينهم وبين عصابات الكونترا، التى جمعتها وسلحتها ودربتها ومولتها المخابرات الأمريكية (C . I . A) من أعوان وفلول جيش ديكتاتور نيكاراجوا السابق انستاسيو سوموزا، صديق أمريكا الذى أطاح به وبحكمه ثوار الساندينست فى عام ١٩٧٩، وكان الهدف من هذه الحرب الأهلية هو إسقاط الحكم الثورى فى نيكاراجوا الموالى للاتحاد السوفيتى، والصديق للنظام الثورى الحاكم فى كوبا بزعامة فيدل كاسترو، والمجىء بنظام آخر موال وصديق لواشنطن .. فماهى هذه الأسئلة[١]

أول وأهم هذه الأسئلة كان هو: هل هذه هى نهاية الأزمة السياسية فى نيكاراجو؟.. السؤال كان له أكثر من مبرر، وأول هذه المبررا أن مجمل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كانت قد تشكلت وفقل لمفاهيم وسياسات جبهة الساندينست الحاكمة منذ عام ١٩٧٩ بزعامة أورتيجا، والتى أخذت اسمها من اسم الجنرال "أوجست ساندينو" الذى ثار على عائلة "سوموزا" الحاكمة عام ١٩٣٣، ولكن ثورته أجهضت وانتهت باغتياله، ولكنه أصبح بعدها رمزا للكفاح الثورى ضد الديكتاتورية.

وغياب الساندينية عن الحكم، لم يكن معناه إغلاق أو إسقاط كل هذه المؤسسات دفعة واحدة، ومن ثم فإن الحكم الجديد كان عليه أن يسعى إلى وضع موازنة تسمح له بالتكيف مع بعض هذه المؤسسات، وتمكنه من تغيير بعضها، ونظرا لصعوبة هذه المهمة، فإن سقوط جبهة الساندينست فى الانتخابات، لم يكن معناه غيابهم عن العملية السياسية، خاصة وأن الجيش والآلاف من أفراد الميليشيا الساندينية، كانت لديهم عوامل وأدوات كثيرة للمقاومة ضد النظام وإحراجه.

ثانى هذه المبررات، أن البديل الجديد لم يكن تنظيما واحدا، ولم يكن يمثل وجهة نظر واحدة، فالرئيسة " فيوليتا تشامورو " لم تكن محسوبة على عصابات الكونترا، فهى مجرد زوجة أحد المناضلين الذين فقدوا حياتهم تحت طغيان حكم سوموزا، وبالتالى فهى غير مسنودة بقوة سياسية موالية لها تحميها، وهى كانت مضطرة للمواءمة بين عشرات المواقف المتناقضة، فضلا عن ضرورة إبداء تعاونها مع جبهة كل هذه

(١) جريدة الخليج الاماراتية، عدد (٥٢٤١)، بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٩٣ بتصرف .

التشكيلات العسكرية، كانت تعمل ضد الساندينست، ولكنها بعد انتهاء الساندينست، التى لم تفقد وحودها ونفوذها، أما فصائل المعارضة السابقة، والمتحالفة معها، فهى كثيرة، فعصابات الكونترا متعددة، وهى ليست تنظيمات سياسية، بل هى عصابات خاضعة لشخصيات على صلة مباشرة بالمخابرات الأمريكية، وكانت مهمتها الأساسية هى إسقاط حكم الساندينست، ولم يكن لها أى برنامج سياسى للحكم البديل .. الحكم الساندينى بدأت تتصارع مع بعضها البعض، وتتصارع فى الوقت نفسه مع النظام رغم أنها حليفته، وتضاءل دور القوى السياسية اليمينية، مثل حزب الاتحاد الوطنى وغيره، أمام صراعات تلك المنظمات، الأمر الذى اعطى للمخاوف التى كانت واردة عقب سقوط حكم الساندينيين ما يبررها.

أما ثالث تلك المبررات، فيرجع إلى الوضع الاقتصادى الصعب فى نيكاراجوا أثناء وعقب سقوط حكم الساندينيين، فالحكم الساندينى كان يعتمد بصفة أساسية على المساعدات السوفيتية التى أخذت تتضاءل منذ مجىء جورباتشوف إلى الحكم، ووصلت إلى أدنى مستوى لها فى نهاية الثمانينيات، الأمر الذى أصاب اقتصاد البلاد بهزات عنيفة، تزايدت بفعل الحرب الأهلية التى كادت تدمر كل شىء، ولم تسارع واشنطن بتقديم المساعدات للنظام الجديد، واستبدال المساعدات التى كانت مخصصة للكونترا كى تنجح فى إسقاط الساندينيين، بمساعدة النظام الجديد، وبسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة، لم يكن مأمولا أن ينجح النظام الجديد فى تحقيق الاستقرار والحيلولة دون تفجر الأزمة مجددا، واحتواء أية إمكانية لإحياء دور الساندينيين مرة أخرة كقوة سياسية فاعلة.

فى ظل هذه الأوضاع، سعت الرئيسة الجديدة تشامورو إلى احتواء عوامل التفجر والتوتر، فلم تقبل بضغوط حلفائها من أحزاب المعارضة السابقة للإطاحة نهائيا بالوجود السياسى لجبهة الساندينست، كى لا تضع نفسها فى عداء ضد نصف القوى السياسية فى الدولة، وكى لا يكون الحكم لصالح نصف المجتمع دون النصف الآخر، فركزت على المؤسسة العسكرية التى أدركت أنها معقل الساندينيين، لذلك أبقت على هذه المؤسسة كما هى، بقوانينها وأفرادها دو تغيير، ووافقت على بقاء الجنرال " همبرتو أورتيجا " قائد الجيش وشقيق الرئيس السابق دانيال أورتيجا فى منصبه، كما وافقت على عدم

تعيين أى من زعماء الكونترا فى المناصب العليا بالجيش، ولكنها فى المقابل حصلت على موافقة الساندينيين على نزع سلاح الميليشيات التابعة لهم، بالتوازى مع نزع سلاح الكونترا أيضا، مع تعهد الجنرال همبرتو أورتيجا قائد الجيش بتقليص عدد ه بما يتمشى مع احتياجاتالدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

وسلمت القيادة العامة للمقاومة النيكاراجوية (الكونترا) أسلحتها، فأنهت بذلك رسميا صراعا دار فى نيكاراجوا على مدى تسع سنوات، أوقع خلالها أكثر من ٥٠ ألف قتيل، من عدد السكان البالغ وقتها ثلاثة ملايين نسبة فقط، وتسبب فى خسائر مالية تقدر بـ ١٥ مليار دولار.

وجرى الاحتفال بتسليم الأسلحة فى ساحة كنيسة " سان بدرو لوفاجو " على بعد ٢٥٠ كم جنوب شرقى العاصمة " ماناجوا "، فى حضور الرئيسة تشامورو ن والكاردينال " ايمانويل أوباندو " مطران العاصمة، والجنرال الأسبانى " أوجوستين كويسادا " قائد قوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة فى أمريكا الوسطى.

وأكد أكبر زعماء الكونترا، وهو " اسرائيل جاليانو " المعروف باسم " الكومندان فرانكلين " وهو يسلم سلاحه للرئيسة تشامورو فى لفتة رمزية : " لقد انتهت مهمتنا مع انتخاب حكومةديمقراطية، وأعلنت تشامورو أنها فخورة بتسليم الأسلحة، ودافعت من جديد عن المصالحة الوطنية، وقالت : " يجب أن يغفر كل منا للآخر".

وفى محاولة لإنجاح عملية نزع سلاح كل الميليشيات الساندينية بالإضافة للكونترا، وعدت تشامورو بتوفير فرص عمل للجميع، ودمجهم فى حياة المجتمع المدنى، ومنحهم مساحات واسعة من الأراضى والمساعدات المالية لبدء حياة جديدية، لكنها لم تستطع أن تفى بتلك الوعود بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، الأمر الذى أخذ يفجر الكثير من المشاكل ضد الحكم من جانب الطرفين المتصارعين.

فقد أخذ " اتحاد المعارضة الوطنى " الذى كان يضم ١٣ حزبا سياسيا، على تشامورو - والتى وصل بجانبها وأوصلها إلى الحكم - أنها تحالفت مع جبهة الساندينست ضد حلفائها، وضد أصوات الناس الذين أوصلوها إلى الرئاسة، على حد قول الفريدو سيزار الرئيس السابق للجمعية الوطنية، وشددت هذه الأحزاب على ضرورة إقالة الجنرال همبرتو أورتيجا من قيادة الجيش، كما طالبوا الرئيسة تشامورو بعزل زوج

ابنتها " انطونيو لوكويا " الذى يحكم باسمها ويدير شؤون الدولة مستغلا قدراتها السياسية المحدود، وهو فى نظرهم المسؤول عن إقناعها بالتفاهم مع جبهة الساندينست على حساب حلفائها، وهو أيضا الذى كان وراء الإبقاء على الجنرال " همبرتو أورتيجا على رأس قيادة الجيش.

وفى نفس الوقت، بدأت جبهة الساندينست تضغط على تشامورو لتعديل برنامجها الاقتصادى بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية، وأصبح أكثر من ٦٠ ٪ من السكان يعانون من البطالة، كما انحدر معدل النمو الاقتصادى إلى الصفر، وأرجعت جبهة الساندينست ذلك إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تتبعها الحكومة، وبدأت تطالب بتغيير هذه السياسة، وهدد الرئيس السلبق دانيال أورتيجا الرئيسة تشامورو بأنها لن تستطيع إكمال فترتها الرئاسية حتى عام ١٩٩٦ إذا لم تغير سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تنتهجها، وبات واضحا أن أورتيجا وجبهة الساندينست يسعيان إلى استغلال الأزمة الاقتصادية الحادة للتكيك فى الحكم القائم، واستعادة الولاء الشعبى مجددا، والعودة إلى السلطة.

هذا التنافس أخذ شكلا آخر بالنسبة لميليشيا الكونترا وميليشيا الساندينست. فلم تنجح تشامورو فى نزع أسلحة هذه الميليشيات إلا جزئيا.. فقد كان على هذه الميليشيات أن تدفع ثمنا باهظا لعجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها ووعودها بتوفير حياة كريمة لأفرادها، فبدأت الكونترا من جديد تعيد توحيد صفوفها، وتطرح مطالب سياسية، من أهمها إقالة قائد الجيش همبرتو أورتيجا، واتجهت مجددا للعودة إلى العنف كنوع من التهديد للحكومة وجبهة الساندينيست على السواء، عن طريق اختطاف عدد كبير من رجال الحكومة وقيادات وأفراد الساندينست، الأمر الذى دفع بالساندينيين إلى فعل الشىء نفسه، وبدأت سلسلة من عمليات الاختطاف المتبادل بين الكونترا والساندينست.

بدأت عملية الاختطاف الأولى من جانب الكونترا، التى قامت باختطاف ٤٢ مسؤولا فى الجبهة الساندينية والحكومة والجيش، فى مدينة " كواليلى " الواقعة على بعد ١٧٥ ميلا إلى الشمال من العاصمة مانجوا، كانوا متجهين لعقد أحد الاجتماعات، ثم جاء رد الفعل من جانب بعض ميليشيا الساندينست، الذين قاموا باقتحام مقر حزب الاتحاد الوطنى اليمينى فى مانجوا، واحتجزوا مجموعة من كبار المسؤولين فى الحزب مابين

٣٠ ـ ٥٠ شخصا، من بينهم " فرجيليو جودوى " نائب رئيسة الجمهورية، ومنهم أيضا " الفريدو سيزار " أحد كبار قادة الكونترا السابقين، الذى كان يعيش فى الولايات المتحدة ابان الحرب الأهلية فى الثمانينيات.

وبينما طالبت الكونترا محتجزة رهائن كواليلى، بعزل قائد الجيش، وتطبيق برنامج الحكومة الذى وعدت به الرئيسة تشامورو خلال حملتها الانتخابية عام ١٩٩٠ مقابل الافراج عن الرهائن، هدد الساندينيون بقتل جميع الرهائن المحتجزين لديهم إذا لم يتم الافراج عن جميع رهائن كواليلى فورا، ورفض الجانبان نداء من الرئيسة تشامورو بالإفراج عن جميع الرهائن، كما رفضا اتفاقا توصلت إليه تشامورو والزعماء السياسيين فى البلاد وعلى رأسهم سلفها دانيال أورتيجا، وزعماء من حزب الاتحاد الوطنى المعارض، يقضى بإجراء تطبيع اقتصادى ومؤسسى واجتماعى من أجل البلاد والمصلحة العامة.

فى ظل هذه الأجواء، وبعد نجاح قوات الشرطة والجيش فى اقتحام معاقل المختطفين والإفراج عن الرهائن، يبدو أن الرئيسة تشامورو أرادت أن تقطع الطريق على دانيال أورتيجا، فقامت بما يشبه الانقلاب على تحالفاتها السابقة، فأصدرت قرارا بإقالة رئيس المخابرات العسكرية الموالى للساندينست، وأصدرت قرارا آخر يقضى بوضع المخابرات العسكرية تحت سلطة الرئاسة، وليس تحت سلطة الجيش، وأعلنت إقالة قائد الجيش همبرتو أورتيجا، مشيرة إلى رغبتها فى تحويل الجيش إلى مؤسسة كما يجب أن يحدث فى بلد ديمقراطى.

وأكدت تشامورو مجددا عزمها على تقليص نفوذ الساندينيين، فى خطاب وجهته إلى الشعب، وبثته الإذاعة، وقالت : " ان الكفاح من أجل الديمقراطية والحرية فى نيكاراجوا، لا يسمح لى بالخضوع للتهديد " .. وإنها ستعمل على إقرار خضوع الجيش للسلطة المدنية، ولكن المجلس العسكرى للجيش، والذى يضم الضباط الـ ٣٠ الأعلى رتبة رفض إعلان تشامورو، مؤكدا أن تعيين قائد للجيش من صلاحياته، وجاء فى بيان المجلس الذى عقد اجتماعا طارئا : " أن رغبة الرئيسة فى تعيين قائد عام جديد للجيش يجب أن يطابق تماما الدستور والقانون، وألا يخضع لأية ضغوط داخلية أو خارجية تمس سيادة البلاد وكرامتها".

ومع ذلك، فإن رئيس أركان الجيش " جواكين كوادرا لاكايو " قال فى مؤتمر صحفى

: " غنه لن يكون هناك تمرد للقوات المسلحة على السلطة التنفيذية، ولكن الجيش يتمسك بسيادة القانون، وإذا اتضح أن قرار الرئيسة نتيجة لضغوطط خارجية، فهذا سيكون سابقة خطيرة لنيكاراجوا " .. واتهمها بعض قادة الجيش بالقيام بانقلاب.

وكانت تشامورو أعلنت من قبل، فى خطاب ألقته بمناسبة الذكرى الـ ١٤ لتأسيس الجيش الشعبى الساندينى أنها ستعين قائدا جديدا للجيش، خلفا لهمبرتو أورتيجا، الذى طالما طالبت المعارضة اليمينية فى البلاد، وكذلك الولايات المتحدة منذ أشهر عدة بإقالته ن ولكن همرتو الذى فوجىء بهذا القرار، أعلن بأنه "لن يرحل، إلا بعد أن يحدد ذلك قانون جديد خاص بالتنظيم العسكرى للبلاد" .. وقال شقيقه الرئيس السابق دانيال أورتيجا، مخاطبا تشامورو : " لست سيدة نيكاراجوا "، فأجابته بقولها : " لا تكن فظا، ولا ترفع صوتك أمامى".

وتجدر الإشارة إلى أن همرتو أورتيجا، القائد السابق للتمرد الساندينى المسلح،كان يشغل منصب قائد القوات المسلحة فى عهد النظام الساندينى، الذى خسر الانتخابات لصالح تشامورو عام ١٩٩٠ واحتفظ بمنصبه بموجب اتفاق وقعه مع الرئيسة الجديدة، بهدف ضمان الانتقال السلمى للسلطة فى البلاد، وشكل وجوده على رأس الجيش أحد أبرز نقاط الخلاف بين الحكومة وحزب تشامورو " الاتحاد الوطنى " الذى انتقل إلى المعارضة فى يناير (١٩٩٣).

هذه الإجراءات التصادمية فجرت أزمة سياسية عنيفة فى نيكاراجوا، حيث رفضتها جبهة الساندينست، واعتبرتها بمثابة انقلاب، وندد الرئيس السابق دانيال أورتيجا بهذه الإجراءات وهاجم الرئيسة تشامورو، وخاطبها بقوله : " أنت لست مالكة نيكاراجوا"، واتهمها بأنها خضعت لابتزاز الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أيدت واشنطن هذه الإجراءات، وأعلنت استمرر دعمها للرئيسة تشامورو، وأشاد وزير الخارجية الأمريكية "وارن كريستوفر" بها، لاتخاذها ما وصفه بـ " إجراءات جريئة " باتجاه تأكيد سلطة المدنيين على الجيش.

كما قالت المتحدثة بلسان البيت الأبيض "ديدى مايرز" : " إننا ندعم بقوة الخطوات الى اتخذتها الرئيسة فيوليتا تشامورو من أجل إعادة تأكيد سيطرة المدنيين على الأجهزة الأمنية فى نيكاراجوا "، ووصفت مايرز خطوات تشامورو بأنها " تنسجم مع تفويضها

الانتخابى، وهى ضورية لتدعيم الحكومة الدستورية فى نيكاراجوا "، كما تبنت منظمة الدول الأمريكية موقف الرئيسة تشامورو، حيث عقد المجلس الدائم للمنظمة اجتماعا استثنائيا فى واشنطن، فى منتصف سبتمبر ١٩٩٣ بحث خلاله الأزمة النيكاراجوية، وأصدر بيانا أكد فيه دعمه لحكومة تشامورو.

وفى فبراير ١٩٩٥، اندلعت أزمة دستورية، واستمرت ستة أشهر متواصلة، حيث انطلقت الشرارة حين رفضت رئيسة الجمهورية التصديق على على الإصلاح الدستورى الذى أقره البرلمان، والذى ينص على إدخال تعديلات مهمة على دستور ١٩٨٧ بهدف القضاء نهائيا على الإرث الساندينى، إلا ان تشامورو، التى لم تكن ترغب بأكثر من تعديلات بسيطة تصب فى مصلحتها، فوجئت بإصرار السلطة التشريعية على إدخال غصلاحات جذرية، استهدفت بين ما استهدفته، الحد من النفوذ الواسع لصهرها " انطونيو لاكايو "، ونجحت التحركات البرلمانية بالفعل فى تعديل الدستور، وهذا التعديل الذى نجح البرلمان بعد جهود مضنية فى فرضه على الرئيسة تشامورو، طال اكثر من ٦٠ نصا من نصوص الدستور السابق، حيث قادت التعديلات الجديدة إلى تعزيز دور السلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية.

كما أقر الدستور الجديد دورة ثانية للإنتخابات الرئاسية، فى حال عجز أى من المرشحين عن اجتياز عتبة الـ ٤٥ ٪ من أصوات الناخبين، وتخفيض مدة ولاية رئيس الجمهورية من ست إلى خمس سنوات، ومنع إعادة انتخاب الرئيس السابق، وأعطى المغتربين الذين كان يقدر عددهم بنصف مليون مغترب الحق فى التصويت، إلا ان أهم تلك التعديلات الدستورية - والتى اعتبرتها الرئيسة تشامورو موجهة مباشرة ضدها وضد صهرها رئيس الوزراء انطونيو لاكايو - تمثلت فى منع أفراد عائلة رئيس الجمهورية من ترشيح أنفسهم للرئاسة، وقد شكل هذا التعديل، الذى نجح البرلمان فى فرضه على الحكومة، ضربة قاصمة لمستقبل لاكايو، الذى كان يعد وريثا طبيعيا لفيوليتا تشامورو[١]

تقييم الوضع الاقتصادى[٢]

عملت الرئيسة تشامورو، على الصعيد الاقتصادى، على تحقيق برنامج اليمين

(١) مارسيل عقل : بين العودة للماضى الساندينى والاتجاهات الليبرالية الجديدة، صحيفة الحياة اللندنية (١٩٩٦/١٠/٢٠) .

(٢) مارسيل عقل : المرجع السابق، بتصرف .

السياسى (اتحاد المعارضة) الذى جاء بها إلى الحكم، والقضاء على تركة الساندينيين الاقتصادية والاجتماعية وإعادة الاستقرار إلى البلاد، ولكن محاولات الليبراليين الجدد تصويب البنية الاقتصادية، عملا بقرارات صندوق النقد الدولى، أدت إلى توسيع الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، وتكثيف حشود العاطلين عن العمل والمهمشين، وارتفاع النقمة فى الأوساط الشعبية، كما ازداد هجوم المعارضة الموزعة بين يمين ويسار، وتشهيرها بسياسات تشامورو.

ويبدو أن عددا من الاتهامات وجه إلى الساندينيين وكوادر جبهتهم بالثراء غير المشروع، وتحويل بعض الممتلكات المصادرة لحساب الجبهة أو لحساب زعمائها، على أن أحدا لا ينكر أن مصادرة الأراضى قد تمت لصالح أكثر من ٣٠٠ ألف عائلة من فقراء نيكاراجوا، تقاسمت أملاك كبار الملاك الإقطاعيين، ورغم ذلك فإن بعض الأقلية النافذة من زعماء الساندينيين البيروقراطيين أثروا بطريقة غير مشروعة، وشكلوا طبقة جديدة تتمتع بمستوى معيشى مواز لمستوى الـ ٥ ٪ من الشرائح الغنية المسيطرة، وهذا مادفع بهم إلى التحالف مع مع الرئيسة المنتخبة، حفاظا على مواقعهم ومصالحهم الطبقية كبورجوازية جديدة فى المجتمع .

واستغلت فيوليتا تشامورو هذا التحالف التكتيكى مع عناصر من القلة النافذة فى الجبهة الساندينية لإنهاء الحرب الأهلية، وإعادة الأمن نسبيا إلى البلاد، كما تمكنت من فك ارتباطها باليمين المتشدد الذى أوصلها إلى كرسى الرئاسة، واعتمدت على صهرها " انطونيو لاكايو " الذى عينته وزيرا أول (رئيسا للحكومة) لتحقيق هذه التسوية، و" مركزة " البلد، وشده نحو سياسة وسطية معتدلة.

ان حكومة تشامورو الجديدة راهنت على القضاء على التضخم بواسطة الحد من الطلب، أى خفض الاستهلاك، وفرض اقتصاد حر، بدون أى تدخل من قبل الدولة، وقد أدت هذه السياسة إلى جمود حركة البيع المحلية بسبب عجز السكان عن الشراء، ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٨٠٠ ألف شخص، وهى نسبة خطيرة للغاية فى بلد لا تتعدى القوة العاملة فيه ١،٢ مليون شخص.

كذلك عمدت الحكومة إلى إقرار سياسة التقشف وعصر النفقات، فسرحت عددا كبيرا من موظفى القطاع العام، كما خفضت موازنة الدفاع، وقلصت عدد أفراد الجيش

بأكثر من النصف، وتحولت سياسة الخصخصة إلى مبدأ من مبادىء الحكم الجديد، الذى عمد إلى بيع مناجم القطاع العام ومؤسساته وغاباته بأسعار زهيدة، وبدلا من أن يعمل الرأسمال الخاص على توظيف الأموال فى القطاعات المنتجة التى من شأنها خلق فرص عمل جديدة، تحول إلى المضاربات النقدية، دافعا بالنقمة الشعبية إلى الاتساع والتأصل.

ولم تتمكن الشرائح الشعبية الفقيرة من الاستفادة من عائدات الصادرات الوطنية، التى استخدم ٧١ ٪ منها لتسديد ديون الدولة، حيث تمكنت تشامورو من سداد ١،٨ مليار دولار خلال خمس سنوات وتخفيض الدين الخارجى إلى ٦،٧ مليار دولار، بفضل إعادة المفاوضات، أو التنازل عن الديون كما فعلت ألمانيا.

وأدت سياسة الليبراليين الجدد فى فتح الأسواق ورفع الحماية عن المنتجات الوطنية، إلى القضاء على معظم المؤسسات المحلية المنتجة، بعد تعرضها لمنافسة خارجية حامية وغير متكافئة، كما أن النمو السكانى ترافق مع تخلى الدولة عن دورها الاجتماعى فى دعم السياسة التربوية، وإلى إفساد النظام التعليمى، وانضمام حشود الطلاب إلى جيش العاطلين عن العمل، وعلى هذا الصعيد شهدت بنية العمل تحولا جذريا، إذ انتقل ٧٠ ٪ من اليد العملة إلى مايسمى " المناطق الحرة " حيث استقرت الشركات والقطاعات المنتجة اللاشكلية وغير المعهودة سابقا، ويعود راسمال هذه الشركات، التى يطلق عليها اسم " ماكيلاس " - والتى تستخدم أيدى عاملة رخيصة - إلى تجمعات اقتصادية آسيوية .. تايوانية وكورية جنوبية، وهى ترتبط فى معظمها بقطاع النسيج، وتتمتع بـ " كوتا " خاصة للتصدير إلى الولايات المتحدة.

وتمكنت " ماكيلاس " من استيعاب عدد كبير من العمال والموظفين المسرحين من الحكومة والعاطلين عن العمل، واستخدمت ما يناهز السبعة آلاف عامل، ولكنها بالمقابل فرضت على الدولة تنازلات وامتيازات اقتصادية ضريبية فريدة من نوعها، فهى معفاة من دفع الضرائب على عائداتها واستثماراتها، وعلى بيع العقارات، ومستثناة من دفع الرسوم الجمركية لوارداتها، ومن الضرائب المحلية والضرائب غير المباشرة فيما يخص مبيعاتها ومشترياتها.

بالمقابل، راحت هذه الشركات " ماكيلاس " تفرض شروطا قاسية للعمل، وتضرب

عرض الحائط بكافة المكتسبات الاجتماعية التقليدية وقوانين العمل الدولية فى التعامل مع العاملين لديها من العمالة الوطنية، حيث رفعت ساعات العمل اليومى إلى تسع ساعات ونصف الساعة، ولم تترافق هذه الصرامة مع تعويضات مادية ملائمة، بل على العكس، فإن معدل الأجور كان أدنى أصبح أدنى من المتوسط الوطنى بـ ٤١،٥ ٪، كذلك امتنع عدد من هذه المؤسسات عن تسديد حصة رب العمل اللآزمة لإشراك موظفيه وعماله فى قانون الضمان الصحى.

ولئن كانت سنوات حكم الساندينيين العشر (١٩٧٩ـ ١٩٨٩) قد نجحت فى تغيير البنية الاجتماعية للدولة، وخاصة فى المناطق الزراعية، بتوزيعهم أراضى كبار الملاك المصادرة، فإن عودة هؤلاء الملاك السابقين واستعادتهم أراضيهم المصادرة، خلال سنوات حكم تشامورو، سمح بتشكيل فريق اجتماعى جديد يتمتع- رغم أقليته - بنفوذ اقتصادى كبير، وعلى الرغم من تمتع الدولة بعائدات اقتصادية ضخمة قادمة فى معظمها من الخارج، إلا أنها وزعتها بطريقة عشوائية وغير عادلة على الطبقة السياسية الحاكمة واصحاب النفوذ، وسمحت بانتشار الرشوة بدون أى رادع، وقد تدنت عائدات الدولة بشكل كبير، نتيجة تطبيق النظام الضريبى الذى يعفى كبار الملاك والمستثمرين.

نجم عن هذه السياسة الحكومية انحطاط النظام التربوى والصحى وتدنى مستوى المعيشة بين السكان، وعلى سبيل المثال، كانت الدول تخصص عام ١٩٨٩ - فى نهاية حكم الساندينيين - ٣٥ دولارا للمصاريف الصحية للشخص الواحد من موازنة الدولة، ولكن هذا المبلغ أخذ فى الانخفاض فى عهد تشامورو حتى انحدر إلى ١٤ دولارا فقط عام ١٩٩٥.

وعلى صعيد النظام التربوى، تذمر العاملون فى المجال التعليمى والتربوى من تدنى الأجور التى لا تكفى إلا لتغطية ثلث احتياجاتهم الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى هذا حرمت حكومة تشامورو ٦٠٠ ألف طفل فى سن الدراسة من فرص التعليم، التى باتت حكرا على الشرائح الغنية، ويمثل هذا الرقم ٢١ ٪ من عدد التلاميذ الإجمالى، كما عمدت الحكومة إلى إغلاق مراكز تنمية الطفولة، التى كانت تعنى بـ ٧٥ ألف طفل، والتى كان الساندينيون قد بادروا بإنشائها خلال سنوات حكمهم، وفيما كان معدل الأمية يصل إلى ٥٠ ٪ قبل الثورة الساندينية، التى نجحت فى تخفيضه إلى ١٢ ٪ فقط، فيما عادت نسبة الأمية إلى الارتفاع فى عهد تشامورة حتى وصلت إلى ٤٠ ٪.

ويبدو من الطبيعى، والحال هذه، أن يعانى ثلثا السكان من من مستوى معيشى متدن للغاية، وقد أظهرت الإحصاءات المحلية أن ٦٠ ٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأن ٤٣ ٪ منهم يعانون من الفقر المدقع، ومن انعدام الضمانات الصحية والحماية الاجتماعية، وقدر البنك الدولى أن ٨٠ ٪ من المزارعين محرومون من المياه، وأن ٣٠ ٪ منهم لا يحصلون على الكهرباء.

وقد نجم عن هذه الأوضاع، التى رافقها سوء التغذية وانتشار المراض المعوية، تدنى معدل الحياة فى نيكاراجوا إلى ٦٠ عاما فقط، فيما كان قد سجل ارتفاعا ملحوظا فى آخرعهد الساندينيين، حتى وصل إلى ٦٦ عاما، وترافقت هذه الأوضاع المعيشية، مع ارتفاع مستوى الجنوح والعنف والإجرام، وخاصة فى مناطق شمال ووسط البلاد، حيث تعيش الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمعدمة.

وشكلت السياسة النقدية التى فرضتها المنظمات المالية الدولية عاملا أساسيا فى تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى نيكاراجوا، ولئن أدى التحالف الذى عقده الساندينيون مع الرئيسة تشامورو إلى إنهاء حدة الحرب الأهلية وإعادة الهدوء النسبى إلى البلاد، إلا انه، فى الوقت نفسه، وضع الساندينين فى وضع حرج للغاية أمام الشعب، فقد قدموا تنازلات وتسويا كبيرة لتمرير توجهات تشامورو الاقتصادية، حفاظا على مكاسبهم ومواقعهم فى الحكم، ولكنهم استمروا فى إلقاء الخطابات الحماسية المعادية لسياسة الحكومة، بهدف الاحتفاظ بقاعدتهم الانتخابية فى الأوساط الشعبية الفقيرة.

الفصل الرابع

كيم كامبل . . .
مادونا كندا !

"التحدى الأكبر الذى يواجهنا، أن نكسب ثقة الشعب الكندى"

كندا... نبذة تعريفية

استقلت عن التاج البريطانى عام ١٨٧٦، وتقع فى القسم الشمالى من قارة أميركا الشمالية مساحتها، وهى ثانية أكبر دولة فى العالم مساحة حيث تناهز ١٠ ملايين م٢، وعاصمتها أوتاوا، وعدد سكانها ٣٥ ملين نسمة (٢٠١٥)، يتحدثون الانجليزية والفرنسية، ويدين نحو ٧٠ ٪ بالمسيحية، والنسبة الباقية لادينيون مع أقليات أخرى صغيرة من المسلمين والهندوس والسيخ والبوذيين واليهود، ونظامها السياسى ملكى دستورى برلماني.

كيم كامبل

صعودها السياسى

ولدت " كيم " بمدينة " فانكوفر " عام ١٩٤٧، طفولتها تكشف عن جانب مهم من شخصيتها، فاسمها الحقيقى " افريل " وليس " كيم " .. ووراء استبداله تكمن قصة طريفة،، تحدد ملامح هذه الشخصية، فقد تم طردها من مدرسة داخلية للراهبات، وهى فى الثانية عشرة من عمرها، بسبب ميلها للهو والعبث، ولما علم والدها بالأمر، عنفها بشدة، ورأت أنها لو كانت صبيا، لما تعرضت لما تعرضت له، وقررت التمرد، وغيرت اسمها المؤنث إلى الاسم المذكر !!

درست العلوم السياسية فى جامعة كولومبيا البريطانية فى كندا، ثم درست السياسة السوفيتية بكلية الاقتصاد فى لندن، بعد تخرجها عملت بمجال المحاماة، وتولت رئاسة المجلس المدرسى فى "فانكوفر" عام ١٩٨٤، وهى تتحدث الفرنسية، وقليلا من الروسية.. دخلت غمار المجال السياسى فى وقت متأخر، حيث كان عمرها قد تجاوز الأربعين، حين انضمت إلى حزب المحافظين الحاكم عام ١٩٨٨، وانتخبت عضوا فى البرلمان عن مدينة " فانكوفر " .

استطاعت فى وقت وجيز أن تحوز ثقة قيادات الحزب وقاعدته الشعبية، لتتولى عدة مناصب وزارية : وزارة شؤون الهنود الحمر، وزارة العدل .. وفى يناير ١٩٩٣ أصبحت أول امرأة تتولى منصب وزير الدفاع فى كندا، ويومها قالت لزملائها فى الحكومة مازحة : "لا تعاملونى بخشونة. فلدى دبابات!

وواصلت كيم صعودها السياسى فى وقت قياسى، بما تتسم به من سرعة بديهة وثقة بالنفس، وتجاوزت الجدل المثار حول لهجتها الحادة، ومرورها بتجربتى طلاق، وهى لم ترزق بأبناء من زوجيها السابقين، فرشحت نفسها لزعامة حزب المحافظين، وخسرت الدورة الأولى، بفارق ٧٢ صوتا عن الأصوات المطلوبة للفوز، وفازت فى الدورة الثانية للاقتراع، واستطاعت الحصول على أعلى الأصوات، متغلبة على منافسيها وزير البيئة " جان كريست "، والنائب " جيم هدوارد"، الذى انسحب لصالحها، لتتربع على عرش

زعامة الحزب، لتكون أول امرأة تتولى رئاسة الحزب الحاكم فى كندا.

وكان أول ماصرحت به بعد انتخابها، هو : " التحدى الأكبر الذى يواجهنا، هو أن نكسب ثقة الشعب الكندى، كى نتمكن من تجديد الاحساس بالأمل فى بلادنا "، وأضافت فى كلمة لها أمام آلاف المؤيدن وأعضاء الحزب : " أنوى بذل كل مافى جهدى، كزعيمة للحزب، لكسب تأييد الكنديين، وأدعو كل واحد فيكم للانضمام إلينا فى معركتنا الأكبر القادمة ضد خصومنا الحقيقيين، وللفوز بالجائزة الجقيقية .. وهى ثالث حكومة أغلبية على التوالى".

وعلى الرغم من أن " كيم كامبل " كانت لا تزال محدودة الخبرات فى العمل السياسى والحزبى، إلا أنها تمكنت من شق طريقها بقوة، ففى ٢٤ فبراير ١٩٩٣، قرر رئيس الوزراء الكندى "بريان مولرونى "الاستقالة من من منصبه الذى يشغله منذ ثمانى سنوات ونصف السنة، مع استمراره فى تصريف أعمال الحزب، حتى موعد اعقاد المؤتمر العام للحزب فى يونيو، وجاءت استقالته على خلفية تراجع شعبيته بصورة حادة، حتى انخفضت إلى ١٢ ٪ فقط، اثر تفاقم المشاكل الاقتصادية، من ارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض قيمة الدولار الكندى، وتضخم الديون الحكومية، وتزايد عدد الشركات المفلسة، فضلا عن فشله فى حل المشكلة الادارية لمقاطعة "كيبيك" المطالبة بالاستقلال.

ووقع اختيار الحزب فى يونيو من نفس العام على الوزيرة كيم كامبل، لتصبح أول امرأة أيضا تتولى رئاسة الحكومة فى تاريخ البلاد، إلا أن شهر عسل كامبل السياسى وحزبها، لم يطل كثيرا، فقبل أن تكمل خمسة أشهر فقط فى منصبها، منى المحافظون بهزيمة ساحقة فى الانتخابات العامة، التى جرت فى نوفمبر من نفس العام، ربما كانت الأسوأ من نوعها لحزب حاكم فى ديمقراطية غربية.

وقد تداول الناس عقب هذ الانتخابات الحاسمة، نكتة سياسية على هيئة حوار ساخر بين " أودرى ماكلوجن " زعيمة الحزب الديمقراطى الجديد، و " جان شاريه " قيادى حزب المحافظين التقدميين ـ الذى كانت تتزعمه كيم كامبل حتى هذه الانتخابات ـ حيث قالت ماكلوجن ـ الذى حصل حزبها على ٨ مقاعد ـ أصبح بإمكانى عقد اجتماع لنواب الحزب فى غرفة الطعام بمنزلى، فرد عليها شاريه : أما حزبنا، فيستطيع نائباه الاجتماع الآن فى سيارتى الـ "سبور" ذات المقعدين!

تقييم أدائها فى الحكم

هزمت اثنين من الرجال، وكانت السيدة الأولى التى تتولى زعامة الحزب الحاكم فى كندا، والسيدة الأولى التى تتولى رئاسة الحكومة، لتصبح رئيس الوزراء التاسع عشر فى تاريخ كندا، منذ تحولت البلاد إلى اتحاد كونفدرالى عام ١٨٦٧، مخمتها لم تكن سهلة، فقد ورثت ميراثا ثقيلا من المشكلات الاقتصادية والسياسية، التى خلفها لها سلفها رئيس الحكومة المستقيل " مولرونى "، كان عليها أن تفعل المستحيل لتعيد للحزب شعبيته المفقودة، فى مواجهة الحزب الليبرالى المعارض، الذى كانت تشير استطلاعات الرأى إلى ارتفاع أسهمه شعبيا، خاصة والوقت لن يمهلها سوى بضعة شهور قليلة، حتى موعد الانتخابات العامة.

كانت كيم كامبل بالفعل فى موقف لا تحسد عليه، وقد وضعتها الظروف فى عنق الزجاجة هى وحزبها، وعليها أن تخرج به من أزمته فى وقت قياسى، وتربح به الانتخابات الوشيكة، وكم كان ذلك صعبا .. فـ " مولرونى " ترك لها أرقاما مفزعة : ٢٨ مليار دولار عجز فى الموازنة العامة للدولة، و١١,٤ ٪ هى نسبة البطالة، وتعد أعلى النسب على الإطلاق بين الدول الصناعية الكبرى، التى تصنف كندا من بينها.

كان مؤيدوها يؤكدون أنها قادرة على تجاوز كل هذه الأزمات، وعلى حفر بصماتها فى الحياة السياسية للبلاد، فهى تتمتع بذكاء حاد، ورسرعة بديهة، وتتسم بالطموح، الذى صقلته خبرات الحياة، وتنقلها بين أكثر من موقع وزارى .. لكنها مع هذا، تتسم أيضا بالصلف، وسرعة الانفعال، وشدة الحساسية، وقد جلب لها لسانها الحاد الكثير من المشكلات، واضطرت فى مايو ١٩٩٣ للاعتذار لنواب المعارضة، الذين سبق وأن وصفتهم بـ " أعداء كندا " لنقدهم سياساتها، كما تعرضت للانتقادات بسبب الكلمات العنيفة التى وجهتها للناخبين غير المتحمسين للإدلاء بأصواتهم، ووصفها الصحفى الكندى " الان نيجهام " بأنها " ثاتشر صغيرة، سليطة اللسان"!

لقد دأبت كيم كامبل أثناء توليها منصب وزيرة شؤون الهنود، ثم منصبى وزيرة العدل وزيرة الدفاع، على تأييد حقوق النساء فى الإجهاض وممارسة العمل السياسى وتولى المناصب القيادية، وأيدت حصول الشواذ على ماوصفته بـ " حقوقهم الاجتماعية

والقانونية " ، كما كانت تطالب على بالحد من التسلح، وتقليص النفقات العسكرية فى ميزانية الدولة، رغم كونها وزيرة للدفاع.

وعنما كانت وزيرة للدفاع، أثارت كامبل عاصفة من الجدل، عندما جلست لالتقاط صورة لها، وهى عارية الكتفين، وقد وضعت عباءة القضاء على حمالة ثياب أمامها، فوصفتها الصحف الكندية حينذاك بـ " مادونا السياسة الكندية "، فى إشارة إلى فنانة الإغراء الأمريكية " مادونا " ، ولم تستسلم كامبل أمام موجة الهجوم عليها بسبب ماوصفه البعض بالخروج عن وقار المنصب السياسى الرفيع الذى تتقلده، وأعربت عن دهشتها من أن تكون الأكتاف العارية لسيدة فى منتصف العمر مثار كل هذه الثرثرة!

وقالت كامبل، محاولة التخفيف من أثر تلك الصورة التى نشرتها الصحف الكندية: " أريد أن أكون حسنة المظهر بهذا الشكل فى الحياة الواقعية "، وأضافت خلا مؤتمر صحفى " لا أستطيع أن أفصل بين منظورى للعالم كامرأة، وبين واجبى فى هذا المنصب"، وعن كونها امرأة، وتأثير ذلك على منظورها المهنى، قالت للصحفى الذى سألها : " لست متأكدة من مدى تجلى ذلك، ولكنك سترى بالقطع فرقا".

وبصعودها إلى منصب رئاسة الوزراء، عززت كامبل من الأهمية السياسية للمناطق الغربية فى كندا فى المجال الاتحادى، بعد أن ظل الساسة المنتخبون لإقليم " كيبيك " أمثال " بيير ترودو " و " بريان مالرونى " يهيمنون على الحياة السياسية فى البلاد، حيث كان غرب كندا الغنى بموارده ـ الذى مل سكانه من دعم بقية البلاد على حسابه، مع عدم إعطائه الاهتمام الكافى، ودون أن يكون له وزن سياسى فى السلطة التنفيذية يليق بمكانته الاقتصادية ـ يطمح فى أن يتولى " غربى " أو "غربية" رئاسة الحكومة، حتى يمكن خفض الإنفاق الاتحادى، وتجنب أزمة مالية شاملة، وتوجيه الاهتمام إلى غرب البلاد.

وكان مواطنو مقاطعة " البرتا " غرب كندا، يرون بلا مواربة، أنه مالم يتحقق هذا الأمر، فسيكون الأفضل لمقاطعتهم أن تنفصل عن كندا، وتنضم إلى الولايات المتحدة، وقد عبر عن هذا الرأى صراحة " جيمس جارى " رئيس شركة "كنديان هنتر اكسبولوريشن للنفط" بقوله : " الغراء الذى يلصقنا بكندا سيضعف، مالم ننظم شؤون دارنا الاقتصادية .. والمعروف أن لدى سكان "البرتا " اليمينية سياسيا، والغنية بالنفط،

شعور متأصل بعدم الثقة فى الحكومة الاتحادية فى أوتاوا، لنها استولت على نحو عشرات المليارات من الدولارات من عائدات نفطهم بموجب برنامج الطاقة الوطنى، مما أجبرهم على أن يدعموا وحدهم تكلفة الطاقة فى كندا.

ولم تكن المشكلة محصورة بمقاطعة " البرتا " وحدها، فهذه الروح الانفصالية تسرى فى مقاطعات أخرى، فجارتها " بريتش كولومبيا " أو " كولمبيا البريطانية " اكبر مقاطعات كندا نموا، وأغناها فى ثروات الغابات والمعادن، تشكو منذ سنوات طويلة من العزلة السياسية التى فرضها عليها الشرق الكندى الكثيف السكان، وقد علقت مؤقتا عزلة هذه المقاطعة المطلة على المحيط الهادى، بفوز كيم كامبل بزعامة حزب المحافظين الحاكم فى انتخابات يونيو ١٩٩٣، لتخلف بريان مولرونى " وتصبح أول رئيس حكومة للبلاد من " بريتش كولومبيا".

ولكن الوقت لم يمهل كامبل، ولم يكن فى صالح المقاطعات الغربية، فبعد ١٣٠ يوما فقط قضتها فى الحكم، سقط حزبها سقوطا مهينا فى الانتخابات العامة التى حل موعدها فى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٣، واعتبر المراقبون نتيجة الانتخابات تغييرا شاملا فى خارطة كندا السياسية، وذلك بالانتصار الحاسم الذى أحرزه الحزب الليبرالى المعارض، بعد تسع سنوات له خارج السلطة.

ورغم أن فوز الليبراليين كان متوقعا وفق استطلاعات الرأى عشية الانتخابات، إلا أن المفاجأة الصادمة كانت فى حجم الفوز الكبير حيث ارتفع الحزب بعدد مقاعده من ٧٧ مقعدا الى ١٧٨ مقعدا، وفى الخسارة الهائلة للمحافظين حيث لم يحصل الحزب الحاكم حتى إجراء هذه الانتخابات سوى على مقعدين فقط (!!)، بعد أن كان له ١٥٥ مقعدا فى البرلمان السابق، بل وفشلت كيم كامبل فى الاحتفاظ بمقعدها فى البرلمان عن مدينة فانكوفر، لتتخلى عن رئاسة الحكومة، التى خلفها فيها " جان كريتيان ". وبالفوز الكبير الذى أحرزته جبهة إقليم " كيبيك " الانفصالية، الناطق بالفرنسية، جعلها ذلك القوة الثانية فى البرلمان الفيدرالى، وذلك على حساب تراجع قوة المناطق الغربية، التى تنتمى إليها كامبل الخاسرة للانتخابات.

وجاء هذا السقوط بصفة أساسية، نتيجة تأييدها فرض ضرائب على السلع والخدمات، والحد من الضمانات الاجتماعية، وتفعيل التجارة الحرة (نافتا) مع

الولايات المتحدة، وهى السياسات الاقتصادية التى تواجه معارضة شعبية، وأطاحت برئيس الوزراء مولرونى، الذى ستخلفه، لتطيح بها نفس هذه السياسات لاحقا، لتشرب من نفس الكأس، لعدم استفادتها من التجربة، فضلا عن فضيحة الممارسات المشينة للجنود الكنديين المشاركين فى قوات حفظ السلام فى الصومال .

الفصل الخامس

ماريا موسكوسو . . .
أرملة الرئيس

"بلغت مرحلة الرشد السياسى لأحكم بالعدل والمساواة والمقدرة"

بنما... نبذة تعريفية

اكتشفها الأسبان واحتلوها منذ القرن ١٦، واستقلت عن التاج الاسبانى عام ١٨٢١لتصبح إحدى المقاطعات الكولومبية، وانفصلت عن كولومبيا عام ١٩٠٣، ووقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة تسمح للأمريكان بشق قناة بنما بين عامى ١٩٠٤- ١٩١٤، وفى عام ١٩٩٩ تم نقل ملكية القناة إلى بنما.

وبنما هى إحدى دول وسط أمريكا الجنوبية، مساحتها ٧٨٢٠٠ كم٢، لغتها الرسمية الإسبانية وتستخدم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، وعاصمتها مدينة بنما، وعدد سكانها ٤ ملايين نسمة (٢٠١٥)، يدين أكثر من ٩٠ ٪ بالمسيحية، وأقليات صغيرة من المسلمين واليهود والبوذين والهندوس، وتعد بنما مركز أعمال دولى مهم، وذلك بسبب موقعها الجغرافى المهم، ونظام الحكم فى بنما بأنه جمهورى رئاسي.

ماريا موسكوسو

من المنفى إلى السلطة

ولدت عام ١٩٤٧ فى أسرة ذات مستوى اجتماعى بسيط بإحدى قرى الريف فى بنما، ذلك البلد الصغير الذى يضم ثلاثة ملايين نسمة (تقديرات ٢٠٠٤)، كان والدها مدرسا متوسط الحال من بلدة " بيداسى " بجنوب البلاد، وتوفى ولم تكن ابنته ماريا قد بلغت التاسعة من عمرها، وفى عام ١٩٦٩ وعندما بلغت ٢٢ من عمرها تزوجت " أرنولفو أرياس " الزعيم السياسى المعارض فى ذلك الوقت، والذى كان يكبرها بـ ٤٥ عاما، حيث كان عمره حينئذ ٦٧ عاما.

وجاء زواجها من أرياس بعد عام واحد فقط من خلعه من رئاسة الجمهورية ـ التى تولاها لثلاث فترات متتالية ـ بانقلاب عسكرى عام ١٩٦٨ قاده الجنرال عمـر توريخوس "، وتم نفيها وزوجها ثلاث مرات من قبل العسكريين فى بنما، أولاها كان عام ١٩٦٨ على يد الجنرال " عمـر توريخوس "، وآخرها فى عام ١٩٨٤ على يد الجنرال مانويل نورييجا.

عاشت موسكوسو وزوجها طوال فترات الحكم العسكرى فى البلاد، فى منفاهما بالولايات المتحدة الأمريكية، وفى فترة النفى، أكملت دراساتها العليا بإحدى الجامعات الأمريكية، وبعد وفاة زوجها أرياس فى ميامى عام ١٩٨٨ عن عمر ناهز ٨١ عاما، عادت إلى بنما، وأسست شركة خاصة بتجارة البن، وعقب إطاحة القوات الأمريكية بحكم الجنرال نورييجا عام ١٩٨٩ تولت موسكوسو زعامة حزب "أرنولوفيستا" الذى أسسه زوجها الراحل، ورشحت نفسها عن هذا الحزب لانتخابات الرئاسة عام ١٩٩٤، ولكنها خسرت فى مواجهة الرئيس "أرنستو بيريز" بفارق بسيط لم يتعد الـ ٤ ٪، حيث حصلت على ٢٩ ٪ من أصوات الناخبين، فيما حصل هو عل ٣٣٪.

ولم تيأس موسكوسو، وسعت إلى تحقيق طموحها السياسى، من خلال دعوتها إلى " التغيير "، والدفاع عن المواطنين البنميين المهمشين من جانب الدولة، وفى حملاتها للانتخابات الرئاسية التالية فى صيف ١٩٩٩، وعدت الجماهير بأنها فى حال فوزها، ستوفر فرصا وظروفا أفضل للفقراء للحياة الكريمة، وتعهدها بالحد من عمليات

الخصخصة، والتى نتج عنها سلبيات كثيرة، منها تزايد عدد العاطلين عن العمل، وقد وضعت برنامجا يرتكز على استخدام الموارد المالية المتاحة للدولة من عمليات الخصخصة فى إيجاد برامج مساعدات مباشرة، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للفقراء، وكان من الملاحظ أن موسكوسو طوال حملاتها الانتخابية، كانت تحرص على جذب المؤيدين بناء على أفكارها وآراءها الذاتية، أكثر من اعتمادها على إعجاب المواطنين بزوجها الرئيس الراحل " أرياس " الذى وضع أسس الضمان الاجتماعى فى بنما.

وفتح باب التصويت للنساء فى الانتخابات، ورغم أن زوجها خلع من منصبه وتوفى فى المنفى، إلا ان موسكوسو وعدت فى حال فوزها بأنها لن تسعى للانتقام، وأكدت أنها ستشكل حكومة شاملة وهادئة " حيث بلغت مرحلة الرشد السياسى لكى أحكم بالعدل والمساواة والمقدرة، بالإضافة إلى كم كبير من الاحساس المشترك " ويضاف لما سبق قيام موسكوسو بتوثيق علاقتها وارتباطها بجماعات المصالح فى بنما لضمان الحصول على تأييدها، ومن أبرزها : المجلس الوطنى لتنظيمات العمال (CONATO)، والمجلس الوطنى للقطاع الخاص (CONEP)، واتحاد رجال الأعمال فى بنما (CTRP)، ووعدت بإدارة قناة بنما وفق الاعتبارات الادارية والمالية السليمة، وتعهدت بإبعاد إدارة القناة عن الاستخدام السياسى وأعمال الفساد ن وبالحفاظ على العلاقات التجارية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة، الشريك التجارى الأكبر لبنما[(١)]

وجاءت ساعة الحسم، وجرت الانتخابات الرئاسية بين ثلاثة متنافسين فى ٤ مايو ١٩٩٩ وبلغت نسبة التصويت معدلا قياسيا وصل إلى ٩٥ ٪ من إجمالى الناخبين، ونجحت موسكوسو فى الفوز بها بجدارة، حيث حصلت على نسبة ٤٤،٨ ٪، فيما حصل منافسها الرئيسى "مارتن توريخوس" ابن الجنرال والرئيس الراحل عمر توريخوس على نسبة ٣٧،٦ ٪، بينما حصل الاقتصادى والمصرفى البارز " البرتوفيلا أرينو " على نسبة ١٧،٤، وهو كان أحد كوادر الحزب الذى تترأسه موسكوسو ثم انشق عنه، احتجاجا على عدم ترشيحه للرئاسة، وليترشح مستقلا، لتتصدر موسكوسو النتائج، وتصعد لسدة الرئاسة لمدة خمس سنوات، لتكون بذلك ثانى امرأة تتولى منصب رئيس الجمهورية فى قارة

(١) رضا محمد هلال : الانتخابات فى بنما - مجلة السياسة الدولية - عدد ١٣٧ (يوليو ١٩٩٩) ص ٢٤٨ - ٢٥٠ بتصرف .

أمريكا اللاتينية بعد رئيسة نيكاراجوا فيوليتا تشامورو (١٩٩٠).

وتوازى ذلك الفوز لموسكوسو، بفوز آخر حققته فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى نفس توقيت الانتخابات الرئاسية، حيث تنافس ٢٨٤ مرشحا يمثلون ١٢ حزبا للحصول على مقاعد البرلمان التى تبلغ ٧٢ مقعدا، ونجح حزب " أرنولافيستا " الذى تتزعمه موسكوسو فى تحقيق فوز ساحق بحصوله على ٣٧ مقعدا، ليحقق الأغلبية المطلقة فى البرلمان، بينما لم تكن مقاعده فى الانتخابات السابقة عام ١٩٩٤ سوى ١٤ مقعدا فقط.

وأدت موسكوسو اليمين الدستورية، لتصبح أول رئيسة للجمهورية فى بنما، وهى تمسك بيد ابنها الصغير بالتبنى، وفى حفل أداء اليمين الذى حضره ممثلو أكثر من ٤٠ دولة، وأمام حشد من مؤيديها، قالت موسكوسو : " عند ظهر الحادى والثلاثين من ديسمبر القادم (١٩٩٩) سنكون قد حققنا استقلالنا الحقيقى بشكل نهائى وللأبد " وهى تشير بذلك إلى استعادة بنما لقناتها من الولايات المتحدة، تنفيذا لاتفاق الرئيس البنمى الراحل الجنرال عمر توريخوس مع الادارة الأمريكية فى عهد الرئيس جيمى كارتر عام ١٩٧٧، والتى قبلت بمقتضاها واشنطن الانسحاب من بنما وتسليم القناة، لتستهل موسكوسو عهدها الرئاسى بالاستقلال الكامل للبلاد وللقناة، واستمرت فى الحكم حتى نهاية فترتها الرئاسية، فى مايو ٢٠٠٤، ليخلفها فى الحكم "مارتن توريخوس" الذى فاز فى الانتخابات الرئاسية، وأدان فترة حكمها، مشيرا إلى انها لم تكن قادرة على مكافحة الفساد، وانتقلت من فضيحة إلى فضيحة، مع عدم تراجع معدلات الفقر".

الفصل السادس

ميشيل باشليه . . .
ابنة الجنرال

"كنت ضحية الحقد، وقد وهبت حياتي لكسر شوكة هذا الحقد،
وأتعهد بأن أكون رئيسة لجميع التشيليين"

تشيلي... نبذة تعريفية

احتلتها إسبانيا بين عامى ١٥٤٠ - ١٨١٨، تقع غربى أمريكا الجنوب، ولغتها الرسمية الاسبانية، وتبلغ مساحتها ٦٢٧ ألف كم٢، وعاصمتها سانتياجو (القديس يعقوب)، وسكانها ١٨,٣ مليون نسمة، يدين نحو ٩٠ ٪ بالمسيحية، مع أقليات أخرى صغيرة من المسلمين والهندوس والبوذيين واليهود،، ويعتبر التشيليون الشاميون (من أصول فلسطينية ولبنانية وسورية) قوة ضغط كبيرة داخل المجتمع التشيلى، وهم الشريحة الأكثر تعليما، وتنقسم البلاد إلى ١٣ منطقة فى إطار فيدرالى، ونظام الحكم جمهورى رئاسي.

ميشيل باشليه

من السجن إلى السلطة

ميشيل باشليه، المولودة فى ٢٩ سبتمبر عام (١٩٥١)، كانت خطواتها الأولى، فى طريق الألف ميل نحو السلطة، درامية إلى حد بعيد، وكان انخراطها فى العمل السياسى، ربما أمر لا مفر منه، باعتبارها ابنة أحد المناضلين ضد استبداد السلطة .. فقد كان والدها الجنرال " ألبرتو باشليه " طيارا عسكريا بارزا وأحد قادة سلاح الجو فى تشيلى، ومن أكثر المقربين للرئيس التشيلى الراحل " سلفادور الليندى "، ولكن الأب وعائلته بالتالى كانوا على موعد مع أيام صعبة، عقب الانقلاب العسكرى الذى قاده الجنرال " أوجوستو بينوشيه " وأطاح بالرئيس " سلفادور الليندى " فى ١١ سبتمبر (١٩٧٣).

رحلة الألم والأمل:

اعتقل النظام العسكرى الجديد والدها، ضمن رموز العهد السابق، وتم تعذيبه فى السجن، وتسبب ذلك فى وفاته بذبحة صدرية عام ١٩٧٤ بعد عدة شهور من اعتقاله، وكانت ابنته ميشيل فى ذلك الوقت مناضلة فى الحركة الطلابية، أثناء دراستها فى كلية الطب، فتم اعتقالها هى ووالدتها " أنجيلا جيريا " من منزلهما، والزج بهما فى أحد المعتقلات عام ١٩٧٥، ولقيا كغيرهما من المعتقلين ألوانا مختلفة من التعذيب، كما حدث لوالدها من قبل، وعانت " الإذلال " بحسب تعبيرها، ولم تستسلم ميشيل أو تنهار أمام الضغوط والتهديدات، لتهادن السلطة العسكرية، بل كانت تساعد المعتقلين بالتخفيف من آلامهم بمهارتها الطبية، رغم أنها لم تكن قد تخرجت بعد.

وقرر النظام العسكرى إعدامها ووالدتها، ولكنه تراجع لاحقا واستبدل بالاعدام نفيهما خارج البلاد، واتجهتا مثل كثير من التشيليين المضطهدين إلى استراليا، ثم إلى ألمانيا الشرقية، حيث استأنفت دراستها للطب هناك فى جامعة " هومبلدت " الشهيرة فى برلين، وتخرجت طبيبة أطفال، وبعد أربع سنوات فى المنفى، وفى عام ١٩٧٩عادت ميشيل باشليه إلى تشيلى مع ابنها " سباستيان "، لتنخرط من جديد فى حركة النضال السياسى ضد حكم الديكتاتور بينوشيه، ولم تتمكن بسبب ذلك من الحصول على وظيفة

فى الحكومة أو القطاع العام، ورغم ذلك ورغم إنجابها مرة ثانية لابنتها " فرانسيسكا" عام ١٩٨٤، فقد واصلت مناهضة النظام القمعى العسكرى فى تشيلى، ونشطت فى جمعية غير حكومية تساعد أطفال وأسر ضحايا القمع والاستبداد.

وفى عام ١٩٨٨ خسر الجنرال بينوشيه فى الاستفتاء الذى دعا إلى إعطاء غطاء قانونى لحكمه، بجواز ترشحه لفترة رئاسية جديدة، وأتت الرياح بما لا يشتهى " بينوشيه"، حيث تجمعت كل القوى السياسية فى البلاد ضده، وتحالف الحزب الاشتراكى مع الحزب الديمقراطى المسيحى، وكون ائتلافا معه باسم " التنسيق الديمقراطى، وأجبر هذا الحراك السياسى الديكتاتور " أوجستو بينوشيه " على إنهاء الحكم العسكرى للبلاد عام ١٩٩٠، بعد ١٧ عاما فى سدة الرئاسة، حيث جرت انتخابات رئاسية ديمقراطية، فاز بها أحد أقطاب الحزب الديمقراطى المسيحى، وتلاه فى الدورة التالية أحد أعضاء الحزب أيضا، ثم انتقلت الرئاسة إلى الحزب الاشتراكى بزعامة الرئيس السابق "ريكاردو لاجوس".

وبعد الانتقال الديمقراطى فى تشيلى عام ١٩٩٠، عملت باشليه كطبيبة فى قطاع الصحة العامة، واختارتها منظمة الصحة العالمية مستشارة لها، وانضمت إلى الحزب الاشتراكى، ونشطت فى صفوفه، وكانت تعتبر أن حزبها يهمل القطاع العسكرى، فتلقت دروسا فى الاستراتيجية العسكرية فى الأكاديمية الوطنية للدراسات الإستراتيجية والسياسة فى تشيلى، وفى كلية الدفاع للبلدان الأميركية فى العاصمة الأمريكية واشنطن العاصمة، وقد دفع نشاطها هذا وتعدد مجالات خبراتها، رئيس الجمهورية " ريكاردو لاجوس " وهو رئيس الحزب الاشتراكى الذى تنتمى إليه فى نفس الوقت، إلى إسناد وزارة الصحة لها عام ٢٠٠٠، ثم تعيينها وزيرة للدفاع عام ٢٠٠٢، لتكون أول امرأة تتولى هذا المنصب فى أمريكا اللاتينية.

لم تعرف " باشليه " الحقد رغم معاناتها، بل دعت فى الذكرى الثلاثين للانقلاب فى تشيلى، إلى مصالحة بين المدنيين والعسكريين، واتسعت بذلك شعبيتها لتبلغ النجومية، حتى وصفها البعض بـ " نيلسون مانديلا " تشيلى، لكنها تصف نفسها بأنها " تشيلية لا تختلف فى شىء عن ملايين التشيليات "، وتقول : " أعمل، أدير أسرتى، وأترك ابنتى فى المدرسة، لكننى تشيلية تتوق إلى النضال والخدمة العامة "، ويقول المقربون منها : " إنها مدمنة على العمل وقلما تنام "، لكنها فى الوقت ذاته " محبة للحياة، تهوى الرقص

وعزف الجيتار "، وقد بزغ نجمها كنموذج جديد من الأداء، ناتج عن أسلوب يعرف بـ " المواطن " أبرزها " نفسا جديدا " فى الحياة الحزبية، وجعلها تفوز بدون منازع بترشيح " التنسيق الديمقراطى " الذى نجح فى تصعيد أربعة من مرشحيه إلى رئاسة الجمهورية، بعد عودة الديمقراطية إلى البلاد[1]

وفى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى يناير ٢٠٠٦ احتدمت المنافسة بين عمدة العاصمة " سانتياجو" السابق " خواكيم لافين " مرشحا عن حزب " التحالف من أجل تشيلى " وهو ائتلاف بين حزبين من أنصار بينوشيه، وأبرز رجال المال والأعمال فى تشيلى الملياردير " سباستيان بينييرا " مالك أكبر شركة للطيران فى البلاد والعديد من الشركات الأخرى، ومحطة تليفزيونية، مرشحا عن الحزب الديمقراطى، و" توماس هيرش " مرشحا عن ائتلاف الحزب الانسانى مع الحزب الشيوعى .. طبعا بالإضافة إلى " ميشيل باشليه".

وقد سعت الأحزاب المنافسة وممثلوها للترشيح للرئاسة، إلى توجيه سهام الطعن فى كفاءة باشليه، وافتقارها لملكات القيادة، والإشارة إلى كونها امرأة منفصلة عن زوج، فى زواج غير موثق، ولها ثلاثة من الأبناء، ولم تستطع إدارة شؤون بيتها الصغير، فكيف بإدارة دولة، وهى سهام مؤثرة، خاصة فى مجتمع محافظ مثل تشيلى، تسيطر عليه الروح الذكورية، شأنها شأن دول أمريكا اللاتينية الأخرى، مجتمع تحكمه العادات الكاثوليكية، حيث لم يسمح بالطلاق فى تشيلى إلا عام ٢٠٠٥، كما أن تمثيل المرأة فى البرلمان التشيلى محدود جدا ولا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، والحال كذلك فى كافة أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية الأخرى.

وسعيا إلى كسب المزيد من التأييد، نزلت باشليه إلى الشوارع وزارت الأحياء الفقيرة والأسواق الشعبية، وجلست مع أسر كثيرة لتتعرف عن قرب على مشاكلهم ومطالبهم .. وهذا التلاحم مع الطبقات الفقيرة والضعفاء، والذى اعتبره الكثيرون مركز قوة باشليه، تلاعب عليه الخصوم بوصفه نقطة ضعف، وأضافوا إليه عصبية باشليه وتوترها خلال المناظرات التلفزيونية مع منافسيها، ليؤكدوا أنها فى النهاية امرأة ذات شخصية ضعيفة، تحركها وتوجهها عواطفها وانفعالاتها كسائر النساء.

---

(١) صحيفة الحياة اللندنية (١٨ / ١ / ٢٠٠٦) .

باشليه تقطف ثمار كفاح ثلث قرن:

رغم أن استطلاعات الرأى كانت ترجح كفة المرشح سباستيان بينييرا، إلا ان المفاجأة وقعت يوم التصويت فى ١٥ يناير ٢٠٠٦ حيث فازت باشليه بحصولها على ٥٣،٥ ٪ من أصوات الناخبين، مقابل حصول منافسها بينييرا على ٤٦،٥ ٪ فى الجولة الثانية من الانتخابات، وهو ماعصف بالتقاليد السياسية المحافظة فى المجتمع التشيلى ضد مشاركة المرأة فى الشأن العام، والشأن السياسى بشكل خاص، لتقطف باشليه ثمار كفاح طال لمدة ثلث قرن، ولتكون بذلك أول امرأة تتولى منصب الرئيس فى تشيلى، وثالث امرأة تتولى منصب رئيس الجمهورية فى قارة أمريكا اللاتينية بعد رئيسة نيكاراجوا فيوليتا تشامورو (١٩٩٠)، ورئيسة بنما مارى موسكوسو (١٩٩٩).

وفى أول خطاب رسمى لها، فى (١١ / ٣ / ٢٠٠٦)، بعد فوزها فى الانتخابات الرئاسية، والذى ألقته من شرفة القصر الرئاسى فى العغاصمة "سانتياجو" إثر أدائها اليمين الدستورية، قالت باشليه: "لأننى كنت ضحية الكراهية، فقد كرست حياتى لتحويل الكراهية إلى تفاهم وتسامح، ولما لا أقول ذلك... إلى المحبّة"، وأضافت أن حكومتها ستهتم بجميع المواطنين بدءا من المهمشين ووصولا إلى أصحاب رؤوس الأموال.

وفور إعلان فوزها هنأها الرئيس المنتهية ولايته " ريكاردو لاجوس "، وقال إن مهمتها ستكون صعبة، وخاطبها قائلا : " إن قدراتك ستمنحنا حكومة عظيمة وسيدة عظيمة على رأس البلاد "، واعترف منافسها " بينييرا " بالهزيمة، وهنأها معتبرا أنها : " رمز لنضال ملايين النساء التشيليات اللواتى يسعين للوصول إلى مختلف المواقع " وتحدثت باشليه ـ أمام عشرات الآلاف من مؤيديها ـ عن والدها الجنرال الوطنى الراحل الذى سقط ضحية للديكتاتورية، مستعيدة قساوة اللحظات الأولى فى حياتها السياسية، وأهدت فوزها إلى كل الذين يعملون من أجل حقوق الانسان وعدت بأن تكون فى خدمة المواطنين على رأس بلد " سيفاجىء العالم " قبل عام (٢٠١٠) على حد قولها.

وقالت باشليه : " لم تكن حياتى سهلة، وتعرفون ذلك، لكن، من كانت حياته سهلة؟"، وأضافت : " هناك شخص سيشعر بالاعتزاز هذا المساء، إنه أبى، أشعر أننى قريبة جدا منه "، وأكدت أن العنف الذى خرب ماتحبه، دفعها إلى تكريس حياتها لقلب مجرى

الأمور، وتابعت : " إننى ورثت عن والدى حبه لتشيلى والتشيليين، وتفانيه وحبه للنظام"، وقالت : " إن تشيلى التى أنهت الحكم الديكتاتورى منذ ١٦ عاما ستفاجىء العالم ببرهنتها على أنها بلد يمكنه أن يصبح مزدهرا من جديد "[١]

وجاء انتصار باشليه، استكمالا لانتصارات اليسار الجديد فى أمريكا اللاتينية التى بدأت من فنزويلا مع وصول الرئيس الفنزويلى الراحل " هوجو شافيز " إلى الحكم عام ١٩٨٨، وهو الصديق الحميم للرئيس الكوبى اليسارى الراحل العتيد " فيدل كاسترو"، ثم جاءت بعد ذلك البرازيل، حين انتخبت " لولا دى سيلفا "، من عمال التعدين، رئيسا للبلاد فى ٢٠٠٣، ثم حل الدور على الأرجنتين بعدها بعام، فوصل إلى الحكم الزعيم اليسارى " نيستور كريشنر "، وفى نهاية ٢٠٠٥ اكتسح الانتخابات فى بوليفيا قائد يسارى آخر هو " إيفو موراليس " وهو أول زعيم من السكان الأصليين يحكم بوليفيا منذ خمسمائة عام[٢]

ورمز وصول باشليه إلى الحكم فى تشيلى، إلى المصالحة الوطنية، بعد أكثر من ثلاثة عقود من الانقسامات الداخلية، التى أعقبت الانقلاب العسكرى عام ١٩٧٣، وقالت باشليـه عقب إعلان

فوزها : " لقد اقتحم العنف حياتـى ودمرها، نعـم، كنت ضحية الحقد، ولقد وهبت حياتى لكسر شوكة هذا الحقد، نعم، أتعهد لكم أننى سوف أكون رئيسة لجميع التشيليين"، وأضافت إنها كرست حياتها لـ " الانقلاب على الأحقاد " بعدما كانت إحدى ضحايا النظام العسكرى للديكتاتور أوجوستو بينوشيه، وذلك بالوحدة المبنية على التفاهم المتبادل وروح الأخوة، واستدركت : " ولكن ذلك لا يعنى أننى لا أملك الجرأة الكافية للتعامل مع زملائى السياسيين " فى إشارة إلى رفضها تدخل زعماء الائتلاف الحزبى فى اختياراتها لتشكيل الحكومة الجديدة، وقالت : " سأتخذ قرارات تشكيل

الحكومة بنفسى، بصفتى الرئيسة المنتخبة، وسأحرص على ضمها رموزا وطنية توسع التمثيل الشعبى فيها".

" سوف أرعاكم " .. بهذا الشعار البسيط والمؤثر فى نفس الوقت، تمكنت ميشيل

(١) صحيفة الشرق الأوسط (١٧ / ١ / ٢٠٠٦).

(٢) أحمد الخميسى : ميشيل باشليه، مجلة الحوار المتمدن-العدد: ١٤٤٦ (٣٠ / ١ ٢٠٠٦) .

باشليه، طبيبة الأطفال، ورغم كونها إمرأة تنتمى إلى مجتمع محافظ، من التفوق على منافسيها العتاة فى عالم السياسة والاقتصاد، وببساطتها وصراحتها امتلكت قلوب الجماهير، وخاطبتهم عقب فوزها : " أن تكون امرأة فى اللعبة السياسية، يضيف وينقص لصورة المرأة لدى الناخبين، إنها أكثر تحسسا لمشكلات الناس واهتماما بمعالجتها" .

وغادرت باشليه مقعد الرئاسة بعد انتهاء فترتها الرئاسية فى مطلع عام (٢٠١٠) ، ولم تتمكن من الترشح لولاية ثانية، لأن الدستور التشيلى يمنع تولى فترتين رئاسيتين متتاليتين، رغم أن استطلاعات الرأى حينذاك أكدت أنها تتمتع بتأييد ما بين ٧٥ و٨٠ بالمئة، وقد كسبت باشليه خلال رئاستها الأولى لقب " أم كل التشيليين " بفضل عفويتها مع مواطنيها وحسها العالى للاتصال بهم، وابتعدت هذه الأم لثلاثة أولاد وغير المتزوجة عن الأسلوب الجامد للطبقة السياسية التقليدية، وبدت ملتزمة جدا بتحسين حقوق النساء فى بلد محافظ يمنع فيه الاجهاض حتى لأسباب صحية، ولم يصبح الطلاق فيه قانونيا سوى فى ٢٠٠٤، وانتهت رئاسة باشليه التى عزز مكانتها وضع اقتصادى استثنائى بسبب ارتفاع اسعار النحاس الذى يعد " الذهب الاحمر" للبلاد، عندما كانت شعبيتها بقمة أوجها.

وكان المقاول الملياردير اليمينى "سيباستيان بينيرا " قد تولى الرئاسة خلفا لباشليه، وأقسم اليمين بعد أيام على زلزال وقع فى تشيلى تبعه مد تسونامى فى فبراير ٢٠١٠، وأعاد بينيرا الذى كان يحتل المرتبة ٧٠١ على لائحة اثرياء العالم فى عام (٢٠١٠) اليمين إلى السلطة للمرة الأولى منذ انتهاء الدكتاتورية بزعامة " أوجوستو بينوشيه " فى عام (١٩٩٠).

وبعد بضعة شهور فقط من تركها السلطة، وفى ١٤ سبتمبر (٢٠١٠) ، عينتها الأمم المتحدة رئيسة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهى هيئة جديدة أنشئت لتعجيل التقدم فى الوفاء باحتياجات النساء والفتيات فى شتى أنحاء العالم، وهنأتها اليوم المديرة العامة لليونسكو، " إيرينا بوكوفا " ، وقالت : " من الأهمية بمكان أن تترأس هذه الهيئة الجديدة ميشيل باشليه، الشخصية التى تتمتع بمواهب وخبرات فريدة من نوعها، وستبذل منظمتنا كل ما فى وسعها لدعم عمل ميشيل باشليه فى رئاسة هيئة " الأمم المتحدة للمرأة "، وذلك فى جميع مجالات أنشطتنا" .

ويبدو أن باشليه واجهت بعض الصعاب فى إدارة شؤون البلاد لأسباب ترجع فقط إلى مجرد كونها (أنثى) ، فبعد أن تحررت من قيود المنصب الرسمى فى بلادها ، ومع بداية توليها منصبها الأممى المعنى بقضايا المرأة، وصفت المجتمعات اللاتينية بـ" المناصرة للذكور" ، رغم أن تصريحاتها توازت مع انتخاب سيدة لاتينية أخرى هى ديلما روسيف كأول رئيسة للبرازيل، وقالت باشليه فى مقابلة مع صحيفة " إيبوكا " البرازيلية، فى (٧ نوفمبر ٢٠١٠) أن " أمريكا اللاتينية ما زالت تدين للمرأة، فحتى الآن لم يحصلن على حقهن فى التمثيل البرلمانى بشكل عادل بالمقارنة بمناطق أخرى فى العالم " ، مشيرة إلى ان " دولا تعانى من الفقر المدقع فى أفريقيا مثل رواندا ، تحظى فيها السيدات بنسبة ٥٦٪ من التمثيل فى البرلمان " ، مؤكدة أن " منح المرأة مزيدا من المناصب القيادية فى دول الأمريكتين، سيعود بالنفع على تقدم هذه الدول، وسينصب فى مصلحة الرجال بالمثل " ، واختتمت حوارها ، بالقول بإن " معظم النساء اللاتى تولين منصب رئيس الجمهورية لم يحكموا بلادهن بطريقة أنثوية، رغم تخبط بعض الرئيسات فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية للاندفاع وراء غريزة المرأة " .

وفى مارس (٢٠١٣) أعلنت باشليه استقالتها من رئاسة هيئة الأمم المتحدة للنساء ، وعودتها إلى بلدها تشيلى، وقالت فى تغريدة نشرتها هيئة الأمم المتحدة للنساء على حسابها على موقع تويتر " هذه آخر لجنة لى حول الظروف القضائية والاجتماعية للمرأة .. أنا عائدة إلى بلدى " ، وأكدت باشليه أن قرارها بالاستقالة أسبابه شخصية دون أن توضحها ، ولكن الشهور القليلة التالية كانت كفيلة بتوضيح هذه الأسباب التسى وصفتها بالشخصية .. فقد قرررت أن تعود للمقعد الرئاسى فى بلادها ، وفى المطار، كان فى استقبالها حوالى ثلاثين من القادة السياسيين فى التحالف المعارض ليسار الوسط، ونحو مئة من أنصارها معظمهم من النساء ، وهم جنيعا يرددون هتافات مؤيدة لها.

باشليه تحصد أرقاما قياسية :

وبعد أن جمعت باشليه فى جعبتها عدة أرقام قياسية، باعتبارها أول امرأة تتولى منصب وزير الدفاع فى تشيلى، وأول رئيسة للبلاد ، وأول مديرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عاودتها أحلام السلطة من جديد ، وبعد فترة رئاسية واحدة عقب مغادرتها المقعد الرئاسى، شعرت بالحنين إليه مجددا ، وسعت وراء إنجاز شخصى جديد

باستعادة رئاسة بلادها فى الانتخابات التى جرت فى نوفمبر (٢٠١٣) ، وكانت الأرقام القياسسية تصب فى مصلحتها ، وكشف استطلاع للرأى أن ٥٣ ٪ من التشيليين يؤيدون عودتها إلى السلطة، ولأنها تتمتع بهذه البشعبية، فلم يكن ممكنا للمنافسين لها على سدة الرئاسة التفوق عليها وسط المواطنين، فى ظل تمتعها بدعم شعبى وصفه البعض بأنه " غير طبيعي" ، وقارنه آخرون بـ " قصص الحب " ، ما سمح لها بتصدر جميع استطلاعات الرأى، التى توقع الكثير منها فوزها من أول جولة.

وقالت باشليه : " اتخذت القرار بترشيح نفسى للانتخابات الرئاسية، فى ١٧ نوفمبر (٢٠١٣)، وأضافت فى أول نشاط عام لها، بعد ساعات على عودتها إلى العاصمة " سانتياجو " : " قلت لكم فى السابق اننا سوف نتحدث فى موضوع الانتخابات الرئاسية، وأنا هنا أمامكم كى أفى بوعدى، وأكدت أنها مستعدة لمواجهة هذا التحدى : " اتخذت القرار بترشيح نفسي " .. وعبّرت باشليه عن " سرورها الكبير لعودتها مجددا الى الوطن" ، مشددة على أن ترشحها يهدف الى جمع "غالبية سياسية واشتراكية جديدة " لمواجهة " الاستياء المتزايد للمواطنين" فى البلاد ، وقالت " لمست هذا الاستياء لدى الطلاب وفى الطبقة الوسطى وفى مناطق البلاد " ، وأضافت : " نعرف أن هناك الكثير الذى يجب القيام به، خصوصًا من أجل تحسين مستويات التفاوت " ، مؤكدة ان برنامج حكومتها " لن يوضع داخل أربعة جدران، بل فى إطار التزام متبادل " ، وفور اعلانها القرار، علا التصفيق فى المركز الثقافى فى حى " ايل بوسكى " الشعبى فى جنوب سانتياجو، حيث أمضت قسما من طفولتها، وعلى الفور أنشدت باشليه والحاضرون النشيد الوطنى التشيلي.

وبالفعل، كادت باشليه (٦٢ عاما) أن تؤكد ما ذهبت إليه استطلاعات الرأى، بانتخابها للرئاسة من الجولة الأولى، حيث حصلت على ٤٦,٦ ٪ من الأصوات فى مواجهة ثمانية مرشحين آخرين، لكنها لم تتمكن من تجاوز عتبة الـ٥٠ ٪ لتكريس فوزها على منافستها الرئيسية المحافظة إيفلين ماتى (٦٠عاما) وزيرة العمل السابقة فى حكومة سيباستيان بنييرا المنتهية ولايتها ، والتى حصلت على (٢٥ ٪) من الأصوات، وشارك فى التصويت ٤٩ ٪ فقط من التشيليين الذين توجهوا الى مراكز الاقتراع، والتى تعتبر أدنى نسبة مشاركة منذ عام ١٩٩٠ فى تشيلى، وأدنى معدل فى منطقة أمريكا

اللاتينية منذ استعادة الديمقراطية، وفور تأكدها من عدم تجاوزها نسبة ٥٠ ٪ اللازمة لحسم المعركة من الجولة الأولى، صرحت باشليه بأنها ستعمل من أجل الفوز فى الدورة الثانية، مشيرة إلى الفارق الشاسع فى النتيجة بينها وبين منافستها فى الجولة الأولى.

المرشحتان الأبرز للرئاسة امرأتان، واحدة من اليسار و الثانية من اليمين، واحدة ترغب فى كسر العلاقة مع إرث بينوشيه، والأخرى تصر على الاحتفاظ به، الرئيسة السابقة ميشيل باشليه ضد إيفلين ماتيه وزيرة الشغل السابقة .. امرأتان تتنافسان على كرسى الرئاسة فى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التشيلية.

والسيدتان اللتان تواجهتا فى منافسة انتخابية غير مسبوقة فى أميركا اللاتينية، تجمع بينهما خصوصية تقاسم ماض مشترك ؛ فهما ابنتان لجنرالين فى سلاح الجو كانا صديقين مقربين، وتشاطرتا ألعاب الطفولة وسط جو عائلى فى إحدى القواعد العسكرية، لكن الانقلاب العسكرى الذى نفذه أوجوستو بينوشيه على الرئيس الاشتراكى سلفادور الليندى فى ١١ سبتمبر ١٩٧٣، قلب حياتهما رأسا على عقب، فألبرتو باشليه عذب حتى الموت لولائه للرئيس المخلوع، فيما انضم " فرناندو ماتى " إلى الطغمة العسكرية الحاكمة حتى أصبح مسؤولا عن مكان اعتقال صديقه!

وبعد نحو شهر من الجولة الأولى، أى فى ١٥ ديسمبر، عاد التشيليون إلى صناديق الاقتراع فى إطار الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، وقد أقرت الوزيرة والنائبة والسيناتورة السابقة إيفلين ماتى أثناء اختتام حملتها الانتخابية بأنها أشبه بمعركة بين " داود وجالوت "، معتبرة أن تحقيق فوزها على المرشحة الاشتراكية سيكون من قبيل " المعجزة "، ومما كان يضعف من فرص ماتى علاقة أسرتها بالدكتاتور الجنرال اوجوستو بينوشيه، وانتمائها لحكومة الرئيس " سباستيان بينيرا " التى تفتقد للشعبية، أما باشليه فقد بدأت عمليا دورها المقبل واصفة بـ " الشرف العظيم أن تصبح مجددا رئيسة التشيليين "، وقالت وكأنها تبلغ رسالة إلى منافستها وغريمتها وأنصارها : " ما يثير اهتمامى فى الغالب هى الأشياء التى لا أزال ملتزمة بها، أى الخوض أقل فى الماضى، والعمل أكثر فى سبيل خلق مستقبل أفضل".

ومع إعلان نتيجة الجولة الثانية، عادت باشليه إلى قصر " لامونيدا "، مقر الرئاسة فى العاصمة سانتياجو، وباتت باشليه أول سيدة تنتخب مرتين رئيسة لتشيلى،

بعد اقتراع لم تتجاوز نسبة المشاركة فيه ٤١٪، حيث حصلت على ٦٢,٢ ٪ من الأصوات، فيما حصلت منافستها إيفلين ماتيى على ٣٧,٨ ٪.

وقالت الرئيسة الاشتراكية أمام الآلاف من أنصارها الذين احتفلوا بفوزها فى سانتياجو، إن " تشيلى واجهت نفسها ومسيرتها وماضيها الحديث وجروحها وتصرفاتها والعمل الذى يجب القيام به، لقد قررت أن الوقت قد حان للقيام بتغييرات أساسية"، وأضافت "لن يكون الأمر سهلاً، ولكن متى كان العمل من أجل تغيير العالم لتحسينه سهلاً ؟"، وأشادت الرئيسة الجديدة بوالدتها التى كانت تقف خلفها على المنصة، والتى تعرضت معها للتعذيب فى عهد الديكتاتورية، وكذلك أشادت بوالدها الجنرال السابق الذى اعتقل وعذب وتوفى بالسجن بعد الانقلاب العسكرى الذى قاده الجنرال بينوشيه.

وبعد نحو شهر من إعلان فوزها، أعلنت الرئيسة التشيلية الجديدة ميشيل باشيليه، عن تشكيلة حكومتها الجديدة التى ضمت وزيرا شيوعيا للمرة الأولى منذ ٤٠ عاما، ووصفت الرئيسة الاشتراكية حكومتها الجديدة التى ضمت ٢٣ وزيرا، بأنها " فريق اختير على أساس معايير قيادية ومهنية"، حيث شارك فيها حلفاؤها الاشتراكيون والديموقراطيون المسيحيون والراديكاليون والشيوعيون.

تقييم أدائها فى الحكم

الشجاعة والالتزام والظروف جميعها، دفعت هذه الطبيبة للتحول إلى السياسة، لتصبح أول امرأة ترأس دولة تشيلى .. هى ملحدة معترفة بذلك، وأم مطلقة لثلاثة أولاد، ومغنية شعبية هاوية.. ومن غير الممكن وفق هذه السمات، أن تشكل وصفة ناجعة لتحقيق نجاح سياسى فى بلد ورع دينيًا ومحافظ اجتماعيًا كتشيلى، إلا أن أول رئيسة منتخبة ديمقراطيًا لهذه الدولة من أميركا الجنوبية، الدكتورة ميشال باشليه، لم تدع أبدًا هذه التناقضات تردعها عن خوض غمار السياسة، بل أنها خلقت لنفسها إرثًا لها من تلك الصفات فى الواقع، وقد صرحت باشليه لصحيفة نيويورك تايمز: " لقد فتحنا النوافذ والأبواب لإتاحة دخول الناس العاديين، وشجعناهم على المشاركة " .. إنها سجينة سياسية تحولت إلى الخدمة العامة، كوزيرة فى الحكومة، وثم كرئيسة لدولة تشيلى، عملت على إنشاء ديمقراطية مستقرة خلال المرحلة الانتقالية من الديكتاتورية العسكرية الوحشية للجنرال أوغستو بينوشيه.

قالت خلال مقابلة لها مع باربرا كروسيت، نُشرت فى المجلة " ذى نايشين" : " لقد تعلمت فى عائلتى أن كل الناس يجب أن يكونوا متساوين فى التمكن من الحصول على الفرص، وأن العدالة أمر ضرورى، وأن الكرامة أمر ضرورى، ولذا فإن هذا الإيمان بحقوق الناس موجود فى صميم الحمض النووى المتغلغل فى بنيانى، وأؤمن بأننا جميعًا مختلفون، وبأن ذلك شيء عظيم لكونه يجعل هذا العالم أكثر إثارة للاهتمام "، وترجمة لذلك، قامت باشليه بجهود متضافرة لمعالجة عدم المساواة فى مجتمع تشيلى، وبصفتها وزيرة للصحة، المنصب الذى تولته فى عام ٢٠٠٠، فى عهد الرئيس ريكاردو لاغوس، حسنّت فرص الوصول إلى الرعاية الصحية العامة، وفى عام ٢٠٠٢ كانت أول امرأة فى أميركا اللاتينية تُعين وزيرة للدفاع، وخلال فترة توليها المنصب عززت مصالحة الجيش والمجتمع المدني، وعكفت على إصلاح الجيش التشيلى، وكشفت لصحيفة الجارديان البريطانية قصة الدراسات العليا التى تابعتها فى مجال العلوم العسكرية، والتى أدت فى نهاية المطاف إلى تعيينها كأول وزيرة للدفاع، قالت: "لاحظت أن إحدى العوائق التى تَحول دون نشر الديمقراطية الكاملة كانت غياب التفاهم بين العالمين العسكرى والمدنى.. العالمان يتكلمان لغتين مختلفتين، وأردت أن أساعد فى حلّ ذلك الأمر. فى أن أكون جسرًا بين هذين العالمين "(١)

نجاحات فى الفترة الرئاسية الأولى :

طرحت باشليه مرشحة ائتلاف يسار الوسط برنامجها الرئاسى فى الفترة الرئاسية الأولى فى النقاط التالية : تصفية الأسس الدستورية التى تبقت من حكم الطاغية بينوشيه، تعميق الديمقراطية، انهاء معاناة الفقراء والمحرومين والأقليات، إقامة مجتمع أكثر عدالة، مواصلة السياسات الاقتصادية التى قلصت نسبة الفقر بمقدار النصف، منح المرأة فرص عمل أوسع، إصلاح نظام المعاشات، رصد ميزانية

(١) كارين كالابريا : ميشال باشليه: طبيبة، وإستراتيجية عسكرية، ورئيسة دولة، من كتاب المرأة فى العالم اليوم، إصدار مكتب برامج الإعلام الخارجى بوزارة الخارجية الأميركية، مايو ٢٠١٣، على الرابط :

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/pamphlet/20132013051614749 7/05/.html?CP.rss=true#ixzz2rOievwxz

أكبر للتعليم والصحة، مواصلة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، وقد نجحت إلى حد كبير فى تحقيق هذه الأهداف.

وكان قد كرس فوزها الرئاسى، نتائج الانتخابات النيابية التى أجريت قبل هذه الانتخابات الرئاسية بشهر واحد فى ديسمبر ٢٠٠٥، وأعطت أنصارها الأغلبية المطلقة فى مجلسى النواب والشيوخ، وصعود القوى اليسارية - التى تنتمى إليها باشليه - داخل الائتلاف الحاكم، ولا سيما " الحزب من أجل الديمقراطية " الذى يترأسه " سيرجيو بيطار " الفلسطينى الأصل، والذى استقال من منصبه كوزير للتربية لقيادة الحملة الانتخابية لباشليه.

وشكلت باشليه حكومة تشغل النساء نحو نصف مقاعدها للمرة الأولى فى تاريخ البلاد، خاصة أن القاعدة التصويبية النسائية كان لها دور كبير فى صعودها لسدة الرئاسة، وتبنت خطا أكثر اعتدالا من بقية الزعماء اليساريين المحليين، إزاء القضايا الاقتصادية والقطاع الخاص، فى نفس الوقت الذى شهد صعود زعماء يساريين فى بعض دول أمريكا اللاتينية المجاورة، بل ودعمت مشروع إنشاء منطقة تجارية حرة مع الولايات المتحدة، اعتبرتها ستحقق ازدهارا اقتصاديا لبلادها، وتعهدت بالحفاظ على السياسات الاقتصادية السليمة التى ساعدت ثلاث حكومات ائتلافية متعاقبة، فى تطوير اقتصاد البلاد، وتقليص نسبة الفقر إلى أكثر من النصف .

وبعد ثلاثة أشهر فقط من توليها الرئاسة، وفى ١١ سبتمبر (٢٠٠٦)، واجهت الرئيسة الجديدة باشليه أول اختبار لها، حيث تعرضت العاصمة التشيلية لموجة من الحرائق التى ألحقت بعدد من المؤسسات الحكومية خلال أعمال العنف التى شهدتها البلاد فى الذكرى ٣٣ لانتهاء حكم االرئيس السابق سلفادور الليندى، وقد ظهرت الحرائق فى منطقة الحى الفرنسى شرقى سانتياجو، والذى كان أكثر المناطق المتضررة من هذه الموجة من الشغب، حيث قام المتظاهرون بقطع كابلات الكهرباء وتحطيم عدد كبير من العربات وتعطيل حركة المرور لساعات طويلة ، وقد ألقت قوات الشرطة القبض على ٩٨ شخصًا غالبيتهم من الطلاب خلال اعتصام أمام جامعة سانتياجو، وقام الطلاب برشق قوات الشرطة بالحجارة والتى ردت بدورها بإمطارهم بوابل من المياه

والقنابل المسيلة للدموع، كما قامت الشرطة بتفريق مظاهرة دعا إليها مانويل رودريجيز من الحركة اليسارية، وأدانت باشليه هذه الأحداث التى شبهتها بهجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م فى الولايات المتحدة!

ولكن باشليه نجحت فى اكتساب ثقة الشعب بنجاحها الاقتصادى، حيث واصلت المزيج الناجح من السياسات الاجتماعية الليبرالية والانضباط المالى وسياسات اقتصاد السوق الحرة، التى انتهجها سلفها " ريكاردو لاجوس "، والتى جعلت تشيلى تزدهر وتصبح واحدة من أكثر الدول استقرارا فى المنطقة، حيث شهدت البلاد التى تعد أكبر منتج للنحاس فى العالم ازدهارا اقتصاديا، وذلك بفضل ارتفاع أسعار المعادن، وإنفاق المستهلكين بحرية، كما قامت حكومة باشليه، بسبب ما لديها من فائض فى الميزانية، بمد الطرق السريعة وتعمير البنى التحتية.

وبسبب الأزمة المالية العالمية التى حدثت عام (٢٠٠٨) قررت باشليه زيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٠ ٪، بعد إضرابات عمالية عمت البلاد لمدة أربع أيام متواصلة، وكانت باشليه ترغب فى قصر الزيادة على صغار الموظفين والعاملين، وحجبها عن كبار الموظفين ذوى الرواتب المرتفعة، ولكن البرلمان رفض تلك الرغبة الرئاسية، وأقر الزيادة للجميع، ولكن الرئيسة باشلية رغم ذلك، استثنت نفسها وأعضاء حكومتها من الحصول على هذه الزيادة!

بيد أن حكومة باشليه تعرضت لأزمة من نوع نادر فى مايو من نفس العام (٢٠٠٨)، إذ نجح قراصنة الكمبيوتر فى تشيلى فى سرقة البيانات الشخصية السرية لستة ملايين شخص على الانترنت بعد الحصول عليها من مصادرها ونشرها على الشبكة، وتمكن قرصان تشيلى أطلق على نفسه اسم "الجبان المجهول" فى اختراق ملفات شخصية لستة ملايين شخص فى تشيلى، كان من بينهم رئيسة الجمهورية وابنتها، وتضمنت المعلومات أرقام بطاقات الهوية الشخصية والعناوين وأرقام الهواتف والسجلات العلمية الأكاديمية، وقام بعرض هذه البيانات مؤقتاً على شبكة الإنترنت.

ودخل الجبان المجهول على الكمبيوترات المركزية للحكومة والقوات المسلحة ولجنة الانتخابات ووزارة التعليم، وقام بنشر بياناتها على موقع لأخبار التكنولوجيا، وترك رسالة يقول فيها إن الهدف من اختراق الأجهزة والقرصنة هو كشف مدى ضعف

حماية المعلومات فى تشيلى، وسارعت حكومة باشليه إلى الإعلان عن اتخاذ مزيد من الاحتياطات لمنع تكرار مثل هذه القرصنة الالكترونية.

كارثة الزلزال ومهارة الإدارة:

فى أواخر فبراير (٢٠١٠) ضرب تشيلى زلزال مدمر، بلغت شدته ٨,٨ درجة على مقياس ريختر، الأجزاء الوسطى من البلاد، وحاول الجيش التشيلى السيطرة على الأوضاع فى مدينة " كونسبسيون "، ثانى أكبر مدن البلاد، بعد انتشار السلب والنهب فيها، وأطلق الجيش الغاز المسيل للدموع على من يحاول نهب المحلات والمخازن التجارية، وعلى الأخص مخازن الاطعمة، مع استمرار جهود استعادة الهدوء إلى المدينة التى تأثرت بقوة من الزلزال.

وبادرت الرئيسة باشليه بفرض حظر التجوال لمدة ٣٠ يوما، بهدف ضمان النظام العام وتسريع توزيع المساعدات، وقالت : " اننا نواجه كارثة بحجم لا يمكن تصوره تتطلب جهدا ضخما "، وأعلنت عن اجراءات طارئة للتعامل مع الدمار الناجم عن الزلزال، وتضمنت اجراءات الطواريء التى اعلنتها الاستعانة بالقوات الجوية لتزويع الامدادات فى المناطق المنكوبة، وإجراءات لضمان إعادة توزيع الكهرباء، وقالت إن حكومتها توصلت إلى اتفاقية مع المتاجر تقوم عبرها الأخيرة بتوزيع الأغذية الأساسية مجاناً بالمناطق المتضررة، مؤكدة ترحيبها بالدعم الدولى والمساعدات التى تقدمها الحكومات حول العالم، وطلبت مستشفيات ميدانية، وصالات جراحة طارئة، وجسور متحركة، ومعدات اتصالات، ومطابخ، وفرق تنسيق وإغاثة متخصصة بالزلازل.

وكان الزالزال الذى ضرب تشيلى، قد تزامن معه زلزال آخر ضرب جارتها " هاييتى "، ولكن زلزال تشيلى كان أعنف بأكثر من ٥٠٠ مرة من ذلك الذى هزّ هاييتى، ورغم ذلك انحسر عدد ضحايا زلزال تشيلى فى (٧٠٨) قتلى فقط رغم شدته، فى حين أن زلزال هاييتى أسفر عن مصرع نحو مائتى ألف شخص.

وأوجزت مجلة تايم الأميركية السبب فى اتساع حجم الدمار فى هايتى، ومحدوديته فى تشيلى، فى كلمتين : " سوء الإدارة "، فقد كتب الصحفى تيم بادغيت تحت عنوان: " تشيلى وهايتى : قصة زلزالين "، موضحا أن الدول المانحة للمساعدات تدرك مسبقا السبب الذى جعل حجم الدمار أقل بكثير فى تشيلى عنه فى هايتى .. السبب هو أن

الحكومة فى تشيلى أرغمت مقاولى البناء فيها على التقيد بلوائح صارمة ، بينما لا تكاد ترى للوائح مثل هذه وجودا فى هايتى، بسبب الفساد والإهمال الذى لا سبيل إلى إصلاحه، جيث احتلت تشيلى المركز ٢٥ بين الدول الأقل فسادا، وهايتى ١٦٨ من حيث الدول الأكثر فسادا فى قائمة الفساد الدولى التى وضعتها منظمة الشفافية الدولية.

وبينما نزلت الرئيسة التشيلية ميشيل باشليه إلى الشوارع عقب الزلزال مباشرة، لطمأنة مواطنيها بخصوص مساعدة الضحايا ، ظل الرئيس الهايتى " رينيه بريفال " غائبا عن الأنظار لأسابيع .. وتقع كل من تشيلى وهايتى فوق خطوط صدع غير مستقرة، وفى السنوات الأخيرة أمرت حكومة باشليه بأن تكون المنشآت الجديدة مقاومة للزلازل، واشترطت استخدام مواد كالمطاط، ومراعاة الثقل الموازن وإدراجها فى التصاميم المعمارية، لكى تتيح للمبانى الانحناء والتمايل أثناء وقوع الزلازل بدلا من انهيارها[١]

العلاقة مع مؤسستى الجيش والشرطة :

ما كان يرفع أسهم باشليه فى مواجهة المواقف الصعبة، أنها ـ كما حدث عند الانتخابات الرئاسية للفترة الأولى ـ كانت تستند إلى ائتلاف يسارى واسع حصد غالبية المقاعد (٦٧ من أصل ١٢٠) فى الانتخابات البرلمانية التى جرت متزامنة مع الجولة الأولى فى الانتخابات الرئاسية، وهو ما تكرر فى فترتها الرئاسية الثانية، وأعطاها هذا ثقة فى التعامل مع المؤسسات القومية تاريخيا فى البلاد، وهى المؤسسة الأمنية، والمؤسسة العسكرية، وعلى بعد أمتار قليلة من ميدان التحرير بالقاهرة، رمز الثورة المصرية، اجتمعت شخصيات عالمية بارزة عاشت واقعا سياسيا مشابها لما عاشته مصر، وواجهت أزمات المراحل الانتقالية، سواء فى العلاقة بين المدنيين والعسكريين، أو الأزمات الاقتصادية، حيث روى ممثلو تشيلى والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا وإندونيسيا قصة هذه الدول مع التغيير وذكرياتها مع المراحل والفترات الانتقالية، وذلك فى المنتدى الدولى الذى عقده البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى القاهرة، فى (٥ / ٦ / ٢٠١١)، بعنوان " مسارات التحولات الديمقراطية : خبرات دولية ودروس مستفادة" .

وفيما يتعلق بعلاقة المواطنين بالمنظومة الأمنية فى الفترة الانتقالية، أكدت باشليه فى كلمتها للمنتدى، وهى التى كانت قد غادرت منصبها قبل عام واحد، أن بلادها واجهت مشكلة التوتر فى هذه العلاقة من خلال التفاوض والاتفاق بين الطرفين، وقالت:

(١) الجزيرة نت : تشيلى وهايتي: قصة زلزالين ١ / ٣ / ٢٠١٠، نقلا عن مجلة تايم الأمريكية .

" القوات المسلحة والشرطة كان رئيساهما تابعين للنظام السابق، كما كانت قوات الأمن متورطة فى انتهاكات لحقوق الإنسان، لذا دخلنا فى مفاوضات سياسية، كما كان للاحتكام للقضاء وتعزيز الوعى بحقوق الإنسان دور مهم فى إدارة هذه الأزمة "، وأضافت : " أهم ما حقق الوفاق بين المنظومة الأمنية والشعب فى تشيلى هو تدريب قوات الأمن باستراتيجيات جديدة تقوم على فكرة أن الشعب أولى من الجيش، وهو عكس ما كان سائدا، وتدريب المواطنين على احترام القوانين".

والعلاقة بين الجيش والمدنيين فى تشيلى وصفها " جينارو أرياجدا " عضو فى الحزب الديمقراطى المسيحى فى تشيلى، بأنها كانت تواجه ما أطلق عليه " التوازن الكارثى "، الذى ينتج عن امتلاك طرف السيطرة وعدم القدرة على الاستمرارية، وامتلاك الطرف الآخر وهو الشعب القدرة على الاستمرارية وعدم القدرة على السيطرة، ويبرر جينارو وصفه : " الأزمة تكمن فى عدم قدرة أى من القوتين على الحسم "، مؤكدا أن وجود مشروع مشترك بين رافضى الديمقراطية ومريديها أمر لا غنى عنه للوصول إليها، ووصف جينارو الجيش بأنه القوة التى لا تفضل الديمقراطية، وقال : " القوات المسلحة بحكم تعريفها فى أكثر المجتمعات تقدما تقوم على السلطوية فى الأساس، لذا كان لابد من إبرام اتفاق معهم بأن يخضعوا للسلطة المدنية، وأن ينأوا بأنفسهم عن الاختلافات الحزبية، فى مقابل احترام المدنيين لهم باعتبارهم عسكريين محترفين"(١)

تفويض شعبى باستمرار برنامجها الإصلاحى فى فترة ثانية :

كانت باشليه تبدو مدركة تماما لتطلعات المجتمع التشيلى، وخاصة فئة الشباب، واقترحت إحداث تغييرات كبرى تتعلق خصوصا بمراجعة للدستور الموروث عن الحكم الديكتاتورى، وإصلاح ضريبى يسمح بجمع ٨,٢ مليار دولار، تخصص لإعادة تنظيم كبيرة للنظام التعليمى، وعززت مكانتها بوضع اقتصادى استثنائى لبلادها، وساعدها فى ذلك ارتفاع اسعار النحاس الذى يعد " الذهب الاحمر" للبلاد، وأصلحت نظام التقاعد، وبدت ملتزمة جداً بتحسين حقوق النساء فى بلد محافظ يمنع فيه الاجهاض حتى لأسباب صحية، ولم يتم تقنين الطلاق إلا فى عام (٢٠٠٤)!

ورغم نجاحاتها التى حققتها، إلا أن باشليه لم تسلم من الانتقادات، فقد واجهت

(١) صحيفة المصرى اليوم ٦ / ٦ / ٢٠١١ .

انتقادات لاذعة بسبب سياسة التعليم التى انتهجتها، وبسبب فشل خطة النقل العام الطموحة التى أطلقتها، وبسبب سلسلة من النزاعات العمالية التى لا نهاية لها، إلا أن نسبة تأييدها كانت الأعلى من أى رئيس فى تاريخ تشيلى، إذ سجلت نسبة تأييد بلغت ٨٤ بالمئة عندما غادرت منصبها فى مارس عام ٢٠١٠.

هذا التأييد الشعبى الذى حازته باشليه خلال فترتها الأولى، شجعها على العودة للمعترك السياسى مرة أخرى، وخوض الانتخابات الرئاسية للمرة الثانية أواخر (٢٠١٣) لتفوز بها، وتحصل مدعومة بتحالفها اليسارى " الغالبية الجديدة" على تفويض شعبى كامل لتنفيذ برنامج عملها الاصلاحى الذى يشمل تعديل الدستور الموروث عن الديكتاتورية العسكرية (١٩٧٣-١٩٩٠) بقيادة أوجوستو بينوشيه، ورفع الضرائب وجعل التعليم الجامعى مجانياً وتشريع الإجهاض، وأكدت الرئيسة عقب أدائها اليمين فى مقابلة مع تلفزيون (القناة ١٣) المحلية : " سأعمل من اليوم الأول على الوفاء الوعود التى قطعناها".

وقالت باشيليه : " سنقوم بتنفيذ عملية تسمح لنا بخلق دستور جديد، دستور من شأنه أن يمثل كل ما هو حديث، أن يكرس فكرة دولة الرفاهية التى تضمن الحقوق وممارستها من قبل المواطنين "، و " المهمة التى سنعمل على تغييرها هى الاصلاحات فى قطاع التعليم، إصلاح التعليم من شأنه ضمان جودة التعليم العام فى البلاد، تعليم مجانى وبدون أرباح، تعليم شامل لأنه فى اعتقادى التعليم هو حق اجتماعى وليس سلعة"، وأضافت : " إنها وعود يأمل الطلاب فى تحقيقها ورؤيتها على أرض الواقع، فما يريدونه هو تعليم مجانى فى بلد يضطر فيه الطلاب لأخذ قروض من أجل إكمال التعليم العالي"[١]

إن ميشيل باشليه مدينة بالظفر برئاسة بلدها إلى وعودها بتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد حاولت تجديد الآمال فى تحقيق منجزات أخرى فى فترتها الئاسية الثانية، حين قالت : " أنا فخورة اننى الرئيسة المنتخبة اليوم، أنا فخورة بما حققناه من إنجازات وما سنحققه جميعا فى المستقبل "، وأضافت : " إذا كانت تشيلى ستحقق نموا قويا يتراوح ما بين ٤ ـ ٥ ٪ العام القادم (٢٠١٤)، فإنه أيضا بلد تستفحل فيه الطبقية بين الأغنياء و الفقراء، ووعدت بالتحرك من أجل ردم الهوة، باعتماد استراتيجية تقوم على محاور ثلاثة[٢]

(١) شبكة إيرونيوز نت الاخبارية ١٨ / ١١ / ٢٠١٣ .

(٢) شبكة إيرونيوز نت الاخبارية ١٦ / ١٢ / ٢٠١٣، بتصرف .

ـ أولا : إدراج مجانية التعليم التى يطالب بها الطلاب منذ عام ٢٠١١، لأن الأغنياء وحدهم قادرون على دفع مستحقات الدراسة للتحضير للدخول إلى الجامعات، وقد سمحت للطلاب بالتظاهر فى ١٥ مارس ٢٠١٤ بالعاصمة بسانتياغو، أى بعد أربعة أيام، من تنصيبها رسميا رئيسة للجمهورية .

ـ ثانيا : فرض ضرائب على المؤسسات الاستثمارية الكبرى، بما لا يقل عن ٢٥ ٪ من مجموع الدخل، حتى تتمكن من إصلاح المنظومة التعليمية بضخ المزيد من الدعم لها .

ـ ثالثا : إصلاح النظام القضائى الموروث من عهد بينوشيه، حتى تضمن تمثيلا كبيرا فى النظام السياسى للبلد .

ان هذه المرحلة الرئاسية الثانية لباشليه مختلفة عن سابقتها، ففى الفترة الرئاسية السابقة، كانت وصلت إلى الرئاسة فى حالة ضعف.. فهى لم تشعر بدعم الأحزاب لها، فأقطاب السياسة فى تشيلي، قد قاموا بازدرائها، فقالوا عنها: " إنها ليست مؤهلة بما فيه الكفاية "، و سخروا منها لما كانت ترقص أثناء الحملة الانتخابية، وانتقدوها لأنها كانت تبتسم بمبالغة، وفضلا عن ذلك فقد واجهت باشليه مشكلات كبيرة كى تحكم فى ظل وجود أحزاب سياسية مشاركة فى الائتلاف الحكومى، أما فى فترتها الرئاسية الثانية، فالوضع أصبح معكوسا، حيث إن الأحزاب هى من أصبحت بحاجة إليها، وفى خطاب تنصيبها فإنها لم تشر إلى الأحزاب السياسية، بل إن الرسالة التى كانت تريد توجيهها، كانت بصيغة : أيها السادة إننى موجودة هنا.. أنا من أدعوكم، فالنجاح الدى منيت به كان بفضلى أنا.. فهو ملكى، ذلك هو السبب الدى يدفع للقول إن الوضع تغير، بصورة عكسية.. فهى تدخل بموقف قوى حتى فى ظل ائتلافها الحزبى الخاص بها، وهذا ما كانت تفتقده فى الفترة الرئاسية السابقة .

من أقوالها

- "أنا تشيلية لا تختلف فى شىء عن ملايين التشيليات . . أعمل، أدير أسرتى، وأترك ابنتى فى المدرسة، لكننى تشيلية تتوق إلى النضال والخدمة العامة" .
- " لقد تعلمت فى عائلتى أن كل الناس يجب أن يكونوا متساوين فى التمكن من الحصول على الفرص، وأن العدالة أمر ضروري، وأن الكرامة أمر ضرورى " .

- "لقد اقتحم العنف حياتي ودمرها، نعم، كنت ضحية الحقد، ولقد وهبت حياتي لكسر شوكة هذا الحقد، نعم، أتعهد لكم أنني سوف أكون رئيسة لجميع التشيليين".
- "لأنني كنت ضحية الكراهية، فقد كرست حياتي لتحويل الكراهية إلى تفاهم وتسامح، ولما لا أقول ذلك .. إلى المحبّة".
- "ما يثير اهتمامي في الغالب هي الأشياء التي لا أزال ملتزمة بها، أي الخوض أقل في الماضي، والعمل أكثر في سبيل خلق مستقبل أفضل".
- "إن الإيمان بحقوق الناس في صميم الحمض النووي المتغلغل في بنياني، وأؤمن بأننا جميعًا مختلفون، وبأن ذلك شيء عظيم لكونه يجعل هذا العالم أكثر إثارة للاهتمام".
- "إنني ورثت عن والدي حبه لتشيلي والتشيليين، وتفانيه وحبه للنظام".
- "لم تكن حياتي سهلة، وتعرفون ذلك، لكن، من كانت حياته سهلة .. ولكن هناك شخص سيشعر بالاعتزاز هذا المساء، إنه أبي، أشعر أنني قريبة جدا منه".. قالتها مع إعلان فوزها بالفترة الرئاسية الأولى.
- "إن تشيلي التي أنهت الحكم الديكتاتوري منذ ١٦ عاما، ستفاجيء العالم ببرهنتها على أنها بلد يمكنه أن يصبح مزدهرا من جديد".
- "شرف عظيم أن تصبح مجددا رئيسة التشيليين".. قالتها مع فوزها بالفترة الرئاسية الثانية.
- "لقد فتحنا النوافذ والأبواب لدخول الناس العاديين، وشجعناهم على المشاركة".
- "لاحظت أن إحدى العوائق التي تَحول دون نشر الديمقراطية الكاملة، كانت غياب التفاهم بين العالمين العسكري والمدني .. العالمان يتكلمان لغتين مختلفتين، وأردت أن أساعد في حلّ ذلك الأمر .. في أن أكون جسرًا بين هذين العالمين".
- "أنا فخورة أنني الرئيسة المنتخبة اليوم، أنا فخورة بما حققناه من إنجازات وما سنحققه جميعا في المستقبل".

الفصل السابع

ديلما روسيف...
«جان دارك» البرازيل

"نعم... المرأة تستطيع"

البرازيل... نبذة تعريفية

احتلتها البرتغال بين عامى ١٥٠٠ ـ١٨٢٢، تقع شرقى قارة أمريكا الجنوبية، وعاصمتها برازيليا، وتبلغ مساحتها ٨,٥ ملايين م٢، وهى أكبر دولها وتشغل ما يقرب من نصف مساحة هذه القارة، وهى ثالث أكبر بلد فى الأمريكتين، وخامس أكبر دولة فى العالم، سواء من حيث المساحة الجغرافية أوعدد السكان البالغ ٢٠٤ ملايين نسمة، ولغتها الرسمية البرتغالية وهى أكبر البلدان الناطقة بها فى العالم والوحيدة فى الأمريكتين.

يدين ٤٧ ٪ من البرازيليين بالكاثوليكية و١٦ ٪ بالبروتستانتية، و ٨ ٪ لا دينيون، وأقليات من ديانات مختلفة: طوائف مسيحية أخرى، وبوذية، ومسلمة، ويهودية، ومعتقدات أفريقية وهندية، والبرازيل دولة اتحادية تتكون من العاصمة و٢٦ ولاية، والنظام السياسى جمهورى فيدرالى رئاسي.

ديلما روسيف

نشأتها وصعودها السياسي

ولدت "ديلما فانا روسيف" فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ فى ولاية "ميناس جيرايس" فى أسرة تنتمى للطبقة المتوسطة الميسورة، لأب مهاجر بلغارى مثقف كان يعمل محاميا، وقد وافته المنية عام (٢٠٠٨)، وأم برازيلية كانت تعمل معلمة بإحدى المدارس، وتعلمت روسيف العزف على البيانو أثناء طفولتها، كما تعلمت اللغة الفرنسية فى المدارس الكاثوليكية فى البرازيل، وانضمت إلى الثوار اليساريين فى عام ١٩٦٩، واستبدلت ملابس العرس بملابس تعمل بها سراً ضد النظام الديكتاتورى، واتخذت العديد من الأسماء الحركية لتجنب القبض عليها من أعوان النظام وأصبحت بشعرها القصير ونظارتها ذات العدسات السميكة من أبرز المطلوبين للحكم العسكري.

تشبه سيرة ديلما سيرة البطلات فى الأعمال الروائية الجاسوسية والبوليسية، فيوم كانت فى العشرين من العمر، ناضلت فى صفوف اليسار، وفى عهد الديكتاتورية، انسحبت من دوائر الحياة العلنية، وانتقلت الى الحياة فى الخفاء والسر، ووقعت فى الأسر، وذاقت طعم عمليات التعذيب المرير، ويسمى أمثالها فى البرازيل الـ "دورونا"، أى المرأة الصلبة أو الحديدية، وفى خمسة أعوام، يوم كانت فى سن بين الـ ٢٠ و٢٥ سنة، اختبرت ديلما ما لا يختبره غيرها فى حياة واحدة، فانتسبت الى منظمتى كفاح مسلح، وعاشت فى الخفاء للإفلات من قبضة الشرطة فى ٣ من كبرى مدن البرازيل، بلو هوريزونتي، وريو دى جانيرو، وساو باولو، وتعلمت استخدام السلاح، واعتقلت، وعذبت، ودينت، وسجنت..

وكانت ديلما فى الـ١٦ من العمر يوم استولى العسكر على السلطة، فى ٣١ مارس ١٩٦٤، فتركت المدرسة الكاثوليكية الخاصة لمتابعة الدراسة فى المدرسة العامة الرسمية فى مدينة "بيلو هوريزنتي" مسقط رأسها، وفى المدرسة هذه، ولجت ديلما عالم السياسة، فالاستقطاب العقائـدى ساد المدرسة، والتلامذة درجوا على مناقشة الحرب الاميركية فى فيتنام، وعلى تأييد الثورة الكوبية، وفى عام ١٩٦٧ التحقت ديلما بالجامعة الفيدرالية

فى "بيلو هوريزنتي"، ودرست الاقتصاد، وانتسبت إلى "بوليتيكا اوبيراريا" ويعنى "السياسة العمالية"، وهو حزب تروتسكى شيوعي، وصارت أحد أركان الحزب هذا، وفيه التقت زوجها الاول "كلاوديو جالينو"، وصادفت مناضلا ثوريا آخر، هو "فرناندو بيمانتل"، وقد أصبح أكثر المقربين إليها، وصار عام ٢٠٠٢ محافظا لـ"بيلو هوريزنتي"، ثم وزيرا للتنمية والصناعة والتجارة..

وفى عام ١٩٦٨، ومع توسيع صلاحيات الرئيس الديكتاورية، اجتاحت المدن البرازيلية الكبرى موجات احتجاج وتظاهر، وتوترت الاوضاع السياسية، ولاحقت الشرطة القيادات الطلابية واعتقلتهم، وبعض القيادات هذه سافر الى الخارج، ولكن ديلما بقيت وعاشت فى الخفاء، وحلّت منظمة "بوليتيكا اوبيراريا" نفسها، وانتقلت الى العمل السرّي"، وغيّرت اسمها الى "كوموندوس التحرير الوطني"، ثم الى "الثوريين التقدميين" وانتهجت هاتان المنظمتان الكفاح المسلح سبيلاً الى إطاحة الديكتاتورية العسكرية، وعلى رغم فتوتها، برزت ديلما زعيمة من زعماء الحركة الثورية التقدمية، وفى مدينة ريو دى جانيرو، مكثت ديلما فى منزل عمتها من غير أن تعلمها بأنشطتها السياسية، وحسِبت العمة أن ديلما فى اجازة..

والشبه وثيق بين سيرة ديلما وروايات التجسس، فهى منسقة حركة" الثورين التقدميين"، وحملت ٥ أسماء مستعارة، استيلا، ولويزا، وباتريسيا، وواندا، وفانيا، ودرجت على التقاء المسؤول العسكرى فى الحركة هذه بين جموع الخارجين من القداس أو عند ازدحام زوار المستشفيات فى مواعيد الزيارة، وفى أحد هذه اللقاءات، قابلت ديلما زوجها الثانى "كارلوس أروجو" ورزقت منه بابنتهما بولا، فى ١٩٧٦، قبل أن ينتهى زواجهما الى الطلاق، وفى عام ١٩٦٩، انقسمت حركة "الثوريين التقدميين" إلى جناحين، الأول يدعو إلى إنشاء جيش شعبي، والثانى إلى "توعية" الحركات العمالية والطلابية تمهيداً لانتفاضة عامة، وانتمت ديلما باسمها المستعار "استيلا" إلى الجناح الثاني، ورأت الشرطة أن "ستيلا" هذه هى أحد "عقول مدبرى الثورة"، وفى ١٦ يناير ١٩٧٠، اتجهت ديلما الى حانة فى مدينة "ساو باولو" للقاء "جوزى أولافو ليتى ريبيرو" أحد قادة "الثوريين التقدميين" دون أن تعلم اعتقاله، وأفصح جراء التعذيب عن الموعد المحدد مع "استيلا"، وحين بلغت الحانة، حاول روبيرو تحذيرها، رغم مراقبة الشرطة له، وحين

أوشكت على المغادرة، ألقى القبض عليها، ونقلت ديلما الى شعبة التعذيب فى مركز النظام السياسى والاجتماعى فى ساو باولو، وطوال ٣ أسابيع، أخضعت ديلما، ابنة الـ٢٢ ربيعاً، الى أقسى أنواع التعذيب، ولكنها أبقت أسرار الثوريين التقدميين قيد الكتمان..

وتروى زميلة من زميلاتها على مقاعد الدراسة وزميلتها فى الكفاح "ايليونورا مينيكوشي" تجربة السجن قائلة: "تعرضتُ وديلما والمناضلات الاخريات إلى التعذيب، فبعد نزع ثيابنا، كنا نعلق بحبل، وتوجه إلينا لكمات وضربات طوال ساعات أو نعذب بشحنات كهربائية، وحكم على ديلما بالسجن ٦ أعوام، وسجنت ٣ أعوام، وخرجت ديلما من التعذيب منكسرة ومنهارة نفسياً، ولكن قوة تضامننا بعثت الحياة والتفاؤل فيها من جديد، وتعافت مثلنا جميعاً، وقبل اقتيادى الى المحكمة، نظرت اليّ ديلما وقالت لى اذهبى واصمدي، ولا تضعفي، عندك ابنة صغيرة عمرها سنة، ولاحقاً ستخبرينها قصصاً عن الاعتقال"، وأفرج عن ديلما عام ١٩٧٢، وحرمت من حقوقها المدنية، وفقدت فى السجن تسعة كجم من وزنها، والتحقت بزوجها الثانى فى جنوب البلاد "ببورتو أليغري"، وبعد إرساء الديموقراطية عام ١٩٨٥، بدأت ديلما فصلاً جديداً من مسيرتها السياسية. (١)

لم تتراجع روسيف عن مواقفها، وقد عثر على صورة لها فى محفوظات الشرطة العسكرية، واستخدمها الصحفى "ريكاردو دو أمارال" فى كتاب وضعه عن سيرتها الذاتية تحت عنوان "الحياة تتطلب شجاعة"، وبدت روسيف فى الصورة رقيقة وشابة وجميلة وذات نظرة حادة ولديها ثقة بالنفس، وقيل إنها كانت ترفض النظر فى الأرض أو تخفى وجهها بيديها، وتصر على النظر بعيداً أو فى وجوه المحققين العسكريين فى زمن الدكتاتورية (١٩٦٤ – ١٩٨٥)، وبصقت ذات مرة فى وجه معذبيها ولم تُقر عن أى من أسماء رفاقها الثوار فى قوات التحرير الوطني، وتقول روسيف: "لقد تعرضت لتعذيب وحشي.. وأستطيع أن أقول لكم إن الكذب تحت وطأة التعذيب ليس سهلاً"، وأردفت: "وأنا فخورة لكونى أنقذت حياة رفاقي". (٢)

كان رفاقها فى الماضى يسمونها "جان دارك" الثائرة الفرنسية، فقد حاربت

---

(١) اكسيل جيلدن : ديلما روسيف من النضال وأقبية المعتقلات .. إلى رئاسة البرازيل . صحيفة اكسبريس الفرنسية (٢٤ / ١ / ٢٠١١)

(٢) أريج عراق : رئيسة البرازيل ديلما روسيف .. الحياة تتطلب شجاعة . مجلة هى ٢٩ / ١١ / ٢٠١٢

بالسلاح الديكتاتورية التى استولت على الحكم فى ستينيات القرن الماضي، وحاربت الفساد أيضا، وشاركت أثناء كفاحها المسلح فى سرقة مليونين ونصف المليون دولار من خزينة حاكم مدينة "ساو باولو"، لأنها رأتها من حق الشعب والثورة [1]، وفى أواخر عهد النظام العسكرى، ناضلت روسيف من أجل الحصول على عفو لمواطنين فقدوا حقوقهم المدنية واضطهدتهم الحكومة.

ولدى خروج روسيف من السجن عام (١٩٧٢)، جعلت آراءها أكثر اعتدالا فى الاتجاه الماركسى، ودرست الاقتصاد، وشاركت فى تأسيس "حزب العمل الديمقراطى" فى جنوب البرازيل، وفى أواخر الثمانينيات تولت منصب سكرتيرة المعادن والطاقة فى حكومة "ريو غراندى دو سول"، والتى ذاع من خلالها صيتها من جميع أنحاء البلاد، ومع انضمامها إلى حزب العمال الحاكم منذ عام (٢٠٠١) تقلدت سلسلة من المناصب الحكومية فى عهد الرئيس السابق "لولا دا سيلفا"، شأنها شأن رفاق كفاحها، مثل "كارلوس مينك" الذى تولى وزارة البيئة، و"جوزيه ديرسيو" كبير موظفى الرئيس.

ورغم أنها لم تظهر قط طموحا سياسيا، إلا أن داسيلفا اقتناعا بها ولاها منصب وزيرة الطاقة خلال الفترة الاولى لولايته التى بدأت فى يناير ٢٠٠٣، وفى يونيو ٢٠٠٥ تبوأت منصب رئيسة ديوان رئيس الجمهورية، حتى مغادرتها هذا المنصب فى أبريل (٢٠١٠)، استعدادا للمهمة الكبرى التى أعدها لها دا سيلفا، حيث اختارها بنفسه لتخلفه فى منصبه الرئاسي، وأعلن تأييده لترشيحها للانتخابات الرئاسية.

وكانت روسيف قد خضعت فى عام ٢٠٠٩ لعلاج من سرطان الغدد اللمفاوية، واستخدمت لفترة قصيرة شعرا مستعارا أثناء العلاج الكيماوي، وكان يمكن لهذا المرض اللعين إذا تمكن منها أن يوقف مسيرتها السياسية، ولكنها تعافت منه سريعا، وقد أثار ذلك تعاطفا كبيرا معها لدى الرأى العام، وقد خضعت لعدة عمليات جراحية تجميلية، جعلتها تبدو أكثر شبابا، وأكثر نحافة، وقد وجدت نفسها مضطرة للإصغاء إلى خبراء فى الاتصال نصحوها بتغيير أسلوب تصفيف شعرها والتخلى عن النظارات أثناء ترشحها للرئاسة، وهى مطلقة مرتين من زوجين، ورزقت بأول حفيدة لها من ابنتها "بولا" فى سبتمبر (٢٠١٠).

(١) محمد العزبى : رئيسة على أنغام السامبا ـ جريدة الجمهورية ـ ٧ / ١١ / ٢٠١٠ .

وتفتقر روسيف إلى جاذبية لولا و نفوذه فى الكونجرس، واعترف لولا بأنها تفتقر إلى الخبرة السياسية، ولكنه اختارها لمهارتها كفنية وإدارية، قائلا: "هذه الصفات ستكون حاسمة خلال السنوات الـ٤ المقبلة، مع محاولة البرازيل جعل بنيتها الأساسية تتمشى مع طموحاتها كقوة عالمية ناشئة"، واعتبر خبراء ومحللون فى تحليل لصحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية أن داسيلفا لجأ إلى دعم مرشحته لكى يبقى فى الفناء الخلفى للرئاسة، ليبقى له دور فى السياسة بعد تقاعده، وقالت روسيف نفسها عشية الانتخابات: "لولا سيكون موجودا دائما فى حكومتى".

كان تأييد دا سيلفا لروسيف هو جواز مرورها الحقيقى إلى المنافسة على منصب رئيس الجمهورية، فهذا الرجل الذى بدأ حياته كعامل بسيط ماسح للأحذية، ترك المنصب الرئاسي، متمتعاً بمستويات تأييد شعبية قياسية بلغت٩٠٪، بسبب ما حققه من استقرار سياسى ونهضة اقتصادية هائلة فى زمن قياسى لهذا البلد الذى يقترب سكانه من المائتى مليون نسمة، بمساحة تصل إلى ضعف مساحة دول الاتحاد الأوروبى مجتمعة، وشمل ما حققه انخفاض معدل البطالة وارتفاع مستوى المعيشة، ليصبح الاقتصاد البرازيلى ثامن أكبر اقتصاد فى العالم، حتى طالبته قطاعات كبيرة من الشعب بتعديل الدستور ليسمح له بالترشح لفترة رئاسية ثالثة، ولكنه رفض ذلك، ورأى فى روسيف خير خلف له، ولمواصلة إنجازاته.

وجرت الانتخابات الرئاسية فى مرحلتها الأولى، فى أكتوبر ٢٠١٠، واستخدمت البرازيل نظام التصويت الالكتروني، مما ممكن من ظهور النتائج فى غضون ساعتين من إغلاق مراكز التصويت، وترشحت روسيف عن حزب العمال الحاكم، وابتسمت ابتسامة عريضة للمصورين بعد الإدلاء بصوتها فى مدينة بورتو أليجرى جنوبى البلاد، وتقدمت فى هذه الجولة الأولى على منافسيها، وحصلت على ٤٦,٩٪ من الاصوات الصحيحة، مقابل ٣٣٪ فاز بها منافسها الأول "سيرا"، وكانت المفاجأة التى أحدثتها مرشحة حزب الخضر "مارينا سيلفا". بحصولها على ١٩,٥٪ من الاصوات، أى بزيادة ست نقاط عن توقعات استطلاعات الرأى هى السبب وراء حرمان روسيف من فرص الحصول على أغلبية الأصوات فى الجولة الأولى.

ولكن ظلت روسيف هى الأوفر حظا فى انتخابات الإعادة، ورفعت علامة النصر لمؤيديها ثقة بالفوز، وعلى مر تاريخ الانتخابات الرئاسية البرازيلية، فإن المرشح الذى يتقدم فى الجولة الاولى لم يحالفه الفشل أبدا فى الجولة الحاسمة، وهو ما حدث فعلا، فقد حصلت روسيف فى الجولة الثانية على تأييد ٥٦٪ من أصوات الناخبين، مقابل ٤٤٪ لمنافسها مرشح الحزب الاشتراكى الديمقراطى "جوزيه سيرا" الذى اعترف بهزيمته، وهذه النسبة هى ذاتها تقريبا التى توقعها استطلاع للرأى نشره معهد "داتافولها" البرازيلي.

ولم تكن النتائج النهائية لانتخابات الرئاسة فى البرازيل قد أعلنت حتى سارع الرئيس البلغارى "جيورجى بارفانوف" ورئيس وزرائه "بويكو بوريسوف" إلى تهنئة الرئيسة المنتخبة ديلما روسيف ودعوتها لزيارة بلغاريا، وكانت وسائل الإعلام فى بلغاريا قد غطت الانتخابات وكأنها انتخابات تجرى فى بلغاريا نفسها، والسبب فى ذلك هو أن ديلما روسيف ابنة مهاجر بلغارى غادر بلاده إلى البرازيل منتصف القرن الماضي، ورأت ديلما نور الحياة هناك من أم برازيلية، وكانت الفرحة على أشدها فى مدينة "جابروفو" شمال بلغاريا، التى هى مسقط رأس والد ديلما، وقالت ديلما فى مقابلة أجرتها معها جريدة "٢٤ ساعة" البلغارية، إنها تكن مشاعر حب تجاه بلغاريا بل إنها تشعر إلى حد ما وكأنها بلغارية، وأضافت أنها تعلمت من أبيها كلمات بلغارية، لكن وفاته المبكرة لم تسمح لها أن تتقن هذه اللغة، وأكدت أنها ستقوم بزيارة بلغاريا وأنها تواقة للقاء أقاربها هناك، وبعثت عبر وسائل الإعلام البلغارية برسالة إلى أقاربها بأن يكونوا فى انتظارها..

وبدورهم، أعرب أقارب ديلما فى بلغاريا عن الاعتزاز والفخر بفوز "ابنتهم ديلما" برئاسة إحدى الدول الكبرى فى العالم، وكتبت صحيفة "٢٤ ساعة": "لقد تسلمنا السلطة فى البرازيل" !، ونشرت الجريدة تقارير ومقابلات وتصريحات على عدد من صفحاتها لتغطية نبأ فوز ديلما "البلغارية"، كما تطرقت جريدة "ترود" البلغارية إلى ذات الموضوع تحت عنوان بارز يقول: "البرازيليون اختاروا "الأم" التى تسرى فى عروقها دماء بلغارية، وكانت جريدة "دوما"، وهى مقربة إلى الحزب الاشتراكى المعارض أكثر تواضعا إذ غطت الانتخابات البرازيلية تحت عنوان: البرازيل تراهن على ديلما التى حصلت على أصوات البرازيليين الفقراء الذين آمنوا بالبرامج الاجتماعية للولا سيلفا،

وجاءت تغطية جريدة "دنفيك" وهى يمينية التوجه من نفس الزاوية، إذ أكدت هذه الجريدة أن ديلما روسيف، ذات الجذور البلغارية ستواصل سياسة لولا. [١]

وانتخاب روسيف يعنى استمرار سياسات راعيها السياسى الرئيس المحبوب لولا دا سيلفا المنتهية ولايته، والذى سلمها الوشاح الرئاسي، وتجمع مئات من أنصار الحزب الحاكم فى شوارع ساو باولو والعاصمة برازيليا وهم يرقصون ويلوحون بالأعلام الحمراء لكل من حزب العمال ونقابات العمال التى تشكل قاعدة مؤيديها، وقالت الرئيسة المنتخبة لأكبر اقتصاد فى أمريكا اللاتينية عن سلفها أكبر داعم لها: "سأطرق على بابه كثيرا وأنا على يقين من أننى سأجده دائما مفتوحا".

رفعت "روسيف" شعار الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" أثناء حملته الانتخابية "نعم نستطيع" بعد أن جعلته "نعم المرأة تستطيع".. وأصبحت الفتاة الثائرة ذات الشعر القصير والعدسات السميكة أول امرأة ترأس جمهورية البرازيل وهى فى عامها الثالث والستين، ولأول مرة تفوز امرأة برئاسة البرازيل، ولكنها ليست الأولى فى أمريكا اللاتينية، فقد سبقتها الأرجنتين ونيكاراجوا وشيلى وكوستاريكا، ووعدت بأن نساء أخريات سيخلفنها فى هذا المنصب!

ودعت روسيف ١١سيدة كن مسجونات معها خلال سبعينيات القرن الماضى لحضور احتفال تنصيبها كرئيسة للبرازيل، وقالت المتحدثة باسمها: "إن السيدات المدعوات شاركن روسيف فى القتال ضد النظام الديكتاتورى القائم - آنذاك - فى البرازيل"، وأدت روسيف اليمين الدستورية أمام نواب الشعب ورؤساء دول وحكومات أكثر من ٣٠ دولة أجنبية لتصبح الرئيسة الـ٤٠ التى تقود البلاد، وصاحبها صيحات مؤيديها ولا سيما من النساء، ومنهن مساعدتها "ميريام فيليلا" التى ارتدت مع غيرها من النساء قميصا كتب عليه "النساء قادرات على المزيد، نحن الاكثر عددا، نحن كلنا ديلما"، وتعهدت روسيف ببذل كل جهد ممكن للتغلب على الفقر المدقع، وقالت: "سيكون أشرس قتال لحكومتى هو اقتلاع الفقر المدقع وخلق فرص للجميع"، و"بامكاننا أن نكون بلدا اكثر تطورا وعدلا"، كما تعهدت بمحاربة العنف والجريمة المنظمة فى بلادها التى ستستضيف كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠١٤ والألعاب الاولمبية عام ٢٠١٦.

(١) صحيفة الشرق الأوسط (٣ / ١١ / ٢٠١٠) .

وفى خطابها الأول بعد تسلمها الرئاسة فى الأول من يناير ٢٠١١ غلبها الانفعال، وبكت روسيف واغرورقت عيناها بالدموع خلال خطاب حفل تنصيبها الرئاسى والذى استغرق ٤٥ دقيقة، عندما تذكرت ماضيها كعضوة مليشيا يسارية، وقالت: "لقد كرست كل حياتى لقضية البرازيل، وضحيت بشبابى من أجل الحلم بدولة نزيهة وديمقراطية، وتحملت الكثير فى ظروف كانت فى غاية الصعوبة، الا اننى لا أكن الضغينة لأحد".

وأضافت روسيف: "الكثيرون من أبناء جيلى لم يعودوا معنا اليوم الا إننى أتقاسم معهم هذه اللحظة"، كما أكدت على إنها ستكون "متشددة جدا فى حماية المصالح العامة وإن الفساد سيحارب بشكل دائم"، وأثنت مجدداَ على سلفها ومعلمها دا سيلفا، وتعهدت بمواصلة سياساته، ووعدت روسيف بألا يهدأ لها بال، طالما هناك برازيليون يعانون الجوع فى بلد يقترب تعداد سكانه من المائتى مليونا، وأعلنت نيتها فتح خزائن الدولة لصالح الناس.

وفى يونيو ٢٠١٤ أكد حزب العمال الحاكم رسميا ترشيح رئيسة البرازيل ديلما روسيف لولاية ثانية فى الانتخابات الرئاسية المقررة فى الخامس أكتوبر، وأعلن رئيس الحزب راؤول فالكاو انه "تمت الموافقة" على ترشيحها، بحضور أبيها الروحى الرئيس السابق لولا دا سيلفا، وأعلنت روسيف فور تأكيد ترشيحها للانتخابات الرئاسية فى أوج فعاليات مباريات كاس العام فى كرة القدم فى البرازيل: "انها لحظة الانطلاق الى الأمام، انها لحظة القيام بتغييرات".

وجرت الانتخابات وأظهرت النتائج فوز ديلما روسيف بنحو ٥١٪ من الأصوات، بفارق ضئيل عن منافسها زعيم الحزب الديمقراطى الاجتماعى "آيسيو نيفيس" فى جولة الإعادة، حيث حصلت على ٥١,٦٪ من الأصوات مقابل ٤٨,٤٪ لمنافسها، وأعلنت روسيف خلال كلمة لها بمناسبة فوزها أن أهم أولوياتها فى فترة رئاستها الثانية هى الإصلاح السياسي، ووعدت بالتعاون مع الكونغرس بشأن التغييرات التى تطلبها البلاد، كما أكدت التزامها بالانضباط المالى والسيطرة على التضخم، ومن جهته أقر نيفيس بهزيمته داعيا روسيف إلى تبنى "مشروع صادق" من أجل البلاد.

وفى ١٨ أبريل ٢٠١٦، وبتصويت عاصف وتاريخي، أطاح مجلس النواب البرازيلى رئيسة البلاد، ديلما روسّيف، عن منصبها الذى تولته فى ٢٠١٠ وثانية عند فوزها فى

٢٠١٤ بولاية من ٤ سنوات، كانت ستنتهى بعد ١٨ شهرا، إلا أن نتيجة التصويت حرمتها منها، وجعلتها ثانى رئيس بتاريخ البرازيل يتم عزله، بعد فرناندو كوللر دى ميللو، المعزول فى ١٩٩٢ بعد سنتين و١٠ أشهر أمضاها فى السلطة.

نتيجة تصويت المجلس المكون من ٥١٣ نائبا على عزلها، كانت أكثر من المطلوب دستوريا، وهو ٣٤٢ صوتا تعادل الثلثين، لأن من صوتوا لعزلها كانوا ٣٦٧ نائبا، مقابل ١٣٧ ضده، وامتناع ٧ عن التصويت، وتغيّب نائبين، وكان يلزمها أصوات ١٦٦ نائبا لإفشال عملية عزلها، وهو ما لم يحدث، لذلك حل مكانها من نشرت عنه نائبها اللبنانى الأصل ميشال تامر، وكانت روسّيف قد خرجت من القصر الرئاسى لتتجول على دراجة هوائية حين كان نواب البرلمان يصوّتون على تنحيتها على خلفية اتهامات مزعزمة بالفساد وبانتهاج سياسة اقتصادية شعبوية الطراز، أدت إلى ركود اقتصادى كبير فى البلاد.

إلا أن روسّيف نفت الاتهامات واعتبرتها نتاج مؤامرة من معارضين، ضمت إليهم نائبها تامر نفسه، حين اعتبرته فى بيان أصدرته أنه أحد قادة محاولة "الانقلاب" ضدها، وبأنه وزع رسالة صوتية على نطاق واسع عن قبوله بالحلول مكانها كرئيس، واعتبرت هذه الرسالة الصوتية "دليل على المؤامرة" التى ذكرت أن رئيس مجلس النواب، إدواردو كونيا، يشارك فيها أيضا عبر تحريضه على عزلها ومحاكمتها، وفى مقابلة مع صحيفة "فوليا دى سان باولو" البرازيلية، قالت روسيف: "هم يريدون إدانة امرأة بريئة وينقذون الفاسدين" فى إشارة إلى عدد من السياسيين المواجهين اتهامات بالفساد، إضافة إلى اتهام معارضيها بممارسة "الخداع والكذب للإطاحة بحكومة منتخبة شرعيا واستبدالها بغير شرعية"، نافية ارتكابها أى مخالفة، وواصفة ما يجرى بأنه: "انقلاب على الجمهورية والديمقراطية، وعلى أصوات البرازيليين الذين شاركوا بالعملية الانتخابية".

وهكذا حل ميشال تامر اللبنانى الأصل محلها فى سدة الرئاسة فى بلاد يقيم فيها أكثر من ٦ ملايين لبنانى بين مغترب ومتحدر، ومع أن اللبنانيين ٣٪ من سكان البرازيل البالغين ٢٠٦ ملايين، إلا أن فى مجلس نوابها الاتحادى ١٦ نائبا منهم، وواحد منهم كان بين ٧ فقط امتنعوا عن التصويت، واسمه بيتو سلامة (اختصار ألبيرتو) وآخر صوّت ضد التنحية التاريخية، أما البقية، وهم ١٤ نائبا من أصل لبناني، صوتوا

لعزل الرئيسة روسّيف، تعاطفا ربما مع مواطنهم بالأصل، نائبها ميشال تامر، ليصبح أول حاصل على الجنسية اللبنانية يتولى رئاسة دولة أجنبية، ودولة ليست كأى دولة، فهى الخامسة مساحة وبالسكان فى العالم، أما النائب الوحيد الذى أدلى بصوته ضد العزل، ومع بقاء ديلما روسّيف على الكرسى الرئاسى فى قصر "ألفورادا" بالعاصمة برازيليا، فهى النائبة اليسارية جنديرا فغالي، ابنة أنطوان فغالي، المعروف باسم أنطونيو فى البرازيل، وهو الأخ المتوفى للمطربة اللبنانية الراحلة صباح. (١)

تقييم أدائها فى الحكم

سيدة لا تعرف المستحيل..إمرأة من فولاذ..أم البلاد..المطلقة التى قهرت السرطان.. كلها تسميات أطلقت على ديلما روسيف، أول امرأة تتولى قيادة دولة البرازيل، ثامن أقوى اقتصاد فى العالم، وأعلنت نيتها السير على نفس طريق سلفها وراعيها لولا داسيلفا وفى هذا الاطار، احتفظت ديلما بـ (١١) من وزراء لولا، بينهم وزراء فى مناصب رئيسة مثل المالية والدفاع، إلا إنها أظهرت اختلافها بضم أكبر عدد من النساء فى الحكومة فى تاريخ البرازيل، ووعدت بالعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى البرازيل، وقالت إنها تريد من الآباء أن يتمكنوا من القول لبناتهم أن بإمكانهن أن تحققن ما تصبون إليه، وللمرة الاولى وبناء على طلبها فقد تم تشكيل طاقم حراستها المباشر من النساء.

اجراءات اقتصادية لاجتثاث الفقر:

ورثت روسيف بلدا فى أوج انتعاشه الاقتصادي، مع نسبة نمو بلغت ٧،٦ بالمئة عام ٢٠١٠، وأدنى معدل للبطالة فى تاريخه (٥،٧ ٪)، الا انه لا يزال من اكثر بلدان العالم تفاوتا فى مستوى المعيشة، لذا حددت أولويتها فى "اجتثاث الفقر" الذى لا يزال يعانى منه ١٨مليون شخص، ومواجهة أهم التحديات التى تمثلت فى البطء الواضح فى قطاعى الصحة والتعليم، ومكافحة الفساد وإصلاح النظام الضريبى والتقاعدى والنظام السياسي.

وقد استهلت روسيف قيادتها للبلاد مطلع يناير٢٠١١ بسلسلة من الاجراءات الاقتصادية المواتية للسوق، شملت خفض الموازنة بما يصل الى ٢٥ مليار ريال برازيلى (١٥ مليار دولار)، وهو ما زاد قليلا عن توقعات أغلب المستثمرين، واستهدفت من ذلك

(١) العربية نت (٢٠١٦/٤/١٨).

كبح ارتفاع الانفاق الحكومي، وتطبيق إجراءات تقشفية وخطوات أخرى لضمان استمرار نمو الاقتصاد البرازيلي، وخفض التعريفات الجمركية وإقرار إعفاءات ضريبية لدعم الصناعة المحلية، وإعلانها عن الاستعانة بالقطاع الخاص للمساعدة فى حل أحد أكبر مشاكل البنية الاساسية فى البرازيل، ولاسيما فى مجال النقل والمواصلات والمطارات.

وقالت روسيف أن البلاد بحاجة أكثر من أى وقت مضى إلى تحديث مطاراتها التى استقبلت عام ٢٠١٠ أكثر من ١٨٠مليون مسافر فبلد بحجم البرازيل يتطلب وجود مطارات حديثة وجيدة ويتطلب وجود شبكة قادرة على خدمة المدن الداخلية، ولا سيما مع الطلب المتنامى من جانب الركاب فى ظل انضمام الكثير من البرازيليين إلى الطبقة المتوسطة، واستعداد البلاد لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠١٤، ودورة الالعاب الاوليمبية لعام ٢٠١٦، وتوقعت روسيف تتويج منتخب بلادها بالكأس، وأضافت فى ردها على أسئلة بعض طلاب جامعة هارفارد بالولايات المتحدة، أثناء زيارتها لها فى أبريل ٢٠١١: "أتوقع تتويج البرازيل ببطولة كأس العالم، خاصة أننا أصحاب الضيافة"، وحينما سألها أحد الطلاب عن فرص المنتخب الأرجنتيني، الخصم التقليدى لـ"راقصى السامبا"، فى أمريكا اللاتينية، أضافت روسيف: "ليس لديّ أى شك، منتخب البرازيل سيفوز باللقب، هذا أمر مؤكد".

مكافحة الفساد..والتقدير الشعبي:

وفى إطار الحملة التى أطلقتها روسيف لكشف ومكافحة الفساد، استقال وزير الزراعة "واجنر روسي" من الحكومة فى أغسطس ٢٠١١ بسبب فضائح فساد، وهو ماحدث مع أربعة وزراء آخرين من قبله خلال ثمانية شهور فقط من حكم روسيف، ومن بينهم وزير الدفاع ووزيرالنقل وكذلك كبير موظفى الرئاسة، واعلن الوزير روسى الذى ينتمى الى حزب الحركة الديمقراطية، أكبر الأحزاب المتحالفة مع حزب روسيف، أنه أمضى شهر كاملا وهو يواجه حملة من الافتراءات والاتهامات التى لا اساس لها، واتهم الوزير بتلقى روشاى وبطاقات سفر جو مجانية من شركة زراعة، وتوترت العلاقة بين روسيف وحزب الحركة الديمقراطية، وقد عبر عن ذلك زعيم كتلة هذا الحزب الحليف فى الكونجرس "انريكو ادواردو".

واستمرت روسيف فى حملتها لمكافحة الفساد، حين أمرت فى نوفمبر ٢٠١٢ بعزل

مسئولين حكوميين بعد الكشف عن تورطهم فى شبكة للرشاوى، من بينهم نائب المدعى العام البرازيلي، حيث داهمت الشرطة الاتحادية مكاتب حكومية فى مدينتى برازيليا وساو باولو، واعتقلت ستة أشخاص لإدارتهم شبكة لاستغلال النفوذ، قامت ببيع موافقات حكومية لرجال أعمال مقابل رشاوى مالية، ومن بين من جرى التحقيق معهم، السكرتيرة الشخصية السابقة للرئيس السابق دا سيلفا، والتى ترأست المكتب الإقليمى للرئاسة فى ساو باولو منذ عام ٢٠٠٥.

وتفجرت فضيحة الرشاوى، فى أعقاب أكبر محاكمة للفساد فى البرازيل، والتى انتهت بإصدار أحكام على أقرب مساعدى لولا، بالسجن لشراء الدعم فى الكونجرس لحكومة حزب العمال فى بداية حكم الرئيس السابق بين عامى ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥، ولم تؤثر فضيحة شراء الأصوات على روسيف، رغم أن الحزب المتهم فى ذلك هو حزبها الحاكم، لأن الرئيسة بنت شعبيتها من خلال اكتسابها سمعة عدم التساهل مع الفساد، حيث استطاعت اتخاذ إجراءات حاسمة ضد المتورطين من حزبها، سواء كانوا وزراء أو برلمانيين، بمحاكمة بعضهم، وإرغام آخرين على الاستقالة.

وكانت روسيف قد أنهت سنة ٢٠١١، على شعبية لافتة بعد مضى سنة على تواجدها فى الحكم، وتجاوزت فيها شعبية الرئيس السابق لولا دا سيلفا أثناء حكمه للبلاد، وذلك بفضل عوامل متعددة من ضمنها مناهضة الفساد، وتحولت فى وقت وجيز الى أحد أبرز وجوه السياسة العالمية، وحصلت روسيف، وفق إحصاءات أنجزها معهد "إبوبي" البرازيلي، على شعبية واسعة بنسبة ٧٢٪، ومؤشر للثقة فى حكومتها بلغ ٥٦٪، متقدمة بذلك على متبنيها دا سيلفا الذى كان حصل على ٥١٪ فقط فى السنة الأولى من حكمه.

واعتبر المحللون والخبراء السياسيون فى البرازيل أن "حزمها الشديد فى التعاطى مع ملفات الفساد" كان حاسما فى حصولها على هذا التقدير الشعبي، وأكد "ريكاردو ريبيرو" محلل سياسى بأحد مراكز الدراسات البرازيلية أن "صورتها التى تبدو فيها شخصية قوية وهى تحارب الفساد، وبفضل رضى البرازيليين على أدائها الاقتصاد، هو ما ساهم فى رفع شعبيتها"، واعتبرت صحيفة إل ناسيونال الفنزويلية أن روسيف "استطاعت أن تحقق شعبية كبيرة بفضل عدم قبولها للفساد"، مشيدة بادئها الاقتصادي، حيث حولت من خلاله البرازيل إلى قوة اقتصادية كبرى فى العالم،

وقال الموقع الإلكترونى لصحيفة إل البايس من الأوروغواى فى تغطية خاصة: "إن رئيسة البرازيل تتسم بفرضها أسلوبا مغايرا لسلفها دى سيلفا، حيث يبدو عمليا بشكل أكبر، وسياسيا على نحو أقل، ويتميز بالسرية "(١)

ويرى بعض المتتبعين للشأن السياسى البرازيلى أن روسيف أظهرت كفاءة فى إدارة شؤون البلاد بقبضة من حديد وصلت لدرجة سخريتها من بعض الوزراء على الملأ، وكثيرا ما كانت تصف نفسها بالمرأة الشريرة التى يحيط بها رجال طيبون(٢)

ومما زاد من مؤشر الشعبية لدى روسيف هو أداؤها الاقتصادي، حيث استطاعت اتخاذ تدابير اقتصادية ضمنت للاقتصاد البرازيلى الاستمرار فى النمو، وفى هذا الصدد، تمكنت حكومتها من خلق ٢،٣ مليون فرصة عمل، وقلصت نسبة البطالة إلى ٥ ٪، وبلغ حجم الصادرات البرازيلية إلى الخارج خلال هذه السنة ٢٥٠ مليار دولار، وحجم الاستثمارات الخارجية حوالى ٥٦ مليار دولار، وبلغت نسبة احتياطاتها الدولية من العملة أكثر من ٣٥٠مليار دولار، وعلى الرغم من أن نسبة النمو الاقتصادى البرازيلى المسجل عام ٢٠١١ قدر بـ ٣ ٪، ولم يصل إلى النسبة الأكبر الذى عرفتها لبرازيل على عهد لولا دى سيلفا فى عام ٢٠١٠، حيث بلغ معدل النمو ٧ ٪، إلا أن السياسة الاقتصادية للرئيسة البرازيلية عرفت كيف تنعش السوق الداخلية للبلاد لتعويض الأسواق الخارجية المتضررة بالأزمة الاقتصادية وخاصة فى السوق الأوروبية.

وعملت روسيف اجتماعيا على توسيع المساعدات المالية التى تقدمها الحكومة للأسر البرازيلية المعوزة، حيث استفاد منها ١٣مليون أسرة، وفى السياسة الخارجية، تابعت روسيف سياسة سلفها لولا دا سيلفا بإعطاء الأسبقية لأمريكا اللاتينية، حيث تحولت إلى قوة إقليمية وناطقة باسم هذه المنطقة فى العالم، واعتبر عدد من المنابر العالمية الكبرى مثل "سى إن إن" ووكالة الأنباء الصينية وروسيا اليوم وليبراسيون الفرنسية ووسائل الاعلام الهندية والعربية أن روسيف تحولت الى أبرز وجوه السياسية العالمية، ويعتقد بعض المحليين أن روسيف هى أول امرأة غير غربية تبرز كما برزت من قبل رئيس الحكومة البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر، ولكن رئيسة البرازيل تتفوق عليها بوجها

---

(1) http://www.alifpost.com/noticias/noticia.php?idnoticia=309

(٢) صحيفة العرب اللننية ٢٩ / ٨ / ٢٠١٣ .

الإنساني، ويبقى أكبر تكريم رئيسة البرازيل، هو أنها كانت أول امرأة فى تاريخ الأمم المتحدة تفتتح أعمال الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة لهذه المنظمة العالمية.

وانعكس هذا التقدير الشعبى على تحقيق حزب الرئيسة ديلما روسيف انتصارا مهما بفوزه فى أكتوبر ٢٠١٢ برئاسة البلدية فى مدينة "ساو باولو"، العاصمة الاقتصادية للبلاد، فى الدورة الثانية من الانتخابات البلدية، حيث انتخب فرناندو حداد - وهو من أصل لبنانى من حزب العمال اليسارى الحاكم والذى يحظى بدعم الرئيس السابق لولا دا سيلفا وروسيف، رئيسا لبلدية اكبر مدينة فى البرازيل التى يقطنها ١١ مليون شخص، وتبلغ موازنتها ٢٠ مليار دولار، وأعلنت المحكمة العليا الانتخابية فوز حداد بنسبة ٥٦٪ أمام منافسه الخاسر مرشح الانجيليين المحامى ومقدم البرامج التلفزيونية "سيلسو روسومانو" الذى كان يعتبر الأوفر حظا، وشكل فوز حداد - الذى فاجأ الجميع - نجاحا مهما للحزب الرئاسى بعد تبعات قضية الفساد التى أدين فيها العديد من القريبين من الرئيس البرازيلى السابق لشرائهم اصوات نواب فى البرلمان.

واكتسبت روسيف مزيدا من الشعبية بتلقائيتها وقربها من الشعب، حين ركبت دراجة فى شوراع البرازيل، بعد أن تتحررت من طاقم حراستها الخاص للقيام بجولة واستنشاق هواء برازيليا على متن الدراجة، وكانت برفقة وزير سابق وهو الذى كان يقود الدراجة، لأن روسيف لا تملك رخصة سياقة مركبات من هذا النوع.(١)

احتجاجات ومظاهرات حاشدة:

رغم هذه النجاحات التى حققتها روسيف، والشعبية التى اكتسبتها، فقد بدا أنها تفتقر إلى جاذبية وكاريزما سلفها لولا ونفوذه فى الكونجرس، وأبدى بعض المستثمرين خشيته من أن رئاستها ستكون رئاسة وضع راهن تفشل فيها فى إجازة إصلاحات اقتصادية حاسمة، يمكن أن تحد من التكلفة الباهظة للقيام بنشاط استثمارى واسع فى البرازيل خوفا من الاحتجاجات الاجتماعية، ولعل هذا كان وراء التدهور المذهل فى شعبيتها بعد ثلاثين شهرا من حكمها، أى أكثر قليلا من عامين.

ففى منتصف يونيو ٢٠١٣، اشتبك مئات المحتجين فى البرازيل مع شرطة مكافحة الشغب بالقرب من استاد "ماراكانا" لكرة القدم فى مدينة "ريو دى جانيرو"، واستخدمت

(١) المرجع السابق.

الشرطة الغاز المسيل للدموع فى الاشتباكات التى وقعت قبل دقائق من بدء مباراة بين إيطاليا والمكسيك ببطولة كأس القارات التى تستضيفها البرازيل، وشارك فى المظاهرة ما يقرب من ألف شخص احتجاجا على ارتفاع أسعار تذاكر الحافلات، وحجم الإنفاق على بطولة كأس القارات، التى فازت البرازيل بها رغم ظروف المظاهرات، وكذلك الاحتجاج على بطولة كأس العالم التى تستضيفها البرازيل عام ٢٠١٤، حيث خصصت الحكومة أكثر من ٢٦ مليار دولار من الأموال العامة لإنفاقها على تنظيم البطولتين، ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها "لسنا بحاجة إلى كأس العالم، نحن بحاجة للإنفاق على المستشفيات والتعليم".

واهتزت البرازيل بأضخم تظاهرات اجتماعية منذ ٢١ سنة، فى عدة مدن، خصوصا فى ريو دى جانيرو التى عرفت مشاهد حرب عصابات، فى أكبر تحركات احتجاجية منذ عام ١٩٩٢ والتى اندلعت ضد فساد حكومة الرئيس السابق "فرناندو كولور دى ميلو" المستقيل، وذلك خلال محاكمته السياسية أمام مجلس الشيوخ، وكان معظم المتظاهرين فى الاحتجاجات ضد حكومة الرئيسة ديلما روسيف من الشبان الذين فقدوا الثقة بالاحزاب السياسية، ونسقوا مسيراتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعى على شبكة الانترنت، وفى مدينة برازيليا تظاهر حوالى خمسة آلاف شخص فى حى الوزارات وهو رمز قوة البلاد، وصعد ٢٠٠ منهم إلى سطح البرلمان حيث غنوا النشيد الوطنى قبل أن ينزلوا بشكل عفوي.

وفى ساوباولو تظاهر حوالى ٦٥ الف شخص بشكل سلمي، ثم حاولت مجموعة اقتحام البرلمان المحلى قبل إيقافها من قبل الشرطة بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وتكررت مشاهد مماثلة فى مدن: بورتو اليغري، كوريتيبا وبيلو هونريزونتي، وذلك خلال منافسات كأس القارات، وعلق وزير الرياضة "الدو ريبيلو" بقوله: "لن نسمح أن تعطل الاحتجاجات الأحداث الرياضية التى التزمنا بتنظيمها".. وفى رغبة منها بالمهادنة، وبعد أن ألغت زيارة وشيكة كانت مقررة لها لليابان، أعلنت الرئيسة روسيف أن "المظاهرات السلمية" هى "مشروعة" وهى "جزء من الديموقراطية"، مؤكدة على حق الشباب فى التظاهر، وتراجعت شعبية حكومة روسيف، لأول مرة منذ انتخابها على خلفية تلك الاحتجاجات.

ولم يقتصر غضب المتظاهرين على أسعار المواصلات العامة والإسراف فى استخدام أموال الدولة لتنظيم بطولتين لكرة القدم فقط، بل امتد إلى قضايا الأمن والصحة، وجددت روسيف محاولاتها لاحتواء الاحتجاجات، وفى كلمة استمرت عشر دقائق وبثتها محطات الإذاعة والتلفزيون مباشرة، قالت: "بعد ٢٤ ساعة على تظاهرات تخللتها أعمال عنف، وشارك فيها ١،٢ مليون برازيلى فى الشوارع، فإن الاحتجاجات الواسعة التى اجتاحت البلاد فى الأسابيع القليلة الماضية تمثل دعوات مشروعة إلى تحسين الخدمات العامة، وإلى إدارة أكثر استجابة لحاجات الشعب على جميع المستويات"، وأضافت: "إن حكومتها تبقى ملتزمة بالتغيير الاجتماعى وأنها تصغى باهتمام إلى الشكاوى الكثيرة التى رفعت أثناء المظاهرات، وإنها فخورة بعشرات الآلاف من المتظاهرين الذين خرجوا فى مدن عدة فى البلاد للمطالبة بتحسين التعليم والمدارس ووسائل النقل، وأن حجم المسيرات دليل على متانة ديمقراطيتنا".

وقالت الرئيسة أيضا أنه "من الجيد أن ترى عددا كبيرا من صغار السن والبالغين، الحفيد والأب والجد، الكل يحمل العلم البرازيلى ويردد النشيد الوطنى من أجل وطن أفضل"، مشيرة إلى أن حكومتها وفرت سبل حياة أفضل لنحو ٤٠ مليون من أبناء الطبقة المتوسطة، ولكن يجب القيام بالمزيد لتوفير خدمات صحية وتعليمية مجانية"، لكنها حذرت من إنها لن تسمح بان "تلطخ أقلية عنيفة ومستبدة حركة ديمقراطية وسلمية"، عبر تدمير "التراث العام والخاص"، فى إشارة إلى أعمال النهب والتخريب التى صاحبت بعض التظاهرات، ورأت روسيف، أن البرازيل بحاجة "لإعطاء نفحة من الاوكسيجين إلى نظامها السياسى لجعله أكثر انفتاحا على تأثير المجتمع"، والعثور على وسائل أكثر فاعلية لمكافحة الفساد.

وبعدما وعدت بإنجاح دورة كأس العالم لكرة القدم، ردت على انتقادات المتظاهرين حول النفقات الهائلة لتنظيمها بقولها: "أن الأموال التى أنفقتها الحكومة على الملاعب، ستسددها شركات وحكومات الولايات التى ستستثمرها فى المستقبل"، وأضافت: "لن اسمح أبدا بأن تهمل أموال الحكومة الفدرالية، القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم"، مشيرة إلى صياغة خطة لتحسين وسائل النقل العام واستثمار جميع عائدات الموارد النفطية للبلاد فى التعليم، والاستعانة بأطباء من الخارج لتعزيز

الخدمات الصحية، وقوبلت وعود الرئيسة اليسارية بالعمل على تحسين الخدمات العامة ومحاربة الفساد بالتشكيك على شبكات التواصل الاجتماعي، خصوصا من قبل الشباب الذى ينتمون إلى الطبقة الوسطى، ومع ذلك انخفضت وتيرة الاحتجاجات بعد الخطاب الذى ألقته روسيف.

تراجع التأييد الشعبى

وفقا لاستطلاع للرأى أجراه معهد إيبوب ونشرت نتائجه مجلة إيبوكا، فإن ٧٥٪ من المواطنين أيدوا الحركة الاحتجاجية، وأوضح المشاركون فى الاستطلاع أن السبب الأول لسخطهم هو الكلفة العالية مع الجودة المتدنية للنقل العام (٧٧٪)، يليه الغضب من الطبقة السياسية (٤٧٪)، ثم الفساد (٣٣٪)، غير أن الاحتجاجات لم تمنع ٦٧٪ ممن شملهم الاستطلاع، من التأكيد على تأييدهم لتنظيم كأس العالم فى بلادهم.

وأشارت نتائج استطلاع آخر اجراه معهد داتافولها أن شعبية روسيف تدنت من ٦٥٪ فى مارس ٢٠١٣، إلى ٥٧٪ فى بداية يونيو، أى بعد ثلاثة أشهر، إلى٣٠٪ منذ انطلاق التظاهرات الاحتجاجية فى منتصف يونيو، فقد ارتفعت نسبة الذين يعتبرون حكومة روسيف "سيئة او سيئة جدا" من ٩س٪ الى ٢٥ ٪ منذ الاستطلاع الذى أجرى فى ٦ / ٦ / ٢٠١٣، أى قبل ١٠ أيام من التظاهرات، وهذا اكبر تراجع لشعبية رئيس برازيلى منذ عام ١٩٩٠ عندما أغضب الرئيس "فرناندو كولور" المواطنين بتجميده كل حسابات الإدخار فى محاولة يائسة لوقف التضخم، واستقال كولور بعد ذلك بعامين عندما اتخذ مجلس الشيوخ اجراءات لعزله بسبب اتهامات بالفساد.

وفى أول رد فعل على نتيجة الاستطلاع، أكد وزير الاتصالات "باولو برناردو" أن روسيف كانت "هادئة جدا" بعدما بلغتها نتيجة الاستطلاع، مشيرا إلى أنها أقرت بان هناك تغييرا قد حصل، وبان الدواء هو العمل، بالمقابل رأى زعيم اكبر أحزاب المعارضة فى مجلس الشيوخ " الويسيو فيريرا" فى نتيجة الاستطلاع "ناقوس خطر"، وهذه إشارة الى أنه على روسيف أن تبدأ بممارسة الحكم!

وانتقد الرئيس البرازيلى الأسبق الاجتماعى الديمقراطى فيرناندو هنريكى كاردوسو (١٩٨٥-٢٠٠٣) النموذج الاقتصادى لحزب العمال الحاكم وقارنه بنمط الصين، وقال: "هناك يدخرون ويستثمرون، هنا نستهلك بدون استثمار"، وقدم لاعب

كرة القدم السابق الشهير والنائب المعارض فى البرلمان "روماريو" دعمه للمتظاهرين، معتبرا أن "الرئيس الحقيقى للبرازيل اسمه الفيفا"،

فيما وجه أسطورة كرة القدم البرازيلى بيليه نداء إلى المتظاهرين لمغادرة الشوارع، وقال: دعونا ننسَ الهياج الذى يحدث فى البرازيل، وكل هذه الاحتجاجات، ولنتذكر أن الفريق البرازيلى هو بلدنا ودمنا"، مما دفع روماريو إلى القول: "عندما يصمت بيليه فإنه يكون شاعراً".(١)

وبعد أسبوعين من الاحتجاجات، امتنعت روسيف عن حضورها المتوقع لنهائى بطولة كأس القارات لكرة القدم التى تسضيفها بلادها، كى لا تتعرض لمزيد من الانتقادات، واجتمعت وبرفقتها وزير التعليم "ألويزيو كادانت" مع قادة ٢٥ منظمة شبابية وعمالية، واقترحت الرئيسة تنظيم استفتاء عام لتشكيل جمعية تأسيسية يكون دورها إجراء "إصلاح سياسي"، وقالت فى اجتماع مع حكام ولايات البلاد ورؤساء بلدياتها: "سأدعم إجراء استفتاء بشأن انتخاب جمعية تأسيسية حصرية مكلفة بإجراء إصلاح سياسي"، وحصلت روسيف على دعم أحزاب الائتلاف الحكومي، وهو مقترح سارعت المعارضة إلى رفض، مشددة على أن الإصلاح السياسى أمر تعود صلاحية النظر فيه إلى البرلمان الذى عليه أن يقر التعديلات المطلوبة، ثم تطرح على الاستفتاء الشعبى لإقرارها.

وتركز الخلاف بين الرئيسة والمعارضة حول التعريف الدستورى للخطوة الواجب اتباعها فى أخذ رأى الشعب، ففى حين طالبت المعارضة بإجراء "استفتاء عام"، فإن رئيسة البلاد دعت إلى إجراء "استفتاء استشاري"، والفرق هو أن الأول، بحسب الدستور البرازيلي، يعنى وجوب أن يقول الشعب كلمته فى النص النهائى للإصلاح المقترح، فى حين أن مااقترحته روسيف هو، بحسب الدستور، استطلاع رأى الشعب فى الخطوط العريضة للإصلاح، وبناء على نتائج الخطوة يعد البرلمان التشريعات المناسبة.

وتحينت روسيف فرصة حلول الذكرى الخمسين لإنهاء الحكم العسكرى الديكتاتورى فى البلاد، لاستعادة بعض شعبيتها، عبر تذكير البرازيليين بالفرق الهائل فى الأوضاع الإقتصادية والسياسية والأمنية وأجواء الحريات التى يعيشونها، وبين ما كان سائدا فى عهد الحكم العسكري، من تدهور اقتصادى واستبداد سياسي، وبطش أمني، ففى أول

(١) موقع العربية نت (٢٨ / ٦ / ٢٠١٣) .

أبريل(٢٠١٤)حرصت على قيام الدولة بتنظيم احتفالات واسعة بالذكرى الخمسين لإنهاء الحكم العسكرى الديكتاتورى فى البلاد، وقالت إن "الأعمال الوحشية التى ارتكبت خلال ٢١ عاماً من الحكم العسكرى الديكتاتورى التى عاشته البلاد يجب ان لا ننساها"، وذلك قبل يوم واحد من الذكرى الـ ٥٠ للانقلاب الذى حدث فى عام ١٩٦٤، وأضافت روسيف ان "البرازيل استطاعت تضميد جراحها لأنها تنعم اليوم بديمقراطية متينة"، مشيرة إلى ضرورة أن نتذكر ما جرى فى الماضى ونتحدث عنه.

وأوضحت "نحن ندين لأولئك الأشخاص الذين اختفوا أو قتلوا وللذين عذبوا ولعائلاتهم خلال الحكم الديكتاتورى"، مضيفة " نتذكر هذا الفترة لنتعلم منها، ولأننا تخطيناها "، وقدم وزير العدل البرازيلى "خوسيه ادواردو جاردوزو" اعتذاراً رسمياً لجميع الضحايا الذين سقطوا خلال الحكم العسكرى للبلاد "، مشيراً إلى أن "البرازيل تشعر بفخرعارم، لأنها توصلت إلى إرساء قواعد الديمقراطية فى البلاد ".

وكان قد اختفى حوالى ٥٠٠ شخص أو قتلوا قبل وبعد الانقلاب العسكري، كما اعتقل الآلاف ومنهم روسيف التى كانت قد أسست فى ١٦ مايو ٢٠١٢ لجنة للتحقيق فى قضايا تعذيب خلال الحكم العسكرى فى البلاد، ودرست قضايا فى الفترة بين عامى ١٩٤٦ إلى ١٩٨٨.

من أقوالها

- "أنا فخورة لكونى أنقذت حياة رفاقى " . . عن أجواء التحقيق معها فى عهد النظام العسكرى .
- "نعم . . المرأة تستطيع " . . أثناء حملتها للانتخابات الرئاسية .
- "لولا سيكون موجودا دائما فى حكومتى ، وسأطرق على بابه كثيرا وأنا على يقين من أننى سأجده دائما مفتوحا " . . عن متبنيها السياسى وسلفها الرئيس لولا داسيلفا .
- "كرست كل حياتى لقضية البرازيل، وضحيت بشبابى من أجل الحلم بدولة نزيهة وديمقراطية، وتحملت الكثير فى ظروف كانت فى غاية الصعوبة، إلا إننى لا أكن الضغينة لأحد " .

- "الكثيرون من أبناء جيلى لم يعودوا معنا اليوم الا إننى أتقاسم معهم هذه اللحظة" .. أثناء حفل تنصيبها الرئاسى .
- "سيكون أشرس قتال لحكومتى هو اقتلاع الفقر المدقع وخلق فرص للجميع" .
- "المظاهرات السلمية مشروعة، وهى جزء من الديموقراطية" .. عن الاحتجاجات الشعبية ضد حكومتها .
- "من الجيد أن ترى عددا كبيرا من صغار السن والبالغين، الحفيد والأب والجد، الكل يحمل العلم البرازيلى ويردد النشيد الوطنى من أجل وطن أفضل" .
- "لن أسمح بأن تلطخ أقلية عنيفة ومستبدة حركة ديمقراطية وسلمية عبر تدمير التراث العام والخاص" .. عن أعمال النهب والتخريب التى صاحبت بعض التظاهرات.
- "الأموال التى أنفقتها الحكومة على الملاعب، ستسددها شركات وحكومات الولايات التى ستستثمرها فى المستقبل" .

- "البرازيل بحاجة لإعطاء نفحة من الأوكسيجين إلى نظامها السياسى لجعله أكثر انفتاحا على تأثير المجتمع" .
- "الأعمال الوحشية التى ارتكبت خلال ٢١ عاماً من الحكم العسكرى الديكتاتورى التى عاشته البلاد، يجب أن لا ننساها" .
- "البرازيل استطاعت تضميد جراحها، لأنها تنعم اليوم بديمقراطية متينة" .

الفهــــــرس

الموضوع **الصفحة**

ـ مقدمة
ـ تمهيد: المرأة ونصف قرن من الصعود السياسي
الباب الأول: آسيا... قارة النساء
ـ تمهيد:
- الفصل الأول: سيريمافو بندرانيكا.. الرئيسة، زوجة الرئيس، أم الرئيسة.
- الفصل الثانى: تشاندرانيكا كوماراتونجا... الرئيسة، ابنة الرئيس، ابنة الرئيسة.
- الفصل الثالث: أنديرا غاندى.. المرأة الفولاذية.
- الفصل الرابع: كورازون أكينو... أرملة نينوى.
- الفصل الخامس: جلوريا أرويو... وريثة الأب.
- الفصل السادس: بينظير بوتو... ابنة الشرق.
- الفصل السابع: خالدة ضياء... أرملة الزعيم.
- الفصل الثامن: حسينة واجد... ابنة الزعيم.
- الفصل التاسع: تانسو تشيلر... وردة اسطنبول.
- الفصل العاشر: ميجاواتي سوكارنو... صاحبة الغيمة.
- الفصل الحادي عشر: ينجلوك شيناوترا... ميراث الأخ.
- الفصل الثاني عشر: بارك كون هيه... ابنة الديكتاتور.

الباب الثانى: أوروبا... اللحاق بالركب
ـ تمهيد:
- الفصل الأول: مارجريت ثاتشر... المرأة الحديدية.
- الفصل الثانى: جروهارلم برونتلاند... الزعيمة.

الموضوع **الصفحة**

- الفصل الثالث: حنا سوتشوكا... العنيدة.
- الفصل الرابع: فييرافيكي فرايبيرجا... أول رئيسة بلطيقية.
- الفصل الخامس: يوليا تيموشينكو... أميرة الثورة البرتقالية.
- الفصل السادس: إنجيلا ميركل... فزاعة الرجال.

الباب الثالث: الأمريكتان... زوجات وأرامل

ـ تمهيد:

- الفصل الأول: إيزابيلا بيرون... راقصة بدرجة رئيسة!
- الفصل الثانى: كريستينا فرنانديز... «إيفيتا» الجديدة.
- الفصل الثالث: فيوليتا تشامورو... المفاجأة.
- الفصل الرابع: كيم كامبل... مادونا كندا!
- الفصل الخامس: مارى موسكوسو... أرملة الرئيس.
- الفصل السادس: ميشيل با شليه... ابنة الجنرال.
- الفصل السابع: ديلما روسيف... «جان دارك» البرازيل.